

جامعة الملك سعود



1957

Copyright © King Saud University

٥٠٢

المواهب الرحمنانية
لطلاب الاجرومية

الشنوواني

1957

المواهب الرحمانية لطلاب الأجرومية ، تأليف الشنواني ،

أبي بكر بن اسماعيل - ١٩٠١ هـ . كتب في القرن الحادي

عشر الهجري تقديرا .

٢٢٧ ق ٢٥ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، بأولها تملك

٥٠٣

مؤرخ ١٠٨٥ هـ .

الأعلام ٢ : ٢٦ ، الأزهرية ٤ : ٣٢٥

١ - النحو ، اللغة العربية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - شرح الشنواني على الأجرومية .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الاصحاحية
اسم الكتاب التكملة في رياض الصالحين
المؤلف ابن القيم
تاريخ الطبع ١٢٨٨ هـ
عدد الأوراق ٣٣٧
ملاحظات مخرقة

رقم ٥٠٤ القياس ١٥٨٦

$\frac{1}{2} \times 9 \times 6$
 27 cm^2

المواهب الرحمانية لطلاب الاحرامية جمع فقير
رحمة ربه وراجي موطن عفوه ابي
بكر بن اسماعيل الشنواني
لطف الله به وتذكر

ثُمَّ اِنْتَقَلَ بِالشَّ

حسن البدر

الى نوبة الفقر

راحي عفوري القدر

امین

اختار من محمد السنوي

لما انشا فني مره ما قليب

انفل بالملك الى يوفيه التقدير المستوف

١١ الزند والتفصير لاجي عفوريه القدير

محمد بن عبد الله بن أبي طالب

ربد المعوض عن ذلك مبلغ قدره من

الفقة الخديوي

عدد ۵۰۰ هزار و ۳۰۰

انتقل بالملك الى قوس القنطرة

من الفقير مولى شقيق التبريد ابي بلدا وانشاء في سنة

المعوض عن ذلك الختمة
وحيثما نصه ذلك في ١٠٨٥

الرحمة على من
منه ا
منه
مستطلي
والله اعلم

...مصر...

Handwritten text on aged paper, likely a manuscript or letter, featuring cursive script and some ink bleed-through from the reverse side.



الملك
في يومه

الحمد لله الذي جعل ملك العلوم علم الخو من العربية . وصبره وسيله
 لاكتساب الفضائل الثمينة . والسبيل المودي الى معرفة السعاده
 الشاعية . والصلوة والسلام على سيدنا محمد صاحب الثم
 المرصية . المبعوث بالآيات والحق البهيمه . وعلى اله واصحابه
 الموصوفين بالصفات السنية **اما بعد** فيقول الفقير
 الحقير المعترف بالعجز والنقص ابو بكر بن اسماعيل الشنوائى
 عني الله تعالى عنه واسعد الله قبور الاماني وبصحة يعيوب
 نفسه وجعل يومه خيرا من اسمه وغفر له ولذريته ولاهله
 ولوالديه واحسن الهمم والى جميع المؤمنين واليه هذرا
 مادعت اليه حاجة المتفرجين لما صنفه الشيخ الامام والخبير الامام
 ابو عبد الله محمد بن محمد ابن داود الصنهاجى التهرى باسن
 اجروم بهمة مفتوحة بعد هذا الف ترجم مصنومة فخر ا
 مشددة مصنومة ايضا ثم واساكنة ترميم ومعناه بلسان
 البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكى عنه انه صنف هذه
 المقدمة لئلا يتجاه البيت الشريف من المقدمة الاجرومية في علم
 العربية من شرح لجل الفاظها وبين بحسب الطائفة مرادها
 ويتم مفادها ويذكر لى صعباها ويكشف عن وجوه الخدرا
 نقابها ويورد التنبه ويردها باوضح كلام وتحقيق المرام ويورد
 حق المقام ويبرز الفقير من الباب والخط من الصواب
 ويجلو عن التها للافهام عند اولى الالباب من ذوي الالهام
 لمخترها بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فليست في شرح
 مواضعها المشككة من يد وري جلد انكار او تراخي وسلكها
 لم يبرز ههنا شارح الى هذا الاوان لم يطمئن من اس قتلهم ولا
 جان مع ما انا فيه من تشكك العال وتفرق الحال وهجوم

الامراض الجسائية والاعراض النفسائية والعروض المتراكمة
 والشواغل المتزاخمة **وسميت** المواهب الرحمانية لطلاب
 الاجرومية واحمد بته الى طلاب علم العربية اهدها التملك
 رجلها الجراد الى سليمان والخاف السحاب قطرة المولاه
 الى محيط عمان وما البقي بهذا الحال قول من قال انت
 سليمان يوم العرض فتيرة اهدت اليه جرادا كان في فيها
 وانتدت بلسان الحال قايلا ان الهدايا على مقدار طاعتها
 مهديها لو كان مهدي الى الاسان فتمينه لكان مهدي لك الدنيا وما فيها
 وحملني عليه اي رابت الطلبة قد التوا على تفهمها وتقرينها وزدها
 علي تعلمها وتعليمها لانه كانت ظهرت بركته وقل حجمه وعظمته
 وكمن مرة عزمت وابت المفادير ونويت وعرضت المعاذير
 مع ان العلم رايات اعلامه مشقوة عن الانعكاس واثار مائه
 يوفته بالاندراس والجهل رايات دولته رافعه وايات نصرته
 وافحة وعاقني علمي بان الامر على ما اردت خطير وباعني
 قصير ومتاعى حقير وبان وهن العظماني لما راساه
 العليل واشتعل الراس شيئا فلم يبق من القوى الا القليل
 وفضيلة هذا العلم فضيلة اي فضيلة اذ له دخل في معرفة
 كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لانهم ساء
 العربية وقد اتفق العلماء على ان النحو محتاج اليه في كل فن
 من فنون العلم وروي عن علي رضي الله تعالى عنه انه
 قال **النحو من يصلح من لسان الا لكن** والماء يعظمه اذ لم يكن
 واذا اردت من العلوم اجلسا فاجلها مهابا مقيم الاسن
 وعن عمه روى الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل
 والمروة وقال رجل لبنية يا بني اصلحوا من السننكم فان الرجل
 تنوبه النابية تحب ان يتجمل فيها فتستعير من اخيه دابة وثوب



ولا يجد من يعبره لسانه ومعرفة واجبة على اللغاة لانا مكلّفون
بالعمل بالاحكام الشرعية وهو متوقف على معرفة ما هو متوقفة
على معرفة الخوفاً فانه واجبة لان ما لا يتم الواجب للطلق الا به
وكان مقتضى راعيه فهو واجب بوجوب الواجب والله اسأل
يسمى وان يسدد فيه وان ينفع به انه خير رسول واكرم مأمول
وهو حبي ونعم الوكيل وان كان ذو عيب في ريب فليأت
تحدث مثله او لميت بخصته في جهده فان الفضل بيد الله
بوتيه من لينا والله ذو الفضل العظيم والى الله اضرع ان يعصم
العلم عن الزلل والعلم عن الزيع والخلل انه قريب مجيب عليه
توكلت واليه انيب وهما اناس في المقصود بعون الله
المعبود فاقول لما كان تاليف هذا الكتاب امر اذ بال وكل
ما هو كذلك نطلب منه البداية بالبسملة بعد المصنف برودة الله
مرقده وفي عرف جنانه ارفده كتابه بالبسملة فقال

بسم الله الجامع لصفات الالهية المنعوت بنعوت الربوبية
اي بكل اسم من اسماء الذات الاقدس المسمى بها الهدى الام الاش
لا يثنى من غيرها سلفنا ابتدي او الف شيعتنا او ملاسلنا
التبرك بقرينة المقام **الرحمن الرحيم** اي الموصوف بكمال الانعام
وغيره او بارادة ذلك وزاد لفظ الاسم اشعاراً بانه تعالى
بلغ غاية التمام في درجات الجلال حيث تبرك باسمه المتعال
تأسيا بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ولحديث رواه
ابو اودود وغيره وصححه الحاكم وحسنه النووي وهو كل امر
ذي بال لا يبدى بالحمد لله وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم
اقتطع وبالبسملة حصل الحمد لانه الوصف بالجميل على ما تقرّر
والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد كما صرح به النووي
مسند لا بالتقدي النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه هرقل وغيره

بالبسملة

بالبسملة مع انه ذوا بال على انه لو حمل على اللفظ فلا يراد على
المصنف لان البداية لا تقتضي الكتابة ولم يصرف خطبه وروايته
متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم في رسالته والنز السلف من
النجاري وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ وشيخ
واين داود واما التي بها قليل منهم كما قاله بعضهم وحمل
صنيعهم هذا على انهم حمدوا الفضا او ارادوا ذلك مختصا
بالخطب دون الكتب وفيه بعد تام عن قوله كما كل امر ذي بال
فالاولى حمده على ما مر من حمل الحمد على المعاني وتحتل ان
يكون الا لثفا بالبسملة اشعاراً بعدم الامر بالامتداد بلفظ
الحمد واما البراد ترك الشهادة للحديث ورد فيه فغير متوجّه
فان الحديث كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالبدء الجز ما هو
لم يخطب من تخاف لا حاجة الى القول بالتلفظ وعدم الصحة
مع انه صلى الله عليه وسلم صححه النووي والبيهقي على ما نقله
بعض العلماء الاعلام **الحلالم** لغة عبارة عن القول وما كان ملتقياً
بنفسه كما في القاموس اي ما كان ملتقياً به في اداء المرام ولا تخفى
انه اشد مناسبة لما اصطلاحه فالاولى ان تجعل النقل عنه اليه
وعما يتكلم به قليلاً كان او كثيراً كما قاله الرضي وغيره ولعله مراد
القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين وعن الكلمة الواحد
كما في الصحاح وعن الحديث الذي هو التللم فهو اسم المصدر
من ظلم وعن نحو الخط والاشارة الا انه مجاز في هذا الاحتمال
وعما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وفي كونه في هذا
حقيقة او مجاز اخلاق للتحاة واصطلاحاً هو اللفظ
وهو لغة مصدر بمعنى الرمي اي من الفم لا الرمي مطلقاً
كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز صريح به في
الاساس ثم نقله التحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملقول

كالخلق بمعنى المخلوق الى جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت
 المعتمد على شيء من المخارج المعلومة اي الحاصل بسببها واستعانتها
 وقد خلت كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن اذ هي من جنس
 ما ذكر وان لم يصدق عليها الصوت والاعتماد بمعنى انه الذي
 اذا اقام بالانسان يكون صوتا والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان
 اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التلثم ثم استعمل لفظه في المفعول
 به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل والمراد
 هنا اللفظ حقيقة او حكما ليدخل الضمير المستتر فانه ليس
 بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعانة
 لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
 كالاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال منه وكونه
 في احوال فهو لفظ حكما لا حقيقة **فان قلت** فيلزم ان يكون
 مستعملا اما في حقيقة وبجازه ان استعمل فيهما جميعا وفي مجاز
 فقط ان استعمل في معنى شامل لهما العموم المجازي وعلى التقديرين
 يلزم المجاز في التعريف **قلت** هو مجاز مشهور ومثله يجوز في
 التعريف على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق اللفظ على الحكمي
 حقيقة لا مجازا **فان قلت** الجمع بين لام الكلام وتعيينه مستلزم
 تعريف المعرف واللازم باطل فكذلك الملزوم **قلت** اجيب
 بان اللام تدل على تعيينه في ذهن المتكلم والتعريف بصوت
 ماهيته في ذهن السامع فابن احدهما من الاحرف **فان قلت**
 لا نسلم ان اراد اللام لذلك بل للدلالة على تعيينها الحاصل في
 ذهن السامع معناه ان اللام لا يجوز ادخالها الاعلى لفظ
 حصل معناه في ذهن السامع عندنا **قلت** اجيب بان اللام
 اما الاول وجنبه فلا يلزم ايضا لجواز كونه معلوما له من
 وجه مجهول من وجه اخر فالانسان باللام الاول والتعريف

للسامع

في المجاز
 في الحقيقة
 في الحقيقة

الثاني على ان ذلك في لام العهد لا الجنس وهذه اللام للجنس
 سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها لا يجوز الاعلى الحاصل في ذهن
 السامع لجواز ادخالها اعلى المظنون حصول معناه في ذهن
 ولا يكون ذلك الظن مطابقا للواقع سلمناه لكن لم لا يجوز
 ان يكون دخول اللام عليه لتعيين اللفظ فقط ويكون
 معناه بهذا اللفظ معناه ذلك الشيء **المركب** وهو لفظ فيه
 كلمتان فالتركيبة **المعبر** وهو ما دل على معنى تحسن السكوت
 عليه ومعنى تحسن السكوت عليه ان لا يصير السامع بعد
 فهمه معناه منتظرا لشي اخر انتظارا تاما كما لا ينتظر الذي
 يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع
 المسند اليه بدون المسند بخلاف الانتظار الناقص
 كانتظار المفعول به ونحوه فدخل فيه ما استحال معناه
 كصعدت السماء وحملت الحبل وما لم يفهم السامع معناه
 لا تتفهم معرفة اجزائه او بعضها وما لم يقصده المتكلم نحو
 يوم او هو وما لم يحصل السامع معناه نحو السماء فوقنا والارض
 تحتنا وهو فيها ما صححه الشيخ ابو حيان خلافا لابن مالك
 لانه لو اشترط القصد او الفائدة الجديدة لكان المركب
 الواحد كلاما وغير كلام اذا قصد به من تجرعه ثم من لا يجهد
 او صدر منه بلا قصد لنحو يوم او عجلة ثم صدر منه
 بقصد وتعدد الزمان او الخطاب به لا يخرج عن كونه
 واحدا لفظا وعمدا وزاد المصنف تنعنا للجزولي وجملة
 في تعريف الكلام قوله **بالوضع** وهو لفظ الخط واسطر
 تعيين شيء بازائي اخر حيث اذا فهم الاول ولو مع غيره
 كن فهم الثاني فلا ينقض بالحروف ولا بالمجاز واختلف
 في تفسير الوضع هناك منهم من فسره بالقصد قال ابن

حا

هشام وعبريه المتأخرون وهو واضح ومهم من فسر به بوضع العرف
قال الشاطبي ولا بد من هذا التيد لئلا يدخل كلام العجبي فانه
لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام
اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية
علي التفرقة بين كلام العربي والعجبي فدخل فيه ما كان الاسناد
فيه مجازيا سواء كان طرافه حقيقيين او لا خو ائدت الربيع
البقل و احي الارض شباب الزمان وانت البقل شباب الزمان
واحي الارض الربيع لان في المجاز وصفا نوعيا كما لم يكن مطلقا
وخرج عنه ما ليس بلفظ لا حقيقة ولا حكما كالخط والعقد
والاستارة وما يفهم من حال الشيء فلا يسمى من ذلك كلاما
عند الحاجة لانه ليس بلفظ وخرج عنه ايضا اللفظ المفرد
لخو زيد فلا يسمى عندهم كلاما لانه لفظ غير مركب وخرج
عنه ايضا ما ليس مفيد بالمعنى المذكور كالمركبات الناقصة
كعلام زيد وان قام زيد وان افادت بالعقل كما في غلام
زيد المجموع من وراحد ارفانه مفيد حياة المتكلم به لكن
بالعقل لا بالوضع او بالطبع كاخ اخ فانه مفيد وجع الصد
لكن بالطبع لانه يقتضي صدور ذلك عند وجع الصد
لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لذلك ومنها الجملة الواقعة
صلة او صفة او خبرا او حالا فهي خارجة عنه اذ ليست مفيدة
بالمعنى المذكور لانه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب
وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره اصلا
بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه واتي بها ليتصور
قربط بغيره ومعلوم ان الافادة بالمعنى المذكور لا يكون
الامع الاسناد وقد صرح الشيخ الرضي بانه جزو الكلام والافاد
انه شرط لتحقيق الكلام لا جزوا لانه لم يكن الكلام لفظا حقيقيا

اصلا

اصلا فان الاسناد ربط احدي الكلمتين بالآخرى بحيث انه لو
لم يتكلم المتكلم بشي غيره لم يبق للمخاطب انتطار تام لشي اخر
مع اهم اطلقوا علي تقسيم اللفظ الى الكلام وغيره وما ليس
بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ حقيقة واختلف
في توافقه الكلام والجملة فقبل بنزاد فهما وهو ظاهر
كلام الزمخشري واختاره ناظر الحيش وقال انه الذي يفتضيه
كلام الحاجة قال واما اطلاق الجملة علي الواقعة شطا او
جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلامها كان جملة قبل
فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان وبعضهم قيد الاسناد
في تعريف الكلام بالمقصود لذاته وجعله احصر من الجملة
فيخرج عنه الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة او حالا ان
الاسناد فيها غير مقصود لذاته بل التحقيق انه لم يبق فيها
اسناد كان قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك
لا يرتبط بغيره اصلا بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه
وااتي بها ليتصور قربط بغيره وهذا ظاهر يوجب
بكلام اهل الميزان واختاره هذا الثاني ابن هشام الاش
فقال والصواب انها اعم منه اذ شرط الافادة بخلافها ولهذا
شعرهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة اي
والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيد اقل
كلاما انتهى وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قبل نعم حتى لو
اصطاح اثنان علي ان ياتي احدهما بفعل والاخر بفعل لم
يسم ذلك كلاما لان الكلام عمل واحد فلا يكون عاملا الا واحدا
وعلي هذا فلا بد من زيادة من ناطق واحد في الحد قبل
لاوضحه ابن مالك وابو احيان كما ان الخط لا يعتبر في كونه
خطا اتحاد الكاتب وانكر الحفاجي في كتابه من الفصاحة علي

الحاجة تخصيص الكلام بالمعنى وقال انه لا دليل عليه واطال
في تقرير ذلك وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه الحاجة
ولامتناع في الاصطلاح ولما كان الكلام مركبا وكان كل
ما لم لا بد له من اجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر اجزاء الكلام
معبرا عنها بالافقسام مجازا لان الافقسام الحقيقية في المركب
ادغم التي ما كان مندرجا تحتها واخص منه واهم الكلام
لا يصدق في على كل من الاسم والفعل والحرف فيقسم الكلام
اليها من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكل الى اجزائه
واما تقسيم التي فهو ما كان مندرجا تحت شيء اخر فقال تبعاً
للزجاجة في جملة **وافقسامه** اي اجزائه التي يتركب منها
من مجموعها وجمعتها **ثلاثة** وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على قواعد الاجمال والتفصيل وتركبه منها بهد المعنى
لا يقتضي تركبه من كل منها او اراد باقسامه اجزائه العربية
وهي ما بعد في العرف جزاء لا يلزم من عدم بعضها عدمه
كما بعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل جزاء زيد
مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الامور
وكالا عصان للشجرة بقدر جوامعها ولا يقال بانعدامها
وحقيقة الكلام وان لم يتوقف على ما ولا المسند والمستند
اليه لكن اشهر اطلاق الكلام عليهما وعلى متعلقتهما فاعلم
وقد جعل الضمير في قوله **وافقسامه** راجعا الى الكلام يعني
القول وفي كلامه استلزام او الى اللفظ بدون فقه
فان الضمير قد يعود الى المعنى بدون فقه بقية
ان ينقسم اليها لكنه لا يخصص فيها اذا اللفظ المهمل ليس
بواحد منها وكذا اللفظ المركب **اسم وفعل وحرف**
جامع اي وضع لمعنى في اللفظة بمعنى المقصود من عني

اي

اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل او
القوة وله في الاصطلاح معنيان احدهما ما يقصد بالفعل من
اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ وذكر الفاصل
الحامى معنى اخر يحتاج فيه الى نقل وهو المقصود من التي
ولفظ المعنى اما فعل بمعنى المقصد اي اسم مسي بمقتضاه
او صيغة معقول اصله معنى كرمي تخفف واصل بمعنى
معنوي اجتمعت الواو والياء السابق منهما ساكن فقلت
الواو ياء وادغمت وكسرت النون للمناسبة تخفف خذف
احدى الياءين ثم فتح النون ثم قلب الياء الفاء للقاعدة ثم
حذفها عند المتعديين فبقي تخفيفان واحذر بقوله
جامع عن حروف الترتيبى سوا كانت اجزا كلمة لمسمى
الزاي والياء والال الذي هو اجزاء زيد او لم تكن فان حرف
الترتيبى لا معنى لها مطلقا ومن قال ان حروف الترتيبى اذا لم
تكن اجزا كلمة هي اسم المعان فقد انبسط عليه الاتم بالحي
فان حروف الترتيبى انما هي سميات اسماء حروف الترتيبى واعلم
ان التركيب بين الكلمات الثلاثة على ستة اوجه ثلاثة من
جس واحد اسم واسم وفعل وفعل حرف وحرف وثلاثة
من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ولا يتحقق الكلام في شيء من هذه الالوجه الستة الا في الاول
والرابع ولا يتصور من الالوجه الاربعة الباقية كلام لا تنفكا
الاسناد فيها باشتغال كل من المسند والمستند اليه او احدهما
فقط لكن سياتي تركبه من حرف واسم في نحو الاما اما استلاف
من اسمين فله اربع صور احدها ان يكونا مبتدأ وخبر
نحو زيد قائم وانما صح التمثيل به للاسمين مع اشتغال علي
ثلاثة نظر المافاله السكاكي من كون الوصف المنصه

للضمير منزلة الخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والمخاطب
 والغيبه نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي
 عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل الثانية ان
 يكونا مبتدأ وفاعلا سدا مسد الخبر نحو انا قائم الزيد ان
 واما جاز ذلك لانه في قوة قولك ايقوم الزيد ان وذلك
 عن كلام تام لاحاجة له الي شيء فكذلك هذا الثالثة ان يكونا
 مبتدأ ونايبا فاعل سدا مسد الخبر نحو امض وب الزيد ان
 لانه في قوة قولك امض وب الزيد ان الرابعة ان يكونا اسم فعل
 وفاعله نحو هيهات العقيق فلهيات اسم فعل يعني بعد
 والعقيق فاعل به وسوا كان الايمان مذكورين كما مثلاً
 او غير مذكورين كما في قولك نعم جوابا لمن قال اريد عدل
 واحدهما مذكور او الاخر غير مذكور كقوله جوابا لمن قال
 من ابوك واما تركبه من فعل واسم فله صورتان احدهما
 ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد الثانية ان يكون الاسم
 نايبا عن الفاعل نحو مضى زيد وسوا كانا مذكورين كما
 مثلاً او غير مذكورين كما في ياريد تقديره ادعوا زيدا
 والكلام هو ادعوا مع فاعله او احدهما غير مذكور
 والاخر مذكور كقولك زيد جوابا لمن قام وقد يتألف
 من جملتين ومن فعل واسمين ومن فعل وثلاثة اسماء ومن فعل
 واربعة اسماء اما تركبه من جملتين فله صورتان جملة الشرط والاولى
 نحو ان قام زيد قمت وجملة القسم وجوابه نحو احنف بالله
 لزيد قائم واما ابتلافيه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائما
 واما ابتلافيه من فعل وثلاثة اسماء فنحو علمت زيد افاضلا
 واما ابتلافيه من فعل واربعة اسماء فنحو علمت زيدا وعمى و
 فاضلا فنصورتا ليلف الكلام ستة كما قال ابن هشام الاثنتا

في شرح القنطرة وبقي عليه سابعة وهي تركبه من اسم وجملة
 كزيد يقوم ابوه وثامنة وهي تركبه من حرف واسم في نحو الا
 قال في المفتي يتعين في قوله الا عم ولي مستطاع رجوعه
 تقدر يوم رجوعه مبتدأ او مستطاع خبره والجملة في محل نصب
 على انها صفة لاني محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني
 لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا نقدا بوا فاذا قيل الا
 كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم واثام الكلام بذلك
 جملا على معناه وهو انما ما وكذلك يمتنع تقدير مستطاع
 خبرا ورجوعه فاعلا للمادة كونا وتمتنع ايضا تقدير مستطاع
 صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع
 رفع على انها صفة على المحل اجر الا لا يجري لنت في امتناع
 مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في
 السيلتين المازني والمرداسي وما ذكره من ان الكلام في
 الجملة الشارطة والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزا ونحو
 القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي من ان كلا جزا
 الشرط وجواب القسم لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا
 نزاع واما جواب الشرط ففيه تحت والحق ان الكلام هو المجموع
 المركب من الشرط والجزا لا الجزا وحده لان الصدق والكذب
 انما يتلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزا
 يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضايتني فربك فانه
 قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اضلا ويكون هذا الكلام
 صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزا لم يتصور صدقه
 مع انتفاء لوله في الواقع بالكتابة انتهى وعبرة ابن
 الحاجب فظهر ان الكلام لا يكون الا من اسمين او فعل
 واسم وقد وجهها السيد بان الكلام لا يما يتحقق بالاستناد

الذي يحقق بالسند اليه والسند فقط وهما اما كلتان او
ما يجري مجراها وما عداها من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها **فالاسم** اي ما صدق
واللام فيه للعهد الذي تقدم مصحوبها فالمقام مقام الاسم
ولعل العدو ول الى اظهار لانه اوضح للبندى المقصود بالاسم
بالكتاب وهذا شروع في تعريف الاسم والفعل والحرف بالحق
وخاضه التي عند الحاجة ما لا يوجد دون ذلك التي وجود
ذلك التي تدونه صرح به ابن الحاجب في شرح المنظومة
وعنه وما اشتهر من جواز ثبوتها لجميع افراد التي فهو
عند المنطقيين ويعني من الاعمال لا يثبت بماد كونه المصنف
من الخواص كخاصية وبعض اسماء الافعال كترال ودرال
والتعريف بالحد اتم فائدة والتركيب حقيقة لكنه اصعب تناولا
وكانه لهذا اعدله عن الحد الى الخاصة لان التعريف بها سهل
واقرب تناولا وجملة كلمة ذلك على معاني في نفسها ولم
تقترب باحد الارمنة الثلاثة اي كلمة ذات دلالة تحسب
الوضع على معاني وقد عرفت معناه بنفسها بان لا يحتاج
في الدلالة عليه الى ذكر متعلق مخصوص بان لا يتوقف
فهم معناها عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه والحال ان تلك
الكلمة الدالة غير متعلقة بمعناها مطلقا باحد الارمنة
الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها مخصوصا بمعناها
فخرج الفعل لان احدها جز معناه ولا يخرج د ولعدم
الاحتياج في فهم معناه منه الى متعلق مخصوص ولا ام
الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعله جز معناه
وما وضع نارة لمعاني اسمي ونارة لغیره كيزيد ويشكر
علمين فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار الاله يشكك باسم الفعل

وعسى

وعسى وجوابه اوضحناه في غير هذا الكتاب وخواص
الاسم كثيرة منها لا العاطفة وكونه تميزا وذا حال ومستثنى
ومستثنى منه ومنعولا وموسوفا ومتوكدا معنويا وعطف
بيان ومضما او مرصعا له ومصغرا او ملصوبا ومنصفا
وعنبره ومبتدئا ومنادي ومرصعا ومشتقي ومجموعا لذاته
والاسناد اليه اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني
ليكون شيئا اسند اليه والحاصل ان الاسند اليه لا يكون الا اسما
يعني ان الاسم المستعمل في المعاني الاصلية يكون مستندا اليه
في الكلام دون الفعل والحروف المستعملين فيه الا انه انفق
على بعض ما هو مشهور وكثير الاستعمال لان المشهور اسهل
فهما واقرب تناولا **لا يعرف** اي يميز عن احوية الفعل والحرف
بالخص وهو على ما ذهب اليه المصنف تغيير مخصوص
في اخر الكلمة علامة الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بان
الاعراب لفظي حر له او حرف على وجه مخصوص وانما
اختص بالاسم لان كل مخصوص مخبر عنه في المعاني ولا يخرج الا
عن الاسم فلا تخفى الا الاسم لحوم رت يزيد فزيد اسم لدخول
المفرد في احزرة **والنون** وهو نون ساكنة تلحق الاخر
لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج ساكنة النون المتحركة كالنون
الاولي من صليفتن ووعشن وتلحق الاخر النون التي هي
اخر كتون حسن والنون اللاحقة لغير الاخر كتون انكسر
ومكسر وبلا خط النون اللاحقة لآخر القوائى وبغير توكيد
نون التوكيد الحقيقية الواقعة بعد فتحة نحو لنسفا
ومعلوم ان ما خرج بقيد السكون ولحوق الاخر فخرج بلا
خطا فالتقدير ان الحقيقة الماهية لا للاحتراز لكن لما سبقا
وامكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز اليهما سبقهما فان قيل

المنصرف المستقل لفظا يكونه منقوصا ومعني بالفرعية فعوض
 التنوين من الياء لاختلاف نحو اشقي واحوي فانه قدم الاعلال في
 مثلها ايضا ووجدت علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة
 لان الف احوي المنون ثابت تقديره هو علي وزن افعل فحذف
 تنوين الصرف ولم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا
 من حركة اللام لما فعل في جوار لان احوي بالالف اخف منه
 بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء ثانيا معاوض
 عن حمله وهو اللاحق لاد في نحو يومين وحسين عوضا من
 الجملة التي تصاق اذ اليها فان اصل نحو يومين يوم اذ
 كان كذا فحذفت الجملة وعوض منها التنوين وكسبت
 ذال اذ للاتفا السالكين واصله يوم الي اذ قال ابن مالك
 من اضافة احد المترادفين الي الآخر وقال الدماميني
 بعد الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت
 كذا انتهى قبل وقد يكون عوضا عن كلمة نحو ولقد فضلنا
 بعض النسيب على بعض وكل في فلك وعلم من تقرب
 اقسام التنوين وجه اختصاصه بالام لان تلك المعاني
 التي اتي بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور ما في غير الام وقد
 استشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدوام حينئذ
 لان معرفة تلك الاقسام تمنع معرفة الاسمية كما يعرف من
 تقربها اذ لا يعرف ان التنوين للممكن الا اذا عرف ان مادله
 اسم معرب منصرف ولا انه للتكثير الا اذا عرف ان مادله
 جمع موند سالم ولا انه للمعوض الا اذا عرف ان مادله ظرف
 مبني او جمع معقل الاخر فلو استدل بها على الاسمية توقفت
 معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين ان معرفة تلك
 الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية وذلك دور ظاهر

في التنوين
 في التنوين
 في التنوين

واجب

واجب بانهم لم يريدوا الاستدلال بالخصوص الاقسام بل
 لمطلق التنوين ومعرفة لا تتوقف على معرفة الاسمية لا مكان
 معرفة مجرد تنوينه لفظا لا خطا لغير تركيد وزاد بعضهم
 في اقسام التنوين تنوين الحكاية كان تنبي رجلا بقافله فانك تحكي
 اللفظ المسمي به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين
 المنادي في الضميمة وتنوين شذوذ حكي هو لا تقومك تنوين
 هو لا وهذه الاربعة من خواص الام ولا يرد ذلك على
 المصنف لاطلاقه التنوين وهو شامل لهذه الاقسام قال
 ابن هشام والحق ان الاولين من الصرف وقد يقال به في
 الثالث ايضا لان الضميمة ما اباحت التنوين اباحت الاعراب
 واما الرابع فاختار ابن مالك فيه انه كون ضيق كثيره
 اللفظ وليس بتنوين ونازع بعضهم في ان الاول تنوين
 صرف لانه ليس في لفظ الحكاية تنوين طرف مطلقا وليه
 تجامع تنوين الصرف ما فيه علنا ما يغفل من الصرف فثبت
 انه ضم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف الا
 توكي الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيد ايا النصيب في
 زيد التصوب في قول القائل رايت زيدا كيف هي في الاصل
 حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية واما المنهنيون
 التزم وهو اللاحق للمقوات في المطلقة وهي التي اخرها
 حرف ~~متركة~~ كقولهم

اقل اليوم عادلا والقنابن وقولي ان اصبت لقد اصابت
 اصله القنابن واصابني بالتنوين بدل الالف لقطع التزم الذي
 هو مد الصوت مدة خالص الروي فقوله تنوين التزم
 على حذف مضاف والمسمى بتنوين القنابن وهو اللاحق
 للمقوات في المقيدة بان يكون اخرها حرفا ساكنا ليس حرف

من كقولهم قالت بنات النعم يا سبي وان كان فقيرا بعد ما قالت وثن
وسمي بالغالب لما فيه من الزيادة على الوزن فلا يختص بالام بل
يدخلان الام والفعل والحرف ولا يرد ان علي المصنف
لانها ليس من اقسام التنوين بل هما نونان زيدتا في الوقف
كما زيدت نون صليغ وصلاد ووقفنا وتأخير التنوين عن الحذف
لتأخيره عنه عند اجتماعهما لان التنوين متأخر عن كسرة الآخر
ولهذا عرفه ابن الحاجب بقوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لالتاكيد الفعل قال شاحه واما قاله تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الاخولان المتبادر من متابعة الآخر لحرفها
به من غير تخطئ في وهاتين الحركتين متخللة بين اخر الكلمة
والتنوين انتهى وهذا ما ياتي على القول بان الحركة
بعد الحرف لا على القول بانها متقدمة ولا على القول بانها
قبله فزيد ورجل وصه ومه ومسلمات وقائات واذ
وجوار وغواش وكل وبعض وما اشبهها اسما للحروف التنوين
باخرها و**حول الالف واللام** اي المعرفة كما هو المتبادر
من الاطلاق واما اختصت بالام حتى صح ان تجعل علامة
عليه لانها موضوعة للتعريف ودفع الابهام واما يقبل
ذلك الام لان ذلك يتوقف على التوجه الى الشيء ولاحظه
بالذات والفعل والحرف موضوعة للمعنى غير ملحوظة
من غير هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناها فلا تدخل
اداة التعريف ولم تدخل ادات التعريف لتبين جزئها من الفعل
الذي هو الحدث او الزمان وان كان منهما ملحوظا لذاته
لان جزاء معنى الفعل هو الحدث او الزمان المبهم من حيث
انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع ان الواضع
اعتبر في ذلك ايهامه او عدمه ويعلم من كون العلة اختصا

التعريف

التعريف بالام دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة او بينها
او الاشارة او الاضمار او العلمية على الامة ففي ذكر الالف
واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن تعميم الالف واللام
فتشمل الزائدة والموصولة لانها من خواص الاسماء ولا يرد
ان الموصولة قد تدخل الفعل لشذوذ دخولها
عليه والمراد دخول لاشذوذ وفيه كما هو المتبادر من
اطلاقه ولان الالف الزائدة قد تدخل الحرف وهي التي
في راي من زعمها حرفا لانه راي مراد وكالبد لها وهو اتم
في لغة حمير وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم
في قوله ليس من امير المؤمنين في امسفر وخروف الحذف
اي ودخول كل حرف من حروف الحذف لفظا او نقدا
بالام حتى صح ان تجعل علامة عليه لانه وضع لاقتصاص معنى
الفعل الى الام فينبغي ان يدخل الام ليقتضي معنى
الفعل اليه **وهي** اي حروف الحذف اي ما قصد فانها لا يقال
فمن حروف الحذف عام ودلالة العام كلية بمعنى
ان المحكوم عليه كل فرد ثم فاد العبارة ان كل حرف يعينه
من حروف الحذف من وما عطف عليه لانه نقول
الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة
على المجموع كما في رجال البلد يحملون المحخرة العظيمة
وذلك امر مشهور في الاصول وغيرها وكلام المصنف
من هذا الثاني اي مجموع حروف الحذف من وما عطف
عليه فلا يشكل الحمل على حروف الحذف ووجه تقدم
العطف على الربط والاختيار وذلك بان تجمع المتعدد
في هذه الصورة بالعطف او لا ثم تجعل خبرا فان قيل
قد وقع في كلام المصنف الاختيار بالحرف الذي هو

من وما عطف عليه والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
لنصب مخصوصة من حيث انها لو حطت راسطة بين متلين مخصوصين
لاذا **انها قلت** معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه
معبر عنه مجرد لفظه كما ان معنى قولهم الفعل لا يخبر عنه انه
لا يخبر عن معناه معبر عنه مجرد لفظه كما ان معنى قولهم الفعل
لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه والا فلفظ الحرف يخبر به لقولنا ان
من وني ولا ولفظ الفعل لا يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا
المعنى اذ لم يعبر عنه مجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى
معنى ومعنى ضرب لا يخبر عنه وقد استمرسوا لان الاول انه في
لخصوصه ب فعل ماض ومن حرف جر كما عطف الفعل والحرف لا على
الاسم والا لكد با فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا الثاني ان قولك
الفعل لا يسند اليه تناقض فانه قد اسند الى الفعل فيه
وان اردت تحقيق المقام فاستمع لما ينبت عليك من المقال ودع
عنك ما قيل او يقال واعلم ان المشهور عن النحاة ان ضرب
ومن فيهما اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المتحركة
في معنائها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد عدم الاسناد
بحسب الظاهر واللفظ وفي القضايا الثلاثة انما اسند
الى الاسم والمنصف حقيقة بالسند ما اريد به كما ان السند
الى الظاهر في زيد قائم لفظ زيد والقائم حقيقة ما اريد
به والتحقيق ان المراد عدم الاسناد اليهما لفظا ومعنى
وان لم يعبر عنهما بغيرهما والسند اليه قائم لفظ الاسم في
الفعل والحرف بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم
الحكم السند عدم التعبير فلا اشكال ويد ايجز لانها اصل
حروف الخفض ولان من تعابرها لا يتبدل فتاسب ان تكون
في الابتداء وسياتي الكلام على تعابير الحروف اواخر الكتاب

مثال

مثال دخول من على الاسماء من الله ومنه ومنك ومنها وما ويني
فالله والها والكاف وها ونا وبها المتكلم اسماء لدخول من عليها
واي نحو الي الله ما جعلكم واليه فالله والها اسمان لدخول اي
عليهما وعن نحو رضي الله عني وعنك ورميت عن القوس
فاليا والكاف والقوس اسماء لدخول عن عليها وعلى نحو عليا
وعلى الفلك فها والفلك اسمان لدخول على عليها ونا نحو
قولهم على كيف تنبى الاحمر فكيف اسم لدخول على عليه
وفي نحو وفيها ما استترى الانفس وفي السماء رزقكم وفي الارض
ايات للموقنين فها والسماء والارض اسماء لدخول في عليها ورب
بضم الراء نحو رب رجل كثرتم لقبته فجل اسم لدخول رب
عليه والها الموحدة اي مسماها نحو ما رت به وبالواوي فالحا
والواوي اسمان لدخول الباعليهما والكاف اي مسماها
نحو زيد كالقلم فالقلم اسم لدخول الكاف عليه واللام اي مسماها
لخول ملك السموات والارض وله الامر فالله والها اسمان
لدخول اللام عليهما وحروف القيم بفتح القاف والسين يعني
اليمين ورفع حرف عطف على من فري من حروف الجر
وتحمل عطية على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد
العام ان لم يجعل قوله وهي من الى اخره حال من حروف الخفض
والا كان مبينا ومميت حروف القيم لدخولها على المقيم به
وهي اي حروف القيم اي مجموعها فهو من باب رجال البلد
تعملون الصخرة العظيمة ثلاثة الواو نحو والله والطوبى
والحم والشمس والليل والضحى والذين فالله والطوبى والحم
والشمس والليل والضحى والذين اسماء لدخول واو القيم عليها
والها الموحدة نحو افتتم بالله وبه فالله والها اسمان لدخول
بالقيم عليها والفعل بكسر الفاء لانه اسم الكلمة مخصوصة سياقي

والله والها والكاف وها ونا وبها المتكلم اسماء لدخول من عليها

بيانها واما الفعل بفتح الفاء فهو مصدر وكون الكسور النافعا لما
 ذكر والمفتوح الفاء مصدر انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة
 فكل منهما مصدر وللفعل بفتح الهمزة واللام في الفعل للمعنى المذكور
 لتقدم مصحوبها ذكر اتي قوله اسم وفعل وحرف وعدل عن
 الاضمار لما تقدم وعن التعريف بالخدم انهم فائدة والكثير
 لتحقيق لانه اصعب تناولا الى التعريف بالعلامة لانه اشد
 واسهل تناولا وحده كلمة ذلك على معنى في نفسها واقترنت
 وضعا باحد الارزمن الثلاثة اي كلمة فهم منها معنى هو الحديث
 من غير احتياج في فهمه منها الى ذكر شي معنى معها وذلك المعنى
 هو جز معنى الفعل واما تمام معناه فهو عند المحققين مجموع
 الحدث والزمان والنسبة والمعية الى فاعل معين فهو
 لا يفهم منه وحده فلهذا اوجبوا ذكر الفاعل المعين والحدث
 المتعدي وان توقف فهمه على فاعل ومفعول لكن انما
 يتوقف على فاعل ومفعول ما وهما معلومان لكل احد فلم
 يجب ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح في الاحتياج
 في فهمه اليه وانما اوجب ذكر الفاعل لاحد النسبة المعينة
 في الفعل فانه يحتاج الى المتعلق المعين الغير المعلوم
 لا اجل الحدث ومن هنا جوزوا حذف فاعل المصدر
 ومفعوله فخرج بقولنا في نفسها اي بنفسها الحرف اذ لا يفهم
 شي من معناه الوضعي بلا قومه ويقولنا واقترنت وضعا
 باحد الارزمن الثلاثة اسم الافعال اما لانها موضوع للفظ
 الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه
 البعض واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت
 غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل فيه الافعال
 المنسوخة عن الزمان فهو عيب وكاه لاقتزان معناها به

حسب

بحسب الوضع ولا يرد لفظ الماضي اذا اريد به الزمان او لفظ
 الفعل اذ لم يوضع لمعنى مقترن وكذا اذا اريد به شي ماضي
 لانه لم يوضع لحدث في زمان بل لشي ما فيه **يعرف** اي يتمتع
 الاسم وعن الحرف **يقدر** الحرفية نحو قد قام وقد يعلم فقط
 ويعلم فعلا لان دخول قد الحرفية عليهما واستغنى عن تقدير
 بالحرفية لانها اذا اطلقت تنصرف للحرفية فهي في حكم القدر
 وانما اختصت بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما
 تستعمل لتعريف الفعل الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
 او لتحقيقه وفي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل وقد الحرفية
 تحت صفة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المحرر من ناصب
 وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالحرف فلا تقصل منه بقي اللهم
 الا بالقسم كقول

اخالد قد والله اوطأت عشوه وما قاتل المعوف فنبأ بعنفه
 وسمع قد لهر يبت ساهرا وقد والله احسنت وقد تحذف ^{بوجه}

كقول ^{التابعة}
 اقد الترجل غير ان ركابنا لم تزل برحالنا وكان قد
 واما قول ^{عدي}

لولا الحيا وان راى قد عبي فيه المشيب لزمنا ام القاسم
 فعي هنا بمعنى اشتد وليست عبي الجامدة وقد الامية
 مرادفة لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب
 لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولتكرار من الحروف في وضعا
 ويقال في هذه قد وتيد دوههم بالسكون وقد في بالنون
 حاصلا على بقا السكون لانه الاصل فيما بينون ومعربة وهو
 قليل يقال قد زيد دوههم برفع اي لقد كما هو ظاهر
 كما يقال حسب دوههم وقد في بغير نون كما يقال حسب

ووجه الاعراب ما عارض وجه ختم البناء ملازمها الاضافة
وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في ختم البناء
وجه الاعراب فان قبل ملازمها الاضافة قبل لوضح دافعا للبناء
لم يثن في قدره درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة واجيب
بان ملازمها الاضافة ليست دافعة لبنائها بل لختمه انهم
فلما اجاز اعرابها وعلى نقد بر تسليم لزومها الاضافة فقد يقال
انهم لم يذكر وان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد منع
المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورة
وان كان على وضعه والظاهر الاضافة لازمة لقد كما انهم
حسب التي هي معناها فقد صرحوا بانها توافق حسب
في المعنى وفي الاستعمال مبتدأ وفي الاضافة الي الفهر وال
وتحالفها في الهمسية وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها
فيما يظهر وفي ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست
حينئذ اسم فعل على بقا البناء على اصله الذي هو السكون حتى
ان يزول عن حينئذ الى الحركة واما ان تقطع عن الاضافة
فقد قال ابن هشام عندي فيه نظروا وقد نرد قد الهمسية
اسم فعل يعني بكفي وهي مبنية اتفاقا وتنصل بها يا المتكلم
فيقال قد في درهم بالنون وجوبا اي كما يقال بكفي
درهم يا المتكلم في محل نصب على المفعولية ودرهم فاعل
والسين اي بدخول او قبول مبنى السين نحو سيقول
السفها فيقول فعل لدخول السين عليه واما اختصت
السين بالفعل حتى صح ان تجعل علامة عليه بعرف بالارها
تدل على الاستقبال القريب والاستقبال انما يتحقق في
الفعل لانه الذي يدل على الزمان بالوضع ولما كانت السين
عند الاطلاق انما تصرف الى سين الاستقبال استغنى

عن

عن تعبيرها بغير سين الكسبة في بكونها هي الحاقهم بكاف الموت
سينا والكشكشة في نهم وهي السين التي يلحقها بكاف التثنية اذا
وقت من يقول اكرمتكش ومرت بكش وعن معاوية
انه قال من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من
فصح الناس فقال قوم بناعد واعن في انية ونيانو
عن كشكشة نهم ونياس واعن كسكسة بكر ليست فيهم
عممة قضاعة ولا طيطانية حمر قال معاوية فنهم قال
قومي والفرانية لغة اهل الفران وهو نهر الكوفة والعممة
ان لا بين الكلام يقال عممة الاطال والتيران لا صواتهم
الخفية ان يكون الكلام مشبها بكلام العجم يقال للعجم الطيط
وسوف اي بدخول او قبول سوف عليه نحو وسوف يعطيك
ربك فترضي فيعطيك فعل لدخول سوف عليه واما اختصت
به حتى صح ان تجعل علامة عليه بعرف بالارها تدل على الاستقبال
البعيد فهي والسين حرفا تظفي استقبال وضعها وسمياد في
تفليس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التصديق بكونه في الحال يقال نفسيته اي وسعته وسوف
الترنقيس من السين وقد تخفف حذف الف الذي كان
مخروكا لاجل السالين فيقال سوف وقد يقال سي بقلب الواو
يا وقد حذف الواو فتسكن الف الذي كان مخروكا لاجل
السالين فيقال سوف افعل وقيل ان السين منقوص من
سوف دلالة بتقليل الحرف على تقرب الفعل والاصح انه
صيغة منجزة ليست منقوعة عن سوف كما تفرعت الكلمات
السابقة وهو ما يحج بعصرهم واستدل له بوجهين احدهما
انها التزا استعمالا من سوف ولو كانت في عالكات اقل لارها
ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال

لكن في عن تقبيحها بغير سين الكسكة في يكون هي الحاقهم بكاف
طوقت سينا من الفرع الا بعد ثلثيها ان مدة الشويف بسوف اطول
فلو كانت في فرع النساوت مدة الشويف بها واورد ابن مالك على
الاول نعم فرع نعم مع انه انما استعمل لا ومنع الثاني لقوله تعالى ورف
يوني الله المومنين اجر اعطيهم مع قوله اوليك سنونهم اجر اعطيهم
وفيه نظر لان نعم لم يبق بمعنى نعم وانما غير لفظه ليدل على تغير
معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كشهد وشهد ولان الاثنان
ليست القوم مخصوصين ولين سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه
اقرب من الخطية المحققين من اللغويين كالزحشر وغيره القليلين
بان مدة الشويف بسوف اطول **والثاني السالك** اي صحت
سمي بالثاني السالك عليه او دخوله عليه وهي الثالثة على
ثاني الفاعل او الثاني عن خوفات وسلم فقال فعل ملخص لدخول
بالثاني السالك عليه وانما اختصت الثالثة المذكورة به حتى دل على
لانها تدل على ثاني فاعل او نائب عنه فلا تحقق الامل ذلك
امتنعت عنها لما لم يفرقها من الثالثة المتحركة الدالة على ثابته وتانيث
ما فوعها فلا جرم اختصت بالفعل والمعاد بالبالغة التي وضعت
على السكون فلا يضر تحريكها لعارض كالنفا الساكنين في خوفات
اسماء فاعون بخلاف المتحركة تحركه اعراب فمختص بالاسم كنافية
او بنا قدر تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل الحرف كرت
وثبت وانما سكت بالثاني للفرق بين ثا الافعال ونا الاسماء
ولم يعكس لبالا يظم ثقل الحركة الي ثقل الفعل واختلف في الثا
المذكورة فذهب الجمهور الي انها حروف وضع لعلامة الثابث
وزعم الجولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعلى قول الجولي قاي
في الظاهر بعد ها ان يكون بدلا او مبتدأ او الجملة قبله خبر
وبرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود

الضمير

الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل وان
تقدّم الخبر الواقع جملة قليل ايضا لقول
الي ملك ما امة من محارب ابوه ولا كانت كليب نصا هره
لا يقال تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دوران معرفة الفعل
معرفة على معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه
متوقفة على معرفة لانا نقول المراد بصحة دخولها استقامة
المعنى وعدم الامتناع بحسب اللفظ ولا خفايه في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل يكتامل فان قيل
بقي من الفعل ما لا يعرف بما ذكره المصنف وهو فعل الامر فكان
على المصنف ان يذكر ما يعرف به الفعل الدلالة على الطلب
مع قبول يا مخاطبة او فون التوكيد قلت يمكن ان يجاب بان
المصنف لعله يشي هنا على مذهب الكوفيين من ان الامر مضارع
محزوم بلام الامر المقدرة محذوف الزاوية على ما ياتي في باب
الافعال **والحرف** اي ما صدقته وهو كلمة دل على معنى في
غيرها فقط اي تحتاج فهمه منها الي ذكر غيرها فخرج الاسم لانه
يدل على معنى في غيره وهو النسبة كيدل على معنى في نفسه
وهو الحدث والزمان وكذلك تخرج بقولنا فقط ما تضمن من
الاسم معنى في غيره كما سما الشرط فانه كما يدل على معنى في نفسه
يدل على معنى في غيره فمن الشاطية دلالة على شيئين احدهما
الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي هو له اسم لانه معنى في
نفس الكلمة كما في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني
معنى الشاطية اعني عقدة السلبية والسلبية بين المثلين
الذين بعد ها وهو معنى اخر حتى لا تضمنها معنى الحرف ولم يلزم
من دلالتها على هذا المعنى ان تكون حرفا لان الحرف ما دل
على معنى في غيره فقط **ما لا يصلح** معه اي يصح وتحسن او

يقبل دليل الاسم اي ما يدل عليه ويعرف به فان قيل تعريف المصنف
للمحرف بما ذكره تعريف بالاعم لصدقة عن الخط والجملة فانها لا يصلح
معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن
الكلمة بقربية كون الحرف من اقسام الكلمة فان قيل ان اراد
بـ دليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره فقط ورد عليه ان تلكا
كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست محرف وان اراد ما ذكره وما لم يذكره
من بقية ما يدل على الاسم وما يدل على الفعل فهو حوالة على
مجهول ولانه لا تحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدئ
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفا
تلك الامور عن الكلمة وفيه من العسر ما لا يحق فيه قلت
تختار الاول وغاية ما يلزم انه من قبيل التعريف بالاعم وقد
اجازه المنتقدون لانه يستفيد به التمييز في الجملة والتقسيم
بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ انما هو استفادته منها في
الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الالفاظ التي لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة حروف
فليست حروفه كثيرة من الالفاظ بالانتفا العلامات المذكورة
وكفي هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد خطي
باعتقاد حروفه بعض الالفاظ بالانتفا العلامات عن اظاهر
لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غيره ذلك فان المبتدئ
مظنة الخط اذا استقل بالاحذ على ان المبتدئ قد طعن
لا يستفي عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاداة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد
به عدم حروفه تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حروفها واختار الثاني ويقول ان المقصود بوضع
هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والتميز

بين

بين ما لم يذكره المصنف ويمنع ان فيه حوالة على مجهول بل الحال
عليه امر ظاهر معلوم بادني تأمل غاية الامر ان الحال عليه غير
مذكور وذلك لا يضر والحوالة ليست بازيد من الاثبات بقية
الغيبه مع ان الواجب فيه رجوعه للمعلوم لا للمذكور بل قد
يقال لا محذور في الحوالة على المجهول كما تقدمت الاشارة
اليه وفادته ان المتعلم اذا رجع المعلم علم منه ما لم يذكر من
العلامات وكفي هذا قاطبة والمقصود بوضع الكتب بالنسبة
للمبتدئ انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن
الاستفادة على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا تقبل
شيئا من العلامات المذكورة حروف فليست حروفه كثيرة
من الالفاظ بالانتفا العلامات المذكورة الى اخر ما مروا انما
دل عدم صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا
الاسمية والفعلية حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة
ملزمة لا لازمة فهي مطرودة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم بل تقدم عن
ابن الحاجب انه لا يهي خاصة في الاصطلاح الا ما لا ينعكس
لانها مع كونها علامة هي من حيث القول شرط ولازم فيلزم
من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرط ولازم من جهة
كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فان قيل علامات
الاسم والفعل حروف اي منها حروف فلا يكون عدمها علامة
للمحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب شارح الباب بان الحرف
له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية
يكون عدمه علامة للمحرف لامن الاولى فلا دور بل قد يقال
ان هذا الايراد لا يتوجه على المصنف حيث يحتاج للجواب
لانه لم يعبر في علامات الاسم ولا الفعل بالحروف بل غير امور

بعضها الفاظ مخصوصة تكثر مع فتها بدون معرفة كونها حروفا
وان كانت في الواقع حروفا ولا يرد انه غير الحروف الخفض
لانه بينها وبينها فلا تتوقف مع فتها على معرفة كونها حروفا
ونظير جعل النخاعة عدم العلامات علامة للحرف جعل واضح
الخط علامة الحاء خلاوها من النقطة لانه لما وضع صورة
وصورة الجيم والحاء المتحدة واراد الفرق بينهما جعل للجيم
نقطة سفلى وللحاء نقطة عليا فتميزت كل منهما عن الاخرى
وجعل افعال الحاء من النقطة علامة لها فتميزت بالجم والحاء
وهو اشبه في بالحاء المهملة واعلم ان احسن ما ينسب الحرف
بالعد لان الحروف محصورة قد عددها ابن فلاح في مقيد
سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احاد الهززة
والالف والباء والتاء والسين والقاف والكاف واللام
والميم والنون والهاء والواو والياء واربع وعشرون
ثانية آو او وام وان واي واي وبل وعن
وتى وتند وكفى ولا ولم ولن وما ومن ومع وعلى
رأى ومن وهما وهل ووا ووي وباه وتسعة عشر ثلاثة
اجل واذن والى والا واما وان وان واية وبلي
ونم وجكره وخلاه ورب وسوف وعدا وعلى وليت
ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية الا والا واما واما
وحاشاه وحاشي وكان وكلاه ولعل ولما ولولاه ولولاه
وهلاه وخماني واحد وهو لكن فقط باب
الاعراب ترجمته وهو خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف متا
اليه والاصل هذا باب شرح الاعراب او مبتدأ محذوف
الخبر والنقد باب شرح الاعراب هذا بابها ونحوه
على انه مفعول بفعل محذوف لدلالة المقام وتقديره

حز

حذا وافرهم او اقربا والاول اولى لان فيه ابقا ركن الاسناد
وايساع الكلام في مثل ذلك غير لابق هنا لكل مقام والباب
ما يدخل منه الى غيره فسمى مبتدأ كل كلام مفصول بابا لانه
يدخل منه الى المفصود فتسمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول
منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب الكتب
لان القاري اذا حتم بابا وشرع في احركا ان الشط وابتع كالمسا
اذا قطع في سحا ولذا كان القرآن سورة انتهى ولانه سهل في
وجدان المسائل والرجوع اليها وادعى حسن الترتيب والنظم
والا لربما تذكر المسائل منتشرة فافهم والاعراب لغة مصدرة
اعرب يقال لمعان الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها
والاحالة اعربت الدابة جالت في مراعيها واعربها صاحبها اجالها
والنحس اعربت التي حسنته والتغيير اعربت المعدة تغيرت
واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت التي ازلت عربة
اي فساده ويتعدي بالهمزة الا الاول فمعن ويأتي اعرب
لارما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او ولد له
ولد عربي اللون او تكلم بالفحش او اعطى العيون ومقصود
النخاعة بعد هذه المعاني ليس الا بيان ان المعاني الاصطلاحية
مستلزم لها ومناسب لها ولا شك ان حصول المعاني الاصطلاحية
تحصل ابانة المعاني والتكلم بالعربية وتزول به عرب الكلمة
اي فسادها وحسن الكلام وقته به من سامعه الى غير ذلك ولما
في الاصطلاح فيقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب
علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب
وعلى ما ذكره البدوين مالك علم باحكام مستنبطة من كلام العرب
متعلقة بالكلم في دواوينها يعرض لها بالتركيب من الكيفية
والنقد والتأخير ليجز ذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم

وفي الحد وعليه انتهى وظاهر ان العلم بالاحكام التصريفية
غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني وبما
ايضا على ما يقابل البناء وهو الماد هنا وعليه فالجهرور على
انه لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه
بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف اي يبيح به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وعرفه ابن هشام بقوله
ان ظاهرا ومقدرا تجلبه العامل في اخر الكلمة اي حركة
او حرف او سكون او حذف ظاهر اي موجود لان السكون
والحذف غير ملحوظ بهما او مقدرا اي معدوم مفروض
الوجود تجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لاتحد منه بعد
ان لم يكن فلا يرد الاعراب بالحروف واحترز به عن حركة
النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فليست باعراب وقوله
في اخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز
اذ ليس لنا ان نأثر تجلبها العوامل في اخر الكلمة حتى نحترز
عنها فان قلت بلي قد وجد ذلك في امري وابني الاثر
انهما اذا دخل عليهما الرفع ضم اخرهما وما قبل اخرهما فتقول
هذا امر وابني واذا دخل عليهما الناصب فتحتهما فتقول
رايت امر وابني واذا دخل عليهما الجار كسرهما فتقول امر
وامري وابني قال الله تعالى ان امره هلك ما كان ابوك امره
لكل امري منهم يومئذ شأن يغيبه قلت اختلف اهل البلد
في هذين الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من مكانين
واذا ضمنا على قولهم فلا تجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالها
في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة
هي الاعراب وان ما قبلها اتباع وعلي قولهم فلا يصح ادخالها

في الحد وان قلت قد يكون الاعراب في غير الاحرودون الاخر
وذلك اذا وقف ينقل الحركة قلت قال ابو البقاء التميمي علم
الهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا انكر
ومرت ببلكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذا الاعراب
لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها انتهى وليس علم
انها حركة الاعراب قلنا الماد ان الاعراب لا يكون بطريق الاصل
في غير الاحرود الماد ما هو اخرها حقيقة كدال زيد او كلما
كدال زيد لان ما بعدهما نركب نسيما نسيا والفتا عشرة لاي
عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين والظرفية مجاز
فان المعرب بالحروف الاثرية نفس الاخر لان النون في التثنية
المذكر السالم بمنزلة التنوين فلما ان التنوين لهما وضمة لم يخرج ما قبله
عن ان يكون اخر الكلمة فكذا النون فيهما وانما قال في اخر الكلمة
ليتمل اعراب الاسماء والافعال ولم يقل في اخر المعرب ليلزم الدوام
ظاهرا وقيل انه معنوي والحركات دلالة على وجوب عليه المصنف
وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من الناحيتين
وحدوه بقولهم **الاعراب** اي المتقدم لان المعرفة اذا عرفت
كانت عين الاولى والمقام مقام الاضمار ولعل العدول الى
الظهار لانه اوضح للمبتدئ المقصود بالذات لهذه المقدمة
تفسير ان قلت مقصود المصنف تفسير الاعراب الذي ينصف
به اللفظ والتغير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه
مع ان الخبر عن المبتدئ **قلت** الجواب عن ذلك من وجهين
احدهما ان الماد بالتغيير هنا التغيير لانه كثير اما يطلق المصنف
ويراد به الحاصل بالمصدر وثانيهما انه مقصود المباني للمفعول
اي كون الاخر مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كونه الضارب وقد يكون مبنيا للفاعل للمفعول

كالصواب يعني كونه مضافا وبإحدى هذه الجواب نظر في الحوائج الضمنية
وأما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو
صفة المفعول فلا بد له من دليل يدل على ما ذكره المصنف
يعني ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه
به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صفة
الجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوعه على
زيد لا على قيامه بزيد فلو كان للضرب معنيان كان ضرب زيد
على صفة الجهول والاعلى قيام المبادي للمفعول منه بزيد كما ان
ضرب زيد على صفة المصروف دال على قيام المبادي للفاعل
منه فلا يكون خارجا بقوله على طرفه قيامه به فالمصدر
لم يوضع الا مقام بالفاعل والفعل الجهول يدل على وقوع
مصدره الذي تضمنه على ما استدل به وجزم معنى الفعل
الجهول ما هو جزم معنى الفعل العارف والفارق بينهما
اعتبار قيامه الذي يدل عليه هية الفعل العارف واعتبار
وقوعه الذي يدل عليه هية الفعل الجهول انتهى **او آخر**
الكلم اي داتا بان يتبدل حرف تحريف حقيقة كما في المتبني والجمع
حال النصب والجر او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
فيهما صارا الشبهين بعد ما كانا البني واحدا في صارا علامتين
للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا الاول فقط
لانها يتقدرا ان بعد الاعراب مغايرين لما قبله لاداءه الى
تقدير حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان تتبدل
حركة الحركة اخري حقيقة كما في زيد حال نصبه او جره او
حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه مثلا ولك
ان تجعل جميع ذلك تغييرا لحوال الاخر وتقدر المضاف اي
تغيير حال او آخر الكلم وتغييرها دالة على الفاعلية مثلا بعد

كونها

كونها دالة على غيره فيتمثل تغيير الذات وتغيير الصفة فيقال
واما ما قيل من ان المراد بتغيير الآخر تغييره في وقوعه او منصوبا
او مخفوضا بعد ان كان موقوفا اي ساكنا قبل التركيب فنية
فتصور لانه لا يتناول الجزم وقد اعتبر الانتقال من السكوت
الى احراز الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احرازها
الى الاخر وهذا الحكم فان قلت الاو اخر جمع واقله ثلاثة فيلزم
ان لا يتحقق الاعراب الاستغناء لثلاثة او اخر والامر بخلافه
قلت الاضافة ترد لما ترد له اللام وقد صرح علما النفس
والاصول بان لام التعريف التي للمحدث تبطل معنى الجمع فالمراد
حذف الاو اخر الصادق بالواحد والآخر ولعل التعبير بصيغة
الجمع للاختصار بتعدد انواعها وتنوع التغيير فقد حجاب تحريف
مضاف اي احدا او اخر الكلم لكنه قد يخرج مجموع تغيير بن لاخر
او تغيير ان لا واخر فيقال والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والغير
المضارع الذي لم يتصل احزه بالنون الموضوع للانداس وان
استعمل في غير هذين ولم يتأخره نون التوكيد لفظا وتقديرا
والاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء وما
تفسيره بالمعرب فيوجب دوالا ان المشتق مشتق على معنى المشتق
منه مع زيادة كذا قيل وقد حجاب بوجوه احدها ان المراد بالمعرب
ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لصورة التعريف
بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني
ان الاعراب المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل
بالمصدر والاعراب المعترف في المشتق هو معنى المصدر فلا
دور والثالث انه تعريف لفظي والمقصود منه بيان ما وضع
له لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغييرا او اخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا وجهل ان لفظا

الاعراب موضوع بارزاه فلا بد وادان لم يقصد شرح معنى الاعراب
وتخصيصه في ذهن السامع والرابع تفسير العرب بما لم يشبه
الحرف ونصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب فليست
والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد الكلمات الى ايراد
الكلم لانه اخف ولا مزينة لاحدهما على الاخر في المعنى فالأخف
لفظا اولى من الاثقل فان قيل الكلم اسم جنس في اي لا يطلق
على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتخذ نوعها فادوات ام لا قال
الرضي اعلم ان الكلم جنس الكلمة كثر وبثرة وليس المحرود من
التامر هذا النوع فمع الذي التامر في الحقيقة في باب الجمع
بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء والعسل
لكن الكلم لم يستعمل الاعراب ما فوق الاثنين بخلاف نحوهم
انتهى اي فهو اسم جنس وصنعا جميعا استعمالا قلت قد صرح
علما الاصول والتفسير والنحو كما تقدم بان لام التعريف
التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد تجاب
بحدف المضاف اي احد الكلم واللام في قوله **لاختلاف**
العوامل للعلل او الوقت فان قلت يرد عليه انه قد يوجد
اختلاف العامل بدون تغيير الاخر كما في ضرب زيد او ان
زيد او رات زيد او بالعكس كما في المعرب ابتداء فان اعرابه
بوجود العامل لا اختلافه قلت اجيب عن الاول بان المراد
باختلاف العوامل اختلافها في العمل وعن الثاني بان المراد
اختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود او انه اراد
بالاختلاف الوجود للضرورة وخرج بقيد اختلاف العوامل
تغييرا واخر الكلم لا يسببها بان يتغير الاخر لا بسبب حيث
اذا قلنا بتغيرها او بسبب اخر كالتغيير بسبب الثقل
او الاتباع او الحكاية او التقا الساكنين واما قوله او اخر

فليبان

فليبان محل الاعراب لا الاختراز على ما تقدم فان قيل العوامل
جمع عامل واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام في العوامل لتعريف
الجنس وهي اذا دخلت على الجمع بسطت معنى الجمع واعترض
ايضا بان فاعلا الوصفي لا يجمع على فواعل واجيب تارة
بانه صار اسما واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون
غير كلمة ولا تخفى انه لا توجه للاعتراض من اصله لان فاعلا
الوصفي انما يمتنع جمعه على فواعل اذا كان لمذكر عاقل
ونقل عن سيبويه انه نص على اضطراد طواله في الجم طالع
والعامل كما قال ابن الحاجب نابه يتقوم المعنى المفتحي
للاعراب اي في مفعول او مفعول او معنوي به يحصل معنى
من المعاني المختصة للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة لجاني جازية فان به حصلت الفاعلية المفتحية
للاعراب وضرب في ضربت زيد فان به حصلت المفعولية
المقتضية للاعراب والباقي مررت بريد فان بها حصلت
الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدهما المفتضية
للاعراب واعترض بانه غير متابع لصدره ايضا غيره
كالاسناد وذات الفاعل والمراتب من الثلاثة او انتهى
منها واجيب بان البالسلية والمراد السبب في عرفهم
ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكره وبذلك
ايضا تجاب عما قيل ان محدث المعاني المختصة للاعراب
هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد المحصول
المعنى به كونه محدثا فلا يصح نقى العامل وان اراد توقفه
عليه وتساطه فيه فتغير العامل ايضا لك فلا يكون التعريف

ما نفاوا احسن ما قيل في الجواب عن ذلك ما تقدم من ان المراد
ما يسمي سببا له في غيرهم وهذا ليس الا العامل والبواقي شروطا
لا يقال لا يتناول التعريف العامل الزايد كالباني لحسبك زيد
لانا نقول بل يتناول له لان البالد كونه حصل بها كون الشيء
اليه حكما وصورة كذا احاب به العصام وقال فقد غفل من
قال لم يبال بخروجه لثقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول
لعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل
وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
لاعراب الفعل وقد يقال ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق
الاصالة وانه نعتور عليه معاني تحتاج في تمييزها الى الاعراب
كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا
الحديث لطلق العامل سوا عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ
فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والقوة
والاضافة وغيرها البشمل المعنى الذي يكون في الفعل
كالزبي عن كل من الامرين وعن الجمع بينهما وعن الاول
دون الثاني في نحو لا تاكل السمك وترب الذين يجزمها
او جزم الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قيل
لم نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب دون
المقتضي فقيل الرفع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية بل
لكون المقتضي اما احتيا و ما يتقوم به المقتضي اما احتيا
في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف الاعراب والامر
في تعريف العامل بوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة
الآخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور
لو لم تكن تصور الاعراب بغير كونه تعبير او اخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وتصور العامل

بغير

بغير كونه ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لاحكام
تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب
به من يعرف تعبير او اخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
ولا يعرف ايها المسمى بالاعراب ولا ايها المسمى بالعامل فلا
دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب والعامل وتخصيله
في ذهن السامع فتأمل وتذكر وما يوضح لك ذلك ان التعريف
تدبر اذ به تحصيل صورة في المدركة بالادانيات او العرسية
وهي التقاريف الحقيقية الحديثة او الرسمية والحادثيات اذ ذكر
المحدد وليتوجه ذهن الى المعلوم بوجه تدبر رسم فيه صورة
اخرى لا يحكم بالحد عليه فهو كقابل نقش صورة في الذهب
فالحد مع المحدود وليس فتنسية في الحقيقة بل على صورتها
فلا يقابل بالمنع والتفرض الا باعتبار دعاوي ضمنية تلزم
من الحد يعرف كما تقدم في محله وقد لا يبراد به تحصيل تصور
بل المعنى المعروف حاصل مع غيره كالمحدود فيعرف تدبر اذ
به الالتفات الى تصور حاصل والاشارة اليه ليتم هذا
المعلوم ويتعين من بين التصورات الحاصلة فيعلم من
التعريف انه المراد من اللفظ كما اذا عرفت رجالات لا بعينها او وصفها
ولم تعرف ان لفظ زيد علم اي منهم فيقال لك زيد ذاك الامر
وهذا هو التعريف اللفظي ويعيد تصور الجوهل هو تصور
المعنى من حيث انه مدلول اللفظ بل يستفاد من شرح المقاصد
ان الغرض من التعريف لكثرت ممنوع والمحققون على انه لا غرض
يتعلق به والحادث ليس في صدره وان حصل بالنبعة فهو كالحكم
اللازم ضمنا في التقاريف الحقيقية الداخلة عليها بقى التحديد
مربها والطالبة لها فدخل العوامل المقدرة والمناخلة عنها

والعنوية وليس قيد الداخلة للاحتراز بل لبيان الواقع او غيره
بما على انه لا يكون التغيير للاخر بسبب العوامل الا وهي داخلة
وتحوز ان تجعل احتراز عن التغيير الذي يكون تحركة الحكاية
تحركة زيد في نحو من زيد المن قال ريت زيدا فانها بسبب عامل
غير داخل وهو ريت في كلام الاول وقوله **لفظا او نقديرا**
مصدران بمعنى المفعول اي تغيير او اخر الكلم تغييرا ملفوظا
او مقدر انهما منصوبان على المصدر اي ملفوظا ما يدل عليه
من الحركات وما ناب عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدر
ما يدل عليه مما ذكر كناية العرب بالاعراب التقدري نحو عصا
فانه استحق الاعراب ولم يظهر لما منع فتدانه متغير بخلاف المبني
الواقع في محل العرب فانه لم يستحق الاعراب فلم يقدر تغييره
بل لو كان في محله معرب لتغير اخره فظهر الفرق بين الاعراب
التقديري والمحلي ومعناها ونحو ان يكون المضاف مقدر
اي تغير لفظ او تقدير اي تغير اظهر في اللفظ علامة وما
يدل عليه ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او
تغيرا يقدر في اللفظ علامة وما يدل عليه ونحو ان تجعل
قوله لفظا او تقدير اثيرا محولا عن المضاف اليه اي تغيير
لفظ اخره او تقديره اما تغيير لفظ اخره فواضح فانه تارة
تحرك بالضم وتارة بالفتحة وهكذا وهذه تغييرات واما
اختلاف تقديره فالاضافة بادني ملاية لان اخره محل التقدير
فالتقدير يتعلق به وهو مختلف لان تقدير الضم غير تقدير
الفتح وهكذا ولا يبعد ان يعد من التغيير التقدير اي على
هذا التغيير ما كان نصبه تابعا لجوه او بالتعكس فانها حينئذ
متغيران حقيقة كضمي ذلك المفرد والجمع فلا حاجة الى زيادة
حقيقة او حكما بعد قوله لفظا او تقدير اوا التغيير للفظ

كالتقدير

كالتغيير في جازيد لان علامته وهي الضمة ملفوظ بها والتغيير
في ريت زيد او مرت زيد لفظي لان علامته وهي الفتحة في
الاول والكرة في الثاني ملفوظ بها والتغيير في خا الفتي وريت
الفتي ومرت بالفتي فتدبري لان علامته وهي الضمة في الاول
والفتحة في الثاني والكرة في الثالث مقدره ونحو ان يكون
قوله لفظا او تقدير انفسيا للتغير الا واخر واقع
العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين وهما منصوبان
على انهما صفة مصدر محذوف عن علي ما سبق او على انها خبر
كان المحذوف اي سوا كانت ما ذكر ملفوظا او مقدر اوله من
باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشمل على معناها التاكيد
واوهنا التفسير المحذوف اي ما كان علي احد هذين الوجهين
فلا يقدر الحد واما نقسده اذا كانت للترديد الشامل للثمة
او الظن او الابهام ويقابل البناء وهو لغة وضع يتي على
صفة يراد بها الثبات واصطلاحا على القول بانه لفظي واقتار
ابن مالك ومن تنعه ما جى به لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا خلاصا من اللفظ
انتهى وخروج بقوله لبيان مقتضى العامل الاعراب وبقوله
من شبه الاعراب بلكم الشين وسكون الباء وفتحهما بمعنى اي
الامثلة له في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا في
الاخر ما ليس كذلك كفتحة لام فليس وضمة لام اقلس وبقوله
وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا خلاصا من سكونين
الفتحات المذكورة وعلى القول بانه معنوي واليه ذهب الآفة
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغو عامل ولا اعتلالا او
عليه ما يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث مع انه لاحاجة
لقوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل لم يلزم حالة واحدة

من المبتدأ لتغير آخره فتقدير الما مريانه ولك ان تقول المراد
 بلزوم آخره حالة واحدة عدم تغيره بمعامل والمبني الحرف والفعل
 الما مري وفعل الاسير والمضارع الذي انضمت به نون النسوة
 او بانه نون التوكيد والاسم اذا شبه الحرف شيها قويا يقرب
 منه في الوضع وضابطه ان يكون الاسم موضوعا على حرف كانت
 او على حرفين كنامي قنا وانما اعرب بحواب واخ لانه موضوع
 على ثلاثة احرف فان اصلها ابو واخو بدل ابل ابوان واخو
 او في الموهبي وضابطه ان يتضمن الاسم بالوضع معاني من معاني
 الحروف كني وهنا وانما اعرب هذان وهاتان مع تضمينها
 لمعاني الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من محسها على صورة
 المثاني والتنشئة من خصائص الاسماء او في الاستعمال وضابطه
 ان يلزم الاسم طرية من طرائق الحروف ولا يدخل عليه عامل
 فيوزنه وكان يقتصر افتقار الازما الى جملة فالاول كهيئات وصم
 واواه فانها ثابتة عن افعال ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوارض
 فتأثر به فاشبهت ليت ولعل مثلا والثاني كاد واذا وحيث والاول
 وخرج بانتفا الثائر المصدر النائب عن فعله فحوض باريد اذ ان
 نائب عن اضرب وهو معرب لانه يدخل عليه العوامل فتوزنه
 بقول اعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمر وعجبت من ضرب
 وباللزوم فحوض هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فهو مضاف
 الى الجملة والمضاف مقتضى المضاف اليه ولكنه افتقار غير
 لازم لزواله في خصوصية يوما وبالجملة فحوضان وعند فانها
 مقتقران لزوما الى مفرد لا في جملة بقول سبحان الله وجلت
 عند زيد وانما اعرب اللذان والثان واي الموصولة وحو
 اضرب الهم اسالضعف الشبه بما عارضه من الجي على صورة
 التنشئة ومن لزوم الاضافة وزاد ابن مالك في الكافية الشبه

الاهالي ومثل

ومثله في شرحها بالاسماء قبل التركيب كما وابل السور حيث قال واما
 شبه الحرف في الالهال والاشارة بذلك الى ما يورد من الاسماء
 دون تركيب الحروف الالهال المفتحة بها السور فانها مبنية لشبهها
 بالحروف المهملة فانها لاعامة ولا معولة وبعضهم يجعلها معربة
 لانها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها وهذا اختيار الرخكري
 في الكشاف انتهى كلام شرح الكافية قال في الكشاف اعلم ان الالفاظ
 التي يبنى بها اسماء الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم
 الى ان قال فان قلت من اي هي من الاسماء معربة ام مبنية قلت
 بل هي اسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الاسماء
 حيث لا يسها اعرب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان
 سكونها وقف وليس بناها لوليت لحذي بها حذواي وكيف
 وهولا ولم يقولوا اصاد فان نون مجموعها بين الساكنين فان
 قلت قد تبين انها اسماء الحروف النجم وانها من قبل العربية وان
 سكون الحجازها عند الالهال اجل الوقت فواجه وقوعها على
 هذه المصودة فواجه للسور قلت فيه اوجه احدها وعليه اكثر
 انها اسماء السور الى ان قال وهي في ذلك على ضربين احدهما لا
 يتاخر فيه اعرب فحوض بعض والم والثاني ما يتاخر فيه الاعراب
 وهو اما ان يكون اسما في دكمادوق ونون او اسما في مجموعة
 على رنة مفردة فحوض وطس وليس فانها موازنة لها ميل وقابل
 وكذلك طسم يتاخر فيها ان يفتح نونها وتضير ميم مضمومة الى
 طس فيجعل اسما واحدا كدار الحراد والنوع الاول محكي ليس
 الا واما النوع الثاني فتبايع فيه الامرات الاعراب والحكاية
 قال بناسد في حم والريح شاجرة فهلا نلا حابيم قبل التقدم
 فاعرب حابيم ومنعها الصراف وهكذا اكل ما اعرب من اخوانها
 لاجتماع سببي منع الصراف فيها وهما العلمية والثابت والحكاية

ان لم يبق بالقول بعد نقله على استنفاص صورة الاولى كقوله دعر
من لم يبق ان يرد ان الحمد لله وقت ان سورة انزلها الى ان قال
فان قلت فما وجه من في اصا دوقاف ونون مفتوحات قلت
الوجه ان يقال ذاك نصب وليس بفتح وانما لم يحجب التثنية
لاستناع المصنف على ما ذكرنا وانتصابها بفعل مضارع لخواذله
وقد اجاز سيبويه مثل ذلك في حم وطس وليس لوقفي به وج
ابو اسعيد السراي ان بعضهم قد اياسن ونحوز ان يقال
حركت لا لتغا الساكنين كما قرأ من في اول الصالين الى ان قال
فان قلت فما وجه في اة بعضهم من وق بالسا قلت وجهه
ما ذكرنا من التحريك لا لتغا الساكنين انتهى وقوله قلت الوجه
ان يقال ذاك نصب الى ان قال ونحوز ان يقال حركت
لا لتغا الساكنين قال في الانتصاف في كلامه على الوجه
الاول بوجوب كونها معرفة وعلى الوجه الثاني لتحتمل ان يكون
اراد ان الفتحة لا لتغا الساكنين ثبات عن سكون الحكاية
فانها انما تحكى ساكنة مجودة من سمة الاعراب ولا تكون الحركة
اذن اعرابا اذ لا يقتضي له مع الحكاية ولا بنا اذ هي معرفة عنده
على هذا التقدير وتختل ان يكون اراد انها مبنية فيكون
الحركة مثلها في ان وكيف حركة حركة بنا والاول هو الظاهر
من ما اده اذ حتم قبل انها معرفة على ان سيبويه نص في كنه
على ما اورد به بلفظه قال واما صناد فلا جناح الى ان جعله
اسما او عجزا لان وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسو
فلاقتضاه ونحوز ان يكون ايضا ياسين وصا داسمين غير
ممكنين فيلزم ان الفتح كما رخصت الاسماء غير الممكنة الحركات
لنحو كيف وابن وجبت واس انتهى كلام سيبويه ومنه ما
على الرخشي في ختمه ان تكون معرفة وان فتحها نصب اولا

لكن

لا لتغا الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقصوده انفا وسيا في
له ايضا ما يدل على انه لا يجوز بناها المتة انتهى كلام الانتصاف
ثم قال في قوله فان قلت فما وجه في اة بعضهم صا دوقا قال
الى اخره ما نصه وهذا الحمي لك تخالفه ما نقلته من نص سيبويه
في انها غير ممكنة ويد لك على ان فتحها الي قال قيل انها لا لتغا السا
انما اراد السكون العارض في الحكاية لاسكون البناء وهو مخالف
لنص سيبويه كما بينت عليه انفا انتهى ويحصل منه اخذ من كلام
سيبويه المذكو ونحوه بنائها ما كنه فليست ظوحين في سبب البنا
فانه لا يتأتى كون السلب ما ذكره المصنف لانها على هذا غير ممكنة بل
اما عاملة او معولة فان قلت اذ افلنا باعراب نحو حم عند التركيب
فهل يتأتى اعرابها في النثران مع سكونها قلت نعم يتأتى على جعله من
قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت ما وجه عدم تاتي الاعراب
في نحو كهيصن والم قلت قالوا الاله لا نظير لما في الاسماء المعربة
ولا تركيب المزوج لانه لا يركب اسما كثيرة وعبارة الرضي وكذا وجب
الاعراب مع منع المصنف ان كانت مركبة من اسمين كيسي وحم او من
ثلاثة اشان منها يوزن المفرد كطم لان طس يوزن قابيل
وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك اكلم ولم يسمع من فالحكاية
لا لعدم امكان الاعراب اذ لا يركب في كلامهم الا من كلمتين وحلي
عن يولي انه كان تحيز في اربعة ففتح جميعها واعراب صا د على
ان يكون كاف مركبا مع صا د والباقي حشو لا يعتد به انتهى وقد
ذكرنا زيادة على ذلك في هداية السالك الى اوضح المسالك الى
القبية ابن مالك **واقسام** اي انواع اعراب مجموع الاسم والفعل
فان دفع ما يقال لا تخلوا اما ان تكون برتبة اقسام اعراب
الاسم واقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع
والنصب والخفض وان اراد الثالث فهي ستة وذلك لانه

كثيرة

فان كان يكون مبنية في الحركة او السكون وافول فحينئذ كلام سيبويه

ان اراد الثاني في ثلاثة

اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة
 كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل او اقسام اعرابها **اربع**
 فصده ولم يقتصر على التفصيل بملاحظة على فائدة الاجمال ثم
 التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاقتضاج
 الى اثبات معرفة كل وملاحظة ليحقق مطابقة العدد **رفع**
 وهو على القول بان الاعراب معنوي تغيير بخصوص في اخر الكلمة
 علامة الضمة وماناب عنها وعلى القول بان الاعراب لفظي الضمة
 والواو والالف والنون على وجه مخصوص وبهي رفعاً لارتفاع
 الشفة السفلى عند التلفظ بعلامة اوبه نفسه **ونصب** وهو
 على القول بان الاعراب معنوي تغيير بخصوص في اخر الكلمة
 علامة الفتحة وماناب عنها وعلى القول بان لفظي الفتحة والكسرة
 والياء والالف وحذف النون على وجه مخصوص وبهي نصبا لان
 الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامة اوبه نفسه **وخفض**
 وبهي جوا وهو على القول بان الاعراب معنوي تغيير بخصوص
 في اخر الكلمة علامة الكسرة وماناب عنها وعلى القول بان الاعراب
 لفظي الفتحة والكسرة والياء على وجه مخصوص وبهي خففاً
 وحذف الانفاض الشفة السفلى والجرارها عند التلفظ بعلامة
 اوبه نفسه ولان عامله يجر معنوي الفعل الى معنوي الاسم **وقرأ**
 وهو على القول بان الاعراب معنوي تغيير بخصوص في اخر الكلمة
 علامة السكون وماناب عنه وعلى القول بان لفظي السكون
 وماناب عنه ولفظيه لتعلقه بما يلفظ به من حركة او حرف
 وبهي جزماً لان الجزم معنوي القنطع والحرف الجازم كالتي القاطع
 للحركة او الحرف واعلم ان النوع والنصب والصف والفتح
 الفاظ مترادفة المعاني او تحتد عنه هو يعني ان بعض افراد
 الاعراب مسمى بالرفع ونمضها مسمى بالنصب وبعضها مسمى بالخفض

وبعضها

وبعضها مسمى بالجرم فلا حاجة الى اثبات كونها انواعاً منطقية
 لان كونها انواعاً منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد
 كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مستحيل
 اذ الفرد والمشارك بين هذه الاربعة مثلاً وهو مطلق اللفظ
 ليس تمام حقيقياً والالكان جميع افراد الانواع الاربعة
 نوعاً واحداً وفي شرح الفقه ابن معطال من المخوية وحركات
 اي الاعراب تلتق بالرفع او بالنصب او بالجر بقربية قول
 والجزم من القاب واما القاب البناهي للبصريين المتقدمين
 والمتأخرين واما الكوفيين فيجوزون استعمال كل واحد
 منها في موضع الاخر فيقولون في حيث مرفوع وفي قام زيد
 مضموم وكذلك باقية انتهى وقال الرضي الضم والفتح والكسرة
 في عبارات البصريين لا يقع الاعراب حركات غير اربعة بناسه
 او لا كضمة قاف فقد ومع قربة يقع على حركات الاعراب
 والكوفيون يطلقون القاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً
 انتهى وقال ايضا ان اطلاقها اي الرفع والنصب والجر على
 الحروف مجاز لكن الاشتراك ظاهر وذلك عند ابن الحاجب
 ومتقدمي النحاة على الظاهر واما من عرف الاعراب باختلاف
 الاخر فقال الرضي انه اراد بالرفع ذلك وانما الخلاف في ان
 المقيم الاعراب او مابه الاعراب انتهى وبد بالرفع لانه اشرف
 لانه اعلى العمد ولا تخلو اعلم منه كلاً من بالنصب لان عامله
 قد يكون فعلاً والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلاً بالنسبة
 للمجرور ثم بالجر لا خنصافه بالاشرف **فلا سمان ذلك** اي
 المذكور من الاقسام الاربعة وانما صحت الاشارة اليها بذلك
 مع افرادها وتذكيره لانه يجوز ان يكني باسم الاشارة الموضوع
 للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم

في رفع ونصب والجر
 في الاعراب والبناء

كما يلي عن افعال كثيرة بلفظ فعل بقصد الاختصار كما نقول
للمرجل نعم ما فعلت وقد ذكر افعال كثيرة وقصة طويلة كما نقول له
ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة
الكثرة والرفع نحو زيد يقوم فزيد اسم لصحة الحديث عنه
مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ويقو
فعل مضارع لقبوله اليقين مرفوع للجرده عن الناصب والجارم علامة
رفع ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه جواز ان تقديره
هو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر المبتدأ **والنصب** نحو ان زيد ان يقوم ان حرف
توكيد ونصب ينصب الاسم وتوقع الخبر وزيد اسم ان فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولن حرف نهي ونصب وانما
ويقوم فعل مضارع لقبوله اليقين منصوب بلمن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه جواز ان في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبران **والخفض** نحو ما رقت برئت مرفوع فعل ماض
وفاعله اخرا الفعل الراوالتا المضبوطة اسم لصحة الحديث عنه
ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والباحرف جر وزيد اسم لصحة الحديث عنه مجرور وبالبا
وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره **والاجزوم فيها اي الاسماء والافعال**
من ذلك اي المذكور من الاقسام الاربعة الرفع والنصب تقدم
مثالهما والجزوم نحو لم يغم زيدا لم حرف نهي وجزم ويتم فعل مضارع
لقبوله اليقين مجزوم بلم وعلامة جزومه السكون وزيد اسم لصحة
الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره
والاخفض فيها اي الافعال والناس في وجه اختصاص الخفض
بالاسماء والجزوم بالافعال عبارات فقيل لنقل الجزم وخفة الاسم

وخفة

وخفة الجزم ونقل الفعل فيحصل التقاد ليس بينهما وقال ابن مالك
في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجزم بالاسم ولم يجز الفعل لانتفاع
د حول عاملة عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم يجز الاسم
لانتفاع دخول عاملة عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه
لو دخل الاسم لادى وجوده الي عدمه وما ادى وجوده الي
عدمه كان باطلا وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو عبارة
عن حذف الحركة التي في اخر الاسم لزم اجتماع الساكنين وهما
الاخر الذي حذف حركته والتنوين فلا بد من تحريك احدهما
وهو الاول فيذهب الجزم هذا في الاسم الذي فيه تنوين وحمل
مالا تنوين فيه على ما فيه تنوين طرد الباب على سائر واحد وقيل
غير ذلك مما بيناه في غير هذا الكتاب **باب**
معرفة علامات الاعراب توحمة في اعماقه ما سبق اي هذا باب
سائل معرفة علامات اقسام الاعراب واطراف باب الي المسائل من اقسام
الدال الي المدلول بناء على مختار المحققين وسددهم في سبي الكتب
والابواب والنصول وغيرها من التراجيح انه اللفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الي الخاص كتحريك اراك وعلم المخربا على انه
السائل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا تخفى الحال في بقية
الاحتمالات في سبي الكتب والابواب وغيرها على من هو
من اولى الالباب والمراد بالمعرفة الادراك واطراف الباب
اليها وان لم تكن معناه لان من طالع المسائل التي يدل عليها الباب
حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة نفع لادنى
ملازمة ثم المعرفة يقال لادراك الجزم او البسيط والعلم للكل
او المراك ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة
لادراك المسبوق بالعدم او الاخير من الادراكين لئلا واحد
اذا اختلف بينهما عدم بان ادرك اولاهم فهل عنه ثم ادرك

ثانيا والعلم الادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله
تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد عجز بالمعنى مع ان
العلامات التي تعرف بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال
المعرفة في الجزئيات والعلم في الكليات اما لانها بمعنى واحد
كما عليه الأكثر واما ان تكون لفظها المعنوية من التعبير بعلما
التي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزولها منزلة الجزئي الذي
لا تكثر فيه او نزولها منزلة الجزئي تهريلا على الطالب حيث كان
ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب الشا
واما لان المعرفة تشترط لسبق الجهل فهي تناسب المتعلم المقصو
بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال ان العلم بالمعرفة امكانها
وبالعلامات كل فرد فمن العلمات بمعنى ان اي فرد يوجد
منها يمكنها معرفة هذا الباب فالبنامل وعلامات اقسام الاعراب
الضمة وماناب عنها والفحة وماناب عنها والكسرة وماناب
عنها والسكون وماناب عنه وقد بينا وبين المواضع التي يقع
فيها فقال **الرفع** اي من حيث هو من غير ملاحظة
كونه رفع اسم او رفع فعل او رفع اسم و رفع فعل فاندفع ما قد
يقال لا تخلوا اما ان يرفع اسم او رفع فعل او رفعها فان ازا
الاول فليس له الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف
وان اراد الثاني فليس له الا علامتان الضمة والنون وان اراد
الثالث فله خمس علامات واعلم ان قولنا من حيث كذا كذا
يراد به بيان الاطلاق وان لا يفيد هناك لما في قولك الانسان
من حيث يصعب ويؤول عن الصفحة موضوع الطب ونارة يراه
به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة فنحن نقولنا
من حيث من قبيل الاول واندفع بذلك ايضا ما يقال المقم الرفع
وكل رفع اما علامة ضمة او الف او واو او نون فيلزم انقسام الرفع

الى

الى نفسه وغيره ووجه اندفاع ما اشترنا اليه من ان المراد بالرفع طبيعة
من غير نظر الى شيء وما صح به المصنف من ان العلامات المذكورة
علامات للرفع وما بعده انما يوافق بظاهره ما ذهب اليه المصنف
من ان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب لفظي
فهو بظاهره لا يوافق وقد اجيب عنه بانه لامتناعات بين جعل
هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث
عموم كونها اثر اجليبه العامل في احز الكلمة وعلامات اعراب
من حيث الخصوص وفيه من التكلف ما لا تخفى وبان العلامات
جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم
وسماه الرفع وكذا الباقي ورد هذا الجواب بما حاصله انه اذا اراد
علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصفات العلمية والتأنيث مع انه
مصادف فقطعا وعلم الشخص فكذلك مع تناولها لسانوا اذ الرفع
والذي اختاره شيخنا الشهاب احمد بن قاسم العبادي تبعا لبعض
شيوخه ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي
جرت على السنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد
اربع علامات فصله ولم يقتصر على التفصيل بمحاذرة على
قاعدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن من معرفتها والاحتفاظ
على كل منها للاحتياج الى اتفاق معرفة كل وملاحظة لم يتحقق
مطابقة العدد **الضمة والواو والالف والنون** ظاهره ان كل منها
او مقدر كما يعلم مما سيأتي وبدا بالضمة لانها الاصل والمراد
بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا واغلب
او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك وثني بالواو لانها تدشاعن
الضمة اذا اشبهت فهي بثنتا وثلاث بالالف لانها اخت الواو
في المراد والذين وحتم بالنون لمشاقتها لحروف العلة فاما **الضمة**
تكون علامة للرفع في اربعة مواضع فصله ولم يقتصر على

التفصيل لما تقدم في الاسم **الفرد** وهو الاول من المواضع الاربعة
وهو هنا ما ليس متني ولا مجوعا ولا من الابعاد الخمسة الاربعة
وان دل على جماعة كقوم ورهط وركب نحو جازيد والفتى
والفاضل وفنى وفاض وغلاي والموم وامرأه جافعل ما
لقوله ثا التانيث الساكنة وزيد اسم لصحة الحديث عنه فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره
لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهورها في اخره وكل من القائي وما
بعده معطوف على زيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفع القائي
ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والقائي
ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الشغل وفي ضمة مقدرة
على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين بين الالف المحذوفة
والننوين وغلاي ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلام مضاف وبها التكميل مضاف
اليه في محل جواي في محل اسم لو كان مع بالكان محرورا لفظا
او تقدير او علامة رفع القوم ضمة مقدرة على اخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف ومن قوله
نقالي وجني الجنين دان وامرأه وجني اسم لصحة الحديث
عنه مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف
المحذوفة لا لتقاء الساكنين بين الالف المحذوفة وبين اللام وجني
مضاف والجنين مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره الياء
نيابة عن الكسرة لانه متني ودان خبر المبتدأ فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد مقدرة على الياء المحذوفة
لا لتقاء الساكنين ه بينها وبين النون **وجمع التكسير** وهو ثاني
المواضع الاربعة اي ما يصدرق عليه جمع التكسير ويقال له الجمع
المكسر اي الذي تغير حروف مفردة عن الحالة الاصلية وهو الالف

الالف

الالف علي اكثر من اثنين بتغيير طاء او مقدر والمقدر في سنة الفاء
وهي فلك ودلاص يقال درع دلاص ودروع دلاص وهجان
وهي من الابل البيضاء يقال جمل هجان وناق هجان وابل هجان
وسمى بالخليفة وعفتان ذكره ابن سيده وهو القوي الحاني
يقال رجل عفتان وكناز يقال ناقه كناز قال الجوهري اي ملك
الجم انتهى ونوف كناز ومذهب سيدي به ان فلكا واخوانه جمع
تكسير فيقدر في ذلك زال ضمة الواحد وتبدلها بضممة مشقة
بالجمع فلك اذا كان واحدا فجعل ضمته كضمه فقل واذا كان
جمعا فجعل ضمته كضمه بدل وكذا القول في اخوانه والباعث
له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا
به ما قصد نجيب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث
قالوا هذا جنب وهذا جنب وهو لا جنب والفارق بين ما يبدل
تغيره وما لا يبدل وتغيره وجد ان التثنية وعدمها ولهذا
قال ابن سيده وجمع عفتان علي حد دلاص وهجان لا حد جنب
لقولهم عفتان فتقدم وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من
التثنية والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستقيما عن تقدير
التغيير والظاهر فيه ان مالك سنة انقسام لانه اما بزيادة
نحو سنو وسنوان او نقص نحو نخمة ونخم او تبدل شكل نحو اسد
واسد او بزيادة وتبدل شكل نحو ضبيب وضبيب ورسول ورسول
او بهما مع تبدل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بعضهم بان
تبدل الشكل في الجمع لان حركات المفرد غير حركات الجمع
وقد يوجد التغيير ولا تكسر نحو عفتان ومصطفين واجيب
بان الجمعية ليست مستفادة من فتح فاحفئات وحذف الالف
مصطفين لان تقدير السلامة فيهما لا تخل بالجمعية فان قلت لا تلو
ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتانيث بتأنيده

ايضا بسبب الزيادة بل التغيير في جمع المونث السالم اظهر لان علامة
الثانيث بتغير فيه ولا يسمى على حاله الا ما التافيه مقدرة قلت
اجيب بان المراد بتغيير ظاهر او متغير بغير الحاف اخوه علامة
الجمع وبرد على المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضممة
كمخفان جمع المذكور السالم نحو سنين وارضيين ونجاب بان هذه
الفائدة واماها اعلية وبان المراد بجمع التكسير جليسه وشال
المراد من بالضممة جال الرجال والاساري وعلما في والهنود
واعرابه جافعل ماض لقبوله تا الثانيث السالكة وعلامة رفعه
ضممة لانه جمع تكسير ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهور
في اخره مانع وكل من الاساري وما بعده معطوف على الرجال
فهو ما فوع مثله وعلامة رفعه لا ساري ضمة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التقدير وعلما في ضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها استفعال المحل بحركة المناسبة والهنود ضمة مقدرة
على اخره منع من ظهورها استفعال المحل بالسكون العارض للوق
واعلم ان جمع التكسير بان جمع قلته وله اربعة اوزان وهي افعله
نحو اسلحة وارغفة واحمرة وافعل يضم العين نحو اكلم
واخرو اقلن وفعله بكس الف وسكون العين كصبيته وقته
وافعال كاجمال وافراس وجمع كثرة وهو ما عدا جمع القلة وجمع
بعضهم جموع القلة وزاد عليها جمع السلامة فقال
يا افعل ويا فاعال ويا ففعله وفعلة يعرف الادي من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تنرد
وجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة الى عشرة وجمع
مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا يتناهى
وفرق السعد الثفتا والي بين جمعي القلة والكثرة بان جمع القلة
من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى

فالفرق

فالفرق بينهما من جهة النهاية لان جهة السالم الخلاف ما ذكره غيره
واذا قلنا جمع القلة بال الاستغرافية او اضيف الي ما يدل على الكثرة
افاد العموم لحوقه بقالي ان المسكين والمسلمات وقول هان
رضي الله تعالى عنه للثابغة لما قال له انت اشتر الناس لولا امرأة
وهي الخنا فقال له حسان انا اشتر منك ومنها ومن الجن والانس
حيث اقول لنا الخفتان الغرايلين في الضميمة واسيا فاني يقطرون لحنه دما
فقال له النابغة ولم قلت حفاتك وضوء هول منه عن ان اللبنة
للاستغاف و لهذا التكريع في الناس هذه الحكاية وقد اجتمع
في قول حسان رضي الله تعالى عنه ال الاضافة وجمع المونث السالم
من تغيير مفردة بنا على جعل السالم ضمة للجمع وهو ثالث الموضع
الاربعة ان قيل كان الاولى ان يعبر بالجمع بالفت وتامر يديني ليعم
جمع المونث وجمع المذكور كما ضبطت جمع اصطبل وحمائم جمع
حمام وسالم فيه المفرد وما تغير كجليات جمع حبابي وصحراوات
جمع صحرا الاوتي ان الاول قلبت الف مفردة يا والثاني قلبت
همزة واو قلت اجيب بان التغيير به جوي على الغالب وبان
في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف
معطوف اي جمع المونث السالم وما على صيغة فلا يخرج ما جمع بالفت
وتامر جمع المذكور او المسالك صيغة صيغة جمع المونث السالم في عرف
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكرا ومكسرا وبان المصنف لم
يلفت لما جمع بالفت وتامر جمع المذكور او المكسرة وادبهم المالك
ما هو الاغلب والاكثر لانه هو الاقل والاندرو وبان المراد
بجمع المونث السالم ما جمع بالفت وتامر يديني مجازا مطريق ذكر الموزون
وارادة اللازم لان جمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي لصحة المجازات
فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا اما في حقيقة ومجاز

ان استعمل فيها جميعا او في مجازة فقط ان استعمل في معنى شامل
لها بمعنى المجاز وعلى التقديرين يلزم المحارقة هو مجاز
مشهور على انه يمكن ان يدعى ان جمع الموث السالم صار حقيقة
واورد على تقديره ما جمع بالالف وتامز يدين ان الذي جمع بالالف
وتامز يدين هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والي
الجمع الذي جمع بما دل على الجمع الذي تحققت جمعيته وحصلت
بالف وتامز يدين اي بالالف وايضا وهذا معنى صحيح بل هو
عليه وتقييد الالف والتا بالموث يدين للخروج بليت وايضا
وميت واموات فان التا فيهما اصلية وكذلك نحو قضاة وعز
فان التا وان كانت فيهما زائدة الا ان الالف فيهما اصلية لانها
منقلبة عن اصل الا تري ان الاصل قضية وعزوة لانها من
قضية وعزوت فلما تركت الياء والواو وانفتح ما قبلها قلنا
الفين ولذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان قيل لاحاجة في آخر
ما ذكره هذا التقييد لخروجه بدونه لان معنى ما جمع بالالف وتامز دل
على جمعيته بما وما ذكر للبيان كذلك قلت المراد بقولنا الخروج ما ذكر
ليتحقق خروجه اذ خروجه بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور
بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره كالحالية على انه قد يمنع ان
الخروجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتا واصالة احدها
لالتا في ذلك وايضا ذلك ان الباقي ما جمع بالالف وتا ان جعلت
لاستعانة متعلقة بجمع لم تلح للتقييد بزيادة التا في خروج نحو
ايبات وقضاة لان جمعيتها لم تحصل بالالف والتا على ما تقدم
وان جعلت للملازمة متعلقة بمحذوف على معنى و ما جمع
ملتصيا بالالف وتا ورد نحو قضاة وايبات والسالم صفة لجمع
الموث كما قاله بعضهم اي السالم مفردة من التغيير كما تقدم
وجوز بعض المشايخ ان يكون صفة لموث فانه الموصوف بالالف

حقيقة

مطرودة محصر الموث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل
علامة ظاهرة مطردة فالتثنية بها **وقولك الزيد ان** **وافتح**
الراف الزيد ان مبتدأ مرفوع بالاسم او علامة رفعه الالف
نباية عن الضمة لانه مبتدئ ومرفوع بفعل ماض وفاعل اخبر
الفعل الباء والالف ضمير المثني المذكور الغائب فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
المبتدأ والواو رابط بينهما الالف وتقول الهند ان ضربتا
قالا لضمير المثني الموث الغائب فاعل في محل رفع لانه
اسم مبني والتا علامة التانيث واصلا السكون ولكنها
حركت لا لتقا الساكنين وفكت لمناسبة الالف وهذا
المثال ساقط في اصل المؤلف فان قيل ما ذكره من ان
تولي اربع حركات فيما هو كاللمة الواحدة لم يجد
منقوض بخوض بنا قلت اجيب عنه باننا لا نسلم ان تولي
اربع حركات وجد في نحو ضربتا لان التاني نحو ضربتا وان
كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن سقط الالف في
رمز التا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض كالموت
لا يعتد اذ به الا في لغة ردية فان يقول اهل تلك اللغة
الردية رمانا بانشات الالف **وقولك الزيدون** **وافتح**
الراف ضم الباء والواو ضمير جماعة الذكور الغائبين فاعل
في محل رفع لانه اسم مبني ويؤاد في الخط الف بعد الواو
قال الجاردي واما الزيادة فانه زادوا بعد واو الجمع
المنطرفة في الفعل الف نحو كلوا وشربوا فتابينها وبين
واو العطف فانه وان لم تحصل الالتباس في نحو كلوا وشربوا
لازواوه تكتب منصلة وواو العطف لا تكتب منصلة
لكن قد يخي من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جازا

وسادوا ونحصل الالتياس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا
وهذا الخلاف نحو يدعوا ويدعوا فانه لا يلتبس وان قد والوا
الاتصال لان المفرد ليس يدع ولا يدعوا فدون واو الجماعة
غير متطرفة كضربوك وضربوه لانه لا يلتبس بواو العطف
التي تجي بعد تمام الكلمة وان اعربت فهو موكبر الواو
الجمع ردت الفان الو او حينئذ متطرفة لان الموكبر
ليس كالجزء ما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة
بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الف كما في الفعل
والاكثر تحذف فوهنا القلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه
بالالتياس ان وقع ومنهم من تحذف الالف في الفعل والاسم
وان لزم الالتياس لندوره وزواله بالقوا واما استغنى
عن الواو بالضممة كقول فلوان الاطبا كان حولي قال
ابو احيان وهو ضروية لاناد وكما يفهمه ظاهر كلام النزهيل
وقال بعضهم انه ناد رقلت ويوبده ما وقع في الكشاف
ففيه الفتح دخل في الفلاح كالتدخل في البشارة ويقال
ايضا فله اي اصابه الي الفلاح وعليه قراءة طلحة بن عمرو
قد افلح وعنه افلحوا على لغة الطوحي البراغيت او على الالهم
والنفسير وعنه بضممة يغيروا واخترها عنها كقول
فلوان الاطبا كان حولي **انه** قولك الهندات **من**
يفتح الراوسكون الباقالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات
فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظرف فيه اعراب قال
الرضي واقتصر واعلى نون واخذة في مقابلة الواو
اذا كانت واحدة واعلم ان الفعل مع التاونا يكون ماضيا
فقط ومع النون يكون ماضيا ومضارعا واما او مع ياء
المخاطبة يكون مضارعا واما او ان الواو والنون والان

واليا

واليا ليست علامات كذا التانيث والفاعل مستكن خلافا
للمازني في الاربعة فانه يقول انهن علامات والفاعل مستكن
قال الرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل والتمسك
الوقوف الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون وخلاف
الاخفش في اليافانه وافق المازني على انها علامة كذا التانيث
ووافق الجمهور في النون والالف والواو على انهن ضمائر
فيل وشبهه المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت
استكن في التثنية والجمع وحج بالعلامات للفرق وشبهه
الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر
والمؤنث بالواو اول الفعل للمعية ولما كان الخطاب بالثاني
في الحالتين احتج الى الفرق فجعلت الباء علامة للمؤنث
وايضا ان مالكة القولين بانها لو كانت حروفا لما التزم
لما ان التانيث لم تلزم في نحو قوله فاما تربني ولي لمسة
فان الحوادث اودي بها وبانها لو كانت حروفا لزم ان
تكون نون الاناث ساكنة وان لا يسكن آخر الفعل
كذا التانيث اسمي ويسكن آخر الفعل المسند الي التا
والنون والتا تقدم وتحدف ما قبل الاخر من معتل
العين نحو قال وباع فيقول قلت وبعت وتنقل حركة
المعتل الثابتة له في الاصل ان كانت ضمة او كسرة الي فا
الماضي الثلاثي نحو جددت وطالت فاصله جودت وطوت
ضم الواو ويدل على انه واوي جواد وطويل فسكن آخر
المسند ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو الي فا الفعل وحذف
حرف العلة فنقلت جددت وطلت وكذا القول في خفت
وهبت بكسر الخاء والها فان اصلها خوفت وهبت على فعل
بكسر العين بدل ليل اخاف واحباب ففعل فيهما ما تقدم من

من الاسكان والنقل والحذف وان كانت فتحة ابدلت بحجاءة
المحذوف ونقلت نحو قلت وبعث فاصلها فقلت وبعثت
بفتح العين لكن ابدلت الفتحة بحجاءة الواو في فعل القول
وهي الضمة وبحجاءة الياء في فعل البيع وهي الكسرة ثم نقلت
هذا هو مذهب الجمهور وما وقع نقل حركة عين الفعل
المعقل الا حروف الياء دون استناد الياء والنون ونائي
زال وكاد حتي كان وعبي كقول بعضهم ما زيل بفعل
وقول ابي خراش الهري
وكبدت صباغ القف باكلن حتي وكبد خراش عند داك
سم وجه ذلك اثم اتوا اللبس حيث كان هذا الفعل
لا يفعل له وخروج باخني كان وعبي زال بمعنى جار ومجرور
ذهب وكاد يعني اراد وبمعني مكر وانما ابدت ضمير المتكلم
لانه اعرف المعارف بعد اسم الله تعالى كما ساني واخر
ضمير الغائب لانه دون الكل والمضارعون بيدون بالغائب
لجروده عن اللواحق ثم براعون اسلون الترفي والنقل
هو الذي بيدابه ويقع بعد الالف الاختيار اي هو الذي
يصح فيه لغة ذلك وفي ضربهم لا يصح فيه لغة ذلك
ويكون منصوب المحل وهو اياي واياها واياك واياك
واياها واياكم واياكن واياه واياها واياها واياهم واياهم
والصحيح كما ساني ان الضمير هو ايا فقط وما فوع المحل
وهو انا ونحن وانت وانت وانت وانتم وانتم وهو
وهي وهما وهم وهن والضمير في انا مجموع والامر والنهي
والالف زائدة عند المصريين وقال الكوفيون مجموع
الاحرف الثلاثة وفي انت وفي وعه هو ان عند المصريين
والناحطاب وذهب الفراء الي ان انت جملته هو الضمير

وابن

وابن كيسان الي ان التاهي الضمير وكثرت بان واختاره ابوا
حيان وفي وهو وهي جملته ما عند جمهور المصريين وقال الكوفيون
وابن كيسان والرجاج الضمير فيهما هو الالف فقط والواو والياء
زائدة ان وفي هما وهم وهن المجموع عند ابي علي فلم يجعل
الميم والنون والالف زائدة وقال ابن عصفور الضمير من هما
للمذكور وهو الالف والواو المحذوفة ومن هما للمؤن وهن
هو الالف والياء المحذوفة تقول ما قام الا انا مانافية وقام فعل
ماض الاحرف اسلتنا وانا ضمير المتكلم وحده فاعل قام في محل
رفع في الظاهر وفي الحقيقة بدل من المستثنى منه الذي
هو الفاعل في الحقيقة اي ما قام احد الا انا واما ما قام فخذ
واما اداة حصه وقام فعل ماض ونحن ضمير المتكلم ومعه
غيره فاعل في محل رفع وما قام الا انا مانافية وقام فعل
ماض والاحرف اسلتنا وان ضمير منفصل للمستثنى من
المخاطب مطلقا فاعل في الظاهر في محل رفع وفي الحقيقة
بدل من الفاعل المحذوف اي ما قام احد الا انا وقيس علي
ذلك ما في باب المفعول الذي لم يسم فاعله
اي لم يذكر معه فاعل فعند اي ترك ولم يقصد فلم يسم فاعله
ما ذكر فاعله لفظا ولا نقديرا وازا فاعله الي المفعول
للاشارة كونه فاعلا للفعل متعلق به وترجم ابن مالك
في الالفية بباب النايب عن الفاعل وهو اوي لوجهين
احدهما ان النايب عن الفاعل قد يكون مفعولا وغير مفعول
ومفعول ما لم يسم فاعله لا يمثل غير المفعول والثاني
ان المنصوب في نحو اعطى زيد درهما يصدق عليه انه مفعول
ما اي فعل لم يسم فاعله وليس مراد الذاذكره ابن هشام في
شرح الشذور لكن قال ابواحيان في شرح التسهيل الشرح

بالنائب عن الفاعل لم ارها لغرابي مالك واما عبارة الجواب
 فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح
 انتهى وفي المغني ان عبارة النائب عن الفاعل اولى لوجهين
 احدهما انها اخضر وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرّب ينبغي
 ان تختار الاوضح والاختصاص قال الحفيد ويمكن ان يجاب عما
 ذكره المتقدمون من مفعول ما لم يسم فاعله بانهم كانوا انما
 قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون ان الفعل اذا لم يسم
 للمفعول انما يكون اسناده حقيقيا اذا اسند الى المفعول
 به اما اذا اسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبه صرح اهل
 المعاني وعليه هذه افعالهم اولى لانها لا تتخلل غير المقصود
 واما قصد منها على المفعول الثاني من باب اعطي فمدفوع
 بان كلامهم في المفعولات لا في المنصوبات واما الاخضر
 فتجوده في كلامهم لانه لا عبارة اخضر مما ذكر واذا ياديه
 ما قصد واما الاوضحية فتجوده انتهى ونجاب ايضا
 بان عباراتهم وضعت اصطلاحا لنائب الفاعل فهي رادة
 اصطلاحا لما عبر به ابن مالك ورسمه بذكر بعض
 خواصه تقريبا على المبتدئ يقال **وهو** اي المفعول
 الذي لم يسم فاعله **الاسم** حقيقة او ثابلا ويورد عليه
 الجاز والمجور واللام الا ان يقال انه في حكم الاسم وتقدم
 في باب الفاعل الخلاف في ان الفاعل ونائبه هل
 يكونان جملة واما خوقوله تعالى واذا قل لهم لا تقعدوا
 في الارض فليس من باب الاسناد الى الجملة **التي** فطوا
 تقدموا او محلا لما اسند اليه من فعل او اسم مفعول وفي ارتقاء
 بالمصدر المحل خلاف ولا يوفق باسم الفعل ولا بالنظر
 ولا بالجار والمجور ولا بالمثل المبالغة ولا بالجامد الجاري

محري

محري المشتق الذي لم يذكر معه فاعله اي ترك معه فاعله
 ولم يقصد فلم يخرج الى ذكر فاعله لفظا ولا تقدير القيام
 مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب تاحره عنه والتمسك
 الاتصال به وفي وجوب الرفع والعمدية وتانيث العامل
 لتانيثه ولا يرد نحو موهبته لان القيام مقام الفاعل
 لفظا اعني الجار والمجور ومن حيث هو هو ليس بموت
 فلا وجه لتانيث العامل ولا يرد نحو انيت الربيع المقل
 لانه اسم مرفوع لم يذكر معه فاعله لان المراد بفاعله فاعله
 الاصطلاحي والتحقيق ان الفعل المجهول وضع بحيث
 لا يقتضي الا ذكر المفعول والاسناد اليه واعلم ان الامر
 التي لم يذكر الفاعل لاجلها منها نظرية فتصونه عن
 لسانك وتجوز ان يكون لغرض ان يمان اسمه عن مقارنته
 اسم المفعول ومثله يقال في التحقيق وذلك لخوقوله
 تعالى قتل الخراصون ومنها تحفيرة فتصون لسانك
 عنه لخوقوله ضرب الامير اذا احتقرت ضاربه لحسنه
 ومنها قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان نحو
 قتل الخارجي فان الغرض المهم قتل لا تعيين قاتله
 ومنها الانجاز لقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون
 الاحيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالحدوث في باب
 الانجاز مطلقا بطريق ما من العقل او العادة او الاقتران
 او غير ذلك كما هو مبسوط في محله ومنها الاهام لغرض
 الخوف منه او عليه او لئلا يعلمه غير مخاطب لتوبيخه
 عنده ومنها التوافق اما في فواصل الاي كقوله تعالى
 وما لاحد عنده من نعمة محري بين للمفعول لتقلب
 لام الفعل الفاعل المبالغة قبلها فتوافق سائر الالفات

واما في قواني الشعر كقول
وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودائع
فلو بني للفاعل لا يفتح حرف الروي وهو في باقي القواني
مضموم وذلك على لبي الامراف واما في التجمع نحو كثرنا
الطعان وجلدت الفرسان فلو ذكر الفاعل لزادت كلمات
السجدة الثانية ومنها استقامة الوزن كقوله ولو
نسام بها في الامن اعلى بنا ومنها غير ذلك مما تقر به في علم
المعاني ثم ذكر ما لا ياتي الا بانه بدو في الفعل فقال
فان كان الفعل اي الذي ياتي للمفعول **ماضي** **اوله**
وكس ما قبل اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما لفظا
او تقديرا كما يعلم مما ياتي ان لم يكن مكسورا او السمي في ضم
الاول وكس ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير لغير من
المبني للفاعل والاصل فعل فغيره الي فعل بضم الاول
وكس الثاني دون سائر الاوزان ليعبر عن اوزان الالم
ولو كس الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الحذف
من الضمة الي الكسرة اولي من المكس لان طلب خفة بعد
ثقل ثم حمل غير الثلاثي الجرد عليه في ضم الاول وكس ما قبل
الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف
فليس بحت لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف واما
ترد يكون الزاي والاصل قصدا سكن الصاد وابدل
زاي او حكي فطرب ضرب بنقل حركة الراي الى الضاد واما
عص يسكون ما قبل الاخر ومثلي قوله سبحانه ونفاني
ردت اليك الراي وكل ذلك مما لا يعتد به نقصا واعلم انه
يشط الاول في الضم ثاني الماضي المتبد وبنار ايدة مضادة
سوا كانت للمطاوعة تام لا نحو تعلم وتدرج وتغارب

وخرج

وخرج بالعبادة نحو قولهم نرس النبي بموي ريسه اي ستره فانها
رايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون ربادتها غير معتادة قاله
المرازي وثالث المبد وبهمزة تسقط عند الوصل كانطلق
واستخرج واستغني واما ضم الثاني والثالث حرف النباش
ذلك الفعل بغيره ان لم يضم فانه ان لم يضم الثالث النباش
يفعل الامر عند سقوط الهمزة في الوصل نحو استخرج
وان لم يضم الثاني مع التا التباس بمضارع باب التفعيل
في تعلم فان قيل اخر المضارع مضموم واخر الامر ساكن
واخر هذا الفعل مفتوح فلا لبس فالجواب ان اللبس عند
الوقت على اخر الكلمة وما ذكره المصنف هو المشهور
ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي
كقوله لو عصها بالان والمسكر انقص واختاره
قطرب قال الخضر اوي وهي لغة بكنين وابل وكثير من بني
ثميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المقتل اللام
فيقول في ربي ودعي مبنين للمفعول ربي ودعي بفتح الهم
والعين وهي لغة طي وهذه اقياس عندهم فيقولون
بني بفتح القاف والاصل كسر العين فقلوب الكسرة فتح
واللام الغال تخفيفا فتحصل في المقتل اللام ثلاث لغات
كس ما قبل اخره وتمكينه وفتح واذا اعلت عين الماضي
وهو ثلاثي كقام وباع او على افتعل او انفعل كاختار وانقلد
فلك كس ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فيقلب العين ثا
فيهما ان كانت واو او لك اخلاص الضم فيقلب واو ان
كانت يا بضم قول قيل وبيع والاصل قول وبيع فقلت حركة
العين للثقل الي ما قبله بعد سلب حركته فان كان
العين واو اقبلت بالسكون واذا انكسر ما قبلها فمقوسل

في قول وبيع في سعة قال الرضي وحقيقته هذا الامام ان تقولوا
بكسرة فالفعل نحو الضم بميل الياء السالكة بعدها نحو الواو
قليل اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو ما ادخلناه والواو
بالايماء في هذا الموضع ثم حكى اقوال الاخر وقال انها خلاف
المشهور عند الفريقين ونسب السيد الاشمام ما يقرر عند
الفراد وهو ان تقيم الشفيعين كما تقيم عند الضمة ثم لا يلفظ
بالضمة بل بالكسرة الخالصة وقال السيوطي حقيقته صم التفتيح
مع النطق بحركة الفاء حركتي الضم والكسر مما ترجاهما
وعبارة الدمايني والمااد بالايماء هنا ان تشرب الكسرة
شيان صوب الضمة انتهى وعلى اخلاص الضم فعول
قول وبيع والاصل قول وبيع حذف حركتي العين ثم
ان كانت العين يا تقلب واوا قال
ليت وهل ينفع شياليت ليت شيا بابوع فاشترت

وقال
حركتي علي يرس اذ حال تحتبط الشوك ولا تال
وهي قليلة وعرب لنقص ودبر وادي ابن عدي
امتناعها في افتعل وانفعل والاول قول ابن عصفور
والابوي وابن مالك وادي ابن مالك امتناع ما ليس
من كسرة خفت وبعث او صم كعفت واصل المسئلة حاكى
زيد وباعني لعمرو وعافني عن كذا ثم بينه من للمفعول
فلو قلت خفت وبعث بالكسرة عقب بالضم لتوهم انهم
فعل وفاعل وانعكس المعني فتعين ان لا يجوز فيها الا
الاشمام او الضم في الاولين والكسر في الثالث وان منع
الوجه الملبس وجعلته انغارية مرجوحا لا ممنوعا ولم
يلتفت سيلويه للالباس لمصولة في نحو مختار وقضاه

وقر

وقد يقال الادليل في سلة مختار لانها من قبل الاجمال لا الالباس
الذي نحن فيه والفرق بينهما انه في الاجمال لا يسبق الذهن
الي شيء لا الماد ولا غيره وفي الالباس يسبق الذهن الي
خلاف الماد فان المبادر من خفت وبعث بالكسرة وعنت
بالضم السالفة لعل لان ذلك هو الاصل وعدم سبق الذهن
الي شيء لا ضرورة فيه وسبق الذهن الي خلاف الماد ضروري
ذلك احتمال مختار للفاعل والمفعول فهو من قبيل الاجمال
وخارج ما كان عينه معتلة ولم يعمل نحو عور وضد واحد
قال ابو هيان حاتم هذه التي صحت فيها العين حكم المعج
وفي الرضي شرط نقل حركة العين الي ما قبلها في المواضع المذكورة
ان لا تكون الا محذوف علة فلا ينتقل في نحو طوي ولا اقوي
ولا استقوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلنت العين فيما
هو من هذه الابواب لوجب الاعلال بتقلب العين القا
في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل وبنال
فكنت تقول بطاويقي ويستقاي ولا تخل في الفعل لتقلبه
بامضومة وان كان قبلها سكون ونحو في معتل القابالو
قلب واوه يقول في وري اري وفي وقت اقت واملحويطر
وهيل فقلب اليافيه واوا نحو بوطر وهولك فكل ذلك
لا يقتصر فيه على ضم الاول وكس ما قبل الاخر بل يزداد فيه
ما تقدم وفي الاوضح واوجب الجمهور ضم ما الثلاث المضيعة
نحو شد ومد والحق قول بعض الكوفيين ان الكسرة
وهو لغة بني ضبة وبعضهم وفي اعلمة ردت اليها
ولوردوا بالكسرة وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال انها
بادي من انهم صل وسع اسمها انتهى قال الماددي فان
قلت هل يعرض في المدغم من الالباس ما عرض في نحو قيل

وبيع قلت لا لان المضاعف اذا بين للفاعل فتحته فاوه
 الا فيما كان علي فعل اذا نقلت صفة عينية الى الفاعل وجب
 فيع من اللبس باخلاص الضم فيقال من راى ازاله
 اللبس ان يقول جب بالكس او الاسماء انتهى وحصل ان في فاعل
 المضاعف ما في الفعل من الكس الخالق واسم او الضم الخالق
 وعلي الكس بلفظ فيقال ما وجد رفع المائي قوله ان المائي
 الهمزة ورفع الما وجوابه ان اصله ان زيد المائي الحوض
 اذ اضيف حذف الفاعل وانسب عنه المفعول وكس الهمزة هو
 ردت السالكه الراوان كان اي الفعل الذي بين للمفعول
 مضارعاً فم اوله **وقال ما قبل اخره** اي ان لم يكونا كذلك
 يعني انه يجب ان يكون حرف المضارعة مضموماً لفظاً
 او تقدير الماسيات وما قبل الاخر مفتوحاً لفظاً او تقدير
 اما فتح الماسيات وما قبل الاخر ليعتد الضم بالفتح في المضارع الذي
 هو الفعل في من الماضي وان كان نحو يقول وبيع لم يقتصر
 فيه على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل تنقل حركة الواو والياء
 الى ما قبلها وتقلب الى الفاعل تحركهما في الاصل وافتتاح ما قبلها
 نحو يقال وبيع ويسقام ويسنان وان كان مضاعفاً
 تنقل حركة عينه الى ما قبلها وتدغم فيما بعد ها نحو يند
 ويسد والاصل يشدد ويحد وتقلت واد غمت فان قيل
 ان ما ذكر من المعمل ومن المضاعف كان في الاصل مضموماً
 الاول ومكسوراً ما قبل الاخر في الماضي ومفتوحاً في المضارع
 قلت ان ذلك صار في التعليم لانه اصل لا ينطق به
 والاحسن ان هذه الاحكام نص بغيره لا يلقى بهذا الباب
 فالفعل وما فيه من الاسماء وغيره يذكر في التصانيف والمعا
 في الاغام وحرف عادة كثير يتركز ما ذكره في هذا الباب

وذكر

وتترك ما ترك الى التصانيف والادغام وسكت عن فعل الاما لانه
 لا يبقى للمفعول لفساد الصفة وانضم على الفعل لانه الاصل
 والاقسام الفاعل يعر الى صفة اسم المفعول نحو مضروب
 ومكسوم ومختار ومحل رفع اسم المفعول لتأنيب الفاعل اذا
 لم يجز مجري الصفة المشبهة واما اذا جري مجري الصفة
 المشبهة فانه يرفع السببي واما اذا جري على الفاعلية
 على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة
 عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في
 الحواشي وعقبه بقوله ويسال هنا فيقال هلا قيل
 بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه
 حال اسم المفعول انتهى واحيب بان حال اسم المفعول انما
 يراد اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى
 الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على
 التشبيه بالمفعول به فانه ان كان معرفة وعلى التميز ان
 كان نكرة ونجراً بالاضافة **وهو** اي المفعول الذي لم يسم فاعله
 صادق **على متين** لو حذف لفظة علي لكان اخصا واوضح
 وفصل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على قوايد الاحمال
 والتفصيل التي منها ان يري المبكلم المعنى في صورتين مختلفتين
 احد بهما مبهمة والاخرى موصحة وعلم ان خبر من علم واحد
 ومنها اكمل اللذة لان المتناق بعد الطلب الذي اعز من
 المتناق بلا تعجب فسم **ظاهر ومضم** **الظاهر** وهو ما ليس
 بمضم ويرفع الماضي **خو زيد من قولك ضرب زيد** من كل اسم
 ليس مضمضاً بضم الضاد وكس الراء فعل ما مضى ماضي لما لم يسم
 فاعله وزيد مفعول ما لم يسم فاعله مرفوع بضم وعلامة
 رفعه صيغة ظاهرة في اخره ويقال له نائب الفاعل كما تقدم

والاصل ضرب عنده وزيد المعنى ان الاولي والالقي اسناد الفعل
الي الفاعل وما دل من ان المبني للفاعل اصل المبني للمفعول
هو الاصح ونصب الي سلبوبه ايضا وكلام المصنف يشهد
به وذهب قوم الي انه اصل براه اذ لنا افعال لم تكن فقط لفاعل
لخو جن وجم ويدل على انه مفعول عن اصل صحة الواو في بويج
زيد وسور مع وجود المقتضي لا نقلا به يا وادغامه فانه انما
صح ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في الباء وهو الف بايع وياير
مراعاة للاصل اذ المشتق مما صح فيجاء به دليل صحة عا و الشئ
من عود واعلم انه يقال للفعل مبني لما لم يسم فاعله اي مبني
للاستناد لمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعله واذا قلت فعل
ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول واذا
قلت مفعول ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن
الفاعل اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة تختمل هذين المعنيين قال ابن هشام في
القواعد ينبغي ان يقول في نحو ضرب من ضرب زيد ففعل فاض
لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والحفا الى ما التطويل فلاز
هذه العبارة سبع كلمات والعبارة ان السابقة دون
ذلك واما الحفا فلا بهام ما وقعت عليه ما فانه تختمل المفعول
لانه بي لم يسم فاعله والحدث لذلك واما احتماله للفعل
الاصطلاحي فيعيد وتختمل مطلقا اي لان الفعل غير ذلك
مع انه يكفي في ابهامه عدم دلالة على شيء معين وان الحفا
في الواقع في معين فليست امل قيل وفي كذا العبارة بين السابقة
نظر اما الاولي فلاها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له
لخو فلما انه فعل انه فعل ماض لم يسم فاعله مع انه ليس مراد
واما الثانية فلان المفعول حيث اطلق انصف الي المفعول

لانه اكثر المفاعيل ووراني الكلام كما قال ابن هشام في المغني
فلا يتمثل المستند الي العرور والظرف والمصدر اسير واجب
عن النظر في العبادة الاولي بان المقصود تمييز ضرب المبني
للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه الذي يمكن ان يستنبه
به لا عن غيره مطلقا بانه فان ضرب لا يستنبه باكل ولا
بقلم ولا يغير ذلك وهذا المقصود حاصل بهذه العبارة
فلا يصح كونها صادقة على نحو فلما مالم يقصد التمييز عنه
ولم تختم الي التمييز عنه بالذات وليس المقصود به تعريف
ضرب بهذه العبارة حتي يعترض بصدقها على غيره بل المقصود
بيان حقيقة صفة تمييز من المعلوم فهو كما لو قلت في تمييز
الانسان عن الجحر الانسان حيوان ولا يعترض بان الحيوان
حيوان وعن النظر في العبارة الثانية بان هنا قرينة غير
المفعول به وهو كون الكلام في بيان حال الفعل المستند الي
غيره لانك اذا اردت اعياب ضرب ضرب شديد مثلا
فقلت ضرب فعل ماض مبني للمفعول يكون كلامك على
ضرب المستند للمصدر قرينة قطعية على انك لم تترك
المفعول به بل الاعم ولو سلم فهذا الايض في المقصود وهو
تمييز ضرب المجهول عن ضرب المعلوم فان هذا التمييز
حاصل مع الابهام في المفعول وبناء خلاف المراد فيه فتأمل
فانه دقيق واذا علمت اندفاع النظر عن العبارة بين
يمكن ان يدعي ان الثانية اولى لانها اخص ويقال للفعل
المراد مبني للمجهول اي مبني للاستناد لمفعول جهل فاعله
لا يقال في هذه العبارة قصور لان الفاعل المحذوف
قد لا يكون مجهولا كما علم مما تقدم فلا يتحقق فيه مناط
السمية لان القول ان هذه العبارة وضعت اصطلاحا

للفعل المبني لنائب الفاعل فهي ما ادق اصطلاحا للمبني لنائب
 الفاعل وقد يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل
 ضد من اضداد الفعل المذكور من حيث انه مبني للمفعول يمكن
 ان جهل فاعله والمضارع نحو **يغيب زيد** بضم الياء وفتح الراء
 بضم زاء فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله زيد نائب الفاعل
 فهو مفعول بضم زاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ولا ضمة
 في الفعل بين المحرود كما مر **والمزيد الماضي نحو اكرم عمو**
 بضم الهمزة وكس الراء اكرم فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
 وعمو نائب الفاعل فهو مفعول بالكرم وعلامة رفعه ضمة
 ظاهرة في اخره **والمضارع نحو بكرم عمو** بضم الياء وفتح الراء
 بكرم فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وعمو نائب الفاعل
 فهو مفعول بك بضم وكس الراء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويراد
 في عمو واوحا لشي الرفع والجرف فقايبه وبين عمو وقال الجار
 يودي وزاد وا في عمو وفي قايبه وبين عمو وا بما براد اذا
 كان علما لثبوته في اسماءهم وكثرة استعماله واستعمال ما قبله
 ان يلتبس به فلا يرد في عمو واحد عمور الانسان وهو ما بين
 من اللحم ولا في العر الذي هو معنى العر في قولك لعن الله ولا
 في مثل قول **الشاعر**
 باعد ام العر من اسيرها حواس ابواب علي فتصورها
 ولا في عر العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع
 فيه عمو في القافية لا يجوز ان يقع فيه عمو فلا تنضي الياء
 ولا اذا كان مصفرا لان لفظها حسنة واحدا فلا تحتاج
 الى التفرقة ولا يفصل بينهما بالواو واذا كانت منصوبا
 متونا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمو وحال النصب
 وعدمها بعد عمو وانما خص عمو بالزيادة دون عمو لانه

اخر

اخف وانما ردت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب
 ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف اليه المتكلم انتهى ويرفع
 ايضا اسم المفعول نحو زيد مضروب عبده فزيد مبتدأ
 بالابتداء ومعه ومضروب خبره فهو مفعول به وعبد نائب
 فاعل مضروب فهو مفعول به وهو مضاف والهاء مضاف اليه
 في محل جر والمصدر نحو اعجبني اكل الخبز ان جعل من اضافته
 المصدر رالي نائب الفاعل اي اعجبني ان اكل الخبز **والمصدر**
 وهو ما دل وصنعا علي متكلم به او مخاطب به او غائب تقدم
 ذكره وهو متصل ومتصل فالمتصل نحو المضمين من قولك
 اي مقولك الذي هو **ضربت** بضم الضاد وكس الواو وسكون
 الباء وضم الناصب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والباء المفعول
 ضمير المتكلم وحده نائب الفاعل في محل رفع **والمضمين** من
 نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكس الواو وسكون الباء
 لما لم يسم فاعله وناصر المتكلم ومعه غيره نائب الفاعل في
 محل رفع **والمضمين** من نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكس الواو وسكون
 الباء وفتح الناصب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والباء المفعول
 ضمير المفرد المخاطب نائب الفاعل في محل رفع **والمضمين** من
 نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكس الواو وسكون الباء وكس الناصب
 فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والباء المفعول ضمير الموصولة
 المخاطبة نائب الفاعل في محل رفع **والمضمين** من نحو قولك **ضربت**
 بضم الضاد وكس الواو وسكون الباء وضم الناصب فعل ماض مبني
 لما لم يسم فاعله والباء المضمومة ضمير المتكلم المخاطب مطلقا
 نائب الفاعل في محل رفع والميم والالف علامة المثني المحال
 والمضمين من نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكس الواو وسكون الراء
 وضم الناصب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والباء المضمومة ضمير

جمع المذكر المخاطب نائب الفاعل في محل رفع والميم علامة جمع الذكور
 المخاطب والمضمين من خوفك **ضربت** بضم الصاد وكسو
 الراء وسكون الباء وضم التاء وفتح التون المشددة ضرب فعل
 ماض مبني لمالم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير جمع الموث
 المخاطب نائب الفاعل في محل رفع والتون المشددة علامة
 جمع الموث المخاطب والمضمين من خوفك **ضرب** بضم الصاد وكسو
 الضاد وكس الراء وفتح الباء ضرب فعل ماض مبني لمالم يسم فاعله
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو في محل رفع
 والمضمين من خوفك **ضربت** بضم الصاد وكس الراء وفتح الباء
 وسكون التاء ضرب فعل ماض مبني لمالم يسم فاعله ونائب
 فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي في محل رفع والتا التا
 علامة التأنيث والمضمين من خوفك **ضربا** بضم الصاد وكس
 الراء ضرب فعل ماض مبني لمالم يسم فاعله والالف ضمير الثاني
 المذكر الغائب نائب الفاعل في محل رفع واخل بمثال ضربا
 بضم الصاد وكس الراء المتاني الموث الغائب واعرابه ضرب
 فعل ماض مبني لمالم يسم فاعله والتا حرف دل على
 تأنيث نائب الفاعل والالف ضمير المتاني الموث الغائب
 نائب الفاعل في محل رفع ولما كان ضمير المتاني الغائب
 مطلقا هو الالف استغني بمثال واحد والمضمين من خو
 فوك **ضربوا** بضم الصاد وكس الراء وضم الباء ضرب فعل ماض
 مبني لمالم يسم فاعله والواو ضمير جمع المذكر الغائب نائب
 الفاعل في محل رفع وتقدم في باب الفاعل انهم زادوا
 بعد الواو الجمع المتطرفة في الفعل الفاخوا اكلوا و
 فاق بينا وبين واو العطف والمضمين من خوفك **ضرب**
 بضم الصاد وكس الراء وسكون الباء ضرب فعل ماض مبني

لمالم يسم فاعله والتون ضمير جمع الموث الغائب نائب الفاعل
 في محل رفع والمنفصل نحو ماضب الا انا وماضب الا في
 وماضب الا انت بفتح التا وماضب الا انت بلس التا وما
 ضرب الا انما وماضب الا انتم وماضب الا انتم وماض
 الا هن والفعل في جميع ذلك مضموم الاول مكسوة
 ما قبل الاخر وهذا كله مع الماضي وتقول مع المضارع
 انما يكرم انا وانما يكرم نحن وما يكرم الا انا وما يكرم الا في
 الي الاخر وانما يدا بضمير المتكلم لانه اعرف المعارف
 بعد اسم الله تعالى واخر ضمير الغائب لانه دون الكل
 والمرفون يبدون بالغائب لانه تجرد عن اللوح
 ثم يراعون استوب الترتي واعلم ان الذي ينوب عن
 الفاعل واحد من اربعة ولا يقع موقع الفاعل الغفول
 له قال ابو احسان عند الجمهور منصوبا ونحرف الجر
 ومراح به الرضي وابن مالك فنجوز في اللام كما صح
 به السيد من جوح نقلا فلا تتعل وكذلك المفعول به
 وكذا التمييز على الاصح والحال والمستثنى على ما اقتضى
 كلام الرضي فتدبر وكذلك الثاني من باب اختار اي
 ما كان الثاني منصوبا بنزع الخافض مع وجود المنصوب
 بنفس الفعل عند الجمهور وعليه ابو احسان فلا تجوز اخير
 الرجال زيد كما تجوز اخير زيد الرجال فالرجال منصوب
 على اسقاط الحال وزيد منصوب بنفس الفعل والاصل
 اختار زيد الرجال واختار ابن مالك جواز ذلك
 فيجوز قولك اخير الرجال زيد كما تجوز اخير زيد
 الرجال الاول المفعول به نحو قضى الامر الثاني المجرد
 نحو ولما سقط في ايديهم وقولك سير يزيد وقيل

النائب ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع
 ولانه يتقدم نحو كان عنه مسولا ولانه اذا تقدم لم يكن
 مبتدأ وكل بني يتوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ
 ولان الفعل لا يثبت له في نحو موبهمه ورد بقولهم سير
 يريد سيرا وانه انما يرعى محل يظهر في الفصح نحو است
 بقائهم ولا فاعدا بخلاف ما رت يزيد الفاضل بالنصب
 او موزيد الفاضل بالرفع فلا يجوز ان لانه لا يجوز ما رت
 زيد او لاموزيد والنائب في الالة ضمير راجع الى مارج
 اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الالبته العدم الجرد
 وقد اجازوا النيابة في لم يضرب من احد مع امتناع من
 احد لم يضرب وقالوا في كفي بالله شهيد ان المجرور
 فاعل مع امتناع كفت للهتد وقيدته ابن مالك في شرح
 الكافية بان لا يلزم الجار له وجها واحدا احتراز من مؤنذ
 ورب والكاف وما خص بنسبهم او استلذا وظاهر كلامه
 في التمهيد ان الجار المجرور معاني موضع رفع والمعرف
 ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواء كان الجار زائدا
 نحو ما ضرب من احد او غير زائد نحو موزيد وحكي عن
 الفران حروف الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله
 ان الباقي نحو ما رت يزيد في موضع نصب ولا يخفى ان
 هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد فلا ينبغي
 الاشتغال بذكر الثالث مصدر مختص منصرف
 نحو ضرب عصفور من ضاربة او اكل الضرب ونحو من عني
 له من اخيه بن لان الما دني حامن العفو كثيرا كان اوليا
 وليس هذا المجرور التوكيد بخلاف سبحانه الله ومعاذ
 الله لا لزوم العرب فيه النصب والتمتع نحو سير سير لعدم

انفاية

انفاية وانما اشترط ان يكون مختصا بان يكون لغو مجرور
 التوكيد لان النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
 في اعادة ما لم يفته الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه
 فلو قلت سير سير لم تجز لان سير مستغن بدلالة على السيد
 عن قولك سير فامتناع سير على اضممار السير احق خلافا
 لمن اجازته واما قوله

وقالت ماتي بجل عليك ويعتدل يسوك وان يكسف
 غرامك تد رب فالمعني ويعتدل الاعتلال المهود او
 اعتلال تفرخصه بعليك اخري محذوفة للدليل
 كما اخذت الصفات المختصة وبذلك يوجد وحيل
 بينهم وقول

فيالك من ذي حلة جبل دونهما وماكل ما الهوى امره نايله
 وقوله يعصي حيا ونعمي من مهابته فايكلم الاحسن بيشتم
 ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا له الرابع طرف
 منصرف مختص بضمير رمضان وجلس امام الامار
 ويمتنع نيابة نحو عندك وموكت ولم لا امتناع رفع من
 ونحو مكانا وزمانا اذ لم يقيد او اجاز الا خفف نيابة
 الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقاءه على
 النسب فيجوز عنده جلس عندك ولا يتوب غير المفعول
 به مع وجوده لانه شريك الفاعل واجازة الكون مطلقا
 فيجوز في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تليق الظرف
 ترفعه وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول
 ضربت يوم الجمعة زيدا واخبرنا ابن مالك هذا القول
 استدلالا بالقراءة الشاذة في ليجزي قوما بما كانوا الكسوة
 بينا ليجزي للمفعول ونصب قوما وفي لولا لزل عليه

الفزان بالنصب ويقول الشاعر
 ولو ولدت معره حروكك لسب بذلك الجبر والكلاب
 وبابيات اخر والكل تناول عند المانغيات ومن التاويلات
 ماهو قريب ومنها ماهو بعيد واجازة الاخفش بشطرنج
 الناب كقول
 وانما يرضى المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه
 وقوله لم يعن بالقلب الاسيد واذا اجتمعت الثلاثة
 الطرف والمجور والمصدر فانت محروفي اقامة ما شئت
 هذا مذهب البصريين وقيل تختار اقامة طرف المكان عليه
 ابوابان وجهه بان المجور في اقامته خلاف والمصدر
 في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كبر فائدة وكذا
 طرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا
 نحو هذه بخلاف المكان فانه يدل عليه دلالة لزوم كدلالة
 على المفعول به فهو اشبه به من المذكورات فكان اولي
 بالاقامة وقيل تختار اقامة المصدر نحو فاذا انفتح في
 الصور نفخة واحدة وعلمه ابن عصفور اعلم انه اذا
 تفرق الفعل لاكثر من مفعول فنيابة الاول جائزة اتفاقا
 ونيابة الثالث ممنوعة اتفاقا قلب الخضر اوي والبدن
 ابن مالك والصواب ان بعضهم اجازة ان لم يلبس نحو
 اعلمت زيدا كبشك سمينا واما الثاني ففي باب كسان
 البس نحو اعطيت زيدا رهما جاز مطلقا وقيل يمنع مطلقا
 وقيل ان لم يعقد القلب وقيل ان كان نكرة والاول معرفة
 وحيث قيل بالجواز فقال البصريون اقامته الاول اولي
 وقيل ان كان نكرة فاقامت نفخة وان كانا مفعولين استويا
 في الحسن وفي باب ظن قال قوم يمنع مطلقا الالباس

في

في التكرين والمعرفتين ولعمود الضمير على الموحى ان كان الثاني
 نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ شبه بالفاعل
 لانه مسند اليه فثبت التقديم واختاره الجوزي والخضر
 وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة واختاره ابن طحمة وابن
 عصفور وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول
 معرفة فيمنع ظن فاليوم زيدا وفي باب اعلم اجازة قوم ان
 لم يلبس ومنعه قوم منهم الخضر اوي والابدي وابن عصفور
 وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمنع
 ظن فاليوم زيدا وفي باب اعلم اجازة قوم ان لم يلبس ومنعه قوم
 منهم الخضر اوي والابدي وابن عصفور لان الاول مفعول
 محجج والاخر ان مسند او خبر شربها بمفعولي اعطى ولان السماع
 انما جاز اقامة الاول قال وسب عبد الله بالحواء صحت
 كراما موالها بالمها صمها **سبيل** وغير الناب مما معناه
 متعلق بالرفع واجب نصبه اما لفظا ان كان غير جار ومجرور
 كضرب زيد يوم الخميس اما مكانه باشربه او من ثم نصب
 المفعول الذي لم يلبس في نحو اعطى زيد دينار او اعطى دينار
 زيد واما محلا ان كان جارا ومجرورا نحو فاذا انفتح في الصور
 نفخة واحدة وعلته ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا
 ناسب وهل نصبه بالرفع للناب فيكون مجزءا او برفع
 الفاعل المحذوف فيكون مستغنيا عنه من ههنا انهما الاول
 ويعزى لسبويه هذا **باب**
الخبر في باب واحد ثلثا رهما غالبا لان المبتدأ اعلى
 الاسم المحذوف عن العوامل اللفظية مسند اليه والمبتدأ
 هذا المعنى مشهور ومسند اليه ولا بد له من خبر مذكور
 او محذوف والوصف الواقع بعد في او استغنى عن الرابع

في التكرين والمعرفتين ولعمود الضمير على الموحى ان كان الثاني
 نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ شبه بالفاعل
 لانه مسند اليه فثبت التقديم واختاره الجوزي والخضر
 وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة واختاره ابن طحمة وابن
 عصفور وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول
 معرفة فيمنع ظن فاليوم زيدا وفي باب اعلم اجازة قوم ان
 لم يلبس ومنعه قوم منهم الخضر اوي والابدي وابن عصفور
 وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمنع
 ظن فاليوم زيدا وفي باب اعلم اجازة قوم ان لم يلبس ومنعه قوم
 منهم الخضر اوي والابدي وابن عصفور لان الاول مفعول
 محجج والاخر ان مسند او خبر شربها بمفعولي اعطى ولان السماع
 انما جاز اقامة الاول قال وسب عبد الله بالحواء صحت
 كراما موالها بالمها صمها **سبيل** وغير الناب مما معناه
 متعلق بالرفع واجب نصبه اما لفظا ان كان غير جار ومجرور
 كضرب زيد يوم الخميس اما مكانه باشربه او من ثم نصب
 المفعول الذي لم يلبس في نحو اعطى زيد دينار او اعطى دينار
 زيد واما محلا ان كان جارا ومجرورا نحو فاذا انفتح في الصور
 نفخة واحدة وعلته ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا
 ناسب وهل نصبه بالرفع للناب فيكون مجزءا او برفع
 الفاعل المحذوف فيكون مستغنيا عنه من ههنا انهما الاول
 ويعزى لسبويه هذا **باب**
الخبر في باب واحد ثلثا رهما غالبا لان المبتدأ اعلى
 الاسم المحذوف عن العوامل اللفظية مسند اليه والمبتدأ
 هذا المعنى مشهور ومسند اليه ولا بد له من خبر مذكور
 او محذوف والوصف الواقع بعد في او استغنى عن الرابع

لما يغني عن الخبر نحو اقام الزيدان وما سروب العبدان قال الله
في شرح التفسير وهو منتقد بانه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص
من حصر اصطلاحه في حد فوقي عنه غيره او ليدسه كخبر
له ومن علة لم يفتعله كلاما انتهى وانتقاده منتقده اذ اغنا
لا يمتازم ان يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطته وحصول
التمام به استغني المبتدأ عن ان يكون له خبر والاستغناء بهذا
المعنى صادق مع عدم الامكان وزعم بعضهم ان خبر هذه الوصف
محدوف وورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام به ونه وزعم اخبر
انه الذي يليه والتمية بالمبتدأ والخبر التسمية التسمية
يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع
والمحلول **المبتدأ هو الاسم** المنزح او المول والمراد من الاسم
الصريح هاهنا ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل وتامل
كما ان المراد من المول هاهنا خلافة فلا يرد الاعتراض بان
مقابل الصريح هو الكناية للمول كما ان مقابل المول هو الظاهر
لا الصريح ذهبا الى مصطلح اهل الاصول ومن الاسم الاعلام
المنقولة كشمس قائم وزيد قائم قام وعبد الله قائم ومنه
لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة اي كالكثر في مقامه
وصيانت عن العيون ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا
اللفظ وضرب فعل ماض ومن حروف جر فان قلت فيلزم
ان يكون الاسم مسلفا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا وفي مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل
لما يعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت
هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعي
ان اطلاق الاسم على المول حقيقة لا مجاز **الرفع** لفظ اد
او تدرى او محلا واثرهم رافعة ليكون كلامه جاريا على كل ال

في رافعة ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال والصحيح انه مرفوع
بالابتداء وهو كون الاسم محدد اعني العوامل اللفظية للاشارة
اي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وهذا مذهب
الجمهور وسبويه وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ والخبر
ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لان كلامهما
طالب للاخر ومحتاج اليه وبه صار عمدة وضعف بانه يلزم
عليه ان يكون رتبة كل منهما التقدمة لان اصل كل عامل ان
يتقدم على مفعوله واجيب بمنع ذلك بدليل ادوات
الشرط فانها عاملة في افعالها الجزئية وافعالها عاملة فيها
النصب نحو ايا ما تدعوا ولو سلم قلنا كل منهما متقدم
على صاحبه بوجه مناخر عنه من اوجه اخر فلا دور واختلاف
الجهة اما تقدم المبتدأ اقلان **المبتدأ** حق المنسوب
ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفراغ له واما تقدم الخبر
فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك
اما ابتداءات بالاسم لعرض الاخبار عنه والفرض وان
كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا
المذهب اختاره ابن جني وابو احسان والكوفيون
قولا اخر ان المبتدأ مرفوع بالذات الذي في الخبر نحو زيد
ضربت لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا
للضمير فان لم يكن ثم ذكر نحو العالم زيد ترافعا **العارى** عن
العوامل اللفظية اي المجرد عنها فان قيل التجريد عن
العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك
زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجودها كما ان قولك
زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد
في المبتدأ عامل فقط قل سلمنا لكن قد ينزل الامكان

منزلة الوجود كما في قولك للمعارضيق في البر وسع اسفلها
وقولك سبحان من صفر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل ليس ثم نقل
من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا
من صغر الى كبر وانما اردت الانتشا على تلك الصفة والسبب
في صحة ان الصغر والكبر جابران على المصنوع الواحد من
غير ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذ اخذ المانع
احدا الجابرين وهو ممكن منهما على السواء فقد صرف المانع
عن الجابرين الاخر فجعل صفة عنه كنفذ منه وكما في قول
تعالى امننا اثنين واحيينا اثنين وما هنا من هذا القبيل
فان قيل كان عليه ان ينفذ العوامل اللفظية بغير الزائدة
وشبهها ليدخل المجزوء تحريف زائد والمجزوء تحريف يشبه
الزائد قلت اراد العاري عن العوامل اللفظية حقيقة او
حكما وكل من المجزوء تحريف زائد او يشبه الزائد عارضا لان
الزائد وجوده كلا وجود ومن المجزوء تحريف زائد حسب
قولك تحسبك زيدا فان حسب مستداني محل رفع بالابتداء
والباقي زائدة قال المرادى وذو اى ابن مالك في شرح
الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده
فكرة نحو تحسبك درهم اى قيل وبرد ما قاله قوله تعالى
يا ايها النبي حسبك الله تحسبك مبتدأ مضاف والله خبره
وهو اعرف المعارف ويدل على كون حسبك مبتدأ او فاع
ايما لان في قوله تعالى فان حسبك الله بعد وان يربى وا
ان تخدمه وكون واسم ان هو مبتدأ في الاصل وبعد وجه ما ذكر
عن شرح الكافية انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
الا في نحوكم مالك ونحو خبر منكم زيد عند سلبه كانه

ذلك

ذلك في التسهيل لكن قد يشكال الاقتصار عليهما بنحو وما من
اله الا الله فان فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة فان اطرد ذلك
في النبي جاز ان يقال ما رجل الا زيد فليراجع وليجروا اما
الا يرد المذكر فاجيب عنه بمنع ان حسبك مبتدأ او منع استلزام
عليه بما ذكر لان مذهب ابن مالك جواز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة في النسخ دون غيره قال السيوطي وما قالوه في تحريك
درهم غير مرضي ايضا فان شئنا الكافي اختار ان تحسبك
خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظرا للمعنى فانه محط
الغاية اذ القضية الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله
شئنا هو الصواب انتهى ويرد عليه انه ان اراد ان القصد
ما ذكره ايا فليس يصحح المقطع بانه قد يتعكس الحال بان
يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان ينص
من يريد اخذ كفايته من جملة بقدرها معنى الكافي ويال
عن القدر فيقال له تحسبك درهم اذ ليس القصد هنا
الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد يكون
القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي
وان اراد انه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا
في كون ما قالوه غير مرضي وان اراد ان اطلاقهم غير مرضي
فيه انه مع كونه لا يلائم كلامه ودليله برده عليه مثله فتدبر
فانجب لنصوبه المذكور مع هذا ومنه ايضا قول العرب
ناهيك بريد فان بعض النخاة اعرب ناهيك خبرا وزيدا
مبتدأ وزيد في فيه الباء هو ظاهر لان المعنى ان زيدا
ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية وتحمل عليه
وهو ان يكون ناهيك مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة
وتحمل الباء متعلقة بخذوف وهي مع مدخولها خبر

ناهيك بمعنى كافك حاصل بريد قال الجوهرى وغيره يقال
 ناهيك من رجل وتهيك منه ونهاك منه ونأويله انه تحده ونها
 ينهاك عن تطلب غيره اسمى ومنه اله وخالف في قوله تعالى
 هل من اله غير الله وهل من خالق غير الله لان خالق مبتدأ
 خبره غير الله فان قلت هل يجوز ان يكون خالق مبتدأ
 وغير الله فاعلا به اعني عن الخبر قلت لا لان الوصف الرفع
 للمبتدأ به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر ولا يوصف ولا
 يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغة الكلوي التواضع ولا
 يدخل عليه حرف جر وهذا اعراب الزمخشري هل من
 خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعلى ان يكون
 خالق مبتدأ وغير الله فاعلا به والصولب انه من باب
 المبتدأ وخبره وذكر الكواشي ان خالق مبتدأ محذوف
 الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتج
 الى حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تنزل
 على مبتدأ خبره فعل الاعلى شذوذ نحو هل زيد خرج ولا
 قال صاحب الكشف ان الفعل هاهنا مضمي بنفسه برزكم
 فان قلت قد جوز ايضا ان يكون برزكم صفة لخالق فليكن
 يجوز وصف الخالق غير الله بالترازفة وما الخرج حينئذ قلت
 اما اعتبار الموصوف والموصيف هاهنا مجرد تقدير للنفي
 لا لاثبات فان الاستفهام فيه لا نكار وكلم من نسجيل يفرض ليل
 امتناعه على اوضح وجه واما الخبر فهو الطرف المحذوف كما هو
 انفاق في غير الله بالحركات الثلاث فالجور والرفع على الوصف
 لفظا وظهيرا محلا والنصب على الاستثناء وزيادة من في
 النفي والاستفهام قياسا ومن المجزوء ما يستبهم الزائد الى
 المقوار من قول القابل لعل ابي المقوار منك قريب ومن

ايضا

مورجل

ايضا في قولك رب رجل عالم افلدا ومنه ايضا الضمير الواقع بعد
 لولا قال في المعنى في الحجاب لولا واذا ولي لولا مضمي فحقه ان
 يكون ضمير ما منع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولا ولولا
 ولولا خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
 مختصة به كما اختصت حيث والكاف بالظاهر ولا يتعلق
 لولا بتي وموضع الجمهور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال
 الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انا بوا الضمير
 المحفوض عن المفعول كما عكسوا اذ قالوا اما انا كانت ولانت
 كانا وقد اسلفنا ان النيابة اعاد فقت في الضمير المنفصلة
 لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذ اعطف
 عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفى
 فان قلت يرد على هذا التعريف اسم ان فانه مبتدأ
 ولهذا يجوز العطف على محله بالرفع مع انه ليس عاريا
 عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي بان ان لم اسم
 تغير المعنى وهي مقوية كانت بمنزلة الزائدة نحو اورد على
 هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس فان اسمها
 يجوز رفع صفة على المحل ولا يمكن ان يقال ان لا بمنزلة
 الزايد لتغيرها المعنى قطعا فان قيل نحن لا نخل الصفة
 المفعولة على اسمها وحده بل على محل المراكب الذي هو لامع
 اسمها وهذا المراكب محذوف عن العوامل فالجواب انه قد
 خرج اذن هذا المراكب عن حد المبتدأ بقوله هو الاسم
 وليس هذا المراكب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه
 بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض و ارد على كل حال
 على منه من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية اذ كان مضافا
 نحو لا غلام وجليلين رجل طريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوي

التركيب وصيرورتهما كما سموا واحداً انتهى وابطل بعضهم ايضاً
اعتبار كون المحل لمجموع لأمع اسمها بان القضية سالبة لا تعد ولا
الموضوع وقد صرح ابن مالك بان اسم لا المضاف وحده في
محل رفع بالابتداء حيث رد قول ابن بركة ان اسم لا اذا كان
مضافاً لا يرفع صفة لأن العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه فلا عمل له
في صفة بان قوله لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم
بل له عمل في موضعه كما انه عمل بالاجماع في موضع المحل والحق
في نحو هل من رجل في الله اراهي قال سبحانه رحمه الله تعالى
والوجه حيث صرحوا بقول العوامل المذكورة لنواحي الابتداء
التي منها ان ولا ان نجاب بان كلام من اسم ان ولا باعتبار الرفع
مجرد لان الحرف كالعهد باعتبارها وانما يعتد به اذا اعتبر
النصف وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جوار رفع العطف
على اسم ان فانه نقل عبارتي في ان العطف على موضع اسم
ان وحده او على موضعه مع ان لم قال وكان الاول نظر الى
ان الاسم هو الذي كان مفعولاً قبل دخول ان ودخولها كلا
دخول اي لا ينهالا تغير المعنى كما تقدم في معنى على كونه مفعولاً
لكن محلاً لا شفعال لفظه بالنصب ومن قال على موضعها
مع اسمها نظراً الى ان اسمها لو كان وحده مفعول المحل كان
وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية غير
واسمها ليس مجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان
كان كالعهد باعتبارها وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب
ولشكل عليه اي على ذلك القائل ان مع اسمها لو كانت مفعولاً
المحل الكائن مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
وهي مع اسمها ليست اسماً فالاول ان الرفع بالعطف على اسمها

وحده

وحده انتهى وحاصله ان المراد ان المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد
عن العوامل المذكورة من حيث رفعه بان لا يستد رفعه الى
عامل لفظي وان لم يتجدد عن العوامل من جهة اخري فالاسم
حلي ليشمل كما تقدم الصريح كزيد في قولك زيد قائم والموصوف
كان تصوموا من قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه مبتدأ في
محل رفع بالابتداء خبر عنه خبر وخرج به الفعل والحرف والجملة
فان قلت قال المولي سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه
السيد ايضا عند قوله تعالى ومن الناس من يقول الى اخره واللفظ
للسعد ان الوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ
يعني وبعض الناس او وبعض من الناس من هو كذا وكذا
فيكون مناط الفائدة تلك الصفات وفي قول الجاسق منهم
ليوث لا ترام وبعضهم مما قست وضم حبل الحاطب بالسر
لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ الاخير
ووقوف الطرف في موقع المبتدأ ليس مستبعد كقول
تعالى وما نادون ذلك وما منا الا له مقام معلوم واليوم يعرفون
الموصوف في الطرف الثاني ويحقلونه مبتدأ او الطرف المتقدم
خبر او لو عكسوا لا استقام اللفظ والمعنى جميعاً في جميع
الوارد اي جمع منادون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم
معلوم لكن وقوف الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا
شاهد لهم وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة
لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن للتعويض قال
التقاضي اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة لك وهذا
دعماً برشد الي ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه
هو المبتدأ في الاصل لكن يجي مثل ان من ذريتنا امة بالنصب
يدفع ذلك قلت المراد ان الجار والمجرور في موضع المبتدأ

وسادسده فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم فليسمع
بالمعتدي خبر من ان تراه قلت الحق انه موصول بالمصدر واك
سماعك فان قلت فما بالهم اطلقوا علي التاويل مع صدق
ممن يوجبونه قلت قال السيد عيسى الصوفي الانجي اسناد
شحن العلم اليقيني بان المعاني الفعلية غير ما ادري الحدث
المستند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ
في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدأ في نحو من حروف جر
فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا فان
الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان
ضرب ومن فيها من اسمان مبيان اريد بهما الافعال والحروف
المستعملة في معانيها وفيما مر ان اسناد الاسم والمنصف
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهر اني اريد قائم
لفظ زيد والقيام حقيقة مدلوله وحاصل ما ذكره السيد
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض واذا قيل
لهم امنوا ان اسند الفعل الي امنوا ولا تفسدوا وهما جملتان
وليس بمنفوع لان الذي بمنفوع هو اسناد التي الي معنى الفعل
يعني اذا كان معبرا عنه فحرف لفظه علي قياس اسناده
الي معنى الاسم معبرا عنه بلفظه وحده في نحو قام زيد
والذي نحن فيه اسناد الفعل الي لفظ الفعل بل الجملة
والتحقيق ان الالفاظ سواء كانت مهيأة او مستعملة منفردة
او مركبة متساوية الاقدام في صحة الاسناد الي انفسها
سواء كانت مجردة عن ملاحظة معانيها كما في قولك الف
من ثلاثة احرف او مأخوذة معها كما في لا تفسدوا وامنوا
اذ المسند اليه لفظها باعتبار الدلالة علي المعنى وليس
هذه الصفة باعتبار ان الالفاظ اذ ذكرت واورد بها

انفسها

انفسها صارت اسما لما توههم لان المهمل لا يصير اسما بالاخبار عن
لفظه وكذلك الجملة التي صارت محبرا عنها باعتبار الفاظها
في انفسها كما في قولك زيد قام مراتب من لفظين او مع ملاحظة
معناها كما عرف فان قلت قد صرحوا بان المبتدأ لا يكون
الا اسما قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني
لمسند اسناد منها في التركيب فبينوا احوال الالفاظ في تلك الترتيب
لا احوالها في انفسها بل تعرف هذه بالمقابلة تنعاق لفظ
ضرب للموضع لمعناه صار فعلا فبين حاله بانه اذا كان مستعملا
في ذلك المعنى لم يصح الاخبار عنه وكذا النظم من خلاف لفظ
زيد واذا لم يستعمل في معانيها جار الاخبار عنها كلها ومحصل
ما ذكره معنى قولهم الاسناد اليه من حوائج الاسم انه من خواص
الاضافية الي الفعل والحرف اذا عبر بهما عن معانيها
لانه خاصية حقيقة حيث لا يوجد في غير الاسم اصلا فانه
قد يوجد في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المبتدأ لا يكون
الا اسما فصراضي بالنسبة الي الفعل والحرف كقولنا ما زيد
الاقائم وليس حصرا حقيقة حتى يلزم ان لا يوجد وصف
الابتداء في غير الاسم فانه قد يحصل في غيره كقول القائل
حسب مهمل فما ذكرني كشم الكوم من ان الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد تعريف للكلام الحاصل من تركيب الالفاظ الموصوغة
وهو الذي بحث عنه النوي فصد اضماله دون مطلق الكلام
وخبرنا ان دفع البحث الذي ذكره بعضهم بان ما ذكره في رسا
توجيه تضمنهم بان المبتدأ لا يكون الا اسما لا يفيد ذلك ادعائه
ما لم منه انه لا يصح الاسناد اذ غايته ما لم من ان لا ينفصل الالف
الي الفعل والحرف المستعملين في معانيها ولا يلزم من ذلك
انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المبتدأ اليه لبقا لغيره

احتمال الاسناد المولد وغيرها وخروج بالمرفوع المنصوب من حيث
انه منصوب والتجريد بغير حرف زائد او شبهه فلا ينافي ما سبق
من ان اسم ان ولا مبتدأ وكذا اخراج ما لا اسم اب له خوف قولك في
في العدد واحد اثنان ثلاثة فانه وان كانت اسماء عارية عن
العوامل اللفظية ليست مرفوعة اذ لا اسم اب لها والا كانت
مبتدأة او مستندتها وكذا اسم الفعل نحو ههنا رب فانه
وان كان اسماء عارية عن العوامل اللفظية ليس مرفوع اذ لا اعلم
له عند الجمهور فليس مبتدأ او خرج بالعاري عن العوامل اللفظية
الفاعل ونائبه واسم كان واخواتها ومنها افعال المقارنة وخبر
ان واخواتها وخبر لا النافية للجنس ومثل التعريف ما اذا كان
المبتدأ مستند اليه ما بعده نحو زيد قائم وما اذا كان مستندا
الي ما بعده وهو ما اذا كان المبتدأ وصفا او مضافا الى وصف
كما سيأتي من اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل
او ما جري مجراها كالمنصوب معتمد اعلى استفهام بحرف او ف
او بفي كذلك رافع لما يعني عن الخبر يعني انه يلحق كناية وتنف
عنه بان يكون مع الوصف كلاما كما كان الخبر مع المبتدأ كلاما
لا يعني ان لهذا الوصف خبرا محذوفا وهذا مقنع عنه
وسادسده خلافا لما نقله الرضي ثم قال وليس ببي لم يكن
لهذا المبتدأ اصلا من خبر حاي تحذف وليد غيره مسده ولو
تكلف له تندبر خبر لم يثبت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل
لا خبر له لمن ثم ثم بفاعله كلاما من بين اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهذا ايضا لا يصح ولا يوصف ولا ينف
ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغة لكون البراءة اثبت اسمي ولا ينفق بين
كون ذلك المرفوع فاعلا نحو انا طين قوم سلمي وما قائم الزيدان
وما افضل منك احد وهل احسن في عبي زيد الكل منه في عبي

غيره

غيره وماضي ابوان وهل مقيم العمان وابن جالس اخواك وميق
ذاهب العمان وكيف مسبح ابناءك وكما لك صديقك وايات
قادم فيقال ومن ضارب زيد علي ان من مفعول لضارب فكل
من قاطن وقائم وافضل واحسن وقضي ومقيم وجالس وذاهب
ومسبح وما لك وقادم وضارب مبتدأ وما بعده فاعله اغني عن
خبره وبين كونه نائبا عن الفاعل نحو ما مضى وب العمان وان مقتول
عدوك وهل ماخوذ ماله وان مري رحله فكل من مضى وب
ومقتول وماخوذ ومري مبتدأ وما بعده نحو نائبا فاعل
اغني عن خبره ولا بين كونه اسما ظاهرا كما مر وضمير انا راسفلا
قال الرضي كقوله بعد ذكر الويد بن اقام ههنا فان قولك ههنا فاعل
مع محلي كونه مضمرا انتهى لكن صحح ابن الحاجب في اماليه وفاقا
للكوفيين بان الصفة لا ترفع ضمير منفصلا وحكي الاجماع
في ذلك لكنه نسب الي الوهم في هذه الحكاية وكان الرضي لذلك
لم يعتد به خصوصا وقد ورد السماع بالجواز قال الشاعر
خليتي ما واف بعهدي انما وجه الكوفيين ان الوصف الرفع
السادس خبر جار مجري الفعل والفعل لا ينفصل منه
الضمير بخلاف الضمير المستتر فلا يعني عن الخبر اذ لا يكون
رافعه مبتدأ بل خبر انعم قد يعنى عنه في صورة التنازع كما قال
بعضهم نحو اصار بك ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد حكوا
نحو قائم الزيدان ام قاعدان وصرح بعضهم فيه بان العطف
على المبتدأ مبتدأ ولا خبر ههنا انتهى والوجه انه كالذي قبله
مما اغني فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا او ضمير
بالبارز جري على الغالب او بنا على ان الماد البارز ولو حكما
والضمير المستتر في المصورين المذكورين منزلة البارز ولو
كان التنازع والعطف ولا بين كون ذلك الوصف هو نفس

المبتدأ المأمور كون المبتدأ أما ضيف اليه نحو غير قائم الزائد اليه
وغير مضاف اليه ان غير مبتدأ مضاف الي الوصف والوصف
فاعل الوصف اعني عن الخبر والعلم ان نائب فاعل الوصف
اعني عن الخبر قال في التمهيد بعد ذكر النفي واجري في ذلك
غير قائم ونحوه مجري ما قائم واشار به الى قول ابي نواس
عبر ما سوف علي زمن . ينقضي بالهم والحزن .
انما يروى الحياة فتي . عاس في امن من المحسن . فغير مبتدأ
مضاف الي ما سوف وهو اسم مفعول من الاسف وهو المحسن
وقوله علي زمن في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وقد
اعني عن الخبر لان المعنى ما ما سوف علي زمن نحو ما مضى
الزبد ان قال في الاسم كالتنفي بالحرف ولما سئل ابن جني عن
اعراب هذا البيت ارتبك فيه ثم خرج علي حذف المبتدأ
واقامة صفة مقامه وايقاع الظاهر موقع المضمرة والنقد
زمن ينقضي بالهم والحزن غير ما سوف عليه ولا ابن الحاجب
فيه كلام طويل وتزديد وخرجه علي الوجه الذي ذكره ابن
جني وما اشار اليه جمال الدين بن مالك في من خرج علي
الوجه المذكور فهو عين الصواب ومنحة من الكرم الوهاب
وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ومثل قوله الآخر
غير لا عُد الا فاطرح الله ولا تقتر ربحا رضى **س**
فغير مبتدأ مضاف الي لاه وعدا كمر فوع بلاه وسد سد
الخبر كما يسد سده لو كان الوصف رافعا بعد حرف
النهي والله تعالى اعلم واذا كان الوصف او ما اضيف اليه
مبتدأ افتارة يكون علي سبيل الوجوب ونارة يكون علي سبيل
الجواز وذلك ان الوصف والمرفوع بعده ان نظما بقا في الافراد
نحو اقام زيد جاز وجها واحدها كون الوصف مبتدأ او مابسة

مبتدأ

مبتدأ او مخر وقد يتعين الوجه الاول لعارض كما في قوله تعالى
اراعب انت عن الهني اذ علي الوجه الثاني يلزم الفصل بين
راغب ومعموله وهو الظرف باحدى وهو المبتدأ وكما في
قولك اطالع الشمس اذ علي الوجه الثاني يلزم تذكر الوصف
للارفع لضير المونث وذلك لا يجوز وان كان الثالث محازيا
وكما في قولك اقام رجل اذ علي الوجه الثاني يلزم وقوع
المنكرة مبتدأ بلا محض كذا قاله بعضهم وفيه نظر لان
الوقوف بعد حرف الاستفهام محض واسم شكل جواز
الوجهين هنا بانه يلزم علي تأنيهما التباس المبتدأ بالفاعل
وقد مفعوا الاجلة فتقدم الخبر في نحو زيد قام واجب بالوقت
بان كلا الوجهين هنا خلاف الاصل فان جعل زيد في اقام
زيد فاعلا جعل المبتدأ مسند او هو خلاف الاصل وفي
جعله مبتدأ انا خير المبتدأ او هو خلاف الاصل ولا كذلك
فلو جهان في نحو قام زيد فان احدهما وهو كون زيد فاعلا
موافق للاصل والالتباس المحذور ليس الا اذا كان احد
الوجهين موافقا للاصل لسبق الذهن الي ما هو الاصل
من غير معارض فيورث التثنية والالتباس واجاب
بعضهم بانه لامه ورة في تقدم الخبر في زيد قام حتي يرتك
الالتباس لاجلها وفي اقام زيد يجب تقدم قائم لتضمنه
الاستفهام وتعليق الاستفهام به والمشتغل علي الاستفهام
يجب تقدمه قال فان قلت فالضم ورة قائمية في اقام زيد
قلت لامه ورة لجواز زيد فاقام لخلاف زيد اقامه هو
فان قلت يرد علي الجواب الاول انه جاز الوجهان في نحو
حيث انا وزيد مع ان اصل الواو ان تكون للعطف دون
المفعول معه ثم استشكل بخوجيت انا وموي ثم جوز تفسير

المسئلة بما يمكن التخصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد
الواو وانيد ذلك بما ذكره الرضي من تعيين العطف في خصوصيت
زيد او غير الاله الاصل ولا يعدل عنه الا لغرض النص على
المصاحبة وذلك مستعد وقماد كونه في العطف وسياتي في
باب المفعول معه ان هذا الذي ذكره الرضي ليس متفقاً عليه
وان كلامه سيؤيد به صرح بخلافه وان نظائراً في غير الافراد
خوفاً ليمان الزيد ان او اقامون الذي دون تعيين كون
الوصف مبتدأ او المفعول فاعلاً اعني عن الخبر واذ لم يفتقد
الوصف على تعني او استفهام امتنع كونه مبتدأ مستقياً عن
الخبر فوقع خلافه للمؤلفين ولا حجة لهم في نحو خبر بنوا
لهب خلافاً لابن مالك وابنه لحوار كون الوصف خبراً مفعولاً
واما صح الاخبار به عن الجمع لانه على فعل فهو على حد والملاكمة
بعد ذلك فظهر وانما اشترط الاعتماد عليها دون غيرها
ما عيّن عليه لان ابتداءية الوصف انما تنقي مع احد هذه
دون ما عداها مما يعتمد عليه **والخبر** اي خبر المبتدأ اقال
الرضي ليس المراد خبر المبتدأ عند الحاجة ما فتحمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عند فهم ليس من فعل شيئا فني قولك اريد
عندك يهون الظرف خبراً مع انه لا فتحمل الصدق والكذب
انتهى وانما المراد به ما ذكره المصنف بقوله **هو الاسم المرفوع**
بالمبتدأ اعلي الصريح وقبل انه مرفوع بالابتداء كما لمبتدأ الاله
طالب لهما على السوا فعمل بينهما وعليه الاخفى وابن السراج
والرحماني والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من
الناظرين وهو ضعيف لان اقوي العوامل لا يعمل رفعا
بدون اتباع فالنبي اقوي اولى ان لا يعمل ذلك وقيل انه مرفوع
بالابتداء او المبتدأ اجمعاً وهو قول ابي اسحاق الزجاج

واصحاه

28
والصحابة ولتب الي المبرد وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف
فقوي بالمبتدأ او رداً بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر لان
المفعول لا يتقدم الا حيث كان العامل منصرفاً والمخلاف في
رافعه انهم المصنف رافعه ليكون كلامه جارياً على كل الافراد
في رافعه **المبتدأ الي** اي المحكوم به على المبتدأ ابانه هو
وليس هو فان قيل تعريف الخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة
او جاراً ومجروراً لانه ليس باسم قلت اجيب بانه تعريف للخبر
الاصلي وهو المفرد وانما كان الاصل في الخبر ان يكون من
مفرد الان ترتيب المبتدأ والخبر يتضمن نسبة امر الي
اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحداً كالمنسوب
اليه والالكات هناك لسيان او الكثر فتكون خبراً او الكثر
لا خبر واحد فالنقد يري زيد ضرب علامة زيد مالك لغلام
ضارب ومنع الرضي كون الاصل ذلك واجاب عن هذا الدليل
بما سلمنا ان المنسوب يكون شيئا واحداً لكنه ذو اسب
في نفسه فلا يقدره بالمفرد فالمنسوب الي زيد في الصورة
المذكورة ضرب علامة الذي تضمنته الجملة واعلم ان صورة
الجملة ذات محل من الاعاب بعد ان لم تكن لا يدل على
كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها
موقع المفرد ويرد على هذا الجملة الواقعة خبراً عن ضمير
الشان فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير الشان
لا خبر عنه مفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم ان الجملة
التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة موقعاً يكون
الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة بناوياً للمفرد
وبما فهم من حيث كونها خبراً حالة محل المفرد لان الاصل في الخبر
الافراد لا من حيث كونها خبراً عن ضمير الشان لان ضمير الشان

لا خبر عنه مفرد ويمكن الجواب ايضا بان خبر ضمير الشأن مفرد
 معني لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا الاحتياج الي ضمير كما
 يأتي وان كان جملة والاحسن ان نجيب عما ورد على المصنف
 بان المباد بالاسم في التعريف ما يتناول الاسم تاويلا والجملة
 الواقعة خبر الاسم تاويلا لانها واقعة موقع المفعول لان الجملة
 التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفعول لان الجواب الاول
 يرد عليه نحو المحبوب الي ان تورد في فان الخبر فيه ليس جملة
 وليس انما صحتها فلا بد من التعميم في الاسم واذا هم دخلت الجملة
 فلما الجار والمجرور اذ وقع خبر الخبر في الحقيقة متعلقه
 وهو اما اسم حقيقة ان قد راى ما واما اسم تاويلا ان قد راى
 فعلا يخرج بالاسم الفعل والحرف وبالم فروع المنصوب
 من حيث انه منصوب والمجرور من حيث انه مجرور
 فلا يرد الطرف والمجرور بزيادة وبالمسند اليه اي الي المبتدأ
 المرفوع بالفعل او شبهه والمبتدأ والخبر **فوقك اي**
 مقولك الذي هو **زيد قائم** فزيد مبتدأ الاله اسم مرفوع عار عن
 العوامل اللفظية مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
 في اخره وفي صدق تعريف الخبر الذي ذكره المصنف على
 نحو قائم نظرا لان نحو ذلك لم يسند الي المبتدأ بل اسند الي
 ضمير مستتر فيه وهو ضميره مسند ان الي المبتدأ الاله
هذه انفق ان الضمير هو زيد فتوهجه ان مسند الي المبتدأ
 الاله **انفق** لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو
 باعتبار الدلالة اللغوية **والزيد ان قائم** فالزيد ان مبتدأ
 لانه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية فهو مرفوع بالابتداء
 وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه متني وقائم
 خبره لانه اسم مرفوع مسند الي المبتدأ فهو مرفوع به وعلامة

رفع



دفعه الالف نيابة عن الضمة لانه متني **والزيدون قائمون** س
 فالزيدون مبتدأ الاله اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية
 فهو مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
 لانه جمع مذكر سالم وقائمون خبره لانه اسم مرفوع مسند
 الي المبتدأ فهو مرفوع به وعلامة رفعه الالف نيابة عن
 الضمة لانه جمع مذكر سالم وتقول الزيدون قائمون وقائمون
 الزيدون قائمون او قائمة على التاويل جماعة قال تعالى واذا
 الرسل اتت قال الرخصي في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة
 قال قلت فهل لاجات الضمة مجموعة كالموصوف قلت هما
 لغتان فصيحتان يقال **النساء فعلن** وهن فاعلات وفواعل
 والنساء فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسي . واذا العذاري
 بالدخان تقفعت . واستعملت نصب القدر وفلت
 والمعني وجماعة ازواج مطهرة انتهى ويقول الزيدون قائمون
 ونجوز قائمة وقائمات **والمبتدأ قسما** فان قيل هذا الذي
 ذكره المصنف من تقسيم المبتدأ الي ظاهر ومضمين من
 ماصدقات تقسم الشي الي نفسه واي غيره لان مورد
 القسمة المبتدأ وكل مبتدأ اما ظاهر واما مضمين فمورد
 القسمة ايضا احدهما وايما كان يكون تقسيمه الي الظاهر
 والمضمين تقسيمها للنبي الي نفسه واي غيره قلت الجواب
 ان المبتدأ الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمين
 فان المباد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الي كونه
 ظاهرا او مضمينا وهكذا ساير التقسيمات ولحقيق ذلك
 ان مورد القسمة مفهوم المبتدأ الا ماصدق عليه مفهوم
 المبتدأ والمعلوم عليه في قولنا كل مبتدأ اما ظاهر واما
 مضمين ماصدق عليه مفهوم المبتدأ الا نفس مفهومه



فلا يلزم التثنية لعدم اتحاد الوسط قسم ظاهر وقسم مضمير
فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون أي فالظاهر زيد والزيدان والزيدون
في الأمثلة المذكورة ونحوها من كل اسم ليس بمضمير والمضمير تقدم
تعريفه في باب الفاعل وأنه ينقسم إلى متصل ومنفصل والمنفصل
لا يكون مبتدأ إلا في نحو لولائي وكولاك ولولاه فالمضمير المتفصل
الذي يقع مبتدأ **الثاني عشر** ضمير وهي أن قال الرضي للمنظوم المذكور
والمؤنث وقد تبدل هزتها هاخوها وقد تبدل هزته حواها
فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتي بها بعد النون في الوقف
ليسان الفتح لأنه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان
تلتبس بأن الحرفية لسكون النون فلذا انكتب بالالف لأن
مبنى علي الوقف والابتداء وقد يوقف علي نونها ساكنة
وقد يتبين فتحها وقفها بالسكت قال حاتم هدا فورد
وينوئتم يثبتون الالف في الوصل أيضا في السبعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل بالضرورة ومذهب الكوفيين أن
الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوط في الوصل
في الأغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة ها السكت
له وقفاد ليلان علي زيادته وكونه لبيان الحركة وقفها
واختار ابن مالك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الضمير
مجموع الأحرف الثلاثة **والثاني** قال الرضي ونحن للمتكلم مع
غيره مثلنا في المرفوع المتصل في صلاحية المثني والجمع
ونحو بك للسالكين ومنه اما كونه ضميرا أم فوعا وما
لدلالته علي المجموع الذي حقه الواو انتهى وعبرة غيره
واختلف في علمه بنابه علي الضم فقال الفراء وتغلب

لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بالقوي الحركات وقال
الزجاج نحن جماعة ومن علامة الجماعة الواو والضم من جنس
الواو وقال الاخفش الصغير نحن المرفوع فحرك بالشبه
لرفع وقال البرد تشبيها بقيل وبعد لأنها متعلقة بشئ
وهو الاخبار عن اثنين فالتشويق وقال هشام الاصل نحن تضم
الحا وسكون النون فقلت حركة الحاء علي النون واسكت
الحاوات بفتح التاء المخاطب **وات** بك التاء المخاطبة **واتما** التي
مطلقا **واتم** جمع الذكور المخاطبين **واتن** جمع الاناث المخاطبات
قال الرضي واما انت ابي انتن فالضمير عند البصريين ان
واصل انا فكان انا عندهم ضمير صاخر جمع المخاطبين والتكلم
فابتدأوا بالتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة
لخوات الا ان التكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة
ويبينوا المخاطب بتأخريته بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي
التصرف ومذهب الفراء ان انت بكما له اسم والثامن نفس الكلمة
وقال بعضهم الضمير هو التاء المتصلة المتصرفة فكانت
مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دغروها بان
لتنقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
في اياك واحوانه وهو ان الكاف هي الضمير انتهى **وهو**
للمفرد المذكور الغائب **وهي** للمفردة الغائبة **وهي** للمثنى الغائب
مطلقا **وهي** جمع الذكور الغائبين **وهي** جمع الاناث الغائبات
قال الرضي فالواو والياء هي عند البصريين من اصل
الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الواو وحدها
بدل اصل التثنية والجمع فانك تخذ منهما فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا في ورة وانما حركت
الواو والياء لتضيق الكلمة بالفتحة مستقلة حتي يصح كونها

نقول زيد قائم هو وعمو والمشتق بحمله ان لم يرفع ظاهره الخور
قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيد ان قائم ابوها او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد دخل
من موصوف استثنوية ضمير ان احدهما المبتدأ والآخر الموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة الفقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ
والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع
في المعنى واحد نحو هذا حلوحامض فيه اقوال قال القاري
ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزو صار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم بقدم
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلوحامض حموضة وقال ابو احسان الذي اختاره ان كلامها
تحمل ضمير الاشتقاقها ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
علي حiale لان المقصود جمع الطرفين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معني
الكلام كانه قلت هذا منزلة لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معول واحد ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لانه يصير التقدير بركله حلوحامض وليس
هذا المعنى منه قال ابو احسان ونظيره الخلاق اذا حاد
بعدهما ظاهرا نحو هذا البستان حلوحامض ومانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا نعين ان يكون الرمان مفعولا بالثاني
وان قلنا لا يتحمل كان من باب التنازع وشم غير مفعول وهو بخلاف
المفعول فالمفعول هو قائم من قولك اي مفعولك الذي هو

قوله زيد قائم هو وعمو والمشتق بحمله ان لم يرفع ظاهره الخور
قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيد ان قائم ابوها او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد دخل
من موصوف استثنوية ضمير ان احدهما المبتدأ والآخر الموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة الفقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ
والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع
في المعنى واحد نحو هذا حلوحامض فيه اقوال قال القاري
ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزو صار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم بقدم
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلوحامض حموضة وقال ابو احسان الذي اختاره ان كلامها
تحمل ضمير الاشتقاقها ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
علي حiale لان المقصود جمع الطرفين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معني
الكلام كانه قلت هذا منزلة لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معول واحد ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لانه يصير التقدير بركله حلوحامض وليس
هذا المعنى منه قال ابو احسان ونظيره الخلاق اذا حاد
بعدهما ظاهرا نحو هذا البستان حلوحامض ومانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا نعين ان يكون الرمان مفعولا بالثاني
وان قلنا لا يتحمل كان من باب التنازع وشم غير مفعول وهو بخلاف
المفعول فالمفعول هو قائم من قولك اي مفعولك الذي هو

قوله زيد قائم هو وعمو والمشتق بحمله ان لم يرفع ظاهره الخور
قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيد ان قائم ابوها او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد دخل
من موصوف استثنوية ضمير ان احدهما المبتدأ والآخر الموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة الفقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ
والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع
في المعنى واحد نحو هذا حلوحامض فيه اقوال قال القاري
ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزو صار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم بقدم
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلوحامض حموضة وقال ابو احسان الذي اختاره ان كلامها
تحمل ضمير الاشتقاقها ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
علي حiale لان المقصود جمع الطرفين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معني
الكلام كانه قلت هذا منزلة لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معول واحد ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لانه يصير التقدير بركله حلوحامض وليس
هذا المعنى منه قال ابو احسان ونظيره الخلاق اذا حاد
بعدهما ظاهرا نحو هذا البستان حلوحامض ومانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا نعين ان يكون الرمان مفعولا بالثاني
وان قلنا لا يتحمل كان من باب التنازع وشم غير مفعول وهو بخلاف
المفعول فالمفعول هو قائم من قولك اي مفعولك الذي هو

زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
وقائم خبره مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جواز انتدبه هو في محل رفع ومنه الخبر في
قولك الزايد ان قائمان والزيدون قائمون وهذا خبر الله
وعنه ان في قوله ان قيل في الفعل مع نائب فاعله نحو زيد
ضرب ابوه قلت لعل المصنف جري هنا على قول عبد القاهر
والرحماني ان نائب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال
انه كنى بالفاعل عن المفعول وبني ايضا كان واخواتها مع اسمها
وخبرها نحو زيد كان ابوه قائما وان واخواتها نحو زيد انه
ينطلق وقد يقال ان اسم ان واخواتها كان وخبرها فاعل
حكما لان معني كان زيد قائما حصل قيام زيد واسم ان وخبرها
مبتدأ وخبر في الاصل فكان مع اسمها وخبرها داخل في الفعل
مع فاعله وان مع اسمها وخبرها داخل في المبتدأ مع خبره الجار
والجار والظرف الثامن بخلاف الناقصين والناقص هو
الذي لا ينتمى اليه ذكره ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك
اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبر ان
اذ لا فائدة فيه والثام هو الذي تنتم به الفائدة اي بدون
ملاحظة متعلقه والافتحوا ما مرونم به الفائدة اذ لو
حظ ان التقدير بمرامو والصحيح ان الخبر متعلق الظرف
والجار والمجرور خبرا لمجرور حال جماعة واختاره ابن مالك
وهشام تبع الجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرا
بما قال جماعة الصحيح انه معول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والعامل صار تسمية لاسمها
وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار
بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزموا

قوله زيد قائم هو وعمو والمشتق بحمله ان لم يرفع ظاهره الخور
قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيد ان قائم ابوها او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد دخل
من موصوف استثنوية ضمير ان احدهما المبتدأ والآخر الموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة الفقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ
والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع
في المعنى واحد نحو هذا حلوحامض فيه اقوال قال القاري
ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزو صار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم بقدم
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلوحامض حموضة وقال ابو احسان الذي اختاره ان كلامها
تحمل ضمير الاشتقاقها ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
علي حiale لان المقصود جمع الطرفين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معني
الكلام كانه قلت هذا منزلة لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معول واحد ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لانه يصير التقدير بركله حلوحامض وليس
هذا المعنى منه قال ابو احسان ونظيره الخلاق اذا حاد
بعدهما ظاهرا نحو هذا البستان حلوحامض ومانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا نعين ان يكون الرمان مفعولا بالثاني
وان قلنا لا يتحمل كان من باب التنازع وشم غير مفعول وهو بخلاف
المفعول فالمفعول هو قائم من قولك اي مفعولك الذي هو

قوله زيد قائم هو وعمو والمشتق بحمله ان لم يرفع ظاهره الخور
قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيد ان قائم ابوها او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد دخل
من موصوف استثنوية ضمير ان احدهما المبتدأ والآخر الموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة الفقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ
والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع
في المعنى واحد نحو هذا حلوحامض فيه اقوال قال القاري
ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزو صار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم بقدم
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلوحامض حموضة وقال ابو احسان الذي اختاره ان كلامها
تحمل ضمير الاشتقاقها ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
علي حiale لان المقصود جمع الطرفين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معني
الكلام كانه قلت هذا منزلة لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معول واحد ولا ان يكون فيهما
ضمير واحد لانه يصير التقدير بركله حلوحامض وليس
هذا المعنى منه قال ابو احسان ونظيره الخلاق اذا حاد
بعدهما ظاهرا نحو هذا البستان حلوحامض ومانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا نعين ان يكون الرمان مفعولا بالثاني
وان قلنا لا يتحمل كان من باب التنازع وشم غير مفعول وهو بخلاف
المفعول فالمفعول هو قائم من قولك اي مفعولك الذي هو

الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القابل بانه
 المحذوف نظرا الي العامل الذي هو الاصل وهو مفيد بقيد
 لا بد من اعتباره والقابل بانه المذلول ونظرا الي الظاهر
 المنفوخ به وهو معمول للعامل لا بد من اعتباره والقابل
 بانه مجموعهما نظرا الي المقصود واختاره الرضي فان قلت
 لا بد من تعلقها بمحذوف فان كان متعلقها فعلا يكون
 الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمها في حكمها فلا فائدة
 في ذكرها علي حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كما مر
 المفردات فليس في افتراءها عنه زيادة فائدة قلت يكتفي
 ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
 متعلقهما وهما ركبا للاعتبار غير الجملة فطعا ولا يفهمان
 من ذوات المفردات ومذهب المتصدين ان كلا منهما بمحل
 ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم او تاخر ومذهب الفراء
 انه ان كان تاخرا لمحل الضمير او تقدم فلا والجاز ان يؤكد
 ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ومن تأله
 مع التأخر قوله فان قوادي عندك الدهر اجمع
 وللمجمل الضمير يسمي ظهرا مستقرا لانه استقروا فيه ضمير عام
 كذا علل بعضهم وقصبت انه لا يسمي بذلك فيما اذا وقع الظاهر
 نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
 يمنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف
 وجوبا علي انه لا ياتي علي من يقول نحذف الضمير مع
 المتعلق الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه الضمير بان
 يستقر فيه علي فرض كون الفاعل ضميرا وفي المعنى انه
 اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا يستقر
 ضمير من المحذوف الخاص الي الطرفين والمجاز والمجروح

وقصبت

وقصبت انه لا يسمي مستقرا وسيد المحققين علي التسمية
 بالمستقر بان استقروا فيه معني عامله وحاول صحة التسمية
 بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
 الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كاي او مستقر وقيل كان
 او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
 الفاعل ورجح ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
 وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق
 اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
 الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قويا
 استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الا ان
 ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
 او استقر ان يري وللتصريح به في قوله فانت لدي نحو
 الهون كايين وللقابل ان يمنع دلالة هذا علي الاولوية
 بل غاية الدلالة علي مجرد الجواز ولتعيينه في بعض الواقع
 وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما فريد وخوجت فاذا عندك
 عندك زيد لان اما واذا الخباية لا يلبسها فعل وذلك ان
 تقول تعيينه لما منع من الفعل لا يدل علي اولوية مطلقا
 وقيل بتقدير الفعل ورجح ابن الحاجب تبعاندر محشرك
 وغيره لانه الاصل في الفعل ولتعيينه في الصلة واجيب
 بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
 موقع المفرد والتعبير بكايين او مستقر او كان او استقر
 للمتمثل لا للتعيين فيصيح تقدير ما كان معناها نحو
 حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المعنى ان اريد
 الماضي قدر كان او استقر او وصفها وان اريد الحال
 او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزا في عند قدرتها

ان العذر ان يكون
 في قوله مستقرا
 في قوله مستقرا
 في قوله مستقرا

الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القابل بانه
 المحذوف نظرا الي العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد
 لا بد من اعتباره والقابل بانه المذكور نظرا الي الظاهر
 المنفوخ به وهو معمول للعامل لا بد من اعتباره والقابل
 بانه مجموعهما نظرا الي المقصود واختاره الرضي فان قلت
 لا بد من تعلقهما بالمحذوف فان كان متعلقهما فعلا يكون
 الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمها في حكمها فلا فائدة
 في ذكرها علي حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كما مر
 المفردات فليس في انفرادها عنه زيادة فائدة قلت بل في
 ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
 متعلقهما وهما كذلك الاعتبار غير الجملة فطعا ولا يفرقان
 من ذوات المفردات ومذهب المتصيين ان كلامهما يتخلل
 ضمير المبتدأ كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفراء
 انه ان كان تاخر فخلل الضمير او تقدم فلا والجاز ان يؤكد
 ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ومن تأله
 مع التأخر قول فان قوادي عندك الدهر اجمع
 ولتحمله الضمير يسي ظر فاستقر الالة استقر فيه ضمير عامل
 كذا علل بعضهم وقضيت انه لا يبي بذلك فيما اذا وقع الظاهر
 مخوزيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
 يمنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام مخوز
 وجوبا علي انه لا ياتي علي من يقول تحذف الضمير مع
 المتعلق الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه الضمير بان
 يستقر فيه علي فوض كون الفاعل ضميرا وفي المعنى انه
 اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا يستقر
 ضمير من المحذوف الخاص الي الظروف والجاز والمجروح

وقضيت

وقضيت انه لا يبي مستقرا وسيد المحققين علي التسمية
 بالمستقر بان استقر فيه معني عاملة وحاول صحة التسمية
 بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
 الكشاف واعلم ان تقدم المتعلق كاي او مستقر وقيل كان
 او مستقرا والخلاف في الراجح لاني الحواز فقيل فقد بر اسم
 الفاعل ورجح ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
 وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق
 اذا المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
 الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قويا
 استقر لا مستقرا ومن ثم قال السمعاني التفتاذا في الاصل
 ان المفهوم من مخوزيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
 او استقر ان يري وللتصريح به في قوله قانت لدي مخبوءة
 الهون كايين ولقائل ان يمنع ذلك لانه هذا اعلي الاولوية
 بل غاية الدلالة علي مجرد الجواز والتعيين في بعض المواضع
 وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما قريب وخوجت فاذا عندك
 عندك زيد لان اما واذا اللغاية لا يلزم ما فعل وذلك ان
 نقول تعينه لما منع من الفعل لا بد علي اولوية مطلقة
 وقيل بتقدم الفعل ورجح ابن الحاجب تبعان لزم تحشي
 وغيره لانه الاصل في العمل والتعينة في الصلة واجيب
 بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
 موقع المفرد والتغير بكاين او مستقرا او كان او استقر
 للتمثيل لا للتفصيل فيصيح تقدير ما كان معناها نحو
 حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المعنى ان اريد
 الماضي قد ركان او استقرا او وصفها وان اريد الحال
 او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزا في عند قد رصنا

قال في التفسير
 ان العذر الاول
 ان العذر الثاني
 ان العذر الثالث

هذا هو الصواب وقد اعتلوه انتهى قال التفارقي في حواشي الكفاي
ومما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الطرف المستقر كان او كان فهو
من النامة بمعنى حصل وقت الطرف بالنسبة اليه لقولا النافض
والا لكان الطرف في موضع الخبر فيقدر كان اخري وتكسر لالتقاء
وفي المعنى الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كسائر العوائل مع معمولاتها وقد عرفت ما يقتضي ترجيح تقديره
موجزا وما يقتضي ايجابه فالاول ثبوت الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار
زيد الان ان لا يليها من وقوعها ويلزم من قدر التعلق فعلا ان يقدر
موجزا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدّم على المبتدأ
انتهى **والفعل مع فاعله** ولو حكما فيمثل الفعل مع نائب فاعله
ولو قال الفعل وفاعله كان اولى لان الواقع خبر المجموع الفعل
وفاعله لا الفعل مع محو نائب فاعله والمختار ان المفعول من جملة
الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها **والمبتدأ مع خبره**
مفردا كان او غيره ولو قال والمبتدأ وخبره كان اولى لمثل ما تقدم
وليس الفعل مع فاعله جملة فعلية والمبتدأ مع خبره جملة اسمية
ويبدو رجحان ذلك الجملة الاسمية المصدرة خوف عامل نحو زيد
ان اياه قائم ومنع الكوفيين وقوع المصدرة بان المكسورة
وما عملت فيه خبر المبتدأ او المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله
نحو زيد من تكريمي اكرمه ويبدو رجحان ايضا الفعلية المصدرة
خوف شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقيم معه وزيد ابراهيم يضرب
اضرب والمصدرة معمول فعلها نحو زيد عمر اضرب او يضرب
او تخرف بنفس وخالف في الاخبار من بعض المتأخرين
وقضية الخلاف انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او

النشائية

النشائية حيث يصح نحو زيد اضربته علي ان الخبر نفس جملة اضربت
من غير تقدير والقول وهو كذا عند ابن مالك وغيره قال في
التسهيل ولا يمنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية
خلافا للعلب ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا
لابن الساج وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر لتضمن المفردة وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما تحتل الصدق والكذب
وهو وهم وانما او ثبوت من قبل ابراهيم لفظ خبر المبتدأ اولى
خبر المبتدأ عند النحاة ما تحتل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك يسون الطرف
خبر امع انه لا تحتل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لام حبايكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو ما زيد فاضربه وقال تعلب لا يجوز ان يكون ضميمة
نحو زيد والله لا اضربه والا ولى الجواز ان لا يمنع ان يفرق
بين ما هنا وقول **ابن مالك في الندة**
وامنع هنا ابتاع ذات الطلب وان انت فالقول اضرب نضبا
بان الفرض من التثنية المنعوت للمخاطب ولا تميزه الاما هو معلوم
له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبله ولا يجوز الاخبار بجملة
نداية نحو زيد يا احياه ولا مصدرة بل كن اوبل اوحيي وفي
بعض الحواشي فان كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض
المبتدأ او معمولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها ووجه
المنع انه لا يحل الي وصف يكون خبرا عنهما لو قلت زيد وهند
صار بها كان الخبر مفردا والخبر عنه متعدي او اختلف في زيد
والرخ بارها فقل بمنع لهذا او قيل يجوز جملا على معنى يسار
بان فان حذفت العاطف صحت المسيلة باجماع لان الخبر عن واحد

ان يدعي كونها مستد او خبر الوجوب الخادها خارجا وبين
لك ذلك انك تقول فخصيرت الطين خرفا والفقر عينا
والعدد وموجود او لا تخفى ان صدق احدها عن الآخر
ممتنع قلت المصنف لم يدع انها لا تدخل الاعلى المستد والخبر
وقولك انهما متغايران ان اردت انهما اجمالا ذلك فهو ممنوع
لان من الامثلة التي اوردتها الائمة نحووا كذا الله ابراهيم
خليل وركنا بضمهم يومئذ بموح في بعض ولا شك
ان الممولين فيه غير متغايرين خارجا وان اردت انهما قد يكونان
كذلك ممنوع لان من الامثلة التي اوردتها الائمة لم يمتد
مزان المصنف لم يدع انها لا تدخل الاعلى المستد والخبر
ثالث من الانقسام وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل لحظ
علي فوايد الاجمال والتفصيل احدها كان واخواتها اي نظائر
والنسخ بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم تعيينها اشارة
اليها ام الباب قال ابن بابشاد كان ام الافعال لان كلتي داخل
تحت الكون لا ينفك في عن معناها ومن لم يصر فوها تصرفا
ليس لغيرها واصح واسي اختان لانها ظرفا الزمان وظل واسي
اختان لانها الصبر النهار وصار وبات اختان لا غللا لغيرها
وزال وفي وانفك وبرج ودام اخوات للزوم اولها ما وليس
مفردة لانها لا تنصرف قال ابن هشام في تذكرته الصواب
ان يقال ان ما قبل دام اخوات لانها لا يعملن الا في النفي
وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصدقهما والافعال لا زوم
في الاربعة انما يلزم فيها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي نفي
او غيره فان اعتبرنا انها قد تنفي ما قبلتعد كان واسي ونحو ذلك
ثم ان ما الد اخلة علي د ام غير ما الد اخلة عليهم قال فاذي قاله
خطا والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقاء في الباب انما

ان

باختيار الماسدق لكل جملة وقعت خبر امثلية في المعلوم والمطلوب
من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فانه لا يقال
زيد قام هذا او الزيد ون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ في
معناه الذي اجازه ابو الحسن مستد لا نحو والذين همسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نصيب اجرا المصلحين فقد
رد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو محجوز بالعطف على
الذين يتصدقون ونوسلم فالرابط العموم لان المصلحين الاخف
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر محذوف
والجملة قبله دليله والتقدير بما جاورون كما قاله في
المعني واما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص في
علي منعنه وهو مختص بموضعين احدها اما العبد فذو
عبيد وثانيها حيث قصد التوبيخ والتعظيم نحو الحافة ما على
الحافة قاله الشاطبي واما العموم فلا نه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعم النساء اما العبيد فهو من
عنها فلا صبر ان باب اما العبيد فذو عبيد فهو من
من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه ما اذا
اذ المراد انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن نفي قاله في المعني ما
العوامل تقدم الكلام عليها في باب الاعراب
الد اخلة علي المبتدأ والخبر ونهي النواحي وسميت بذلك لان
النسخ في الفة الازالة يقال تحت الشمس الظل اذا اراد الله
ورفعته بانفساطها وهذه العوامل تنزيل حكم المبتدأ والخبر في
وهو رفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ فان قلت
يشكل علي ذلك نحو حسبت ان زيد اقايه وان يقوم زيد
كلاهما علي مذهب سيبويه ونحو حسبت زيدا عمي واوفا
التصيير اذ معولها متغاير او مفعولها خارجا فلا يصح

كانت كان ام هذه الافعال الخمسة اوجه احدها سعة اقسامها والاول
ان كان التامة العلي الكون وكل شي دخل تحت الكون والثالث
ان كان دلة علي مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل
علي زمان مخصوص كالصباح والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا
خذ قوامها المؤن في قولهم لم يكن والخامس ان بقية اخواتها
يصح ان تقع اخبارها كقولك كان دخول كان واخواتها علي المصدر والمصدر
زيد كان منطلقا واعلم ان دخول كان واخواتها علي المصدر والمصدر
مستروط بان لا يكون المتدخر عنه جملة طلبية ولا انشائية
فان اخبر عنه كلمة طلبية او انشائية لم تدخل عليه فلا يقال كان
زيد اضربه او لا تهنه او عفر الله له او لبته قائم او هل قام
ولا كان زيد يغتلكه فاصدابه انشا البيع لمنافاة الجملة المذكورة
لهذه الافعال لما عرف من معانيها قال الرضي وانما لم يقع اخبار
هذه الافعال جمالا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما الزيد
فيما لم يحصل في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعني صاب
زيد قائما الزيد فيما لم يحصل في الزمن الماضي بعد ان لم يكن
ومعني امح زيدا قائما الزيد فيما لم يحصل في الزمن الماضي و
الصبيح وكذا سايرها اذ في كلها معاني الكون مع قيد اخر فلو
كان اخبارها طلبية لم تدخل هي من ان تكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة
لمصدر وخبرها تدل علي ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احوال
فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل
الناقض كما استعرف فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان
ضربه لغلامه مخبر عنه فاني عند المثال مسو لانه بهل غير ثابت
عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها

وهي

وهي كما ذكرنا صفة للاخبار التي بالطلب الذي فيها عن الطلب
الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب
فيها طلب في اخبارها فتقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي
هل تقوم وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والآخر
استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان علي مصدر
الخبر في حالة واحدة وهو محال وندر قوله وكوني بالمكالمه زري
ودل دلة ما حدة مسامح ومنع ندره وهو ممول بالخبر مثل طلبه
له الرحمن مد اي كوني تدلرني وان لا يلزم التصدير وفان
كاسما الشط والاسفهام وما اضيف اليها والمفروق بالام لا يند
او لم الخبرية خلافا للاختصاص في الخبرية فانه اجاز ان يكون اسما كان
لم تدخل عليه فلا يقال كان مبي يغم اقم ولا كان مبي يقوم ولا كان
غلام ابيهم تقرب اقم بل يلزم من قوائم التصدير والواجب لها
وان لا يلزم الحذف فان لزم الحذف لم تدخل عليه كالمخبر عنه
تنت مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد برفع الادل وان لا يكون
عادا بالنصرف والمادة بالتصرف عدم لزوم صفة واحدة وذلك
بان تصغر وتثني وتجمع وليس المادة بالتصرف المذكور في الظن
والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعيان وانما
اشتراط ذلك لان الاصل في الاسماء النصرف بالمعني الذي ذكرناه
وكذا الاصل في الافعال النصرف اي عدم لزوم صفة واحدة
وذلك بان يستعمل بالوجه الثلاثة الدالة علي خصوصيات
الازمنة والحروف كلها بخلاف ذلك فاني كان الائم جامدا شبه
الحرف والناح لا يدخل علي الحرف فكذلك لا يدخل علي ما اشبهها
كذا امره الرضي وفيه نظر لما يلزم من ان من وما الموصولين
لا يدخل عليهما هذه النواحي وبطلان مقتوع به وان
لا يلزم الابتدائية سوا كانت لنفسه او لمصاحب لفظي ام

فان لزم الابتداءية لنفسه فقولهم اقل رجل يقول ذلك
الا زيد اقاموه مقام ما يقول ذلك رجل لم تدخل عليه النواحي
لما لا يدخل علي ما اقاموه مقامه كذا مثل ابن قاسم وغيره وفيه
نظروا الظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنع لما منع معنوي
ولما ياتي فينبغي ان يكون في مثال لهذا القسم او لمصحوب لفظي
لخولو لا زيد لا تمنك وخروج فاذا زيد قائم كذا مثل ابن قاسم
فيه نظروا لا تمتنع في لولا زيد سالم لهدك ان يقال لولا كود
زيد مسالما وكذا لولا زيد لا تمنك لا تمتنع ان يقال فيه
لولا كوك زيد لا تمنك فلم يمتنع وقول الناحي مطلقا بل
الناحي الفعلي ومصحوب معنوي نحو ما احسن زيد او الكلاب
علي المقر ما جري مثلا مثل به ابن مالك لهذا القسم وهو
ما لزم الابتداءية لمصحوب معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب
علي المقر بالنصب يتقدرا رسل الكلاب علي المقر فان
لزم الابتداءية فما امتنع لذلك لم تدخل عليه النواحي **وانها**
ان واخواتها اي نظايرها وفي التسهيل وما لا تدخل عليه دام
لا تدخل عليه هذه الاحرف ابرى والذي لا تدخل عليه
دام هو المبتدأ المخبر عنه بطلبي مع د او حلة والمبتدأ الذي
يلزم التصدير او الحذف او عدم النصف او الابتداءية
لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي كما مر وقد سبق ان
الانشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي لا تدخل عليه
هذه الاحرف ومن هنا يعلم ان جملي نعم وليس خبر بيان
لاشباها ان لقوله تعالى ان الله نعم ايعظكم به ولقوله
انهم ساء ما كانوا يعملون وفي ذلك كلام في باب نعم وليس وربما
دخلت علي ما خبره اي كقولهم **وان**
ان الذين قتلهم اس سبيهم لا تحسبوا اليهم عن ليكنم ناسا

ومن الخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبا وذكر احوال
عن الفاري في تفسيره ان غضب الله عليها انها خففة من الثقيلة
ورده بان المهور ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا ولذلك اولوا
ان الذين قتلهم البيت اي عسيت صائما وفي الكشف لا تكون خففة
من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعض النحويين الحق ان الطلبية
سوي الخبرية لنظايرها نحو والهم اي اسالك رحمة من عندك الحمد
الهم اي اعود بك من الغم والمقام وكثرة ذلك في الحديث معرو
ولا تخور اي يفتك ولا انت طالق بقصد الانشاء والفرق ان
الطلبي يقتل التاكيد لتأخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة
الخبرية بخلاف الانشاء الذي وقع متعلقه معه فلا يقتل التاكيد
وثالثها طننت واخواتها اي نظايرها وما دخلت عليه كان دخلت
عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ المشتمل علي لفظها
نحو ابراهيم افضل و غلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان
الاستفهام له الصدد فلا يوحى وتدخل عليه هذه الافعال
ويقدم عليها نحو اللهم طننت افضل و غلام من طننت
عندك وليست عن المفعولين في هذا الباب ان المستدرك
ومعولها نحو طننت ان زيدا قائم اعلم ان الله علي كل شيء
قدير وان كانت تتقد اسم مفعول للطول والخبر ان الخبر
والخبر عنه بالذات في الصلة والغاي قوله **فاما كان واخواتها**
اي ونظايرها التفصيل مثلها في قولك الناس رجلان من اجل
الرمية ورجل اهنت **فانها ترفع الاسم** المبتدأ وليجي ايمها جنة
وقا على مجاز او **تنصب الخبر** اي خبر المبتدأ ويسمى خبرها
خفيفة ومفعولا مجازا او شبيهة المفعول باسمها والمنصوب
خبرها شبيهة اصطلاحية خالية عن المعاني فلا يرد ان
المفعول ليس اسمها والمنصوب خبرها شبيهة اصطلاحية

خالية عن المعنى فلا يرد ان المرفوع ليس اسما والمنصوب ليس
خبرها لان الفعل لا يجزعه ولا حاجة الي تقديم مضاف الي خبر
اسمها واعلم ان عمل هذه الافعال العمل المذكور وتسمية المرفوع
بها اسمها والمنصوب بها خبرها هو الذي عليه الجمهور ولا يعرف
المناخرون غير اسم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها والبرديين
المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيين في رافع
الاسم فقال الفرار رفع بالناح كما يقول البصريون لكنه
ارتفع به لانه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية
الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان من رفعه فاعله هو اليه
الناح واحكيوا بان الفعل انما عرِد رفعه لما اسند هو اليه
كفام زيد وضرب عمرا وليس الناح مسند الي هذه المرفوع
وجوابه انه وان لم يكن مسند اليه لكنه في صورة ما اسند
اليه ويدل على انه الرفع له اتصاله به اذا كان ضميرا نحو كنت
قائما والضمير بالاستقرا انما يتصل بعامله ويلزم على قول
الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناه صيغة لارفعه وهذا
غير معروف في الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه
بفاعل الفعل القاص لكون هذا الفعل لا يفتقر في محلاته
عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل التعدي
لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه
ضرب وابني على هذا الخلاف خلاف فيما شبه به الخبر
فقال الفرار هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول
وهو الصحيح لانه كثير اما ياتي على صورة لا تكون عليها الحال
فكان تشبهه بالمفعول اولى لاطرادها وذلك لانه يرد في
وجامدا وقال بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا مشبه بالحال
وردها ذكر من اطراده وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون

فضله

فضله واعتبروا قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول
لم يقع ولا طرأ ولا جارا ومجورا واللازم منتف واجبا بالفعول
قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق واما الطرف
وشبهه فليس الخبر انما الخبر متعلقا بالمدح وهو اسم مفعول
تقد خبر بان كان خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذا قال انها شبهة بقر
وخوهر الجمهور لانه في الاصل خبر المبتدأ اذا جاز تقدمه
مع ضعف العامل مع قوة اولى وليس افعال هذا الباب
توافق لعدم التفاضل بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما
بل بالمرفوع مع المنصوب وانما تكتف بالمرفوع لان حدثها
منصود اسنده الى النسبة التي بين معموليها بخلاف الافعال
الثامة فانها تكتف كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل يمتثل توافق لانها
تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال الثامة فانها
تدل على زمان وحدث وهذا مذهب الجمهور وابن
السراج والفاري وابن جني وابن بريهان والشلوكي وهو
ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن هشام على الشلوكي وهو
قال ذهب الى هذا مع انه ملا تقابلته من تقدم برصاها
الا ترى انه يقول في نحو يحيى ان زيد اخوك تقدم برصاها
بمحبي كون زيد اخاك والاصح دلالة افعال هذا الباب
على الحدث والزمان قال في التسهيل الا ليس انتهى قال الرضي
فكان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام
اي حصوله في اولا يلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر
ذلك الحاصل فكانت قلت حصل في ثم قلت حصل القيام

فالقاعدة في ايراد مطلق الحصول اولاً ثم تخصيصه كالعائدة
في ضمير الثاني قبل تعيين الثاني مع فائدة اخري هنا وهي
دلالة علي تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد
لم تحصل هاتان العائدتان معاً فكان تدل علي حصول
حدث مطلق بتعيينه في خبره يدل علي حدث واقع في
زمان مطلق بتعيينه في كان لكن دلالة كان علي الحدث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر علي الزمان المطلق
عقلية قال واما سائر الافعال الناقصة فخصار الدال علي
الانتقال واصبح الدال علي الكون في الصبح ومثله
اخوانه وما دام الدال علي معنى الكون الدائم وما زال الدال
علي الاسمرار وكذا اخوانه وليس الدال علي الاستمرار
وكذا اخوانه وليس الدال علي الانتفاء دلالتها علي حدث
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي ليس قالوه ههنا كلامه وهو نص في مخالفة
ابن مالك في استثنائهم وادعائه انها لا دلالة لها علي
الحدث واستدل ابن مالك علي دلالة ما عدا الينس من
هذه الافعال الناقصة علي الحدث بعشرة امور الاول
انها تستعمل او امر نحو كونوا من وصيغة افعل موضوعة
لطلب تخصيص الحدث التخصيص الزماني الثاني دال علي
ذات باعتبار حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف
مصدر في نحو الا ان تكونا ملكين وذلك لازم في دال
الرابع انه ترجأ ببدل وحلم ساذ في قوله القبي وكذا
عليك ليس اي والمصدر لفظ دال علي الحدث دون الزمان
وقبه رد علي من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم
وتحتمل ان الاصل وكونك تفعله اي تفعل المذكور من بدل

وحلم

وحلم ثم حذف الفعل فان فصل الضمير كما قال ابن مالك فاذا هو
اياها التقدير فاذا هو يشبهها الخامس ان منها ما شرطه النفي فاذا
قيل ما انفك زيد عنيا فان لم يدل انفك علي الانفكاك لزم ان
لا ينصب النفي عليها بل علي حدث الخبر فيقول قولك ما انفك
زيد عنيا وما زيد عنيا معني واحد وهو ما زيد عنيا في وقت
من الاوقات الماضية والواقع لخلافه لان معني ما زيد عنيا
مختلفة نقض الماد من قولك ما انفك زيد عنيا السادس انها
كلها مستوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانها تقطع بان
كان زيد عنيا تحالف في المعنى لصار زيد عنيا وما به الاقتران
غير ما به الاتفاق ولا معني للفعل غير الزمان الا الحدث السابع
ان دلالة الفعل علي الحدث اقوي من دلالة علي الزمان لان
دلالة المادة اقوي من دلالة الصفة فكيف تحدد من المعنى
الذي دلالة عليه اقوي ويتوكل المعنى الذي دلالة عليه ضعف
الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة علي الحدث والزمان معاً
الدال علي الحدث وحده مصدر والدال علي الزمان وحده
اسم التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة علي المعنيين والاخر
عن الاصل لا يقبل الا بدليل القاش انها لو كانت دلالتها خصوصاً
بالزمان لجاز ان يتعقد من بعضها ومن اسم معني جملة تامة
كما يتعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفك ان كنت ممن رزقه الله
تعالى عقلاً سليماً وطبعاً مستقيماً ما في بعض هذه الوجوه
من الضعف وينبغي علي الخلاف في دلالتها علي الحدث خلاف
في انها هل تفعل في الظرف والجار والمجرور او لا ذكره ابوا حازم
في الارشاف وذكره غيره وهو حرج من زعم انها لا تدل علي
الحدث مع من تغلق الظرف والجار والمجرور بها ومن قال
بدلالتها علي الحدث اجاز تغلقها بها ثم من افعال ههنا الباب

فالزم التقصير وهو ليس باتفاق وزال خلافا للفقاري فانه اجاز
 في الحليان ان تأتي تامة قياسا لاسماعا وفي خلافا للفقاري
 للمصنف فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فئت عن
 الامر فئا اذا نسبت ودغم المهاباذي ان ظل ايضا لا تستعمل
 الا نافية قال ابو احسان وهو مخالف لنقل ائمة اللغة والنحو
 انها تكون تامة ونقبة الافعال تستعمل بالوجهين كما سيجي ملازمة
 ليس للمصنف ان لا يتا في انها قد تفضل مع الاحمل على ما الذي حكاه
 ابو اعمر وابن العلا عن لغة نهم كقولهم ليس الطبيب الا السك
 بالرفع على الاهمال ولا ضمير فيها لان اللواذ بملازمتها في استعمالها
 تامة بمعنى النفاية بالمرفوع وقد يقال ان ملازمتها خاص بلغة
 غير نهم **وهي** ثلاثة عشر على ما ذكره المصنف في هذه المقدمة
 والافني اكثر من ذلك كما يعلم مما سيأتي واقتصاره من اخوات
 كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على عدمه في هذه الافعال
 والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان معناها وذلك عيشة
 افعال احدها **اصح** كقولهم **اصح** بها ثانيا عاده كقوله
 وكان يصلي من هديت برشده **قاله** معو عاده بالرسد امرا
 وقوله بعد فيكم جزوا الحرو **واضاف** ومن الخويين من فع ذلك
 فيهما محكي بانها فعلان تامان يتعديان بالي قال وانما الشر
 بعدهما حال واحجج ابن عصفور بالبيت فقال الثاني
 على ان المنصوب خبر لا حال لكونه مقارة تمت قال ولا
 يمنع ان يكون حالا لان التقدير مثل جزوا الحزور وما كان
 من المعرفة على معنى مثل فقد جفلة العراب حالا في الشعر
 نالتهارج كقوله في الحديث لا ترجعوا بعدي كفار **المراد**
 حاربهم كقوله **قوله**
 وما الما الا كالشهاب وضوءه **قوله** وما عاد ابعدا وهو ساطع

في قوله اصح
 في قوله اصح
 في قوله اصح

خامها

خامها استعمال كقوله ان العداوة تسجل مودة وفي الحديث فالحق
 عما سادسها الخول كقول **امرئ القليس**
 وبدا لت فت حاد اميا بعد صيحة لعل منايانا خولن ابوسا
 سابعها ارتد لانه مطاوع مردود يعني كقول
 مردشور ههنا السود بيضا ورد وجوهه من البيض سودا
 فكان فكل هو اعني ارتد يعني صار كقوله تعالى فارثد
 بصير الكذبان ابن مالك نامتها ال كقول
 وعروب غير فاحشة ملكني ودها حنبا
 ثم الت لا تكلمنا كل جي معقب عقبا **اي** صارت
 لا تكلمنا وهذا ليس بنص في المدعي ولا ظاهر فيه لا فقال
 ان تكون الت لغوي حلفت ولا يكلمنا جواب القسم تاسعها
 جاني قولهم ما جات حاجتك واول من قال ذلك الخوارج
 قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا
 من علي رضي الله تعالى عنه لحث في هذا التركيب يعني صار
 وحاجتك يروي بالرفع فاستقها مية في محل نصب على
 انها خبر تقدم لاجل الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت فافتر
 ويروي بالنصب على انها خبر جات واسمها ضمير ماض فافتر
 للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومفتني هذه **اي**
 الكلام انه يقتصر باستعمال جاي على التركيب الخاص
 ولا يعمد الي غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل في
 حال البرق فغير من اختلف في فغير من خبر هو ام حال والاولي
 ان يكون من قبيل الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى
 على الضورة وعلى ان الفغير من محط الفائدة تقول كك
 البرق فغير من قال تميزه وفيه نظر اذ لم يقصد وا
 صبر وروى علي ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصد هم انه

٦١

جافصلا وجعل انتقاله من الجهل به الى العلم مجيبا الى العالم الى العالم
 فحيث قفان من وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على الفقهاء
 عاش هاتقد في قولهم نحن شفعاءه وروي ارفيف شقوته
 حتى فقدت كانه حربة اي صارت قال الاندلسي لا يجاوز ذنوبه
 اعني جا وفقد الموضع الذي استعملها العرب فيه وقال ابن
 الحاجب الاول طردها كما اسلفته قال واما فقد فلا يقال
 فقد كائنا بقي صار بل يقال فقد كانه سلطان لكونه مثل
 فقدت كانه حربة واستحسنه الرضي والذي ذهب اليه الفراء
 الحاق فقد بافعال هذا الباب مطلقا وحمل منه قوله
 لا ينفع الجارية الخضاب ولا الرشحان ولا الجلباب
 من دون ان يثبت في الركاب ويقعد الا يبر له لسبب
 وجعل منه الرشحان في فقد من موملاخذ ولا وقد علمت
 كلام ابن الحاجب فيه والحق قوم منهم الرشحان في بافعال
 هذا الباب عند اذراح معني صار او معني وقع فعمل
 في وقت العدو والرواح وجعل من ذلك قوله عليه الصلاة
 والسلام لو توكلت على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
 الطير فقد واخراصا وزوج بطانا وقول ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه اغدر علما او متعلما ولا تكن امية
 ولا حجة في ذلك لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالا
 لاسما ولا بوجود الاثارة ويقول عند ازيد صاحب كاور
 عبد الله منطلقا اي صار في حال ضحك وانطلاق
 ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما
 حال اذ لا يوجد الاثارة والحق الفراء ابحر واخبروا
 ظهور ذكرها في كتاب الحدود وقال ابو حيان ولم يذكر
 لها شاهد اعلى ذلك وبها تمت افعال الباب ثلاثين

ودذهب

في قوله من الجهل به الى العلم
 في قوله نحن شفعاءه
 في قوله كانه حربة
 في قوله استعملها العرب
 في قوله لا يجاوز ذنوبه
 في قوله استحسنه الرضي
 في قوله الفراء
 في قوله الرشحان
 في قوله الجلباب
 في قوله لا يبر له
 في قوله الرشحان في
 في قوله الرشحان في
 في قوله الرشحان في
 في قوله الرشحان في

وذهب الكوفيون الى ان هذه وهذه اذا اريد بهما التقريب
 كما ان اخوات كان في احتياجها الى اسم مرفوع وخبر منصوب
 نحو كيف اخاف الظلم وهذه الخليفة فاد ما وكيف اخاف
 البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم
 الواقع بعد اسم الاشارة لثاني له في الوجود نحو هذا
 ابن الصبيد اشفي الناس فيتعربون هذا اتقربيا والمرفوع
 اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما
 هو علي الاخبار عن الخليفة بالتقدم وعز الشمس بالطلوع
 واي باسم الاشارة تقربيا للتقدم والطلوع الا ترى انك
 لم تشا اليهما وها حاضرا وايضا فالخليفة والشمس
 معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة اليهما وثبت ان
 المرفوع بعد اسم الاشارة بخبر عنه بالمنصوب لانك لو اسقطت الا
 لم يخل المعنى كما لو اسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض
 النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد
 مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كذا وما ذهب زيد متحدا فان
 جعلته تاما نصبت على الحال الاول **كان** ومعناها انصاف
 الخبر عنه بالخبر في الماضي دائما اي مستمر في الارض وقيل المراد
 بالدام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيمثل ما اذا
 اريد الثبوت من غير نقص للقطع ولا للدمام نحو كان
 زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام نحو كان الله علما
 او منقطعما نحو كان زيد غنيا فافتقر ونحو ناقصة المعنى صام
 لما ياتي وقد نفي بعد هذا المستند والخبر مرفوع فيكون
 اسمها خبر شات مستترا فيها والجملة بعد ها خبر الخو كان
 زيد عالم اي الشان زيد عالم كقول
 اذ امت كان الناس نصفان شامت واخر مش بالذي كثر منه

واعلم ان ابن هشام الحنفى اوى جوارى قولهم كان فذلك ان تفعل
ان يكون فذلك اسم كان وهو مع فاعله سد مصدر فاعله فاعله
كما سجد سجد خبر المبتدأ وهي مسيلة لطيفة واختلف في كان
الساكنة فالحمود على انها من اقسام الناقصة وذهب صاحب
المديح الى انها من اقسام التامة وابن البرقي الى انها قسم رابع
وان اردت كان ثبت قال ابن مالك وثبت كل شيء بحسبه
فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة يحد
نحو اذا كان الشئ وتارة يخص نحو وان كان ذو عسرة وكا
يقدر او وقع نحو ما شاء الله كان الاى والتقدير يقدر شكل
لان شاء الله بمعنى قدر فيلحق السبب والمستبب او كقول نحو
كنت الصبي بمعنى كملت او غول يقال كنت الصوف بمعنى
عزلته سميت تامة وعملت عمل ما اراد فيه من الافعال المذكورة
على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعد بالحرف وبدونه
فهذه ثلاثة معان لكان التامة هي في اولها قامة وفي الاخرى
متعدية ومصدر وهي الكون كمصدر الناقصة عند من الله
الا التي بمعنى كفل بمصدره الكفالة كحراسة والكلام كان
في قوله تعالى ان في ذلك لآية لمن كان له قلب يحسب ان يكون
تامة او ناقصة او زائدة قاله ابن الحاجب فان قلت
كان مشتقة من الكون وهو معنى الوجود ومعناها واحد
فما السبب في تسمية احدهما ناقصا والاخر تامة قلت اذا
استعمل لتقرير ثبوت الوصف لا ما يقتضيه بالضرورة شيئا
غيره ولا يتم بعقل معناه باحدهما فسمى ناقصا واما اذا
استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب الى شيء ما من غير
اعتبار التقرير يتم تفعله المسند اليه فسمى تاما فان قلت
وجود كل شيء عينه فلا تضع نسبة الوجود الى شيء تاما

البعار

التقارير قلت سلمناه لكن العينة في الخارج لا تنفي التقارير
في الزعم والذهن وهو حاصل ما هنا بلا شبهة فيكي في الاشارة
على ان الكون ما هنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا
العين فان قلت زيد موصوف بالكون والوجود في قوله كان
زيد فاما ما اخذنا فانتهى الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير
ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند هو الخبر والمسند اليه
هو الاسم فيكون خارجا عنهما غير مقصود بالنظر فلا يتم تفعله
الا بتفعل الاسم والخبر كما ان النسبة لا يتم تفعلها الا بتفعل
المتنسبين فيكون رابطة تسمى ناقصة واما اذا افاد الوجود
المستوفى الى شيء ما بدون اعتبار التقرير فكان نفسه هو
المسند المقصود فلا يكون خارجا عنهما فلا يكون رابطة
فتم تفعله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصدنا تقرير نسبة
تقوله كان زيد موجودا فان قلت لا يتم تفعل المسند
الا بتفعل المسند اليه والاسناد بينهما فلا يتم تفعل المسند
اليه وحده قلت الاسناد اخل في مفهوم الفعل في التحقيق
لكونه اما اسديا يتم تفعل المسند اليه وحده فتصح تسميته
تاما كذا افاده بعض المتأخرين ونحو ايضا صلة فلا تفعل
عملا ولا تفعل معنى جديد ابل ذكرنا التحسين اللفظي ونحو
التاكيد كقولك تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيا اي
كيف تكلم من في المهد حال كونه صبيا فتصباح منصوب على
الحال وقد تكون زائدة لفظا لا معنى بان لا تفعل عملا
ظاهر الكون فتفيد الثبوت في الماضي نحو ما كان احسن
زيد او ما كان اصح علم من تقدم ما فلا وكان زائدة تحسبا
لأن تدل بحسب المعنى على ان التعجب من حسن زيد ومن
حكمة علم من تقدم ما كان في الزمان الماضي لامن ذلك في زمن

٦٢

الحال هذا حاصل ما ذكره الرضي **و الثاني اسي** وهي لانصاف
 الخبر عنه بالخبر في المسامحة اسي زيد غنيا اي ثبت لزبد الغنا
 وقت المسا ونفي ايضا بمعنى ما راى التقدير على وجه الاسفل
 من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها نقول اسي زيد غنيا اي
 صار ونفي تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اسي زيد اي دخل
 في وقت المسا و اذا كانت صار فلا يقع الماضي خبر **الاول والثالث**
اصح وهي لانصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح نحو اصبح البرد
 شديدا اي ثبت الشدة للبرد في وقت الصباح ونفي ايضا
 بمعنى صار نحو اصبح زيد فقيرا اي صار ونامة بمعنى الدخول
 في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح و اذا كانت
 بمعنى صار لم يقع الماضي خبر **الرابع اضحي** وهي لانصاف
 الخبر عنه بالخبر في الضحى نحو اضحي الفقيه ورعا اي ثبت الورع
 للفقيه وقت الضحى ونفي ايضا بمعنى صار نحو اضحي زيد فقيها
 اي صار تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اضحي زيد اي دخل
 في وقت الضحى و اذا كانت بمعنى صار لم يقع الماضي خبر
 لها قال الرضي هذه الثلاثة تكون ناقصة ونامة
 والناقصة بمعنى ما معنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة
 التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى
 بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صفة الفعل اعني الماضي
 والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في
 المساء وكان في الضحى فيفترون في هذه المعنى الاخير مضمون
 الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الي الاسم بزمان الفعل
 اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صفة الفعل
 اصبح زيد اميرا ان اشارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن
 الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في

بمعنى ص

الحال والاستقبال

او الاستقبال اسره ما اردناه منه **والخامس ظل** **والسادس بات** قال ابن
 الحاجب لا يفتقران مضمون الجملة بوقتها وبمعنى صار قال
 الرضي يعني ان معنى ظل زيد منقطر كان في جميع النهار لانه
 فافترون مضمون الجملة وهو نفي زيد في جميع النهار مستقرا
 له وفترون ايضا زمانا له الاخر المدلول عليه بالصيغة
 اي الماضي او الحال والاستقبال ونص يفة ظل بظل فلولوا
 وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فافترون
 هم زيد برماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومضمر
 اليبتوتة بيت ويات كبا عبيد وهاب رهاب ونفي تامة
 بمعنى اقام ليلا ونزل سوانام اولم يلم وفي كلامهم سر وبت
 وقد جازل ناقصة بمعنى صار مجرودا من دون الزمان المدلول
 عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما جي بات
 بمعنى صار وهو ابن بات بده قال لان النوم قد يكون بالنهار
 قال وتحتل ان يقال انها خرجت في هذه الخبر يخرج الغالب
 لان غالب النوم بالليل اشهر وان ارد بظل دام نحو لو ظل
 الظلم هلك الناس او طال نحو ظل الليل وظل السبت كانت
 نامة وزعم المها بادي ومن وافقه انها لا تكون تامة وهم
 مجوون بالسمع وما كان بمعنى صار لا يدخل في خبره الثاني
والسابع صار وهي لتحول الشيء وانتقاله من صفة الى اخرى
 نحو صار الفقير غنيا والعالم جاهلا ومن حقيقة الى اخرى
 وصار الما جروا والطين خزفا وان ارد بصار مارجع نحو الا
 الى الله نصير الامور اوضح او قطع كانت تامة ونقدت
 في الاول باي وفي الاخيرين الى واحد بنفهم بايقال صار
 نصيره وبصوره اي منه او قطعه كذا في شرح التمهيد
 للمادى وهو في ذلك تابع لمصنفه ومادة الناقصة

بات
بنفسها

ص ي ر و الثامنة التي يعني رجع لها ما كان هذه وص و ر و في
الصالح صار به يصور ويصير اماله وفي نصه هي اليك بضم
المصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجهين يقال صبر الي وص و ر و
الي اي اقبل علي وصرت التي ايضا قطعته وفصلته من قال
هذا جعل في الآية تقديم ما وناخير اي خذ اليك اربعة من الطير
فصه من انتهى فلم تحك انها ثاني يعني من بل يعني امال ووجه
وقطع وقال ايضا لما ذكر مادة ص ي ر و التي كذا يصير صبرا
وصيرورة وصرت الي فلان يصير الكفولة لغالي و الي الله المصير
والقياس المصار كالمعاش انتهى ولم يذكره في هذه ص و ر و بدأ
بالناقصة وذكر لها مصدرا واحدا ميميا ولم يمس واحدة منهما
والظاهر في تفسير الثامنة انها بمعنى انتهى لا يعني رجع
وهذا المعنى لا بد منه وليس هو معنى رجع كذا قاله الدمامي
والثامن **ليس** وهي كلمة دالة عند الاطلاق والتجريد عن القسمة
علي في الحال اي علي في خبرها في زمان التكلم وتبني غيره بالتر
خوليس خلق الله مثله وقول الاعشي
له نافات ما يغيب نوالها وليس عطا اليوم مانعة عدا
وهذا مذهب الجمهور وقيل هي للنهي مطلقا اي غير مقيد
بزمان فيجوز الحال وغيره ولذا يقيده تارة بالحال وتارة بالزمان
وتارة بالماضي وهذه مذهب سيديويه قال الاندلسي واحسب
ليس بين القولين تناقضا لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان تحمل
علي الحال كما تحمل الانجاب عليه في نحو زيد قائم واد اقيده بزمان
من الاوقنة فهو علي ما قيد به انتهى وهو فعل مايتصرف
وزنه فعل بكسر العين لانه لا تخفف لان الفتحة حفيفة والخفيف
لا تخفف ولا يعمل بضم العين لان الضم لم يوجد في ساكن العين
الا في هيو وسمع لست بضم اللام فكون علي هذه الفتحة كهو

وزعم

وزعم ابن الساج انه حرف بمنزلة ما ونا بعد الفاري في الحليات
وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست والسمي
وليسا وليسوا وليست وتلازم رفع الهمزة ونصب الخبر وقيل
قد خرج عن ذلك في مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا
المستثنى بمنزلة الاخواتون ليس زيد او الصريح انها الناصبة
وان اسمها ضمير راجع للبعض من المفعول من المستثنى منه كما ياتي
واستناده واجب فلا يلزمها في اللفظ الا المنصوب وهذه
المسئلة اعني ان ليس المستثنى بها يجب استناده ضميرها وانه
لا يلزمها في اللفظ الا المنصوب كانت سبب فراه سيديويه
الكوفي وذلك انه جاء الي حماد بن سلمة بن دينار لكثابة الحديث
فاسمى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احدا لا
ولو شئت لاحد فعليه ليس ابا الدود اي ليس من اصحابي
احد سلم مما يوجب العتب واللوم عليه ولو شئت لعنتت عليه
ولم ينع فقال سيديويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحننت به
يا سيديويه انما هذا استثناء فقال والله لا طلبة علماء لا يجنبني
معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني ان يفترق الخبر
بعدها بالانحولي ليس الطبيب الا المسك فان بني ميم يرفعونه
جملاها علي ما النافية في الاممال عند انتفاض النفي كما حمل
اهل الحجاز ما علي ليس في الاعمال عند استيفاش وظها على
ذلك عنهم ابوا عمه وابن العلا فبلغ ذلك علي بن عمر والثاني
فجاء فقال يا ابا عمه وما بي بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال
له ابوا عمه ومثت وادج الناس التي في الارض لئلا يهني الا وهو
يرفع اي الخبر المقرون بالا ولا يجازي الا وهو ينصب ثم
قال للزيد ي ولحق اذهبا الي اي مريدي فقلناه الرفع
اي خبر ليس ما فوعا فانه لا يرفع اي لانه مجازي والي المنتجع

القيمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتها واحد اكل منها
ان يرجع عن لغته فلم يفعل فاجرا ابا عمي وبما سمعوا عنده عبي
فتناله عبيي بهذا اللفظ مشترك في قبائل الكساي
ذلك علي وجه احدها ان في ليس ضمير السنان ولو كان الام
كما وعم لدخلت الاعلي الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل
ليس الا الطيب المسك كما قال الشاعر
الا ليس الا ما قضى الله كابين وما يستطيع الما نفعا ولا ضررا
واجاب الفارسي حين اعترض عليه بذلك بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الاظنا وقولنا وما اغتره
الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره اغتررا
الا الشيب لان الاسمين الموضع لا يكون في المفعول المطلق
المؤكد لعدم الفائدة فيه واجيب الفارسي بان المصدر
في الآية والبيت نوعي علي حذف الصفة اي الاظنا صفتها
والا اغتررا عظيمما والسعد التقاراني لا يقدر الصفة
بل لجعل الثنوين قايما مقام الصفة لكونه للتخفيف او التظيم
فليس عنده علي حذف الصفة بل هو بمنزلة الموصوف
الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود
وان المسك بدل من اسمها اي بدل بعض من كل الثالث ان
اسمها كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم لان نغزيفه تعريف
الحسن اي ليس الطيب غير المسك طيبا ولا يدرار المسك بل
النخاة بوجه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مستورا
حذف خبره والجملة خبر ليس والشق يبر ليس الا المسك الخ
فالمعني ليس الطيب مخبرا عنه لثي الابان المسك الخبره وما
من نقل اي عمي وان ذلك لغة بنهم رده هذه التاويلات
كدا في المعني وقد يقال هذه التاويلات لا ثبات ما نقل

ابوا

الواعي ولا في نقل الرفع وهذه توجيهاته وليس في نقل الخ
وان ثما يملونها ومبني اعتراف صاحب المعني علي انهم يملونها
ووعم بعضهم ان قابل ذلك قد رها حرفا وان من ذلك قولهم
ليس خلق الله مثل وقول
هي الشفاعة اي لو طهرت بها وليس منها شفا النفس مبدول
ولادليل في المثال والبيت علي انها حرف لجواز كون ليس فيهما
غاية الموضع الثالث ان تدخل علي الجملة الفعلية او علي السند
والخبر ما موقع كما في المثال والبيت وقد اجيب عن ذلك بانه
لادليل فيه الرابع ان تكون حرفا غائفا اثبت ذلك الكوفون
والمقداديون علي خلاف بين النقلة واستدلوا بقوله
ابن المنصور الاله القالب والاثم المغلوب ليس القالب
وخروج هذا البيت علي ان القالب اسمها والخبر محذوف قال
ابن مالك وهو في الاصل ضمير متصل عائد علي الاشهر اي اللبس
القالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لانه قال في القوم
ومقتضي كلامه انه لو لا تقديره متصلا لم يجر حذفه وفيه نظر
اسم وكان وجه قولنا لم يجر حذفه ان الانفصال لغرض
بنوت بالحذف وكان وجه النظر انه لا يلزم قوافي غرض
تحذف لجواز كون الانفصال جازما مع الاتصال لا لغرض
بنوت بالحذف التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني
عشر **زال** ما مضى زال كذا قيد بذلك ابن مالك واحترز
من التي بمعنى خول فمضارعها يزول ومن زال التي بمعنى
عزله فمضارعها يزول وعلي ما قاله ابن مالك فوزن زال
فعل بالكس وحكاه الكساي وغيره فوزنه فعل بالفتح فيكون
زال الناقصة مما جاء علي فعل بالكس بفعل بالفتح وفعل بالفتح
يفعل بالكس كنتم ينقم ونقم ينقم هذا ولكن حكى الكساي والقرا

وغيرها بوزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل فعل
كذا فكان الاولي ان يقول زال بمعنى اسفل ولا بمعنى ما زال لها
حينئذ تلون تامة **وما انتك** لا بمعنى خالص قالوا فقلت
الاسير وانتك اي خالص ولا بمعنى انفصل قالوا ايضا
فقلت فص الخاتم وانتك اي انفصل فانها حينئذ تامة
وهما متقاربان وانتك فيها مطاوع لفك لخلاف الناقصة فانها
كانت طاق ومعناها زال وتختص بالحد فهداه في وقت ثلاثة
وما في بكس العين على زنة شرب ويقال في بفتح العين على
زينة اكل ومضارعها يفتو بفتح العين ومصدرها فتا كضرب
وفتو كعود ويقال افترا مثل اخرج وهي لغة غريبة حكاها
في الحكم ويقال ايضا فتولظف وان اريد بفتح الفتح التام في
سكن او طفا كانت متعدية واما في بكس التاء فلا يكون الا
ناقصة و**ما ارج** بكس العين لا بمعنى ذهب او ظهر وقد فسر قولهم
برج الخنادر من المعنيين وفي الصحاح برج الحفا اي ظهر الامر
كانه ذهب السر وزال فجاء بينهما فانها حينئذ تامة وفي كلام
بعضهم ما يوهو ان زال ورج وفي وانتك في النقصان
والتمام اي في واحد وهذا السبيل اليه وكذلك دام وهو
ايضا حطوا عما يبرز هذه الأفعال في نقصانها وتمامها
بحسب معانيها على حسب ما قبلها قال ابن الحاجب وما زال
وما برج وما في وما انتك لاسم ارج خبرها لفاعلها من
فيل انتهى اي لتبوت خبرها لفاعلها من زمان كان للفاعل
قابلية الاتصاف بالخبر فلفظي ما زال زيد اميراديا
من زمان قابلية الامارة والحكومة وملاحيتهما والعلة
في دلالة علي هذا الاسم ان هذه الافعال بمعنى النفي
كما هو الظاهر فاذا دخل عليها حرف النفي صار معناها

نفي

في النفي ونفي النفي استمرار التثبوت واما اعتبار القابلية
والصلاحية فهو معلوم عقلا ومعناها تامة ما ذكر ومعنى دام
ناقصة توقفت ام بمرحلة تبوت خبرها لاسمها وتامة في او
سكن لما ساقى **والثالث عشر مادام** لا بمعنى بقي نحو خالد بن
فيها مادامت السموات والارض اي بقيت ولا بمعنى سكن ومنه
الحديث لا يقولن احدكم في المالدائم اي الساكن وفي الصحاح
دام البقي ولم يترك معنى بقي ثم ذكر ان هذه التي بمعنى سكن
تقدي بالتضعيف وبالمرة فقال ويقال دو من الغدور
واد منها اذا سكنت عليها اي بقي من الما قال ابن الحاجب وما
دام لتعقبت ام بمرحلة تبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج
الي كلام لانه نظير قال الرضي اي لتوقفت فعل بمرحلة تبوت مصدر
خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس مادام زيد
فاما ابوه موقت جلوس الخاطب بمرحلة تبوت قيام اي زيد وكذا
ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمي ونايما ومن
اجل كونه موصالي وانظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية
كانت او فعلية لفظا او تقديرا الغير من الفضلة وما التي في اول
مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة قيام
قيام زيد واعلم ان افعال هذا الباب على ثلاثة اقسام ما يعمل
هذا العمل بلا شرط وهو ثنائية كان وليس وما بينهما وما يشترط
ان يتقدم عليه نفي او شبهة وهو الذي هو صريح ولا تنزل
ذاكر الموت فليسانه ضلال مبين والدعا اي بلا في الماضي او لان
في المضارع فان لم ترد للدعاء فاقا لابن عصفور كقولك لن
يوالوا الذالكم ثم لا زالت لكم خالد احتلوا الحبال والذي يظهر
ان الاستفهام الانكاري حكمه حكم النفي وهو اربعة زال ورج
وفي وانتك ودخل في النفي ما يكون محرف نحو لا يزالون مثله

لن حرف نبرج عليه عاكفين وبام خوفك غير منفك استرهوي
وبفعل موصوع للنبي فنقول
ليس ينفعك ذاعني واعتزل المعسل فتوع او عارض النبي نحو
قوله فلما يروح اللهب الى ما بورت الحمد اعيان وجميعا
فان فلما خلع منه معنى التقليل وصير معنى ما النافية او سطره
النبي نحو ايت ازال استغفر الله اي لا زال قاله الفراء
ان من اياتي لم تفعله والاباسلزم للنبي ولهذا ساع بعد
ابي فتويع الاستغفار قاله ابن هشام في الحواشي واما استرهوي
ففيها تقدم ما ذكر لانها معنى النبي فلما دخل عليها النبي انظروا
اثباتا فني ما زال زيد قائما هو قائم فيما بقي والدليل
على انقلابه ما سياتي من انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما لا يجوز
ما كان زيد الا قائما قال الرضي ويلزمها النبي ان كانت ماضية
فيما ولم يبدل في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولاولن والا
ولي ان لا يفضل بين لا وما وبينها بطرف وشبهه وان جاز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم حينئذ ولا اس وذلك
لتركب حرف النبي معها لافادة الاثبات قوله فلا
واي دهرها زالت عزيرة شاذ وليس مما حذف فيه حرف
النبي كما في قوله تعالى فتشوت لرب يوسف بنا وبل لا والي
دها لالالت لان حذفها لم يبع الا من مضارعها واما جازها
لعدم اللبس اذ قد تفردوا بها لا تكون نافية الا معها قال
تنفك شمع ما حيت بهالك حتى تكونه وتحذف منها كثيرا في
جواب القسم كقوله تعالى تالله تفنوا وقول
تزال حبال ميرمات اعدوها لما يشي يوما على حقه جمل
لان حذف حرف النبي في جواب القسم ثابت في غير هذه
الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فليكن بها ولوكون

ما زال

ما زال واخواتها يعني الالجاب من حيث المعنى لا تنصل اداة
الاستغفار نحوها لان الاستغفار المرفوع لا يكون في الموجب
الا في الفضلات كما في بابه وخبر المستد التي يفصل
فلا يجوز ما زال زيد الا اعتصما على الاستغفار اسمرا رزيد على
جميع الصفات الا العلم واتخير ليس واخبار كان وصاروا واما
اذ اكات منية فنجوز اقترانها بالاذان اقصدت الاثبات وقد
يمنع ذلك فيها ايضا وذلك اذ اقصدت اخبارها عليها فلا
يجوز الا قاعا كان زيد والاعتصام بصريحه لا لا متناع قصد
الا كما سوي بابه وقد خطي ذو الدمة في قوله
حواجيج ما تنفك الامانة على الحنف او ترى بها بلذا اقضوا
انهم والحاصل ان هذه الاربعة كانت قبل دخول حرف النبي
تفعل النبي المعنوي لانك اذ اقلت زال زيد عن المكان كان
معناه انتهى عنه وكذا الباقي وبعد دخول حرف النبي عليها
تفعل الاثبات المعنوي وحينئذ فيجري عليها الاحكام الثبوتية
فلا يكون اسما وها من الالما المختصة بالنبي كاحد وديار
ولا ينصب المضارع في جوابها فلا يقال ما زال زيد يروني
فاكرمه ينصب الكرمه على الجواب بل يجب الرفع على الاستغفار
ولا يكون اسما نكرة فلا يقال ما زال رجل قائما ولا تدخل الباء
على خبرها فلا يقال ما زال زيد يعلم فاما دخول الباء
في خبر ليس في قوله تعالى الست بربكم فلان الامرة فيه ليست
لنبي الحقيقي بل دخلت للتقدير فاذ ادخلت على النبي
لان النبي حقيقته بل جهة النبي فيه معبرة ولذلك جازها
بيلي لان بلي لا يجاب بها الا بملحظة النبي بخلاف ما زال
فانه صار انجاء بالحقضالة حول النبي الحقيقي على النبي وقد
حذف لا وما النافيتان قال في المعني حذف لا النافية غيرها

اي غير لا التبرية بطرد ذلك في جواب القسم اذا كان النفي
مضاروا نحو تالله تفوتك كرتوسف وقول
فقلت يمين الله ابرج قاعداً ويقبل مع الماضي كقول
فان شئت اليت بين المقام والركن والجد الاسود نيتك مادام
مادام عقلي معي امد به امد السامد ويسهل تقدم لا
علي القسم فلا والله نادي بالحق قوي ومع بدون القسم
كقول

وقول اذا اما اطلقوا عن بغيرهم تلاقونه حتى يوب الخلل
وقد قيل به في بين الله ان تضلوا اي ليلا وقيل المضاعف نحو
اي ان تضلوا حذف ما النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب
القسم فقال في النية وان اي الجواب متغيا بللا
او ما القوي والها ما فعلا فانه يجوز حذف الحذف اذا امسوا
الا لباس حال الحذف قال ابن الخبار وما رايت في كتب النحو
الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف
في الاكثر من النصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله
ما نلتكم وما نيل منكم جمع بدل وفق ولا متعارف

وقال اصله ما ما نلتكم في بعض كتبه قد والمحذوف ما النافية
وفي بعضها قد وه ما الموصولة انتهى اي لا نيتك وانما سهل
الحذف في هذا لان الفعل من قوله نيتك ما ضل لفظا
مستقبل معني لعلمه في ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلي
اذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما
سهل حذفه مع المحذوف المستقبل وما يشترط ان يتقدم
ما المصدرية الظرفية وهو دوام نحو او صافي بالصلاة والزكاة
مادمت حيا اي مدة دوام حيا وحل مادمت حيا نصب
لان ما مع صلته نائب عن ظرف فاستحقت اعرابه والمصدرية

هي التي تقول مع صلته بمصدر والظرفية هي الثانية هي وصلتها
عن الظرف قال في الغني والزمانية اي والمصدرية بالزمانية
نحو مادمت حيا اصله مدة دوام حيا تحذف الظرف وخلفت
ما وصلتها لما جاني المصدر الصريح حينك صلاة العصر وانيتك
تدوم الحاج ومنه ان اريد الا اصلاح ما استنطقت فانقوا الله
ما استطعتم قال ولو كان يعني كونها زمانية انها تدل على
الزمان بذاتها لا بالنبية كانت اما ولم تكن مصدرية ثم دال
والماعدا لتعرف قولهم ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما
اضالم مشوا فيه فان الزمان المقدر ههنا محفوض اي كل وقت
اضاءة والمحفوض لا يسمى ظرفا انتهى والمعروف قد ام الاسم
ونصبها الخبر كونها صلة لما المذكورة فلو لم تكن صلة لهما يصح
ذلك التعليل فيها فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا
حالا لا خبر او كذلك لو لم تكن زمانية عن الظرف فلا يقال
عرفت مادام زيد صديقتك وكذا الوقت عجت مادام
زيد محسنا فان ما في هذا المثال ليست ظرفية لان المعاني
عجت من دوام زيد محسنا لا من مدة دوامه محسنا
فمحسنا حال وكذا اذا كانت نافية نحو مادام زيد سقيما
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود
ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت
السوات والارض ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
والراجع في ذلك كله الى متابعة الاستعمال والنبية
عن الظرف وهو المدة يفتقر الكلام الى عامل في الظرف
تم به الجملة كما هو من هنا امتنع ان نقول منبذ يا مادام زيد
مقيما لا انا اذا اولناه بقولنا مدة دوام زيد مقيما لا يكون
للفظ عامل وما يقصر منها اي المذكورات واعلم ان النقص

والنصف هنا وفي قولهم المصدر لما جي ثالثي نصف الفعل عليه
عن خور الفعل او نحو يله الى امثلة اخرى من المصدر وغيره اما
علي طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر
الى امثلة اخرى وعلي هذا فيتمثل ما تضمنه المضارع والاضمة والضم
والمصدر ومثال المصدر قول القائل اللهم الفاعل قول القائل
وكذلك اياه عليك يسرى ومس اللهم الفاعل قول القائل
وما كان من يسرى البشارة كائنا اخال اذ لم تلعن لك محمدا
واما اسم المفعول فذهب الفم هو وحوارينا كان واخوانها المفعول
وعليه فالوجه انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الي اسمها
فلو انديب ليبي المسند بخبر المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرق
بل علي القول بانها تفعل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها
وعلي مقابلته بعض نيابة المصدر وليست ظروما اذا قيل ما فعل
عمر وقايما مثلا فمتفك نبتد الانه وصف مومند وعمر واسم
وقايما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الاستداهل
هو مجموع اسمه وخبره او اسمه فقط فان كان الاول اشكل
بانه يلزم ان يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع وان كان
الثاني اشكل بان الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فلما
وكذا يقال في قولك ما كان زيد قايما فكان مبنيا وزيد
اسمه وقايما خبره من جهة التخصيص وتجوي في المفعول
عن خبره من حيث الابتداء اما تقدم فلمجرد واعلم ان افعال
هذا الباب في النصف في ثلاثة اشخاص ما لا يتصرف في حال
وهو ليس بانفعال لانها وضعت وضع الحروف في افعالهم
معناها الا بدكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين
وصححه الماوردي ووجه بان الغرض مما يتصرف فيها حاصل
بها نحو اكرمك فادمت محسنا وبانها صليته ما الظرفية وكل فعل

وقع

وقع صليته لما التزم مضيه قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع
دام يدوم لانه جري كالمثل عند بني تميم وجوزوه بعضهم محمدا
بقولهم ادم لك ما تدوم لي ورده ابن مالك بان تدوم في مقابلة
ادوم وادوم نامة فكذا استعملها واما يدوم ودام وادوم وادوم فغير
انه من تصرفات العامة واحسن منه ان يقال انها من تصرفات
دام التامة لا الناقصة كما تقدم هذا او قال شيخنا اعلما ان
النصف في عبارة عن فعل معاني الكلمة الى امثلة اخرى مشتملة
علي مادتها اعم من ان يتصل بمفعول الكلمة الى امثلة اخرى ام لا
وحديثه فللمعلم علي دام بانها غير متصفة بنظر الي تصرفاتها
لا يتجوزها مع ثبوت يدوم ودام والدام وغيرها مشكل
اذ تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف الا ترى ان افعال
التفصيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله ام هو وروى
شيخنا رحمه الله تعالى بان هذا ليس معنى النصف
المراد هنا كما هو في غاية الوضوح بل ليس الماد به هنا الا
ان ثبتت بنية المشتقات عاملة ذلك الفعل وحديثه من ذلك
اشكال علي انا لا نسلم اتحاد معاني دام الناقصة وغيرها كما
ذكر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخوانها فانها
لا تستعمل منها ايم ولا مصدر ودام عند جمهور الاقدمين
فانهم اشتوا لها مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي ان يستعمل منها مضارع وامر وامر فاعل ومصدر
ينبغي ان لها مصدرا فمصدر ركان الكون والكنوثة ومصدر
افجي وامسي واصبح الاصباح والاصباح ومصدر
صار الصبر والصبرورة ومصدر مرات السيات والبيوثة
ومصدر وظل الظلول قاله ابو احيان واما اسم المفعول فقد
تقدم الكلام عليه ثم ان قوله وما تصرف منها يجمل عطية علي ما كان

وتحتمل انه مبتدأ خبره محذوف والتقدير وما نقص في منها بعمل عمل
وتحتمل علي بعد انه مبتدأ خبره نحو كان الي اخره لكن يكون في
ذكر الماضي تغليب وقد يقال المراد بالتصريف منها المخرج
من مادتها فلا تغليب **لو كان** مثال للماضي ووزنه فعل فاعل
العين وقال الكسائي فعل بضم العين ورد بانه لو كان كذلك
لم يقبل لو كان لان الوصف من فعل فاعل **ويكون** مثال للمضارع
واصله يكون بكون الكاف وضم الواو ونقلت ضمة الواو الي الكاف
فصار يكون بضم الكاف وسكون الواو **واسم** مثال للماضي **ويج**
مثال للمضارع **واسم** مثال للامر **يقول** في عمل الماضي **زيد**
قائما واعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقائما
خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وتقول**
في عمل المضارع **يكون زيد قائما** واعرابه يكون فعل مضارع ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر مرفوع بالحركة عن الناصب والحازم
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وزيد اسمها فهو مرفوع بها
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقائما خبرها فهو منصوب
بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وتقول** في عمل الامر
كن قائما واعرابه كن فعل امر ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر مبني على السكون واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
انت في محل رفع وقائما خبره فهو مرفوع مرفوع بمنصوب به وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وليس عمر وشاخصا** واعرابه ليس
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وعمر واسمه فهو
مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وشاخصا
خبره فهو منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وما اشبه ذلك من الامثلة نحو اصبح الجود محبوبا وصار البعد

رحيضا

71
رحيضا واعرابه علي وزان اعراب ماضى وتجرى في قوله
وما اشبه ذلك بعد الاثنان بنحو ما تقدم في قوله وما اشبه
ذلك فلا تغفل وهناك مسائل الاولي نحو ز في كان من نحو ان
في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان
كان ونحو ما وزيد نفا وهو انصغفها قال ابن عصفور باب زيادتها
الشعر والطرف متعلق بها علي التمام وباستفراغ محذوف
مرفوع علي الزيادة ومنصوب علي النقصان الا ان قدرت
النقصان شائبة فالاستفراغ مرفوع لانه خبر الثانية
فانظر كيف كان عاقبة ما لم يحتمل كان فيه الاوجه الثلاثة
الا ان النقصان لا يكون شائبة لاجل الاستفهام وتقدم الخبر
وكيف حال علي التمام وخبره كان علي النقصان ولم يبتدأ
علي الزيادة الثالثة وما كان ليش ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا لا تحتمل كان الاوجه الثلاثة
فعلي النقصان الخبر اما البش ووحيا استسما مرفوع من الاحوال
لمعناه موحيا او موحى او من وراء حجاب يتقدم او موصلا
ذلك من وراء حجاب او يرسل يتقدم او ارسل لا اي فالرسول
واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان تكلمي الا الحيا
او اتصالا من وراء حجاب او ارسل لا وجعل ذلك تكلمي على حرف
مضاف ولبث علي هذا تبين وعلي التمام والزيادة والتفريع
في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في ليس الرابعة ان
كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلي النقصان
فالخبر اما قائما او ابن ظرف له او ابن متعلق بمحذوف به
وقائما حال وعلي الزيادة والتمام فقائما حال وابن ظرف
له ونحو ذلك كونه ظرفا لكان ان قدمت تامة وماض من
الشم الا وشرع في القسم الثاني فقال واما ان واخواتها اي

مظايرها **فانما تنصب الاسم** اي البند او يبي اسما **وترفع الخبر** اي خبر
المبتدأ او يبي خبرها وتسمية المنصوب باسمها والمرفوع بخبرها
تسمية اصطلاحية عالية عن المعنى وما ذكره من ان ان واحواها
تنصب الاسم وترفع الخبر المرفوع وقول الجمهور قيل وقد تنصب
ان المبتدأ والخبر في لغة كقوله اذا السور جاح الليل فلنات
ولكن خطأ ان خفانا ان جواسنا اضدادا وفي الحديث ان قبي
جهنم سبعين خريفا وجرح البيت على الحالية وان الخبر محذوف
اي تلفظ هراسا او الحديث على ان الفعر مصدر فقرت
البواذ ابلغت قعرها اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما
وقد ترفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوف
كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون الاصل انه اي ان الشأن كما قال ان من يدخل الكعبة
يوما يلقى فيها جادا او ظبا وانما لم يجعل من اسمها لانها لا تسمى
شرطية بدليل جزمها الفعليين والشرطية المصدر فلا بد من
ما قبله وخبر الكساي الحديث على زيادة من جازم ان ياباه غير
الاخفش من البصريين لان الكلام الجواب والمجروح معروفة
على الاصح والمعنى انصافا ياباه لانهم ليسوا اشد عذابا من
الناس وزعم قوم ان كان تنصب الخبرين والشد وان كان
ان تشوقا فادبه او قلما محرفة وقيل الخبر محذوف اي فليان
وقيل انما الرواية حال اذنبه وقيل الرواية قادمة او قلما محذوف
بالعين من غير تشوين على ان الاما مشاة وحذفت النون للفتحة
وقيل احطاقا بابه وهو ابو اخله وقد التده تحضرة الرشيد
فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا هو فان ابا عمر وتوفي قبل
الرشيد وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصب لبيت
الخبرين كقوله يا ليت ايام الصبار واجعا وبني على ذلك

ابن

ابن المبتدأ كقول
سوت بناكروا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك
والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لانكون
خلاف الكساي لعدم تقدم ان ولو الشطيتين ويصح بين ابن
المبتدأ على اناية ضمير المنصب عن الرفع وقال بعض اصحاب الفراء
وقد تنصب لعل الخبرين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب
وحكي لعل اياك منطلقا وناوبله عندنا على انصار بوجد وعند
الكساي على انصار يكون كذا في المعنى وما ذكره المصنف من انها
رافعة للخبر مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها لم تعمل في
شيء بل هو باق على رفعه قبل دخولها واسند له السهيلي بانها
اضعت من الافعال فلم تجز ان تقبل عملين ومما احتج به الكوفيون
انه لا تجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر مفعولا لجاز ان يلبها وينتهي
على الخلاف مسيلة وهي العطف بالرفع قبل استكمال الخبر
ليلا يتوارد عاملان على محمول واحد ومن قال ان الرفع المبتدأ
جوز العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين على محمول واحد
لان الرفع المبتدأ الاغتر **وهي** على ما ذكره المصنف هنا سنة اخرى
ان بكسر هاء الهمزة وتشديد التاء قال في المعنى وتخفف
فعمل قليل لا وتعمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وان
اذا قيل ان زيدا المنطلق فان نافية واللام بمعنى الاورد
ان منهم من يعملها مع التخفيف وحكي سلبويه ان عم المنطلق
وقد اخرجنيان وابو بكر وان كلاما يوفينهم لم قال سيبه
ثاني ان فعلا ماضيا بسند جماعة الموتى من الامين وهو النفي
يقول النساء ان اي تعني او من اي بمعنى فاب او مسند القبرين
على انه من الامين ويكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في
رد وحب رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل مثلا

ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس او فعل امر الواحد من الاثنين
او جماعة الاثنين من ان يعني ثوب او من الابن او الواحد موكدا
بالنون من و اي يعني وعد كقول
ان ههنا الملححة الحسنة وتدمر ومركبة من ان النافية وانا كقول
بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقام
اذن عشرة هذه الثانية والمؤكد والجوابية تنبيه قال في
الصحيح الابن الاعيا قال ابو زيد لا يعني منه فعل وقد خولف
فيه انتهى فعلى قول ابي زيد يسقط بعض الاقسام الى هنا كلام
المعني وان ام البان ولذا اقدمها **وان** يفتح الهمزة وتشد يد النون
قال في المعني والاصح انها صرغ عن ان المكسورة والاصح ايضا انها
موصول حرفي موصول مع معمولية بالمصدر وان كان الخبر مشتقا
فالمصدر الموصول به من لفظه فتشدد ببلغي انك تطلق او
انك منطلق بلغي الا بطلاق ومنه بلغي انك في الدار النقدية
استترار كذا في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المجدوف من استرا
ومستتر وان كان جامدا اقدم بالكون نحو بلغي ان هذا زيد
تقدم به بلغي كونه زيد الان كل خبر جامد يقع نسبته الى الخبر
عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان ثبت هذا كاي زيد
ومعناها واحد وزعم السهيلي ان الذي يقول بالمصدر
انما هو ان الناصبة للفعل المتصرف وان المشددة انما تقول
بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
امما محضا نحو علمت ان اللبث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر
انتهى وقد مضى ان هذا يتقدم بالكون وتخفف ان بالانفاق
في معنى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الحقيقة
انتهى ما اردناه من المعني ومما اثار الفتوحة عن المكسورة بانها
حرف مصدر ي موصول مع معمولية مصدر كما تقدم ويكونها ابد

ان

لأن يطلبها عامل بخلاف المكسورة فانها قد يطلبها عامل نحو قال
اي عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا ازلناه لان اوليا الله وتثار
بقوله وقد مر ابي فقول
قد تنفع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون و اي يعني وعد ومما
يبي تحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما نقول
وقتي يعني ووي يني والامامة قد تحذف اللام للامر وبالها
المسكت في الوقف وعلى ذلك يخرج اللغز المشهور وهو قوله
ان ههنا الملححة الحسنة و اي من اصمات لخل وفاء فانه يقال
كيف رفع اسم ان وصفته الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر
والنون للتوكيد والاصل ان الهمزة مكسورة وبها سألته للفتح
ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لثقلها سألته مع
النون المدغمة كما في قول
لنتر عن علي السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض اخواني
وههنا منادي مثل يوسف اعرض عن هذا والملححة تفت
لها على اللفظ كقول
يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسنة امانت لها على الوجه
كقول ماح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه
بعمود الفضل منك علي فتايتي وتخرج عنهم الكرب الشداد
ثالث بن مالك وابن سعد بن باجود منك يا عمر الجواد
واما بتقديم امدح وامانت لمفعول به محذوف اي عدي
يا ههنا المرأة الحسنة وعلى الوجهين الاولين فيكون امانا
امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها التوعد وقول
واي مصدر وتوعد من منصوب بفعل الامر والاصل واما مثل
واي من ومثله فاحذر نا همراخذ عزيز مقتدر وقول اصمات
بنا السانيت محمول على معني من مثل من كانت امك انتهي وثار

بقوله ففعل فيه ما معني شرحه الى قوله ومما يخرج على الاهمال اي اهل
 ان النافية الذي هو لغة الاكثريين قول بعضهم ان قام واصله
 ان انا قام فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نوها
 وحذفت الفقه في الوصل وسمع ان قاما على الاعمال اي اعمالها
 عمل ليس وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة النون ثم اسقطت
 على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مر و
 لان المحذوف لعله بمنزلة النابت ولهذا نقول هذا فاضا لذكر
 لا بالرفع لان حذف الباء لانتفاء الساكنين فهي مقدرة التثنية
 وحينئذ فيمنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل
 هذا الجث في قوله تعالى لكان هو الله الذي انت في
 ولكن بشريد النون وفتحها ومذهب البصريين انها بسطة
 وقال الفراء اصلها لكن ان قطعت الهمزة للتخفيف ونون
 لكن للساكنين كقولهم
 ولاك اسقي ان كان ملوك ذا فضل وقال باقي الكوفيون كنية
 من لا وان والكاف زائدة لا التثنية والزايدة وحذفت
 الهمزة تخفيفا واعترض بان الكاف التثنية والزايدة كلها
 مفتوح فمن اين هذه الكسرة وقد تحذف اسمها لقولهم
 فلو كنت صبياعرت في ابني ولكن زجي عظيم المشاف
 اي ولكنك وعليه لب المتبني
 وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن ممن يبصر جنونك
 وبيت الكتاب
 ولكن من لا يليق امر ابنويه بعد به ينزل به وهو اعز لها
 ولا يكون الاسم فيها من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل
 اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقولهم
 ولكنني من حبه العمد ولا يعرف له قابل ولا ثمة ولا نظير

ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت
 الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **وكان** يستديد النون وفتحها
وليت بفتح النون المثناة فوق ويقال فيها ليت يا عبد ال اليانا
 وادغامها في النون وحذف النون في ليت شعري مراد فاما
 استفهام كقولهم **الا ليت شعري** هل ابين ليلته بواد وحول او خروجه
 الشعري بمعنى النطنة مصدر من قولك شعرت اشقوت كقصة
 انصار قال سيبويه اصله ليت شعري حذفت الواو اليا في الاضافة
 كما في قولهم ابو اعذر رها قال الرضي فلعله لم يثبت عنده مصد
 اليا بالما للشددة والافه هو موجب لجعل المصدرية من باب
 الهيبة كالجسدة والركبة والمعني ليت علي نجوابه هذا ان
 الاستفهام حاصل قال الماردي وانما التزم الحذف لان
 الاستفهام يسد مسد الخبر وتحملة الاستفهام في موضع نصب
 لشعري ونسب الرضي القول بذلك اي بسد الاستفهام في
 موضع نصب شعري ونسب الرضي القول بذلك اي بسد
 الاستفهام مسد الخبر الي ابن يعلى واستشكله بان محل خبر
 شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فحمله
 بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه
 بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسد لكثرة الاستعمال
 انتهى وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر
 وموضعها رفع ونسبة في الاصحاح الى سيبويه قال وتحقيقه
 ان شعري بمعنى مستعوي والجملة نفس المبتدأ فلا يحتاج الى
 رابط قال الدماميني قلت الذي ينبغي علي تقدير ان يكون
 شعري بمعنى مستعوي ان يكون الاصل ليت مستعوي جواب
 هل قام زيد والجملة مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ نحو
 حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فالمعني ليت شعري

قيام ربه او عدم قيامه لان احدهما من الامرين هو جواب هذا
الاستفهام والافلوته يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا فان قلت
ابن الاستفهام الذي رادف به ليت شعري في قول اي طالب
ليت شعري مسافرا بن اي عمه وليت يقولوا المحزون قلت
ادعي ابن الحاجب انه محذوف والتقدير الختم ام لا وتبعه
الرضي الاسرنا ذك علي ذلك وهو هو منهما عن قول
بعد هذا اي في دهاك ام عال موال وهل اقدمت
عليك السنون فهذا هو الاستفهام الذي اردف به ليت
شعري في البيت الاول فلاحذف اصلا وغايته انه وقع
الفصل باعتراض وفي المعنى تلييه من شكل باب ليت
وغیره قول **بريد بن الحكم** فليت كفا فاك
خبرك كله وشرك عني ما ارتوي الما رتوي واشكالك من
اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذ الظاهر ان كفا فاك
اسم ليت وان كان نامة وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه
الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث ابتغاه الما
فاعلا بارتوي وانما يقال ارتوي الشارب والجواب عن
الاول ان كفا فاك انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو يعني
كاف واسم ليت محذوف للضرورة او فليت كذا او فليت اي فليت
الشان ومثله قول **ابن جني** فليت كفا فاك
فليت دفعت الهم عن ساعة وحرك اسم كان وكله تولد له
والجمل خبر ليت واما وشرك فتروي بالرفع عطف على خبرك خبر
اما محذوف تقديره كفا فاك فاعل بارتوي واما ما رتوي
انه سكن للضرورة **قوله**
ولو ان واتى باليهامة دارة وداوي باعلي حصن موت اهتدي لينا
وروي بالنصب اما علي انه اسم لليت محذوفه وسهل حذفها تقدم ذكرها

كما سهل ذلك حذف كل وبقا الحذف في قول
اكل امري خبني امرا ونار توقد بالليل نارا واما علي العطف
علي اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشأن
فلا يعطف عليه لونه كوكب وهو محذوف وما رتوي علي الوجهان
ما فوع اما لانه خبر ليت المحذوف اوله عطف علي خبر ليت
المذكورة وعن الثاني انه ضمن ما رتوي كاف لان الما رتوي
يكف عن الشرب كما في فليحذو والذين تحالفون عن امره لان من
تحالفون يعني يعدلون ويخوضون وان علقته بكفا فاك
علي وجه مذكور فلا اشكال وعن الثالث انه اما علي حذف
مضاف اي شارب الما واما علي جعل الما رتوي مجازا كما جعل
صاه فاني قوله وجبت هجر اترك الما صاديا وروى
الما بالنصب علي تقدير من كما في واختار موسى قومه سفين رخلا
ففاعل ارتوي علي هداية تو كما تقول ما شرب الما شارب الما
انتهى من باب لعل **ولعل** بلشديد اللام الاخيرة وفتحها والهمزة
علي انها بسيطة ولاها اصل حكاة في البسيطة عن الكوفيين
والكثر الخويين وقيل مركبة من عل واللام الترابية وقيل من
لام الاستعارة قال الرضي اللام الاولى في لعل زائدة عند النقص
اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم النقص في الحروف
بالزيادة لان منها علي الحقة والمصريون نظروا الي كثرة
النقص فيها والتعجب بها وجواز زيادة الشافان في ماله
عند المصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين
لشبه العجوة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم انتهى
وفيها لغات اخر عد ثمانية لغات لعل محذوف اللام قال
لانهم الفقير عليك ان تركع يوما واليه هو قد رفعه ولعن
بابه ال اللام ثونا قال اخوك ولا تروي لعنك سايله

وعن حذف اللام من هذه ولان بابد ال العين همزة واللام نونا
قال عوجا علي الطلل المحمل لانتا مكي الدمار كما يكي ابي حزام
وان تحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم انها اذا جان
لا يومنون وحكي ابن السوق انك تشترى لنا شيئا وانما يتم الامور
بذلك اذا ثبت ان العرفى المتكلم بهذا قصد التوحي والا
فاللفظ محتمل لارادة التقليل علي حذف اللام اي لانك تشترى
ورعن بابد اللام والمما في وجل ووجر ورعن ولفن بالفتح
المعجمة فيهما ببدل من المهملة وورعل بالمهملة حكاها في القوة
ورغل بالمعجمة حكاها ابو احيان ولفن وهي اقلها اسما لا كما
قال الفارسي في تذكرته ولفا ولون حكاها
وحكي لوان القالي في اماليه وقال قال رجل يمني من بدعوا
الي المارة الضالة ففأعراي لوان عليها خمارا صوا يريد
لفعل عليها واشتد علي لفن بالمعجمة قولا اي النجم
اغدل لفتنا في الرهان نرسله قال علي بن عمر عمت ابا
الخير بشتده هكذا وانما علمت هذه الاحرف المذكورة
العمل المذكور لان ابن شهاب كان الناقصة في لزوم المبتدأ
والخبر والاستغناء بهما عند دخول كان عليهما بحيث يستقل
ولا يحتاج معها الي شي اخر فعملن عملها معكوسا ليكون المنصوب
والمرفوع معين لمفعول قدم وفاعل اخرسها علي الفرعية
لان الاصل تقدم المرفوع علي المنصوب والفكر فرع
وخرج بالزوم الا واما الاستغناء جيتان لانها ببدخلان
علي الجملة الاسمية تارة وعلي الفعلية اخري فلا يلزم ان
الدخول علي المبتدأ والخبر وبقي الاستغناء لولا الاستغناء
واذا الفجائية فانما وان اشبهها كان في لزوم المبتدأ والخبر
لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا الي جواب وانما الي

كلام سابق

تأنيق ولان معاني هذه الاحرف في الاخبار اذ لا يتحقق
التأنيق والتشبيه الي اخرها الا باعتبار اخبارها فكن كالعهد
والاسماء كالفصلان فاعطي قسم الاخبار وقسم الاسماء الي
العدد والفضلات فنصبت الاسماء ورفعت الاخبار والاعتراف
علي هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين ثابتان
في ما الحازية ولم يقدم منصوبها وبعضهم قدس العلة علي
وجه سالم من هذا الغرض بان قال هذه الاحرف مشابهة
للفعل المتعدي ووجه التشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل
المتعدي يقتضي امرين اما في الفعل المتعدي فظاهر
واما في هذه الاحرف فلازها تقتضي التشبيه في الجملة الاسمية
والتشبيه يقتضي امرين كما ظهر في التشبيه فتعمل فيهما كعمل
الفعل المتعدي في متعلقيه واما تقدم المنصوب علي المرفوع
فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان
ان التي هي من جملة هذه الاحرف يشبه ان في قولك ان زيد
قائم من الانس والمرفوع في الفعل مقدم علي المنصوب
فكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف
من اول الامر والثاني ان الفعل له عملان اصلي وهو ان يقدم
مرفوعه علي منصوبه ومعي وهو ان يكون علي العكس وعمل
هذه الاحرف فضع علي عمل الفعل لانها عملت بمشابهة
فاعطيت من عمل الفعل ما هو فاعلي فان قلت يرد علي الثاني
لا يكمل منها فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة
للفعل لفظا ومعني اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان
وان وليت ومنها ما هو رباعي وهو لعل ومنها ما هو خماسي
وهو لكن ولازها مبنية علي الفتح كالفعل واما الثاني فلان

فلان معاني الاعمال كانت اكدت وشهنت واستندركت
ونمتت وترجيت وحينئذ فلا ينفذ من المجازية اصلا **تقول**
ان زيدا قائم واعني انه ان حرف توكيده فيصب الائم ويرفع الخبر
وزيد السها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة طاهرة في
اخوه **وتقول ليت** **عمر اشاخص** واعني انه ليت حرف تمن ينصب
الائم ويرفع الخبر وعمر السها فهو منصوب بها وعلامة نصبه
فتحة طاهرة في اخوه وشاخص خبرها فهو مرفوع بها وعلامة
رفعه همة طاهرة في اخوه ان لم يمنع مانع من ظهورها **ومعني**
ان بكسر الهمزة وان بفتحها **التوكيد** للنسبة الجيا با كانت او سلبا
قال في المطول وهاهنا تحت لا بد من التثنية عليه وهو
لا ينفذ فائدة ان في تأكيد الحكم بقيا لشك او رد الانكار ولا
يجب في كل كلام موكد ان يكون الفرض منه رد افكار محقق
او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر
قد دخل كلمة ان للعلالة على ان الظن كان من المنك
في الذي كان انه لا يكون كقولك ليتي وهو مبري ومسمع من الخ
انه كان من الامر ما تزي واحتمت الي فلان ثمرانه فعيل
حواي ما تزي وعليه رب الي وضعته انني ورب ان قوي
كربوني وما ذكره المصنف من افادة ان المفتوحة للتوكيد
هو الذي نصب عليه الخويون واستشكله بعضهم بانك لو وضعت
بالمصدر والمنسبك لم ينفذ توكيد اقال ابن قاسم وليس هذا
الاستشكال لشي وقد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلتها
بمصدر وهذا التاويل قد يلزم في بعض المواضع وقد
يجوز وقد يمنع فحيث يلزم التاويل يجب الفتح كما اذا وضعت
مع معمولها في موضع مرفوع بالابتداء نحو عندي انك فاضل
ونحو فلان كان من المسبحين او بالفعل نحو ولم يكن لهم انزلنا

ونحو

ونحو قل اوجي الي انه استمع ونحو لا يتك ما ان في الساجدا وفي
موضع منصوب بالفعل نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وخرج
نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال اي عبد الله في موضع
يجوز ونحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون
وحيت تجوز التاويل وعدمه مجوزا الوجهان الفتح والكسر نحو
اول قوله تعالى اي احمد الله تعالى فالفتح على ان المعنى اول
اقول اي حمد الله تعالى من حيث هو باي عبارة كان والكسر على
ان المعنى اول اقوال هذا اللفظ المعين وكذا اخواته ان عبد
القفا اي اذا هو عبد القفا او اذا عبوديته وكذا نحو من عمل
عنكم سوا جهالة تترتاب من بعده واصح فانه غفور رحيم
اي فهو كذلك او فغفرانه له ومن جهة اياه حاصلان وحيث يمنع
التاويل يمنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو
انا اعطيتك الكون او جواب فتم نحو والله ان زيدا قائم وحكي
بالقول نحو قال اي عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير حكي
كما تقدم او في موضع الحال نحو وما ارسلنا قبلك من رسول الا
او خبرا عن ام عين نحو زيدا فاضل او قبل لا معلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زائدة
اي ومعني ان وان التوكيد وتحمّل انها دخلت على توههم
ان ما قبلها وان وان بدون معني وتحمّل ان المعنى ومعني
ان وان منصوب للتوكيد نسبة الجزئي الي الكلي **ومعني**
لكن الاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما محالها الحكم
ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو
ما هذا اساك انك متخوك اوضح له نحو ما كان هو ابيض لكنه
اسود او خلاف له نحو ما هو قائما لكنه شارب فان قلت اذا
نسبت الي ما بعدها حكما محالها حكم ما قبلها حصل المقصود من

من استعادة مخالفة الحكمين فامعني الاستدراك وماذا افاد
هذا الحرف قلت افاد ان ما ياتي من الحكم مخالف لما قبله من اول
الامر فاذا ذكر الحكم استقيمت المخالفة من جوهر اللفظ
فخصيلا وافاد الحرف المخالفة في اللفظ الاسراجا لا وفي
المعنى وفي معناها اي لكن ثلاثة اقوال احدها وهو
المشهور انه واحد وهو الاستدراك لم قال الثاني
انه اعادة نداء للاستدراك وناداة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب
البيان ونسبوا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو ما زيد
شجاعا لكنه كثر لان الشجاعة والكرم لا يكاد ان يفترقا في
احدهما يوهما انتفا الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك
اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا
التوكيد بنحو لو جاني الرمنه لكنه لم يجي فاكذت ما افادت
لومني الامتناع والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب
التوكيد معني الاستدراك وهو قول ابن عصور قال
في المقترب ان وان ولكن معناها التوكيد لم يزد على ذلك
وقال في الشرح معني لكن التوكيد وتقطيع ذلك الاستدراك
ونجزي في اللام من قوله للاستدراك بنا على تقدير معني
قبل قوله لكن نظير ما سبق وتختل ان قوله ولكن للاستدراك
من عطف الجمل ويكون التقدير ولكن للاستدراك اي موصف
الاستدراك ونجزي نظير ذلك فيما سياتي بعده ومعني كان للتوكيد
او كان للتشبيه اي موضوع للتشبيه اي لانتفاء تشبيه اسمها
سوا خبرها جائدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا اسدا وللشك ان كان مشتقا نحو
كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وتندفع هذه
الشبهة بان المعني كانك تحصى قائم حتي يتغابر الاسم والخبر

حقيقة

حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما قام الوصف مقام
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الخبر
في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المتقدر فلهذا يقول كاني
اشي وكانك لشي والاصل كاني رجل اشي وكانك رجل لشي قدس
الرفي وذهب الكوفيون والرجاج الى انها تكون لتحقيق ايضا
والشك واعليه فاصبح بطن مكة مشعرا كان الارض لير بها هشا
اذ لا يكون يشبهها لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعني ان
بطن مكة اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجاموي النبل
من جهة ان الكلام معها في المعني جواب سوال عن الفلة
مقدر واجب بالمواد احدها ان الماد بالظرفية الكون في
بطنها الا الكون على ظهرها فالمعني انه كان ينبغي ان لا تقشعر
بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالفيت والثاني انه
تخجل ان هشاما قد خلفه من يسد مسده فكانه لم تمت فان
ثلث هذا يودي الى ان يكون عجز البيت غير ملائم لصدده
وذلك لان الصدد يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز
يتضمن شبه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب
منابه ولا مناسبة بين هذين المعنيين وانما المناسب
للتقدير وجود من خلف كون الارض ناعمة غير مقشورة
قلت الصدد يتضمن امرين احسب من طوقه ومفهومه
فالمنطوق اقشعراد بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعراد
ظاهرها فتقدير وجود هشام باعتبار ان من يسد مسده
مناسب لهذا المفهوم فانبط العجز بالصدد من حيث مفهومه
لان حيث منطوقه ويكون البيت قد اشتمل على حذف الفلة
من الصدد والمعلل من العجز لان اقشعراد البيت قد اشتمل
على حذف الفلة من الصدد والمعلل بطن مكة معلل بانه

فيها ومنها الاشلاية فكانها اقتشعت حرفا عليه فحذفت هذه العلة
وتقدير وجود من يسد سد هتنام على عدم اقتشعرا وظاهرا
وهذا المثل محذوف لفهمه من سد البيت والثالث
ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان كاللكن وفظيره
ويكانه لا يفتح الكافون اي انجب لعدم فلاح الكافين
وادعي ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف مركب وليس
كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا والاصل في كان قد بدأ
اسد ان زيد الكاسد فحذف حرف التشبيه اهتما
به ففتحت همزة ان لدخول الحار قال الزجاج وابن جني
وهي حرف لا يتعلق بشئ لمفاوغة الموضع الذي يتعلق به
بالاستقرار ولا يفتقر له عامل لتمام الكلام به وبه ولا هو
زائد لا فائدة التشبيه قال ابن هشام في المعنى وليس قوله
بابعد من قول ابي الحسن ان كان التشبيه قال ابن هشام
في المعنى وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كان التشبيه
لا يتعلق دائما قال لما راى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه
التعلق دائما فدوره الكاف هذا السام بئولة مثل فلم
ان يقد له موضعا فقد مره متدافا بطراي ان يقد له
خبر المبتدئ به قط ولا المعنى مفتقد اليه فقال معني
كان زيد اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثر
لا موضع لان وما بعد ها لان الكاف وان ضارا بالتركيب
كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظران ذلك في
التركيب الوضعي لاني التركيب الطاروي قلت وهذا
تركيب وضعي لان واضع اللغة في مقتد هو الذي
وضعه لذلك وليس من الامور التي طرأت في استعماله
غير ان يكون للواضع فيها مدخل واما اذا قلنا ان بابطة

كما

كما ذهب

اليه بعضهم فلا اشكال وعن الكوفيين ان كان تكون للتقريب
وحملوا عليه كانك بالشام قبل وكانك بالفرج ات وكانك بكت تحظ
وكانك بالدينيا لم تكن وبلا حرة لم تول الصحيح انها في ذلك
كلمة التشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف حرف خطا
والبازايدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الاول
حذف مضاف اي كان وما كان مقبل بالشتا واحذف في كانك
بالدينيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر واليا معوي في وهي متعلقة
بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف
والبا في كانك وكانك كائنان كان عن الفعل كما تكفها ما واليا
زائدة في المتد او قال ابن عمرو ان المتصل بكان اسمها والظرف
خبرها والجملة بعد حال بدل كانك بالشمس وقد طلت
بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه
الحال متممة لمعني الكلام كالحال في قوله تعالى في الهم عن
التذكرة مع ضمت وكفى وما بعد ها في قولك ما زلت
تزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كان اي اصرك تحظ
وكان اي بالدينيا لم تكن لم تحذف الفعل وزيدت الباء
وقال الرضي الاول ان لا حكم بزيادة تشي ويقول التقدير
كانك بصر بالدينيا اي تشاهد ها في قوله تعالى فبصرت
به عن جنب والجملة بعد المحرور باليا حال كانك تضر
بالدينيا وتشاهد ها غير كائنة الا ترى الي قولهم كان
بالليل وقد اقبل وكان يزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجملة اما كانت اخبار الهمزة الحروف ومعني ليت للتخييل
او ليت للتمني اي موضوع للتمني وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشاب يعود والثاني
فوقول منقطع الرجا ليت لي مالا فاج منه ان قلت هذا

من النوع الذي قبله اذ لم يطع لمقطع الرجائي مال يحجبه قلت الخ
بما لا يطع فيه ما شأنه ان لا يطع فيه احد كعود الشباب لخلاف
مال الحج به فان الاطماع تتعلق به غالباً وفي المطول هو اي التمني
طلب حصوله في علي سبيل المحبة وتقرينه كالتعريف السابق
يتناول سائر انواع الطلب من الامر والنهي والتزجي وغير
ذلك مع المحبة او مع كون المطلوب لا يطع فيه او فيه غير
والجواب اما بانه تعريف بالاعم وقد اجازته المتقدمون واما
بان الماد ان المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط فتمتاز عن
سائر مفهومات الطلب الباقية لانها لم يعتبر فيها ما ذكر فقط
بل اما ان اعتبر فيها زيادة مع هذا كما لا يستلزم في الامر
واما ان لم يعتبر فيها هذا بل بعضه كالنداء لم يعتبر فيه المحبة
واذا اثار مفهومه بما ذكر امتازت افراده لانها ما كان مفهومها
هذا فقط فخرج عن افراده ما ليس مفهومه هذا فقط وفي
الرضي وماهية التمني غير ماهية التزجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والحال
والتزجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك ان ماهية التمني محبة
حصول التي سواك سطر وترقب حصوله او لا والرضي
ارتقاب في لا وتوق حصوله في لم لا يقال لعل التمني
وتدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه فحولك الموت البقاء
اسرى وظاهر ان المحبة غير الطلب فلم يجعل التمني طلباً بل
قول السيد علي المصوي اسناداً لبحثنا في موضع التمني
ميل القلب اليه سواء كان يرتقب حصوله او يحزم بانه لا يحصل
فحوليت الشباب يعود وذكروني موضع احزان العلماء اختلفوا
في التمني والنداء والاستفهام فمنهم من قال ان التمني طلب

التمني

التمني والنداء الطلب الاقبال والاستفهام لطلب الفهم ومنهم
من جعلها الحالة نفسانية يلزمها الطلب المذكور انتهى بمعناه
وقال بعضهم المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول
المقصود سواء كان الامثال مقصوداً او لا وسواء لم يكن
الحصول او لا فلا يرد ان التمني قد يكون محالاً معلوم
الاستحالة والعاقلة لا يطلب ما علم استحالة والتحقق ان
التمني لا يدل بالوضع على الطلب ما علم استحالة والتحقق ان
حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمني ولا
وهي محبة حصول التمني اعني محبة مخصوصة علي وجه يكون
التمني في حال التمني والتمني كما هو شأن معاني سائر
الحروف وكذلك التزجي واما هو موضوع لاشاحاله
خصوصه واطهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول التزجي
وهو الطمعية المحصورة في حصول التزجي على قياس
ما عرف من معنى التمني انتهى ثم تعلفه بالمستحيل كغيره بالممكن
قليل فحوليت زيد الجفن الى من اسأله ولكن يجب
في التمني اذا كان متعلقه ممكناً هذا ان لا يكون توقع
وطمعية في وقوعه والاصار ترجيحاً ويستعمل فيه لعل او
عسى ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت عند الجي واعلم
ان ما ادهم بالتمني الممتنع في الواجب ثم في وقوعه في وقت
بقربته مثاليهم المذكور فلا يرد في الموت في قوله تعالى
ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه الآية لانه تمني وقوعه
قبل وقوعه ومعنى **لعل للترجي** او لعل للترجي اي موضوع
الترجي وهو طلب امر محبوب او الطمع في حصول امر
محبوب ممكن الوقوع على ما تقدم **والتوقع** اي انتظار
الوقوع واداره توقع المكروه المعبر عنه في كلام بعضهم بالاعتقاد

ولو اقتصر المصنف على التوقع لثقل الترجي وقد فسره في المعنى
بقوله وهو ترجي المحبوب والاشفاق في المكروه وعليه هـ
فالتوقع عبارة عنهما واختص بالممكن واما قول من دعوا لعل
ابلع الاسباب اسباب الية فجهل منه او افك وفي حوائى الكشاف
للتفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو
الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون
من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به مواد الاستعمال
وقد مراد لعل في القرآن للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه
كلام الكثر ثم الذي لا فرق بين اطماعه وحرمة حصول المطوع
فيه اولاً لانه كلام العظيم الذي يناسب الافتصاري في المواعيد
المنطوق بالخارجها على المتكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب
الملوك والعظماء اولاً لانه فيه الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكلم
العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لعل في مثل
هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتغير عن التحقيق بطلان
الاطماع اما لان يدل على انه لا خلف في اطماع الكرام او ليكون
على دأب كلام العظماء اولاً لينبئ العبادة على ان لا يتكلموا
وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية فتطعي الحصول وما
وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذكر الحصول بحيث يكون اعاني
ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها راعى ان الانباري وغيره
وجماعة من ائمة السلفية ان لعل قد تكون بمعنى في حيث
حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعاً ام لا
لعلكم تشكروا ولعلكم تتقون وردة المصنف يعني الترجي
بان جمهور ائمة اللغة اقتصر واني بيان معناها الحقيقية على
الترجي والاشفاق واني عدم صلاحها لمجرد معنى العلي
والفرسية مما وقع عليه الانفاق الاترا لبقول فقلت على

المرئض

والمرئض كي اعوده واخذت الماي اشربه ولا يصح لعل انتهى وفي
ما معناه ان لعل في كلام في كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي
او الاشفاق واثبت جماعة منهم الاخفش والكسائي لما معني النظم
وحملوا عليه فقولاً له لينا لعل يتذكر او تخشى ومن لم يثبت ذلك
فحمله على الترجي ويصرفه للمخاطبين اي اذ هي اعلى رجاكم الى اثبت
الكوفيين لما معني الاستفهام وجوي في التسهيل على قول الاخفش
والكسائي والكوفيين وحمل من الاستفهام قوله تعالى وما يدريك
لعله بركي وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار رضي
الله تعالى عنهم وقد خرج اليه يستعجلنا لعلنا اعجلناك والاية
عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق وفي
المعاني والثالث الاستفهام اثبت الكوفيين ولها اعلق
بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
وخوايد ريك جواب ابري واعلم انهم قد خرجوا عليه
قوله عليه الصلاة والسلام لعلنا اعجلناك الشدة عندهم
اعجلناك واعلم ان صاحب الكشاف قد قال في قوله تعالى
وما يدريك لعله بركي واي يي تجعلك راريا حال هذا الاعني
لعله بركي اي يظهري ما يلقي اليه من الشايع انتهى وحسينه
فيديك ليس متعلقاً بما بعد لعل حتى تعلق عنه لانه جعل
محمولة بحال هذا الاعني وبه يبطل كون لعل بمعنى اداة
الاستفهام في الآية الى هنا كلام الحفيد وزال الطوال في
معناها الشك والتمريرون رجعوا هذه المعاني كلها
الى الترجي والاشفاق ولما فرغ من القسم الثاني شرع في القسم
الثالث فقال **واما ظننت واخوانها** اي نظايرها وتسمي
افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي
يقدي لاثنتين بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى نفسه

المرئض

كثر وتكثر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لثلاث
 وهو طننت واخواتها فانها تنصب **المبتدأ** وبهي مفعولها الاول
 وتنصب الخبر اي خبر المبتدأ وبهي مفعولها الثاني وانما تنصبها
 على اي لاجل انها مفعولان **لها** حيث لا مانع من نصبها لهما
 من الغاوتعليق والالغا ابطال العمل لفظا وحلا جواز الضعف
 العامل بتوسطه نحو زيد طننت قائم او ناحوه نحو زيد قائم طننت
 وقد يقع الفعل الملقى بين معولي ان كقولنا
 ان الحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مقتفر
 وبين سوف ومما يحجبها كقولنا **زهر**
 وما ادري وسوف اخاك ادري اقوم الى حصرام لسا
 وبين الفعل ومن فوعه نحو قام طننت زيد وبين المعطوف
 والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحب عمه والقيام بين
 الفعل ومن فوعه جاز لا واجب خلافا للكوفيين ونحو الخ
 وابو احسان **لانه** لا ينصب الا ما كان مبتدأ قبل مجي
 طننت ولا يبتدأ باللام اذا تقدمه الفعل وهي حذافه
 واستند البصريون الى السماع وانما صنعت هذه الافعال
 بما ذكر حتى يطل عملها بخلاف كان واخواتها لانها افعال خارجة
 ضعيفة وانضم الي ذلك ناحوها عن معولها وناحها العامل عن
 معوله بضعفه وكان فعل جارحة قوية والتعليق ابطال
 العمل لفظا لا محلا لا عراضا له صدر الكلام كان ولا وما التام
 كقولك علمت زيد قائم وقال الله تعالى لقد علمت ما هو الا
 ينطقون فهو لا مبتدأ ومجمله ينطقون خبره وليس بمفعول
 او لا وثانيا ونحو قولك علمت لا زيد قائم ولا عمه ونحو قول
 تعالى وينطقون ان لستم الا قليلا اي ما لستم الا قليلا ولا
 الاستدراك نحو علمت ازيد عندك ام عمه فلما اقتضت

هذه المذكورات الصدارة بطل عمل هذه الافعال لفظا
 وايضا معني وعاية لحقها ان المعني علمت احد هذين الامرين
 وعلمت زيدا ليس بتمام وعلمت زيدا منطلقا لما كان عند اعمالها
 لفظا وانما انتصبت هذه الافعال المبتدأ والخبر مفعولين
 لانها وضعت للدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك لانها
 الاين شيئين فننصبهما كما تنصب اعطي وخوذه المفعولين
 لتعلقهما وتكررت في كلام الرضي ان المفعول به في الحقيقة هو
 ما يتنمى الخبر الثاني مضاف الى الاول اذ معني علمت زيدا
 قائما علمت قيام زيد وقد يقال عليه اذ كان هذا هو مفعول الثاني
 فلهذا النطق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يقدر شي اخر
 وجوابه انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يوثق به
 لغیره وكانت هذه الافعال مستوعبة في المعني لشيئين يتفقد
 منهما ما اريد به من المعني شرطوا استقلال كل منهما بنفسه
 وان لا يكون احدهما كالتمتة للاخر فيكون كأنها انما طلبت
 شيئا واحدا كما ان قام في نحو قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا
 واما الاختتمه لذلك الواحد ولا يحد فان معاروا واحدا
 لا بدليل لانك اذا قلت علمت او طننت مثلا وتركيت القوم
 اصلا ورأيتهم يكن في ذلك فائدة لان من المعلوم ان الانسان
 لا يخلو في الغلب من علم او طن فلا فائدة في ذكرها من دون
 المفعولين واما مع القوية اليه علمها فخذ فاما جاز نحو
 من سألني اي محل مجموع ما قال **الكس**
 في كتاب ام بابه سنة تزي حبه عار عليك ونحسب
 واما حذف احدهما لا القريبة فممتنع لان اصلها المبتدأ او
 الخبر ولا تحذف واحد منهما الا القريبة فان وجدت القريبة
 جاز الحذف لانه هنا قليل وحذف المبتدأ والخبر غير قليل والوجه

١٥٥

ان المفعولين كاسم واحد لان ثابتهما كما قاله الرضي مضمين للمفعول الخفي
واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معني علمت زيدا
فما علمت قيام زيد كما مر فلو حذف احداهما كان كحذف بعض اجزا
الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل
عليه اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
يخرجون بما اناهم الله من فضله هوجنواهم على فراهة من قري الحسبي
بالبا الحسبية اي تخلفهم هوجنواهم واما حذف المفعول الثاني

فكما في قوله **عمر**
ولقد نزلت فلا تظني غيره **عمر** ممي بمنزلة المحب المكرم
اي فلا تظني غيره واقعا كذا اوردوه جمع شاهد اعلى حذف
الثاني ولا يتعين جواز ان يكون ممي ظرفا مستقرا في محل نصب
على انه المفعول الثاني اي فلا تظني غيره كما سمي وهم جعلوه
ظرفا لغوا متعلقا بنزلت فاللهو والي جعل الثاني محذوف
وبين مقاطع في مطلوبهم كما رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل
اختصار او لغير دليل اقتصارا فاما حذفها اختصارا فلا
خلاف فيه واما اقتصارا فغيره حذف احدها المنع مطلقا وهو
مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه الثاني الجواز
مطلقا وهو مذهب الاكثرين وصححه ابن عصفور الثالث
التفصيل فيجوز في طلب وما في معناها ويمنع في علمت
وما في معناها واما حذف احدها اقتصارا فيمنع بان كان
واما اختصارا فهو جازع على ما قاله ابن مالك وظاهر كلام
ابن الحاجب في الكافية المنع وهذه الافعال التي ذكرها
المصنف منها ما يدل على ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا
وهو اربعة **وهي ظننت** وقال ما يستعمل في غير المتيقن
لحوظنت زيدا فاما اذا كان قيامه مترجح الوقوع عنده

لا يتحقق

لا يتحقق وقد استعمل في التيقن قال تعالى اني ظننت اني
ملاق حسابية اي تيقنت ويطنون اهتم ملافتوا اهتم اي يتيقنون
واذا كان بمعنى اهتم تعدي لواحد فقط كقولك لحق لي مال
وطيب زيد اي اهتمت ومنه ما هو على الغيب بظنين اي كنههم
ومعني الاتهام ان جعل تحصى موضع الظن السري تقول ظننت
اي ظننت انه فعل شيئا وكذا التيقن قليل كقول

حسبت التيقني والحدود خير لجارة رباحا اذا ما الم اصبح ثاقلا
واذا كان اللون لموحيت لونه اذ الاحمر وابيض كالبرص
وكذا اذا كان ذا شقرة كان لازما **وحلت** ما ضي في حال
والكثر استعمالها ايضا فيما ليس متيقنا واما حال ما ضي حول
بمعني يتلوه فلا زمة وكذا اذا كان بمعنى طلع نحو حال القري
وان كان بمعنى نظروا فبت لدى البيت العتيق اخيله
ونحو حلت البرق اي نظرت تعدي لواحد **ورعيت**
وهي كظننت والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها مع
فلسف مسد مفعولها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقول كثير غيره

وقد زعمت اني تعرفت بغيرها ومن ذا الذي يا عرو ليقدر
والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
فيما شك فيه وفي شرح النخب ص لابن السبكي ولم يستعمل
الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحة
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تكلمت
لخده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يغير
الدليل على صحته وان كان محيا في نفس الامر انتهى ومن
استعماله في الصحيح قول ابي طالب مخاطبا لسيدنا رسول

اعتقد نحو وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وان كان
يعني اوجده كقول تعالى وجعل الطلحات والنور يهدي الى
واحد وكذا ان كان بمعنى اوجب نحو جعلت للاجير كذا
اي اوجبت له كذا او بمعنى رتب نحو جعلت متاعك لبعضه
فوق بعض او بمعنى قارن نحو وقد جعلت اذا ماتت ثقلتي
نومي فانهض بعض الشارب المثال ومن افعال هذا القسم
صبروا صارا وهما منقولان من صارا التي هي من اخوان كان
نقل الاول بالتضعيف والثاني بالهمزة وذهب غير متصرف
فلا يستعمل الا بصفة الماضي نحو وهبني الله فداك اي
صبرني ورد لقول
فترد شعرهن السود بيضا. ورد وجوههن البيض سودا
وتخذ لقولك اخذت زيدا اخيلا وترك كقول
وربيت حتى اذا ما تركته. اخذ القوم واستغني عن المرح
شاربه واكان المنقولة من كان التي بمعنى صار وهو قليل
الاستعمال ومعنى كان زيدا عما صار له فاما وهو معنى
التصيير حكاه ابن مالك عن ابن ابي عمير قال وما حكم به جابر فانا
لكن لا اعلمه مسوعا وبينت طروجه اقتصار المصنف
على اخذ وجعل ان قيل معمولا افعال التصيير وتصغير
مفهومها وخارجا فلا يقع ان يدعى كونهما مبتدأ وخبر النور
الخارجا عنها فارجا ولس لك انك تقول صبرت الفقير
عنيا والمعدوم موجودا ولا تخفى ان صدق احدهما
على الآخر ممنوع لقوله ان اريد انهما متغايران ولما هو ممنوع
لان من الامثلة التي اوودها لا يبدل نحو واخذ الله ابراهيم
خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يروج في بعض ولا شك ان
الممولين فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونان

متغايرين

متغايرين لم يضر لان المصنف لم يدع ان افعال التصيير لا تنصب
الا المبتدأ والخبر فليتنا مل ومنها ما يفيد حصول النسبة في
السمع وهو سمعت المعلقة باسم عين نحو سمعتك تقول وسمعت
زيدا يقرأ فان علقته بمسوع فتعدي لواحدا اتفاقا نحو
حتى يسمع كلام الله يوم يسمعون الصيحة بالحق قال الرضي
وتمايى نصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغيره وقد
صير مع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون
الجملة اي سمعت قولك ونحو زيدا بجملة بان نحو سمعت انك
تقول قالوا واد اعمل في المبتدأ او الخبر لم يكن الخبر لا فعلا
د الاعلى النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا تدري
منع من نحو سمعتك تنشي لجواز سمعت انك تنشي اتفاقا قال
سمعت الناس يتكلمون غيضا. فقلت لصديق اني لا
ينصب الناس وقد روي يوقف عن حكاية الجملة وما ذكره المحقق
من ان سمع المعلقة باسم عين متعدي الى اثنين هو مذهب
الاخفش والفارسي وابن بابشاد واختاره ابن الصانع وابن
ابن الربيع وابن عصفور في شرح الانصاح ومذهب الجمهور
ان سمع لا يتعدي الا الى واحد واختاره ابن الحاجب قال
وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحليل كقولك
سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعدي الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على سموع
منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي تنفرد
به السارقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال
فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعتة قائلا وقوله تعالى
هل يسمعونكم اذ تدعون فلو ان الفعل يتعدي الى مفعولين
لم يقل اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاكم

اذ تدعون وذلك لان الحسن قال في امالي القرائن والجواب
عن الاول ان الساقية ليست كالسماع من حيث ان الساقية لا تقبل
باعتبار معانها الذي وضعت له الاسم وفي منه الا ترى انك لو قدر
شيئا موجودا ليس في يد احد واخذته خفية لا يقال له ساقية
لقد ان المسروق في منه لخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا
لغمت بمعنى السمع بالنسبة اليه وكذا لو قدرت عاقلا عن المسروق
منه لم يفهم بمعنى الساقية ولو قدرت عاقلا عن المسموع منه لم يفهم
بمعنى السماع يعني انك لو قدرت شخصيا بعقل المسروق مع
عقلته عن المسروق منه لا يكون المعقول له هو معنى الساقية
ولو قدرت انه بعقل المسموع مع عقلته عن المسموع منه لم
يتعد وتقبل معنى السماع يعني يكون ما هو المعقول له هو
معنى السماع ثم قال يعني يكون ما هو المعقول له هو
بالنسبة الى السمع كالمشهور منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعد
الا الى واحد فكذا السماع والجواب عن الثاني انهم لما اخذوا
المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تقدير
باعتبار قوته بينته وقوته بينته لان تكون الاصولا قد كرر بعد حال
تبين خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقايل الاول
ذلك منصوب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول
زيد قايلا ولا مثل ضربت زيدا اضارا بل لانه هاهنا قد رغب
الاول ومثله قد رتبته او نوعه فافتقر لذلك يعني انه قدس
انه قايلا غير القول المضاف اليه زيدا وامامة فلان قايلا
ونقول مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت صوت زيدا
قايلا او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال وخرج
قوله تعالى هل يسمعون اذ تدعون علي ان التقدير هل
يسمعون اصواتكم اذ تدعون وهو المبلغ في المعنى المقصود

منه

من هل يسمعون د عالم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون هذا الصوت
فهم في انتفا ادراك الدعاء احد وجوز السعد التفتازاني
في الجملة ان تكون يانا او بدلا بتا ويل المصدر راى سمعت قولك
زيد قايلا كذا او قوله كذا او يلزم عليهما حذف ان الناصية و
الفعل بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من غير سلك
فيما بين من الابواب المعروفة ومثله ليس بعقل عند المحققين
والجملة مبنيته المحذوف الذي قدره واني بالفعل بعد سمعت
الماضي مضارعا اما حكاية لحاله وقد السماع او لاحضار ذلك
في ذهن السامع وما تضمنه من افعال هذا الباب بعمل
عملها وقايل ان يقول ما التكتة في اسقاط ما تضمنه منها
واثباته في باب كان وكان ينبغي اسقاطه هناك ايضا
للعلم واثباته هنا واسقاطه هناك او ذكره فيهما وقد
يقال ذكره هناك واسقاطه هنا لاكتفا **بقول طيننت زيدا**
منه واعلم انه طيننت فعل ماض وفاعل اخر الفعل النون
السائلة والتايم لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده او
المخاطب او المخاطبة فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وزيد مفعول اول منصوب بظن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره ومطلقا مفعول ثان منصوب
بظن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ومطلقا
مفعول ثان منصوب بظن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره **بقول قلت** **عمر** **اشاحصا** واعلم انه كاعراب ما قبله
وعطف على مفعول يقول قوله **وما الله ذلك** من الامثلة وذكر
هذا القسم د خيل في المفعولات وحقه ان يذكر في المنصوبات
ولكن ذكر فيها استطراد التعميم بقية النواحي ولا يلحق بها
بافعال هذه الباب ضرب التي عملت في المثال كقوله

عليكم سلام واما مبتدأ فيكون خبرا والتقدير بخيركم سلام وتعالى
مصدر ومعناه النطق اللساني نحو لحيي قولك ان زيد فاضل
والمنصرف منه الماضي نحو قولي قالوا سمعنا والمضارع نحو
يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو
والقائلين لاخوانهم هلم بنا واسم المفعول كقولهم
نوامسوا بالحكم الجود حكي عبيدكم . بقول الله لا زكاهم الا الله
واسم المصدر نحو مقال الله ربنا افلا يارؤوبية وما ذكره من
اجازة الوجه الثاني حكي ابن هشام الاجماع على استنائه بقول
اذ اقبل قلت كلمة ان اريد بها الكلام مجازا اتفاقا لقلت شرا
او سبي كلمة كزيد او قام او هل تمتنع اجماعا او لفظا كلمة
تمسكته خلافا قال الدماميني ولا يردى من ابن اخذ جوار الحكم
في الصورة التي حكي ابن هشام فيها المنع باجماع محرومة والظاهر
على غير كلام الرضي انه لا ينصب بالفعول مفعول على انه مفعول
به الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين وانما قلنا على
انه مفعول به احتراما من نحو قلت حقا اي قول لا حقائق
هذا من باب المفعول المطلق ولا يلحق في الحكاية بالفعول
ما في معناه من الدعا والنداء والاحبار فاذا قلت دعوت
زيد اعجل وناديت به اقبل واخبرته زيد قائم فليست الجملة
المذكورة وهي عجل واقبل وزيد قائم في محل نصب على انها
محكية بدعوت وناديت واخبرته بل توي مع الفعول فتكون
نلك الجملة محكية بفقول محذوف اي دعوت زيد اقبل له
عجل وناديت به قلت له اقبل واخبرته قلت له زيد قائم خلافا
للكوفيين فانهم يجرون الحكاية بما في معنى الفعول ولا يفرق
مع قولنا قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين واستدل
على صحة بانه قد جاء القول مصحاحا في قوله تعالى ونادى نوح

ربه

ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم
الحاكين وفي قوله تعالى ان نادى ربه ندا خفيا قال رب قد
على صحة التقدير عند عدم التصریح وقد يضاف قول وقابل
الى الكلام المحكي فالاول كقولك قول يا لرجال منهن مناس عن
التهول والشباب والثاني ولجيت قاتل كيف انت بصالح . حكي ملك
وملئ عوادي . وروي بخر صالح وهو واضح ويرفعه بالتقدير
بقولي انا صالح فخذ في القول والمبتدأ او اله ابن همامك وقد
بقي القول في صفة وفي غيرها عن المحكي لظهوره واما الاستفا
بالمفعول عن القول فكثر نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليهم اي قاتلين وخوف ما الذين اسودت وجوههم
القرم اي فيقال لهم القرم هذا باب **الفصل**
هكذا عبروا قال ابو احسان وهي عبارة الكوفيين وعبارة الثوريين
الوصف والصفة انما هي في الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه
فانه قال ان التثني خاص بما يتغير والوصف لا يختص به قال
ابن مالك وهو التابع المقصود بالاسقاق وضعا او نائلا سبوا
للتخصيص او تميم او تفصيل او مدح او ذم او ترحم او ايهام
او توليد فتوله التابع جنس والمقصود بالاسقاق خروج
بقية التوابع واحترز بالمقصود مما كان في الاصل مشتقا
غلب كالصديق تابعا لابي بكر رضي الله تعالى عنه والضعيف
تابعا لخويلد فانه عطف بيان لان اشتقاقه في تابعيته غير
مقصود وقوله واضع الخومارت برجل كزيم او ناول الخومارت
برجل ذي مال وهذا تمام الحمد ولما كان النعت يجب ان يكون
المخاطب عالما بضمونه فلا يقصد بذكره اعلام المخاطب اياه
اشارة الى المقصود منه ففعالونهم الصبيغة وغيرها بمعنى
انه وان ذكر له لالة علي معني في متبوعه لكن المقصود

بالذات من اظهره امور اخرى والثلاثة المذكورة وسيلة
 اليها بقوله مسوقا الي اخره يعني ان فائدة التخصيص نحو
 الصلاة الوصل وايات محكمات اي تميز المتنوع وتبيين
 اما بتقليل الاشتراك المعنوي الكاين في مفهوم النكرة فانك
 اذا قلت جاني رجل فحمل كل من فيه معنى الرجولية فاذا قلت
 عالم فخصص من يعرف انه عالم ويتر عن الجاهل واما برفع
 الشارة اللفظية في المعرفة كما اذا قلت زيد عالما لمفرد فاذا
 قلت جاني زيد فليس بكل من يشاركه في الاسم لاني المعنى
 فاذا قلت العالم اي الذي يعرف انه عالم اتفصح المراد ويتر عن
 من يشاركه في اللفظ ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح
 وان تحققت في الصورتين الا ان النحاة حصوا الاول بالنكرة
 والثاني بالمعرفة قال العصام والاشبه ان تكون فائدة
 وصف المعرف بلام العهد الذهبي التخصيص نحو امر
 علي اللهم يسبي دون التوسيع فتنبه والتعظيم نحو الله
 يورق عبادة الطائعين والعاصين ونحو الاولين والآخرين
 والتفصيل نحو رت برجلين عربي وعجمي والمدح اي الوصف
 بالجميل نحو سبحان الله العظيم والدم نحو اعود بالله من الشيطان
 الرجيم قال الرضي وانما يكون لمجرد هما اي المدح والدم اذا
 كان الموصوف معلوما عند المخاطب قبل الوصف انتهى وقد
 يمنع لجوان ان لم يقصد في مقام التوسيع والتخصيص الا
 المدح او الذم او الترحيم نحو لطف الله لعباده الضعفاء والامهين
 نحو صدقت بصدق قليلة او كثيرة ونحو بوجه ما والتوكيد
 وذلك اذا علم من المتنوع ولو بالضمن ما علم من التابع نحو الهان
 اثنين ونحاة واحدة ونحو لبيان الخلقة نحو طويل وليان النور
 كوصف الفرد بصفة الجنس والتقليل نحو عظم زيد العالم وليان

الماهية

الماهية ونسب الصفة كاشفة وعرفه ابن الحاجب بقوله النعت
 تابع يدل على معنى في متنوع مطلقا اي تابع ذكر لانه يدل لانه
 او مع ملاحظة قيده على ان معنى ثابت لمعنى متنوع او لفظه
 ثبوته غير مفيد زمان كالحال فانه يدل على حصول معناه لذي
 الحال زمن صدور الفعل او وقوعه والحال وان خرج بقيد تابع لكن
 تيمما وتحقيقا لماهية الصفة ودفع اللوهم للوهم والمصنف
 لم يفرقه لان الظاهر ان قوله الاي ليس واردا مورد التعريف بل
 هو بيان لحكم من احكام النعت وهو قوله **النعت تابع للمنعوت**
في نوع وفعه ان كان مفعولا في نوع نفسه ان كان منصوبا في نوع
خفصه ان كان مخفوضا ولم يقل وفي جزمه لان النعت لا يكون
 الا لاما اي موافق للمنعوت فيما له من الرفع او النصب او الخفض
 لفظا او تقدير او محلا اتفاقا في نوع الاعراب او اختلافها
 بحيث يكون اعرابها من جهة واحدة بان يكون بسبب القواصل
 اما واحد كالفاعلية مثلا فان رفع الفاعل لقيام نحو الفعل
 به وكذا ارفع نعته لانه متخذه فلا ينافي ان اعراب احدهما قد
 يكون مجليا واعراب الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون
 بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف وعلم من كلامه انه
 لا يجوز في من النعوت ان يخالف منصوبة في الاعراب فلهذا
 مرفوع بغيره ولا منصوب بغيره ولا مخفوض بغيره فان قلت
 هذا منتقض بقولهم هذا محض ضرب ضرب فوضفوا
 المرفوع وهو المحرر بالمخفوض وهو حرف قلت الشعر العرب
 يرفع حزبا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفصه لمجاورته المخفوض
 كما قال الشاعر قد توخذ الجارح الجرم المجاور وما ادهم
 بذلك ان يناسبوا بين المجاورين في اللفظ وان كان المعنى على
 خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي حزب منه مفردة منع من ظهورها



اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك يخرج له عما ذكر من انه تابع لمنفوق
في اعماقه كما انقول المبتدأ والخبر منوعان ولا يمنع من ذلك قول
الحسن البصري الحمد لله بكسب الدال ابتداء للام ولا قولهم في الحكا
من زيد بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سالت من قال ريت زيدا
او ما ريت زيدا واردت ان تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب
وقد اختلف النحاة في العامل في التابع فقيل العامل في النعت
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المستوع وفي البسيط
انه مذهب الجمهور في النعت ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تقييد
لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاحفش قيل وسبويه والآخر
واما البديل فالجمهور على ان العامل فيه مقدر واستدلوا بظهور
في بعض المواضع لقوله تعالى للذين استضعفوا الذين امن منهم
واعادة العامل في البديل اذا كان حرف جر جازية اتفاقا وجب
ان كان ضميرا محوذاً من يربده ولا يخرج ذلك عن البدلية
واذا كان العامل رافعا او ناصبا في اعادته خلافا لاجاها ان
عصفور ومنعها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى انصروا
المسلمين انصروا من لا يسلمكم اجروا اول علي انه من تكرار الجملة
ودذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في البديل
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار ابن مالك واختار ابن
خروف الاول قال ولذلك يبنى المبدل المفرد على الضم في البدل
ولا ينصرف مذهب ثالث ان العامل في البديل هو العامل
في المبدل منه لكن على سبيل العوضية عن العامل المحذوف
فانه قال لما حذفت العرب العامل في البديل عوضت منه العامل
في المبدل منه فتولي من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النسق فثلاث مذاهب احدها وهو الحكم
ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف

فانما

والثاني انه مضمرة بعد حرف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع قدم النعت
لانه كالجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التاكيد
لانه شبيه بالبيان في جر مائه مجري النعت ثم البديل
تابع كل تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة
لذا في التسهيل فيقال جال الرجل الفاضل ابو بكر نفسه
اخوك وزيد وكذا لو كان التاكيد بالتكرير نحو جازيد العاقل
زيد وقدم قوم التاكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه
الكاتب وروى بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحمل
ذلك الا بالنعت قيل وينبغي تقدم عطف البيان لانه اشهر
في التبيين من النعت اذ لا يكون لغیره والنعت يكون محاذ
وما وتاكيد اوسياحي ان البيان يجر التمرج وليست طرا اذا اجتمع
التوكيد اللفظي والمعنوي ايهما المقدم وكذا اذا اجتمعت
انواع البديل والذي ينبغي انه يقدم بدل الكل نحو بدل المعنى
ثم بدل اللفظ ثم بدل العطف وفي **تقريبه** ان كان المنفوق
معرفة والتقريب هو الاستدراك الى ان مدلول اللفظ مظهر
معلوم متعين حاضر في الذهن وغاية الرضي الماد باللفظ
عنده هو التخصيص الوضعي وفي **تنكيره** حقيقة او حكما
ان كان المنفوق نكرة حقيقة او حكما يعني يجب ان يوافق منفوقه
في ذلك عند جمهور البصريين فعلم انه لا يجوز ان يبنى من المنفوق
ان تخالف منصوبه في التعريف والتنكير وانما وجبت الموافقة
في ذلك حذرا من التدافع لان في التعريف ايضا جارا وفي
التنكير الهاما والنعت والمنفوق في المعنى واحد فتدافعا
كذا قيل وقد يمنع التدافع فان الانصاح يزيل ايهام المبهم
ويكن ان يراد ان التنكير يدل على ان الفروض الاربعة والتفريق

يدل على ان الغرض التقيني وحينئذ يظهر التعادف كذا قال
شيخنا رحمه الله تعالى فان قيل هذا منتقص يقول تعالى
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ونقول تعالى حم تنزيل من الله العزيز
العليم عاقر الذنب وقابل التوب شد به العقاب ذي الطول
فوصف المعصية وهي اسم الله بالنكرة وهو شديد العقاب وانما
كان نكرة لامن باب الصفة المشبهة ولا يكون اضافتها الا في تقدير
الانفصال لانها لفظة الاتري ان المعنى شديد عقابه لا يتفكر
في المعنى عن ذلك وبالنكرة الموصوفة بالجملة الخبرية اي التي يصح
وصفها بالصدق والكذب وانما يوصف بها بعد تقديرها
عن المعنى الذي يصح السكوت عليه وانما صح الوصف بها لانه
علي حصول مضمونها للغير نحو رجل يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم
الاب لا بناويله واما الجملة الانشائية فقد يقع الطلبية
منها بحسب الظاهر نعمت على الشدة وقد بعدنا ويلها بتقدير
مقول فيه ذلك فلا يكون مضمون الجملة نعمت حقيقة وكذلك
يتنقص بالعرف باللام لفرد غير معين فانه يوصف بالجملة
المصدرة بالمضارع نحو ولقد امرنا علي اليهم بسبي قتل
اما قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا بد لانه لا يفتى كما نقل
عن الزحشي او نعمت مفتوح قال الرضي ونحو زحالف
النعمت المفتوح للمنفوت نعمت بها وتكثير القول تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا وعنده واما قوله تعالى حم تنزيل
الكتاب الانية فهو على تقدير ال واما حذف ال لانه واج كذا
نقل عن الزحشي واجاز وصفته ايضا ابوا الباق
لكنه على ان شد به بمعنى مشدود فاحوجه بالتأويل
من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قد
الزحشي انه جميع ما قبله ابد ال اما انه بدل فلنكرة وكذا

المضافان

المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما التثنية
واما البواقي فللمساست ورد على الرجاء في جعله شد به العقاب
بد لا وما قبله صفات وقال في جعله بد لا وحده من بين
الصفات بنو ظاهروا اما النكرة الموصوفة بالجملة الخبرية
فلا يرد التنقص بها لان الجملة نكرة حكما والمراد بالتكثير
ما يشتمل التكثير حقيقة او حكما كما تقدم واما الموصوف باللام
لفرد غير معين فهو نكرة معني وحكما لكن لا توصف النكرة
الحكمية بالجملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات
الانشائية بخصوصية تمتنع دخول اللام عليها لقوله ما ينفي للرجل
ملك او خير منك ان يفعل كذا وسياتي في الحروف بالالف
واللام ان مصحوب ال الجنسية في المعنى منار مجوع ومن ثم
يوصف بهما وان الاكثر مرعات اللفظ وينبغي ان يستثنى
ما ذكره المصنف ما سياتي في باب النداء من نحو يا حليما يا بهل
ويا رجلا كريما اقبل معين فانه لا يتبع فيه في التعريف
وما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتكثير هو هو
مذهب جمهور الصريين كما تقدم واجاز الاخفش وصف
النكرة بالمعرفة اذا تخصصت قبل ذلك بالوصف وجعل
منه قوله تعالى فاخوان يقومان مقامهما من الذين استحق عليها
الاوليان قال الاوليان صفة لاخوان لانه لما وصف خصص
وجور قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وجور ابن الطراد
وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
لا يوصف به غيره كقوله في انبايها الم نافع قال
نافع صفة للمم وجور الكوفيون المخالف في المدح والذم
ومثلوا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة واجيب بالمنع في
الجميع باعما ايهما بد لا ولا تنقل عما تقدم عن الرضي وفي المعنى

واما قول بعضهم في نافع من قول النافعة في انسابها النافع
انه نعت فقيل ان الصواب ان نافع خبر للنم والظرف متعلق
به او خبر ثان انتهى واعلم ان النعت على ثلاثة اقسام نعت
حقيقي وهو الذي يكون معناه لما قبله ويرفع منه وحكمه
ان يتبع ما قبله في اربعة من عشرة واحده من اوجه الاعراب
الثلاثة وواحدة من المقربين والتثنية وواحدة من الافراد
والتثنية والجمع وواحدة من التذكير والتانيث وامثلة
جارحل عاقل ورايت رجلا عاقلا ومارت برجل عاقل
وجازيد العاقل ورايت زيدا العاقل ومارت بزيد
العاقل وجارجلان عاقلان ورايت رجلين عاقلين
ومارت برجلين عاقلين وجازيدان العاقلان ورايت
الزيد بن العاقلين ومارت بالزيد بن العاقلين وجا
رجال عفا ورايت رجلا عفا ومارت برجال عفا
وجات هند العاقلة ورايت هند العاقلة ومارت
بهند العاقلة وجات امارة عاقلة ورايت امارة
عاقلنة ومارت بامارة عاقلة وجات الهندان
العاقلتان ورايت الهند بن العاقلين ومارت بالهند
العاقلين وجات اما انان عاقلتان ورايت امرأتين
عاقلتين ومارت بامرأتين عاقلتين وجات الهندات
العاقلات ورايت الهندات العاقلات ومارت بالهندات
العاقلات وجات لساعاقلات ورايت لساعاقلات
ومارت بلساعاقلات ونعت مجازي وهو الذي يكون
معناه لما بعده ويرفع منه حاقبله وحكمه حكم القسم
الاول في كونه يتبع ما قبله في اربعة من عشرة وامثلة
جارحل قائم الاب ورايت رجلا قائم الاب ومارت

رجل.

رجل قائم الاب وجازيد قائم الاب ورايت زيدا قائم الاب
وما وب يزيد قائم الاب وجارجلان قائم الاب ورايت
رجلين قائمي الاب ومارت برجلين قائمي الاب وجازيدان
القائم الاب ورايت الزيد بن القائم الاب ومارت بالزيد بن
القائم الاب وجارجلان قائموا الاب ورايت رجلا قائمي الاب
ومارت برجال قائمي الاب وجازيدون القائموا الاب
ورايت الزيد بن القائم الاب ومارت بالزيد بن القائم
الاب وجات امارة قائمة الاب ورايت امارة قائمة
الاب ومارت بامارة قائمة الاب وجات هند القائمة
الاب ورايت هند القائمة الاب ورايت هند القائمة
الاب ومارت بهند القائمة الاب وجات امرأتان قائمتان
الاب ورايت امرأتين قائمتي الاب ومارت بامرأتين
قائمتي الاب وجات الهندان القائمات الاب
ورايت الهند بن القائمات الاب ومارت بالهند بن
القائمات الاب وجات لساقائمات الاب ورايت لسا
قائمات الاب ومارت بلساقائمات الاب وجات
الهندات القائمات الاب ورايت الهندات
القائمات الاب ومارت بالهندات القائمات
الاب وهذا اذا كان النعت مشتقا ولم يمنع من النسخة
في الافراد وفي التذكير وفي منع مانع فان لم يكن
مشتقا كاي ومثل والتصدر كان مفردا كراي قال
امراه اسده ان منع مانع فان كان مشتقا على وزن
فقول يعني فاعل وفعل يعني مفعول ومفعال
ومفعيل فهو مذكور يقال امارة صبور وجورج وامراه
سحار ومعطر وان كان دون آخر في المذكر كربعة

وبرجال ضاربين وبأداة ضاربة وبأما اتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما نقول في الفعل يصب ويضربان ويضربون
وتقرب وتقربان وتقربان وتضربان فلم يخص هذا القسم
بهذا الحكم قلت احب بان المقصود الاصل في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الراجع لضمير المنعوت يتبعه في اللفظ
العشرة وكان لا يخرج من حيث هو للفعل في الخمسة البوائقي
عن هذه التبعية لما فرغت الكسبي فيه بالحكم عليه بالتبعية
تخلاف الوصف الراجع لما بعده من الاسم الظاهر فانه لما حكم
عليه بالتبعية في الخمسة التي ذكرها المصنف لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم التبعية
بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لبيان حاله عند
عدم التبعية هذا اذا التفت باسم الفاعل فان التفت باسم
المفعول او الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال جار
فيه ان يحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت
فتستأثر في التفت ويصب السببي او تحذف باضافة
التفت اليه وحسب ذلك بطريق منقوتة في واحد من
الافراد وفي غيره واحد من المذكورين والتفت كما علم
من سابق بقول جازيد المضروب العبد او الحر الوجه
بصب العبد والوجه وحرها ولذا يفعل في كل مثال
بما يناسبه واذا اوصف مفعول وظرف او محرور وجملة
فعدم المفرد واخرت الجملة غالبا فتقع الظرف او الجار
والمحرور ومتوسط القول تعالى وقال رجل مؤمن من
الذين دعوا اليهم ايمانهم واوجبهم ابن عصفور اختيارا
وقال لا تخالف ذلك الامرض ولة او ندور وردد قوله

تعالى

تعالى في كتاب الزلزاله مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم لهم
وتحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين وقدم ان جني
الصفة غير الواقعة على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة
وعلى هذا يلحق الظرف وقدم صاحب البديع الجملة الفعلية
على الاسمية قال لان الاصل الوصف بتلك اقوي منه هذه قال
والثما يوصف من الافعال بالماضي ولا تقدم التفت على
منقوتة خلافا لصاحب البديع في اجازته يقدم تفت متني او جمع
اذا تقدم احد متبوعه فيقال قام زيد العاقلان وعمر وولحن
المنعوت بكثرة ان علم وكان التفت اما صالحا لمباشرة العامل
فان عمل سابعات اي دروعا سابعات او تبص اسم بعدم
مخوض من او في كقولهم مناظعين ومنا اقام وقول
لو قلت ما لي قومهم تيمم بفضلهما في حسم وميم اصله
لو قلت ما لي قومها احد بفضلهما تالم فحذف الموصوف وهو
احد وكسحرف المضارعة من تالم ثم ابدل الهمزة يا وقرم
جواب لو فاصلا بين الخبر المتقدم وهو الجار والمحرور والمبتدأ
الوخر وهو احد المحذوف وفي المطول في قول العربي الذي
مثل به الخبيص لحذف الموصوف وهو
انا ابن حلا وطلاع الشياخي متى اضع العامة يعرفونني
ما يصح اي انا ابن رجل حلا اي انكشف امره او جلا الامور اي
كشفها لحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المحرور
من او ياتي لقوله تعالى ومنهم ذور ذلك ولعلكم ما في القوم
دون هذا او في غيره نادر لا سيما اذا رزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة السهمي ما اردناه منه وتحذف التفت ان علم لقوله
تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صاحبة حاتم

وقال الله عز وجل الحائنة اذا تعددت النعوت فان التثنية
 معنى النعت استغني بالتثنية والجمع عن لغة فيه نحو رجلان
 فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف وجب التقريب بالعلم
 بالواو وكقوله بليت وما بك رجل حزين علي ربهين ملوك
 وقولك مررت برجال شاعروك انت وفصه هذا ان
 كان المنعوت مثنى او جمعا بخلاف ما اذا تعدد نحو جاز
 زيد وعمرو فانه لا يجب فيه التقريب بل يجوز فيه ذكر كل نعت
 بجانب صاحبه نحو جاز زيد العاقل وعمرو الكرم ولو قلت اعطيت
 زيدا اباه امتنع فيه جمع المفعولين في وصف واحد بل يفرد
 كل بوصف او يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم
 المتبوع فلا يكون ام واحد مفعولا او لا وثانيا نص علي ذلك
 الرضي وقال ايضا اذا كان العامل واحد اوله مفعولان
 متفقان في الاعراب بسبب العطف فان اتفقا تقريبا وتكبرا
 جازا في ادكل بوصف وجمعهما في وصف فالاول نحو جاز زيد
 وعمرو والظرفين وان ورايت رجلا وامراه فافترقا
 وان اختلفا تقريبا وتكبرا لم يمكن جمعهما بين وصف واحد
 فلا يقول هذه ناقة وفصلها الراقان ولا راقان فاما ان
 تفرد كل واحد بنعت او جمعهما في نعت مقطوع كما في رجل وزيد
 الظرفين وان اتفقا اعربا لا بسبب العطف نحو اعطيت
 زيدا اباه الى اخر ما تقدم ثم قال فان كان العامل واحدا
 ومفعولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجمع
 جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا بوصف او جمعهما في نعت
 مقطوع فان افتدت فالاولي ان يكون نعت كل واحد
 بجانب نحو لقي زيد الظريف عمي الظريف ونحو جمعهما
 نحو لقي زيد عمي الظريف الظريف نعت الثاني فجنبه ونعت

الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت
 ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما
 سفي مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا
 معنى نحو ضارب زيد عمي او جاز هاشم ونعتب جمعهما في
 نعت من اتفقا تقريبا وتكبرا نظرا الى المعنى اذ كل واحد
 منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هاشم ما يغلب
 جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فرفع الوصف نحو ضارب
 زيد عمي الظرفين ونعتب بسوي بين الرفع والنصب
 لهما وبهما في المعنى وان لم يكن العامل واحد اقاما
 ان يكون الفعل واحدا اولا وفي الاو لان كان العامل مكررا
 للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظرفان
 وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد
 اي كانا زلفين او ناصبين او كانا اسلمين جازين او مستندين
 او خبيرين وكان احدهما معطوفا علي الآخر والممولان
 مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او
 خبرين او مبتدئين فان الخبر والمبتدأ يترا فاعلان علي المعنى
 جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تقريبا
 وتكبرا نحو قام زيد وابو عمرو والظرفين واخوك زيد
 وابوك عمرو والظرفين سوا كان الظرفين صفة للمبتدئين
 او الخبرين فان لم يقطف احدهما علي الآخر ولم يشترك
 الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تقريبا وتكبرا لم يجمع
 جمعهما في وصف فلا يقول هذه جارية اخوي ابني لفلان
 كرام وصفنا اخوي ولابني معال تقول كراما علي القطع
 وكذا انقطع نحو هذا من ابني اخوك ابني العفلا لفلان
 لان احدهما ليس معطوفا علي الآخر وكذا لا يقول هذا

رجل وفي الدار اخر كرميان لان العولان لم يشتركا في اسم خاص
لان احدهما سبدا والاخر خير وكذا لا يقول جاني زيد وذهب
رجل كرميان بل تقطع لاختلاف المعولين تقريبا وتكثيرا
وذهب بعض المتأخرين الى وجوب التقطع عند اختلاف
العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شي واحد
عليه الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن
العاملان من نوع مخصوصت زيدا وان عمافا لم فالجور في
جمعهما في وصف خولفلام زيد الطريقت وان اختلف
العاملان والعمل معا فالجور على ايجاب قطع النعت
المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب
المعني فوضعت زيد او المهان عمدا والظرفان لان زيد او عمرا
مهانان واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين
على النقط لانك لا تشي الا على من ائتت وعلمته ولا يجوز ان
تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما منزلة واحدة وثانيهما تنفق
الصفات مع جميع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان
جمعاً سبوا الصفات فاما ان يجي الصفات على وفق عدده
او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خير من
محذوف او مستد محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر
وكاتب وبرزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم برزاز وهم شاعر وكاتب وبرزاز ومنهم
شاعر ومنهم كاتب ومنهم برزاز ولو خالفنا تقريبا وتكثيرا فقطع
الوصف الى الموصوف الرفع اولى ان لم يكن هناك الحال مع
خوب الرجلين قصير وطويل وجوز قطعها الى النصب ايضا
على الحال ان كان لها معنى خوب الرجلين ضاحكا وباكيا ولا يصح
في الوجهين الاتباع على البذل وجوز القطع الى الرفع في خبر

فواضح

فواضح الابد المحذوف فلا تخفى صنفين مقرب واحد
معدول عن البيت جانب اي منهما متبعت مقرب ومنها اخر
معدول وقول فاصبح من حيث النفا سر يد هم طليق
ومكتوف لمدني ومن عن اي منهم طليق وقول مرعفت
اي ازعفت الموت اي قاربته وفي الثاني فيما كان الصفات
فيه اقل الرفع لا غير على القطع فجوز انث ثلاثة رجال
كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم الوصف للبعض دون
البعض محذوف بقوله كان محولها استغلت ثلاثه اكلت
بتطاردان واما اذا كان الموصوف متحد او الصفات متحدة
فجوز ان يجر كل كاتب شاعر يد ارفا لولي الاتباع وجوز القطع
على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير بعضهم كاتب ولا بعضهم
كاتب وثالثها قطع الصفة دفعا او نصباً انتهى ما اردناه منه
ولا يقدم النعت على منعوته خلافا لصاحب البديع
في اخباره تقدم النعت المتني والجمع اذا تقدم احد تنوينه
خوفام زيد العاقلان وعمدا ولما ذكرنا لمصنف ان النعت
تابع بالمنعوت في تقريبه وتكثيره ناسب بيان المعرفة
والنكرة وبدا بالمعرفة وان كانت النكرة هي الاصل لان
فقال **والعرف** من حيث هي وسياتي ما يعلم منه سقوا لنا
من حيث هي **خمس اشياء** واد بعضهم لفظ اشياء لتأكيد العبارة
الى بيان ان المراد الانواع لا الافراد والافضل ان يعلم من القصر
الآتي وصح الاخبار بقوله خمسة اشياء عن قوله العرف لان
المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر انه استشكل
مثل هذه العبارة والاحبار بالجمع عن المفرد وذكر ما حاصل
خطبه الوجهين بان المراد الجنس وان الناس قلده بعضهم
بعضاً في مثل هذه العبارة وهذه التوجيه وقال يلزم ان يصح

ان يقال الرجل ثلاثة وان يقال الرجل قايمون وهذا قد انبأنا
عن جهالاته وقلة بضاعته وما يقول في اجماعهم على نحو قولهم
الكلمة اسم وفعل وحرف فان هذه العبارة نظير ذلك لان المقصود
بعدم المعرفة لما ان المقصود تقسيم الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة
فتصح عن ارادة التقسيم كان يقال الرجل ثلاثة عري وروي
وهندي واما لا يقال الرجل قايمون لانه ليس بقسميها وايضا
قايمون مشتق يقتضي فيه المطابقة لصاحب الضمير على انه
سمع الدنار الصغير والدرهم البيض وبذلك اندفع ما
هنا مضاف محذوف اما من المبتدأ واما من الخبر فتصح
الحمل فالمقدير على الاول وانواع المعرفة خمسة اشيا
والثاني على الثاني والمعرفة ذو اربعة اشيا لما علمت
من انه لا حاجة في تصحيح الحمل الى تقدير مضاف لان المراد
بالمعرفة الجنس الصادق بالجنس هذا وقد قال ابن الحلي
المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع لشي بعينه بان تكون
الاشارة الى التعيين والتعريف ما حوذة في معناه فحسب
الوضع فان الرجل معناه فحسب الوضع الشخص او الجنس
المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع المعارف هذا
هو التحقيق فاحفظه والوضع نوعين احدهما ان يلاحظ
الواضع الموضوع له بعينه وبدائه او بوصف مختص به
فيوضع اللفظ له ولبيي وصناع جزيا والثاني ان يلاحظ
مفهوما عاما شاملا لامور متعددة ثم يوضع اللفظ لكل واحد
واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم بوضع واحد ولبيي
وصناعا كل واحد من هذا القبيل وضع المفاهيم عند المحققين
وسيدهم فالواضع فهو مفهوم المتكلم وضع ان لكل واحد
واحد من يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه

وادرج الوصول واسم الاشارة في الاسم المهم واما المنكر المقصود
بالنكر افاهل ذكره هنا بنا على انه ليس بمفاد بالاختصار او انما
ان صورة الحصر لانه امكن في معانيها والاحتفاظ على كل منها
للاحتياج الى اتفاق معرفة كل وملاحظة ليحقق مطابقة
العدد وتعلمه تسامح بارتكاب ذلك محافظة على المعنى المذكور
ولانه اجمع للمفكر وامنع لانتشاره فهو اسهل على المبتدئ
المقصود بالكتاب بالذات ثم فصل قوله خمسة اشيا ولم يقتصر
على التفصيل محافظة على قاعدة الاجمال ثم التفصيل
الضمير ويقال له المضمي وتقدم في باب الفاعل توينه وبيان
اقسامه وبدان من المعارف بالضمير لانه اعرف الانواع كما
سيأتي وتسميته ضميرا اجري على قياس المصريف لانه من امرته
اي اخفيته فهو مضمي واما الضمير فعلى حد قولهم عقدت
العسل فهو عند اي معتد وانما هي مضمي من قولهم اضميت
الشي اذا سترته واخفيته ومن قولهم اضميت الشي في نفسي
او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم
نذكر الحروف الموضوع له غالبا هو خمسة وهي التاء والكاف
والها والهمس هو الصوت الحني والكو في تسميته كناية ومكنيا
لانه ليس بالاسم الصحيح قال **ابن هبان**
فصح بمن هو ودعي من الكنا فلا خير في اللذان من وهما
واعلم ان مذهب ائمة النحو المتقدمين والمتأخرين ان المعارف
متفاوتة ومذهب ابن حزم الي انها كلها متساوية لان المعرفة
لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر من عرفت هذا واحب
بان مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال
اليه اقل من تطرقه الي الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف
المعارف فقال ابن مالك اعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل

على الماد بنفسه وشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز
صوته بغير الخاطب لانه يدل على الماد بنفسه وبمواجهة مدلوله
نحو العلم لانه يدل على الماد خاصة او غايبا على سبيل الاختصاص
بغير ضمير الغائب السالم عن ايهام نحو زيد رايته فلو تقدم اسمان
او اكثر نحو جاني زيد وعمرو فالكرمة فانه ينظر في اليه ايهام لاحتمال
عوده للاول ولثاني فنقص اختصاصه لذلك ونظر فيه
بعضهم بانه ان كان ثمرد ليل على عوده الى الاول فلا ايهام
والا فهو الاقرب حتميا فلا ايهام ثم المشاركة لان تعريفه بالصدق
نحو الموصول وذو الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة لان
تعريف كل منهما بالعهد والمضافة بحسب ما يضاف اليه
على ما سياتي وعبر ابن مالك قدّم المضمم مطلقا على العلم
والموصول على ذي الاداة وهو قضية بغير ابن هشام في
الفطر بتم واما النكرة المقصودة في الترادف في رتبة
المشاركة كما صرح به ابن مالك وغيره بنا على ان تعريف
بالمواجهة والقصود والكلام في غير اسم الله تعالى فانه اعرف
المعارف اجماعا وبليغ ضميره وحكي ان سيبويه روي في النوم
فقبل له ما فعل الله بك فقال خير اكثر الجعلي اسمه اعرف المعان
وحكاية ابن الفطران ايضا عن واحد الرجلين الرجلين والبرد
ويمكن تعدد الروايات واختلفوا في ضمير الغائب العائد الى نكرة
فقال الجمهور انه معرفة كسابر القمابر وقال بعضهم انه
نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه
رب خور به رجلا واحب بانه يخصه من حيث هو
مذكور واعترض من بانه انما يتم اذا كان المعود عليه مخصوصا
قبل تخكم نحو جاني رجل فأكرمته بخلاف ما اذا لم يفتي
بشي قبل كره رجلا ورب رجل واخيه فينبغي ان يكون نكرة

وفصل اخرون بين العايد على واجب التنكير كالحال والمميز
نكرة والعايد على غيره كالفاعل والمفعول فعنه قال ابو
حيان قال اصحابنا اعمد الاعلام اسم الاماكن ثم اسم الاناس
ثم اسم الاجناس واعرف الاشارات ما كان للتقريب ثم للمتوسط
ثم للتبديد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه المحصور ثم للعهد
في تخفي ثم للجاني وذلك نحو انا اي وفيه وعنه من كل اسم دل
وضعا على متكلم به اي يخص تخلي به عن نفسه او مخاطب به اي
يخص توجه اليه الخطاب به او غائب اي يتي غير متكلم ولا يتي
مخاطب بالمعنى المذكور تقدم ذكره على ذكر ذلك الضمير
لفطابان يذكرون لفظ ذلك الغائب قبل الضمير حقيقة نحو
جاني رجل فأكرمته او بحسب الرتبة نحو من بعلامه
زيد او معنى بان ثم يذكرون قبل الضمير ما يفرم منه من جعه
نحو اعدلوا هو اقمه للتفوي او حكما بان يكون ما معلوما جافلا
في ذهن المخاطب والمنكلم فانه في حكم المذكور مقدم ما كفى
الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج بلفظ متكلم
ومخاطب وغائب كالا سيما الظاهرة وان كانت موضوعا
للفعل اذ لم تدل وضعا على غائب تقدم ذكره اذ لم يشترط في
وضعها تقدم ذكرها وقال ابن هشام وابن الضايح ان الاسماء الظاهرة
وضعت لسماعها لا بعيد كونه غائبا والعلم بفتح العين واللام
له معنى في اللغة وهو العلامة وعلم الثوب والجبل قال
الشاعر
ربما اوفيت في علم رنغن ثوي ثمالا
ومعنى في الاصطلاح وهو ما علق على شيء ليعينه غير متناول
ما استشهد به والماد بتعليقه على التي تخصه به حيث
يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع والماد بالتعليق
عليه ليعينه ان تكون الاشارة الى التقييد والتعريف ما خود

في معناه فحسب الوضع للشخص المعين العلوم والماد بعد
تناوله ما اشبهه عدم تناوله بوضع واحد فان زيدا وضع
للشخص المعين العلوم ولا يصح اطلاقه بحسب هذا الوضع
على غير هذا الشخص ولكن لو وضع مائة اخرى لغير هذا
الشخص صح اطلاقه على ذلك الغير باعتبار الوضع الثاني
وخرج بقيد بعينه التكررة فانها وان وضعت لمعين الا
انه لم يعين في وضعها لمعين الاشارة الى تعيينه وبما بعده
بقية المعارف فانها وان وضعت لشي بعينه لكنها تتناول غيره
بوضع واحد لان الواضع لاحظ مفهومها عاما شاملا لوضع
اللفظ لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المعلوم
بوضع واحد ولهي وضعها كلياً بخلاف وضع العلم لان
الواضع لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف
مختص به ووضع اللفظ له وبهي وضعها جزئياً فان قلت
هذا التعريف لا يتناول العلم بالعلمية والماد بالخصيص
احد المشتركين او المشتركات يتابع على سبيل الانفاك دون
القصد كتحصيل السبب بالكمية اذ لا تغلق فيه قلت
الماد التعلق حقيقة او حكماً او اداة مثل هذه التمام
والقول عليه في التعاريف وغيرها وجريان المساحة
بارتفاعه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو في غايه الموضوع
له يتبع له والشر يصنعهم ويؤيده بل بعينه ما ذكره
الفاضل الجامي في شرح كافيته ابن الحاجب وقد حدد ابن الحاجب
فيها العلم بنحو الحد المذكور بقوله والاعلام الغالبة دافلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعمل في حيث اختص
العلم الغالب بغيره فمعين بمنزلة الوضع من وضع معين
فكان هو لا المستعملين وضعوا له ذلك انما هي اي فالمراد

بالوضع

بالوضع في حد ابن الحاجب هو الوضع حقيقة او تنزيلاً وحكماً
فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم القلب
في حد ابن الحاجب واحتج به على هذا الجزم بان العلم
بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان مثل هذا المسمى
معروف عندهم غير منكر ولا محذور وقد يقال انه
ليس يعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور
فان قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لانه يصدق
عليه وليس من افاده لانه موضوع للحقيقة المعينة ولا
يتناول غيرها فاجواب بعد تمهيد مقدمة وهي ان
المعرف بلام التعريف يستعمل في اربعة معان المعلوم الكلي
والفرد المعين والفرد الغير المعين وجميع الافراد هذه
المعاني الاربعة هل هي معان متقابلة مستقلة يتبعين كل
منها بحسب القرائن كما في الالفاظ المشتركة ويكون كل منها
معنا وضعاً لغوياً او عرفياً او يكون بعضها مجازاً او هي كلها راجعة
الي معنى واحد وصحى لم يستعمل اللفظ الالفية والتعدد مستقلاً
من القرينة والمقام بان يكون اللفظ موضوعاً للمفهوم الكلي
المطلق فتارة يراد به ذلك المفهوم من حيث هو وتارة يراد
به ذلك المفهوم من ضمنه من معنى او غير معنى او جميع
الافراد والماد على جميع هذه التقادير الاشارة الى تعيين
المفهوم الكلي والعلم به مكانه قبل هذه الحقيقة المعينة
العلومه وحدها او في ضمن من ادعاه او افادها وهي
بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى غيره كالمعاني
الثلاثة الباقية فالفرد الغير المعين وجميع الافراد منها
راجعان الى المفهوم الكلي بان يكون اللفظ موضوعاً له
لكونه تارة يقصد من حيث هو وتارة في ضمن من غير

وتارة في ضمن جميع الافراد احتمالات دل كلام المولى سعد الدين
 التفات الى في بعض كتبه على اولها وحمله بعضهم على ظاهره
 وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة القوي شراح التحرير
 والى الثالث اكابر المحققين كالقولي التفات الى والسيد الجرجاني
 كما حقق جميع ذلك مع ما يتعلق له السيد علي الصنعوي
 شيخنا في رسالة له وحينئذ فهو الذي ينبغي ان يكون عليه
 القول وعلى الاول فهل الوضع لتلك المعاني المتقابلة
 المستقلة واحدا ومتعدد محل نظر وعلى هذا اعني الظاهر
 فهل المراد ان اللفظ موضوع لكل واحدة من الخصوصيات
 الثلاث اعني الماهية من حيث هي والماهية في ضمن فرد
 غير معين والماهية في ضمن جميع الافراد على طريق ما قام
 السيد وغيره في وضع الضماير ونحوها وهو موضوع
 للقدر المشترك بين تلك الخصوصيات وهو الماهية البقية
 من حيث هي ولا يتعدد كونه في ضمن فرد غير معين او في
 ضمن جميع الافراد كما في وضع الرجل للادبي المخصوص
 لا يتعدد خصوصية زيد وغيره محل نظر والظاهر
 الاول لانه يلزم على الثاني كون اللفظ مجازا فيما اذا استعمل
 في الماهية باحد القبول المذكورة كان استعمال في الماهية من حيث
 هي او من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد كما ان لفظ رجل مجازا
 اذا اطلق على زيد باعتبار خصوصية او على غيره وكذلك وهو
 بعيد كل البعد مخالف لما ابتداء من قوة كلامهم وعليه اعني
 الاول فهل وضعه لكل خصوصية من الخصوصيات الثلاث
 بوضع واحد كما في وضع الضماير ونحوها من مختار السيد
 السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع العام لخصوصيات
 المتشخصات او باوضاع متعددة محل نظر ايضا ولا يبعد

ان الاقرب الاول واذا اتفرد ذلك فان بقي الانتقاض على
 الاحتمال الثاني لم يصح كما هو ظاهر الخروج المعروف بلام الحقيقة
 على هذا التقدير بقيد غير متناول ما اشبهه لتناوله
 على هذا التقدير اي بوضع واحد كما هو المراد غير الحقيقة
 المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد معين او غير معين
 او جميع الافراد وعلى الاحتمال الاول فان ادعي بقدر
 الوضع عليه منعناه فانه غير معلوم ولا ثابت او الختار
 بطل الانتقاض لخروج المعروف المذكور حينئذ نقولنا
 لا يتناول ما اشبهه اذ يتناول على هذا التقدير بوضع واحد
 بقية معانيه او على الاحتمال الثالث فان بقي مع ذلك
 على تقدير الوضع منعناه اذ هو غير معلوم ودون اثباته
 حرطه القياد وحجود الاحتمال لا يكفي في صحة الانتقاض
 او على الختار بطل الانتقاض ايضا لخروج المعروف بلام
 الحقيقة بقيد لا يتناول ما اشبهه لان لفظ الانسان
 مثلا على هذا التقدير يتناول اي بوضع واحد كما هو
 المراد من التعريف غير الحقيقة المعينة التي هي الحيوان
 الناطق من حيث هي لانه يتناول تلك الحقيقة من حيث
 وجودها في ضمن فرد غير معين ومن حيث وجودها
 في ضمن جميع الافراد ولا شك في تقاير الحقيقة باعتبار
 هذه الحقيقتان فان قلت قد جملت الانتقاض على الغرض
 بالمعروف بلام الحقيقة من حيث هي وليس لذلك وانما المراد
 النقص بالمعروف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك
 بين الخصوصيات الثلاث وهذا لا يتناول غير الحقيقة
 بل هو المعنى اذ لفظ الانسان مراد منه الحقيقة بهذا
 المعنى لا يتناول غيرها كحقيقة الفرس قلت كون اللام

للمحقق بمعاني القدر المشترك المذكور امر غير ثابت بل الظاهر
خلافه كما تقدم فالبناء عليه لا يفيد خصوصيات مقام تفقد
التعريف الذي لا يمكن فيه مجرد الاحتمال فان زعم زاعم
انه موضوع لكل منهما اعني للقدر المشترك بين الخصوصيات
ولذلك الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك فقد
الوضع مفعلاه او اتحادة قلنا صحة هذا التقدير
الاقتضاض لان المعروف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك
المذكور يتناول بالوضع الواحد غير القدر المشترك وهو
كل واحدة من الخصوصيات كما انه يتناول كل واحد
بوضع واحد وهو ما عداه منها والقدر المشترك وان
ثبتت لبعض الجواب واختصاره قلت الانتقاض
يتوقف على كون المعروف المذكور موضوعا باوصاف
للتخصصيات وهو ممنوع كانه ليل عليه لاحتمال انه
موضوع للمفهوم الكلي او التخصصيات بوضع واحد
فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون اثبات ذلك
حرط القناد فتأمل فان قلت كان ينبغي ان يراى في
التعريف بوضع واحد ليل الخروج الاعلام المشتركة
فانها وان كانت متناولة غير هذا لكن لا بوضع واحد بل
باوصاف متعددة قلت التعريف المذكور مساو لتعريف
الكافية لاني الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب
نفسه ان قوله بوضع واحد غير محتاج اليه كما سيأتي
نقله عنه وذلك لان المتبادر من قولنا لا يتناول غيره
عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ توجب لها
على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الي ذلك من

العلم

العلم القوي وري لكل احد باذي تأمل بان هذا هو المراد والالزم
خروج اثر الاعلام بلا الحصار العلم في بعض اسما الله تعالى
وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحقيقة مراد في تعريف
الامور التي تختلف فيها بالاعتبار كما نص عليه الامة فالمعاني
هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشهره من حيث
انه وضع لذلك وحيث يندفع الاشكال واساوي
امالي ابن الحاجب التصريح منه بعدم الاحتياج في التحقيق
الي هذا القيد حيث قال مانصه فقولنا بوضع واحد دفع
لوهم من يوهمن ان زيد اذا وضع علما الواحد ثم وضع علما
بعد ذلك لاحتمال انه يتناول ما اشبهه فلا يمكن بقولك غير
متناول ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه
وانما يتناول بوضع ثان ولم تدخل اسما الاجناس لانه خارجة
بالفصل الاول من قوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة
غير محتاج اليه والاعتراض يريد اذا اعمى به باعتبار تعدد وضع
من دفع من غير حاجة الي زيادة بوضع واحد وذلك لان
الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته لم يضعه
للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة
الي قوله بوضع واحد في التحقيق انتهى وكان حاصل
جوابه ما احتجنا به او لا وبذلك يتضح سقوط الابهاد
راسا كذا ذكره شيخنا رحمه الله تعالى ثم العلم باعتبار كون
الموضوع له المعين المعلوم شخصانية وجنس اخرى فتباد
شخصي بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معيناً
معلوم ما كزيد فانه وضع للذات الشخص باعتبار كونه
معيناً معلوماً وجنسي بان يكون موضوعاً للجنس والماهية
المعينة باعتبار تعيينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله

من اللفظ تغفل التعيين والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس
 اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح ان علم الجنس موضوع
 للماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس النكرة موضوع للماهية
 في نفسها لا في هذا الاعتبار فلو اهما واحد لكنه يختلف
 بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعروفة كالاسم سد
 فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي
 معينة معلومة مجوه اللفظ بخلاف الاسم الجنس فان
 التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل
 في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس النكرة فلا حظ
 في اسم الجنس المعروفة لعلم الجنس لكونه في اسم الجنس من الاداة
 وفي علمه من جوهر اللفظ فالواو والفرق المذكور انما
 يحتاج اليه علي قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة
 كما اختاره السيد واما علي قول من جعله موضوعا للماهية
 مع قيد الوحدة وهو المراد بالفرد الملتزم كما اختاره الفلاس
 التفاتنا اني نفع الشيخ الرضي فلا يحتاج اليه ان لا دلالة
 لعلم الجنس على الموحدة اصلا وبهذا التقدير يظهر ان
 علم الجنس معرفة لفظا ومعنى وهو الحق وان وقع
 لابن هيثم في توضيحه تعالى ابن مالك خلافة وفي
 حواشي التهذيب للمولي الدواني واما علم الجنس فليس
 بعلم في عرف المنطق لان نظره غير الى المعاني بالانقسام
 الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظر
 الى الاحكام اللفظية وهذا من باب مخالفت الاصطلاح
 بحسب اختلاف النظرين هذا اذا جوزنا اطلاق العلم
 الجنس علي الافراد كما هو الخلق اما اذا لم يجوز ذلك
 وقيل انما ادانه موضوع الحقيقة بشرط الموحدة الذهبية

في هذا الاعتبار متخضة فلا اشكال اسهي ويتقسم ايضا باعتبار
 اشعاره بمدح او ذم وبصدده بام او ام وعدم ذلك الى ثلاثة
 اقسام اسم ان يتعرب بمدح او ذم ولا تصد رباب ولا ام كزيد
 ولقب ان اشعر بمدح او ذم قال السيد في حواشي الاصول
 اي باعتبار مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد ثبعا
 واران بذكر كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من
 جهة ان له مفهوم اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الدهن
 اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود
 هو المعنى القليحي حتي لو لم يكن للعالم مفهوم اخر غير علمي لم
 يتصور فيه الاشعار بمدح او ذم فاندفع ما يورد علي ظاهر
 التعريف من انه اذا اشهر زيد بصفة كمال كما اشهر خاتم بالمو
 فانه يتعرب بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والزامه
 بعيد فان قيل سلمنا ان دفاع ذلك بعد اشهار زيد بصفة
 الكمال اذا سمى بزيد شخص يلزم ان يكون زيد لقبا يجب
 بانه لا بعد في التزام كونه لقبا ولا يخفى ان تفسير اللقب
 بما ذكره يخل فيه نحو محمد ومحمد كنية بان صد رباب او ام راد
 الرضي او ابن اوسين كاي عمرو وام عمرو وان اوردت
 ورد ان قال الرضي الكنية عند العرب يقصد بها التظيم
 والعرف بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب بمدح الملقب
 به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يفظم
 المكلف بها بل بعدم النصيح بالاسم فان بعض النفوس يابو
 من ان مخاطب باسمها اسهي وانت خير بان كلاما من تفسير
 اللقب والكنية صادق علي حواشي الخير وام الخير وابو
 لهب وام الشرف فيلزم ان يكون بينهما عموم وجهي
 لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في حوله والكنية

في نحو اي بكر ولا مانع من ذلك وفاء البعض مشايخ شيخنا وموافق
قول بعضهم والفوق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشتمس
بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهم لا يضر امر
ويوضح اللقب وجوبا في الافصح عن الاسم اذا اجتمع معه
ثانعا له في اعرابه اما على انه يدل منه او عطف بيان او
مفطوئا مطلقا عن التبعية اما برفعه على انه خبر لمبتدأ
محذوف او بنصبه مفعولا بفعل محذوف او محفوضا باضافة
ان افرد كسعيد كرم وقال الرضي او او لهما اختلاف ما اذا كانا
مركبين او اولهما مأكبا لان المضاف لا يكون مركبا واما المضاف
اليه فيكون مركبا وغيره وعلل ابن مالك تأخير اللقب ثانه
في الغالب منقول من اسم غير انسان كسطة وقفه فلو
تقدم توهم السامع ان الماد سماه الاصلي وذلك مامون بآخره
فلم يعد له عنه وعلله غيره بانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية
مع شي من معنى اللقب فلو اني به او لا اعني عن الاسم ولا ترتب
بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب نعم مقتضى ما قلناه
ان الكنية التي هي من افرد اللقب كابي الخير وام الخير ان تحرك
فيها ما تنذر في اللقب المحض وقد ينكر العلم كلافه ليس
بعد اليوم ويجب ذلك ان تفي اوجع فليحرم بالكالخالد ان
والحوالد والهنود الا فيما لا يفترون كجادين واما الفرقدان
فمنه جعل علما لا علم ثني مثله ومثله عماستان وعفاف
علي الاصح ومسي علم الشخص او لو العلم **نحو زيد** وهذا
وبعض المالمونات كقولش **ومكة** واما علم الجنس فسماء
غالبها لا يولف كاسامة وابي الحارث للاسد وشبوة
وام عاصم للفرس وقليل المالمون كابي الدغصا
للاحق وابي المصن للفرس ويكون للمعاني لكيسان

للمرر

للمرر وشعوب للمنية وروا للميرة اي البر وسبحان للتسبيح واذا
كان مفطوئا عن الاصناف وممنوعا من القصر العلمية
وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مضافا اما الى فاعله
او الى مفعوله واذا الضيف فليس يعلم لان الاعلام لا تضاف
الا ان تكثر وانحصار به بفعل متروكة الاظهار ونقصه
الكلام به للميرة عن الفخر عما ذكر بعد وفي القاموس
اي اركب الدهن السوا براءة او معناه السرعة اليه والحقه
في طاعته وفي النهاية اي السرعة الي هذه اللفظة وقال
الراغب اصله المما للبع فاستعمل للسرعة في العمل ثم جعل
للعبادات قول لا وفلا وفيه قال السيد علي الطوسي
استاد شيخنا الظاهر انه اما اخبارا يقصد به اظهار
العبودية واعتقاد التقديس والتقديس او التثنية
التي هي من فاعله للنسبة نحو ثمة او سلب التفاضل
لفظا واقم المصدر مقام الفعل للدلالة على انه المطلوب
والمحتاج عن التحدد واظهار الدوام ولذا قيل انه للتثنية
البلوغ مع قطع النظر عن التاكيد **والاسم المبهمة** اي في الجملة
والظاهر ان المصنف اراد به الاسم الموصول واسم الاشارة
لاسم الاشارة فقط كما قيل والمثال لا يخصص وانما هي
ما ذكره من الالة لا يعلم معناه منه بالتعيين وان اعتد في معناه
الاشارة الى التعيين وانما يعرف معناه من الصلة والاشارة
لخلاص القمارة فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في
معانيها فتعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقا
فتأمل ذلك فانه لا يخلو عن نظره ورايت بعضهم قال
في اسم الاشارة وجه ابهامه عمومته وسلاحيته للاشارة به الى
كل جاش وابي كل شخص انتهى ويقال مثله في الموصول فان

قلت ما ذكره الأصوليون من أن الموصولات من الفاظ العموم تخالف
ما ذكره الخواريون أنها معارف لأن المعرفة لما تقدم ما وضع لشي
لعينه وهذا ينافي العموم قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى
قد تدفع المخالفة بأن الاستعمال في ذكر الأصوليون خلاف في أن صيغ العموم
والخواريون الآخر لكن ذكر الأصوليون خلاف في أن صيغ العموم
والخصوص أولاد في الحال فيها ورجح صاحب جمع الجوامع
وعنونه الأول وقصديته أنه ليس لها الاستعمال واحد حقيقي
وهو العموم وأن الخصوص معاني مجازي لها فالاختلاف
وحمل كلام الخواريين على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية
البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات معارف وضعها
لما قلنا أن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب
وهذا خاصة المعارف انتهى ولعل الأقرب أن الخواريين ثبت
عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني أو على الأثر الأول
وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو الخصوص
انتهى وسيأتي ما يعلم منه جواب آخر والاسم الموصول عرفه
بعضهم بقوله المتقدم إلى صلة وعابده وأراد بقوله
المتقدم المتقدم دائما كما هو المنبأ به يخرج النكرة الموصولة
بجملة فإنها إنما تقتضي لها حال وضعها بها فقط وبقوله
وعابده أي وهو الضمير العابد أو ما يقوم مقامه وهو
الاسم الظاهر في خوفه كـ سعاد التي أضاع سعاد
أخرج نحو إذا ما يقتضيه دائما إلى جملة لكن لا يقتضيه
إلى عابده فإن قلت مع هذا التكاليف يلزم الدور إذا علم
بالصلة مناجرة عن العلم بالموصول قلت أجيب بأن هذا
التعريف لفظي أو الماد بالصلة المعاني اللغوي أي ما نقل
به قال الرضي الموصولات معارف وضعها وذلك لما قلنا أن

وضعها

وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف وليست بغيره اعترض من اعترض أن تعريف الموصول
إذا كان بصلته وهي جملة فهلا نقلت النكرة الموصولة بها في
نحو جاني رجل ضربه لأن العرف حاصل فكان ينبغي أن لا يكون
في قولك لقيت من ضربه فوق بين كون من موصوفة أو موصولة
وذلك لأننا نقول أن تعريف الموصول بوضع معرفة مشتق
به إلى المبرودين المتكلم والمخاطب مضمون صلته فعلى قول
لقيت من ضربه فوق بين كون من موصوفة أو موصول وذلك
لأننا نقول أن تعريف الموصول بوضع معرفة إذا كانت
من موصولة لقيت الإنسان المبرود بكونه مضمون وبالذكر
موصولة على أن تكون معرفة بصلته وأما إذا جعلتها موصولة
فكانت قلت لقيت إنسانا مضمون وبالث فانه وإن حصل لقوله
إنسانا تخصيص مضمون ببيت للمخاطب لكنه ليس تخصيصا
وضعا لأن إنسانا موضوع لإنسان لا تخصيص فيه لخلاف
الذي ومن الموصولة فإن وضعها على أن يخصص بمضمون
صلتها فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص
المعرفة وضعي وهو الماد بالتعريف عندهم وليس المراد
به مطلق التخصيص الأتري أنك قد تخصص النكرة بوصف
لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تنتمي بذلك معرفة لكونه غير وضعي
لما نقول رأيت اليوم رجلا مسلما عليه اليوم وحده قبل كل أحد
فإن قيل الجمل تكررات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها
قلت لأنهم تنكير الجمل ولو سلمنا فالخصص في الحقيقة
التعريف بالصلة كما أن رجل وطويل لا يخصص في كل منهما
مشتق بل مع التعريف انتهى وإذا بالعلوم أعم من أن يكون
حصة معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من

ان يكون من حيث هو او في ضمن جميع الافراد او بعضها فلا
ينافي ما صح به غيره من ان الموصول كالمضاف ينقسم انقسام
المعرف بال وبتلك يظهر ان انقسامه كذلك لا يخرج
عن كونه معرفة كما ان المعروف بال لم يخرج بالانقسام عن
ذلك وان عدد الاسماء يكون له من صتيغ العموم لا ينافي ما ذكره
الحاجة من انه معروف وغاية الامر انهم اقتصر على بعض
معانيه لانه المتعلق به عندهم كذا قاله شيخنا رحمه الله تعالى
وهو ضم ان نفس في معنى ومشارك بين معان فالاول الذي
للمذكور العالم وغير العالم المفرد وان دل على جماعة كالقري
والركب والجمع والى الموت العالم وغير العالم المفرد وان
دل على جماعة كالترقة والعبيلة والجماعة وما وهما سائلة
او مستعدة مكسورة او معيبة او مخدوفة ووحدها او مع
الكسرة واللذان للمثنى المذكور واللذان للمثنى الموت بالالف
رفعا والذين واللتين بالياحوا ونصباً والجماعة المذكور
العاقل كثيرا وغيره قليلا صنعتان احدهما الذين في احواله
كلها لبنانية عند اكثر العرب واعرب طي وهذا دل او
عقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو نحو فضة اللذون
امتوا على اللذون كفروا ولا تختص تشديد نونيها
ونون ذان وتان بالرفع خلافا للنصب بين قال بعضهم
اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الذين معربا بالواو رفعا
وبالياحوا ونصباً كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على صوت
الجمع وسننه فيكون معارضا لبنانية كما قالوا في نظيره في اللذان
واللتان وذات وتان واما قول بعضهم انما بني الذين ولم
يعرب لانه ليس على سنن الجمع لان واحده اعم من جمعه
ففيه نظر لانه المدعي انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولم

يلبس

فليس جمعا الواحد باعتبار كون الواحد اعم بل يراد بالواحد
اعلم اعم بل يراد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه
كما قال ابن مالك وان عني بالذي من يعقل وشبهه فجمع الذين
المراد من عني السبا المنقول عن البعض المذكور نفس ابن
مالك ايضا مع قوله ما ذكره واعترض عليه بان هذا معارض
لمنع كون العالمين جمعا للعالم والاخرى الاولى مقصورة
بوزن العلي وقدمت قال اي الله للشم الاولى كالهم سبوت اجاد
العين يوما صعا لها وجماعة الموت العاقل وغيره الاك
واللاي وقد خذف باوهما فيقال الا واللات وقد جمع
الاي على اللواتي باثبات الياء وحذفها والاعلى اللواتي بالمد
وقد يقصر وعلى اللات منبأ على الكسرة او مقربا عن اب
اولات وقد يقصر الا واللات اي المشترك بمعنى جميع
الصنع المذكورة اي بمعنى كل واحد من الصنع المذكورة
لكونه موضوعا به من وما يقول في من عجبي من جاك ومن
جائك ومن جاكك ومن جاناك ومن جارك ومن جيناك
وتقول في ما لن قال اشتريت حمرا او انا او حاربا او
انا بن او حمرا او انا العجبي ما اشتريت وما اشتريت
وما اشتريت ما وما اشتريت وما اشتريت قال ابن هشام
في او صحه فاما من فانها تكون للعالم نحو ومن عنده علم الكتاب
ولغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة نحو من لا يحسب
له فدعا الاصنام سوغ ذلك الثانية ان يجمع مع العاقل
فيما وقعت عليه من نحو من لا يخلق ليشوكة الادمية
والملابكة والاصنام الثالثة ان يقتصر به في عموم فصل
نحو من عني على بطنه ومنهم من عني على اربع اقطار الارض بالعاقل
في كل دابة واما ما فانها تكون لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم

ينفرد وما عند الله باق ولم مع العاقل نحو ساج للدهاني الحيوان
وما في الارض ولا نواع من يعقل خوفاً تكو ما طاب لكم من
النساء والمهيم امره كقولك وقد رايت شجاً من بعد انظر الي
ما ظير انتهى واذا يريد بها غير المفرد المذكور جازي ضميرها
مراعاة اللفظ وهو اولي لانه الاكثر في كلام العرب فيفرد ويذكر
لخو ومنهم من يؤمن به ام من هو كانت ومراعاة المعنى وهو عربي
جيد خو من كانت امك ومنهم من يسمعون اليك الا ان عصب
المعنى سابق على الضمير العايد فمراعاة المعنى اولي لقوة

حاشية حينئذ كقول
وان من الشوان من هي روضه وقوله تعالى ومن يفتن فلن
لله ورسوله ونقل صالحا فمن انت تعلم وتزم مراعاة اللفظ
ليس او فتح مراعاة المعنى واجبة فالاول نحو اعط من سالك
بالحاق علامة الثالث اذ لو تركت مع ارادة الموت حصل الالتبا
والثاني نحو من هي حمى امك اذ لو قيل من هو امك امك او من
هو حمى امك كان في غاية الفج وأجاز ابن السراج من هي محسن
امك قال ابن مالك فاما من محسن فقريب واما من هي محسن
فغريب من الفج قريب مما فيه في من هي حمى فوجب اجتماعهما وبغير
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا لقوله تعالى ومن الناس من يقول
امنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ
اعتبار المعنى نحو ومن الناس من يشترى لهو الحديث الى واد
شأن عليه اياها واي للعاقل وغيره مضافه لفظا او تقديرا
ولا تنضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الاستفهام
متقدم نحو لئن عني من كل شعبة ايهام اشد خلافا للمعنى
واستشكل على القول بان تعريف الموضوعات بعبلاها وان ال
فيما فيه زائدة اضافة اي بانه يلزم فيها اجتماع تعريفين

بان

بان اياها حاجة الى ما يعرف حلت من وفقت عليه وهو المضاف
اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموضوعات
فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموضوعات ليس
فيها ما يعناه حلتى سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه
ليوضح المعنى الذي وفقت عليه بالنظر الى حلتى ومفتقرة
الى الصلة لتوضحه بالنظر الى تحصيله وهذا من غرائب
العربية ان اسما يحتاج الى معرفتين ولكن من وجهين مختلفين
قال بعضهم القياس يقتضي اضافة اي الى نكرة وليس المراد
بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة يدل على ان الحلى الذي
في بعض منه وذلك حاصل بالنكرة فكان لهم ارادوا بالتزام
كون المضاف اليه معرفة الصلاح اللفظي لا بضاف
ما يريد به التعريف وهو اي الى ما هو نكرة فيحصل
الدافع في الظاهر وحاول بعضهم اشتراط استقبال
عاملها وتقدمه فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين
الشريطة والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها
على معنى الشريطة ولست ٤ اوجبوا في عاملها لكونه دلالة
على الجواب ان يكون مستقبلا وعددها من المشترك بانها
الاكثر والافتد توثق وتنتهي ونجع نحو ايتها اخنك واباها
اخوان وابوهم اخوتك فيكون من النص وال للعاقل وغيره
نحو ان المصدقين والمصدقات ونحو والسقف المرفوع
والبحر المحور ويلزم من ضميرها اعتبار المعنى هذا ذهب
الجمهور وقال المازني هي موصولة حروف والاضفى هي حروف
تعريف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للمعهد
اما اذا كانت له كما في قولك جاني ضارب فالرمت الضارب
فلا كلام في حروفيتها وقال المولي التفتازاني الخلاف انما هو

في اسم الفاعل والفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه
تقل في صورة الاسم وهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما
ما ليس في معنى الحدوث من نحو المومن والكافرو الصانع والخابر
لهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف لتقريب اتفاقا وكلام
الكشاف والمفتاح يفسح عن ذلك في غير موضع واستدل
الجمهور بوجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرو به والضمير
بالاسبق انما يعود الى الاسم وقول المازني وجع لموصوف
بحدوث ردوه بان الحذف الموصوف مظان لا جذف
في غيرها الاضرة وليس هذا منها ولو كانت موصولا
حرفيا لا دل مع ما بعدها بمصدر واللازم باطل او حرف
لتقريب امتنع وحولها على الفعل وقد دخلت عليه
نحو الترضي والمخدع واستدل على حرفية تحتل العائل
لها كمررت بالضارب فالجور وضارب ولا موضع لال
ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بان حوالت مقتضي
الدليل فيها لكونها على صورة الحرف فنقل اعيانها الى صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضي الدليل ان يظهر اعراب
الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة نحو المركب
لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تناسر بالعوامل
فلما كانت صلة الالف واللام مفرد ايجي بالاعراب فيه على
مقتضي الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه نظر لا رفق
الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود واما ايجي
بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي اللفظ
نحو جاني ايهم ضبته وكذا في الذات والبيان فيمن قال
باعت ايهما والذون على لغة انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
ويمكن ان يجاب بان هذا لا ينحصص على ابن مالك وما استد

به لا ينافي ما قاله لان له ان يقول انما اعراب اي وما ذكر معه
لتقوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انه لما تقدم
ظهور الاعراب في جز الصلة لكونها جملة وكان نفس الموصول
قابلا له ظهر فيه على خلاف القياس محافظا على الاعراب
بقدر الامكان وهذا اوافق ما قاله ابن مالك ولا ينافيه
ثم قياس الاول انه اذا وصلت الجملة لم يكن لها محل من
الاعراب بل المحل لال وقياس ما قاله ابن مالك ان يكون المحل
لمجموع الموصول والصلة سواء ائتم او غيرها فليتنازل وانما
يكون الموصولة ان كانت داخلية على اسم فاعل او اسم مفعول
فيل او صفة مشبهة فان دخلت على اسم جامد كالرجل او
على وصف يشبه الاسماء الجامدة بان غلبت عليه الاسمية بان
لم تفتقر لفظا ولا تقديرا الى موصوف تجري عليه كالمصاب
او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تقرب
وكذا الداخلة على الصفة المشبهة على الفخيم عند المحققين
قال الرضي واما لم توصل الالف واللام بالصيغة المشبهة
مع فقيمتها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل
بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضمته ان وهو معها لتقدير
الفرد والصلة لا تكون الا جملة ومن الموصولات المشتركة
ذو المعاني وغيره نحو رايت ذوا فعل وذو فعلت وذوا
فعلوا وذو فعلت وذو فعلوا وذو فعلن في لغة طي قال
الرضي وفي ذو الطائفة اربع لغات اشهرها ما مر اعلى عدم
تصريفها مع بنائها اي وتظهر المعنى بالعايد والثانية حكاهما
الجزوي وذو المفرد المذكور ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاثة
وذات مضمومة للمفرد الموثق ومثناه ومجموعه والثالثة
حكاهما ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع الموثق ذوات مضمومة

في الاحوال والرابعة حكمها ابن الدهان وهي تصريفها فنصبت
 ذو معنى صاحب وكل هذه اللغات طائفة اسمى وهو صريح
 في ان تصريف ذو الطائفة نصيب ذو المعنى صاحب خاص
 لحالة الاعراب ومقتضى كلام ابن مالك وشراح كلامه جوابه
 على بنائها ايضا والقياس ان تختم المشتبات وجمع المذكور بالرفع
 فيقال دوان ودوين ودوانان وذواتين وذوون وذوون
 وان كانت ساقطة في التي معنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة
 هنا وظاهر على اللغة الرابعة انه ينون ذات وذوات
 فيقال في ذات جاتي ذات قامت بالرفع والتنوين وايضا
 ذاتا قامت بالنصب والتنوين ومررت بذات قامت
 بالجر والتنوين اذ لا معنى لترك التنوين على ذلك التقدير
 واما ذوات فالضم مع التنوين وفعوا بالكس مع التنوين
 جرا ونسبا وعدها من المشترك على بعض اللغات
 ومنها ذا العاقل وغيره بشرط ان تكون واقفة بعدما
 او من الاستفهامية وان لا تكون للاشارة وان لا تكون
 ملغاة كقول

الانشالان الماذا الحاول . الحب فيقصي ام ضلال وبالل
 وقوله الا ان قلبي لدى الطاعنة حزين من ذا العيزي الحزينة
 بخلاف ما اذا لم يقع بعد ما ذكر كقول
 عدس ما لعماد عليك اماره . انت وهذا التحلين طليق
 وذا اسم اشارة ولذا دخل عليه هاء التثنية مبتدأ خبره
 طليق وجملة تحلين حال وهذا اسفط احتجاج الكوفي
 بهذا البيت على عدم اشتراط ذلك الشيء بخلاف ما اذا
 كانت للاشارة كقولك من ذا الذي اذهب وماذا التولي وما
 ذا كانت ملغاة والمراد بالعبارة تركها مع ما او من فيصير

المجموع

المجموع اسم واحد او لها حبيذ معنيان احدهما وهو الاثر
 ان يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه فعل مقدم وتثبت
 الف ما للتوسط لا حبيذ كما في قولهم عماد انسال والثاني
 ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة
 فيعمل فيه المتقدم وعليه قوله في ما اعلمت سابقه
 ولكن بالمعنى ذكرتي مجموع ماذا مفعول في عند الجمهور
 لكن قال السيرافي وابن خروف انه موصول بمعنى الذي والف
 نكرة بمعنى في وتخوذ الالف عند الكوفيين وابن مالك على
 وجه اخر وهو تقديرها رايدة ويظهر اثر الموصولية والالف
 في البدل فيقول عند جعلك ذا موصولة ما اذا صنعت اخير
 ام شر بالرفع على البدلية من مالا نه مبتدأ وذا وصلته خبر
 ومثله من ذا الكرم اريد ام عمرو وتقول عند جعلها
 اسما واحدا ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا الكرم
 اريد ام عنى بالنصب من مجموع ماذا الاله مفعول به وفي الجواب
 عن قوله بقالي لسا لوندك ماذا ينفعون قل المفسر
 في ابو عمير ورفع الف نحو على جعل ذا موصولا والباقيون
 بالنصب على جعلها ملغاة كفي في قوله بقالي ماذا انزل ريك
 قالوا خيرا واعلم ان صلة ال الموصوف المذكور من اسم فاعل
 او اسم مفعول بالشروط المذكور انفا ولهذا عمل بمعنى الماضي
 ولو كان اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي
 كالمجرد عن اللام وانما جعلوا هذا الفعل في صورة الاسم لانهم
 كرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى
 على صورة الفعل اما لفظا فظاهرا واما معنى فليصير ال
 مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه فصيروا الفعل
 في صورة الاسم المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول

في صورة اسم المفعول لتقارب المعنيين ذلك الذي الرضي قال
فان قيل ما حملتم على هذا وهل لا قلتم بان صلة اللام ليست
محملة بل جعلت صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب
من الصلة بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصاله وهو
اسم الفاعل والمفعول فالجواب ان عملها بمعنى الماضي
مع اللام ولام على انها فعلا ان الاري ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقع عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع
ان طلبهما للفعل اقوي من طلب الموصول له لا يعلمان بمعنى
الماضي وقد توصل بالمضارع اختيارا عند ابن مالك واضطرارا
عنده عنده كفوا ما انت بالحكم الرضي ما انت بالحكم
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل والحملة اسمية ونظرون
اضطرارا عند الجميع كفوا من القوم
الرسول الله من اسمهم لهم ذات وقاب سمي مع
وقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حرفي فليس ذلك سعة
وصلة غيرها اما ظرف او جار ومجرور تامان بان تم بهما
الغاية اي بدون ملاحظة المتعلق والافحوجا الذي بك
وجا الذي اس من امثلة غير التامين تتم به الغاية اذا
لاحظ ان التقدير حصل بك واستقر اس مثالا متعلقان
بفعل عام كاستقر وحصل وثبت محذوف وجوبا والعائد
فاعله المستقل الى الظرف والجار والمجرور نحوها الذي
عندك والذي في الدار ابوه فان جعل متعلقا خاصا
وجب ذكره نحوها الذي شكره او نام في الدار مالم يعمل مثله
في الموصول نحو نزلنا الذي الباحة اي نزلنا المنزل البارح
الذي نزلناه البارحة او في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل
الذي البارحة اي نزلناه البارحة والافحوجا وحده ونحو

بعض

بعض المتأخرين تقييد ذلك بما اذا لم يقع الدليل على الخاص
والا لم يجب ذكره كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في البحر
فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع انتهى
وهو قياس ما ذكره في خبر المبتدأ او اما جملة اسمية او فعلية
خبرية لفظا ومعنا اعني محملة للصدق والكذب اي بحسب الاصل
والا فهي لا حملها الا ان ادلحكم فيها قال ابن مالك والشروط
عند الخويين تقييد الجملة الموصولة بها يكونها معودة وذلك
غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلتها معودة
وقد يراد به الجنس فتوافق صلتها لقوله تعالى كمثل الذي
ينفق بما لا يبيع وكقول الشاعر وليس الذي يبيئ كثر الاثم
وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلتها كقول الشاعر
فان استطعت اعلب وان يغلب الهوى مثل الذي لا قيت بقلك صاحبه
ولا يجوز ان تكون التشبيه كبعثك واضربه ولا يضرب
واما قوله واي لرام نظرة قبل التي اعلى وان شطنت فواها انزوما
ولعل محذوف الخبر والجملة معترضة او الصلة قول
محدث وفي اي اقول فيها ذلك واما قوله تعالى وان
منكم لمن لبسطين فالصلة جملة جواب القسم وهي خبرية
واما جملة القسم وان كانت الشبهة فليست مذكورة
لذا انها تنفوية الجملة وتاكيدها ونحو ان يكون ذات
ضمير غيبية مطابق للموصول في افرادة وتنشئة
ومحذوف تذكيره وتايشته بسبي عابدا وقد يختلف
ظاهر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع قال
ابن مالك قال ابو علي من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا المبحر سلبويه في خبر المبتدأ
فاصري ان لا يجيزه في الصلة والمااد بالمطابقة

بالمطابقة المذكورة ما يشتمل مطابقة اللفظ او المعنى حيث
تجوز الامران او يتعين احدهما على ما تقدم بيانه او ضمير
حاضر ان كان الموصول الذي او احد فوه وعنه واحترابه
او بموصوفه على ضمير حاضر يقدم ولم يقصد التبيين نحو
وانت الذي اخلفني ما وعدتني وقد تحذف العائد
ان كان مبتدأ خبره مفرد والموصول اما الى نحو ايهم اقر
ايهم اشد او طويل الصلة نحو وهو الذي في السماء له واما
نحو مثلا ما بعوضته فتشاذ او ما استغفانيه او مفعول في
غير صلة ال وهو اما متصل نحو وما عملت ابيهم او
متنصل لغرض لفظي نحو فالربى بما اناهم ربهم او مخفوضا
اما بوصف غير ماض نحو فافض ما انت فاض او مخفوضا
الموصول او موصوفه بمثله معنى ومتعلقا نحو وليترب بما
تشربون ونحو لا تركن الى الامر الذي ركنت ابا بعض حين
اضطرها القدر واما نحو ما المستقر الهوى محمود عاقبة
وهو على من صبه الله علمه فضرة ولا تقتدم صلة ولا
مفعولها على الموصول ونحو وكانوا فيه من الزاهدين مؤل
ولا يتاخذ ان عن خبره ولا عن تاتبعه ولا ما سئلني من
ولا تفصل بينهما الا بالاعتراضية كقول
ذاك الذي وانزل يعرف ما لك الا ال ولا تفصل ولا يعمل
الصلة وكذا الموصول الحرفي وهو ان يشدد به النون
المفتوحة وتوصل بمفعولها وان يستلون النون وتوصل
بفعل متصرف مطلقا ويوصل به مضارفا وما ولو
والذي ويوصل به غير امر وتنفرد لو بعلة وقوعها
بعد و او يود وما يبينها عن طرف الزمان فلا
توصل حينئذ الا بانه في المعنى او بابتداء

وقد

وقد توصل بها في غير ذلك واما اسم الاشارة فحده ابن مالك
بما وضع لشي وانشارة اليه تخرج بقوله واشاره اليه
ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مضطر لدخول
المضمرات وجميع المظهرات لان المضمر يشار به الى المود
عليه والمظهر ان كان تكرة بشار به الى واحد من الخلق
غير معين وان كان معرفة فالي واحد معين وبان فيه
دورا لانه اخذ لفظ الاشارة في كل من المرف والمعرف
واجب بان الاول بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية
وما ذكر من الاسماء المنقوضات ليست كذلك قال بعضهم
وقضية هذا ان يكون الاصل في اسم الاشارة ان لا يشار بها
الا الى تشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس فلتصير به كالمحسوس المشاهد وعن
الثاني بان الاشارة في قوله اسم الاشارة جزا المحدود ولا
يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزا المحدود ايضا
عليه اذ لما تكون معرفة ذلك الجزاء وية او مكتسبة
بغير ذلك وبانه لا اشكال في اعتبار الاشارة في تعريف اسم
الاشارة لان المعنى ان اللفظ المسمى عند الحاجة باسم الاشارة
اي ما يطلقون عليه ذلك اللفظ ما وضع الامر المشار اليه
لغة او اصطلاحا فانهم ذلك على ان الاشارة في المحدود
تبدل لاجزائها اذ تعريف تلك اللفاظ والتبدل خارج
والمسمى اما ذكر او مؤنث وكل واحد منهما اما مفرد
او مثني او مجموع فلهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة
كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان العرب وضعت
لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في الاول ولفظ المثني لهما في
الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها

اربعة وعشرون وستة اثني عشر لانه يسقط من ستة المشار
اليه احد الجمعين لا شتر الكهاني اللفظ واحد يضرب في ستة
المشار اليه مجموع الساقط اثني عشر وان نظرت الي الحوال
المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت هامة وثمانية
من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعة
لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني عشر الساقط
من الستة والثلاثين في الاية القرب والبعد والتوسط
وهي ذا الهمزة المفردة اي ولو حكما الفحة قولك ذا الجمع
وذا القريب وذا الركب وزاد بعضهم ذا الهمزة مكسوة
بعد الالف وداها بمكسورة بعد الهمزة ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع يدل تصغيره على ذيها
عادة اللام وقد يعارض هذا كما قال بعضهم باحتياج ان
يعيش الاثني وهل المحذوف العين او اللام لانها طرف
وهل الالف متقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون من باب
جي او عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طوبت وهل
وزنه فعل بخبريك العين وهو الاظهر لان الانقلاب عن
المحرك اولى او فعل باسكانها لانه الاصل في ذلك كله
حذف بينهم ومذهب الكوفيين ان الالف ذا اربعة اقلام
يقولون في التنشئة ذات وذاتين فالالف والنون والياء
والنون للتنشئة فلم يبق الا الذال وروى بان الالف حروف
لا يشق الساكنين ولذا شددت النون عوضا منها قال
ابن يعقوب لا ياتي بان تقول هو ثباتي كما تقول لا اذ امة
به قلت ذاق زيد الف اخرى ثم نقلتها همزة كما تقول لا اذ
سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وصنعوا اذا كانت
ثانية حروف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي

ردا

رد الى اصله وذاي بذال معجمة مكسورة ثم يا ساكنة متقلبة
عن الف ذاي من ذاي من ذاي من هو وذه بذال معجمة مكسوة
ثم يا ساكنة الهاء او مكسورة باختلاس والما اديه عدم الاشباع
او يا شباع فتولد بعد كسرة الهاء يا ساكنة قال الحارمردك
وهذه اصله هذي والها بدل من الياء لانه ان السا
والكسرة التي من جنسها قد انت بها حوائث تقفيل ولم تثبت
لها ثابت في موضع جعله بدل من الياء هو القياس وبعد
ان جعل الياء بدل من الياء جاز وجران احدهما ان يلحق بعد
الها يا زائدة كما في يهي فاذا وقعت قلت هذه بالاسكان
وحذف الالف كما تقول مرت به بالاسكان والاخر ان
تكون ساكنة لا تلحق بعدها يا في الوصل ولا في الوقف
لخو هذه امة الله بالها ساكنة وكانهم اوجبوا ان تكون
العوض مثل العوض عنه في السكون وحكمته حكم هذه
في جميع ما ذكرنا في وي بنا مكسوة مقلوبة عن ذال فها
بذال عن ذال ذي فنية الجمع بين البدلين التا والياء وت
وت بنا مكسورة مقلوبة عن ذال فها ساكنة او مكسوة
باختلاس او يا شباع وثابتا مقلوبة عن ذال فالف فها
تسع للموت في الفرد ولو حكما الفحة قولك ذي الجماعة
وذي الفرقة وذي الطائفة وزاد بعضهم عاشرة
وهي ذات قال وهي اعراها ان القريبة من بينها لا الاء
رند عن اية واعنا المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة
كقولك ذات جمال او بموي العين في لغة طي حكى الفراء
بالفضل ذوا فضلكم الله به والكرامة اكرمكم الله به
اي النبي اكرمكم الله بها واصل به بها نقلت فحة الهاء الى الياء
فسكنت وحذفت الالف وذات وتان للمثنى رفعا الاول

لمشي المذكور والثاني لمشي الموت ودين وتبين جوا ونضبا واعراب
هذه الصيغ قال به بعضهم وعليه ابن مالك لاختلاف آخرها
باختلاف القواميل وأدعا بعضهم أن كل واحدة منها صيغة
مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبين شي من المشي
لأنهم قصدوا أن يجري أصناف المشي على الجمع واحد إذا كانت
التثنية لا تختلف فيها مذكروا لموت ولا عاقل ولا غيره
فوجب أن لا تختلف المثنيات أعربا بخلاف الجمع فإنه خالف
بعضه بعضا وقال الأكثرون بناها لقيام علته البنائية
لما في المفرد والجمع وانها صيغة مرجلة غير مبنية على الواو
ولو بنيت عليه لقبل ديان فذان صيغة للرفع ودين صيغة
أخرى للجر والنصب والجواب أنهم خالفوا تثنية هذا
المبني حيث لم يبنوها على الواحد فميزا بين ما قال الرضي
والبحث في اللذان والذين لما في ذان ودين قال وقد
جاذان ونان والذان والثنان في الاحوال الثلاث وعليه
حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لسا حيران اي في آخر
القوانين واولا بضم اوله وكسر آخره ممدود عند الجارية
مقصورا عند غيرهما لجماعة المذكور والاثان العقلا
وغير العقلا قال **دم المنازل** بعد منزلة اللواتي العبي
بعد اولئك الايام قال الرضي وقد ينون مكسورا والثون
للتثنية لما في صم وأن كان اول معرفة فتكون فابديها
البعض حتى يصير المشار اليهم كالمذكورين فيكون اولا
كاوليك وقد يفسر فيكتب بالياء لان الفتح محمول الامر
فحمل على الياء لستفقال أكتاف ثقلات للكلمة وهي
الفتحة في الاول والواو في الآخر وقد تبدل الهمزة من
الاولى من اولها فيقال هلا وقد تضم الهمزة اللفظ

خو او لا

او لا ورعا شتبع الضمة قبل اللام خو او لا خو طوما رما فاولكم
قوله هو لا على وزن ثور اب فليس بلفظة بل هو تخفيف هو لا
تخفف الف ها وقلب همزة او لا او انتهى واذا كان المشا
اليه بعيدا جسا او رتبة لحقة كاف حروفية تنصرف تنصرف
الكاف الاسمية غالبا وصرح بعضهم بانها لا تلحق من اسمها
اشارة الموت الا في وثا وذي قالوا انيك وتلك وتلك
بكسر الثاني الثلاثة ونيك وتلك بفتح التانيهما وتالك
وذلك ووراه هذا الغالب لغتان آخران احدهما
ان تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث ولا
تلحقها علامة تثنية ولا جمع والثانية ان تكون مفتوحة
مكسورة من الزوايد في الاحوال كلها ومنه ذلك خبر
لهم ولك ان تزيد قبلها لا ما الا في التثنية مطلقا فلا
يقال ذانك ولا تانك وفي الجمع في لغة من مره
وهم الجازيون فلا يقال اولاك بخلاف من قصره
وهم غيرهم فيقال اولاك بالنصب وفيما سقت
ها التثنية **خو هذا وهذه وهولا** وتقدمها التثنية
على الجرد كغيره على ذي الكاف قليل وعلى ذي اللام
ممنوع لكن قال ابن مالك لا تدخل على المقترن بالكاف
في المشي والجمع فلا يقال هذانك ولاها ولائك لان آخرها
ذاك وذلك يحمل على ذلك متناه وجمعه كانهما صاع
وحمل علمهما مشي ذال وجمعه لساو بهما لفظا ومعنى
انتهى قال ابو احسان وهذا بناء على ما اختاره من انه ليس المشار
اليه الامور ثنات وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله
من هو ليا لكن الضال والسماء اي لا وجه لهذا الابد
لان كلامه كما هو ظاهر مما يكون مضطرا وهذا

للتعريف مجموع ال على الاولين واللام وحدها على الثالث
 واذا قلت جال القوم فالهمزة متروكة على الجميع لكن تركها
 على الاول بعد وجودها على خلاف الاصل فيها لما
 تقدم وعلى الثاني بعد وجودها لكن على الاصل
 فيها الاستغناء عنها بخوك ما قبلها وعلى الثالث بمعنى
 انه لم يوثق لعدم الحاجة اليها واذا قلت القوم جاوا
 فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن ثبوتها على
 الاولين لثبوتها في اصل الوضع وقطعها على الاول
 لانها موصوعة على الفتح وعلى الثاني لاجل الابتداء
 او ثبوتها على الثالث لاجتلابا بعد ان لم تكن للتوصل
 بها الى النطق بالسالكين ونحو ابن مالك وغيره قول
 الخليل واسند لواله بسلامته عما لم يزم غيره من وضع
 لكلمة مسابقة التصدير على حرف واحد ساكن
 واقتراح حرف همزة وصل ولا نظير لما وبان العرب
 يفت عليها عند التدكير نحو ال اذا تذكرت ما فيه
 ال كالكتاب ولا يوقف الا على ما كان على حرفين
 ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الضمة والفتحة
 كقول **يا خليلي اربعا واسمك** منزل الدارس من
 اهل الحلال وذلك كالوقف على قد في نحو قول
 ارف الترحل غير ان ركبا لما نزل برجالنا وكان قد
 واما ما استدل به للثالث من حذف الهمزة وصل او كون
 التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا
 التعريف لان التي تحمل على ضده كما تحمل على نظيره ونحو
 العامل اياها نحونا رجل ولو كانت في الاصل كقد كانت في
 تقدير الانفصال ولم يخطها العامل ولا يرد نحو ان لا تخط

في الامال لانهم جعلوا الاحاطة من بين ما هو على حرفين كجز
 الكلمة ولا نحو فيما رحمة من الله لان الفاصل لما لم يغير
 معنى ما قبله ولا ما بعده عن الفصل به كالفصل فاجيب
 عنه بانها انما وصلت تخفيفا وبان حمل التي على ضده غير
 لازم بل عدم الحمل اولى ولو سلم فتشطه بقدر الحمل على
 النظر وبان بعد الانفصال لا يترتب كثرة الحروف
 بل على افادة معنى مما راجح لمعنى المصحوب كسوف قال
 ابو احسان وهذا الخلاف لا يخذي شيئا ولا ينبغي ان
 يتشغل به وبقي في المسئلة مذهب رابع وهو ان ادان
 التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بين همزة
 التعريف وهمزة الاستفهام ومن حروف التعريف ام في
 لغة طي وهل في لغة وهي ال ابدلت لامها فيها في الاولى
 وهمزتها هي في الثانية وابدال اللام فيما لغة مخبرية
 زعم بعضهم انها مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف
 في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولعل ذلك
 لغة لبعضهم لا جميعهم بدليل دخولها على النوعين في
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس من ابرامصيبام في اصغر
 اخوجه احمد واعلم ان المراد من الاسم الذي فيه الالف
 واللام ويسمى اداة التعريف حينئذ اداة العهد الحاد
 واما مفهومه من حيث هو فهو مع قطع النظر عن افراد
 نحو الرجل خبر من المرأة ويسمى اداة الحقيقة والطبيعة
 وقد يسمى اداة الجنس ايضا واما مفهومه في ضمن جميع
 الافراد نحو ان الانسان لبي خسر ويسمى اداة العهد
 الذهبي عند العانيين فالعهد الذهبي عند همران
 يكون الاشارة بالاداة الى الحقيقة من حيث وجودها

في ضمن بعض الافراد وكقولك ادخل السوق واشتر المحرم
حيث لا عهد في سوق او لحرم اي سوقا او لحاما وصحوا
بان هذا في المعنى كالنكرة ولهذا يعامل معاملتها كثيرا
فيوصف بالجمال لقول **ولقد امر على البيتيم بسبي**
ولقد هذا امر ادهم بالعرف بلام الجنس الذي ذكرناه
بحوز ان لمعت بالجمال الخبرية بدل ليل وصفهم له بانه نكرة
معنى اللفظ وتحتل ان تركم له هنا ذلك اعني كونه نكرة
في المعنى والكلام في المعارف حقيقة واما العهد الذهني
عند النخاة فهو ان يكون المخاطب عالما بالمصحوب
قبل ذكره من غير ان تجري ذكره نحو جاق القاضي اذا لم يكن
في البلد الا قاض واحد مشهور وهذا القسم ادرجه
المعانيون مع العهد الذكري تحت العهد الحارفي وجعلوا
الذهني ما تقدم فلا يفعل عن مخالف الاصطلاحين
وتحقيق المقام وتفصيله في غيره هذا الكتاب وحاضر
ما ذكره النخاة ان اداة التعريف اما العهد ذكري في نحو
في زجاجة الزجاج او ذهني نحو جاق القاضي او حقيقي
كما في هذا الرجل وبأرأها الرجل والساعة او الجنس
كاهلك الناس الدينار والدرهم ولاستغراق افراد
نحو وخلق الانسان ضعيفا او صفاتها نحو زيد الرجل
ومصحوب الجنسية في المعاني منكر مجموع ومن ثم
يوصف بها نحو وابنه لهم الليل تسليح منه النهار واهلك
الناس الدينار الحم والدرهم البيض والاكثر اعادة
اللفظ نحو لا يصلاها الا الاشقي الذي لذت وتولي
وقد تراد ال في مستغنى عنها بتعريفه او وجوب
تكرره وهي في كليهما اما لازمة كالبني في علم قاربت

نقله

نقله كالنخاة او ارجاله كالسول وفي الذي وفروعه
ونحو ارسلها العرايك او جارية سماعا وهي الداخلة
على علم منقول من مجرد صاخ لها كالحارث والعباس
والحسن والعنصل او قياسا في الشعر وذلك في نحو
شاعدا لاهم ومن اسيرها **حراس ابواب على**
فصورها ونحو صددت وطيت اللبس يا قيس عتي
عمره **او** نذروا منه الثلاثة الاثوات والحنسة العت
الدهم والعشرون الدهم ولا يقاس عليه
واشار بقوله **نحو الرجل والفلان** ان المراد ما فيه
الالف واللام التي للتعريف فخرج ما ليس منه الالف
واللام التي للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد
يكونا علما وقد يكون غيره وانما انك عتالين وان
كان المثال لا يسأل عنه كما قال السراي في زيادة الاض
وما اضيف وليس متوغلا في الابهام اضافة معنوية
اي واحد من الاربعة المذكورة بخلاف المضاف المتوغل
في الابهام كغيره مثل اذا اريد بهما مطلق المفاورة والمهانة
قال الرضي وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك ووال
وشبهها وانما لم تتعرف لان مفاورة الخطاب ليست صفة
تختص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا فائدا
يوصف بهذه الصفة وكذا امثلة زيد لا تختص ذاتا
بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن
ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشيان
والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا تحصى قال
ابن السراج اذا اضيفت غير ال في معر له مند واحد
فقط يقف غير لا تحصارا تغيرية كقولك عليك بالكرة

غير السكون فكذا كان قوله تعالى غير المقضوب عليهم
صفة للذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم
مند غير المقضوب عليهم وكذا اذا استمرخص بمثل
في شيء من الاشياء كالعلم فقول جامتك كان معرفة اذ قصد
الذي بمثلك في الشيء القلاني وقدح ابن السراج في قوله
هذا بقوله تعالى فقل صالحا غير الذي كان فعل
مع ان معني غير الذي كان فعل اي الصلاح كان علمهم كان
فساد او الجواب انه على البدل لا الصفة وقالوا في
حسبك وساعدك وكفيك وسيكك وزهاك مما لم يتعرف
لانها بمعنى الفعل لان معني حسبك زيد لكفيك زيد
وكذا اخواته وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف
فقتل برجلين ناهيك من رجلين وبعض العرب تجمل
واحداه وعيد بطنه بكرتين وكذا ينبغي ان يكون صدر
بلده ورئيس قبيلة وابن ابنة ونادرة دهره لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من
صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد انه قالها
عابدة على رجل ونحو الذي اضافته لفطنة نحو
جاسارب زيد الان او عندا فانه على تليده والماد بما
اضيف الي ما ذكر ما اضيف بلا واسطة او بواسطة
فيدخل المضاف الى المضاف الي واحد من هذه
الاربعة نحو غلامك وغلام ابك وغلام زيد وغلام
ابي زيد وغلام هذا وغلام ابي هذا وغلام الذي
قام ابوه وغلام ابي الذي قام ابوه وغلام الرجل وغلام
ابي الرجل اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا
نحو اصل الوضع وقد استعمل لغير معين على خلاف

الوضع

الوضع قال اسناد شيخنا وافول ولا يضر بذلك نكرة فان
فان التحقيق ان التعريف الاصنافي يقتضيه احد المعاني
الاربعة العلوية للمعروف باللام على ما تقدم فاحفظ
والمضاف في رتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم
في رتبة العلم وكذا الباقي الا المضاف الى الضمير فانه
في رتبة العلم وفلكك لا ينفك عن القول بان الفهم
اعرف المعارف ويكون اعرفها شيئين المضمرة والمضاه
اليه وهذا مذهب سيبويه والاندلسيين قال ابن هشام
في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت
بزيد صاحبك فتصرف العلم بالاسم المضاف الى
الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف
من الموصوف وتلك لا تجوز على الاصح اسمي ولك منع
هذا الدليل لحوار كون هذا التابع بدلا وقيل ان
ان المضاف في رتبة المضاف اليه مطلقا لانه التي
التعريف منه فصار مثله وعليه انباطا هو وحروف
وجزم به في التسهيل وقيل انه دون ما يضاف اليه
مطلقا وعليه الميرد وقيل انه دون الا المضاف للمعروف
بالحكاية في الايضاح واعلم ان الامام معارف كانت او غير
في نعتها والنعت بها اربعة اقسام قسم لا ينفك ولا ينفك
به من الضمير لا يجوز جعله لغتا ولا منعوتها اما ان لا ينفك
فلانه ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضع الموصوف المادح والذام وغيرهما طردا
للغائب واما ان لا ينفك به فلانه ليس في الضمير معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه

يدل على الذات لا على قيام معنى بها وما احسن ما قيل
اضمرت في القلب هو يصادق . مستعمل بالحو لا بوصف
وصفت ما اضمرت بوماله . فقال لي المضمير لا بوصف
وجوز الكساي نعت الضمير ان كان لغايب والنعت
كسوح او ذم او ترحم كذا نقل عنه الناس كما قال ابو جابر
واخرج بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام
الغيوب وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل
عليه الرووف الرحيم ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
فقد رعا ما نفعا للضمير المستتر في يقذف والمسته
نفعا للضمير المحي و رب الباء والرووف الرحيم نفعا للضمير
المحي ورب علي والرحمن الرحيم نفعا له وهو غيره خرج ذلك
على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف ومنه كل متوغل
في البناء لا يجوز جعله نفعا ولا منعونا كما سما الشارح
والاستفهام وكلم الخبرية وما النجاسة والان وقيل
وبعد واهم الفعل واستثنى منه ما التكررات نحو مررت
بمن معجب لك وما معجب لك والحق بهما الاخفش
اي اخومررت باني معجب لك وهو قوي في القياس لانها
معروفة وذو الطائفة الوصول المقرون بال ومنه المصد
الذي للطلب نحو ضربا ريدا وسفيا لك لا ينعت لانه يدل
من الفعل ولا ينعت به لانه طلب ومنه عن الكوفية والرجل
والسهيبي اسم الانثاء اما انه لا ينعت به فلانه جامد
ولا يتصور فيه الاضمار واما انه لا ينعت فلان غالب
ما يقع بعده جامد قال السهيبي فالاولي جعله بيانا
وان سماه سيبويه صفة ونشأح كما سمي بذلك التوكيد
والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك والكثير

علي

على انه ينعت وينعت به نحو بل فعله كبير هو هذا رايتك
هذا الذي كرمت علي ولكن لا ينعت عند الجوز له الا انك
ال او غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به
واما المضاف فلان النعت مع منعونه كاسم واحد
وام الاشارة لا يضاف فكذا منعونه ولو حظ في ذي ال
معنى الاشتقاق علي ان معنى قولك هذا الرجل هذا
الحاضر المشار اليه ونتم بلغت ولا ينعت به ومنه العلم اما انه
ينعت فلا لانه المشار اليه الاشتراك واما انه لا ينعت
به فلانه ليس بمشتق ولا في حكمه ومنه ايما الاحيان
ما دامت علي موضوعا لرجل واسد ونتم بلغت به
ولا ينعت ومنه اي وكل واحد وحق وتقدم ان الاخفش
اجاز نعت اي ومنه ما لا يقع الا تابعا لثاني المذكورات
من نحو خالدة نالدة وحنسن وسيطان وليطان
قال ابو احسان وهي محفوظة لا يقاس عليها انتهى وقد
الت فيها ابن فارس كتابا قتل ومن الوصول لانه نحو كلمة
الاولية الا بصلته وحز الكلمة لا ينعت والاصح ان المقرون
منه بال بوصف ويصغر ويثني وتجمع وكذا من وما تقول
جاء من في الدار العاقل ونظرت الي ما اشترت الحسن
قيل ومنه الوصف قال ابن جني من خواص الوصف
ان لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات
في الاول وقال غيره لانه من تمام الاول فكانه بعضه والاصح
انه بوصف مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف
فلا يرد لشبه ضعيف وقد اجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو
لجة علي جعل ذي لجة نفعا للطويل وجعل صايا من قوله
لذي فرس مستقبل الرخ صايم صفة مستقبل وهو عامل ورد

بان المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في وصفها
وقيل بوصف ان دل على جموده دليل قال السهيلي كان
يكون خبر المبتدأ او بدلا من اسم جافد بخلاف ما اذا كان
نعتا يتقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد فلا يثبت
وقيل بوصف ان لم يعمل عمل الفعل تبعده حينئذ عن
الفعل بخلاف ما اذا عمل وقسم يثبت وينعت به ومنه ام الاشارة
عند اكثر الصيغ **والنكرة** لا تخصر بالعدد بل بالحد وقد
اكثر الناس من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد ما لم
قال ابن مالك من يفرض لحدوها عن الوصول اليه دون
استدراك عليه لان من الاشياء ما هو معرفة بمعنى نكرة
لفظا نحو كان ذلك عاما اول واول من احسن قد لولها
معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملها الا نكرتين وما
هو نكرة بمعنى معرفة لفظا كما سامة هو في اللفظ كخبرة
في منع الصفت والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة
دون النكرة ومجيبه مبتدأ وصاحب مال وهو في الشاع
كاسد وما هو في استعماله على وجهين كواحد انه عند
بطنه فالكثير العرب هما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم
تجعلها نكرة وينصبها على الحال ومثلها ذ واللام
الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشاع
نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا باللفظ وبالنكرة
اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما ينبغي به
المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوي ذلك
نكرة قال وذلك اجود من تميزها بدخول رب او اللام
لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباد
ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كاي ومي

وكيف

وكيف وعربت وديار والمصنف عن قولها **كل اسم**
شائع في جنسه اي كل اسم شائع في افعاله مفهوم كلي
موجودة اي حاصلة في الخارج لوضع ذلك المصنف به
المصادق على كل من تلك الافعال لم يختص بعضها
دون بعض بان كان يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا
كرجل فانه شائع في زيد وعمر ووكبر وغيرهما من الافراد
الموجودة لمفهوم الادبي الذكر الموضوع له لفظ رجل
فانه يطلق على كل منهما اطلاقا حقيقيا من حيث كونه
فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه او غير موجوده اي
غير حاصلة في الخارج لكنها حيث كلما فرض منها صدق
عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص
بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل
منها كلفظ شمس فانه شائع في افعاله مفهوم الكوكب الناري
لا يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها حيث كلما فرض منها فون غير موهي
غير حاصلة في نفس الامر لكنها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه
فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل
ما يعبر النوع والصفة وغيرها والمراد افعاله المفهوم الكلي
واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه في واحد ولا خصوص
له في الخارج الا في ضمن افعاله على نزع كبير في محله واما
الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الاجناس وقوله
لا يختص به واحد من الافعال **دون اخر** منها تفسير لقوله
شائع في جنسه ولحقه انه اراد بالجنس حقيقته لكن على
نقد بمضاف اي شائع في افعاله جنسه فان قلت

تقريب النكرة مجازا لغير مانع لصدقه على غيرها من المعارف
 كالضمير مثلا لفظ هو شائع في افعال مفهوم المذكر الغائب
 فانه يستعمل في كل منها لذلك وكاسما للاشارة كلفظ اذا
 شائع في افعال المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
 في كل منها كذلك وكالموصولات كلفظ الذي شائع في افعال
 مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك فالحجاب
 المراد بالشيء فماد كركنا فقد ثبت الاشارة اليه هو الشئ
 في افعال المفهوم الذي هو موضوع اللفظ لكونها افعال
 الموضوع له وانما الشئ فيها لان كل واحد منها موضوع
 له بعينه نعم على ما ذهب اليه جمع اخرون منهم العلامة
 النفثا زاني من ان المذكورات موضوعات للمفهوم الكلي
 يستعمل في جزئيات يكون الاشكال بحاله فليست كل
 قلت يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد قلت
 المراد انها المفهوم الكلي الصادر عن كل اسم شائع في جنس
 لا يختص به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له
 الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المتعززة بالافراد
 كان أوضح لكنه اتي بالبيان الاطراد ولما كان في هذه التعريف
 غموض لما فيه من الاشكال الذي سبق والحقنا اردفه بقوله
وتقريبه اي مقربه الي فهم المبتدئ ان يقال **كل ما** اي كل
اسم يصلح بفتح اللام وضمها **دخول الالف واللام** عليه للتعريف
 لما اشار الي ذلك بقوله **هو الرجل والفرس** اي نحو الالف
 واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال
 في التمثيل غاية الامرانه شائع على عادة المصنفين فان
 قلت يرد على هذا التعريف النكرات اللازمة للتشبيه
 كاحد وعرب وديار قلت يجاب بان النكرات المذكورة



يصلح

يصلح دخول الالف واللام عليها بحسب الاصل الوضع وعدم صلوح
 دخول الالف واللام عليه اما بنفسه او ما هو بمعناه فلا يرد ايضا
 امر وامرارة لان ما هو بمعناها وهو مرسومه يصلح لذلك ولا يرد
 ايضا اسم الفاعلين والمفعولين مجردة او مقرونة بال الموصولة
 لانها بمعنى ثبوت له الفعل او وقع عليه وهو يصلح لذلك فيقال
 الشخص الذي صدر منه الفعل او وقع عليه الفعل فان قلت يصح
 التقريب على علم المجلس كاسامة في قولك ان رايت اسامة
 اي فرد اسمة ففر منه فان ما هو بمعناه يصلح لذلك وعلى ضمير
 الغائب الراجع الى نكرة مع انه معروفة على الصحيح كقولك جاني
 رجل فاكربت قال الرضي لان هذه الضمير لهذا الرجل الحي دون
 غيره من الرجال وكذا ادوالام في نحو جاني رجل ففرضت الرجل
 انما قلت لك ان تقول اسامة لا يطلق حقيقة الاعلى اذا اريد
 به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد
 كان مجازا فاسامة في قولنا ان رايت اسامة واقع موقع الحقيقة
 المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل التام
 واما ضمير الغائب الراجع الى نكرة فليس بمعنى رجل المتقدم مجرور
 ولا واقع لموقع بل باعتبار كونه صار مقرونا بمعناه الرجل
 المهور وذلك لا يصلح لدخول ال وقد تجاب عن كل ذلك بان
 هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وان دفع بذلك
 ايراد الاسماء المتوعدة في الايات فان قلت الاسماء المتوعدة في الايات
 في قومها يصلح لدخول الالف واللام عليه فان غير امثلا بمعنى
 بني مغارب قلت قد يقال باني ذلك لزوم غير للتذكير فلا يصح ان
 تكون بمعنى ما يصلح لذلك او لا يكون معنى بني مغارب معنى غير
 اد لو كان معنى غير لزوم للتذكير او لا يكون معنى بني مغارب
 يصلح لذلك في الجملة اي لا يشترط كونه معينا غير قائل وظاهر

كلام المصنف انه لا واسطة بين المعرفة والنكرة وهو مذهب الجمهور
 واشتبه بعضهم في الخالي في التنوين واللام كما ومن وابن وماني
 وكيف هذا **باب** **العطف** وهو قتيان عطف
 بيان وهو تابع جامد بوضع متبوعه ان كان معرفة نحو اقم باليد
 انما احفص عنهما او يخصصه ان كان نكرة نحو اوكفاة طعام
 مساكين وقد روي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
 الحرام فان الزحخشى ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
 حي به للمدح لا للايضاح كما في النصف لذلك وبوافق متبوعه
 في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير
 وفروغهم وقول الزحخشى ان مقام ابراهيم عطف على ايات
 مخالف لاجماعهم وقول الجرجاني يشطكونه او فتح من متبوعه مخالف
 لقوله سيبويه في ياه هذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان مع ان
 الاشارة او فتح من المضاف الي ذي الاداة وعطف تنق وهو
 مراد المصنف بقربية قوله وحروف العطف عشرة وهو تابع
 بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف الاربعة **وجرد العطف**
عشرة اي مجموعها عشرة وعددها ابن مالك في التمهيد ثمانية تحت
 قال وليس منها لكن وفاقا لولس ولا اما وفاقا له ولا ابن كيسان
 ولا لا خلافا للاخفش والفرا ولا ليس خلافا للكوفيين وقوله
 ابن عصفور عن المعمر ادين ولا اي خلافا للصاحب السوي
 وعددها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة كالمصنف
 قال ابو احسان ولكونه بادوات مخصوصة لا تحتاج الي حد
 ومن حده كما في مالك يكونه تابعا باحد حروف العطف
 لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على
 حروفه ومعرفة الحرف على العطف **وهي** حروف العطف
 الواو ومعناها مطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من غير تقييد

ذلك

ذلك الاجتماع يكون زمان ذلك المجتمع واحد ابل اعم من ان يكون
 بينهما مهلة وترتيب اولاد فطف التي على مصاحبة نحو جينة
 واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لند ارسلنا نوحا وابراهيم
 وعلى لاحقه نحو كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك فعلى
 هذا اذا قيل قام زيد وعمرا واحتل ثلاثة معان قال ابن مالك
 ولو نال المعية راجع وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ونحو
 ان يكون بين متعاطفها تقارب او تراخ نحو انا رادته عاه اليك وجعلوا
 من المسلمين فان الرد بعيد الغاية في اليهم والارسال بعد
 على راس اربعين سنة قيل وقول بعضهم ان معناه
 الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقيد الاطلاق وانما
 في الجمع لا تقيد امره والحق ان مودى العبارتين واحد لان
 المطلق هنا ليس للتقيد بعد التقيد بل لبيان الاطلاق
 كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا يشط والام يصدق
 بترتيب ولا معية وسلب توهم الفرق بينهما الفرق بين
 الما المطلق ومطلق المانع العقيدة عن ان ذلك اصطلاح
 شرعي في بعض انواع المياه وما فيه اصطلاح لغوي وهو
 عن سائر حروف العطف خمسة عشر حكما احدها احتمال
 سقوطها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني افتراها بما
 نحو اما ساكرا واما كفورا والثالث افتراها بل ان سبقت
 معنى ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرا ولتقيد ان
 الفعل معنى عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه قوله
 تعالى وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقر بكم عندنا ولين والعطف
 حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على افترا العاقل
 والمشهور انه من عطف المفردات واذ افتقد احد الشرطين
 امتنع دخولها فلا يجوز وقام زيد ولا عمرا وانما جاز ولا

نحو مع

المضالين لان في غير معنى النفي ولا يجوز ما اختصم زيد ولا
 عمه ولا عمه ولا لانه للمعينة لا غير الخامس عطف المفرد السببي على
 الاجنبي عند الاحتياج اليه الرابط كمررت برجل قائم زيد واخوه
 وتجوز قائم عمه وعملا منه وقولك في باب الاستغفار زيدا
 ضربت عمه واخاه والسادس عطف العطف على النفي نحو قد
 وعشرون والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرة او
 المئين والالوف والمراد بالنفي ما كان من مرتبة الاحاد وهو
 الباء وكحرف وهو واي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي النحا
 والقاموس وكلما زاد على العقد فهو نيف حتي يبلغ العقد
 الثاني وهذا الحكم انما يكون عند ارادة تغلق العامل بالعقد
 والنف دفعه واحدة او غير دفعه مع اتفاق قصد الترتيب
 والافلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين
 او لم عشرين اذا قصدت الترتيب بلا ملة او لا بها فالواو
 لا ينفرد بعطف العطف على النفي مطلقا وان اوهه
 كلام بعضهم السابع عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع
 منعوتها لقولهم
 بليت وما بكارحل حزين على ريعين مملوب وبال
 الثامن عطف ما حقه التشبيه او الجمع نحو قول الفرد
 ان الرزية لازية مثلا فقد ان مثل محمد ومحمد
 والمراد بالمحمد بن المذكو بن محمد ولد الحاج بن يوسف
 النقي ومحمد اخوه وروي ان الحاج لما نعي اليه قال
 الله محمد ومحمد في يوم ابي محمد ابي ومحمد اخي وفي ان مثل
 هذا الواقع في البيت خرج عن حقه واتي على غير ما ينبغي
 فنظر في التمهيل ان العطف سايع دون شد وشم
 قصد التكرار او فصل ظاهر او مقدر ومثال التكرار قول

حزير

جزير فحدي بناجب افي عوايلها حس وحس وتاويب وتاويب
 فليس لها المراد انه افي واذهب طالعها حسان وتاويبان
 بل المراد التكرار ومثال الفصل الظاهر قول صلى الله
 عليه وسلم اذن لها بنفسين نفس في الشا ونفس في الصيف
 ومثال الفصل المقدر بيت الفرد ق وقول الحاج
 ومن عطف ما حقه الجمع قول ابي نواس
 اقنابها يوما ويوما وثالثا ويوم له يوم الترحيل خاس
 وهذا البيت يشال اهل الادب عنه فيقولون كم افلوا
 والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان
 يوم الترحيل خاس له وحشية فيكون يوم الترحيل هو
 ثامن بالنسبة الي اول يوم كذا قيل والصواب ان ايام
 الاقامة سبعة لان الثامن وهو خاس اليوم الرابع يوم
 ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عما قيل بان الضمير
 من قوله له يوم الترحيل خاس ليس عايد الي اليوم الرابع
 وانما يعود الي مجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور
 يعني ان يوم الترحيل خاس لما ذكر من الايام الاربعة
 وجعل يوم الترحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة
 في معظمه والله تعالى اعلم التاسع عطف ما لا يستغني عنه
 كاختصم زيد وعمه واشترك زيد وعمه وجلست بين زيد
 وعمه وشاركتها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سوا علي
 انت ام فقدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه والعاشر
 والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول
 نحو قول نقي رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
 مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذا اخذنا
 من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية ويشترك في هذا

الحكم الاخير حتى مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقدم الحاج حتى المشاء فانها عاطفة خاصة على عام والثاني عشر
عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر فجمعها معنى وامر

كقولهم
وزجج الواجب والعيونا اي وكل من والجامع بينهما النكاح
ولولا هذا التقيد لورد اشتريته بدم فصاعدا ان
التقيد يذهب المتن ما عدا الان الثاني هذا المثال عطف
على عامل حذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا
على العامل الاخر وهو اشتريته لكن لما قبل الاول بالالفين
تجمعها معنى واحد خرج هذا المثال اذا استردا
هاب المتن صاعدا لاجمعها معنى واحد بخلاف الترتيب
والنكاح فانها تجمعها امر واحد وهو النكاح والثالث
عشر عطف البقي على مرادفه نحو انما اشكوني وحرني
الي الله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه

للضرورة كقولهم
الا ياخذ من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
قال الدماميني قد قيل بانها في البيت عاطفة للمقدم على
متبوعه الموحى بل هي عاطفة لما دخلت عليه على منبر
رفع مستكن في الجار والجور وهو خبر المستند الموحى
الذي هو السلام وقصاري ما فيه وقوع العطف
على التضمير المرفوع المتصل بدون فصل وهو جاز
في الشعر ووقع قليلا في النثر نحو ما رث برجل سواد القدر
والخامس عشر عطف المحفوض على الجوار كقوله تعالى واسموا
برؤسكم وارجلكم من خفض الارجل والذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادر
اولا يكون في النسق لان العطف يمنع التجاور **والف**

ومعناها

ومعناها الترتيب والتعقيب فهي تدل على ان الاجتماع على
وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه
من وجوه المقدم ثماني الترتيب كون ما بعدها واقعا
بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها واقعا
ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قيل التعقيب مشتمل على
على الترتيب ومستلزم له فلم صرح به قلت لبيان انه معناه
في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معناه في المعنى
الذي وضع له الفافلو سكت عنه لم يعلم انه معناه ومعنى للفاف
لانه لا يلزم بل ولا يبادر من كونه لازما لمعناها انها موصوفة
له والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد
له اذ لم يكن بين الزوج والولادة الامدة الحمل مع لحظة
الوطى ومقدمته وهي للتعقيب مع الترتيب معنويا كان
او دتريا وهو في عطف مفصل على يحمل نحو انا الشبان
الشاب جعلناهن ابحار ابحار ايا فقد سالوا موسى الكر
من ذلك فقالوا اربنا الله جهرة وقد ليسل شكل ذلك في
الذكرى اذ المعهود من الترتيب الذكرى ان المقصود
ترتيب المذكور في الفايان بذكر بعضه او لا وبعض
ثانيا وهذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاذا من لازم
ذكر الشبيين في وقت ان يتقدم احدهما وان يتاخر الاخر
اذ لا يتصور ذكرهما معا وان يكون احدهما عقب الاخر
فلا فائدة في ذكر الفا وقد نجاب بان المقصود من الترتيب
الذكرى ليس مجرد الترتيب في الذكر بل ترتيب مراتب
المذكورين بان يبين ان المذكور اول احقة ان يتقدم
لتقدم رتبة على رتبة المتاخر ولعل معنى التعقيب
حينئذ بان ان رتبة المتاخر رتبة من رتبة المقدم

غير متزايدة عنها كثير اقلتا مل كذا افاده شجنا رحة الله تعالى
ولكن ايا يقتضي ايضا التسبب ان كان العطف جملة او شيئا
خوفوكه موسى فقتضي عليه وفي الرضي الفاتح الترتيب
سوا كانت حرف عطف او لا فان عطف مفردا غير صفة في
فما يدتها ان ملائمة العطف لمعني الفعل بعد ملائمة العطف
عليه بلامهلة وان دخلت على الصفات المسالية فان كان
الموصوف واحد افا الترتيب ليس في ملائمة المدلول علمها
بل في مصادرة تلك الصفات لقولك جاني زيد الاكل فالنايم
اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب
في تعلق مدلول العامل بوصفاتها كما في الجوامد نحو يقدم
الاقدام فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطف جملة
على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون
الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمر وواعترض
على الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بالاسنان في الياس
سبب للاهلاك فيقدم عليه او يقارنه وينحو ان توصف فعل
وجهه ويد به الحديث واجيب بان المعنى اردنا اهلها
فجاءها بالاسنان واداد الوضوء وبعضهم جعل الية من باب
القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانوا اهلها قبل
بجي الياس اي العذاب البرهم والبر من مالك جعل ذلك
من الترتيب الذكرى في عطف المفصل على الجملة واعترض
على الترتيب بقوله تعالى فجعله غثا واجيب بان التقدير
تمت مدة فجعله غثا اي جافا هشيما اخوي اي اسود
واعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان
مضي المدة لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الية
بان الغنائت عن ثم كما جاء عكسه وفي الرضي واعلم ان

افادة

افادة الفاعل للترتيب بلامهلة لا ينافيها كون الثاني المراتب تحصل
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقب لما تقدم
بقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فصيح الارض مخضر
فان اخضرار الارض يستمر بعد نزول المطر لكن يتم في مدة
ومهلة في الفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نقطة في فم ارمكين ثم خلقنا
النقطة عطفه نظرا الى تمام سير ورتها عطفه ثم قال فجعلنا
العطف مضمعة فخلقنا المضمعة عظاما فكسونا العظام
لما نظرا الى ابتداء اكل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا اخر نظرا
الى تمام الطور الاخضر واستبعاد هذا الطور الذي
فيه مال الانسانية من الاطوار المتقدمة وتخص الفاعل
بانها تقطف على الصلة بالاصح كونه صلة لخلوه من العايد
نحو اللذان يقومان فيفضض هو زيد ومثل ذلك في
الخبر والصفة والحال مثال الخبر نحو الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فصيح الارض مخضرة وقول الشاعر
وانسان عيني تحس الماتاة فيبدو ونارات يجر فيف
فقطت الثاني الية جملة نصيح الارض مخضرة وهي لا تصح
ان تكون خبر اخلوها من الرابطة على قوله انزل من
السماء وهي خبر وفي البيت عكس ذلك عطف ما يصح
ان يكون خبرا وهو قوله بيد وعلى ما لا يصح ان يكون
خبرا وهو تحس الماتاة وتحس يفهم السنين ويكسها
نفس عليه في الضياء ومثال الصفة مررت برجل يفحك
فبيكي عما ومررت برجل يبكي عما وفيه عكس هو فان قلت
القاسم دودا ومقصود قلت قال الرضي اذا اردت
اعراب اسما حروف الكابنة على حرفين نحو باناشا

وان لم يكن العرب منها علما ضعفت الالف وقلبت هاهنا الساكنة
فتقول هذه باونا ولا يجوز الحكاية في اسما حروف الجمع مع
التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت يا حسنة كما جاز في نحو
من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتعمل
في الكلام المركب مع النسخا في تلك الحكاية تلك الحال في التركيب
بخلاف اسما حروف الجمع فانها لم توضع الا لتعمل مفردة
لتعليم الصبيان ومن تجري بحراهم موقوفا عليها فاذا
استعملت ساكنة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعية
لها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه بازيد ولم يكن
في اصل الوضع قولك في الالف بانا ثانيا بالمد انتهى بالالف
منه وقال الوضع قولك في الالف بانا ثانيا بالمد انتهى بالالف
مع العامل الاعراب ومد المقصور منها نحو كتبت ياونا ونحو
فيها الحكاية ليس فيها نحو كتبت ياونا وجم وحاول يجوز ترك
المد بان يعرب مقصورا منونا نحو كتبت بالما اذا تقاطعت
فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول
جم وكان وبالما تقول واحد واثنان وثلاثة واربع
انتهى وليتأمل قوله وان لم يكن عامل بعد قول
الاعراب والمد لان الاعراب لا يكون بدون عامل
ملفوظ به ولا مقدور **وتم** بضم المثلة وفتح الميم المشددة
ويقال تم بالنابذ لان المثال قالوا في حديث جده
ويقال كتبت ثانيا ساكنة ومفتوحة وفتحها الترتيب
والترجي والترتيب تقدم معناه واما الترجي فمعناه
كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراج وابتدا
قال سيبويه ان المور في نحو مريت برجل ثم امرأة مورا
لاجل تراجي احد المورين عن الاخر انتهى وايضا لا يكون

نحو

نحو السببية لانه لا يتراجي السبب عن السبب التام وقد نجي ثم لجرد
التعقيب في الذكر والتدريج في روح الارثقا واما ان بينهما
تراج ومهلة ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول ام لا في الزمان
اولا لقول

ان من ساد ثم ساد ابوه . ثم قد ساد قبل ذلك جده .
فقدم سيادة الابن وان كانت متأخرة عن سيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة
الحده واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها والبيت
من قبيل ادعا الترتيب في السببية بان يدعي ان الحد اناه
السود . من قبيل الاب والاب اثاه ذلك من قبيل الابن
كما قال ابن الرومي .

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم . كلا لعمري ولكن منه ثمان
كم من اب قد علا بابن ذوي حسب . لما قد علا برسول الله
وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تفرخ بياني في
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به
ان سودد الاب سابق على سودد الحد كما ان سودد
الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تفرخ
بان سودد الحد مقدم على سودد الحد الاب وهذا
ظاهر سوا جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جوه
قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه
اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصرف الحد
بالقيلية وقت انصافه بالسيادة لانه مبين لمبينة الفاعل
حال كونه فاعلا والحد لا يتصرف بالقيلية الاقل ان الجامع
الاب في الوجود اذ لو جامع لزال القيلية الى المعية
شامل وقد تقع موقع الفاني افادة الترتيب والتعقيب

وتقع الفاسوق ثم في افادته بهملة فالاول لقول
الاردني تحت العجاج جري في الانايب ثم اضطرب
اي فاضطرب فان الراء اجري في الانايب اضطرب
الرجح من غير تراخ مع ان ثم في الاصل للتراخي وما ذكر
من ان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ اعترض بان الظاهر
انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد
فينبغي ان يعترض به علي ما قيل من افادتها الترتيب فان
قيل ان الاول على الاضطراب فهو متقدم عليه بالذات
والاضطراب متأخر عنه فيحصل به الترتيب قيل هذا
يتوقف على انهم يكفون بمثل هذا الترتيب المستفاد
منها والثاني كقوله تعالى ثم خلقنا الطفة علقته فخلقنا
العلقة مصغرة فخلقنا المصغرة عظاما فخلقنا العظام
لحافا الثاني الثلاثي ثم قال الكوفيون وتقع ثم راب
كقوله تعالى حي اذ اضاقت عليهم الارض الى قوله
ثم تاب عليهم واجيب بان الجواب فيها مقدر اي في اول
الده فاستغفروه ثم تاب عليهم وقال الفراء وتقع للامانة
فخواعطينك الفائم اعطينك قبل ذلك مالا **واو** ذكره
الناحرون معاني انتهت الى اثني عشر احدها الشك
بحوليتنا يوم ما وبعض يوم ويتردد النظر في ان اللام
بالشك وهذا المعنى الاصولي او مطلق التردد الثاني الابهام
بالا الموحدة ويعبر عنه بالشك في المراد الثمينة
علي مخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم
والابهام من جهة السامع ومثل في المعنى للابهام بقوله
تعالى وانا انا اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين وقال
الشاعر في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين

منا

منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه علي هدي او كونه
في ضلال مبين قال المبي واقول لا يخفى ان معنى الابهام
فيه زيادة علي احد الفريقين او الاشياء وان معنى احد
الفريقين او الاشياء في جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى
الواو كما سبق قوله المصنف يعني ان هشام في التنبيه
الا في فلا يلزم من كونه معنى الامة ان احد الامرين ثابت
لاحد الفريقين ان تكون فيها للابهام بل لا بد من زيادة
اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعترض ذلك
في او الاولى فلا حاجة الي اعتباره في او الثانية لان اعتبار
في احداهما يعني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فرائ
اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلت اعتبر في الاولى
لتقدمها ولان العرض ايهام محل الهداية والضلال
والاولى هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يقل او في
ضلال لكان للابهام وفي الكشف والمعنى وان احد الفريقين
من الذين يوحدون الرازي من السموات والارض
بالعبادة ومن الذين يشكون به الحما الذي لا يوصف
بالقدرة لعل احد الامرين من الهدى والضلال وهذا
من كلام المصنف الذي كل من سمعه قال لمن حوطني به قد
انصبت صاحبك وفي درجته بغير تقدمه ما قدم من المقتر
البلوغ دلالة حقيقة علي من هو من الفريقين علي الهدى
او من هو في الضلال المبين ولكن التعرض اوصل بالحال
الى الغرض والمحور علي القلبية وانما خولف بين حرفي
الجر الداخلين علي الحق والضلال لان صاحب الحق كان
مستقل علي فرس جواد بر كضه حيث شاو الضلال كانه
منفس في ظلام مرتبك لا يري ابن يتوجه انتهى هذا

وفرق بعضهم بين الإلهام والتشكيك بأن المراد من الإلهام
 الإضفاء حسب بادي الرأي وترك النفيين لدواعي دعوا
 اليه وهو في الآية أن لا يصرح بنسبة الضلال إلى الخاطئ
 لئلا يزد غضبهم وليس المراد منه إيقاع السامع في الشك
 في أصل الحكم وهو ظاهر وقد يبينها بعبارة أخرى
 وهي أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك
 والمقصود في الإلهام عدم مواجهة المخاطب بالتصريح
 والنفيين لمصلحة اقتضت ذلك لا إيقاعه في الشك
 وإن لزم ذلك وفارق بين المقصود والحاصل تبعاً
 بلا قصد وعبارة أخرى الفرق بين التشكيك والإلهام
 أن المقصود في الأول إيقاع التهمة في قلب السامع
 وفي الثاني الإضفاء عنه وإن لزم أحدهما الآخر لكن فرق
 فارق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد والثالث
 التخبير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه
 الجمع فخورت روج هندا أو اختها وخذ من مالي ذرها أو
 ديناراً فإن قلت قد مثل العلماء بابي الكفارة والقدر
 للتخبير مع إمكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الإطعام
 والكسوة والتخبير إلا في كل منهن كفارة وبين الصيام بين
 والصدقة والتشكيك إلا في كل منهن فدية بأن تقع واحدة
 منهن كفارة أو فدية والباقى فدية مستقلة خارجة عن
 ذلك قال الاستوحي في التمهيد لو أتى تحطال الكفارة
 كلها أثبت على كل واحد منها لكن ثواب الواجب الشك
 من ثواب التطوع ولا يحصل إلا على واحد فقط وهو
 أعلاها إن تفاوتت لأنه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك
 فإضافة غيره إليه لا ينفصه وإن تساوت فعلى أحدها

وان

وان ترك الجميع عوقب على أقلها لأنه لو اقتصر عليه لأجزأ
 ذكره ابن التلمساني في شرح المعالم وهو حسن والرائعة
 الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع
 نحوها للعلماء والزهاد وتعلم الفقه أو النحو وإذا دخلت
 لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطلع منهم اثناً أو كفوراً أي
 لا تفعل أحدهما فإنما فعله فهو واحد وأخصه أنها تدخل
 للنهي عما كان مباحاً وكذلك النهي الداخل على التخبير وفقاً
 للسيرافي وذكر ابن مالك أن التزوير ودأب الإباحة في التثنية
 نحو فني كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب
 قوسين أو أدنى فلم يخصها بالمسوقة بالطلب والعلم أن
 المراد بالطلب صبغته لأنه لا طلب في الإباحة وإن المراد
 بعض صبغ الطلب وليس المراد الإباحة الشرعية بل العقلية
 أو العرفية لأن الكلام في معنى أو قبل ظهور الشئ في أي وقت
 كان وعند أي قوم كانوا الخامس الجمع المطلق كالأوفاء
 الكوفية والاضغث والجري واحتجوا بقول توفيق
 وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي نقاهها أو علمها فجورها

وقيل أوفى للإلهام وقول
 قوم إذا سمعوا الصرخ رايتهم ما بين ملهم مروه أو سافح
 والسادس الأضاب كليل فعن سبويه إجارة ذلك بشطين
 تقدم في أو نهى وإعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام
 عمرو ولا يقيم زيد ولا يقيم عمرو ونقله عنه ابن قسطنطين
 أنه قال في ولا تطلع منهم اثناً أو كفوراً ولو قلت أو لا تطلع
 كفوراً انقلب المعنى يعني أنه يصير اضراً عن النهي الأول
 ونها عن الثاني فقط وقال الكوفون وأبو علي وأبو الفتح
 وابن برهان تاني للأضاب مطلقاً وأحلف في وأرسلناه

الى مائة الف او يزيد ون فقال الف رايل يزيد ون هكذا احاطي
التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو
والصبيحين فيها اقوال قيل للايهام وقيل للتخدير اي اذارهم
الراي الخبيرين ان يقول هم مائة الف او يقول هم الشر
نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوت عنه نظر ولا
يصح التخمين بين شيئين الواو اخذها وقيل هي لشك
نصر وقال الراي ذكره ابن حني وهذه الاقوال غير
القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الاكلهم
البصر او هو اقرب الي كالحجاة او اشد قوة والسابع
التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسمة الى ثلاثة
تقيم اكل الى جزئيات فتصدق على كل منها ذكره ابن
مالك في منظومته وفي شرح اللبري لم يعدل عن ذلك
في التبريل وشرحه فقال تاتي للتفريق الجود عن الشك والام
والخير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا محوبا
غير ومثل بخوان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او
نصارى قال وهذه الولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال
التقسيم في واحود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقول
كما الناس تجرم عليه وجارم ومن يجيبه باوتولة فقالوا
لنا نشان لا بد منها ضد ودرماح اشاعت او سلاسل
انتهى وبقي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان اول ما في له بل
اثبات الاكثريه للواو يقتضي ثبوته في او بقله وقد صرح
بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى
لا بد من احدها لحدف المضاف كما قيل في تخرج منها
اللولو والرجان وغيره عدل عن العبارة بين فقر المتقار
ومثله بقوله تعالى وقالوا لو نوا هودا او قالت النصارى

كوا النصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم ساحر وقال
بعضهم محنون فاو فيها التفصيل الاحمال في قالوا التام
ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذا مقتضى المضارع
بعدها باضمار ان كنوله لا يقتضيه او يعلم التاسع ان
تكون بمعنى الي وهذه كالي قبلها في انتصاب المضارع
بعدها بان مضمة نحو لا زمينك او تقتضي حتى
اي الي ان تقتضيه والعاشر التقريب قاله الحروري
وغيره نحو ما دري اسلم او ودع هذا يقال لمن قصر
سلامه كالوادع فهو من جاهل العارف والمراد بتقريب
السلام لتصوره من الوداع ونحوه ما دري اذن
اوقام يقال لمن اسرع في الاذان كالاقامة الحادي
عشر الشطية نحو لاضر ينك اعشيت او مت اي ان عشت
بعد الضرب وانمت ومثله لا شك اعطيتني او حرميتني
قاله ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو كونوا
هودا او نصاري تمتدوا ونقله ابن الشجري عن بعض
الكوفيين قال في الغاي والذي يظهر لي انه انما اراد معنى
التفصيل فان كل واحد مما قيل او التفصيلية وما بعده
بعض لما تقدم عليها من المحل ولم يرد انما ذكرت لتفيد
مجرد معنى التبعيض وفيه ايضا التحقيق ان او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي بقوله المتقدمون
وقد تخرج الي معنى بل او الي معنى الواو واما بقية
المعاني فستفادة من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان
من معاني صيغة افعل الخير والاياحة ومثلوته بخو
خدم مالى دينار او درهما وحال الحسن او ابن
سبيح ثم ذكروا ان او تفيدها ومثلوها بالمتألفين المذكور

لذلك ومن البين الفساد المعنى العاش واوله انما هي الشك
علي زعمهم وانما استنفيد التفرير من اثبات اشتباه السلام
بالتوابع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين يمنع
او يستبعد وينبغي لمن قال انها تأتي للشك ان يقول ولا يلزم
لانه قد ركبها وان والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى
صرف الشك كما قدره هذا القابل وان او على بابها ولا يلزم
لما عطف على ما فيه معنى الشك دخل العطف في معنى
الشك انتهى وقال السفاقي في قال السهل وان الفاعل
او لاحد الشيين او الاشياء وانما وقعت في الخبر المشكوك
من جهة ان الشك يزود بين امرين من غير ترجيح لانهما
موضوعة للشك ولهذا يكون في الخبر من غير شك اذا
اديد الاقدام على المخاطب وانما التي للتخبر فعلى اصلها لان
الخبر انما يربو احد الشيين وانما التي زعموا انها لا يباح
فلم تؤخذ الاباحة من لفظ او لامعناها وانما اخذت
من صيغة الامر مع قرأ من الاحوال انتهى وقول
ومن العجب الى اخره رد بانه لا عجب فلان كلامه التخيير
والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف
الي او ولا يكون او التخييرية بين شيئين او اكثر ولا الاباحة
شيئين او اكثر الامسوفة تصيغة الامر ولا صيغة الامر
التخييرية ولا الاباحة الامتأخرا او عنها او معناه فلي
التأخر مثلا لما حيث مثل مثالين للصيغة وقطع النظر
فهما عن او وحيث مثل هما لا وقطع النظر فهما عن
الصيغة قال الثقات راي في التلويح ان التخيير والاباحة
قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة
اولي احد الامور او الامور وان جواز الجمع واشتد

انما

انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرابين انتهى وقول
والحق ان الفعل الى اخره فحتمل ان يكون هذا من الحال
المقدمة اي لا ضرورة بمقتضى احياها او مقتضى اموتة والمعنى
لا ضرورة على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشك ولا الى
تقدير قرأ على ما اختاره ابن مالك وجماعته **وام** وهي
ضربان منفصلة ومتتالية ومتصلة وتخصص في نوعين
وذلك لانها اما ان يتقدم عليها همزة التنوين واما ان يتقدم
عليها همزة تطلب بالواو بام النقيين اي ابهما في الدار ولم
هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع
انها ليست بخوف عطف وذهب ابن كيسان الى ان اصلها او والهم
بدل من الواو ولا دليل يدل له على ذلك وذكر ابو جعفر
النجاشي في ام هذه خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها
بمعنى الهمزة فاذا قلت اقام زيد ام غمرو فالعنى اغمرو
قام فيصير على مذهبه استقامتين وربما توهم ان المراد
بهمزة التنوين الهمزة الواو فحينئذ بين كلمة سواء لخصوصها
وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري
وليت شعري وخوف من الضابط انها الهمزة الداخلة
يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفروا لهم ونحو ما ابالي امنت ام فقدت الا ترى انه يصح
عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بغناكم ام تفقدوا ولا
ترى والحامل على التوهم المذكور ان التنوين ما حوذة
من كلمة سواء المسبوقه همزة التنوين تقع بين جملتين
فعليتين نحو ما تقدم واسم من كقول
ولست ابالي بعد فتدي مالك اموتى ناام هو الان واقع
ومختلفان فحوقله لغالب سواء عليهم اذ عوذتموه ام انتم ما شئتم

واما المسوقة لهمزة تطلب بها وبام التقيين فتقع بين يدي
غالبها وتوسط بينهما بالاسال عنه نحو انتم اشد خلقا
ام السها ووجه كونها هنا وقعت بين مفردين مع ان التقى
عليها في الصيغة جملة ان السها مبطون على انتم واشد
خلقنا خبر مقدم عن المتعاطفين تقدير اقرهوني التقدير
كقولك ازيد اعمى وقام او بناخه عنهما نحو وان ادري
اقرب ام بعيد ما توعدونه وبين فعلين كقول
اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا بفعل
محدوف اي هي ذيل هي وبين اسمين كقول
لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيب بن رهم ام شعيب بن
فان رهم وابن متفرج من ان لا صفات والاصل ما ادري
اشعيب بن رهم ام هو ابن متفرج حذف الهمزة والشدة
منهما لما حذف التنوين من قوله عمرو والذي هم الزيد
لقومه ورجال ملكه مستنون بحافا وبين فعلين
واسم كقولك تعالى انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
اي اينا حلفه وبين مفرد وجملة كقولك تعالى قل ان
ادري اقرب ام بعيد ما توعدون ام تجعل له وقد
يستغنى بلا عن العادل نحو اتفعل ام لا وانما سميت
النوعين متصلين لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
بأحد عن الآخر وعلى هذا فالانصال بين السابق
واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها
المتصلين ونسبتها لذلك انما هو لا مخرج عنها وهم
يقول سميت متصلة لانها انفصلت بالهمزة حتى صارت
في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الانزى انما هو
معنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في نسبتها اول

الوجه

الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها
لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسوقة لهمزة
الاستفهام لاهمزة النسوية فيخرج الوجه الاول لشو له للتنوين
ونهي ايضا المعادلة لمعادتها الهمزة في افادة النسوية في
النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من
اربعة اوجه احدها ان الواقعة بعد همزة النسوية
لا تستحق حوا لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو
موجع من ثابها ان الكلام معها قابل للتصديق والكذب
لانه خبر وليست ام المعادلة لهمزة الاستفهام كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب
مع وجوده والمسوقة لهمزة الاستفهام انما تخاب بالتعاضد
لما يسال عنه مستد اليه او مستد او غير ذلك من سعة
المتعلقات كالظرف والحال لانها سوال عنه فاذا قبل ازيد
عندك ام عمرو قيل في الجواب زيدا او قيل عمرو لانه هو
الظاهر ولا يقال في جواب ذلك ولا نعم لانه لا يفيد
الغرض من تعين احدهما قال الجوزي في دره القوافي
والعام لا يفرقون بين ام واو فاذا قيل في الدار زيد
او عمرو فيجوز الجواب بهما في الدار او احدهما وان لم يسم
يعينه بخلاف اذا سال بها فانه يجب التفصيل فيقول
زيد او عمرو فلا يجوز الابهام فلو اجيب بهذا الجواب
في الاولى كنت اجبت السؤال وزيادة وثالثها ورايتها
ان ام بعد همزة النسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون
الجملة ان معها الا في تاويل المفردين وقد نشط همزة
النسوية والهمزة التي تطلب بها وبام التقيين عند امن
الليس وفهم الما انه وتكون ام متصلة على حالها قرا

ابن محسن سوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم باسقاط الهوة
ومثله ما تقدم من قوله شعيب ابن كه البت وقول
بد الي منها معهم حين جرت وكف خصيب زبيب بيان
قواله ما ادري وان كنت داريا سبع من الجار ام بمثل
اي اربع وحدها حبس مطرد واجاز الاخض حذها في الار
وان لم يكن بعدها ام وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة منها
علي فان لم تنق باحدى المربين لفظا او فقهرا في
النقطة قال في التمهيد وعطفا للمفرد قليل بل قال النخلة
ان لا تكون عاطفة لاني مفرد ولا جملة ولا يفارقتها معني الا
عن الكلام السابق والاعراض عنه وكثيرا ما يقتضي مع
ذلك استفهاما حقيقيا عما بعده كرمعدها نحو ان لا ابل ام شا
بل هي شاعري من عن الكلام الاول واستفهاما ايا هي شافكانه
راي سواد اقال هي ابل ثم لما قرب وعلم ان لا ليست ابلا
اعرض عن كلامه واستأنف السؤال قائلا اهي شا وكقول
ازيد عندك ام عما وفلما سال اولاسكت عن السؤال
الاول وتركه واعرض عنه واستأنف سوالا فقال اعندك
عما وانا فترنا بعد ها في الاول مستندا لخذوفا لكونها
لا تدخل على المفرد وانكاريا نحو ام له البنات ابل ال
البنات وقد لا يقتضيه المنه نحو ام هل تنوي الطلمات
والنور ابل هل تنوي الطلمات والنور اذ لا يدخل
استفهام علي استفهام ونحو لارب فيه ام يقولون اقتراده
واعلم ان خصام في المتصلة والمنقطعة مذهب الجاهل
وذهب بعضهم الي انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون
انا خير والزائدة ظاهرة في قوله

بال

باليت شعوري ولا محجان من الهم ام هل علي العلي بعد الثيب
وقد حذف ام والمعطوف بها كقول
وعاني اليها القلب اني لا سوره جميع فا ادري ارشد طلابها
اي ام هي وقد حذف المعطوف بها ونها بتعويض لا نحو
عندك ام لا ار يد يقوم ام لا قيل وحذف دون تعويض
وجعل منه قوله تعالى افلا تبصرون ام اي ام تبصرون
ثم استدا انا خير ووجه العادلة ان الاصل ام تبصرون
لم اتمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده يصرفون ان الرفع
وحذف المعطوف عليه وجعل منه ام كنتم كنه ايا اندعون
علي الانبياء اليهودية ام كنتم كنه ايا اندعون
وقدر ابلغكم ما تستحبون الي يعقوب من ايصا به بنه
باليهودية ام كنتم مسيلة قال ابن هشام اذا عطفت بعد
الهمزة باو فان كانت همزة التنوين لم يجر قياسا وقد اولى
الفنهاء وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وهو نظير
قوله لم يحب اقل الاسرى من كذا او كذا والصواب العطف
في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سوا
علي فت او فعدت ولم يذكر غير ذلك وهو كسوي وفي كمال
النسب ان ابن محيىض فتر من طريق الزعفراني او لم
تذرهم وهذا من الشذوذ بكان انتهى قال الدمايا
واقول اعلم ان السيراني قال في شرح الكتاب اذا
دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقوله
سوا علي اتمت ام فعدت واذا كان بعد سوا فعلا لا يغير
استفهام كان عطف احدها علي الاخر باو وكقولك سوا
علي فت او فعدت انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي

من تقدم

بمعنى قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا او كذا او بصحة التركيب
الواقع في الصحاح وقناة ابن محسن التي لا هجرة فيها بعد
سواء جميع ذلك موجب لاختلافه ولا يشذوذ في العربية
فان قلت فما وجه العطف باو والتسوية باباه لانها تقتضي
شبهتين فصاعدا او واحد التبيين او الاشياء فكذلك وجه
السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذن
قلت سواء علي قلت او فعدت فتمت على نحو ما تقدم به ان
قلت او فعدت فتمت على سوا او عليه فلا يكون سوا خبرا مقبلا
ولا مستندا فليس التقدير قياما كذا او تعود كسواء او سوا
علي قياما كذا او تعود كسواء او فعدت كسواء او سوا
سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدم وصاح
الرضي بمثل ذلك فقال ونحو ذلك سواء ولا ابالي ان نأت
باو مجردا عن الهزة نحو سواء علي قلت او فعدت ولا ابالي
قلت او فعدت بتقدير حرف الشرط والشيء قول الناصر
دلت ابالي بعد ال مطلق حروف المنايا التي اقلت وقلت وكل
الرضي ايضا ان ابالي القاري قال لا يجوز او بعد سواء فلا
يقال سواء علي قلت او فعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي
احدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شبهتين فصاعدا
قلت ولعل هذا لكن قال رضي ويرد عليه ان معنى
ام ايضا احد الشبهتين او الاشياء فيكون معنى سواء علي ائت
ام فعدت سواء علي ايها فعلت اي الذي فعلت من الامرين
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لم يرد ذلك في او وام لانه
جعل سوا خبرا مقبلا بعد مبدأ والوجه ان سوا خبر
مستند محذوف اي الامان سواء من بين الامرين بقول قلت
ام فعدت والجملة سادة مستند جواز الشرط الذي لا يشك

في مضمون الفعل بعد سوا وما ابالي معناه الاتري الى افادة الباني
في مثله معنى المستقل وماذا انك الالتمسين معنى التواطؤ
وقد اجيب عن جزم ابن هشام بعدم جواب قول الفقهاء
يجب اقل الامرين من كذا او كذا بان المبين ليس الامر بين
حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو واحد
فجاز العطف **واما** وفيها اربع لغات كس الهزة وهي لغة
اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصي وقنطرة وهي لغة
قيس واسد وثميم وابدال غيرها ياتي كس الهزة وقنطرة
واصلها ان فضمت اليها ما وقد حاق على الاصل في قوله
وتد كذبتك نفسك فالكذبها فان جزموا وان اجاز صبر
واختلف فيها هل هي بسطة او مركبة من ان وما كما تقدم
وهو مذهب سيبويه والدليل عليه اقتضاهم على ان
في الضمة نحو ما تقدم من قوله فان جزموا وان اجاز
صبر ومن قوله وان من حريف واجيب بانه تختل ان
تكون ان في البيتين شرطية حذف جوابها والتقدير
ان كنت ذا خزع فلا خزع وان كنت بحمل صبر فاحمل
وان سقت من حريف فلم يعدم القوي ولو كانت ما على
القول بالتركيب حكيت وتنبه اما هذه اما الشرطية
وهي مركبة من ان وما بلا نزاع قال تعالى واما تخافن
من قوم خيانة وشرط العطف بها ان تسبق بمثلها فانه
لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عنها
بان الشرطية لا النافية كقوله **فاما** ان يكون اخي صديقي بصدق فاعرف منك وغني عن مجيئي
والاقطر حني والحذ في **عدوا** انقيك وتنقيني
وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله **عدوا**

فماض بعد ارقه تمام عهدها. واما باباوات الم خيال. اي ابايدار
والفرايفس هذا فيم زويد يقوم واما يفتقد كما تجوز
او يفتقد وقد حذف الاولي وتزجج بالثانية الى الاصل
لقوله سقته الرواعد من صنيف وان من حريف فلن بعدا
اي اما من صنيف واما من حريف كذا قد رده سبويه وتروى
تروى له او من الثاني من الخيارات نحو تزوج اما هندا واما انا
والاباحه نحو جالي اما العباد واما الزهاد والشك والارام
والنقسم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا ترد
ولا بمعنى بل ولا بمعنى الى ولا الاولي التعليلية والفرق بين
او واما من وجهين اخدهما ان اما لا بد من تكرارها كما تقدم
والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله على ما يبي بالاجله
تخلاف او وما ذكره المصنف من ان اما عاطفة قال به الشر
الخبويين بغني القابل بذلك اما الثانية في قولك جالي اما
واما غم وقال الرضي وشبهه من جعلها حرف عطف كونه
بمعني او ولا يلزم ذلك فان معني ان المصدرية معني ما المقار
والاولي ناصبة للمضارع دون الثانية والتحقيق انها غير
عاطفة واليه ذهب بولس والفارسي وابن كيسان ووقعهم
ابن مالك على ذلك للارتماء غالبا الواو العاطفة ولا يدخل
عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه
مثلا شبه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه مثلا في مثل لا بد
ولا غم وفيها ولا هذه غير عاطفة بالجماع فليكن اما كذلك وقد
صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو
العاطف في جا اما زيد واما غم وقال ولا يبعد ان تكون
صوتة الحرف مسبقا لحرف في موضع وبعض حرف في موضع
اخر كما مع ابا وعلی هذا فلا يرد شي مما احتجوا به وقيل

ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولي
وليس لسيد يد لان الكتب طائفة بتقل الخلاف في ذلك
قال واما ذكروها في باب العطف لمصلحتها في الحرف
وهو الواو فهي كحكم لما كان المراد منها ههنا ليس بظن
الجمع واما المراد احد الشيعيين او الاشياحي بها فتبين
على ذلك ودعم بعضهم ان اما عاطفت الاسم على
الاسم والواو عطفت اما على اما وعطفت الحرف على
الحرف غريب وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوز
وقال انه لا يبعد وحكي الرضي عن الاندلسي ان اما
الاولي مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبيهها على
ان الامر مبني على التثنية والواو جامعة عاطفة لاما
الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان
معاما بعد الثانية على ما بعد الاولى قال الرضي وهذا
عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف
على الحرف غير موجوده قال الدماميني قلت الاولان
لا زمان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا
الراجح لم يقل بانه عطف حرف على حرف اذ العاطف
عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف
حرف واحد واما اما الاولى فلا خلاف في انها غير عاطفة
لاعتراضها بين العامل والمفعول في نحو قام اما زيد
واما غم وواو زيد فاعل بقام وقد اعترض بينهما
اما كيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه
وبين احد مفعولي العامل ومفعوله الاخر **ومل** ومعناها
الاضراب والعطف بها عند الجمهور شيطان احدهما

افراد معطوفها الثاني ان سبق بالحجاب او امر او نفي او نفي
وهي بعد الاولين تجعل ما قبلها كالسكونت عنه من قبل انه لا حكم
عليه بشئ وثبت الحكم لما بعدها فخرجوا زيد بل عم وكل
بجي زيد وعدم مجيبه وفي كلام ابن الجاحظ انه يقتضي
عدم النفي قطعا واما اذا انضم اليه لاخوجاني زيد لابل
عم وقرى فنقد عدم مجي زيد قطعا وبعد الاخرين
تقرر حكم ما قبلها وتحفل ضد لما بعدها كما ان لكن
كذلك فهي لنفي برحمتها علي حالتها وتعمل ضده لما
بعدها وازا لم يرد ان تكون نافية معنى النفي والنفي اليه
ما بعدها وعلي قوله فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وذلك
ان ما اعلمت للنفي وما بعد بل علي قوله يصح كونه
منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه وتختلف المعاني بالنفي
والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع
مثبت ومنع الكوفيين ان يعطف بها بعد غير النفي والله
قال هشام محال من ثبت زيد ابل اياك انهم ومنعهم ذلك
مع سعة ووايتهم دليل علي قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد
الاضراب بعد الاحجاب يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف
وفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينبغي بالاحجاب
الذي قبلها ويصير بها نصا في النفي بعد صير وقت حرف
الاضراب كالسكونت عنه تخمّل النفي وغيره وذلك هو
حقيقة ناكيد الاضراب كقول
وجها كرا ليد ولا بل التمر لولم يقض للشمس كسفة او اقول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشئ لقول
وما هجرتك لابل زاذني شغفا هجر وبعد تراخي لا الي اجل

وقال

وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال زيادتها مع بل في النفي
الا ان يشهد له سماع قيل وقد سمع ذلك من كلام العرب وان
تليتها جملة كان معنى الاضراب اما الاضراب الخوف قالوا
الحذر الرحمن ولد اسحانه بل عباد مكرمون اي بل
هم عباد والخوام يقولون به جنة بل جاهد بالحق
واما الانتقال من غرض الى اخر وهي في ذلك كل
حرف ابتد الاعاطفة علي المصاحح وخالف في ذلك البديع
ابن مالك وصرح بانها عاطفة في قوله فان كان المعطوف
بها جملة ومن دخولها علي الجملة قوله
بل بل مدد الفجاء فتمه اذ التقدير بل رب بل موصوف
بهذا الوصف فطعته وهم بعضهم فزعم انها تستعمل
خارجة وقد تكرر بل في الجمل وجوزوا ما ولي المتقدم
لخوبل قالوا الضمات احلام بل افراد بل هو شاعر
او تنبها علي رجحان ما ولي المناخرة لخوبل ادرك علمهم
في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون **ولا** وهي تنفي
الحكم الثابت لما قبلها وللعطف بها شرط واحد افراد
معطوفها خلافا لابن الجوزي في النهاية فانه جوز ان
يعطف بلا الجملة نحو زيد قائم لا عم وقاعد وبقيم زيد
لا سافر عم وثانيها ان لا يفتقر بعاطف وثالثها ان
سبق بالحجاب او امر او نفي كزيد لا عم وواضرب
زيد لا عم واو بعد اخلافا لابن سعد ان نحو يا ابن ابي
لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا تكرر
والخصيص خلافا للرقي نحو هلا بضمير زيد لا عم
ولجاز الفراء العطف بها علي اسم لعل لما يعطف بها علي اسم
ان نحو لعل زيد لا عم وامسطلق ولا يعطف بها بعد

الاستفهام لا يقال اضربت زيد الاعمال او رابعها ان لا يصدق
 احد متعاطفها على الاخر نص عليه الهياوي والابدي وابو جابر
 وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد وعكسه ويجوز جاني
 رجل لا امرأة وعكسه الابدي بان لا يدخل لئلا يد النقي
 وليس في مفهوم الكلام الاول ما ينهي الفعل عن الثاني
 فان اريد ذلك المعنى في غير فيقال غير زيد بخلاف
 المثال الاخير وخوة فان مفهوم الخطاب اقتضى من قولك
 جاري وخوة في المرأة وخوها قد خلت لا للتخصيص
 بما اقتضاه المفهوم قال الزجاجي وجمع وان لا يكون المعطوف
 عليه مفعول فعل ماضى فلا يجوز جاني زيد لاعماله ومع اجازته
 ذلك في المضارع قالوا لانها تكون تافيه لماضي في المعاني
 وفي المضامى لا يجوز وما جامته حفظ ولم يقس عليه
 وقيل لان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لاعماله
 الاعلى الدعاء قال ابن هشام وهو مودد بان لا توقفت
 صحة العطف على تقدير العامل بعد العامل الحرف لاشع
 ليس زيد قائما ولا قاعدا وروى فيقول
 كان دثارا حلفت بليونة عقاب تنوي لعقاب الفواعل
 فطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو مفعول لفعل
 ماض وفي الرضي ولا يجزى اي لا بعد الاستفهام والعرض
 والتمني والتخصيص وخود ذلك ولا بعد التمني ولا
 يعطف بها الامة ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام
 زيد لا قعد لانه جملة وليظة لاموضوعة لعطف الفاعل
 وقد تطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم
 لا اقعد والمجوز مضارعة للاسم فكانك قلت انا قام
 لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسابر حروف العطف

قام

قام زيد وعمه ويكرهل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكون
 قلت ولا يكر ولا خالده يخرج لاعن العطف وينحصر تأكيد
 النفي لدخول العاطف عليه انتهى وقد حذف المعطف عليه
 بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس اي لتفعل لا لتظلم الناس
 ولكن يكون النون ومعناها الاستدراك وانما تطفن
 احدها انه اد معطوفها فان وليتها جملة فغير عاطفة وانما
 هي حرف ابتدائي حرف تبديلي بعده الجمل اي لتتلف وتقطع
 عما قبلها من جهة الاعراب سواء كانت بالواو ونحو ولكن كانوا
 هم الطالبين او يدونها كقول
 ان ابن ورفق الاخشي بواو رة لكن وقالعه في الحرب منتظ
 وقد يقال قضية كونها حرف ابتدائي الاستئناف الجملة
 التي بعدها مع انها قد تكون معطوفة بالواو ويمكن ان
 يقال ان المراد يكونها حرف ابتدائي مجرد انها غير عاطفة
 للجملة فلا ينافي ان الجملة معطوفة بغيرها وثانيها ان
 لتلق بنفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقرب
 زيد لكن عمه اقال الكوفيين او الجاب كبل لانها مثلها
 في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه
 لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتدائي بعده الجملة فيقال لكن
 عمه ولم يعم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا
 للكوفية ونحو وعلى انها حرف ابتدائي او هو مبتدأ حذف خبر
 للقرينة قال الماوردي ولا يشترط فيما اذا انزلتها جملة
 تقدم النفي او التمني فتكون بعد انجاب او نفي او نهي
 او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن لكن عمرو
 لم يعم وثالثها ان لا يقترون بالواو قال اقترنت بالواو
 خوف ابتداء لان العاطف لا يدخل على عاطف نحو

ولكن رسول الله أو لئن كان رسول الله وليس المنصوب
مضطوبا بالواو لأن متعاطي الواو الف دون لا يختلفان
بالمد والاعتجاب وإنما هو خبر لكان محذوفة وما
ذكره المصنف من أن الين من حروف العطف هو
مذهب النحويين ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال
أحد أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها
الواو كما هو مذهب الفارسي والكثير النحويين
والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع
ذلك زائدة ومحجة ابن عصفور قال وعليه ينبغي
أن يحمل مذهب سيبويه والآخر لا يفتش لأنها قال
أنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو والثالث
أن العطف بها وانت محير في الاثنان بالواو وهو
مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استعارة
ولست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على
ما قبلها عطف مفرد على مفرد **وحق في بعض المواضع**
ولغة هذيل أبدال حايا عينا فتأين معود معنى
حين وأماله الفها لغة بمينة ومعناها الترميح
والغاية ومعنى الغاية آخر التي ومعنى الترميح أن ياتلها
ينقصي شائبا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم العطف
عليه أما تحقيقا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو قد يرا
كقول
التي الصميمة كي تخفف وحله. والزاد حتى نغله القاهها
نغطف نغله حتى وليس جزا ما قبلها تحقيقا للند جز
تقدير الآن معنى الكلام التي ما يتقله والتحقيق أن
المعتبر في حتى ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضغف إلى

الافوي

بالافوي أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج عما هو أن يكون
بالأسنة الفعل لما بعدها قبل بالأسنة للأجزاء الأخر
لخومات كل أبي حتى آدم أو في اثنا بها لخومات الناس حتى
الانبيا عليهم الصلاة والسلام أو في زمان واحد نحو
جاء القوم حتى حال دجا وك معا وكان خالد اضغفهم
أو أقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف حتى
بقوله في بعض المواضع مع أن غيرها من أحرف العطف
كذلك قلت لأن العطف بها قليل ولما زاد هب الكون
إلى أنها ليست من حروف العطف وإنما يعرفون ما بعدها
بأنها عامل وتجي حرف جر فيدخل على الاسم المصريح
الظاهر فتكون بمعنى إلى في الدلالة على أنها الغاية
لنحو حتى مطلع النجر حتى حين وتدخل على الاسم الموصول من أن مفرقة
ومن الفعل المضارع كما تقدم وتكون حرف استدراك حرف
تبدأ بعده الجملة أي تشايف نحو شابت الأبل حتى في البعير
تخربطه ونحو حتى ما أذجلة أشكل وإنما تقطف لث وط
أحد ها أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه وبعض
لما في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها والعجني الحاربه
حتى حديثا ويمتنع حتى ولدها وقد خلط بالمشوع ما ينزل
نزلة الجرح نحو خرج الصيادون حتى كلامهم وأجاز الفراء
أن كلبي يصيد الأرنب حتى الظبا وأن زيدا يقتل الرجال
حتى الفرسان وأما قوله
التي الصميمة كي تخفف وحله. والزاد حتى نغله القاهها
نغطف نغله حتى وليس جزا ما قبلها تحقيقا للند جز
تقدير الآن معنى الكلام التي ما يتقله والتحقيق أن
المعتبر في حتى ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضغف إلى

وقد اختلفوا في قوله **فهرنا لم حتى الحماة فانتخوا** فها بوننا حتى بنينا الاصاغر
واعلم ان ليس المراد من القاية ان لا يكون قتلها عناية
ولا بعدد هاهنا بل ما هو انهم من ذلك الثالث ان
تكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها اذا
كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن هشام
المختص اوي قال في المعنى ولم اقف عليه لغيره ونجيب
ان يكون اسما غير متكررة فلا يجوز قام القوم حتى رجل
فان خصصت جارا في القوم حتى رجل كثير منهم
وانما اخصصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر وهي
لا تدخل الا على الاسم لفظا او نقديا الرابع ان يكون
مفرد الا جملة وزعم ابن السيد في قوله امرى النفس
سارت بهم حتى تكل مطهرهم وحي الجباد ما يقدر بارسان
من رفع تكل اي جملة تكل مطهرهم معطوفة تحت على سرت
بهم واد اعطف تحت على مجرور فالاحسن كما قال ابن
اعادة الجار ليضع الفرق بين العاطفة والجاره وقال ابن
الخباز يلزم اعادة الجار ليتبع الفرق بين العاطفة والجاره
وقال ابن الخباز يلزم اعادة فتقول مروت بالقوم حتى
يزيد واطلق ذلك وقبده ابن مالك بان لا يتعين كونها
للعطف نحو عجت من القوم حتى بينهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتى باليس دان بالاساة دينا
الباس الذي اصابه بوس اي شعرة ودان بالاساة اي
جعلها دينا وهو حسن ورده ابو احيان وقال في المثال
هي جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في
المثال ليس بعنصر مما قبلها ولا لبعض منه والجاره لا يشترط

في نالها ذلك وقال في البيت هي محملة انتهى اي المجارة والعاطفة
فلا يكون فيه متغيبا للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالا
للعاطفة فظاهرا واما احتمالا للمجارة فلان عدم اشتراط
ان ما بعدها بعض او كـ بعض مما قبلها لا يتأني ان يكون
كذلك ورد ابن هشام قول اي حيان لا يشترط في نالي
الجاره ان يكون بعضا او لبعض بان شرط الجارة الثانية
ما بينهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او لبعض وتبين
ان الجارة على قسمين ناليتها لما بينهم الجمع وهذه لشرط
في ناليتها ان يكون بعضا او لبعض وناليتها لغير ما بينهم
الجمع وهذه لا يشترط في نالها ذلك ولا يلزم من امتناع
التحريك الجارية حتى انتهى امتناع مجيء القوم من القوم
حتى بينهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم اي في الجملة وفي تركيب
من التواليف واسم الجارية لا يشمل ابناءها ويدل على ذلك
حجة استثنائنا البعث من القوم وعدم صحة استثنائنا
الابن الجارية وقال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك
ان الموضع الذي يصح ان تدخل فيه الى محل حتى العاطفة
في محملة للمجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند
فصل العطف نحو اعتكف في الشهر حتى في اخوه بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى يعني انه لا يصلح فيهما
حلول الى محل حتى فلا يقال مجيء من القوم الى بينهم
وجود يمناه فاض في الخلق الى بليس فلا احتمال فلو
حاجة الى اعادة الجار واعترضه الدماميني بان هذه المأثري
دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان النخب
من القوم انتهى اليه بينهم وان في بعض الجود في الخلق انتهى
الي الباس فيكون المحل صالحا لاي ورده الشمني بقوله

واقول ليس المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال
فلان حتى الجارة لا يقابل من كما تقدم في الفرق بينها وبين
الي واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع
بشرط ان يكون المحرور بها بعضا خيرا او كنعسا والمحرور
بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه
ليس ببعض اخير وفي هذا انظر يعرف مما نقلناه قبل
من المطول انتهى وعني بما نقله ما تقدم من قولنا
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب احراما قبلها الى اخير
ما سبق ونحمل عود قول العطف في بعض المواضع
لجميع حروف العطف المذكورة للاختراع عن استقامتها
غير عاطفة اما الواو فتزد غير عاطفة وهي اقسام منها
واو يرتفع ما بعدها وهي واو الاستئناف والسين
لكن وتقر في الارحام ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
فمن يرفع ونحو قوله تعالى من يصلل الله فلا هار
له ويذرهم فمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلم
الله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب تقرر ولا تنصب
او الجوزم تشب وجزم يذركما فترى الاخرى ومنها
واو يرتفع ما بعدها وهي واو الحال الداخلة على
الجملة الاسمية نحو جازيد والشمس طالعة ونحو واو
الابتداء او يقدرونها سبويه والا قدمون باذ ولا يردون
انها بمعنى اذ لا يراد في الحروف الاسم بل انها وما بعدها
فبذل الفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدروها باذ الا
لا تدخل على الجملة الاسمية ومنها واو ينصب ما بعدها
وهي واو المفعول معه كسنت والنيل وليس التنصب بها
خلاف المجرى في واما الواو الداخلة على المضارع المقتضى

لعطفه

للعطفه على اسم صريح او موصول فالاول كقول
وليس عباة وتقر عبي. والثاني نحو ولما يعلم الله
الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ونحو لا تشعروا في شيء مما
وليس الكوفون هذه الواو والصرف وليس العطف
بها خلافا لم قاله في انما عاطفة كما تقدم ومنها واو خبر
ما بعدها وهي واو القسم ولا تدخل الاعلى مظهر ولا
يتعلق الا بالحد وفي نحو والقران الحكيم فان ثلثها واو اخري
نحو والذين والذينون والثانية واو العطف والاخرى
كل من الاسمين الى جواب واما واو رب كقول
ج دليل لموج النور ارجى سدوله. ولا تدخل الاعلى منكر
ولا يتعلق الا بموجر فالصحيح انها واو العطف وان
المجرى رب كذا وفيه خلافا للكوفيين والمبرد ومجتهم
اشتاع القضايد بالقول رويه
وقام الاعماق فاوي المخزق. واجيب نحو اوتقدرو
العطف على بنى في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة
ان واو العطف لا تدخل عليها لما تدخل على واو القسم
قال ووالله لولا ثمة ما حبه ومنها واو دخولها في الكلام
مخروجا وهي الزائدة اثبت الكوفون والاختفاء وجملة
وحمل على ذلك قوله تعالى حتى اذا جاءوها ففتحت ابوابها
بدليل الابه الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة في وقال
لهم خرونها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كانت
ليت وكيت وكذا البحث في قوله تعالى فلما اسما وتله للمجرى
ونادى به الاولى او الثانية زائدة على القول الاول او
هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
ومنها واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحري

والخويين الضعفاء كان خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وعموا
ان العرب اذا عدوا قالوا سبعة وسبعة وثمانية اندادا
بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف
واستدلوا على ذلك بايات احدها سيقولون ثلاثة
الي قول سبعة وثمانهم كلهم وقيل هي في ذلك لطف
جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع
كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم
هم سبعة وثمانهم كلهم وان هذا التصديق لهذه
المقالة كما ان رجلا بالغيب تكذب لتلك المقالة ويؤيده
قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه حين جئت الواو اظن
العدة اي لم يبق عمدة عاد تلتفت اليها فان قلت اذا كان
الماد التصديق فما وجه محي قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلم
الاقليل قلت وجه الجملة الاولى تؤكد صحة التصديق
باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاستدلال الى ان
المتكلمين تلك المقالة الصادقة قليل وان الذي قالها
منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الآية خفيا
ما استخرج الامثال ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول
انا من ذلك هم سبعة وثمانهم كلهم وقيل هي واو الحال
وعلى هذا فيقصد المبتدأ اسم اشارة اي هو لاسبعة
ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف
عامل الحال اذا كان متونا يمنع الثانية اية الزمراة قيل
فتحت ابوابها في اية الناولان ابوابها سبعة وفتحت في اية
الجنة لان ابوابها ثمانية قال ابن هشام واقول لو
كان لو او الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها اذ ليس فيها
ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا تعدل

علي

علي عدد خاص نزل الو او ليست داخله عليه بل على جملة هو فيها
وقد مر ان الواو في وفتحت مفتحة عند قوم وعاطفة
عند اخوين وقيل هي واو الحال اي حاوها مفتحة ابوابها
كما صرح بفتحها حال في جنات عدن مفتحة لهم الابواب
وهو اقوال المبرد والقاري وجملة قيل وانما فتحت لهم
قبل مجيهم الكرام اللهم ان يعفوا حتى تفتح لهم اعترض
ذلك بانه ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
اول من يصرع بان الجنة تفتح له وقصبت له ذلك انما
لا تفتح لاحد قبله وذلك مما تقدم في هذا التاويل اذ
لو كان الماد بالفتح قبل الجي الاكرام كان عليه الصلاة والسلام
احق الخلق واو لاهم بيده وفي الكشاف حكاية قول بان
ابواب الجنة متقدم فتحها لقول جنات عدن مفتحة لهم
الابواب فلذلك جي بالواو او كانه قال حيث اذا جاوها وقد
فتحت ابوابها قال المكي اراد ان جهنم تحبس لاهلها ومن
عادة الجحيم ان لا يفتح الا لداخل فيه او الخارج منه ولهذا
نارن فتحها مجيهم واما الجنة فلان من فيها من الخورس
والولد ان يتشوقون الى اهلها ويتطلعون الى لقاءهم
فتفتحونها قبل مجيهم استئذناهم ونظلموا لهم كما هو
العادة في محال الانس والسرور وهذا كلامه وقدر
يقال ان الماد بالابواب التي تفتح قبل مجيهم هي ابواب
سائرهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى
الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط الذي يفضي منه
الى المنازل فيدفع السؤال المتقدم والله تعالى
اعلم كذا قاله الدماميني الثالثة والناهون عن المنكر
فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا

الوصف مخصوصه انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث
هما امر ونهي متقابلان بخلاف بنية الصفات اولان الامر
بالعموم ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن
المنكر امر بالمعروف فان شير الى الاعتقاد بطل من الوصفين
وانه لا يفي فيه ما يحصل في قمتين الاخر وذهب ابو البنا
على امامته في هذه الآية مدفع الضعفاء قال انما دخل
الواو في الصفة الثامنة اذ انابان السبعة عندهم
عدد تام ولذلك قالوا سبع من ثمانية اي سبع اذوع في ثمانية
اشارة وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على معياره ما يفرق
لما قبلها الرابعة وابكارا في اية الترتيب ذكرها القاضي العاقل
وتيج باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب
ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل
على جميع الصفات السابقة فلا يفتح اسقاطها اذ لا يجتمع
الثبوت والبراءة وواو الثمانية عند القليل بها صلحة
للمستوط واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى
سبع ليله وثمانية ايام فهو بين واما هذه واو العطف
وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لان ثمانية اذ اول
الصفات خير منكن لا مسلمان فان اجاب بان سلاما وما
بعده تفصيل الخبر منكن فلهذا لم تعد قيمة لها فلذلك لا
ثبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا يبعد
معين ومنها الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التاكيد
لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه
الواو اشتملها الزحشي ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع
الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو شئ لكم يقولون

سبعة

سبعة وثامنهم كلهم او كالذي سر على قرية وهي خاوية على عروشها
وما اهلكنا من قرية الا بالكتاب معلوم والسو على الحال من
الثمرة في هذه الآية اما ان احدها خاص بها وهو تقدم النبي
والثاني عام في بقية الايات وهو امتناع الوضعية اذ الحال
اذا امتنع كونها صفة عاجز جبرها من الثمرة ولهذا اجاب عنها
عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جودها نحو هذا
خاتم حديد او ما رث بما فقرة رجل وما نفع الوضعية في هذه الآية
اما ان احدها خاص بها وهو اقتدار ان الجملة بالاداء لا تخور التفرع
في الصفات لا يقال ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ادبوا
وغيره والثاني عام في بقية الايات وهو اقتدارها بالواو ومنها
واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش
والمادني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العفلا
اذا ازلوا منزلهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم
وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشدة قوله
سريت بها والذكر بدعوى صراحة اذ اما بنو النقيش وفواقتهم
والذي جراه على ذلك قوله بنو الامنيات والذي سوغ
ذلك ان ما فيه من تغير نظير الواحد شبهة تجمع التفسير
سهل بحسب كونه لغير العاقل ولهذا اجاز ثابته فعلم
نحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الذيدون
ومنها واو علامة المذكورين في لغة على او ارد سنة او بالمجاز
ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان الثاني قامت
حرف دال على الثابت وقيل هي على اسم مفعول على الفاعلية
لم قيل ما بعد هابل منها وقيل مبتدأ الجملة خبر مقدم ولذا
الخلاص في خوفها احوالك وفتن نسوتك وقد تستعمل لتعير

العقلا اذا نزلوا منزلهم قال ابو اسعبد لحو اكلوني البراقع
اذ وصفت بالاكل لا بالغير من وهذا هو منه فان الاكل من صفات
الحوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن التجرى عندي ان الاكل
هنا بمعنى العدوان والظلم كقول
اكلت بغيرك اكل الصب حقي وجدت مائة الكلا الويل
اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالمعاني والكلا بغير مد العشب
والويل الذي يستوخم ولا يوافق الناج استعار اولا الاكل للظلم
المعنى ثم استعار لهم اسمهم الكلام من حيث كان المعلوم بمثابة
الماكول في الاستهلاك والاستيصال ثم لما كان ذلك مستحقا
العاقبة جعله وبلا وشبه ما يبتاعه من الفساد الذي ينفذ
منه الطبائع السليمة بمائة العشب الم الذي يرعى والآخر
في الصب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الناف
اي مثل اكل الصب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل
اكل الصب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا
الاكل الثاني ان يكون معنويا لان الصب ظالم لاولاده باكله اياهم
وفي النمل اعنى من صب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله
تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم واسر والنجوى الذين ظلموا وحملوا
على غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا
ان يكون بدل من الواو في واسر واسر او مستد اخوه اما اسر
او قول بخذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا
وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين اوفاعلا باسرا والواو
كما قد منا او يقول بخذوف وبدل من واسر واسر معوه وان يكون
مفعولا على البدل من مفعول ثابتهم او على اعتبار ادم واعني
وان يكون محذورا على البدل من الناس في اقرب للناس حسام
او من الها واليه في لاهية قلوبهم فهذا احد عشر وجا

الاية

الاية الاولى فاذا قدرت الواو ان فيها علامتين فالعلامتان
قد تشارعا الظاهر ونجب حينئذ ان يقدري في احدهما ضميرا
مستترا جعاليه وهذا من غراب العربية اعني وجوب
استئثار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مستد او ما قبله
خبر او كونه بدل لاسن الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الروف الرحيم
فالواو الثانية حينئذ عائدة على مقدم وقبة ولا يجوز العكس
لان الاولى حينئذ لا مفعول لها ومنع ابو احسان ان يقال علي
اللغة حاو في من جال لانها لم تتبع الامع ما لفظه جمع واعترضه
ابن هشام في المعنى بانه اذا كان سبب دخولها بان ان الفاعل
الاي جمع كان لما فيها هنا اولى وقد اوجب الجميع علامة التانيث
في قامت هندا كما اوجبوها في قامت امرأة واجازوها في غلت
التدرو والتكرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفقت
الوعظمة وجوز الريح شدي في قول تعالى لا يملكون الشهادة
الامن الحذ عند الرحمن عهد الكون من فاعلا والواو علامة قال
البدل الدما مبياني اقول لا يرد ما قاله فان اباحيان منع واسنه
الى عدم سماع هذا الترتيب الممنوع من العرب ولا يقدح
في كلامه هذا القياس لقيام النارق وذلك ان الجمع براعي لفظه
فلذلك يوثق معه بعلامة الجمعية في الفعل السند اليه
واما من فافادتها الجمع باعتبار معانيها واعتبار المعاني فيها قليل
لا يلزم العربي عابته ولا يلزمه بل غالب امره ان يراعي لفظها
في التلاصق والتدوير وما استند اليه من نحو من الريح شدي
لما سعه ابوا حيان لا يثبت من مد اعليه وكيف والمصنف
يعني ابن هشام معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي التمسك
عليها انتهى واما قيل جاو ازيد وعموا ويكولم يجوز عند ابن هشام
الضمير اوي ان يكون من هذه اللغة وكذا اقول في جاو ازيد

وعمر ووقول غيره اولى لان المراد بان المعنى وقد رد عليه بقوله
وقد اسماه معبر وحليم وليس لي لانه يمنع التخرج لا التركيب ويجب
القطع بانتفاع في خوزيه او عمر ولان القاييم واحد بخلاف قام اخوان
او غلاما كانه لانه اثنان وكذلك يمنع في قام اخوان او زيد واما
قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم ان
من ذلك فهو عاقل بل الالف ضمير الوالدتين في وبالو له بن احدا
واحد او كلاهما يتقدم بلفظ احدهما او كلاهما او احدهما
بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل
الكل لا يعطف على بدل البعض لا يقول اعجباي زيد وحميد واخو
علي ان الاخ هو زيد لانه لا يعطف اليه على المحض فان
قلت قام اخوانك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف
المفرد انه وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال
الهميلي في قوله تعالى لا ياخذوه سنة ولا نوم ان التقدير لا
ياخذوه نوم ولا سنة ومنها والانتكار نحو الرجلوه بعد قول
الفايل قام الرجل والصواب ان لا ينفذه هذه لانه اشاع الحركة
بدل الرجل في النصب والرجلية في الجر ونظيرها الواو
في متون الحكاية وفي انظور من قوله واني حيث ناسى الهوى
بصري في خوضا ملكوا ادنوا فانظور وادني في قوله واني حيث ناسى الهوى
الغيت ايها الخياموا ومنها واو التذكر كقوله من اراد ان يقول
يقوم زيد فبني زيد فاراد مد القول بتذكر اذ لم يرد قطع الكلام
يقوموا والصواب ان هذه كالتي قبلها ومنها الواو المعجزة
من طهارة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قبل واليه الشكر
وامنتم قال فرعون وامنتم والصواب ان لا ينفذه هذه ايضا
لانه التامسدة ولو صح عدلها لصح عدل الواو من احرف الاستفهام
واما الفاقيل انها تزد للاستيناف نحوالم تال الرب القوا فبني

اي

اي فهو ينطق لانه لو كانت عاطفة جزم ما بعدها اوسيبية
نصب ومنه قوله تعالى ان تقول له كن فيكون بالرفع وقول
الشاعر زيدا ان يعبره فيجده قال ابن هشام والتحقيق
انها في ذلك كله للعطف وان العطف بالعطف الجملة لا الفعل
قل وتزد زابدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله
موت الناس او يشيب قناهم وتحدثت ناس والصغير
وقوله اراي اذ ماتت علي هوري فتم اذا أصبحت عا أصغر
واما فتقدم عن الكوفيين انها تقع زيدة كقوله تعالى حتى اذا
فات عليهم الارض الي قوله ثم ثاب عليهم وتقدم الجواب عن
ذلك وعن الفرانها تقع للاستيناف نحو اعطيتك الفان اعطيتك
قل ذلك مالا واما او فتقدم عن ابن التجرى انها تزد في نحو
لا ضربته عاشر او مات اي ان عاش بعد الضرب وان مات منه
وان الحق انما للعطف على يابا ولكن لما عطف على ما فيه معنى
الشرط دخل المعطوف واما او فتقدم عن ابي زيد انها تزد زابدة
واستدل بقوله
يألت شعري ولا يخاف من الهرم ام هل على العيش بعد التيب
وتقدم في النقطعة عن المخاربة انها لا تكون عاطفة لاني مفرد
ولا في جملة واما اما المكسوة الامزة في اللفه الفصي فتقدم
ان التحقيق انها غير عاطفة واما بل فتقدم انها حرف استدراك
علي المتكلم اذ ايلها جملة واما لا فتقدم ما يعلم منه انها تزد
غير عاطفة واما لكن فتقدم ما يعلم منه انها تزد غير عاطفة
اذ اعلمت حروف العطف **وان عطف بها على قوع رفعت**
المعطوف بها والخطاب في عطفت ورفعت ونصبت وخففت
وجزمت عام لكل من يتاى منه ذلك علي حد قوله تعالى
ولو نري اذ وقفوا اي من يتاى منه الروية **او عطفت بها على**

منسوب نصبت المعطوف بها **او** عطفت بها على مخفوض **خففت**
انت المعطوف بها **او** عطفت بها على **مخزوم** **جوزت** انت المعطوف
بها وفهم من قوله او على مخزوم جوزت انه يجوز عطف الفعل
على الفعل لكن بشرط اتخاذها في الزمان ولا يضر اختلافهما
في اللفظ فلا يعطف ما مضى على مستقبل وعكسه ويجوز عطف
الماضي على المضارع وعكسه بانك ط المذكور لقوله تعالى
يقدم قوم يوم القيامة فاورد هم النار وقوله تعالى تارا
الذي ان شاعل لك خيرا من ذلك جات تجري من تحتها الأنهار
وتجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في
اللفظ قوله تعالى لكي يبلدة ميتا وتسقيهم وان تومنوا
وتنقوا بونكم اجوركم ولا تباليكم وتقول جازيد وركب واضرب
زيد ادم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل بحال كون
من عطف الجملة واحبب بان الفعل هو المقصود بالعطف
الاتحاد فاعلى الفعلين وفهم من الطلاقة انه يجوز عطف
الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل ونحوه
مما يدل على دلالة مبهمه وحدث معين قال تعالى ان
المصدقين والمصدقات وافضوا الله اولم يروا الى الطائر
فوقهم صافات ويقبضن قال المادي فان قلت كيف ذلك
وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز
ذلك لان احدهما مؤول بالآخر فاختد الجنس بالتاويل
فان قلت فانهما المؤول قلت الذي يؤول هو الحال محل
الآخر فتارة يكون الاول كالمثال الاول لان المصدقين
صلة وحق الصلة ان تكون جملة مؤولة بالذين يتصدقون
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل
الحال ان يكون انما يقبضن مؤول بقا بصفات ويجوز ايضا

عطف

عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب معانيها قال
تعالى تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وجعل الرحمن
تخرج معطوفا على الفعل ولينظر العامل حينئذ في الاسم
المعطوف على الفعل فانه ان جعل العامل في المعطوف
هو العامل في المعطوف عليه لزم ان يكون عامل الفعل
الخاص به عاملا في الاسم وفهم من كلامه ان جميع حروف
العطف تشاك في اللفظ والاعراب ان كان للمعطوف
عليه اعراب واما المعنى فانهما يشاك فيه مطلقا وهو الواو
والفاو ثم وحى ومنها ما يشاك فيه مقيدا وهو الواو
فقطهما ان لا يفتضيا اضرابا ومنها ما لا يفتضيان الا في
في المعنى اصلا اما الكون يثبت لما بعده ما انت في عما قبله
وهو بل عند الجميع ولكن عند سبويه وموافقيه واما
لكونه بالعكس وهو لا عند الجميع **يقول** في عطف المرفوع
على المرفوع **جازيد وعمرو** واعرابه جاعل ماض لقوله
يا الثانية الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره الواو وحرف عطف عمرو
معطوف على زيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره **ويقول** في عطف المنصوب على
المنصوب **رايت زيد وعمرا** واعرابه رايت فاعل
اخر الفعل الياء والتا فاعل في محل رفع لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب زيد امفعول به فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره الواو وحرف
عطف عمرو المعطوف على زيد فهو منصوب مثله
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **ويقول** في عطف
المخفوض على المخفوض **ما ريت بزيد وعمرا** واعرابه

ما رت فعل ماض وفاعل آخر المفعول الراو التا فاعل في محل رفع
لما هو بالاحرف جو زيد مخفوض بالباء علامة خفضه كسرة من
ظاهرة في اخوة الواو حرف عطف عمر ومعطوف علي زيد
فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في اخوة
وتقول في عطف المجزوم على المجزوم لم يفتقد ويتم زيد
وفهم من اطلاق المصنف انه نحو زعطف الظاهر على
الظاهر نحو ما مر وعطف المضمير على المضمير نحو انا وانت
قايما والكرمتك واياه وعطف الظاهر على المضمير نحو انا
وزيد قايما وعكسه نحو زيد وانت قايما ولكن العطف
على الظاهر هو الضمير المتصل والضمير المتصل المتصور
بلاش ط ك تمام زيد وعمر وانا وعمر وذاقها ان وياك
والاسد ونحو جمعنا والاولين ولا نحو زعطف الضمير
على الظاهر المجزوم والابا عاده الجار نحو مارت بزيد ويدا
ولا نحو العطف على المرفوع المتصل بار اذا كان او مستترا
الابعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم
او وجود فاضل اي فاضل كان بين التابع والتبوع نحو خلا
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشرنا
ولا ابا وانا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا
اباؤكم وبضعف تدوين ذلك كما رت برجل سوا والعدم
اي مستنوا والعدم وهو فاش في الشغل لقوله
ورجا الاخصيل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لئلا
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض
نحو فقال لها وللارض قالوا انبعا الهاء والاباؤكم وليس
بلازم وفاقا اليوتس والاختفاء والكوفيين بدليل قراءه
ابن عباس والحسن وغيرهما يسألون به والارحام ومكة

قطر

قطر ب ما فيها غيره وفتره قبل ومنه ومنه عن سبل الله وكفر
به والسجد الحرام اذ لسن العطف على السبل لانه صلة المصوب
وقد عطف عليه كفرو ولا يعطف على المصدر حتى تكمل بمولا
وتحتمل ان يكون السجد الحرام بمولا المصدر ومخذوف تقديره
وصد عن السجد المدام علي راي من يحيزه ونقل عن سبويه
والمعطوف على الضمير المخفوض مع اعادة الخافض هو المجزوم
والعامل مكررا وجرة بالاول والثاني كالعدم معني بدليل
قوله سبي وسبك اذ بين لانصاف الا الي متعدد وقيل جره
بالثاني لان في الحذف الزايد في كفي بالله **خاتمة** بعد رسايل
تتعلق بالباب ونسأل الله من الخاتمة الاولى بشرط العلم
العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لباشة العامل
اخر له ما لا لا يركه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على
الضمير على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمة او النون او
نا الخطاب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد
ونقوم انت وزيد واسكن انت وروحك الجنة اي ويسكن روحك
وكذا باقياها وكذلك المضارع الفتح ثا التانيث نحو لا تقناس
والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك ابن مالك قال
الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما شرط في عملية فطو
المخربين والعربيين من ان روجك معطوف على الضمير المتكسر
في اسكن الولد بات الثانية لا بشرط في صحة العطف
وقوع المعطوف بوقع المعطوف عليه لصحة قام زيد
وانا وامتناع قام انا وزيد الثالثة لا بشرط في صحة تقدير
العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمر وامتناع
اختصم زيد واختصم عمر والرابعة في عطف الخبر على
الاشاوعلى خلاف منع البيانين وابن مالك في

شرح باب المفعول مع في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
الايضاح ونقله عن الأكثرين واجازته الصفار في كتابه ابن عصفور
وجامعة مستدلين بخبر الشيخ الذين استوا في سوية البقرة وبشر
الومنين في الصف قال ابو حيان واجاز سليمان بن جابر زيد
ومن غير العاقلان علي ان يكون العاقلان خبر المحدث وفوقه
قوله وان شغاي عبرة ومهرافعة وهل عند رسم دارس من مقول
وتأني عن الاعند دار ابن عامر وكلل للقيده الحسان بالمد
الحامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة اقوال
احدها الجواز مطلقا وهو المعتمدة من قول الخويين في نحو
قام زيد وعمه والكرامة ان نصب عمه ارجح لان ثواب الجملة
اولي من ثواب الفهما والثاني النع مطلقا والثالث لا يعلو مجوز
في الواو فقط لاصالة الواو في العطف قال الرضي وكذا الجواز
عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا كانتا بالناويل نحو زيد ابوه
لزم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولي من العكس
لكونها في عالم عليه في كونها ان محل من الاعراب فالاولي كونها
ثانية له في الاعراب فحومرت بوجه طريف وابوه كزيم اول
من نحو بوجه رجل ابوه كزيم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد
صفتان لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق
الاستد او الخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاول ليس يتطابق
تقريرا وتكثيرا دون البواني فتعوك حيث اخاف وراجيا
وهند ابوها كزيم وشريفه ليس في التلح نحو بوجه رجل ابوه
لزم وشريفه السادسة في العطف على مفعولي عاملين فهو
علي جواز العطف على مفعولي عامل واحد نحو ان زيد ابوه

وعما

وعما ايالس وعلى مفعولان عامل واحد نحو اعلم زيد عمي ابكرا
جالسا وابوا بكر اخا لدا سعيدا مطلقا وعلى منع العطف
على مفعولي اكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب ابوه لعمري واخا
غلامه بكر واما مفعولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا مطلقا
فقال ابن مالك هو ممنوع اجماعا وليس كذلك بل نقل القاري
الجواز مطلقا عن جماعة قبل منهم الاخفش وان كان احدهما
جارا فان كان مفعولا نحو زيد في الدار والمجرة عمه واو عمه
والمجرة فالشهر عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السكيت
وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفرج
والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقال ان وفي الخفوض في
العطف جاز والامتنع والله تعالى اعلم السابعة
في نصب الفاعل والواو مجوز حذفهما مع معطوفهما دليل
مثاله في العاقلان اضرب بعصاك الحجر فانجرت منه اي
فضرب فانجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على
تقلنا ومعه قوله تعالى فمن كان منكم ريضا او علي سفر
فخذ اي فافطر فغلبه عدة وقوله فتوبوا الي
باريكم فتاب عليكم التقدير والله اعلم فامتنع فتاب
عليكم ومثاله في الواو قوله
فان كان بين الخبر لوجاسا ابوجحرا الاليال قلايل
اي بين الخبر وبينه وقوله ما لك الناقة طلحان اي
والناقة وكذلك ام كقول ما ادري
ارشد طلابها التقدير بمرامعي وختص الواو نحو ان
عظمها عاملا حذف وفي مفعول من فوعا كان نحو
اسكن انت وزوجك اي وليسكن زوجك او منصوبا نحو
والذين يتوبوا الدار والايان اي والعوا الايمان او مجزورا

مخوما كان سودا شمة ولا بيضا شمة اي ولا احمر بيضا وانما لم
يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الاول
رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان متبوعا
واما يتبعوا المتول وفي الثالث العطف على معولي عاملين
ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان معولا لفعله لعدم الفائدة
في تفصيل المهاجرين فصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم
وتجوز حذف العطفون عليه بالواو والفاء الاول كقول
بعضهم ويلوا واهللا ولا جوابا لمن قال له ما جابوا التقدير
ومما جابك واهللا وسهلا والثاني نحو افضض رب عنكم الذكور
صفحا اي اهللكم فضض ربوا الي ما بين ايديهم اي اعموا
فلم ير وقال الرضي وقد حذف العطفون عليه بعد يلى
واخوانها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمي واي بلى قام زيد
وعمي ولا نأخر حرف تصديق فتدل على العطفون عليه الذي هو
المصدق اي المثبت كما نفي في بابها وكذا تقول بلى قريش وبلى
بني عكر وبلى اوزيد وبلى لا زيد لان بلى للانجاب بعد النفي
فيكون التقدير بلى قام لاعمي وتقول لمن قال ما قام بلى
نعم لكن زيد اي نعم لكن قام بلى لكن زيد اي لكن قام زيد
لان نعم مقدمة لما سبقها نفيها كان او اثباتا ولكن لا تارة
بعد النفي في عطف المفرد كما نفي في حروف العطف
وتقول لمن قال ما مات الناس بلى حتى الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمي او
نعم بلى عمي واي بلى قام زيد بلى عمي ونعم ما قام زيد بلى عمي
ولا تحذف العطفون عليه بعد حروف التصديق
اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي
العاطفة تقتضي سبق الهمة واما تقتضي سبق

اما

اما اخرى لما نفي في حروف العطف وقد تحذف العطفون
عليه ثم قال تعالى ام من هو قانت انا الليل اي الكافر خير ام من
هو قانت وقد تحذف العاطف وحده ومنه قول
كيف اصبح كيف امسيت ما بين الورد في قواد الكريم
ازاد كيف امسيت وكيف امسيت وفي الحديث بقدرة
رجل من ديناره من درهم من ضاع بده من ضاع بده وحكي
ابو اعثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت خبزا الحامرا ولا يكون
ذلك الا في الواو قال ابو اعلي في قوله تعالى ولا غني
الذين اذا ما اتواك لتعلمهم قلت اي وقلت ومن حذف او
فولت لمن قال اكل اللبن والسمك كل بمكان اي اولنا
وذلك لقيام قريش به دالة على ان المراد اخذها الثامنة
قال في التسهيل وقد يتقدم العطفون بالواو والفاء
وقال في الكافية ومنع بالواو وقد يتقدم متوسطا ان يلتزم ما يلزم
وظاهره جواز في الاختيار على قلته قال في شرحها قد
يقع اي العطفون قبل العطفون عليه ان لم يخرج به الترتيب
الى التصدير او الى مباشرة عامل لا يتصرف او يتقدم عليه
وله اقلك متوسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمي
زيد قائما لتصدير العطفون وفوات توسطه ولا
ما احسن وعمي اوزيد او لا ما وعمي احسن زيد العدم
نصرف العامل ومثال التقدم الحار قول ذي الرمة
كانا على اولاد لعقب لاحها وري السقي انفسا بها هم
جنوب دون عنها التناهي وانزلت بها يوم رباب السفر جيام
او اد لاحها جنوب وري السقي ومنه قول الاخضر
وانت غنم لا اظن قضاه ولا العثري القارط الدهر حايا
اذا ولا اظن قضاه جابها هو ولا العثري انهي وقال

الرضي ونحوه تقدم المعطوف بالواو والفاو ثم واو ولا
ضوءة الشعر على المعطوف عليه فوضعت وعمر او عمر او
ثم عمر او عمر او لا غير ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قائم عمر ولا ما رت وزيد عمر
وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو
كاللينة للعمل وما ثبت الالة بعد الاستعمال لا يستلزم
لون التابع بمقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل
في المتبوع من ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزام اضماء
عاملة فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما
على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامل
به فلا يقال وزيد ضايت انت بالعطف على التاويل لم يتقدم
على المعطوف عليه اذا كان مستداما موصولا خبره حذو
ناصح او لا فلا يجوز ان وعمر ازيد ايمان وما وزيد عمر وقايم
لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ولا
لا يقال اما وعمر وزيد في نطقات والذبي وابوه زيد ضاير
انا واهل وزيد عمر وقايمان وليف وعمر وزيد ايمان لانه
يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على
الذهبيين واذا تقدم الخبر نحو قايما وزيد عمر وكيف
وزيد عمر وجاز اضطرار الناحية عن العامل على الذهبيين
ويشتر ايضا في تقدم المعطوف اضطرار ان لا يكون
المعطوف عليه مقبولا بالاول او بعضها فلا يقول ما جاني
وزيد الاعم واما جاني وزيد عمر وذلك لكون ما به
الاثني خبر غير ما قبلها لئلا الغما نفيها واثباتها لا
في باب الفاعل فلا يقع قلبها المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها التاسعة قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف

بالواو

بالواو او حتى مع المعطوف عليه بطائفة مما مطلقا نحو زيد وعمر
جاني ومات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقبوا
والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
يلكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في العباد ولا يتفقون
الكثور لعل لالته يلكثرون على الكثور وقوله والله وسرله
احق ان يرضوه اي يرضوا لحدوها اذا رضاء احدهما رضاء الاخر
ونحوه زيد وعمر وقام علي حذف الخبر من الثاني التثنية
الخبر الاول اي وعمر وكذلك وفي الموصفين ليس المستند
وحده عطف على المبتدأ اذا لو كان لذلك لقلت قايما واما
الفاو لم ثمان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف
لها مع المعطوف عليه في مطابقة لها خلافا قال بعضهم
يجب حذف الخبر من اخذها اما من الاول نحو زيد وعمر
قام وزيد ثم عمر وقام اي زيد قام فقام وقام واما من
الثاني نحو زيد قام فقام واي فقام وقام او فقام وكذلك
قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتها في الترتيب يمنع
لشراهما في الاضمار واحراز الباقيون مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمر وقام اذا لا شرا في الضمير
لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافي الفاعل اذ قد
يقال قام الرجلان مع ترتيب قايما والاضمار والاطهار
في هذا موافقا وقام الرجلان مثلا في الاحتمال
اجتماع القايمين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور
واجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فقام وقلت لها جاني
زيد ثم يكسوهما صدقاي واما لا ولكن ويل وام واو اما
مطابقة الضمير معها وتركها موكولا ان الي قصدك فان
تصدقت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف

بما مع العطف عليه وجب ان اد الفمير نحو زيد لا عم وجاني
وزيد بل عم وقام وزيد او عم وانك وكذا تقول زيد او
هت جاني ولا يقول جاني اذا المعنى احدهما جاني والفتنة
للتدليس ويقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عم وفالتم
وازيد اضربت ام عم افا وجعت واما جاني زيد لكن عم وقالتم
وان قصدت بالفمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عم
جاني مع ان دعوتها وزيد او عم وجاني وقد جيتهما والتمها
وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين
وباحته ونحو زوباحتهما وكذا تقول هذا اما حوضه
واما عم من ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن
او فقير اقاله اولى بهما وليس او بمعني الواو كما قال بعضهم
بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا
فلا يابى قاله اولى بالفني والفقير معا وانما قال تعالى
واذا راد او تجارة او لهوا انتقصوا اليها فان اد الفمير مع ان
الانتقاص اليهما معا كان لان الفمير راجع الى الرو
الدلول عليها بقوله راووا ولا تستنكر عود ضمير الاثنين
الي المعطوف باو مع العطف عليه وان كان المراد احدهما
لانه لما جاء او كثيرا في الاباحه تجاز الجمع بين الامر من نحو جالس
الحسن او ابن سيرين صاوكالواو ولهذا اجاز قوله
وكان بيان ان لا تب حواغنها او ليس حوة بها او عبرة الو
فقال مع بيان او ليس حوة والحق وليس حوة ويقول اذا
ضربت ام عم او عم او هما مستحقان للضرب وما جاني زيد
لن عم واو بل عم وقد دعوتها انتهى كلامه رحمه الله تعالى
قال بعضهم وجبت فلنا بوجوب المطابقة او افوا والتم
فلا تختص ذلك بباب الخبر بل تجري في الحال والصفة وغير

وعلى

وعلى الجملة فذلك ثابت حيث يكون الفمير في جملة فيها التفاضل
او في جملة من تنطبق بهما ارتباط الحالة او الوصفية ونحوها
العاشرة العطف ثلاثه انقسام الاول العطف على اللفظ
وهو الاصل وشرطه ان كان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا
على المحل لان من الزائدة لا تنقل في المعارف وقد يمنع
العطف على اللفظ وعلى المحل جنعا نحو ما زيد قائما
لكن او بل قاعدان في العطف على اللفظ اعمال ماني
الوجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال
بدخول الناحي والصواب الرفع على الضمير في مبتدئ الثاني
العطف على المحل نحو ليس زيد قائما ولا قاعد اقال
في المعنى وله عند المحققين ثلاثه شرط واحد امكن
ذلك المحل في النصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد قائم
وما جاني من امرأة ان تسقط الباقين نصب ومن فترفع
وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمما اخلافا لابي جني
لانه لا يجوز مررت بزيد او اما قوله
ثم ومن الديار ولم تفوجوا فخر ورة ولا تختص مراعاة
الموضع بان يكون العامل في اللفظ زيد الكامثل الثاني
ان يكون الموضع بحق الاصل فلا يجوز هذا اضارب
زيد او اخيه لان الوصف المستوفي للشرط العمل الاصل
اعماله لا اضافته لا الحاجة بالفعل والاحازة البعد ادبون
والثالث وجود الحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى
على هذه الامتناع مسائل احدها ان زيد او عم وقائما
وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الاصل او الابتداء هو
الجود والنحو قد زال بدخول ان والثانية ان زيد

١٩٧

قائم وعمره واذ انتدرت عي اعطوفنا على المحل لامبتد او اجاز
 هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا
 الاول لما منع اخرو وهو توارد عاملين ان والابتداء على
 معمول واحد وهو الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترط
 وجود المحرز ولان ان لم نعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو
 مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وشروط الفاعل
 الرفع قبل مجي الخبر حقا اعراب الاسم ليدل على ان اللفظ
 ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالانفصال في سائر
 مواضع العطف على اللفظ المسئلة الثالثة هذا اذا
 زيد و على ان نصب المسئلة الواحدة المحيية ضرب زيد
 وعمر وبالرفع او عمر بالنصب منها الخذاق لان اللفظ
 المشبهة للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او مفعولا
 او مضافا يعني الى غير ذلك المفعول وغير متبوع
 وهو هنا مضاف الى متبوعه واجازها قوم تسمكوا
 قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس واما قوله
 قد كنت دانت با حسانا مخافة الافلاس واليابا
 فيجوز ان يكون اللسان ولو لم يتقدم مفعولا معه وان يكون
 معطوفا على مخافة على حذف مضاف اي ومخافة اللسان ولو
 لم يتقدم المضاف لم يمنع لان اللسان فعل لغير المتكلم اذا لم
 انه دانت حسنا حسنة من افلاس غيره ومطلحة ولا
 بد في المفعول له من موافقة العامل في الفاعل انتهى ما
 منه ببعض اختصار الثالث العطف على التوهم فلو
 زيد قائما ولا فاعل بالخفض على توهم دخول البائي الخا
 وشروط صحة دخول ذلك العامل التوهم وشروط حسنة
 كثرة دخول هناك ولهذا احسن قوله

بدالي

بد الي اي لست مدرك ماضي ولا سابق شي اذا كان جاييا
 وقول الاخر ما الحارم لهم بعد ما لا يخل ان لم يكن للهوى بالحق علانا
 ولم تحسن قول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا فاعل فيهم
 لقلة دخول الباعلي خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب
 النية والنيل الكثير النية والنمض النفس ذات
 البين وكما وقع هذا العطف في المحرور وقع في احب
 المحرور و وقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما
 وفعللا وفي المراكبات فاما المحرور فقال به الخليل وسوي
 في فاعله غير اي عمر ولو لا اخوتي الى اجل قريب فاصدق
 وان فان تعني لولا اخوتي فاصدق ومعني ان اخوتي
 اصدق واحد واما المرفوع فقال سلبويه واعلم ان
 ناسا من العرب يغفلون فيقولون انهم اجمعون
 ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معني الاشد
 فتوي انه قال هم كما قال لست مدرك ماضي البيت انتهى
 وما اذ بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من
 كلامه وموضحه انتاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد باللفظ
 الخطا فاعترض عليه بانما في جوار ذلك عليهم ذات الثقة
 بكلامهم وامتنع ان تثبت شيئا نادر الامكان ان يقال في كل
 نادر ان قابله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري
 في قوله تعالى ووهبنا له الحق ومن ورا الحق يعقوب على طرفة
 قوله ليسوا اصحاب عشرة ولا ناعيا الاثنين عرابها وتل
 هو على ايمان ووهبنا يعقوب بدليل فليشناه لان الشاة
 من الله شي في معني الهبة وقيل هو مخبر وعطفا على الحق
 او منصوب عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل
 بين العاطف والمعطوف على المحب وكرهت يزيد والنوع

هو او ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيد افاضل او ان زيد ان
انه فاضل وهو الاول وشذ انضال الحرفين كقول
ان ان الزم لم يحلم ما لم يتر من اجارة قد صيما واسهل منه قوله
حيث تراها وكان وكان اعناقها مشددة ان بقول لان
المؤكد فان لم يتصل لفظه بشدة واشد منه قول
ولا لايهم ايداد وان لكون الحرف الخوي على حرف هي اي وحده
واسهل من هذا قول فاصحح لا لسان عن مرابه اصعد
في علو الهوي ام نغويا لان المولد على حرفين ولا اختلاف
اللفظين وليس من تاليه الاسم قول تعالى كلا اذ كن الارض
دكا وجار بكلا والملا صفا صفا خلافا لكثير من الخويين
لان حاجي التفسير ان المعنى دكا بعد ذلك وان الدك
لرس عليها حيث صادف هتبا ملتورا وان معني صفا صفا
انه يقول ملائكة كل سما فيصطفون صفا بعد صفا محققين
بالجن والاشق وعلى هذا فليس الثالث فيها تأكيد الاول
بل المراد به التكرير كما في علمه الحسية بابا بابا وكذلك ليس
من تاليه الجملة قول المودن الله اكبر الله اكبر خلافا لاني
حي لان الثاني لم يوت به لتاليه الاول بل لانتان تليهما
تخلاف قول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فان
الجملة الثانية خرجي به لتأكيد الخبر الاول كذا قال ابن هشام
الانصاري ومعنوي اي ملشوب الي المعنى لخصوله من
ملاحظة المعنى وحده ان مالد في التمهيد فقال التابع
الرافع توهم اضافة الى المتنوع او ان يراد به الخصوص
فالتابع جنس يشمل التوايع كلها والرافع توهم اضافة
الي اخره فصل يخرج به بغيره التوايع فمثال ما يرفع توهم
اضافة الي اخره المتنوع قتل العدو ونه نفس فبذكر

هو

هو واما المنسوب فعلا فلقرأة بعضهم ود والوئذه
فيدهنوا على معني ودوا ان تدهن واما في الكلمات
فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح ملثات
وليدققنكم ان تقدر لتبطلن ولتذيقنكم وتختل ان التقدير
ليدققنكم وليكون كذا وكذا ارسلها **باب التوكيد**
يقرب بالواو وبالهمز وبالالف والاول اوضح قال تعالى
ولا تفتنوا الايمان بعد توليها وهو مصد ومجبه
الخامس المخصوص لانه يفيد ويقتل التأكيد او وكذا
توكيد وهو من لفظي اي ملشوب الي اللفظ لخصوله
من تكرير اللفظ ولم ينفذ له المصنف وهو اللفظ
المكرره به ما قبله فان كان جملة فالأكثر اقربا بها بالعطف
نحو كلا سيعلمون الآية ونحو اولي لك فاولي الآية وباني
بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله اعلم
ففي ثلاث ما ات وجب ترك العاطف عند اتمام التند
ونحو صبت زيدا وان كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
منصوبا فنواضح نحو فنكاحها باطل بلطل باطل وقول
فاياك اياك المرافعة الى الشدة والشد جالب وان كان
ضميرا منفصلا من فوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل نحو
فمت انت والكرمتك انت ومما رقت بك انت وان كان ضميرا
منصوبا وصل بما وصل به مؤكدا نحو عجت منك مثلا وان
كان فعلا او حرفا جوايا نحو اضح كقولك قام قام زيد
وقوله لا لا ابوح بحب بنته انها اخذت علي موثقا
وان كان غير جواي وجب ان ان يفصل بينهما وان
يعاد مع التوكيد ما انفصل بالموكر ان كان مقمرا نحو
انكم اذا حتم وكنتم ترابا وعظاما انكم محرجون وان يعاد

النفس علم السامع ان زيد اياش القتل فلم يذكر النفس يوم
انه امر بالقتل لا مباشر ويكون علي حذف مضاف اليه قتل
العدو وما مورز به ومثال ما رفع توهم السامع ان التوكيد
اراد المخصوص جابنوفلان كانهم فلولاهم لا يمكن اعتقاد
البعوض فان العرب يقع العام موضع الخاص مجازا والمصنف
لم يخف الي حده لكونه بالفاظ مخصوصة **التوكيد** بمعاني الموك
بمعاني الكاف **تابع للتوكيد** بفتحها **في رفعه** ان كان مر فوعا نحو
زيد نفسه وجا القوم كلام **وفي نصبه** ان كان منصوبا
نحو رايت زيدا نفسه ولايت القوم كلام **وفي حذفه**
ان كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلام ولم
يقبل وفي جرمة لانه لا يتوكد التوكيد المعنوي الا الاسما
وفي حكمه **تقريبه** ان كان معرفة نحو ما تقدم من الاشارة
فان زيدا والقوم معرفة فتان الاول بالعلمية والثاني بالالف
واللام ونفسه وكلام معرفة فتان بالاضافة للضمير ولم يقبل
وتكبره كما قال في النعت لان الفاظ التوكيد كلها معارف فلا
تنتفع النكرات عند البصريين اما ما كان منها مضافا فافاضا
الي الضمير واما ما لم يضاف منها كاجمع فنسب الي سببونه ان
تقريبه سببه الاضافة وقيل تقريبه كتميم العلم كما
لانه علم للتوكيد علق علي معنى الاضافة بما يتبعه كاسماء
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب المديح
واختاره ابن الحاجب وصححه الشيخ ابواحيان قال ويؤيد
انه لو لم يصرف وليس بصيغة ولا شبهها وما يقع وليس
كذلك وهو معرفة فالمانع هو تقريبه العلمية وانه جمع
بالواو والنون ولا جمع من المعارف بهما الا العلم خاصة
ولاجل انها معارف لم تصف اما علي العلمية فواضح ادعها

في اجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلا وان الذي يستحقه
تغلا مونت افعل المجموع بالواو والنون واما علي سببه الاضافة
فليس به هذا التقريب بالعلمية من حيث انه كاداة لتقريب
لفظا وان كان علي سببه ال واختار ابن مالك في جميع كتبه
انه يجوز توكيد النكرة اذ الافاد توكيدها نفعالا لا خفيش
والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة
وشهر وحول مما يدل علي مدة معلومة العتدار ولم يجزوا
توكيد النكرة غير المحدودة حين ووقت وزمان مما اتصل
للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها قال البدر ابن
مالك وقول الكوفيين اوتي بالقضوب لصحة السماع بذلك
ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال صمت
شهر اقد يربو جميع الشهر وقد يربو الشهر ففي قوله احتمال
فاذا قال صمت شهر اكد ارتفاع الاحتمال وصار كلامه بضاعا علي
نقصوده فلم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا
فكيف به واستعمل ثابت كقولهم فمخلفي الدلفاحول لا تق
وقول الاخوة قد صفت البيرة يوما اجمعا وقول الاخوة
لكنه شافه ان قيل ذارجب **يا ليت** عدة حول كدرجب
انتهى قال ابن هشام واذا لم يعرف توكيد النكرة لم يجوز بانفاق
وان افاد خارجا عند الكوفيين وهو الصحيح وفيه صلة الفائدة
بان يكون الموكد محدودا او التوكيد من الفاظ الاضافة
كما تلت اسبوعا كله وقوله
لكنه شافه ان قيل ذارجب **يا ليت** عدة حول كدرجب
ومن انشدها ما كان حول فقد حرفه ولا يجوز صمت فلانا
كله ولا شهر انفسه انتهى واما حرفة لان المراد مخني ان تكون
اشهر الحول كلها رجبا لان يكون غالب ايام شهر جميعه رجبا

اذ رجب اسم للشهر ولقبيل ان يقول المراد بشهر الجنس اي بالبيت
عدة جنس جوار وهو التي عشت شهر اقلتا مل **ويكون** اي التوكيد
المعنوي **بالفعل معلوم** بعد ودة تحذو ودة لا تدخل تحتها
واعقل المصنف كالكثير الخويين جميعا وبنه سلبويه على انها
ممنزلة كل معني واستعمالا وفائده ايضا عامته قال ان مالكا
في شرح الترمذي ذكرت مع كل جمعا وعامة كما فعل سلبويه
واعقل ذلك الشر الخويين سهوا جهلا **وهي** اي تذكر الانظار
المعلومة **النفس** لسكون **الفاء العين** ومحل كونها من الفاعل
التوكيد اذ اريد بهما الحقيقة فلواريد بالنفس الدم والعقل
الخارجة المخصوصة لم يكونا من الفاعل التوكيد قال ابن هشام
المراد بهما الحقيقة والافلو قلت ارقت ريدا لنفسه او طرفا
ريد اعينه لم يكن تاكيدا بل بدل بعض من كل انتهى ويؤكد
بهما الرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال الخور عن اسم
الذات وظاهر كلامهم ان احتمال الخور بوقع فاذ اقلت
جازيد احتل ان يكون اردت كتابه او رسوله او غيره فلا
فاذ اقلت جازيد نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع
احتمال المجاز وثبت الحقيقة وذهب جمع منهم ابن عصفور
الي ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجه جاز
واعلم ان المجاز الماقوع تحتل انه الخور تحذف المضاف
المجاز القوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له وانه المجاز
الغلبى وهو الاسناد الي غير ما هو له فتعيب بعض هذه
الاحتمال لا قصور او نقص فلا يلزم من القاصرين او القصر
ولذا ان توكيد بكل منهما وحده وان جمع بينهما بشرط ان يرد
بالنفس فتقول جازيد نفسه او جازيد عينه او جازيد
نفسه عينه ويمتنع جازيد عينه نفسه ونحوه

النفس

النفس والعين مع المفرد وامام غيره فسياتي حكمها في الخاتمة
وكل وهي لرفع احتمال ارادة المخصوص بلفظ القوم نقول
جا القوم فاحتمل محي جميعهم وتحتل محي بعضهم وان بعضهم
لم ياتي الا ان لا تفتد بهم اي اطلقت القوم واردت منهم من
عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم
التول في لفظ القوم وانك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنوا فلان فتكوا زيدا او انما قتله واحد منهم وعلى هذا الوجه
لا يكون توهم عدم التول في لفظ القوم اذ اعلم انه اريد به
الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل يصدر عنهم بل
عن بعضهم وانما نسب الي كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام
مجاز الاسناد او في كون التاكيد بكل واخواته ففعال توهم
هذا المجاز تحت فانك اذا اقلت جازي القوم كلهم بفهم منه
الاحاطة والتول في احاد القوم قطعاً ولا يلزم من ذلك
احاطة النسبة وتوكلها لتلك الاحاد الا ان في قولك
كل القوم فعلوا الداء يفتد شمول الاحاد ومع ذلك تحتل
ان يكون الفعل المنسوب الي جميع الاحاد صادرا عن
بعضهم وانما يؤكد بها بشرط واحد ها ان يكون الموك
لا غير متني وهو المفرد والجمع والثاني ان يكون متحررا
بدات او بعامك اي ذا احوال يصح انفصال بعضها
عن بعض فحسب حسب البصر او بحسب الحكم القوم
من الكلام بان يكون الحكم ثانياً لبعض الاجزاء وان بعض
فالاول نحو الرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع
الخاص يصح انفصال بعض اجزائه وهو كل واحد
من تلك الاجزاء عن البعض الاخر بحسب الروية

والثاني فواشترت العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف
والربع والثالث وخواها وان لم تنفصل بعضها عن بعض
بحسب الرواية الا انه يصح الانفصال فيها بحسب الشا جواز
ان يشترى نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس
له حصة فصل عن جزائه لا يجوز ان يكره بكل واحد واجمع
وقوا لغيره فوجازيد كله لانه لا يتجزى لابلذات ولا بالعمال
فانه يمنع عرفا ان يبي بعض زيد دون بعضه الا وهو هو
محقق معه فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم التو
الثالث ان يتصل بامنه عابد علي الموكد كسائر فليس
من التاكيد مائة بعضهم انا كل منها خلافا للترجيح
واين عظمة فانها قال لانه لاسم ان وهو معنى في التو
عوض من النصف اليه يريد انا كلنا وهو مردود لانه لا يكتفي
بالثوبين عن الضمير قال في العبي والصواب انها بدل
وابدال الظاهر من ضمير الحاضرين بدل كل جاز اذا كان
معين الا حاطة بخوفهم فلا تشك وبدل الكل لا يحتاج الى
ضمير ويجوز لكل ان يبي العوازل اذ لم يتصل بالضمير فجو
جاني كل القوم فيجوز بيعه بد لا خلاف جاني كلهم فلا يجوز
الا في الضمير هذه احسن ما قيل في هذه القراءة وخبرها
ان مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل يفطحا
عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادى لقول بعضهم
بهم كلا جميعا ونقد لم الحال على عاملها واسطر في ابي
ومن العا ط التوكيد كلا وكثا وخها بمنزلة كل في العبي تقول
جا الزيد ان فمحتمل مجيها وهو الظاهر ومحتمل في احد
وان الماد احد الزيدين كما قالوا في قوله تعالى
لو لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين ان يقا

على

على رجل من احد القريتين فاذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال وانما
يؤكد بهما بشوطا احدها ان يكون الموكد هما فلا على اثنين
والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على الذهب
المحايج ان يقال اختصم الزيد ان كلاهما لانه لا يتخلل ان
يكون الماد اختصم احد الزيدين فلا حاجة الى التاكيد
الثالث ان يكون ما استند به اليهما غير مختلف المعنى فلا
يجوز ما من زيد وعاش عمه وكلاهما الرابع ان يتصل بهما
عابد علي الموكد **واجمع** وهو بمنزلة كل في المعنى وانما يؤكد
به غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن ان يتصل بضمير
يعود علي الموكد تقول اشترت العبد كله اجمع ويجوز التو
به وان لم تتقدم كل قال الله تعالى لا غيوبهم اجمعين
وان جهنم لوعدهم اجمعين وفي الحديث واذا اصلي جلتا
فصلوا جلتا اجمعون تروي بالرفع تأكيد للضمير وبالنصب
علي الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة
بنت الاضافة او القلبية وفي المطول وربما جمع بين
كل واجمعين بحسب اقتضا المقام لقوله تعالى فتحر
الملايكه كلهم اجمعون بنا على كثرة الملايكه واستبعاد
مجرد جميعهم مع تقربهم واستغناء كل منهم لشان وهذا
يزيد اذ التعبير والتفريق على ابيليس ولا دلالة لاجمع
على كون جودهم في زمان واحد على ما توهمهم
وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم
من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو
ريادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم الخور
لان كلامه مثلا انما يكون تاليفا اذا كان المتبوع ذالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل الخور

والا لكان ناسيا ولهذا قال الشيخ عبد الفاهر لا ينبغي بقولنا
تفيد الثول انه يوجب من اصله وانه لولا له لما فهم الثول
من الثول والالم يسمى تاليد ابل الماد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضي للثول مستعملا على خلاف ظاهره ويجوز فيه
انتهاي وانما يؤكد به ليشطين احدهما ان يكون الموكد
به غير مثنى الثاني ان يكون مجزيا بانه او يعامله وقد
يحتاج الى زيادة تؤكد فتوني بالفاظ اخر معلومة تنهي
توابع اجمع وتقل عن سلبه انه لا يرتفع الجازع عن الوك
حتى ياتي بجمع الفاظ التوكيد اشار اليها المصنف بقوله
وتوابع جمع تابع اجمع يعني تشتمل هذه الكلمات الثلاث
بالتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود الاصل
وهو الجمعية وفهم من كلامه انها لا تتقدم عليه وسياتي وجهه
وهي اي توابع اجمع التبع والتبع والتبع بالضاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قبل لامعني لهذه الكلمات الثلاث في حال
الافراد مثل حسن بن وقيل التبع مشتق من حول كنع
اي تام وابعع بالمهملة من بضع العرق اي سال وبالجملة
من بضع اي موى وابتع من التبع وهو طول العلق مع
شدة فقره ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التاليد بالتامل الصادق والاصل
افراد النفس عن العين وكل عن اجمع وجمع عن توابع
وتجب تقدم النفس عن العين على الاصح وتقدم كل
على اجمع وجمع على توابعه والتبع على ابعع وابعع
على ابتع على الصريح واختار ابن مالك في التسهيل التبع
جواز الابتداء بابا شيت بعد اجمع وهو زاي ابن جني
واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز ابن مالك لبيان

ان

ان تبد اباي الثلاثة شيت من اجمع والتبع وابعع لما هو ظاهر
كلامه في التسهيل وشيد على قول بعضهم الاثنان بابعع
بعد اجمع واشيد منه الاثنان بابتع بعده ويقبل ان
يؤكد بالتبع والتبعين من غير ان يتقدم شي من الفاظ التوابع
قال **الرازي**

بالبتي كنت صبي مرضعا فخلني الدلفاحولا التبع
اذ انكيت فلتني اربعا اذن طلعت الدهور لي اجمعا
قال البدر بن جلال فيه افراد التبع عن اجمع وتؤكد التوكيد
المحدودة والتوكيد باجمع غير سوف بكل والفصل
بين الموكد والمولد ومثله في التسهيل ولا يجوز ان يرضى
بما يتبين من كلامه فان قلت ما وجه الترتيب الذي ذكرته قلت
قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوليد الغوي
تقدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من افعال
الى ابتعين اما تقدمت النفس ثم العين على الكل فلان الاحاطة
صفة النفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفاتها اولى
واما تقدمت النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل من هالك الاوجه
اي ذاته واما تقدمت الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن
الصفة وهو افعال وايضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون
اجمع فلانه لا يقع الا بالياء او اما تقدمت اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما
تقدم التبع في الصريح على اخواته فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كنع اي تام وهذا

105

المعنى خاف فيها انتهى واذا اجتمع تاليدان فالترك فكل ما ذكرنا كيد
للمؤكد الاول كالصفات المتباينة وقال ابن برهان كل منها
تاليد لما قبله **تقول** **قام زيد لنفسه** واعرابه قام فعل ماض
للقوله تاليد الثانية السالبة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخوه نفس تاليد زيد فهو مرفوع مثله
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخوه ونفس مضاف والها
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب **تقول**
رايت القوم كلام واعرابه رايت فعل ماض وفاعل القوم فقول
به فهو منصوب وعلامة نصبه فتح ظاهرة في اخوه وكل
تاليد للقوم فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخوه وكل مضاف والضمير مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب **وتقول** **مررت بالقوم اجمعين** واعرابه
مررت فعل ماض وفاعل والبا حروف جر والقوم مجرور وبالبا
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخوه واجمع تاليد للقوم هو
مجرور مثله وعلامة جره الياء اية عن الكسرة وفي تمثيل
الصفة اشارة الى رد قول الجمهور انه لا يوكو باجمع دون كل
اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان جواز الكثرة وروده
في القرآن والكلام الفصيح كما تقدم قال ابو حيان ولا
يقال دليل المنع وجوب تقدم كل عند الاجتماع لان التقيد
تقدم على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على
الاتحاد فاختار في مسائل متنوعة ونسأل الله خ
الحاشية الاولى تنفرد النفس والعين عن الفاظ التوكيد
بحوارجرهما باز ايدة قال ابن هشام في المغني بعد
ان ذكر ان ابن جني اخبرني اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد
واما قولهم جال القوم باجمعهم فهو بضم الليم لا بفتحها وهو

لقولك

لقولك مع على حد قولهم فسخ وافسخ والمعنى جا والجماعهم
ولو كان توليد الكات الباقية زائدة مثلها في قول
هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح اسقاطها انتهى وقال
الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بنا
زائدة تقول جاني القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكو
به مع الباء وبدونه نحو رايت عينه ولعينه انتهى وقال
النووي رحمه الله تعالى في التبيين قول باجمعهم بضم
الهم ونحو ففتحها لفتان مشهورتان اي جميعهم انتهى الثانية
قال في التسهيل واجري في التوليد مجري كل ما افاد معناه
من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن
والظهر مشتملا الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا
السهل والجبل وضربت يدا اليد والرجل وضربت البطن
والظهر قال الرضي وقد يبين بعض الابدال معنى القلا
الشول مجري مجري التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره ومطنه
ورجله وهو يدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد
من العطف والمعطوف عليه معاني كل فيجوز ان
يكون ارتفاعها على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا
سلمانا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضربنا واليد بالضم
المواي ومطر قومك ليلهم ونها رهم هذه الثلاثة
في الاصل يدل الاشتغال فحوت مجري التاكيد لان المعنى
مطرت اما كتناكلها ومطرت اما التاكلها ومطرت اوقاها
كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها
على التاكيد وجري اجمع جاز حذف الضمير منها ولا
يطر ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال فنقول ضرب
زيد الظهر والبطن وضربت يدا اليد والرجل ومطرنا

السبل والمجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر فؤك الخليل
والنهار وقولنا مطرت اوقالهم كقولك صيد يومان على سواد
الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جازت بعض هذه
الخمس منصوصا بحوضه زيد ظهره وبطنه اما على انه
مفعول ثان اي على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت
موي قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت
البيت ومثبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس على
فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطر نهم الساطع
وبطنانصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا
تقول مطرنا السهل والمجبل بالنصب على الظرف شاذ
قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانصبه
على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار
على الظرف وهكذا جميع الفاظ التوكيد الثالثة لا يعطف
بعض الفاظ التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاز العطف
والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلمم واجمعون
ولا جاني القوم كلمم اجمعين لانهما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف العطف مستقلا بنفسه مستغنيا
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح والذم
او الترحم الذي فيه والفاظ التوكيد ليست مستغنية
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض
ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطف
او قطعت كان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء
على نفسه وما تقدم من انه لا يعطف بعض الفاظ
التوكيد على بعض مخصوص بالتوكيد المعنوي قال
وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله
وقول

وقول له نقالي فلا تحسبهم بعد قوله فلا تحسبهم بخلاف
التاكيد المعنوي ثم قال واما جواز العطف في بعض التاكيد
اللفظي بالفاو ثم فلما لم يصرحوا بالعطف الرابعة قال
الرضي وقد تحذف الموكد والك في الصلة لقولك
جاني الذي ضربت نفسه اي الذي ضربت نفسه وبعد
الصفة نحو جاني قوم ضربت كلمم اجمعين وبعد هاء خبر
المبتدأ نحو الغنيلة اعطيت كلمم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدأ ان كون حذف الضمير من الصلة اولى منه
في الصفة وخبر المبتدأ او من الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ او بعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف للاختصار
والتاكيد للتطويل فتناويا وقال هشام اذا عطف
عليه لم يخرج الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه
دال على انك لم تقل ظفيرة والاولي الجواز لحوضه زيد
زيد وعمى ولا نذكر بما يجوز في نسبة الضرب الى زيد
او نما غلبت في ذلك زيد وارادت ضرب بكر وعطف
بنا على ان المذكور يكون انتهى ولا تحذف الموكد ويقام
الموكد مقامه على الاصح وازاح الخليل نحو ما رت زيد
واثاني اخوه انفسهما وقد رها صاحب انفسهما الخاضعة
لايلي العامل من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد
الاخيرا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم
وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم
والا كلا وكلا وكلا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلية
فالاول نحو القوم كلمم قائم والرجلان كلاهما قائم
والثان ككلاهما قائم والثاني لقول
عبيد اذا والت عليهم ولا هم فيصدر عنها كلها وهو

وقولهم كليهما ونه اي اعطيت كليهما واما قول
فلما تنبأ الهدي كان كلنا علي طاعة الرحمن والحق والقي
فاسم كان ضمير الثاني لا كلنا السادسة يلزم تابعيه كل يعق
كامل واما فانه الي مثل متبوعه مطلقا فثبت لا تؤكد الخور
الرجل كل الرجل واكملت شاة ومثله قول
يا شبة الناس كل الناس بالناس بقوله
وابعد الناس كل الناس من عار السابعة يلزم اعتبار
العين في خبر كل مضافا الي نكرة نحو كل نفس ذابغة الموت
كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الي معرفة
فتقول كلهم ذاهب وذاهبون الثامنة لا يفصل بين
المؤكد والمؤكد باما علي الاصح واجاز الفرائد بالقول
اما اجمعين واما بضمهم التاسعة يجب اتصال النفي
والعين بضمير مطابق للمؤكد وان يكون لفظها طبة
في الافراد والجمع واما في التثنية فالافصح جمعها علي
افعل وتخرج افرادها علي تثنيتهما عند ابن مالك وغيره
يعكس ذلك وكذا اكل مثنى في المعنى مضاف الي متضمنه
تخارفيه الجمع علي الافراد والافراد علي التثنية فالاول
لقوله تعالى ان تنوب الي الله فقد صغت قلوبكما والثاني
لقوله جماعة بطن الوادي توفي سقا
من الفراء الفوادي مطيرها والثالث لقوله
ظروا لهم مثل ظهور الترسين ويجب اتصال كلا وكلنا
وكل وجميع وعامة بضمير المؤكد فليكن منه خلق لكم في
الارض جميعا خلافا لمن وهم بل جميعا حال العاشرة
اذا أكد ضمير ما فوع متصل بالنفس او بالعين وجب
توكيده اولا بالضمير المنفصل مثل ضربت انت نفسك

فنفكر

فنفكر تألبد لنا الضمير بعد توكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لا لتبصر التألبد بالفاعل اذا وقع تألبد المستكن نحو
زيد الرمي هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن في الرمي
بقوله هو ويقال زيد الرمي نفسه لا لنفسه
الذي هو التألبد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وايضا الحاصل له نوع
استقلال فيضم توكيده بلفظ النفس والعين فان
الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الحجة الكلمة ولفظ النفس
والعين لقولهما انواع الاعراب في غاية الاستقلال
ولا يجوز ان تجعل مثل هذا المستقل التام تابعا لغير
مستقل الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف قام الزيد
انفهم فيمتنع الضمير وبخلاف نحو ضرتك نفسك ومرة
بك نفسك وامن نفسك قائم فالضمير جائز لا واجب لعدم
اللبس وبخلاف قاموا كلهم اجمعون فالضمير جائز لا واجب
لعدم التباس التألبد بالفاعل لان كلا واجمعين
تليان العوامل فليلا بخلاف النفس والعين لانهما
يليانا كثيرا فان قيل كيف جاز تألبد المرفوع المتصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
من غير شرط تقدم التألبد بالمنفصل وجاز ايضا
تألبد الضمير المحرور في نحو ما رث بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير إعادة الجار ولم تجز
العطف في الاول الا بعد التألبد بالمنفصل وفي
الثاني الامع إعادة الجار قلنا التألبد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والفلسط قليل نادر وفيهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا

ولامتفصلين عنه لعدم فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الي متبوعهما الي تفصيل مناسبة
زاوية بخلاف العطف فان العطف يفان العطف
عليه ويخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تفصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمتصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور والمخرج المتصل المرفوع عن صاغة الاتصال
ويناسب العطف عليه تأكيد كانه المتصل وقوي
مناسبة المجرور وبانضمام الجار اليه كما في العطف
عليه هذا **باب** **البدل** هو في اللغة
العوض قال الله تعالى عبي ربنا ان يبدلنا خير امتها
وفي الاصطلاح كما قال ابن الحاجب تابع مقصود
بالذات من النسبة الي المتبوع النسبة الي التابع ولا
يكون النسبة الي المتبوع مقصودا اصاله فيقول
مقصود بالنسبة خرج غير العطف ويقول دونه
خرج العطف فان النسبة الي العطف ايضا مقصودة
قال السيد عبي الصغوي استناد شيخنا الظاهر انه
يجوز ان يكون المبدل منه منسوبا فيكون البدل مقبولا
بنسبة المتبوع الي شي مخو زيد قائم قاعد علي البدلية اي
ونحو الذي تعني زيد علمه في بدل الاشتغال والذي
اكثره الر عطف ثلثه في بدل البعض والذي جازي هو
في بدل الكل والذي ركبت الفرس الجار في بدل
الغلط اذ لا موجب لامتناعه وحينئذ كان الواجب
ان يقول او ينسب المتبوع الي شي او يكتفي بقوله مقبولا
بالنسبة كما ذكره في العطف لخلل القسامين فانه فانه
من التواضع فان قلت في قولك ما جاني احد الا زيدا

الحج

بالنسبة الي احد مقصودة لا الي زيد ونسبة الي بالاثبات
لم تقع الا الي زيد فلا يصدق التعريف علي زيد قلت اجيب
بان المقصود بالذات من تعني احد اثباته لزيد فصح ان
النسبة بطريق الاثبات الي زيد مقصود بالذات من
النسبة بطريق التعني الي احد وانما ذكر هذا الذي توطئ
وبينا الاختصاص لنسبة الاثبات في زيد فالنسبة في
التعريف اعم فتدبره وتامله والتسمية بالبدل بصرية
واما الكوفيون فقالوا لا يفتقر لبيوته بالترجمة والتعني
وقال ابن كيسان لبيوته بالتكرير واعلم ان البدل يجب
ان يتبع المبدل منه في رفعه ونصبه وحفظه وحزمه
ان كان مع ما لما اشار الي ذلك المصنف بقوله
اذا بدل اسم من اسم او فعل من فعل وسياتي الكلام علي
ابدال الجملة من الجملة ومن المفرد ويستلزم في بدل الفعل
من الفعل كما قال الرضي ان يكون الثاني راجع اليان كلق
انما مع ايضا عطف له العذاب فان ساواه كان تأكيد
لا بد لا نحو تنصه تعني انصرك ولا اعرف له شاهدا
ويستلزم ايضا ان يكون بينهما ملازمة ومناسبة فلو
قال من يستعين بالايمن او من يستعين باليقل لم يجز
البدل **تنبيه** ان كان معربا في جميع اعرابه من رفعه ان كان
مفعولا ونصبه ان كان منصوبا وحفظه ان كان
مخوضا وحزمه ان كان محزوما واما التفكير وفيه
وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمفوعه فبما بدل
تبدل المعرفة من المعرفة نحو اط العزيز الخليل الله
في فناء الجور والنكرة من النكرة نحو ان المنقذين مفازا
عدايق واعنا بابا والمعرفة من النكرة نحو وانكرا لهندي

الى صراط مستقيم صراط الله والنكوة من العرفة نحو لفتها
بالناصية ناصية كادبة ومنع اهل اللوفة وبعد ابدال
النكوة ما لم توصف ووافهم السهيلي وابن ابي الربيع واتفقوا
ان المحاب لا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فاتفقوا فيه بصفة تكون كالجواب لما فيه من نفس
النكارة ولا انها اذا لم توصف لم تغد اذ لا فائدة في قولك
مررت بزيد رجل زاد اهل بغداد او يكون من لفظ
الاول كما تقدم في ناصية قال الرضي وذلك الوجوب
اي وجوب وصف النكوة البدلية من معرفة انما هو
بدل الكل وقال ابو اعلي يجوز ترك وصف النكوة البدلية
من معرفة اذ الاستغناء عن البدل ما ليس في المبدل
منه لقوله تعالى بالواذي المقديس طوي اذ المفعول
طوي اسم الواذي بل كان مثل خطر وخنق من الطي لانه
قدس مرتين فانه طوي بالنقد ليس وان لم تغد النكوة
الاما فاذم الاول لم تجز لانه يكون ابرها ما بعد التقدير
خويزيد رجل ولا فائدة فيه والجمهور اطلقوا الخوا
لورودها غير موصوفة وليس من لفظ الاول
لقوله قصد وامن حيارهن لفاقا يتقادفن كالفصول
فغزار ابدال من الضمير في يتقادفن واجيب عما ذكر
من عدم الفائدة بانه علم من طرفة العيوب انهم
يسعون المذكور بالموت وعكسه ففائدة الابدال رفع
اللباس نحو مررت بهند رجل وجمع فامراة واما
الايراد المذكور وفدها فان كان بدل كل وافق
فيها ما لم يمنع التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا
فخومفاز احد ايق او قصد التفصيل لقول

وكنت

وكنت كذا رجلين رجل محمدا ورجل مري فيها الزمان فتلك
وان كان غيره من انواع البدل لم تلزم موافقته فيها ولا يرد
ذلك على التصف لان المفهوم الذي فيه تفصيل لا يعترض
به وهو اي البدل صادق **على اربعة اقسام** ولوقال
وهو اربعة اقسام كان احصا وظهر والمبهور والخصا
في الاربعة المذكورة وزاد بعضهم بدلا كل من بعض
فونظرت الى الغنة فلكه والمنافسة بان الغنة ليس
جزا من فلكه بل هو من كوز فيه منافسة في المثال واور
بعضهم لمثال مثل رايت دجاجة الاسد بوجه فانه لا مجال
لهذه المنافسة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدخان
فيل واما المفعول هذا البدل قسمها خمسة ولم يسم
ببدل الكل من البعض لقلته ونذرته بل قيل بعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والجمهور لقوه وتاويلها فقول كائن غداة البين
بوزحوا و قول الشاعر رحم الله اعطاد فتوحا
لبحستان طمحة للمحبات يجوز كون غداة البين واعلم
كناية عن الجملة قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا من
التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا
يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن اي بيت بدلا
من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدة تقرير انها
جنات كثيرة لاحنة واحدة ولقيل ان يقول لا شاهد
فيه لان ال في الجنة للمجنس او المموم فهي مجموع الجمع فائدة
الجنات منه من قيل ابدال الكل من الكل الاول **بدل**
الشيء من الشيء اي بدل هو الشيء المبدل منه فالصاف
بأنه ويسمى الكل لانه كل المبدل منه وهو الذي دانه

عن ذات المبدل منه أي يكون المراد منهما شأ واحد وان
تغير مفهومها وان لم يكن الماصدق واحد الا انها قد
تختلفان باليوم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا
كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد وسماه ابن
مالك المبدل المطابق وقال في شرح الكافية ذلك
المطابقة اولى من قول الخويين بدل الكل من الكل
لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى
لا في العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي
اجزاء وذلك غير مشترك للاجماع على صحة البدلية في
البدل في انهم وقد عرفت في التمهيد بعبارة الناس
وقال في شرحه جريت على عادة الخويين والعبارة
الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق وقال ابو
حيان غير بعض اصحابنا لذلك بقوله بدل الشيء
التي قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أدري عطف
البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون ملتو عنه
مختلف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبدل
فيكون المقصود هو الاول فالجواب عننا ان لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ما
الا بدل الا الفلظ وقال بعض المحققين في جواب
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
انه مثل قولك جاني اخوك زيد ان قصدت فيه الاشارة
الي الاول وجيت بالثاني ثم سألته وتوضيحا لثاني

عطف

عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الي الثاني وجيت
بالاول فوطئة له مبالغة في الاسناد قال الثاني بدل الخبيث
يكون التوضيح الحاصل به مقصودا انتعاذا المقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر
والثاني بدل البعض من الكل أي بدل هو بعض المبدل
منه ذكر الكل او لا توطئة وتمهيد او هو الذي تكون ذاته
بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه فمحو اليمين اثنين اخلاصا لانه لا يكون بدل الكل
دون البعض لان ما صدق عليه اثنين فهو عين ماصدق
عليه اليمين وبهي بدل البعض لانه بعض من المبدل
منه فاضافته ايضا بيان واعلم ان بعض الشيء قد
يؤاد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
وقد يؤاد به ما هو جزؤه كما يقال البد بعض زيد
واعترض قول المصنف بدل البعض من الكل من حيث
ان كلا وبعضا لا يجوز اذ خال ان عليهما عند الجمهور قال
ابن خالويه في كتابه ليس يغلط كثير من الخواص بادخال
الالف والالف على كل وبعض وليس من لغة العرب
لانهم امر وقتان في لغة اضافة وبذلك نزل القرآن قال
وعن الاممي قال كانت ادب ابن المقفع فلم ارفيه لحنا الا قوله
العلم الثمن ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال
وذلك خطأ لانهما معرفتان لا بد خلهما قال ومثل ذلك
اي وقيل وبعد قال وكان بعض الخويين يعتقد
قد اجاز ذلك فقال فيه الشاع
ففي دوستوي الي خوض اخطائي كل وفي بعض وقال
الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجز عن العرب معرفة

باللام لان فيها معنى الاضافة ونقل التمسك عن الآية
 الخو منع نفي بغيره بال لكن جوهره الزمخشري فشاع في السنة
 المصنفين ومتأخري النحاة حيث استعملوا في حيث البدل
 بدل الكل وبدل البعض كثيرا **والثالث بدل الاشتمال**
 اي بدل سبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين عن الاخر او
 العمل على الخلاف الا في بيانه فالاضافة فيه من قبيل اضافة
 السبب الى السبب لا في ملازمة واختلافوا في الشتمل في بدل
 الاشتمال على ثلاثة اقوال فقال الفارسي والرماني في احد
 قوليهما وخطاب المستعمل الاول وهو ان ياتي في قوله فلا يجوز
 زيد اياه ولا العجبي زيد فوسه ولا رايه زيد افرسه وتوز
 سمي زيد ثوبه لان الثوب يتضمنه جسده وقال الفارسي
 والرماني في احد قوليهما المشتمل الثاني نحو سلب زيد ثوبه
 فالثوب مشتمل على زيد قال الاولون ان ظهور معنى اشتمال
 الثاني على الاول في سلب زيد ثوبه لم يطرده في العجبي
 زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيد اصحبه وسلبت
 زيد افرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الاول
 وقال المبرد والسيراجي وابن جني وابن السكيت وابن الى الله
 وابن البرقي المشتمل هو العامل بمعنى ان الفعل يستعمل
 احدهما على سبيل الحقيقة والقصود والاخر على سبيل
 المجاز والتبع نحو سلب زيد ثوبه والعجبي زيد علمه
 وسلبوا نذ عن الشهر الحرام فقال فيه الاستناد فيه حقيقة
 الى الثاني مجاز الى الاول اذ السلب هو الثوب والمحجب
 هو العلم لا زيد والمقول عنها القتال لا الشر وقيل
 انه مشتمل على التابع والمتبوع معا اذا التحاب في العجبي
 الجارية جنبها مشتمل على الجارية وعلى جنبها والوضوح في كل

زيد

زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة في كانت
 زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالحال بالعامل ما ترو
 التعلقي فعدا كان او اما مقدما او مؤخر او شرطه بدل الاشتمال
 كما قال ابن مالك في شرح الكافية اما انهم معناه عند الحذف
 وحسن الكلام على نقض بر حذفه نحو العجبي الجارية جنبها
 لان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية
 فانه يفرق معناه في الحذف مع كون الافتصاح على متنوع
 حسنا في الكلام بخلاف نحو العجبي زيد اخوه فانه لا يصح التقا
 عنه ونحو اسرجت زيد افرسه فانه وان فهم معناه في الحذف
 لا تحسن التكلم به فلو وسر مثل هذا كان بدل غلط وبقي
 بدل الاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل وهذا ظاهر
 على القول بان المبدل منه مشتمل على البدل واما على القول
 بان الشتمل هو البدل وعلى القول بان المشتمل هو العامل
 دلالة اول الكلام بالاجمال على اخو الكلام فكان الاول بمنزلة
 مشتمل على الثاني فانك اذا قلت العجبي زيد مثالا ومعلوم
 ان ذات زيد لم يكن محبا وكانك قلت العجبي زيد من زيد وهذا
 المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره وهذه الوجه في التسمية
 شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني او الثاني مشتملا على
 الاول او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كما عجبني زيد علمه والرابع
بدل السلب اي بدل من اللفظ الذي ذكر غلط الا ان البدل
 نفسه هو الغلط وبقي بدل غلط لانه بدل سبب على الغلط
 فالاضافة فيه من قبيل اضافة السبب الى السبب لا في ملازمة
 ونؤمنه انه بدل تذكره بعد ذكر المتبوع غلط اعمدا او سهوا
 لذلك الغلط نحو اشتريت زيد احمارة واعلم ان الغلط اما سبق من
 اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او لسان وزعم باطل وهو ايضا

عنه

لا يصح عن روية وثقة والثالث ان يوقع بنفسه في الفلظ
 عنه البتة اذ كلفه او بالفتة او تذكر السهل منه عدا
 لم ينظر انك غلط وهو كثير في الشعر كقولك همدجيم
 شمس منير وذكر الفاضل الجاني في اول تحت الحروف العالقة
 ان بدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها فصيح مطرد
 في كلامهم لانها موضوعه لتدراك مثل هذا الغلط فعلم من
 ذلك انه يقع في فصيح كلامهم وهو غير الثالث الذي تقدم
 ذكره فتأمل ثم هاهنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق
 من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف بل حتى اجبر
 وقوع الثاني في النصيب دون الاول فلم يجز في قولك بينهما
 وفي المطول ان بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام ونحو
 في عدم وقوعه في فصيح الكلام بانه تدراك الغلط وانه
 لا ينافي الفصاحة بالمعنى الذي ذكره كما في قولك جاني ريد
 بل نعم ونحو لا يقع في كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة
 بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى وجوز بعض
 القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوع
 غالباً عن نزول لا يفكر فيه الغلط نقبض القاعدة الشهيرة
 انه لا يفكر في الشعر ما لا يفكر في غيره وقسم بدل الغلط
 اثبتة سلبوية وغيره ومثله بقولك ما رت برجل حار واد
 ان تخبر حمار فسبق لسانك الى رجل لم ابد لك منه الحمار وانكره
 قوم وقالوا انه لم يوجد قال المبرد عاي سعة حفظ بدل
 الغلط لا يكون مثله في كتاب الله تعالى ولا في شعر ولا في
 كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لانها
 ولا نظيرها وقد عني بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم
 اجده فطالبت غيري به فلم يعرفه وادعي محمد بن السدانة



في كلام ذلك الرمة لما في شقيها مودة لعن وفي الثالث وفي ثانيا
 شنب قال فلعلس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعن
 سواد مشب لمجرة ورد بانه من باب التثنية والتأخير وتقديره في
 في شقيها حوة وفي الثالث لعن وفي ثانيا شنب واعلم ان البدل
 المبين ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا لما تقدم في
 الحد ثم الاول ان لم يكن مقصودا بالعلم البتة ولكن سبق
 اليه اللسان فهو بدل الغلط وان كان مقصودا فان تبين
 بعده كره فساد قصده فيدل لبيان اي بدل سي ذكر ثانيا
 وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان واللسان متعلق
 بالحنان والبيان زوال الصوة من الحافظة والمدرسة
 والمصنف وكثير من النحاة لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل
 غلط وان كان قصده كل منهما صحيحا فيدل اضراب ويهي
 ايضا بدل البدل نحو تصدقت به درهم دينار وهذا يصلح
 مثالا للثلاثة اذ يحتمل ان يكون التكلم قصد الاخبار والتصدق
 بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار
 وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وان
 يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان
 الصواب التصديق بالدينار لظهور الخطا في التصديق
 الاول فيكون بدل لسان اذا علمت معنى الاقسام الاربعة
 وما يتعلق به فبدل الشيء من الشيء **فوق قولك حازبه اخوك**
 اي فواخوك من قولك الذي هو حازبه اخوك وقس على
 ذلك نظائره واعدا به جافعل ماض لقبول ما التائب
 السالكة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضم طاهرة
 في اخوه اخوك بدل من زيد بدل من من فهو مرفوع مثله
 بعامل محذوف مماثل للمذكور فتدبره جا وعلامة رفعه

الواو يابعد عن الضمة لانه من الاسماء الخمسة واخو مضاف والكان
 مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وبدل
 البعض من الكل **و** نحو **اكلت الرغيف ثلثه** او نصفه او ثلثيه
 واعرابه اكلت فعل ماض وفاعل الرغيف مفعول به فهو منصوب
 وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في اخوه ثلثه بدل من الرغيف
 بدل بعض من كل وثلث مضاف والام مضاف اليه في محل جر
 لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ولو قيل اكلت الرغيف وثلثه
 وثلثه قال طاهره انه من بدل البعض ان قدر العطف مثله
 عن الابدال ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا عليه
 فان قلت يلزم على الاول تكرير البدل قلت لا خلاف
 في جوازه بالعطف واما غيره فقال الدمامي في كتاب
 العمون العائرة على خيانا الراسمة اختلف في التوابع الواردة
 في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر
 الذنب وقابل التوب شديد العقاب هل كلها نعمت او كلها
 ابدال او شديد العقاب بدل وما عداه نعمت وهذا الامر
 هو مذهب الزجاج حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ في
 تفسيره المنهجي بالبحر المحيط وفي النهر ايضا قابلا لان الزجر
 قال جعل الزجاج شديد العقاب وحده بدلا من الصفات
 فيه بنوطاهه والوجه ان يقال لما صور بين هذه العار
 هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها ابدال غير او مضاف
 مثال ذلك فتصيده جات فتعا عليها كلها على مستعمل في محو
 عليها انها من الرجز فان وقع في جز واحد على متفاعلين كانت
 من الكامل انتهى وقد ناقشه الشيخ فقال ولا ينوي ذلك لان الجوز
 على القواعد التي استقرت ومحت هو الاصل وقوله فقد
 اذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قام عمر و

بيان
 متوحدت

وقوله

وقوله بانها كلها ابدال فيه تكرير الابدال اما بدل البدل فقد ذكرت
 فيه الابدال واما بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل التمثال
 فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها
 او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على انه البدل
 لا يكون وذلك في قول الشاعر
 يا بني ابن ام اياس ارجل ناقي عمر وفتيلع حاجتي او نرحف
 ملك اذا نزل الوفود بيابه عمر فواموارد مزيد لا يترف
 قال فملك بدل من عمر وبدل نكرة من معرفة قال فان قلت
 لم لا يكون بدلا من ابن ام اياس قلت لانه قد ابدل منه عمر وفلا
 يجوز ان يبدل منه مرة اخرى لانه قد طرح قال الشيخ فدل
 هذا على ان البدل لا يتكرر ويحكم المبدل منه ودل على ان
 البدل من البدل جائز وقول فتعا عليها هو جمع تفعال او
 تفعول او تفعيل وليس في ذلك بعد ودامن
 اجزا العروضي فان اجزاه مخصوصة ليس فيها شيء من هذه الا
 فتصوابه ان يقول اجزا وها كلها على مستعمل في كلام
 الشيخ ابي حيان وقد ساق تلميزه الشيخ شهاب الدين السمين
 هذا الفصل برسته في اعرابه واقفه على حاله كانه من قبيل
 الم تنفي عنده والذي يظهر ان جميع هذه المناقشة غير
 شديدة واما الاول فخاصها في الاستبعاد لمقالة الزجاج
 باعتبار ان جارية على الاصول وتقرر جريها على ذلك ان
 توافق النعت الحقيقي ومنعونه في واحد من التعريف والتكرار
 امر لازم اما اتفاقا وعند الاكثرين وان التوافق في ذلك
 لا يلزم اذا كان التابع بدلا لجعل الصفات المعروفة الواقفة
 في هذه الآية تعويلا للاسم الشريف جار عباي القاعدة النقدية
 وكذا جعل الصفة التي اضافها غير محضة بدلا جار عباي ما سبق

من قاعدة البدل فاذا ن لا اخراج لما قاله الزجاج في كلامه الوجه
 عن ما استقر في قواعد كلامهم فلا ينفردوا بقول هو ان جرك
 علي هذه القاعدة فقد خالفه قاعدة اخري وهو ان يني
 اجتمع بدل وفت قد تم النعت لا يجوز من منوعه واخر البدل
 لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالسائل يقتضي العامل ولا
 خفاء به اذا جعل شديدا العقاب بدلا وذي الطول الواقع
 بعده صفة لزم مخالفة القاعدة المذكورة مع انه قد تقدم
 هذا البدل صفة اخري فصارتا مكنفا بصفتين فلم يزم
 اذ خال ما هو كالا جنبي بين شيئين كالجوين قبلها وذلك
 غير مناسب فظهر النبو باعتبار ذلك فان قلت انما لزم حيث
 جعل قوله ذي الطول نعتا وليس في كلامهم الي حيان ما يقفه
 فلم لا يعرب بدلا فلا يلزم هذا الخمد وقلت الكلام في
 عبارة الزحخشري التي تفقها ابو احسان ومقتضي قول
 في الكشف ان الزجاج جعله بدلا بين الصفات ان لا يكون في
 الطول بدلا اذ لو كان لم يقع شديدا العقاب بين الصفا
 بل يوحدها وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تلحق
 الزحخشري في قوله لما صودفت الي اخره فحواله من ثلاثة اوجه
 الاول ان مبني هذا الاعتراض علي منع دخول الناعلي جواب
 لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك علي جوازه الثاني سلمنا انتاع
 دخول الناعلي جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب في كلام الزحخشري
 مذكور حتى يلزم ما قاله ابو احسان واما هو فخذوف نقدر
 الكلام معه لما صودف بين هذه المعارف هذه العبرة
 وحدها بنا هذا القول عن الصواب فقد اذنت هذه
 الي اخره الثالث سلمنا ان جواب لما لا يقتصر بالفا وان في
 عبارة الزحخشري مذكور لا محذورون لكن لا نسلم ان مجموع

قوله

قوله فقد اذنت جواب واما الجواب هو قوله اذنت واما قد
 فهي هنا اسم بعوي حسب والفا الداخلة عليها كالفا الداخلة
 علي فط في قولك افعل هذا فقط اي لما صودف بين
 هذه المعارف هذه العبرة وحدها فحسب اذنت هذه
 المصادفة بما قلناه من دعوي البدلية في جميع النواحي
 والشيخ ابو احسان فهم ان قد حرف داخل علي الفعل
 مثله في قولك قد قام زيد فساغ الي تلحق الشيخ الزحخشري
 وهو لا عن ما قلناه والله الموفق لأرب غيره واما المنا
 الثالثة وهي ما لزم علي كلام الزحخشري من تكرير البدل
 وهو ليس بدلا البتة فليست ببدل فالشيخ قد افترق علي
 نفسه لعدم الاطلاع علي نص في المسئلة الامن جهة
 كلام حكاة عن بعض اصحابه ولم يبينه ولا يلزم من عدم
 ما فانه بالجواز عدم الجواز في نفسه فالشيخ امام في هذا
 الفن ثبت في النقل وقد نص غير واحد من العربيين
 في قول الله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
 ملك يوم الدين علي حوازي اعياب النواحي ابد الامع انها
 ليست بابد الابد افطعا فيه دليل علي جواز ما اجاز
 الزحخشري فان قلت ذلك فمحول علي ان كل تابع بدل مما قبله
 لانها كلها ابد الامن بين واحد كما حكاها الشيخ عن بعض
 اصحابه في اعياب ذنبك البين قلنت وكلام الزحخشري
 قابل لان حمل علي هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
 النواحي الا انها ابد الود ذلك صادق بل جعل كل واحد منها
 بدلا مما قبله فيتقدم التابع والمتنوع فلم لم تحمله الشيخ
 علي هذا المعنى مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه علي انه
 ابن الحاجب رحمه الله تعالى تكلم علي هذه الآية في اماله

قصة

١٦٢

ولا بأس بإيراد كلامه محملة تكملا للفايدة قال مانصه لا يتقيد
 ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله العزيز
 العليم لان غافر الذنب وقابل التوب معناه انه يغفر الذنوب جميعا وقال
 ويقبل التوب قال الله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون في معنى الحال الاشكال
 فيكون اضافته غير محضه واجيب عن ذلك بان غافر الذنب
 على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت ذلك فهو
 بمعنى النفي فيكون اضافته محضه فيغفر التوبين فيصح
 وصف المعرفة به وهذا الجواب وان كان شديدا العقاب
 في غافر الذنب وقابل التوب الا انه لا يمكن في شديدا العقاب
 لان شديدا العقاب لا يكون اضافته الا غير محضه على
 كل حال لانه صفة مشبهة فلا يفرق بين ماضيه وغيره
 بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا تكرر فيبني الاعراض قائما
 فحكم بعض الخويعين بان شديدا العقاب يدل بعد ان حكم
 بان ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه واخترنا بعضهم ان
 يكون غافر الذنب من اول الامر بدلا كراهية ان يخالف
 بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدل واجري
 البواقي عليها بدلا فكانه قال من الله العزيز الحكيم العليم
 من رب غافر الذنب وقابل التوب شديدا العقاب وفي
 هذه الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه
 معروف فلا تخش من ان يكون صفة لقوله من الله لانك
 فصلت بينه وبينه بالبدل ولا تخش من ان يكون صفة
 للمبدل فانه لانه تكرر وفي الطول معروفه قال اولي ان
 يقال هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من الله العزيز
 العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديدا العقاب

وفي

وفي هذه الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه
 معروف فلا تخش من ان يكون صفة لقوله من الله لانك
 فصلت بينه وبينه بالبدل ولا تخش من ان يكون صفة
 للمبدل فانه لانه تكرر وفي الطول معروفه قال اولي ان
 يقال هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من الله العزيز
 العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديدا العقاب
 الطول في معنى هذا التفسير ولكن يتقيد بالبدل
 انتهى كلامه وفيه دليل بين على جواز تقدير البدل
 المبدل مع اتخاذ البدل منه وهو عين ما حكم فيه
 ابو احسان المنع عن بعض الحجاية فتأمل انه في
 ما اردناه من كلام الدماميني مع اخذ صار في جواب
 المناقشة الثانية ومع حذف جواب المناقشة الرابعة
 وبدل الاشتمال نحو **تفعل** **زيد** **علمه** واعلم تقع فعل
 ماض لقوله تا الثانية السائلة والنون نون الوقا
 وبما التكم مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
 لا يظهر فيه اعراب زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
 صفة ظاهرة في اخره وعلامة مضاف والها مضاف
 اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وبدل
 القسطنطين **زيد** **الفارس** واعرابه رايت فعل
 ماض وفاعل زيد مفعول به فهو منصوب وعلامة
 نصبه فتحة ظاهرة في اخره الفارس بدل من زيد
 بدل عن زيد فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة
 ظاهرة في اخره وذلك لانك اردت ان تقول رايت
 الفارس انت هذا **الفلسط** فجعلت زيدا مكانه وهذا

بدل من زيد بدل
 اشتمال فهو مرفوع
 مثله **زيد** **الفارس**
 وعلامة رفعه فتحة
 ظاهرة في اخره وعلامة
 مضاف **زيد** **الفارس**

بدل

وان

وان تبايع اسمنا وبلا اسم ان في محل نصب بها ولفظ الاله منصوب
بترغ الخافض وهو واو القسم والشاهد في توجده حيث
نصب لانه بدل من تبايعا بدل اشتمال لان الاخذ كرها
والجى طوعا من صفات الميافة وكورها منصوب على انه
صفة لمصدر محذوف اي اخذ كرها او على الحال اي
كارها وفي البيت فغلبة وهي ان الفعل ينصب ثلاثة
اشياء بالحرف والبدل والفظ وقد اجتمعت الثلاثة
فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون في الفعل هو
التصحيح ومثال بدل الفلظ ان تاتنا تاتنا ناعطوك
قال في البسيط جوزه سيلوبه وجماعة من الخويين
والقياس يقتضيه والشاهد في تاتنا حيث جزم
لانه بدل من تاتنا ووجه بدل الاسم من الاسم على ما بينه
الغريب من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة
من ضرب اربعة وهي بدل البتي من البتي وبدل البعض
من الكل وبدل الاشتمال وبدل الفلظ في ستة عين
وذلك لانها اما معروفة ان او تكرتان او الاول معرفة
والثاني نكرة او بالعكس وكل منها اما مضمي او مظهر
او مختلفا هما بان يكون الاول مضمي والثاني مظهر او
وبالعكس فهذه اربعة وستون قسمها وهذه باعتبار
الامكان واما باعتبار الوقوع فهي اقل امثلة المعرفتين
في الانقسام الاربعة للبدل جاني زيد اخوك وضرت
زيد اراسه وسلب زيد ثوبه ورايت زيد الجاء
وامثلة النكرتين في هذه الانقسام جاني شخص
رجل صالح وضرت رجلا راسه وسلب رجل ثوب
له ورايت رجلا رجلا راسا وامثلة المختلفين في هذه

الاقسام يزيد اخ لك وبرجل اخيك ويزيد ليس له وبرجل
واسه ويزيد علم له وبرجل علمه ويزيد حمار وبرجل الحمار
وامثلة المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة
المضمين في هذه الاقسام من حيث اياه وراس زيد مضمين
اياه الى الراس وعلم زيد العجبي هو بان يكون فاعل العجبي
راجعا الى زيد ومنه هو راجعا الى علمه ورايته اياه فيما اذا
سبق ذكر زيد وخار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد
والثاني الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك
لقبت زيد اياه واخوك لقبت زيد والاخ هو زيد وفي
بدل البعض كسب زيد وقطعت زيد اياه وزيد
قطعت يده وفي بدل الاشتغال كرهت جهالة زيد وانقضت
زيد اياه مع تقدم ذكر الدابة وزيد كرهته جهالت
وفي بدل الفلظ كرهت زيد اياه مع تقدم ذكر الدابة
وزيد كرهته الدابة فان قلت من حق الاقسام الثمانية
والاختلاف وهو منتف في هذه الاقسام من حيث
مدق بعضها على بعض كما لا يخفى قلت هذه تسمية
متعددة باعتبار ان كانت مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف
بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من تقسيم وهذا
كما يقسم الاسم تارة الى المعرب والمبني وتارة الى المعرفة
والمنكرة مع ان كلامهما اما معرب واما مبني وتفاضلها
من الجواز والامتناع المذكور في المطولات فاصله ان يزيل
الظاهر من الظاهر ولا يبدل المضمين من المضمين ويحذف
قرب انت ومرت بك انت تؤكيد اتفاقا وكذلك خور اسك
اياك عند الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل مضمين
ظاهرا ولم يسمع راي زيد اياه ولهذا قال ابن مالك في

شرح التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل
لكان توكيذا قال في التسهيل جعل توكيذا مالم يفرد ايا
اي نحو اياك اياي قصد زيد زيد اياي فانه بدل واعترض
عليه ابن هشام في شرح الشرح وقال واستقطب ابن مالك
هذا القسم من باب البدل ولم انه ليس بمسوع ثم رد
عليه لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال
ولا يبدل مضمين من ظاهره ونحو راي زيد اياه من وضع
الخوين وليس بمسوع واما ابدال الظاهر من المضمين
فلا تخلوا ايا ان يكون الضمير لغايب او الحاضر ان كان
لغايب نحو مطلقا نحو واس والخبوي الذين ظلموا
في احد الاوجه وقال الشاعر
اوعد لي بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شئنا
فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم
القيود او بدل اشتمال نحو عجبني علمك وعجبنيك علمي
وقول الشاعر
ولماني ان امرك لن يضاعا وما الفيتني حلي مضاعا
حلي بدل من الياء في الفيتني وقال الآخر
بلغنا السما مجدنا وسنانا وانا نرجوا فوق ذلك مظهرنا
فجدنا بدل من الضمير في بلغنا او بدل غلط نحو كبتك
الحمار او كبتني الحمار او بدل كل مفيد الاحاطة نحو تكون
لنا عيد الاولنا واخرنا وقال الشاعر فارجحت
اقدمنا ثلاثنا حبي ازمرو المنايا فتلا شئنا بدل
من الضمير في اقدمنا وان لم يفد المنع وهو مذهب جمهور
البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش اجاز
رايتك زيد او رايتني ونقل عن الكوفيين ايضا واشتدوا

وسوها تعديني الي صارخ الوغي بمسئله مثل البعير المرحل
يريد تسليم مندوعا ولا يعني الانفسه قال البدر ابن مالك
والوجه عذبه البيت من النوع السبي في علم البيان بالبحر
علي معنى تعديني ومعني من نفسي تسليم وجعله مصاحبا
له والثالث انه يجوز في الاستثنا نحو ما مضى ثم الازيد وهو قول
قطرب والسبب في تقدم ان المقسم المتكلم والمخاطب اقوي
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بديل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعير والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
مدلول الاول خاتمة في سائل متفرقة ونسال الله
حسن الخاتمة الاولى اذا ابدل اسم من اسم مضمن معني حرف
استفهام او حرف شرط ذكر ذلك الحرف مع البديل فالاول
كقولك كم مالك اعشرون او ثلاثون ومن رايته ازيد ام
عمر او ما صنعت اخبر ام شرا ومي سفرك اعند ام بعد
عند وكيف اصحب اصحب ام سقيما والفتك زيد ام عمرا
والثاني نحو من يقم ان زيد وان عمر واقم معه وما تصنع ان
خير او ان شر الخربة ومعني تسافر ان عدا وان بعد عند
اسافر معك وذلك ليس انه بدل من تضمن الاستفهام او الشرط
واما قوله تعالى عم يشألون عن النبا العظيم فهو كانه جواب
الاستفهام وليس مبدل الثانية قد يتخذ البديل والبديل منه
لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقناة يعقوب وري كل
جانبه كل امنه تدعي الي كتابها اليوم فانها قد اتصل بسبب الخنو
الثانية الفائدة في ذكر بدل الكل والمبدل منه احد ثلاثة
اشيا بالاستفهام اكون الاول اشهر والثاني متصفا

بحو

نحو زيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني
اشهر نحو يا عالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لجود التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة
ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولاهم التفسير ثانيا وقفا
وتأثير ليس للابتنان بالفسر اولا وذلك نحو رجل زيد فان
الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة
التعريف لكن الفرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو زيد
رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يبي يعطف
البيان من جملة بدل ما يكون الثاني موثقا للاول وذكر
امان يكون لي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم
يكن اخص منه نحو قوله انتم بالله احو احفص عمر فان
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يسمي اشهر منه بابي
حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمرا ولا من كنيته
ابو حفص لا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان علي ذات
ثانيهما جامدا وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول
لو افراد ولا كما اذا كان لك خمسة اخوة الثالثة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمى زيد احدهم اخوك فاذا قيل
جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة
ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاء زيد
اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم لفظ زيد
فالثاني في الصور بين اخص من الاول عند الاقتران واما
عند الانفراد فاحدهما ساو والاخر في الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق علي خمسة والاعلى ان يكون البديل جامدا
يختل لو حذف الاول لاستقل الثاني ولو لم يخرج الي مفعول
قبله في المعنى فان لم يكن جامدا القوة

فلا وائيل خير منك اي. ليو ذيني التخميم والصهيل قد مر
الموصوف اي فلا وائيل رجل خير من كل خلاف الصفة فانك
لو حذف الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى تقدير
فله لان الوصف لا يبدل من موصوف فلذا قيل ان الثاني
في نحو العائذات الطهر يدل وفي الطهر العائذات وصف
وتحذف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه فهو
ما من المتنوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم
يكن للبدل معنى في المتنوع حتى يحتاج الى المتنوع كما اذا
الوصف ولم يفهم معناه من المتنوع كما فهم ذلك في التاكيد
جازا اعتباره مستقلا لنظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتنوع ولما كان اعرابه بتعبية الاول جازا ان يعبر عنه مستقلا
اخرى فالاول نحو يا زيدا يا زيدا يا زيدا مسبين والثاني
نحو يا غلام بش وبش امع يا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنسب
وكذا قوله انا ابن التارك البري بش بالجر وكذا المصوف
نحو يا زيدا والجارث للعدة المذكورة بغيرها وانما نحو يا زيدا
وعمر او لا يا زيدا وعمر بالمتنوع كما جاز يا غلام بش وبش
في البدل لان العاطف حرف النداء والمعطوف صالح للمباشرة
والغابضة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاحمال
والنفس بعد الابهام لما فيه من الثاني في النفس وذلك
ان المتكلم يحقق بعد الثاني المخوز والمساخنة في الاول
نقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصده بالرغيف ثلث الرغيف
لم يبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان
الاول منه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبت زيدا علمه وسلب زيدا قوته فانك قد تقول
اعجبت زيدا اذا اعجبت علمه وسلب زيدا اذا سلب قوته مما

حذف

حذف المضاف ولا يجوز ان يقول ضربت زيدا اذا ضربت
علامة وقال سليمان في قولهم رايت قوما وصفت وجوه
اولها ولعلها اكثرهم وصفت وجوها اولها انك رايت البشر
قوما وصفت وجوه اولها ولذلك ثبت الاسم تؤكد القوة
تقالي فجد الملايكة كلهم اجمعون وهذا الذي قال
فثبت لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه كذا قال بعض
المحققين الرابعة لا بد في بدل البعض والاشتمال اذا
كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف
تعلقهما بالاول وانما السبب في الغلط بل يجوز ترك
الضمير اذا اشتمل على الثاني بالاول كقولهم
تقالي قتل اصحاب الاخذ وداننا لاشتمالها رقصتهم وانهم
ملا والاخذ وداننا قال الكوفيون يجوز سد اللام سد
الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا
على حذف المضاف وسهلها وجبلها فهو نحو قولهم
لاني لحاف الصلح والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاني
زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل
والجبل فتقدم في باب التوليد ولا شترط الرباط في
بدل البعض وجب في نحو قولك ما رته ثلثه زيدا وعمر
القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع كان بدل بعض من غير ضمير
وحل وجوب القطع في ذلك اذا لم ينو معطوف محذوف فعمل
به منضم الى المذكور الوفا بالتفصيل اما اذا نوي فلا في
القطع بل يجوز هو والاباع ومنه قوله صلي الله عليه وسلم
احتبوا سبع الموبقات الشراك والسحر فتدروني بالرفع
على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل ونية
معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشراك

والله ليجر واحوانهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث
 اخر لكن اقتصر منها على هاتين البيتين تنبيهاً على انهما
 بالاجتناب ومنه ايضا يجوز التخصيص في قوله تعالى
 فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ان ذكر
 هاتين الايتين ويطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر
 الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم وامر
 وكثير سواهما قال التخصيص ونحوه في طي الذكر قوله
 كانت حنيفة ايلافاً لثقتهم من العيب وثبت من مواليها
 ومنه ايضا قول عليه الصلاة والسلام حبيب الى من
 دناكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة
 هذه الاية فان قلت كيف يكون ما جوزه التخصيص
 في هذه الاية من ذلك نظير ما الكلام فيه وهو قد
 صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات
 قلت قد اعتذر عنه ابن هشام في او اخر النوع الثاني
 من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون غير
 عن البدل يعطف البيان لتامها واذ كان مراده يعطف
 البيان هذا البدل استقام ما ذكرناه وانما لم يحتاج بدل
 الكل الى رابط لانه نفس البدل منه في المعنى كما في الجملة
 التي هي نفس البدل في المعنى لا يحتاج لتابط لذلك وعلم مما
 تقدم انه يجب قطع البدل ان تبع متعده او لم ينف به
 ولم ينو عطف محذوف فيحصل به ضم الى المذكور
 الوفاً بالتفصيل وجوز في ذلك ولكن لا يحسن الامع
 الفصل نحو يش من ذلك النار الخامسة تبدل الجملة
 من الجملة بدل بعض واستمال بشرط ان يكون الثانية
 او في بناديه المعنى الماد من الاولي فالاول نحو امدكم

ما

ما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
 التنبية على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتنا بشانه
 لكونه تطلوياً في نفسه او ذريعة لغية والثاني اوفي
 بناديه المراد لدلالة الثاني على نعم الله تعالى بالتفصيل
 من غير احالة على علم الخاطبين المعاندين فوزان
 وزان وجهه في المحبي زيد وجهه لدخول الثاني
 في الاول لان ما تعلمون تشمل الانعام والبنين والجنات
 وغيرها وما ذكر من ان الثاني اوفي فيه بل لان الثاني ليس
 تفصيلاً لجميع الاول بل لبعضه فكما ان الثاني اثم من حيث
 التفصيل كذلك الاول اثم من حيث كونه اثم واشمل فكيف
 ارجح الثاني فان قيل فهل لاقتصر على الثاني وترك الاول
 فان المقصود حاصل به فالجواب انه لما كان المقام مقام
 الاعتناء ببيان ناسب ذكرها جميعاً لان ذكر الثاني على
 قصد الاستيناف بعد ذكر الاول زيادة اعتناء لان فيه
 قصد الشيء مائتين ولقصد الاستيناف بالثاني فارق
 البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستيناف
 بل مجرد التوضيح وازالة الحفا بخلاف البدل قصد
 به الاستيناف وتزيل الحفا والثاني اعني بدل الاشتمال
 نحو قوله اقول له ارحل لايقن عندنا والا فكن في السر وال
 اي ان لم ترحل فكن علي ما تكون عليه الملم من استئوا الحالين
 في السر والظهر فان المراد بقوله ارحل كما اظهرها
 الكراهية لاقامة المخاطب وقوله لايقن عندنا او
 في بناديه المراد لدلالة لايقن على المراد الذي هو كمال الظهور
 للكراهية لاقامة المخاطب بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
 التوهم فان قلت قوله لايقن عندنا انما يدل بالمطابقة

سما

علي طلب الكف عن الإقامة لانه موضوع للتمهي واما اظهار
 كراهته المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالة
 عليه تكون بالالتزام قلت نعم ولكن صار قولنا لا يقع
 بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهته اقامته وحضوره
 حتى انه كثيرا ما يقال لا يتم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
 بل تجرد اظهار كراهته حضوره والتاكيد بالنون دال
 على كمال هذا المعنى فصار لا يقين عند ناد الاعلى
 كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة كذا قال السمعاني
 التفتازاني هذا وقد يقال هو لا قيل ان رجلا صار محب
 العرف حقيقة في اظهار كراهته اقامته وحضوره الا
 ان يقال ان استعمال لا يقين في هذا المعنى اكثر عرفا
 والكلام في ذلك وفي سلبه فليتنا مل واما بدل الكل
 فقال السمعاني في المطول ولم يعتبر بدل الكل لانه لا ينافي
 عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المتبوع
 بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يفتي
 له في الجملة لاسيما التي لا محل لها من الاعراب لكنه ذكر في
 شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله انما نحن مشهورون
 بدل الكلام من قوله انما معكم وارباب البيان لا يقولون
 بذلك في الجملة التي لا محل لها من الاعراب تامل انتهى وفي
 شرح القواعد الفياتية للفتوك ما يدل على جواز جعل
 الجملة بدل الكل من الكل حيث قال ففي قولنا قنعنا بالآية
 قنعنا بالما واليه ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذلك
 الاي قوطية له كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكلام من الكلام
 وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت
 الثانية عطف بيان او تأكيد لها انتهى وذكره بعضهم

له بقوله تعالى امدا لم بما تعلمون الآية واما بدل الفلظ
 فتركه لانه لا يقع في نصيب الكلام الا ان يدل الفلظ
 فاما ان يكون غلط حقيقة والثاني ان لا يكون
 غلط حقيقة لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغالط لغرض
 من الاعراض والذي لا يقع في النصيب هو الاول دون
 الثاني وكانه لكونه نادر الم يتعرض لذكره واجاز ابن جني
 والزحشي وابن مالك ابدال الجملة من المفرد كقول
 الى الله اشكوا بالمدينة حاجة وبالشام اخري كيف يلتقيان
 ابدال كيف يلتقيان من حاجة واخري اي الى الله اسكوها
 الحاجتين تقرر التفاضل وجعل منه ابن مالك نحو عرفت
 زيد ابو من هو قال في المعنى واختلف في نحو عرفت زيدا
 ابو من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجملة الاستفهامية
 لا يكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى
 علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب ينقاس
 وقيل بدل من المنصوب ثم اختلفت فقيل بدل اشتمال وقيل
 بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرفت
 بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المعاصرين
 اذا قلت علمت زيد ابوه عالم او ما ابوه عالم فالفعل معلق
 عن الجملة وهو عاقل في محلها النصب على انها مفعول ثان
 وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان
 يكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان
 لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب
 في ذلك كلام الزحشي فقال في قوله تعالى لستونكم اكم
 احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوي
 لما في الاختيار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملائس

تبيين

له كما تقول انظر اليهم احسن وجهها واستمع اليهم احسن
 صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى والقول
 بالبدلية هو الذي يحبه صاحب المغني فيما افترق فيه
 البدل وعطف البيان السادسة الكثير كون البدل
 معتمدا عليه وقد يتوكل في حكم الملقى كقولك ان السيوف
 عندوها ورواحها تركت هو اذن مثل مثل قرن
 الاعصية قال الرضي واختلف النحاة في المبدل منه
 فقال المبرد انه في حكم الطرح معني على ان المقصود
 بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا
 فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في
 حكم الطرح معني الا في بدل الخلط ولا كلام ان البدل
 ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل
 البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا
 لا يستغني عنه خصوصيات احاد زيد الكرم وقد يعتبر الاول
 في اللفظ دون الثاني قال
 وكانه لحق السادة كانه ما حاجبه معين بسواد ولم يبق
 معينان وقال
 ان السيوف عندوها ورواحها تركت هو اذن ساد الاول
 السابقة فجوز فصل التوابع من المتنوع بغير بيان
 كمعول الوصف نحو ذلك حيث علمنا ليسر والموصوف
 نحو سحان الله عما يصفون عالم الغيب والعالم في
 نحو زيد اضربت القايم والمفسد نحو ان امره هلك ليس
 له ولد والمستد الذي خبره في متعلق الموصوف
 نحو اني الله شك فاطر السموات والخبير نحو زيد قائم العالم
 وجواب القسم نحو يلي وربي لاسم عالم الغيب والاعمال

نحو

نحو وايد القسم لو تعلمون عظيم والاسم هنا ما جاء في احد
 الازيد اخير منك ومن الفصل بين التاكيد والتوكيد والآخر
 ورضين بما اتيتهم كلهن وبين العطف والمعطوف
 والمحوار وسلم بين الايدي والارجل وحسن ذلك ان
 الجموع عمل واحد وقصة الاعلام بترتيبه وبين البدل
 والمبدل منه ثم الليل الا قليلا نصفه ولا يجوز الفصل
 عما بين محض اي احبني بالكلية من التابع والمتنوع فلا
 يقال مررت برجل علي فدرس عاقل ابلق وشذ قوله
 قلت لقوم في الكنيف تروحووا عشية ساء عند ما
 روح ولا يجوز الفصل في نعت منعوت مبهمة ونحوه
 مما لا يستغني عن الصيغة فلا يقال في ضرب هذا
 الرجل زيد او طلعت الثعري العجوز ضرب هذا
 الرجل والشعري طلعت العجوز قال ابن مالك في
 شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم لا يستغني عنه
 من الصفات نحو ان امرأته يصح ولا يقبل خاسا فلا يجوز
 الفصل بخاس بين يعض ويغطوفه لانها جزا صفة
 لا يستغني باحد هما عن الاخر وكذا كل نعت ملازم
 النعته كالبعض يقق ونحوه ومنه توابع التوكيد اجمع
 وما يقدره لا يفصل بينها وبين كل ولا يفصل بين
 التوكيد وبين التوكيد بما على الاصح فلا يقال مررت
 بقومك اما اجمعين واما بعضهم ولا مررت بهم اما
 كلهم واما بعضهم واجازه الكسائي والفراء الثامنة
 لا يتقدم معول التوابع على التابع لان المعول لا يحل
 الا في موضع لا يحل فيه التابع ومعلوم ان التابع لا يتقدم
 على المتنوع وخالف الكوفيون فجوزوا ذلك فيقال

هذا طعامك وجعل ياكل ووافهم الزمخشري في قوله تعالى وقيل
 لهم في انفسهم قول لا يلبثوا ولكن الانفصال من الكلام على هذا
 الوجه الحسن وكيف القلم عن سوطه فقد اطلقنا له الركن هذا
 وانا من اهل التقصير في الالفاظ والتطويل والله المول ان بين
 نحن الخاتمة فهو حشينا ونعم الوكيل **باب**
منصوبات الاسماء وهي ما اشتمل على علم المفعولية والمراد
 بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
 اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو مايت زيد او لما
 واباك ومسلمين ومسلمين والاصل في هذا الاشتغال
 المفاعيل عند الحاجة كما تسمي عليه قول ابن الحاجب علم المفعول
 اي علامة هي في الاصل للمفعولية استقرت لغتها نظما
 وقدمها على التي ورائها لكثرتها الفتحة لزيد الاهتمام
 بها على ما قيل او لشدة اتصالها بالمر فوعات حيث ينوب كثير
 منها من باب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة اقسامها لتوقف
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المفاعيل
 اليه بالاضافة العنوية واللفظية الذي هو العمدة في الجمل
 بعد معرفة بعض اقسام المنصوبات واحكامه **النصوبات**
 المقدمة وعدل عن الاضمار الى الاظهار لانه اوضح للمعنى
 المقصود بالذات لهذه المقدمة **حس** بالاسم او بالصفة
 في الكتاب اربعة عشر فعلم المعنى المنصوبات خمسة عشر
 في قصدي وترك الخامس عشر لسانا وتحتل على بعد ذلك
 عند المخفوض بالحرف منصوبا وان كان بواستطاعت
 على سبيل الاجمال والعلم **المفعول به** بدانها بالمفعول به
 والمفعول المطلق وهو المصدر والمفعول فيه وهو
 الظرف لغرضه وانما بدانها بالمفاعيل لانه الاصل

محول

محول عليها ومثبه بها وبدانها من المفاعيل بالمفعول به كفاعل
 الفاعلي وجماعة منهم صاحب القرب والتسهيل ووجه ما قلناه
 ان المفعول به احوح الى الاعراب لانه التباسه بالفاعل
 لانه الذي يقع بين وبين الفاعل التباس ولانه التباسا
 وبدان الزمخشري وابن الحاجب بالمفعول المطلق واخر من
 المفاعيل المفعول من اجله والمفعول معه فان الزجاج نقص
 من المفاعيل المفعول معه كرس و النيل فجعله مفعولا به
 وقد رست وجاورت النيل والاضمار خلاف الاصل
 وان الكوفيين نقصوا منها المفعول له لجعله من باب
 المفعول المطلق مثل فعدت جلوسا والرضي نقل هذا
 عن الزجاج فقال مذهبه يعني الزجاج ان ما تسميه النحاة
 مفعولا له هو المفعول المطلق لما رأي من كون مضمون
 عامل المفعول له تفصيلا وبيان له كما في قوله تاديبا فان
 معناه اديته بالضرب والتاديب محمول والضمير بيان
 له فكانت اديته بالضرب بتاديبا ويصح ان يقال الضرب
 هو التاديب فصارت مثل ضربت ضاربا في كون مضمون العامل
 هو المفعول ولا يطرده هذا في جميع انواع المفعول له فان
 المفعول ليس بيان الحين ولا يقال فقوده حين الامحازا
 وكذلك قولك خمنتك اصلاحا لك بالاعطاء والنصح او نحوه
 فان المحي ليس بيان اصلاح بل بيانه الاعطاء والنصح كما
 صحت به ولعله بقدر في مثله فقود حين ومحى اصلاح
 على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف يعني انما
 رد اعلى الزجاج معني ضربه تاديبا ضربه للتاديب اتفاقا
 وقولك للتاديب ليس مفعولا مطلقا فكذلك تاديبا الذي
 معناه وفي الرد تظن وذلك ان ضرب تاديب بغير معنى

جب

للقاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي
منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاغراب الا
تري ان معنى جيت والتباجيت وقت ركوبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والجري يقول ان ما يبي مفعولا له منتصب
نصب المضارع التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر
نحو قول تعالى حذر الموت حاد ومن الموت لتكون الاما
لفظية فلا يطرده ذلك في نحو قول
وزعل الحبور والهور من زهور الهبور الا ان جعلها
مصدرين للحالين القدرين اي قبلها زعل وزعل الحبور
ومر هولا الهول علي ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدا
علي ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولي من القادر
لصلاحته من الحذف والتقدير اللذين لغيره امر وزاد
السرا في سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى في
سبعين جلا لان المعنى من قومه وبهي الجوهر كالتسبيح
مفعولا دونه وينبغي ان تكون الثاني بدل للصاق اي
الذي الصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي ولا يصح
في المفعول به مستتر وكذا المفعول فيه اوله اوقعه ومن
قال الضمير المستتر في المفعول راجع الي الفعل بسببه
او فيه او لاحله او معه لان مستنده صفة جارية علي غير
من هي له واما الهام من المفعول به والمفعول فيه والمفعول له
او من اجله او لاجله والمفعول معه فقيل انها تقود علي
الالموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل اي يقال
بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما
ادري ما تفعل بي ولا تكلم وكذا البقية واحسن من ذلك
ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والاسناد اليه لفظية

الاستعمال

الاستعمال صادف كالعلم فلا يقتضي الضمير رجعا وقد يقال
ما اد القابل بان الضمير يعود علي الالموصولة في المفعول
انه عايد في الاصل علي الالموصولة وان الجاز والمجروس
كان في الاصل نائب الفاعل لقول المفعول وان صاء الان
جز الاسم المستطرح عليه فلا يبا في ما قلنا انه احسن
ونجس علي كون الضمير المجروس راجعا الي ال او واللام
ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول
مع انه يستعمل به وفيه وله ومعه كسر بلاضنة ونظمه فالتخفيف
انه راجع الي موصوف محذوف اي يبي مفعول به واللام
ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة واعلم ان
الماد في المفعول به وما بعده ما صدق ذلك مخوفا من
ضربت زيد **والصدر** ولفظه مشترك بين المفعول
المطلق وهو الماد هنا وبين اسم الحدث الجاري علي فعله
اي المشتمل علي حروف فعله واعلم ان الكوفيين يجعلون
المصدر مشتقا من الفعل فهو عندهم مفعول بمعنى الفاعل
لانه صادر عن الفعل وتعلموا ونمساكوا علي ذلك بامور
منها ان المصدر يوكد الفعل خصوصية ضما والمؤكد يفتح
الكاف اصل للمؤكد بلسانها لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل
فيه والفاعل اصل للمفعول ومنها ان من الافعال ما لا
يصادر له نحو نعم وليس وعسي وليس فلو كان الفعل من
مشتقا من المصدر يعمل باعلالته خصوصيا ماصلا صواما عمل
بالقلب يا كما عمل فعلة بالقلب ايضا وكان الدليل علي ثبوت
ذلك في الفعل قبل المصدر ان الفرض من الاعلال التخفيف
والفعل احوج اليه من حيث ثقله بدلالة علي الحدث
والزمان والاول باطل بخوضت زيد والثاني بالحروف

فانها عاملة وليست اصلا لمعولها والثالث معارض للمصادر التي
لافعالها والرابع ممنوع بانه لايلزم من فرعيتها في الاعلال
فرعيتها في الاشتقاق لان يتقدم المصدر على الفعل في
الاشتقاق بحسب الذات وتاخره عنه في الاعلال بحسب
الصيغة فالوجه ما ذهب اليه البصريون من ان المصدر
اصل وانه اسم لموضع صدور الفعل وذلك لان كل فرع يصاغ
من اصل ينبغى ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض
من الصوغ كالباء من الساج والخاتم من النخلة وهكذا
الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضربه شدة الضرب الي زيد لكنهم طلبوا بيان زمن
الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال نحو هذا
حروقه على معنى المصدر وبوزنه على الرمان قال
التقاراني واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد
لان المزيدي فيه مشتق من المجرد لموافقة اياه بحروفه
ومعناه انتهى ثم على المذهبين من هو الاخذ من ذلك
الاصل هل هو الواضع او الواضع وغيره احتمل ان يظهر
منهما المولى التقاراني الثاني وبعضهم الاول **وظرف**
الزمان نحو يوم صمت يوم الخميس **وظرف المكان** نحو امام
من صليت امام الكعبة وهذا ان الظرفان يبيان
بالمفعول فيه **والحال** نحو رايا من جازيد رايا **والنهي**
في بعض احواله نحو نفسي من طبت نفسي وانما جعله
من المنصوبات مع انه قد يكون محرورا على ما اقتضاه
كلام ابن الحاجب لان النصب هو الاصل فيه **والسنان**
في بعض احواله وانما جعله من المنصوبات مع انه قد

يكون

من

179
يكون غير منصوب لان النصب هو الاصل فيه نحو زيد ان جا
القوم الا زيدا **والنادي** نحو طالعن ياطا لعاجيلا والنادي
من المفعول به كاسياني وانما افترده لان له احكاما تخصه ليست
لغيره من باقى المفعول به **والمفعول من اجله** نحو فاة من
جازيد قراءة للعلم والتمثيل بذلك مبني على القول
بانه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا وسياتي ما فيه **والمفعول**
مع نحو النيل من سار زيد والنيل **وخبر كان واخواتها**
اي نظايرها نحو قايما وعمالما من كان زيد قايما واصبح عمرو
عالمادام **ان واخواتها** اي نظايرها نحو زيد اواليا والها
وابنه من ان زيد اعالم ياني كقوله ولكن ابنه هو صفت
واما مفعول لا ظننت واخواتها نحو ظننت زيدا قايما فقيل
انما سقطت عن النصب ذكرها في المرفوعات ولكونها
داخلين في قسم المفعول به انتهى وفي كل من التعليقين
نظرا ما الاول فيرد عليه انه لو كان ماد لم يلة للاستقاط
خير كان واخواتها وانما ان واخواتها والتابع لتقدم
ذكرها في المرفوعات واما الثاني فيرد عليه انه لم يسقط
النادي مع دخوله في المفعول به ولما ان للنادي
احكاما تخصه لمفعولي طننت واخواتها احكاما تخصها
وخبر اي النافية القائمة على ليس ولم يذكره المصنف
في التفصيل الا في واما ما عمل لحي لفة المجاوزين وهي اللة
القدمية وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
ما هن انهم فانه اجروا ربعة من حروف النفي مجري ليس
في رفع المبتدأ ونصب الخبر وهي ما ولا ولا وان فاما ما
تلاها عندهم شوط منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها
فان تقدم الخبر لم تعمل ولما اهلكت في قولهم في المثل

ماسي من اعتب وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان تعمل الخ
 قبل النصب وان كان الخبر ظرفا لوجار او مجرورا وهذا هو الصحيح
 لكن نقل ابن عصفور عن الترمذي البصريين ان الرفع في
 نحو ما في الدار زيد اسم لما وما قبله في محل نصب على الخبر
 وهو قياس ما ذكره في معمول الخبر وللأول ان يرفع بان
 الخبر عمدة ومعمول فضله ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع
 في العمدة ومنها ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها كقول
 وماكل من واتي منا انا عارف . الا ان كان معمول ظرفا فاف
 مجرورا نحو زكوتك . فاعلم حين من ثواب الاموال . وليتأمل
 هل كذلك معمول اسمها نحو ما زيد اصارب حاض التواجد الفصل
 بينها وبين اسمها باحتمال كقول خبرها مع ان كلاما معمول معمولها
 وهل يجوز تقدم معمول خبرها عليه كما في معمول خبر ان ويترفع
 بان ان اقوي ومنها ان لا ينقص نفي خبرها بالا او انما فلا
 وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الرسول
 ولو انتنقص نفي معمول خبرها نحو ما زيد مصليا الا في الامام
 لم يبتطل عملها لانه غير معمول لها فلا حاجة لتقيدها بالنصب
 اليه وان انتقص النفي بغير الا واما لم يوتر فوجب النصب
 عند البصريين نحو ما زيد غير قائم ولاجل هذا الشرط وجب
 الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدة ولكن
 قاعدة على انه خبر لمبتدأ محذوف ولم يخر نضبه بالقطر
 لانه موجب فان عطف بحرف لا يوجب كالأو والف
 نصب العطف كما قاله الرازي وصرح غيره نحو ان الزمان
 النصب وهو اجود والرفع قال بعضهم كالسبوطي على ان
 هو وقال بعضهم كالاشعري في شرح التوضيح انما على المحل
 انتهى وفيه نظر ومنها ان لا يقترون اسمها بان الزائدة كقول

ميني عدان ما ان انتم ذهب . ولا مدين ولكن انتم الخرف
 قال ابن هشام فاما رواية يعقوب ذهب بالنصب فتخرج
 على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة انتهى وهو صحيح في
 ان تؤكد ما بان الناف لا يبطل عملها وبالأولي تؤكد ما
 ما باخري وكلام ابن مالك في شرح الترمذي وغيره ايضا
 صالح في ذلك وفي ان تكرار ما لا يبطل ايضا عملها فاذكره
 بعضهم وبشي عليه الاشعري في شرح التوضيح من اشترط
 عدم تكرار ما والاي بطل عملها ما دود واما لا فاعمالها عمل
 ليس قليل ويشترط له الشروط السابقة ما عدا الشرط
 الاخير وان يكون المعمولان تكررين والغالب ان يكون
 خبرها محذوفا ونحو ما قيل يلزم ذلك كقول
 من صد عن نيرانها فانا ان قيس لا يراج . والصحيح جواز
 ذكره كقول
 تغز فلا شيء على الارض باقيا . ولاوزر مما قضى الدهر
 واما لم تشترط الشرط الاخير لان ان لا تزد بعد لا اصلا
 واما لا فاصلا لا تزدت التاوعملها واجب وله شرطان
 لون معمولها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب كونه
 المرفوع نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين من
 فراد كذا قيل وينبغي ان يكون الماد ان اشترط هذين
 زيادة على الاربعة السابقة في ما واما كان الغالب كون
 المحذوف المرفوع لان الخبر محط الغاية وقتي ولات
 حين مناص فنقص الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا
 جارا الاسماء الزمان خاصة كذا وكذا واشتد
 طلبوا صلحا ولات او ان . واجب عن البيت نحو ابن
 احدهما انه على اصمار من الاستعرافة وتظيره قوله

الاردجل جزاه المخبز افيمن رواه بخبر جل والثاني ان الاصل ولا
او ان صلح ثم بني المضاف لقطوع عن الاضافة وكان بناوه علي
الكس لشبهه بنزال وزنا لانه قد بناوه علي السكون ثم كسر
علي اصل النقا السالكين كاس وجبر وفوق للمضوثة وقال
الرحماني للنعويض كيو مبد ولو كان كما زعم لا يحب لان العوض
ينزل منزلة المعوض منه وعن القراء بالجواب الاول والثاني
ويوجهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه
من مضاف مناص منزلة قطع عن حين لاخذ المضاف
والمضاف اليه قاله الرحماني وجعل التنوين عوضا عن
المضاف اليه ثم بني الحين لاضافته الي غير متكن والاول
ان يقال ان التثنية المذكورة تقتضي بنا الحين ابتداء وان
الناقص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة
لكنه ليس بزمان فهو لكل وبعض ومن القليل فاما
بعضهم يرفع الحين واما ان النافية فاعمالها تادرو وهو
لغة اهل العالية قال السيوطي بشرط ترتيب وعدم نقص
وبوجه من امتناع تقدم خبرها علي اسمها مطلقا وكذا
معمول الخبر الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا ومن اعمالها
قول بعضهم ان احد خير من احد الا بالعافية وفيه اده
سعيد ان الذين يدعون من دون الله عبدا مثلكم وقول
الشاعر ان هو مستولي علي احد الاعالي اضيق الي
ولاجل اشتراط عدم النقص لم يعمل في قوله تعالى ان الله
الاني غرور **والتابع للمنتصوب وهو اي التابع لا يقتضي**
كونه تابع منصوب **اربعة اشياء التبع** نحو مايت زيد العاقل
والعطف نحو مايت زيد او عاقل **والنوكيد** نحو مايت زيد
نفسه **والبدل** نحو مايت زيد اخاك وستما بك في ابواب

متعددة

متعددة منزلة علي ترتيبها في العمدة الا في التفصيل الا في
باب المفعول به وتقدم ان الباقي به اما الاصل
اي الذي الصق الفعل به اي للمقابلة وان الهاء لا ترجع اليها
اوراجعة للالف واللام من المفعول **المفعول به هو اي** يرفع
ومعناه معني **الاسم حقيقة** او ناولا فدخل نحو احببت ان
تسافر فان قيل ساقى قوله الاسم قوله الا في الذي يقع به اي عليه
الفعل لان الذي يقع عليه الفعل المعنى لا اللفظ قلت لامنافة
اما لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة علي اللفاظ الدالة
عليها واما لانه علي تقدير مضاف بين الباء والياء يقع بمعناه
المنصوب لفظا او تقديرا او محلا واهم ناصبه ليكون كلامه
حاريا علي كل الاقوال في ناصبه فان فيه خلافا فقيل ناصبه
الفعل او شبره بنا على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب
اي المفعولية واليه ذهب الفراء وقيل الفاعل واليه ذهب
هشام بن معاوية من الكوفيين وقيل معاني المفعولية اي
كونه مفعولا واليه ذهب خلف من الكوفيين كما قاله في الفاعل
ان عامله كونه فاعلا وناصبه علي مذهب البصريين اما فعل
متعد نحو وورث سليمان داودا ووصفه نحو ان الله بالغ
اسم او مصدره نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعله نحو علم
انفسكم **الذي يقع به اي عليه الفعل** والماء الذي يقع علي سماء
او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت زيدا وقلت زيد قائما فان
قيل يخرج هذا الحد بعض اقسام المفعول به نحو ما ضربت
زيدا فان زيد مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل يقع عنه قلت
معني قوله الذي يقع به الفعل الذي تعلق به الفعل تعلق
الوقوف عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك
الفعل كالمنصوب وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق

اي صح

الاشياء او النفي نحو ما مضى زيد افانه وان لم يقع عليه لكن نقل
به وعمل فيه مثل تعلفه بما وقع عليه فتأمل وليس الى ادبوقوع
الفعل عليه مباشرة له ولولا هذه التفسير يخرج منه
ايضا نحو اريد في السفر وهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل
في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم والثاني في
باب اعلم فنظر اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما
ويندفع ما قيل ان التعريف يتناول المفعول به بواسطة
حرف الجر نحو ذهبت بزيد مع ان المقصود تعريف
المفعول به بالواسطة لان مطلق المفعول به ينصرف
اليه فان قلت كان عليه ان يقول الذي يقع به فعل الفاعل
بإضافة فعل الى الفاعل لينصرف عنه الفعل الاصطلاح
فيضيفوا السناد الوقوع اليه عن ثبوت الجور ونحو ذلك
لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليبعد عموم الفعل
اذ تقسمه الشيء بما يعمله بغيره العموم ولا فعل نحو
عنك فاعل مذكور او محذوف قلت الثاني الفعل عوض
عن المضاف اليه المحذوف بنا على قول من يجوز نيابة عن
المضاف اليه اذا كان اسما ظاهرا او للمعبر ومنهم من قال
اضافة الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لان لم يوقع
عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطى زيد درهما
ذ ان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فدفعه بان زيد افاعل حكما فجعل الفاعل شاملا للمفعول
مالم يسم فاعله وطى هذه المسافة البعيدة لم ينفعه ان
يخرج حبيبه اعجبني ضرب عم افان عم مفعول به ولم يقع
عليه فعل اسند الى فاعل وبعضهم دفع وروى نحو ما مضى
زيد عم ابقوله والماد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع

عليه

عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عم كذبه وما مضى
زيد عم الان العبارة دلت على وقوع الضرب على عم ولولا
دلالته لم يندرج في حرف النفي في الوقوع ويخرج زيد
ضربه لان زيد وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة
لم تنفذه بل افاد كونه محكما عليه بالمصاوب ولزم من
ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي عن النفي
بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى
وفارق بين الدلالة على نفي وقوع الضرب ووقوع نفي
الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربه
منه على انه لا ينفعه في دفع اضربه زيد او يدخل في
التعريف نحو بالزيد وضارب لزيد ولزيد ضربه من
مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعني مفعول شبه
الفعل ومفعول فعل محذوف او محذوف فانه يدخلها
لام تقوية العمل لان اللام لزيادة لها في حكم العدم وكذا
ما زيد فيه حرف جراحه وتخرج عنه المفاعيل الا ان
الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول
له فلان الفعل يقع لاجله عليه واما المفعول المطلق فاما
يخرج من مغايرة الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عني
فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل
الذي هو التأثير بنا على انهم لا يميزون بينهما ولذا حكموا
بان المفعول المطلق هو المصدر والاصل في ناصبه
ان يكون مذكورا وذلك نحو زيد امن **ضربت زيد** او لولا
ضربت فعل ماض وفاعل زيد امفعول به فهو منصوب
بضرب وعلامة نصبه فتحة طاهرة في اخره ونحو الوتر
من **ركبت الفرس** واعا اياه كما اب سابقه ونحو وحذف

ناصب للعلم به اما جواز اسو اعلم بقربينة مقابلية فتقول
لغالي واذا قيل لم ماذا انزل الله عليكم قالوا خير اي انزل
خير ام بقربينة حالية كقولك لمن تاهب لسفوملة اك
تريد وكقولك لغاصد الضرب زيد او تحب في مواضع
منها سماعي نحو كلهما ونحو اي اعطيت كلهما وزدي في شرا
او اعطيت كلهما واذا يدرك من اقال الرضي اصله ان
كان بين سنام وزيد ومنه فقال لاحواي هذين تريد
مستثرا الى السنام والزيد فقال الاحر ذلك ولكن قد
اعطيت وبعضهم قد زيدا وقال انه المناسب
ومنه امرا ونفسه اي دع امرا ونفسه اي مع نفسه
والمعنى اما الامر بالحر عنه او ترك الاستقام عنه لان
نفسه تحزبه او يترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكلامه
وتولاه ونفسه لا بحالة عطف على امره ولا تخملا
مفعولا معه فتقول الرضي والواو بمعنى مع او العطف
فيه خفا ومنه انت خير لك اي وانت خير او منه قول
لغالي انتم خير لكم اي انتم واعمما انتم عليه من التثنية
اذ لا حسن له حتى يجمع تفصيل التوحيد عليه وهذا
مذهب سيبويه وقال الكسائي اي يكن الانتهاء خيرا لكم وقال
الفراء الكلام جملة واحدة وخبر انفت لمصدر ومخدوف
اي انتم احسن ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك احسن
لك مما انت فيه واب حسرك ومنه وراك او سع لك
اي تاحر عنه هذا المكان واب مكانا او سع لك فتقد
انت لاطرا ده في نظاير ذلك خبر من تقديريين لان
حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط
مقدور في الكلام ومن تقديري انتم احسن لكم كما لا يخفى

هذين

هذين التقديرين ليس مما نحن فيه ومنه كلتي ولا شتيمة
حراي اب ولا تركب ورمارفت كل ومنه التلا ب على
البغتر اي ارسل ومنه واحشوا وسو كيلة اي اتبع والحق
بالحق يكراد النوا او مالا نواله لضعفه او المنة الباس
الفاسد كذا في الفاموس ومنه وهذا ورعما نك اي
وهذا هو الحق ولا ازعم او انوهم ورعما نك يقال
فما اذا ظهر ساعلي خلاف اقوال زاعم قال المولى عفا
الدين وانا اقول تخملا ان يكون لانفيا للجاس اي هذا
ولا شتي من زعمائك حق فلا حذف الا خبر لا وهو كثر ومنه
من انت زيدا قال الرضي واصله فيمن صار سمي زيدا
وهو دني وزيدا او الجملة حال من معني من انت فانه في معنى
من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيم اسوا وقال
العصام ونحن نقول هو من صوب بنزع الخافض
المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم زيدا او من
بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم
زيد تكلم به لاحلها او سلكه به وروي برقع زيدا وجعله الرضي
خبر مستدا واجب الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك
زيد والظاهر ان التقدير من انت وهو زيدا اي هو الرجل
المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه ديار الاحباب
اي اذكروا ومنه عذيرك فلان اي احضر عذيرك من اجل
فلان حيث فعلت به ما يكره فانك موعود ورمافعلت
لانه اسحق لذلك وفعلت بك ما هذا جزاؤه والعذير
معني العاذر وقد يسعمل في فعل بعد رعليها ومنه اهلك
والليل اي اهلك من الليل يعني لا يسبقك الليل
في الادراك قالوا ومعني مع او ادرتك اهلك واسبق

الليل قالوا وللعطف والعامل المحذوف وجوبا متعديا
وان تأخر فاهل الليل واهل النهار اي فخذ او قناني من هو
اهلك بالليل والنهار ومنه قولهم كالיום رجلا اي لم ار رجلا
اليوم رجلا ومنه وما حيا واهلا وسهلا اي اصبحت من حيا
وانتيت اهلا اي اذ اهل اي مكانا اهل فيه ولا تبقى فردا
معوية الا حيا يا واهلا لا احب ووطيت سهلا اي مكانا
سهلا لا تنال فيه فتر ما لا حزننا قال الرضي وجوب الحذف
في جميع ذلك وغيره كونه امثالا او امثالا في كونه الاستغناء
تعمي والامثال وتسميها لا تغير وجعل الباب قولهم
كالיום رجلا حيا والحذف والمثل قول ما كتب شبه
مورده اي موضع ضربه بموضع وروده والمراد بالورد
الحالة الاصلية التي ورد فيها الكلام وبالمضرب الحالة
المستعملة بها وتسمي المثل كل كلام استشهد وحذف عاملا
ومنها قياسي في مواضع منها باب الاشتغال اذ انصب الاسم
السابق وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل او وصف
مشتغل بضمير الاسم او ملابسه عن العمل فيه فالفعل يقترب
لحو كل انسان الزمان او الزمان عنقه اي والزمان اهل انسان
والوصف يقترب لحو زيد انما صار به او صار بعلامة الان
او عندا وانما وجب حذفه لانه فسر بالفعل او الوصف
المذكور وهم لا يجمعون بين المقتضى والمقتضى ومنها التاء
التي يانه وانصبه فعل مقدرا اذ اصله يازيد مثله
زيد اخذ في الفعل وهو من حروف التثنية الخفيفة
وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين
المعوض والمعوض منه وقال المبرد ناصبه حروف التثنية
فعليه لا يكون مما نحن فيه ومنها المنصوب باخضار

بعد

بعد ضمير متكلم غالبا كالد الاختصاص وهو كثير في المرف
بالاضافة نحو نحن معاشر الانبياء نورث وبالنحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف وقيل في العلم خونا لهما لكشف الصبان
وبالنحو اياي المسكر وانه في الموت فيلزم ما يلزمه في الندة
من ضمها ووصفها باسم واجبة الرفع محلي بالنحو انا افعل كذا ايها
الرجل ونحو اللهم اغفر لنا ايها العصفاء ولا يكون معه حرف
نك اللفظ ولا تقدر او شديدا الله نرجو الفصل من
وجهين كونه لم يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب وكونه علما
وانما وجب حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالنادي
في الجملة ونفاوته في انه ليس معه حرف نك اللفظ ولا تقدر
وفي انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه كما في نحن معاشر
الانبياء وبعد تمامه كما في انا افعل كذا ايها الرجل وفي انه
يشترط ان يتقدم عليه اسم بمعناه والغالب كونه ضمير متكلم
وفي انه يقل كونه علما وفي انه ينتصب لفظا وان كان علما
وفي انه يكون بال قياسا كاسوة لاء وفي ان الغرض من ذكره
تخصيص مدلوله بما نسب اليه فان الرجل مثلا في المثال
السابق لم يرد فيه الخطاب بل اراد به مادل عليه ضمير المتكلم السابق
وهو انا ومنها المنصوب بالزوم وخووه وهو المنصوب على الاخر
وهو تنبيه الخطاب على انما محذوف لفعله كالعلم والفضل او
بأنه وخووه وهو المنصوب على التحذير وهو تنبيه الخطاب
على اسريره ليحتمل كالتش والكذب وانما يجب حذف العامل
ان كره المنصوب او عطف عليه او كان في حالة التحذير لفظا
ايك او احدي اخوانه الاربع ولا يلائم وعطفه فلا عتوا
بالنكر نحو السلاج واخاك اخاك وبالعطف نحو البني
والزنج والخلة والمهودة والتحذير بالثبوت نحو الاسد والحمار

بعد

وبالمطفح نحو ناقة الله وسقياها وبياك نحو بياك من الابد
اي باعد نفسك منه ونحو قول الشاعر ع
اياك اياك المداق انه الى الشد عا والشد جالب ونحو بياك
والاسد اي احذر وتلا في نفسه والاسد حذف الفعل وقام
لم المضاف الاول ثم الثاني واثنى الثالث وهو الضمير فافعل
لزو الافعال وانما اوجب حذف العامل في ذلك لان التكرار
والمطفح بمنزلة ذكر العامل وياك كثر التكرار فاجعلت
بدلا من اللفظ بالفعل واذا انتفى ما ذكرنا من الشطط لم يبق
الحذف لكنه نحو زمثال في الاغوا الصلاة جامعة وفي
الاسد وان شئت قلت في الاول احضر والصلاة جامعة
وفي الثاني احذر والاسد واما في التخذير لا يكون لمتكلم او غائب
وشذ قول عمر رضي الله تعالى عنه وياي وان حذف احذر الا
وقول بعضهم اذ بلغ الرجل فاباه وياا الشواب واصل الاول
اياي باعد واعن حذف الارب وياعد وانفسهم ان تحذف
احذر الارب واصل الثاني فليحذف تلاتي نفسه وانفس
الشواب وفيه شذوذ ان احذر ان احدهما اجتماع حذف
الفعل وحذف حرف الامر والثاني اقامة الضمير وهو ايا
الثانية مقام الظاهر وهو الانفس لان المستحق للاضافة
الي الظاهر انا هو المظهر لا المضمي والمخدور بعد اياك
او احدي اخوانها الاربع اما معطوف او مجرور ومنه
اياك ان تفعل وشذوذ اياك اياك المراد به انه معي
ان تماري ويمتنع اياك الاسد ومنها المحذوف عاملة اذا
جعل بدلا من اللفظ بفعله كسقيا وعبا وكالحال الموكلة
لصمون جملة قبله نحو زيد ابوك عطوفنا وسياتي بيانا
في بابها وليبي عامل المفعول به متعديا ومجاورا وغيره

لازما

لازما وقاصدا او الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصدا
عشرون احدها كونه على فعل بالضم لظرف وشرف
لانه وقف على افعال الجحيا وما اشبهها مما يقوم بفاعله
ولا يتجاوزها ولهذا يتحول المتعدي قاصدا اذا حول
وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتجيب نحو ضرب الرجل
وفهم بعق ما اصابه وما انهمه وسمع زحتم الطاعة وان
شذذ اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجهها انها ضمنا معي ومع
وبلغ الثاني والثالث كونهما على فعل بالفتح او فعل بالكسر
ووضعهما على فعل نحو ذل وقوي والرابع كونه على فعل
معني صادرة الذخا نحو عند البعير واحصد الزرع اذا صاد
ذوي غدة وحصاد والخامس كونه على افعال كاشتغى
واشمار السادس كونه على افعول كالوهف الفرح اذا ارتفع
السابع كونه على افعول بزيادة احصى باصالة اللامين
كاخرجه معي اجتمع والثامن كونه على افعول بزيادة احصى
اللامين كاشتغى الجمل اذا اتي ان يشقاه التاسع كونه
على افعلي كاحرني الديك اذا انتفخ وشذوذ قوله
قد جعل الناس يغتدوني اطرده عني وليس بدني
ولا ثالث لهما ويعرني بالعين العجة يغتوي ويعلمني
ويعلمني ليس بدني العاشرة كونه على استفعال وهو دال على
التحول كاستحي النطير وقوله ان البقات بارضنا مستنير
الحادي عشر كونه على وزن انفعال نحو انطلق وانكسر
الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي واحذر خوكت فانكس
وارغته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعال قلت نعم
لان تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع
لا يلزم وزن انفعال بقول ضاعفت الحساب مصاعف

وعلمته الحساب فتعلم وثلمته قلم واصله ان المطاوع ينقص
عن المطاوع درجتا البسته الثوب فلبسه واقتته فقام
وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في النون
لاثنين نحو استخبرته الخبر فاحبرني الخبر واستخبرته
الحديث فاهمني الحديث واستخبطته درهما فاعطاني
درهما وفي التعدي لو احدث نحو استفتيته فافتاني
واستنصحت فنصحتي والصواب ما تقدم وهو قول
الخويين وما ذكره ليس من باب المطاوع بل من باب
الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوع ان يدل
احد الفعلين على تاني ويدل الاخر على قبول فاعله
لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا مؤيدا
فيه نحو قد خرج واحرج واقتصر واظمان الرابع
عشر ان يضمن معنى فعل فاصه نحو قوله تعالى
ولا تعد عيناك عنهم قليلا من الذين يخالفون عن
امره اذا عوا به واصلى الى في درجتي لا يسمعون الى
الملا الاعلى وقولهم مع الله لمن حمده وقوله يخرج
في عاقبتها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب وتخرجون
وتخددوا وبارك ولا يصعبون واستجاب وبعث
او يفسد والسنة الباقية ان يدل على مجية كلوم
وجين وجمع او على عرض لفرح وبطرح واشوا وحزن
وكسل او على نظافة كطهر ووضو ودش لخص ورس
واجنب او على لون كاحمر واحضه وادم وانما راس
واسواد واصليه كدعج وكل وسدس وسمن وهزل
والامور التي يتعدي بها الفعل القاصه سبعة احوال
همزة افعل نحو قوله تعالى اذهبتم طيبتكم ربنا انما

التيين واحييتنا التيين والله استلم من الارض نباتا لم يعيدكم فيها
وتخرجكم احرارا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي
الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيت دينارا ولم ينقل من
متعدي اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة الا في رايك
وعلم وقاسه الاضغث في احوالهما الثلاثة القليلة نحو ظن
وحسب وزعم وقيل الفعل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي
في القاصر والمتعدي الي واحد والحق انه قياسي في القاصه
سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيديويه والثاني الف
الفاعلة بقول في جلس زيد وصفي وسار جالست زيدا
وما شئت وسارته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل
بالضم لا فاعلة القلب نحو كرمت زيدا بالفتح اي غلبته
في الكرم الرابع صوغه على استعمل للطلب او النسب
للمنى كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبلت
الظلم وقد ينقل ذو الفعول الواحد الى الاثنين نحو
استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز
استغفرت الله من الذنب لضمينه معنى استغفرت ولو
استعمل على اصله لم يحرف فيه ذلك وهذا قول ابن الطرا
وان عصفور واما قول الترهيم ان استغفر الله من باب
اختار فمردود الخامس تضعيف العين تقول في فزع
زيد فزحته ومنه قوله قد افلح من زكاهها هو الذي
يسيرك والنقل بالتضعيف سماعي في العاصم كما في الآله
المذكورة وفي المتعدي لو احدث نحو علمته الحساب
وفهمته المسئلة ولم يسمع في التعدي لاثنتين وزعم الخري
انه يجوز في علم المتعدية لاثنتين ان يقال بالتضعيف
الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيديويه

وه

انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاص والمعدى الي واحد
السادس التضمن فلذلك عدى وجب وطلع الي مفعول
واحد لا تضمنان معي وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسنة
نفسه لتضمنها معي خاف وامتنع او اهلكا وتضمنت
التضمن عن غيره من العديا تارة قد ينقل الفعل الي
من درجة فلذلك عدى الموت بنفس الهمة بمعنى قصته
الي مفعولين بعد ما كان قاصا وذلك في قولهم لا اله الا الله
نفيها ولا اله الا الله الماضين معي لا امتنعك ومنه قول
تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله وعدي خبر واخبر وحدث ونبا وانما
لما تضمنت معي اعلم واري بعد ما كانت متعدية الي
واحد بنفسها و الي اخرها بالخوف قوله تعالى انهم من
باسمهم فلما انبأهم باسمهم نبوي يعلم السامع اسقاطا
الجار موسعا نحو ولا تتواعدوهن سيد اي علي ساري
نكاح العجالتهم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد
اي عليه وقول الزحاج انه طرف رده الفارسي بانه يخص
بالمكان الذي يرصد فيه فليس بهما وقول
كما غسل الطريق الثقل اي في الطريق وقول ابن البراء
انه طرف مراد ايضا بانه غير مبرم وقوله انه اسم لكل ما ينقل
الاستطراف فهو مبرم لصلاد حيث لكل موضع متاخر
فيه بل هو اسم لما هو مستطرف ولا يخذف الجار قياسي الا
مع ان وان واهل الخويون هذا لري مع خويونهم
في نحو حيث لي نكر ماني ان تكون كي مصدرية واللام قبلها
مقدرة والمعي لان نكر ماني واجازوا ايضا كونهما نظرا
وان مضمرة بعد ها ولا يخذف مع كي الا لام العلة لان
لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيارها قال الله تعالى ولا

الدين

الدين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات عدن تجري من تحتها
ان لا اله الا هو اي بان لهم وبانه وقوله تعالى وترغبون
ان تكوهن اي في ان او عن ان علي خلا في ذلك بين
الفسين ولا تخوزان بقدر في وعن مع التناقض في
ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل
والثر النخاء حملا علي الغالب فيما ظهر فيه الاعراب من
حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد
ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جركان قولا
قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واماما نقل جماعة
منهم ابن مالك ان الخليل يري ان الموضع جروان سيبويه
يري انه نصب فهو وما يشهد له في الجرف قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه
انتم اممة واحدة وان اربكم فانتمون اصلها لا تدعوا
مع الله احدا لان المساجد لله وانتمون لان هذه
انتم ولا تخوزون تقدم من صوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا يقول انك فاضل عرفت وهما مع د ثامن ذكره
الكوفيون وهو نحو بل حركه العين يقال لسي زيد بوزن
فرح فيكون قاصا فاذا افتحت السين صار بمعنى ستر
وعطي وتعدى الي واحد او بمعنى اعطى كسوة وهو
الغالب فينفيدي لاثنين نحو كسوت زيد اجبة قالوا
وكذلك سترت عبيته بك التا قاص بمعنى انقلب جفنها
وستر الله عبيته ففتحها منعدي بمعنى قلبها وهذا عند
البصريين من باب المطاوعة يقال ستره فستر كما قال
ثمة فسلم والاصل تاخر المفعول به عن الفاعل ونجب
في نحو وجوب موسى عيسى وما احسن زيد او كرهت

ان يضرب زيد او يمنع في خوفه بزيد واذا ايلي ابراهيم
وقد يتعد على عامله جوار خوفه بزيد او جوار خوفه بزيد
من جنائز فاي ايان الله تذكرون اياما تدعوا والاصل قد
مفعول هو في العاني مبتدأ او فاعل او مسرح على اخره
كذلك وقد يلزم كظنت زيد الخاك وما اعطيت زيد الادوية
وزيد الخثرة الغيوم او يمنع كلبته من الثياب البنية
ونحو حذفه ويكثر بعد لو شئت خوفا لو شئت لزيد ام اي فلو
شاهد ايتكم وبعد في العلم ونحوه نحو الا ايتكم علمها
ولكن لا يعلمون اي ايتكم منها ونحن ائتم ب اليه منكم ولكن
لا تصرون وعابدا على الموصول نحو هذا الذي ايت
الله تسولا وحذف عابدا الموصوف دون ذلك لقول
وما في حيث يستباح وعابدا الخبر عنه دونها كقول
علي ذبا كلة لم اصنع وقولنا نسيت وثوب اجز
وجاني غير ذلك نحو من لم يجد نصيبا من ثوبين فن لم يسط
فاطعام اثنين سكيناي فن لم يجد الرقبة فن لم يسط
الصوم ومن عارب حذف القول وايضا القول نحو
قال مويي اقولون الحق لما جالم اي هو سحر بدليل
اسحره او يكثر حذفه في الفواصل نحو وما قل ولا
نحشي ونحو حذف مفعولي اعطى خوفا من اعطى
وانتي وثانيهما فقط نحو ولست بيطيبك وبكافترضني
واولهما فقط خلافا للهيبي نحو حني بطل الجربة عن
يد وهو اي المفعول به اي ما قصد في عليه المفعول به
فان في ظاهره وفيه مقمري ويقال له ايضا المقمري
والكناية والكني **قالظا** **اهر** ما تقدم ذكره من نحو زيد
من كل اسم ليس بمقمري والمقمري **فهاك** ايضا والمضمحل

وضعا

وضعا على متكلم اي شخص نحكي به عن نفسه او مخاطب اي شخص
توجه اليه الخطاب به او غائب اي شي غير متكلم ولا مخاطب
بالعاني الذلور تقدم ذكره اي الغائب لفظا او معنى او
حكما على ما تقدم بيانه **فتم متصل** بعامله **وقسم منفصل** من
عامله **قالمتصل** وهو ما لا يستداه ولا يقع بعد الاي الا
اي هو الذي لا يصح لغة عند الفصحى ان يقع في الايتدا
ولا ان يقع بعد الا ويدا به لانه اخص من المنفصل **انتي**
عشر ضمير او كلامه في الضمير المنصوب الاول ضمير المتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وهو يا المتكلم **نحو** واليا من **قري**
زيد وامر به ضرب فعل ماض والنون نون الوقاية واليا
ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب زيد فاعل
فهو ما فوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
ونون الوقاية قبل يا المتكلم واجبة مطلقا مع الفعل
فلذلك اني يا المصنف معها وليس ضرورة وما احسني
لن ونحو تامر وفي المحذوف منه نون الرفع على الاصح
ونحو الادغام والفك مع اسم الفعل كذا ركني وعليكي
وفي النثر مع ليت ومن وعن ورا حجة مع لدن وقد وقظ
وما جوحه مع لعل وجاره مع ان وان ولكن وكان وممنق
فيما بقي ونحو قال هل انتم مطلقون وخير الدجال اخوتي
عليكم شادو الثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
وهو ناخونا من **ض** **هنا** زيد بفتح الباء واعدا به ضرب فعل ماض
واضمر المتكلم وغيره او المعظم نفسه مفعول به في محل
نصب لانه اسم ميمي وزيد فاعل واعلم اننا المنفصل
بالمضارع او الامر مفعول ابد او اما المتصلة بالماضي
فان سكن ما قبلها وكان غير الف فهي في محل رفع على انها

ختيار

فاعل او نائب عنه وان انفج ما قبلها او كان الفاعلي في محل نصب
 والثالث ضمير المخاطب المذكور وهو الكاف المفتوحة نحو الكاف
 من **نصبك** زيد بفتح الكاف واعرابه نصب فعل ماض والكاف
 ضمير المخاطب المذكور مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
 زيد فاعل والرابع ضمير الموثقة المخاطبة وهو الكاف المكي
 نحو الكاف من **نصبك** زيد بك الكاف واعرابه نصب فعل ماض والكاف
 ضمير الموثقة المخاطبة مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني زيد
 فاعل قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكور اذا اتصل
 بها الضمير الفاعل بكاف الموثق با كما حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيت
 نسيها للكاف بالها نحو اعطيتكاه واعطيتكاه قال ابو علي وقد
 يلحق الياء الموثقة مع الهاء كميته **والخامس** ضمير الثاني المضاف
 مذكرا كان او مؤنثا وهو الكاف التي لحقها بهم والفتحة نحو الكاف
 من **نصبك** زيد وقد تكسر بفتحة كاف الثاني والجمع بعد الكسر
 والياء الساكنة نحو بكم وبكم وفيكم وفيكم وهذه لغة حكاها
 سيبويه في الكسرة عن ناس من بلن وابل وقال انهار ديه جدا
 واعرابه نصب فعل ماض والكاف ضمير الثاني المخاطب مطلقا
 مفعول به في محل لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية
 والسادس ضمير المذكر المخاطب وهو الكاف التي لحقها بهم نون
 الكاف من **نصبك** زيد واعرابه نصب فعل ماض الكاف ضمير جمع
 المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني زيد
 فاعل وفي المضم من نحو **نصبك** زيد واعرابه نصب فعل ماض الكاف
 احسنها السكون ويقابلها التضم بالفتح والاختلاس والم
 قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متل
 فالضم واجب عند ابن مالك راجع مع جوار السكون عند
 سيبويه ويؤتى نحو **نصبك** زيد ومنه انزل مكيها بالسكون

وفري

وفري انزل مكيها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء
 الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع
 ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف واذا اجتمع مذكر
 ومؤنث غلب المذكر وان اجتمع مخاطب وغائب غلب
 المخاطب **والسابع** ضمير جمع الموثق المخاطب وهو الكاف
 التي لحقها نون مستددة نحو الكاف من **نصبك** زيد الكاف
 ضمير جمع الموثق المخاطب مفعول به في محل نصب والنون
 المستددة علامة جمع الاناث **والثامن** ضمير المفرد المذكر
 الغائب وهو الهاء نحو الهاء من **نصبك** زيد الهاء ضمير المفرد المذكر
 الغائب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
 اعراب واعراب الباقي ظاهرا واصلها الغائب الضمير
 كضمير له وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو به ولم يعطيه
 واعطيه وبعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه ويرميه انما
 مالم تنصل بضمير آخر فانها تضم نحو يعطيهوه ولم يعطيهوه
 فان فصل بين الاء والكسرة ساكن قل كسرها ومنه قوله ابن
 ذكوان ارجيه واخاه ثم كسرها في المصورين المذكورين
 لغة غير المجاريين اما المجاريون فلفظهم ضمها الغائب
 مطلقا وبها فاعطف واانسانه بما عاهاه عليه
 الله وقد اجمعت لاهله امكنوا اذا كان قبلها ساكن وحذف
 لعارض من جزم او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة
 الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس
 نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى
 حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن مغنلا مثال
 ما حذف جز ما نوده اليك ونصليهم ووقفنا القبه
 اليهم واذا وقعت الهاء بعد ساكن فالاصح اختلاسها

سوا كان صحيحا خوفا عنه وكرهه او حرف علة خوفا عنه وعلبه
هذا راي المبرد ومحمد بن مالك وخص سيبويه ذلك في
العلمة وقال الاقصر بعد غيره الاسباع اجماعا ومن غير الاصح
قوله له رجل كانه صوت خاد **والناسع ضمير المفردة الموثقة**
ضاهية وهوها نحو من هند **ضاهية** زيد واعرابه هند مبتدا
مرفوع بالابتداء وضم فاعل ماض وهما ضمير المفردة الموثقة
الضاهية مفعول به في محل نصب وزيد فاعل وجملة ضاهية
خبر المبتدأ في محل رفع وما ذكرنا من ان الضمير مجموع اليا
والالف قال به قوم وجزم به ابن مالك وادغم السرا في
انه لا خلاف فيه للزوم الالف سوا اتصلت بضمير نحو عطف
ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه والكرامة
ذات الكرم الله به **ونهمت نفسي** بعد ما كدت افعله
اي بها وافعلها وقيل الضمير هو اليا وحدها واما الالف
فما ايدته تقوية لحوكة اليا لما حوكت بالفتح للفرق بين اليا
والموثقة **والعاش ضمير المثني الغائب مطلقا** مذكرا كان او
مؤنثا وهو اليا التي حقها ميم والالف نحو اليا من الزيد ان **ضمير**
عم اليا ضمير المثني الغائب مطلقا مفعول به في محل نصب واللام
والالف علامة التثنية **والحادى عشر ضمير جمع المذكر الغائب**
وهو اليا التي حقها ميم نحو اليا من الزيد وان **ضمير** عم اليا
ضمير جمع المذكر الغائب مفعول به في محل نصب والميم علامة
جمع الذكور وكس اليا في المثني والجمع كسها في المفرد فمجرور
في الصورتين المذكورتين سابقا عند غير الجازيين وتقدم
فيما عداهما وعند الجازيين مطلقا قال ابو عمرو والضم
مع اليا الترفن مع الكسة واذ اكست اليا في الجمع جار مجزا
الميم اثباعا وهو الاقوى وضم على الاصل وسكونا وقري

١٨٥
بها انعت عليهم والضم اشهر ان وليها ساكن والسكون اشهر في وزن
يولهم وقد تكلم ميم الجمع بعد اليا قبل ساكن وان لم تكلم اليا كقولهم
وهو الملوك ومنهم الحكماء **والثاني عشر ضمير جمع الموثقة**
الغائب وهو اليا التي تلحقها نون مشددة نحو اليا من الهند
ضاهية زيد اليا ضمير جمع الموثقة الغائب مفعول به في محل نصب
والنون المشددة علامة جمع الموثقة ولا تقع بالتكلم والكاف
واليا المتصلان في موضع رفع فقط من غير استغارة اصلا
فلا يرد انهما قد تقع فاعلا للمصدر ونحو انجني ضحك زيد
وضربه عم اليا في محل جر ايضا ولا انهما قد تقع في موضع
رفع بعد لولا الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك
ولولا قال في المعنى في الحاث لولا واذا ولي لولا مضى
لحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكانا مومنين وسمع
قليل لولاي ولولاك ولولا خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة بها اختصت حاشي
والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولاي وموضع الجور بها
رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ
ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المحفوض عن المرفوع
لما علسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا
ان النباية انما وقعت في الضمير المنفصلة لشبهها بالاسما
الظاهرة في اليا تنعلا فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاي
وزيد تعين رفعه لانها لا تخفى الظاهر **والضمير المنفصل**
من عامله هو الذي يستداه وبلي الا في الاختيار اي هو الذي
يصح لغة عند الفصحى ان يستداه وبلي الا في الاختيار
فالضمير في ضميرهم لا يصح فيه لغة ذلك لخلاف الضمير في
هم من بوافاته يصح فيه لغة ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في

لخوض بينهم مجموع الهم والهم واما ان قلنا ان الضمير الغائب هو اليا
فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه بل دوال على التنبيه والجمع
ولهذا اكل متصل بمتزل لكونه حرفا واحدا من العوامل متزلا
الجزئية فاستناع وقوعه في الابد او وقوعه بعد ما ذكر في
غاية الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة تجوز
فيه ذلك فالضمير في ضمهم اليا فقط وفي هم ضموا كلمة هم
وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره انتهى **عنه** الضمير
الاول ضمير التثنية وحده مذكرا كان او مؤنثا وهو انما الذي
بالحق اليا والمصحح ان ايا في الجميع وحدها هي الضمير واللام
لها حروف تنبيه الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك
وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره الفارسي وعزاه
في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عنده قال
ابو احيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا فالواحق هو
لا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف واخوانه في ارايتكم
ارايتم ارايتكم بمعنى طلب الاخبار فانها بالاجماع حروف
تدل على احوال المخاطب ويتعين بها ما اريد بالتا وقال
الخليل ايامض مضاف الى الاسم بعده والاسم بعده ضمير
وهو قول المارني ايضا واختاره ابن مالك لظهور الامة
في قوله فاباه وايا الشواب وهو مردود لشذوذه
ولم يعمد اضافة الضمير والشاذ لا محل عليه قال ابو
حيان ولو كانت ايامض مضافة لزم امر الالهة ملازمة لما
لا ادعوا اضافة التثنية والمبني اذ الزم الاضافة وقال
الرجاج امر ب كاي بل اولى لان ايا لا منفرد واي قد تنفرد
عن الاضافة وقال الرجاج ايامض مظهر مبهم اضيف الى
الضمير الذي بعده ازالة لابهامه كان اياك بمعنى نص

واحد

واحد بما احتج به الخليل حكاه عن بعض العرب وقد رد بانه شاذ
لا يعتمد عليه لاثبات مذهب في مطرد كلام العرب ولما قبله
دعوى وايا خالدا فلا قطع عن عربي نياطه فضرة وانما
كرر ايا في قوله فاباه وايا الشواب مبالغة في التحذير كما
يوسف ان كلامها محذو من الاخر وقيل الضمير هو اليا والكاف
والا التي متصلة واما دعامة يعتمد عليها لو احقها المذكورة
وهو مذهب الفراء ونقل عن ابن ليسان وبعض الكوفيين
فانها انفصلت عن العوامل اي قصد جعلها ضميرا منفصلا
بعد ان كانت متصلة بما يعمل فيها فضم اليا التثنية
به اي لتصير مستقلة بتأخر النطق بها مع حركتها
لفظ ايا وقيل الضمير هو مجموع ايا وما حقا وهو مذهب
نقله ابن كيسان عن بعض الكوفيين واستضعف بانه
ليس في الاسماء الضميرة ولا المظاهرة ما يختلف اخره كايا وهل
وبا وقال ابن درستويه انه بين الظاهر والضمير واعلم
ان ايا علي اختلاف هذه الاقوال ليست مشتقة من
ي وذهب ابو اعبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف
هل اشتقاقها من لفظ او من قوله فاولد كراها اذا ما ذكرها
وقيل من الية فكون عينها ياء ثم اختلف في وزنها فقيل افعل
والاصل او واو او ي وقيل فاعل والاصل او يواو او ي
وقيل فاعول والاصل او و او ي وقيل فعلى والاصل او يا
او او ي فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا والواحق حروف
تنبيه الحال يوجب عدم صدق التثنية عليه فان ايا بدون
الواحق لا تدل على متلكم او مخاطب او غائب فالجواب ان
ايعلى هذا مشترك بين التثنية والمخاطب والغائب وكل شار
فهو ال علي معناه غاية الامانة لاحتاج الى تزيين معبته من

فلتكن القرينة تلك الواحق فالقرينة هو لا يتوقف عليها
 اصل دلالة بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم
 ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك الواحق فلا يكون
 الضمير والا على متكلم او مخاطب او غائب بل على مجرد الذات
 فلا يصدق عليه التكليف قلت كما قال شيخنا رحمه الله
 لغاي الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من
 نحو انت دال على الخطاب بشطرا فتروا انه بالواحق لان
 الخطاب مدلول الواحق واللام يصدق التعريف به
 حينئذ عليه فليتنا مل وضمير المتكلم وحده **فوقك**
اي اي نحو ايا من مفعولك الذي هو اياي من نحو اياي
 الكرم او ما الكرم الا اياي فايا فيهما ضمير المتكلم وحده
 مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
 واليا حرف تكلم والثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم
 نفسه وهو ايا الملحق بنا نحو **اياه** من نحو اياه الكرم او
 ما الكرم الا اياه فايا ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
 مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني ونا المتصلة
 بحرف دال على تكلم المتكلم وغيره او المعظم نفسه
والثالث ضمير المفعول بالمخاطب المذكور وهو ايا الملحق بكاف نحو
 نحو **اياه** من نحو اياه الكرم او ما الكرم الا اياه فايا ضمير
 المفعول المذكور بالمخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
 والكاف حرف خطاب **والرابع** ضمير الموصلة المخاطبة وهو
 ايا الملحق بكاف مكسوة نحو **اياه** من نحو اياه الكرم او
 ما الكرم الا اياه فايا ضمير المفعول الموصلة المخاطبة مفعول
 به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني والكاف المكسوة حرف
 خطاب الموصلة **والخامس** ضمير الثاني المخاطب مذكرا كان

او مونثا وهو ايا الذي لحقه كاف وميم والفت نحو **اياه** من نحو
 اياه الكرم او ما الكرم الا اياه فايا ضمير الثاني المخاطب
 مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني من
 والكاف حرف خطاب والميم والالف علامة التثنية
والسادس ضمير جمع المذكور المخاطب وهو ايا الذي لحقه
 كاف وميم **اي** من نحو اياه الكرم او ما الكرم الا اياه
 فايا ضمير جمع المذكور المخاطب مفعول به مقدم في محل
 نصب لانه اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم علامة
 جمع المذكور المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب
 لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والكاف حرف خطاب
 والميم علامة جمع المذكور **والسابع** ضمير جمع الموصلة المخاطب
 وهو ايا الذي لحقه كاف ونون مشددة نحو **اياه** من
 نحو اياه الكرم او ما الكرم الا اياه فايا ضمير جمع الموصلة
 المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني
 لا يظهر فيه اعراب والكاف حرف خطاب والنون نون
 المشددة علامة جمع الموصلة **والثامن** ضمير المفرد المذكور
 الغائب وهو ايا الذي لحقه الواو وحدها نحو **اياه** من نحو اياه
 الكرم او ما الكرم الا اياه فايا ضمير المفرد الموصلة الغائب
 مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
 اعراب والواو حرف غيبة المفرد المذكور **والتاسع** ضمير المفرد
 الموصلة الغائبة وهو ايا الذي لحقه ها نحو **اياه** من
 نحو اياه الكرم او ما الكرم الا اياه فايا مفعول به مقدم
 في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وها حرف
 دال على غيبة المفرد الموصلة **والعاشر** ضمير الثاني من
 الغائب مذكرا كان او مونثا وهو ايا الذي لحقه ها فتط

نحو ياها من نحو ياها الكرم او ما الكرم الا ياها فاياها
 ضمير المثني الغائب مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب
 لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والاحرف غيبة والميم من
 والالف علامة التثنية والحادي عشر ضمير جمع المذكر الغائب
 وهو يا الذي لحقه ها وميم نحو **ياهم** من نحو ياها الكرم
 او ما الكرم الا ياها فاياهم ضمير جمع المذكر الغائب مفعول
 به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
 والاحرف غيبة والميم علامة جمع المذكر الثاني عشر
 ضمير جمع الموث الغائب وهو يا نحو ياها من **ياهم** من
 نحو ياها الكرم او ما الكرم الا ياها فاياهم ضمير جمع
 الموث الغائب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم
 مبني والاحرف دال على الغيبة والنون المشددة
 علامة جمع الموث وسباني في باب المصدر ما تحتمل المصدر
 والمفعولية وفي باب المفعول مفعول ما تحتمل المفعول
 به والمفعول مفعول هذا **باب المصدر**
 تقدم انه مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد
 هنا ولهذا الغرض فيه ان يكون منصوبا وبين اسم الحدث
 الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله فالمفعول
 المطلق والمصدر بالمعنى الاول مترادفان واما بالمعنى
 الثاني فبين وبين المطلق عموم وخصوص من وجه فقد
 يكون المفعول المطلق غير مصدر والجاري مجراه من
 اسم المصدر والالة وغير ذلك وقد يكون المصدر غير مفعول
 مطلق نحو يعجبني ذهابك **المصدر** وليهي مفعولا
 مطلقا لما سباني **هو الاسم المنسوب** بفعل متصرف غير
 كان واخواتها بناء على قول الفارسي يخرج فعل التعجب والي

وعسي

وعسي وتبارك فلا تنصب المصدر لانها لامصادر والواو خرج
 كان واخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر
 وان الخبر قائم لها مقامه وذهب بعضهم الى انها تنصب
 او وصف اسم فاعل او اسم مفعول واما الصفة المشبهة
 واسم التفصيل فلا ينصبان المصدر فلا يقال زيد
 حسن حسنا او كثرتم كرمنا او افضل منك فضلا وما شبه
 ذلك او مصدر نحو تعجبني ضربك ضربا واثمناك بضديفا
 على القول الاثني **الذي** حال كونه **الثاني** **نصب الفعل**
 تقدم ان النصب يفهنا عبارة عن تحويل الفعل الى افعلة
 اخري من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة
 مختلفه ومراعاة ما ذكره الايضاح على حسب ما جرى
 في علمهم من تقدم المضي وتأخير المضارع عنه والتثنية
 بالمصدر والافلا بعد في ان يتكلم بالمصدر وبعد الماضي
 ويرد عليه انه صادق على مثل كراهي في نحو كرهت كراهي
 اذا كان مفعولا به وذلك لان الكراهية اعتبارا بين احدهما
 كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واستؤمها فعل
 اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حسب
 وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت
 بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهية
 فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني فهو
 مفعول به لامفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
 عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
 به وبني مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قدر تقول
 ضربت ضرا بالضرب مفعول لانه نفس التي الذي فعلت

مخلاف قولك منه بت زيد فان زيد ليس الشيء الذي فعلته وكذا
فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك
سائر المفاعيل وفيه بحث لان المفعول لاجله فعل الفاعل حقيقة
في نحو قمت اجلالا واكراما لك ومنه تاديبا وكذا المفعول
فعل الفاعل حقيقة في ابصنت قياي وفقودي ولكن في
اصطلاحهم علي انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا القول
به كما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق
ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مفيد ايقيد
الاطلاق وفائدة المصدر والتوكيد لخصوصية ضربا او بيان
النوع لخصوصية ضرب الامير او بيان العدد لخصوصية
ضربين اي مجرد التوكيد والافتكاح من النوعي والعدي
يفيد التاكيد ايضا فان قلت فلم اقتصر فيها على غير
التاكيد قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى لعله لان القاد
عند افتادته النوع والعدد يكون المقصود بالذات
مجرد بيان النوع والعدد وينبغي ان تجعل او فيما تقدم
لمنع الخلود ون الجمع وكثيرا ما يقولون في المولد انه
لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد للمصدر ذلك الفعل
كانه سمي تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدث
ضربا فلما ذكرت بعده ضرابا ومثلا قولك احدثت
ضربا ضرابا وظهر انه تاكيد للمصدر والمضمون وحده لا
والزمان الذين تضمنهما الفعل وقد بان انه من قبيل التاكيد
اللفظي وبه صرح ابن جني وقال الايدي ليس من اللفظي
بل مما يعني به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة
ولذا الاياتي التاكيد في المجاز واعلم ان المصدر والوكيد

بنوب

بنوب عنه ثلاثة اشياء اذ قد كقعدت جلوسا وملاقيه
في الاشتقاق كما ينتم من الارض نباتا واسم مصدر وغير علم
كما غسلت غسلا واما العلم فلا يستعمل موكد لان معنى
العلم زايد على معنى العلم قال ابن مالك ولانه كاسم الفاعل
فلا تجمع بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك سبحانه
فانه اسم مقدر وعلم على التسبيح وقد استعمل موكد
لعامله المحذوف واجيب بمنع علميته على راي ابن
مالك والمصدر المبين بنوب عنه ثلاثة عشر شيا
نوع لخصوصية الضرب والنازعات غزقا ووصف
لخوا واذا كرر بك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت
الموصوف لم تحذفت المضاف من الضميمة والاصل ضربته
ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تعقل فعل غيرك فلا
المرادي ومذهب سيبويه في خوا واذا كرر بك كثيرا انه
حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف ويريد ان
حال من ضمير اذكر المحذوف اي واذا ذكره وتذكر الضمير
عايد الي المصدر والمفهوم من فعله وهيبته فحومات مبيتة
حاهلية وعاش عيشة مراضية وكل وبعض مضافين
الي المصدر لخصوصية كل الضرب وضربت بعض الضرب
وليس المراد كل شيء بل بعض بل ما دل على كونه وجوبه
فندخل ضربه جميع الضرب وعامة الضرب وخوا لا يظن
تقرا ولا تضروا شيئا ممن عني له من اجبه شي وعلى هذا
فكان ذلك معنيا عن كل شيء ما الشريطة والاستفهامية وضمير
لخوا في اعدته عذبا لا اعد به احدا من العالمين ومنه
هذا اسرافه للقران بدرسه اي بدرسه الدرس ولم يجل
الضمير للقران لئلا يتعدى العامل الي الضمير وظاهره

معاً واسم إشارة يشار به الى غير عامله نحو اعجبني صرتي وقم
ذلك كذا في الرضي قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر
تابعاً للاسم الاشارة المقصود به المصدر قال المادي وهذا
خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام القريب لث
ذاك يشيرون به الى الظن ووقت كقول
الم يفتض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمدا
فخذ من المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل
كثير نحو حيث لا صلاة العصر وطلوع الشمس وما الاستفهام
نحو ما يضرب زيد او ما الشطبة نحو ما شئت فقم ذكره
الاحد عشر في التسهيل وعدد كضربته غشض ضبات
ومراد في نحو اقض الجدل وزاد ابن هشام في تعليقهم
في به عنه نحو ولا تضروه شيئا وزاد بعض المتأخرين
المصدر العلم كبره بزه ونحو فيار وفي شرح التسهيل ان
اسم المصدر العلم لا يستعمل سوكة او لامبيت ويسمى المصدر
المؤكد بهما ولا يثنى ولا يجمع اذا المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل
بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
في والقصد الى الماهية من حيث هي يكون مع قطع النظر
الى كثرته وان زاد معنى المصدر على معنى الفعل فهو بيان
النوع او العدد ويسمى مختصاً ويثنى ويجمع لمحة ما يكون
مع التشبه والجمع فاذا كان المصدر والنوع المتميز وانضم
اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية وان انضم
اليه نوعان اخران فصاعداً حصل ما يكون به الجمع وانما
كان المصدر للعدد فالامر ظاهر وتثنيته وجمعه ما
لا خلاف فيه واما النوعي ففيه خلاف بينهم من اجاز
ذلك قياساً على ما سمع وهو رأي ابن مالك ومنهم من منع

في

في غير المصوع وهو اختيار الشلوبين وظاهر مذهب
سيبويه كما قيل وهو اي المصدر المذكور **فهي** لانها قسم
لغتي وقسم **معنوي** وتقسيمه الى ما ذكره سيبويه على مذهب من
يقول ان الناصب نحو جلت من تعدت جلتها هو الفعل
المذكور وهو احد الاقوال في ذلك كما سيأتي وذلك لانه
لا يخلو اما ان يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب
له او لا فان وافق لفظ اي المصدر لفظ فعله في الحروف
الاصول وفي المعنى فهو اي المصدر **لفظي** وسواء وافقه
في تحريك التفتين نحو فحافه ح او لا وذلك نحو قتل من
تسمة اي ز **تلا** فان حروف قتل وقيل الاصول الفاعل
والتا واللام ومعنى قتل هو المعنى الذي تضمنه قتل وان
وافق اي المصدر اي معناه **معنى فعله** وهو الناصب له
بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالثبت اي غير ذلك اذا الفعل
يدل على الزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولا بد
المصدر على ذلك **دون لفظه** بان خالفه في الحروف والاصول
ودون في الاصل اذ في مكان من التي يقال هذا دون ذلك
اذا كان احط منه قليلاً ثم استغفر للتفاوت في الاحوال
والرب فقيل زيد دون عمر وفي الشف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وخطي حكم الى حكم فهو اي المصدر
الذي وافق معنى فعله دون لفظه **معنوي** لموافقته
لفظه في المعنى دون الحروف وذلك نحو تعود او وقوف
من **جلس** **تعود** **وقت** **وقوف** فان المصدر الذي هو
تعود موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه
لان التعود والجلوس معني واحد في المشهور وفي شرح
المصباح ان التعود من الاضطجاع والجلوس من القيام وحرف

بيان
قتلته

جلس غير حروف فتعود الان حروف جلس الجيم واللام
والسين وحروف فتعود الاصول القاف والعين والdal
وكذا يقول في القيام والوقوف وهذا مبني كما تقدم
على احد الاقوال وهو ان الناصب للمصدر المذكور
هو الفعل المذلول معه لانه معناه فتعدي اليه كالر
كان من لفظه وعليه المازني ومذهب سيبويه انه ينصرف
بفعله المقدري قد عدت وجلست جلوسا وكذا ابوهم
ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في
الاشتقاق نحو والله انتم من الارض نباتا ونحوه
اليه تنبلا ومذهب المازني والمبرد والسيوطي انه ينصرف
بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولي لان الاصل عدم
التقدم ببلاض ومنه لمحة اليه واشتهر ابو اعلي بسبويه
يقول الشاعر
ولقد عجت وما في الدهر من عجب اي قلت وان الضار
الساكن النقرة اليقظان كاليها مثنى الهلوك عليها الخيل
الفضل فقول مثنى منصوب بمثنى مقدر الا بالالف لانه
موصوف باليقظان ولا بوصف الموصوف قبل تمامه فلا يقال
فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيد ابل يقال الضارب
زيد الظريف قال الدماميني لا يلزم من التقدم افتناء
ذلك لقيام مانع خاص بالحل اعتبار ذلك وارتكابه فيما
لا مانع فيه فلا دليل في البيت والقرة بالضم الناح
من الارض والظريف السهلة كذا في القاموس وفي
التمحاج والقرة الثامنة وكالها حافظا وهو جال من
ضمير اليقظان والهلوك الماء الكثير النقي والجو
فيمن لالم له والفضل فيمن تلبسه في بيته وال

اقالش

الثالث وعليه ابن جني التفصيل فان اريد به التأكيد عمل فيه
المضمر الذي من لفظه كلفدت جلوسا وقت وقوقا با على
انه من قيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراك مع عامل
في اللفظ او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه معناه وقال
ابن عصفور الامر في الثالث ما ذكره واما الذي لغير التأكيد
فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمرة ايضا لقول
والث حلفه لم يحلل فحلفه منصوب بخلفه مضمرة
وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن ان
يفعل من لفظه لانه لم يوضع والحاصل ان هاهنا ثلاثة
اقسام الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجا
عليه نحو قمت قناتا فالمعقول عليه ان المصدر في ذلك
ينتصب بالفعل وبعضهم يصحح بنفي الخلاف في
ذلك اما دهول عن قول ابن الظراوة ان المصدر في ذلك
مفعول به وان ناصبه فعل محذوف اي فعلت قناتا
وعن قول تلميذه السرياني انه مصدر منصوب بفعل
احرم لم يزم المحذوف واما عدم الاكتران بهذين القولين لما
اشتملا عليه من تكلف لا داعي اليه والثاني ان يكون المصدر
من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انتم من الارض
نباتا مذهب سيبويه انه منصوب باضمار فعل تقديره
نتم وقال المازني منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت
التراب اعتقارا وقال ابن عصفور ان تغايرا فبالضم
والا فالوجه ان جابر ان والثالث ان يكون من غير لفظ
نحو فعدت جلوسا مذهب سيبويه والجمهور انه منصوب
بمضمرة اي جلست وقيل غير ذلك وتقدم استدلال
القاري بقول الشاعر المتقدم وظاهر كلام ابن مالك

في التبريل وشحه ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة مشتق
بلفظ الفعل الظاهر قال والفتح في المصدر والوافق
معني لا لفظا كونه معمولا لموافقته معني فحذف من قوله
والتي حلت منسوب بال لا خلفته مضمرة لقولهم حلفت
بمينا ولقوله تعالى ولا تأكلوا كل البيل وفاجلدوه
ثلاثين جلدة ولا تنقضونه شيئا ولا يمان ان يقدر الاعمال
من لفظها فتبين ان يكون ما قبلها ووجب المراد هذا الحكم
فيما لم يقل من لفظه للجري اليها ان علي سنان واحد
وقد تحتمل اللفظ الواحد المصدرية والمفعولية
من ذلك نحو ولا يظلموه شيئا ولا يظلمون فقير اي ظلم
ما اوجروا اي لا تنقصوه شيئا لم يظلم منه شيئا ومن
ذلك ثم لم ينقصوا شيئا اي نقصا او خيرا او اثم ولا ينقصوا
شيئا من صدر لا استغاية مفعولة واما من معني له
من اخيه شي قبل ارتفاعه مصدر ايضا لا مفعول لان
عني لا تنقصوني وقد تحتمل المصداقية والظرفية والحالت
من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمانا طويلا او
سنة طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد
او زمانا غير بعيد وازلفت الجنة اي الارلاق فيقال
كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مولدة وقد جعل
حالا من الجنة فالاصل غير بعيد وهي ايضا حال يوك
ويكون التذكير على هذا منته في فعل الساعة فرب وقد
تحتمل المصدرية والحالية من ذلك جازي يركض كضاي
يركض كضاي او عامله جاعلي حد فعدت حلوسا
التقدير جازي الكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى
ابيا طوعا او ترها قالنا اثينا طايعين فجات الحال في موضع

المصدر

المصدر السابق ذكره وسياتي في باب المفعول لاحله بيان ما يحتمل
المصدرية والحالية والمفعول لاحله **مسألة** قال ابن فلاح
في المعاني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفين زمانين
ولا ظرفين مكانين لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون
مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين في حالة
واحدة انتهى وسياتي ما يعلم منه ان الممتنع عمل الفعل
في ظرفين متضاوتين **حاشية** ونسأل الله حسن الخلق
قد تحذف عامل المصدر جواز القربية لفظية كال
يقال لك لم تنس فتقول بلي سيرا حثيثا ومعنوية
لقولك لمن تأطع للسفر تأطعا مباركا ولين قدم من سفر
قد وما مباركا **حاشية** مقدم اي قدمت قدمت قدوما
غير مقدم فحذف الفعل من المفعول المطلق واقمت
صفة مقامه وسميت باسمه وكقولك لمن حج جاسرا
ووجوب اسماعلي مخصص في مواضع حذف العرب فيها
بعضها فلا تحذف فيما يشبهها فاسا عليها نحو سقا اي
سقاك الله ورعا اي رعاك الله وخيبة اي خاب
وجدا اي حمدته وجدا عا اي حذرك الله وشكرا اي شكرته
ومجبا اي تجبت كذا ذكره ابن الحاجب واستشكل بان
ان اراد وجوب الحذف فيها مطلقا فهو غير مسلم اذ لا نزاع
في جواز حذف الله حمدا ونحوه وان اراد وجوبه اذ ان
اضيف الى الفاعل او المفعول باللام فتقول حمدا له وضربا
له فهو متباين صرح به الشيخ الرضي اللهم الا ان يكون مراد
ابن الحاجب خلاف ذلك فتدبر ثم رايت الدماميني قال
صرح به الثلوثين واورده عليه انه يجوز ان يقال نحو حجت

الله حمد او احمده حمد اقليل يقال ان هذا لا يظهر فعلة واجاز
 بانه مع التلخيص بالفعل يكون خبرا لا التا واذا كان التا يكون
 المصدر والفعل متعاقبين يريدان التا التا معان ولكن اذا
 اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز
 ان يذكر المصدر وجوبا قياسا بان يكون هناك قاعدة يجب
 حذف الفعل في كل موضع تحققت القاعدة فيه سواء كان
 ذلك الموضع مما حذف العرب فيه لعينه او كان مشابها
 لما حذف العرب فيه فحذف العرب قياسي لانه يقاس
 عليه وحذف غير العرب قياسي لانه مقتضى علي حذف
 العرب فافهمه واحفظه وذلك في مواضع منها ما ورد
 مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يصلح المصدر
 ان يكون خبرا عنه فلا يصلح ان يقال هو هو او واقع مكر
 نحو ما انت الاسير او ما انت الاسير البريد فان النفي داخل
 على ما انت ولا يصح ان يقال انت سير وتقدم الكلام في الواو
 ما انت الاسير سيرا وفي الثاني الاسير مثل سير البريد
 فحذف الفعل والمفعول وصفته واقسم المضاف اليه
 مقام المضاف والموصوف وانما انت سير اي ما انت الاسير
 لسير سيرا وزيد سيرا سيرا اي زيد يسير سيرا ولا يصح ان
 يقال زيد يسير وتوصلح المصدر ان يكون خبرا عنه بان يكون
 اسم معاني رفع المصدر على انه خبر عنه نحو امرك سير
 سيرا وخروج ايضا ما لو لم يكن عامل المصدر خبرا نحو كل
 اذا دلت الارض دكا دكا قال الرضي وانما وجب حذف
 العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكثير
 وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له وفي
 الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع

في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يروي العري
 ويوم من الخائف والله يقتض ويبيط وذلك ايضا
 لمشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعه على
 الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام
 والزموم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو
 موصوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
 لمشابهة فصار العامل لازما لحذف هذا كلامه وقد
 وقع له في باب المبتدأ ما ينافي هذا وذلك انه قال
 الاصل في سلام عليك سلامك الله سلاما ثم حذف الفعل
 للثبوت الاستعمال فنفي المصدر ومنصوبا وكان النصب
 بعد على الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصر
 قول دوام اسلام الله تعالى عليه واستلزامه ان السوا
 النصب الدال على الحدوث فنفعوا سلاما والذي
 قاله هنا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع المصدر
 تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة باني يتقدم عليه
 على المفعول المطلق جملة لمضمونها فائدة تختل امور است
 والمفعول بين هذه الامور ويفصلها خوف شد والثبات
 فاما متابعه واما فداي فاما تمنون متابعه واما
 نقدون فدا فان شد الوثاق له فائدة وهي اما المن
 واما الفدا ومنها المصدر المشبه به دالا على امر حادث
 متحد دالا على امر ثابت في موضوعه بعد جملة شتمه
 على فعل المصدر وقاعلة من جهة المعنى لان جهة اللفظ
 ولا يفي في الجملة يصلح للعمل فخرج له نحو فاذا له ذكا
 الجمل وله علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصالح لان
 له ذكا وعلمه وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان له

صوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل
المحذوف وخرج نحو فاذا اصوتت صوت حمار فالرفع لا اعتبار
وخرج نحو فاذا اصوتت صوت حمار فالأكثر فيه الرفع ووجه الفهم
على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هناك مصوتا
لاستحالة وجود الصوت بدون فاعل المفعول المذكور وخرج
نحو فاذا هو يصوت فلا تقدر وخرج المسئلة حينئذ
عن ضمها على الوجه المذكور وخرج نحو صارت بزيد
فاذا له صوت يبدو صوت حمار فلهذه جملة مشتبهة على
فعل المصدر وفاعل معي دون لفظ لكن فيها ما يصلح
للعمل في هذا المصدر على جهة الحالية وهو يبدو ولفظ
حالا ولا يكون اذا كان مصدرا منصوبا بفعل ملتزم اليها
لعدم الداعي الى ارتكاب المحذوف وحينئذ فخرج عن
المسئلة فتأمل ومثال ما استجمع فيه الشايد المذكورة قولهم
صارت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ الثكلى والكنز
المنجاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من قوله
المتقدمة والمصدر يدل على الجملة المتقدمة دلالة
تامة مفقودة عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت نصوت
صوت حمار اي تصويت حمار فاقم الاسم مقام المصدر كما في
اعطى عطا وتكلم كلاما قال المادي فان قيل ما الداعي الى
تقدير الناصب في قولهم له صوت صوت حمار وهلا كان
صوت هو الفاعل لانه مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم
له صوت انه يعالج الصوت وتخرج على هذه الفتنة
بل اراد به ما يسمع والصوت ليس هو المقدر بان والفعل
ولا الواقع بدلا من فعله وانما يراد به الناشئ عن التصوت
واعترضه الدماميني فقال هذا مخالف لقول سيلويه في

نقله

نقله الرضي فانه قال وظاهر كلام سيلويه ان المنصوب
منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتخب
لانك صارت به في حالة تصويت ومعللة واماد عوي
المادي ان المقدر لا يعمل الا اذا كان معي ان والفعل
او بدلا من اللفظ بفعله فمنوعه وسياق في ذلك
كلام ان شاء الله تعالى واعلم ان المفعول حقيقة في المثال
المذكور محذوف اي يصوت صوتا كصوت حمار ويصيح صراخا
كصراخ الثكلى وقول كصوت حمار وكصراخ الثكلى صفة
له الا انه سمي صوت حمار وصراخ الثكلى مسامحة تشبيهة
للصفة بل لتعلقها باسم الموصوف ومثل ذلك كثير فلا
تفعل ومنها ما لا يقع المطلق موكدا مضمون جملة لا محتمل
لها غيره بخوله على الف درهم اعترافا فان الجملة المذكورة
وهي له على الف درهم نص في الاعتراف ولا يتطرق
اليها احتمال غيره البتة فالمصدر الظاهر بعدها
وهو اعترافا فلو كان الاعتراف الذي تضمنته الجملة
والنقد براعتا فاعترافا ولهذه اليتى هذا المصدر
تأكيد لنفسه فانه لما لم يحتمل غيره فكانه هو ومنها ما
اذا وقع المفعول المطلق موكدا مضمون جملة محتمل
غيره نحو زيد قائم حقا اي حق حقا اي صدقا فالجملة المذكورة
قيل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها غير
ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور
صارت به نصا في الحقيقة فلما احتمل زيد قائم في حد
ذاته غير الحقيقة فكانه غيره وان كان هو حقا
ولهذا سمي تأكيد الفوه ثم يترادف عما تقدم وقال الرضي
الموكد هو لغيره في الحقيقة موكدا لنفسه والا فليس

موكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكون موكد واذا كان
 الشيء ثابتا فليكن يقوي واذا كان ثابتا فليكن موكد
 نفسه ثم قال ان معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة
 السابقة نصا حيث الاحتمال فيها لغيره من حيث مدلول
 اللفظ وجميع الاخبار من حيث مدلول اللفظ لا تدل الا
 على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو
 نقيض مدلوله واما قولهم الخبر فليكن الصدق ولكن
 فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
 بل المعنى انه لا يتخلل الكذب من حيث العقل اي لا يمنع ان
 لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوي ذلك انه لا يجوز
 لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله فولا باطلا لان
 اللفظ السابق لا يدل عليه قال واما قيل لمثل هذا المصدر
 موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما
 تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا نوههم مخاطب تبين نقيض
 الجملة السابقة في نفس الامر وعلية في ذهني كذب مدلول
 فكانت الكذب باللفظ النص في معنى لفظ محتمل لذلك
 المعنى وليقتضيه فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد
 لنفسه فلا بد كمثل هذا الغرض فليكن تؤكد لنفسه
 وهذه عبارة المتأخرين واما وجب حذف الفعل المناسب
 في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنايتين عن التاكيد
 وقائمتين مقامه والافصح منع تقدم المصدر بين الموكد
 لنفسه والموكد لغيره عن مكانهما الذي وقفاية وهو تمام
 الموكد لهما فلا يتقدمان ولا يتوسطان قال الرضي واما لا
 باسباب كتاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدر
 لا فادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدر ان عليه العامل

للعامل ولا يكونان اذن من هذا الباب ومنها ما وقع مثني ادا
 به ما فوق الواحد اثنين او اكثر نحو ليك اي ليك لست
 لبيبي اي ائتت لجوارك اقامة بعد اقامة وسعد بك اي
 اسعدك سعدت اي اسعدت بعد اسعدت قال ابن
 الحاجب انما يجب الحذف اذا كانت التثنية لغرض التاكيد
 لا لغرض التثنية المحققة فانك اذا اضربت ضربين لم يجب حذف
 الفعل في مثل ذلك ومن المصدر المترم اضمارا نصبه ما يكون
 بدلا من اللفظ بفعل مهمل لم يوضع في لسان العرب ولا يخفى
 ان المصدر يحتاج حينئذ الى عامل محذوف فقد يقال
 ان المحذوف هو الفعل المراد فيفيد ربي ويل زيد ولا
 مثل فقدت جلاسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه
 القياس ولا يلزم من كونه محذوف صحة النطق به ثم المصدر
 المهمل الفعل فسمه ابن مالك الى ثلاثة انواع احدها الموقر
 تخوفا ولتخا اي فذرا والاف وسخ الاذن والسف وسخ
 الاظفار ودخا اي تشا وبهرا له اي نفسا اما هذا بمعنى
 علمية فله فعل مستعمل الثاني المضاف نحو لم زيد بالاضافة
 الى المفعول لتترك زيد وليستعمل اسم فعل ويقول بك
 زيد ابا نصب اي دع زيد الثالث ما يستعمل مفرد اشارة
 ومضافا اخري نحو وخا الزيد وخ زيد اي رحمة له ومنه
 ويل ووب او بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان
 العرب ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا وبين كون
 المصدر بدلا من اللفظ به لان المراد كونهما لا اجتماعان
 وليس المراد كون الفعل لا بد كرو حده ويكون استعمال
 لما في طلب سوا كان اما او ثانيا ودعا فلا سر وخو ففصب
 الرقاب والنهي نحو فاما لا تقود اي ثم لا تقعد كذا

تستعمل
 قال القاموس ونسب كلمة
 في موضع تامة واستعمال الصبي
 وزيد وويل له كلمة رحمة
 ورقعة على الاستدراك نصبه
 باصمارة فعل وقبح زيد وقبحه
 نصها به ايضا وويل زيد وقبحه
 واصله وقبح قوصلة بحاسره
 وويلام مرة وقبح مرة وقبح مرة
 انتهى طلب في وقبح ليليلة النصف
 شيبان

قال ابن مالك فجعل لانهاية وحزوها محذوفاً وبعضهم صرح
بمنع حذف محزوها قال المراهي حاكياً عن بعضهم والذي
يختاره ان لا يفتني والاسم يعني تعالي الفتح وتكون صورة
قال المراهي وتحتاج مع ذلك الى ان يقال ان هذا خبر
في معنى التهي وكل الامور حوارج عن الظاهر لا سيما مع
قول الشاعر **حيث كان الذي ينهاك** والدعا نحو غير ذلك
ربنا اللهم سقيا الزيد ورعياله وحذو عالشانية واماني توبخ
مع استفهام ودونه للنفس كقول عامر بن الطفيل مخاطب
نفسه اعد لقدة البعير ومواني بيت سلوته والحال
كقوله اطمأنا وانت قلنري وقول الآخر اعد احل
في شعبي عريبا **الومالا** بالك واعتراجا او غايب في حكم
خاض كقولك وقد بلغك عن شيخ بلهو الهوا وقد علاك
المشيب ثولته منزلة الحاض حين خاطبت كذا قال ابن
مالك ومفهوم كلامه انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب
بالغيب لم يكن الحذف واجبا اذا لم تنزل منزلة الحاض
هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول الشاعر
حولا واهمالا وغير ذلك مولع **بثني** اسباب السادة من
والمجد وقد اطلقت الكلام في هذا الباب بعض الاطال
وكان يعني بعض هذا ولكن هذا قدروا الناس اليوم
ما هم قائلين هذا بل عندهم ان الحديث على الباب
يعني منه شبه هذا **باب** **طرف الزمان**
وطرف المكان وليبيان بالمفعول فيه وتسميته بالظرف
من اصطلاح النحويين ومن الكوفيين من تسمية بالظرف
ولامشاحة في الاصلاح وفي عطف ظرف المكان على ظرف
الزمان اشارة الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف

المكان

للكافة لشدة احتياج الفعل اليه **طرف الزمان هو اسم الزمان**
ما اده باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فبدخل
في ذلك اسم العين والمصدر اذا انتصبا على نحو لا الكلام
الطارطين او خفوف الخ وحيث صلاة العصر لانها
في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقبت مقامه
في الاعراب والاصل مدة غيبة الطارطين وزمان خفوف
الخ ووقت صلاة العصر والصلاة اسم موضع المصدر يقال
صليت صلاة ولا يقال صليت تصليته فلا يرد ما يقال ان
التعريف لا يتناول ذلك **المقصود** باللفظ الدال على
المعنى الواقع فيه اي في مدلوله فان قلت هذا يخرج بعض
افه اذ المحذوف نحو ما صمت يوم الخميس فانه لم ينصب
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال
على المعنى الواقع فيه الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي
دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المنحول
المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالمصوم فيه
وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
نحو ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالاً على المعنى
الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
فيه فليتنامل والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد
يكون محذوفا جواز اليوم الخميس لمن قال مني صمت
او جوباً على ما سئلت في الكلام على ظرف المكان من
والواقع فيه قد يجب ان يكون واقفاً في جميعه وقد لا
بل يعني وقوعه في بعضه وفي ذلك تفصيل في المطولات
كالشهريل وشوحيه وظاهر اطلاق المصنف ان نصبه
في الحالين على الظرفية وهو مذهب البصريين وفي

التشبه للدمام في العلم ان مد ذهب البصريين ان ما كالف
العمل في جميعه ينتصب على الظرفية وذهب الكوفيون
الى انه يشبه بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على
تقدير في واد اعم الفعل تقدير عند هم تقدير في الاشارة
التبعية فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في
سب ثلاث ايام اذا استغفرها السير سب فيها انتهى **تقدير**
في الظرفية وتقدر برها عبارة عن حذفها من اللفظ
وابتنائها في النية اي المسلط عليه عامل على معنى في
بان يكون مدكورا لاجل امر وقع فيه وعدل ابن مالك
عن تقدير في الى تضمن معنى في قال ابو احسان النخعي
يقولون ان الظرف على تقدير في وانما هو المصنف
يعني ابن مالك من قوله لا يلزم من ذكر التضمن ان
يجمع بين التضمن والتضمن ووجد بعض الظرف
لا يتقدّر عنده يعني نحو عندك فوقع في التضمن الذي
منه بنا الظرف ولا يلزم من قول النخاعة ان الظرف يتقدّر
بفي انه يجوز دخول في عليه وانه يلفظ به فلم يتقدّر
لا يلفظ به نحو الفاعل في اضرب قال ثم انه معارض بان
التضمن لا يجمع بينه وبين التضمن الا ترى ان من التضمن
والاستغناء لا يجمع بينهما وبين اداة الشار والاسهام
والظرف يجوز جمعه مع في نحو حيث يوم الخميس وفي يوم
الخميس قدال على بطلان التضمن ولذا قال النخعي لو
كان على تضمن ص في لبيك ولم اظها رها معه وانما هو
على تقدير رها والمقدر بخور اظها رها والجواب عما قاله
ابو احسان والنخعي من ان التضمن يلزم منه التنازل
ان السضمن قسمان اصلي بان يكون تحسب اصل النوع

للمعنى

147
للمعاني الافرادي وهو الذي يقتضي البناء وعارض في
التركيب وهو لا يقتضي البناء ولا غير على ابن مالك
وقول ابي حيان ثم انه معارض الى اخوة جوابه انه
سبي على توهم ان المتضمن لفظي وليس كذلك بل مفعلا
فلا يمنع التصريح بفي على انه عند التصريح لا يضمن فلا
يلزم الجمع وان فرض ارادة ظاهر العبارة وسوا في اسم
الزمان المبهم والمختص واثار الى ذلك المصنف من
بالتشبه باليوم والليلة وحينما والمبهم ما دل على قدر
من الزمان غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة
والمختص خلافه فمثل المعدود وعثره كالحرم وسائر
اسماء الشهور والصيف والشتا واسماء الايام كالسبت
والاحد وما اختص من الازمنة بصيغة او اضافة او
دخول ال عليه وقال ابن هشام في الجامع وما صلح من
الزمان جوابا لما في كثره مضان فمختص او لم يكون
معدودا ولها فمختص معدود فمختص معدود
كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان **وهنا**
وغيرهن مبهم حين انتهى وعلم من كلام المصنف انه
ليس من الظرف نحو ان تتكوهن من قوله تعالى وتزوي
ان تتكوهن وان كان على معنى في لانه ليس باسم زمان
ولا مكان وانه ليس منه ايضا بوقا من قوله تعالى انا
خاف مما زين يوما عبوسا ويوم من قوله تعالى لينذر
يوم التلاق وانذرهم يوم الازفة لانها ليست على معنى
في وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان المنذر نفس
اليوم فلهذا اعاد كل منهما مفعولا به وكذلك مثل تهوت
يوم الجمعة فان يوم الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان

ن

كان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة وانما ذكر لاجل الله
وقع عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه وذلك **لأنه**
من خصوصية اليوم او يوما او يوم الخميس فاجبة في نفسه
الكواشي ان اليوم هو المدة من طلوع الشمس الى غروبها
عما فاق من طلوع النجرا الثاني الى غروبها ولا شاعا وهو الوقت
لغة ليل الا في اوقات طويلة كان اوقات صبرا **والليلة** من مواعيد
الليلة او ليلة الجمعة والليلة ما بين غروب الشمس وطلوع
النجم **وعدة** بالتنبؤ مع التذكير وبعد مع التعريف
من خوارز وركب عدة او عدة يوم الجمعة وهي بضم
الفين السبعة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس واما العدة
بالفتح فهي المدة في العدة وهو سائر اول النهار **وبكرة**
بالتنوين وترك مثل ما تقدم من نحو اسافر بكرة او بكرة
النهار وهي اول النهار واوله من النجرا او من طلوع الشمس
وتحرا بترك التنوين ان اريد به معين وبالتنوين ان
لم يرد به معين من نحو انيك يوم الجمعة تحرا او تحرا ان
قلت يلزم عمل انيك في طرفين متضادين وذلك بالمل
قطعا اذا حدث الواحد المعين لا يقع بينهما في زمان
وقصد او اما عمل عامل في طرفي زمان نحو اذا كان
لم يتضاد الخا بركت قال ابن هشام في المغني وعمل العامل
في طرفي زمان نحو اذا كان احدهما الغم من الاخر نحو انيك
يوم الجمعة تحرا وليس بد لا يجوز سائر عليه يوم الجمعة تحرا
يرفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه انتهى قال
المشهي يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل له ولغيره شمول الكل
لجزية او الكلي لخرسه ولا يريد به المعلوم الصادق على كل
ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع تحرا

ليس

ليس كذلك وفي الشرح المحر هو الوقت الواقع قبل النجرا قليل
واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين النجرا والمغرب
فليس بينهما ما يصدق علي بن من الاخر فهما متباينان
اللام الا ان يقال اطلق المحر على الاول المحر لثبته منه
انتهى واقول قوله اللهم الي اخره يقتضي ان محر يعني
اول النجرا ليسا ما بين يوم الجمعة وليس كذلك هو ما بين له
لان المتباينين هما الكليان الذان لا يصدق كل منهما على
شي مما يصدق عليه الاخر ومحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق
محر على شي من افعال يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شي من افعال
محر غاية الامر ان ما صدق عليه محر في المثال خرم ما صدق
عليه يوم الجمعة لان الجمعة الما اذ محر يوم الجمعة واما مطلق
المحر فان بعض ما صدق عليه حر ما صدق عليه يوم الجمعة
فلينامل الي هنا كلام الشافعي وقال السيد والسحر قبل الصبح
يقول لعنته سحرا يا هبة اذا اردت تحريمه لم تكلفه
لانه معدول عن العرف باللام وهو معدول ويقول سحر
على فاسد سحر ايا في فلا ترفع لانه ظرف غير متكسر واد الرد
به سحر لا بعينه صفة والسحر بالضم السحر الاعلى انتهى
وغدا من نحو اكرهك غدا وهو اسم لليوم الذي بعد يومك
الذي انت فيه **وعتمة** من نحو انيك عتمة وعتمة يوم الجمعة
وهي ثلث الليل الاول **وسباحا** من نحو انت طر في صباحا
او صباح يوم الجمعة وهو اول النهار **وسا** من نحو اجيبك
سا او سا يوم الجمعة وهو ما بعد الزوال ويصدق على
نصف الليل ومنه الى الزوال صباح **وابدا** من نحو لا اكرهك
لوا بد او ابد الا بد من وهو اسم للزمان المستقبل الذي لا نهاية
لنهاية قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان

البتة الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان وذلك انه يقال زمان
 كذا ولا يقال ان كذا او كان حقه ان لا يتجزأ ولا يجمع اذ لا
 يتصور حصول ابد اخر يضم اليه فينتهي ولكن قد قيل
 ابادو ذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناول
 لتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم تأتي وتجمع على انه
 ذكر بعض الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العرا
 انتهى وفي الاوتشاف ولا يقول ما صحبتك ابد **واما**
 من نحو لا اكلم زيد العبد او امد الدهر او امر الداهرين
 والداهر الذي ينبغي على وجه الارض فكان المعنى
 ما بقي في الدهر داهرا والامد اسم لزمان مستقبل
وحين من نحو ات حيناً وحين حال الشيخ وهو اسم لزمان
 مبرم **وما اشبه ذلك** من باقي اسماء الزمان المبرمة نحو
 وقت وساعة واداف والمختصة نحو ضحي وضحوة ونور
 الكلام على نظير قولهم هنا وما اشبه ذلك بعد
 الاثنان بخوفي اول الامثلة الدالة على عدم المحر
 في باب معرفة علامات الاعراب فلا يعقل واعلم ان طرف
 الزمان منه ما هو ثابت التصرف والانتصاف ليوم وليلة
 ومنه ما هو متغير نحو سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه
 فانه لا ينون لعدم انتصافه ولا يفارق الظرفية لعدم
 تصرفه ومنه ما هو ثابت التصرف من معنى الانتصاف نحو عدو
 وبكرة علمين ومنه ما هو ثابت الانتصاف من معنى التصرف
 نحو عمدة وساقال الرضي لما اذ يغير المتصرف من الظرف
 ما لم يستعمل الامتصاص بغيره في او يحجروا من وقد يحجرو
 معي يائي وحيني ايضا ويحجروا يائي ايضا مع عدم تصرف
 ومن الداخل على الظروف غير المتصفة اكثرها كحرف

في نحو حيت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك محاب
 واما حيت من عندك وهب لي من لدنك فلا يتناول الغاية
 والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصافه بمعنى في
 او الحراسه من امر ما اردناه منه والمرا اذ انه في حال
 نصبه على الظرفية بوصف بانه ظرف متصرف او
 غير متصرف لظهور انه اذا اخرج عنها لا يكون ظرفاً فظلاً
 عن كونه ظرفاً متصرفاً او غير متصرف لان الظرف
 على تحيين معي في وهو في حال نصبه ليس كذلك وفي
 شرح العمدة لا بين ما لك ظرف الزمان على اربعة اقسام
 ثابت التصرف من معنى الانتصاف وثابت الانتصاف من معنى
 التصرف اي لازمه الظرفية فالاول اكثر كيوم وليلة وحين
 ومدة والثاني مثالان احدهما مشهور والاخر غير مشهور
 والمشهور سحر اذا قصد به التغييب مجرد من الالاف
 واللام والاضافة والتصرف نحو مايت زيد امس سحر
 فلا ينوب لعدم انتصافه ولا يفارق الظرفية لعدم
 تصرفه والوافق له في عدم الانتصاف والتصرف
 عشية اذا قصد بها التغييب مجردة عن الالاف واللام
 والاضافة عن ذلك ينسبوه الي بعض العرب واكثره
 العرب لجعلوا عند ذلك متصفة منصرفه والقسم
 الثالث وهو الثابت التصرف من معنى الانتصاف مثالان
 عدوة وبكرة اذ جعلتا علمين فانهما لا يتصرفان للعلمية
 والثابت ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس
 عدوة ولقيت عمرا اول من امس بكرة ويقال في عدم
 الظرفية هربت البارحة الى عدوة والى بكرة فلولم يتصرف
 بعلمية لضعف الانتصاف كقولك ما من بكرة افضل من

بكرة يوم الجمعة وكل عذوة يستحب فيها الاستغفار والرابع
وهو الثابت الانصاف المنهني التصرف ما عين من محي ومح
وبكر وفراز وليل وعتمة وعشوا ومسا وعشيت في الاشهر
هذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصر اخرا والزميت
الطرفية فلم تنصرف والاعتماد في هذا على النقل والظاهر
ان مراده بقوله والاعتماد في هذا على النقل والظاهر
ان مراده بقوله والاعتماد في هذا على النقل والظاهر
ما قال بعضهم من ان ما اخذ التصرف والانصراف في
الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولي
وظاهر كلامه انحصار الفهم الثالث في عذوة ومكرمة
صاح المرادي بقوله لا نظير لهما وهو غير مسلم ان شعيل
ورمضان من قبيل الثالث وقال ابو احيان في شرح النهر
التصرف في الاما ان يستعمل بوجوه الای اب فيكون
مبتدأ او مفعول او مضاف اليه ويقابل ان يقتصر
فيه على بعض الای اب كالتصريفات على الای اب وكما
على المصدرية وعند لا على الطرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال
ان تختلف ابناء الفعل لاختلاف زمانه لخصوص بعض
اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولي والاعلم في شرح المحل
التصرف وعدمه في عبارات الخوئين يقال على ثلاث
معان ان فرة يقال منصرف وغير منصرف ومراد به اختلاف
الابنية لاختلاف الارحة هو المختص بالافعال ومرة يقال
منصرف وغير منصرف ويراد به الطرف الذي يستعمل فيه
واذا ارادوا الطرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه
مفعول فيه خامته او مخفوضا مع ذلك ممن قالوا فيه غير
منصرف ومرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد به ما

ذات

ذات ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واماما لا يكون
كذلك كاسم الاشياء **وقوله المكان هو اسم المكان** قال ابن هشام
في الجامع وشروط المكان الالهام كمكان وناحية واسماء الجهات
او افادة المقدار كليل وشرح او كونه مشتقا من مادة عامله
لقد ردت بقوله زيد وشدة انتصاب الشام بعد ذهبت
والامان المختصة بعد دخلت وما يمثله القرب والبعد
بعد هومي ولا يصل العامل لمختص وما يمثله القرب ولا
لغير مطلق الا بغير فاما قوله كما غسل الطريق الثعلب
وقوله **فليقين فالأخيار أم بعد** من
وقوله **فدعه إلى اليوم الذي أنت قادر** من
وقوله **وبومأشهدناه سليمان وعامرا**
فمنصوبة على المفعول به توسعا وتختص ذلك بالقاص
والمتعدي لو احدا انتهى وفي التوضيح وهو اي المهرم
ما اقتصر الى غيره في بيان صورة مشابهة ثم شك بحاجب
قال الحنفية قوله وهو ما اقتصر الى اخره دخل فيه
داخل وخارج وجوف وما اشبه ذلك من نحو باطن وظاهر
اد الرید بها الظرفية مع انه لا يجوز انتصاب شي منها على الظرفية
بل يجب التصريح معه بحرف الجرو لذلك يلحق من يقول
ظاهرباب الفتوح مثلا في عبارة اشكال انتهى ثم قال
قوله **وجانب فيه نظر** لانه مما يتعين التصريح معه
بشيء انتهى قال الرضي ويستثنى من المهرم جانب وما يعناه
من جهة ووجه وكشف وذري فانه لا يقارن بجانب عمرو
وكشف بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا
يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما
لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها

ل

وفي جوف انتهى ونسب بعض النخاة المبرم بالجهات الست
التي ليس لأحدها ^{بمعينة} معينة فحقوق وخت وقدام وخل
وتمين ولسان وحمل على المبرم المذكور لفظ عند ولدي
وتشبهها لا يراها نوع ارباب وحمل لفظ مكان للثرة وتوقع الكلام
فالتحقيق فيه مطلوب فقول المبرم اي حقيقته او حكم
ولا يجوز جلست الدار والسجد والبيت لان هذه الظروف
غير مهمة ولا محمولة عليه وفي بعض اخرون النخاة
المبرم مكان له اسم بسبب امر لم يدخل في السبي وعلى هذا
التفسير تكون الجهات الست وعند ولدي والكان والفرج
والميل ونظايرها كلها مهمات فالاسماء بسبب امر لم يدخل
في مسياتها بخلاف البيت والمجد والدار والبلد والبرية
فان اسماءها لا يدخل في مسياتها وعبارة المتوسط اعلم
ان الامكنة المبرمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان
يقال في تعريف المبرم انه مكان له اسم تسميته به بسبب
امر غير داخل في مساهه كالحلف فان تسميته بذلك المكان
بالحلف انما هي بسبب كون الحلف في جهته وهو غير
داخل في مساهه والكان المعين له اسم تسميته به بسبب امر
داخل في مساهه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والدار
وغيرها كلها داخل في مساهه انتهى وفي المنصوب من
الامكنة المعينة بعد دخلت وتصاريفها كقولك دخلت
المجد والبيت والدار خلاف للنخاة فقال بعضهم
كل ما نصب بعد دخلت من الامكنة المعينة فهو مفعول
به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه واختاره ابن
مالك ونسبه الى سيبويه ودخل متقد في الاصل
بحرف الجر وهو في الاصل حذف حرف الجر انشاعا

فان نصب

فان نصب على المفعول به وقبل ان المكان المختص منصوب
يدخل على الظرف لتسميتها للمكان المختص بغير المختص
فيل وهو مذهب سيبويه والمحققين قال ابن الحاجب
وهو الاصح واختاره السيد وقال ابن الحاجب انه مفعول
فيه ينصب للثرة استعمال دخلت ومنصرفاتها يتقد بر
في اما تخفيفا حذف كلمة في او حلا على المكان المبرم وقيل
انه مفعول به صرحا لا على استناط الحافض ودخل يتفدي
نفسه تارة وتخرق الجراخري وكثرة الامور فيه يقتضي
انها اصلا لان وهذا مذهب الاحفص ومن وافقه قال
قلت لم اشأثر اسم الزمان بصلاحية المبرم والمختص
للاظرفية عن اسم المكان قلت قال الرضي واعلم انه انما نصب
الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة
الثلاثة مدلوله فطره والنصب في مدلوله وغيره واما
الكان فلم يمكن لفظ الفعل والاعلى في منه بل دلالة
عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب
من المكان ما شابه الزمان الذي مدلول الفعل اي الازمنة
الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير
المحصور كالجهاث والمعدود كالفرج والميل **المنصوب**
باللفظ الدال على المعاني الواقعة في مدلوله اي باللفظ
الذي تعلق به تعلق اللفظ الدال على المعاني الواقعة في مدلوله
بان يطلق اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظه
في وذلك اهم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما جلست امام زيد فانه وان لم يكن دال على المعاني الواقعة
فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فليست كل

والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد يكون محذورا فاجوزا نحو
امام الشيخ لم يقل في اي مكان جلست او وجوبا كاسيات قريبا
مقدور في الدال على الظرفية وهي كونه التي حيث يستقر فيه شيء
او كون الشيء زمانا او مكانا التي اي المسقط عليه عامل على معنى
في بان يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وعلم من كلامه انه ليس
من الظرف حيث من قولنا تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته
لانه ليس على معنى في فانتصابه على انه مفعول به لوقوع الفعل
عليه لان المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم المكان الصحيح لوضع
الرسالة فيه لا شيئا فيه قال الدمايقي ولو قيل المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يتعد وفيه ابتاحت على
ما عر من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يوتيكم مثل ما اني ارسل
من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكا والطهارة والفضل والقوة
للارسال ولستم كذلك وناصبه على انه مفعول به يعلم محذورا
لان الفعل التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وانه ليس منها ايضا
وراكم من قولنا تعالى اوجعوا وراكم فانه ليس على معنى في بل
هو اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيد او انما لم يكن
ظرفا لان الظرف انما يجاب به لتقيد العامل وهو متيق هنا
اذ لو قلت ارجع وراك وادركت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد
من الفعل والظرف لا يكون كذلك لذا قاله جماعة منهم
ابو البقاء وابن هشام ورده الثراب السمين جواز كونه ظرفا
اذ المعنى اوجعوا الى الموقف الذي اعطيت فيه نور التحصيل
سلبه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل
والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل امر وقع فيه ولا هو ذكرا
ولا مكان وذلك كزبد في ضرب زبد او قد يكون انما ذكرا لاجل

امر

امر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو ما غلب المتقولات
ان يفعلوا خيرا فان المعنى في ان وعليه في احد التفسيرين
من قولنا تعالى وترغبون ان تنكحوهن وقد يكون العكس
نحو ان الخائف من ربنا يومنا معلوما ونحو ليلة يوم الثلاثاء
وانذرهم يوم الازفة ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
وهذه الانواع لا تنهي ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول
به وقع الفعل عليه لانه يظهر ذلك بادي في تأمل المعنى وقد
يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان او مكان وهو
حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو
المتني في الاصطلاح ظرفا وذلك **خو امام** من نحو جلست امام
الشيخ اي قد امة **وخلف** من نحو جلست خلف الشيخ وهو
ضد امام **وقدام** وهو مرادف امام من نحو جلست قدام
الخليفة **وراء** بالمد من نحو جلست وراء الشيخ وهو مرادف
خلف قال ابن عصفور في شرح الجمل الظرفون كلها مذكرة
الاقدام ووراء وهما شاذان **وفوق** من نحو جلست فوق
السطح وهو المكان العالي **وتحت** من نحو جلست تحت الحجر
وهو ضد فوق **وعند** من نحو جلست عند الشيخ وهو اسم
لما كان حاضرا او قريبا حسبا فالاول نحو فلما رآه مستقرا
عنده اذ استقر او القرب في مكان حاضره مشاهدا باليد
والثاني نحو ولقد رآه بثلاثة اخرى عند سدرة المنتهى
عند حاجته الماوي وقد يكون الحضور والقرب مقنن
نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك
الاخيارياد القرب المحسوس مستحيل على الله تعالى لانه هو المنة
عن المكان وسائر سمات الحدوث وجلد على فالمراد ان

علو القدر ورفعته وهو القرب المعنوي والاشهر كس عينها ومن العز
من ينهها ومن العرب من يظن وقد تزدل الزمان نحو انما الصبر عند
الصدمة الاولى ولم تستعمل الامتصوية على الظرفية او محروقة
بمن نحو اني ناه رحمة من عندنا وانما لم تستعمل لشدت غلبتها في
الابهام لانها تضيق على الجهات الست ومعناها لا بمعنى لذي
في الاصح لدي لكن تفارق لدي عند من اوجه احدها انها لا
اصلا وعند نحو من كما تقدم والثاني ان عند تكون طرفا
للاعيان والمعاني كما تقدم ولدي لا يكون طرفا للمعاني
بل للاعيان خاصة ويقال عندي هذا القول صواب ولا
يقال لدي ذكره ابن الجعفي في اماليه وبيروني في حواشي
الثالث انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول
لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الجعفي وابو اهلل
العسكري وابن الجعفي وزعم الجعفي انه لا فرق بين لدي
وعند قال ابن هشام في المغني وقول غيره اولى وتقلب
اليد لدي مع الضمير يا كالي وعلي قال تعالى وكريما مزيدي
وما كنت لديهم ومن العرب من يقول الف مع الضمير اي
كالظاهر وكذا الي وعلي قال
الاكم يا صناع لا الذا عن الناس الضميمة واليهوان
فلو برئت عقولكم بصرتم بان دوا دامت لكم لدا
وهذا الصك اذا وقعوا على بصر اعمادكم عدا
ومع من خرجت مع الشيخ قال ابن هشام في المغني لمع في الاشارة
ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا خبرتها عن الفوا
نحو والله معلم والثاني زمانه نحو حينك مع العصا والثالث
ما دونه عند وهي من الظروف العادمة المتصرف وبديل
علي اسميتها تنوينا في قولك معا ودخول من عليها في قولك

ذهب

ذهب من معه وقري هذا اذ لم من معي قال ابن مالك وكان
حقا البنا لشبهها بالحروف في الجمود الخضم وهو لزوم وجه
واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين
بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر اللغات لشبهتها
عندي وقوعها خبرا او صلة وحالا وصفة نحو فان مع العن
لب او نجني ومن معي وجازيد وكرمعا وتسكينها قبل حركة
نحو زيد مع عمر ولغة ربيعة وهو تسكين بنا كما ان حركتها
حركة اعراب ووجه بناها حال السكون معلوم مما اشير اليه
ودكرها في ظروف المكان مع انها تستعمل غير ظرف مكان
كما علم لان الاكثر استعمالها في المكان وكان عليه ان يقول
ومع مضاف لانها قد تفتد فتساوي جميعا في المعنى ولا
تستعمل غير حال الا قليلا وقد يقال ان الكلام في الظروف
وهي اذا استعملت مع دة لم تكن ظرفا قال في التسهيل
في باب الظروف ما نصه ويفرد اي عن الاضافة فتساوي
جميعا معني وفي لفظ لا يبداء فان البولس والاضحى
انتهى تقول جالزيد ان معا والزبدون معا اي فيها
معني جميعا وهذا خلاف قول ثعلب اذا قلت جالجمعا
احتمل ان فعلا ما في وقت او وقتين واذا قلت جالجمعا
فالوقت واحد وهذا الكلام واذا كانت مساوية لفتي
لفظ لا يبداء الفتحه التي على العين ليست فتحة اعراب
واما هي حركة عين الكلمة الاصلية كفتحة التامن فت
فالكلمة على هذه الاثنية في الافراد وحذفت الفها
للافتحة المتبوعين كما في فتى وذهب الخليل وسيبويه الى ان
الكلمة تناسب اللفظ في حال الافراد وحال الاضافة
فالفحة فيها فتحة اعراب كما في رايت يدا قال ابن مالك

والاول هو الصحيح لقولهم الزيد ان معا والزيدون معا فمحمدا
في موضع رفع كما رفع الاسماء المفصورة نحوهم غدا ولو كان باينا
عليه التعصير لقليل مع لما يقال هيريد واحدة على من سوام
واعترض بان مع طرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قال
وهو ظاهر واستعمالها حين افتادها عن الاضافة غير
حال قليل لقولهم حيث الى ربا ونفسك باعدت
من ارك من ربا وشعبا كما معناه. ولقول الاحمره فيقوا بني
حرب واهوا ونا معناه فاستعملت في كل من البيتين خبرا وقيل هي
حال والخبر محذوف اي وشعبا كما كانا معا واهوا ونا كما كانت
معا قال ابن مالك وهذا باطل بالاجماع ولو قلت زيدا قائما
تزيد كما بن قائما لم تجز قال الدماميني قلت قد يقدح فيه
خبرهم فمادة من قرأت في الشواذ ونحن غصية سبب غصية
علي انه حال من منبر مستكن في الخبر المحذوف **وان** بمعنى محال
من نحو جلست ازا زيدا اي مقابله وهو بالزاي وبالمد
وحذا بالذال المحجمة والمد بمعنى قريبا من نحو جلست هذا
الشيخ اي قديما منه **وتلقا** بمعنى ازا من جلست تلقا الكعبة
وهنا انضم اليها وخفيف النون وهو اسم اشارة للمكان الذي
من نحو جلست هنا اي في هذا المكان القريب وذكر ابن مالك
في نكتته علي مقدمة ان الحاحب ان هناك تأتي للزمان
مثل هناك تلبوا وكل نفس ما اسلفت **وم** بفتح التاء الثلاثة
وهو اسم اشارة للمكان البعيد من نحو جلست في اي في المكان
البعيد ويقال في الموقف ثمة قال ابن الجوزي في اماليه
الظروف البينة ثلاثة اضرب ضرب ربا في وضرب مكاني
وضرب يتجاذبه الزمان والمكان فالزمان اسم والآن
ومني وايا ان وقط المشددة واذا واذا المقصود

جوابا

جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهما وثم واذا المستعملة
بمعني ثم والثالث قبل وبعد انتهى وكأنه اراد بان
السمعة سمعة ثم اذا الدالة على الفجأة فانها ظرف
مكان عند المبرد والفاري واي الفتح وعزي الى سبويه
قال المبرد اذا قلت خرجت فاذا زيدا فهي خبر عن
زيد فكانت قلت فمحمدا في زيد او في مكاني زيد **وما**
اسم ذلك من باي اسم المكان البهيمه نحو يمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال قال لغالي وترب الشمس
اذا طلعت تزاو عن كرههم ذات اليمين واذا غربت
تقرضهم ذات الشمال واصل تزاو وتزاو راك تمايل
مشق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاد
اي مال اليه ومعني تقرضهم تقتطعهم من القطيعة
واصله من القطع والمعني تعرض عنهم الى الجهة
السماة بالشمال وحال المعني انها لا تصبرهم في طلوعها ولا في
غروبها ومن ذلك قوله لغالي او اطرحوه ارضا قال الزخري
ارضا منكرة محمولة بعسيدة من الممران وهو معني
نكرها واخلاقها من الوصف ولا يها من هذا الوجه
نصبت نصب الظروف ومن المبرم حقيقة او حلما ما يكون
دالا على مساحة معلومة من الارض كسات في سحا وملا
ويو يد او الكثر هم جعل هذا من المبرم وحقيقة القول
فيه ان فيه ارباما واختصاصا اما الارهام فمن جهة انه لا يخص
ببعضه بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالة قولي
كسمة معينة فعلي هذا يصلح فيه القولان ومن اسم
المكان ما اشتق من المصدر ولكن شرط هذا ان يكون
عاما من مادة جلست مجلس زيد وذهبت مذهب

عمر و وكنان تعد منها قاعد ولا تجوز جلست مذهب عمر و
 واعلم بكنفوا بالتوافق المعنوي بين الطرفين وعامله كما في
 المصدر لان انتصاب هذا النوع على النظر فيه على خلاف
 لكونه تحت صافين ان لا يتجاوز به محل السماع وانما نحو
 فعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وتقدم انه قد حمل
 اللفظ المصدرية والظرفية والحال في نحو ست طويلا اي
 سر طويلا او زمانا طويلا او سنة طويلا ويجب حذف
 عامل الظرف اذا وقع الظرف خبر الخور زيد عندك او صد
 الخور ايت الذي عندك او حال الخور ايت الالهال بين
 السحاب او صفة خور ايت طابرا فوق غصن او مشغلا
 عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه او مسموعا بالحذف لا غير لقوله
 حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسع الان والعال
 المقدري في هذه المواضع سوى الصلة استقرا واستقرا
 واما الصلة فيتعين فيها تقدير استقرا لان الصلة
 لا تكون الا جملة **حاشية** ونشال الله حسن الحاشية
 الظرف والكائنة اقسام الاول كثير التصرف بان يستعمل
 غير ظرف ايضا كان لا معنى بذلك نقول اجلس مكانك
 فتكون ظرف قائم تخرج من الظرفية بان يستعمل مبتدا
 مثلا نحو مكانك وفي التنزيل فاجعل بيننا وبينك موعدا
 لا تخلفه نحن ولا انت مكانا سوى وقوع بدل لاف المفعول
 به وان كان بمعنى بدل كان ملازما لعدم التصرف
 نحو قد كان هذا او منه بين وشمال وذات اليمين
 وذات الشمال نقول داورك يمينا ومترلك شمالا ونقول
 بين الطريق اسهل وشمالا ضرب وقد استعمل ذات
 اليمين وذات الشمال ظرفين في الآية المتقدمة ونقول

ذات اليمين تريد على ذات الشمال في الحسن والاضافة
 فيها ما نظيرها في سعيد كرو ولذا ذات مرة اي وقت الثاني
 متوسط التصرف بين القلة والكثرة كما سما الجهات غير فوق
 وتحت ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فتشغل
 نارة طه وفاق وهو واضح ونارة اسما نقول هم خلف واسم
 وانتم قد ام وضيء والركب اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها
 اسما يكون بنحو نقول زيد خلفك على ان تجعل زيدا
 نفس الخلف محار اولك ان تقضي مضافا الي مكان زيد خلفك
 فلا يجوز في الخلف وقد يكون بغير نحو زحوا خلفك محذوب
 ووزاك واسع لك ومنه بين مجرد من التركيب والالف وما
 يقال فلان بعيد بين النكبين وفي بين الحاجبين وفي
 التنزيل مودة بينكم وان كانت مركبة كانت عادية التصرف
 كاسيات وان لحقها الالف وما كانت عادية التصرف ايضا
 نقول بينا زيد قادم وبينها هو قائم وذرا ابن مالك في شرح
 التمهيد ان بين يكون ظرف زمان قال ومعه حديث
 ساعة الجمعة وهي ما بين خروج الامام وانقضاء الصلاة
 قال الماذني وهو المأذني عن ابن التاليت ناد والتصرف
 حيث فان الغالب عليها عدم التصرف وقد يتصرف نادرا
 نقول **حاشية** لذي حيث القيت رجلا ام
 وزعم ابن مالك انها وقعت اسما لان في قول **حاشية** ان حيث استق
 من انت را عيه هي فيه عزة وامان ولاد دليل فيه جواز تقدير
 حيث خبرا وحاشية اسما ولا يقال ان هذا يودي الى جعل
 المكان حالا في المكان لان ذلك نظير قولك ان في مكة داس
 زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة
 قال الفارسي وتبعه ابن مالك انها تقع مفعولا به وحاشية

عليه قوله تعالى الله اعلم حيث تجعل رسالاته اذ المعاني لا تقابل
يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشياء في المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه لاشياء في المكان وهذا مبني
على بقاء حيث وقد عرفت انه نادى فكيف يخرج في التزل
عليه ومنه دون لا معنى ردي فلا يخرج عن استعمال البطلان
الاتاد والقول الم تر الى حيث خلقنا
وباشرت حد الموت والموت دونها برفع دونها وهذا يبطل
قول الاخفش في قوله تعالى ومنادون ذلك ان دونها
وانه بي وتبعه ابن مالك في شرح الكافية ان لا يخرج التزل
على نادى فان قلت فعلى ماذا يخرج الآية قلت خرجت
على انها من باب مناطين ومنا اقام اي قريب ولا اشكال
التي وان كانت دون بمعنى ردي لم يستعمل طرفا البتة
قال في الصحاح دون تفيض فوق وهو تقصير عن
الغاية ويكون طرفا والدون الحقيق الحسي قال
واما على المرام العلا ويقنع بالدون من كان دون اولاد
يستعمل منه فعل وقال بعضهم يقول منه ان يدون دون
وادنت ادانة الرابع عادم التصرف كفوق وحتت فلا
يستعملان غير ظرفين اصلا واجاز بعض النحويين فيهما
التصرف في نحو فوقك راسك وحتتك رجلا كترجمها
تخلاف ما فوق الراس وما تحت الرجل لفلان تفتت
بينهما قال المادي وهو مردود فقد نص الاخفش
انهم يقولون فوقك راسك وحتتك رجلا كترجمها
قال الدماميني وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش
الرحمن برفع فوق ويتوقف تحته نار ابرقع تحت وانما
على التصرف فتأمل ومنه لدن وعند ومع مضافة

بين

بين دون اضافة لقول وبعض القوم
ينقط بين اي بين هولا وبين هولا فنزل الاسمان
منزل خمسة عشر ومنه قولهم لتزل الهزة بين اي
بين الهزة والالتفت مثلا وان اضيف اليها تعين حسيه
وزوال الظرفية عنها ولذلك خطا ابن جني من قال هزة
بين بين بالفتح وقال الصواب هزة بين بين بالاضافة
قال المادي وتواضعت صدر بين بين الى عجزها جازيها
الظرفية لقولك من احكام الهزة التسهيل بين بين وزوالها
لقولك بين بين اقبس من ابد الها ومنه حوال لقول الرازي
واما القسي الد الى حوال الكا وحول قال تعالى فلما اضاف
وحوالي وهو تثنية حول لقوله عليه الصلاة والسلام
هو البناء ولا علبت وحوالي وهو تثنية حول واحوال جمع
حول قال امري القيس الست تزي الهار والناس حوالي
قاله اد بالجميع واحد وليس المراد وحليف التثنية والجمع
لكن المراد صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى في الكل كما قلنا
ومنه هنا واخواته ومنه بدل لا بمعنى بدل نحو هذا
بدل هذا اي مكانه فهذا ظرف لا يتصرف واما بمعنى بدل
نحو ما وت بدل زيد اي بدله فهو صيغة بمنزلة مثل فتحت
يتبع ما قبله في الاعراب وليس بظرف وفي المحكم بدل
التي وبدل الخلف ومنه الجمع ابدال وقال سيبويه ان
بدل زيد اي مكانه قال وان جعلت البدل بمعنى
البدل قلت ان بدل زيد اي ان يبدل زيد قال ويقول
الرجل للرجل اذهب معك بفلان فيقول مع رجل بدله
اي رجل يعني غناه ويكون في مكانه ومنه لفظ مكان المراد
اللفظ بدل تقول هذا مكان هذا اي بدله فلا يستعمل

المكان هنا الاظهر فاختلاف جلت مكانا فانه يتصرف في لابل
المراد بحقيقة المكان والحاصل ان كل من لفظ مكان وبذل
اذا استعمل في اصل معناه فهو متصرف وان استعمل كلفهما
في معنى الاخر لزوم طبيعة واحدة هذا كلام ابن خروف
هذا **باب** **الحال** **الحال** اعلم ان الحال يذكر
وبونث والثانيث هو الافصح والاعلى في اللغة يقال
حال حسنة وحال حسن وقد بونث لفظها فيقال حاله
قال الشاعر علي حالة لوان في القوم خائبا علي حوده
لصن بالما حاتم والفرا منقلبة عن واو لفرام في جمعها
احوال وفي تصغيرها حويلة واستقاقها من التحول وهو
الانتقال من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم باسمها
علي انه لا يكون امرا خلقيا فلا يجوز جاز بدارجر او طوبلا
وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضي والتحرر
لانه يدل علي زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والفعول
مفعولا كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه **هو**
الاسم ان قلت تزد علي ذكر الاسم الحال الواقعة جملة او
جارا ومجرورا فانها ليست باسم قلت الجملة الواقعة حالا
في معنى الاسم فهي اسم تاويل لا لانه واقعة موقع المفرد
لانها محلا من الاعراب واما الحال والمجرور اذا وقع حالا
والحال متعلقة وهو اما اسم حقيقة او تاويل وانما جار
كون الحال جملة لان مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد ومن الجملة الواقعة حالا الجملة الواقعة بعد
الواو الداخلة على الشط المدكوز على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشط المدكوز او ب
باللزم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن

الجز

الجز اعني ذلك الشط كقولك اكرمه وان شئتني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشف الي ان الواو والحال
والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال
الختري انها للتعطف علي محذوف هو ضد الشط المذكور
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شئتني واطلبوا العلم لو لم يكن
بالصين وكذا كان بالضمين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ولقيت بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجز الكلام متعلقاته معني متسايف القطا علي طريق الالتقاء
كقول

انت طلاق والطلاق البنة وقول **تري كل من فيها**
وحاشاك فانيا وقد نجي بعد تمام الكلام كقول علي الصلاة
والسلام انا سيد ولد آدم والآخر وشط الجملة الواقعة
حالا ان يكون خبرية مجردة من ليل استقبال مرتبطة
بالواو نحو ونحن عصبة او بالضمير نحو وجوههم مسودة
او بهما نحو وهم الوف وتمتنع الواو من التالية عاطفا نحو
يانا اذ هم قائلون ومن الاسمية الواو كخولة نحو لا رب فيه والمضارع
للنهي بلا نحو لا اري الهدى هذا او ما نحو عمه ذلك ما تضيوا وفيه سببية
والثب الجدد من قد نحو ولا تمنن تستكثر والماضي التالي الا نحو
الا كانوا يستهزئون والمثلوبا ونحو لا ضربة ذهب او ملك
ونحو لم تودوني وقد تعلمون وشط الاسم ان يكون فضلا
والمراد بها هنا ما ليس جزا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه
فلا يخرج نحو كسائي من قول نقالي فاسق كسائي حال ولا يستغني
الكلام عنه وانتم سكارى من قول نقالي لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى ولا عيين من قول نقالي وما خلقنا السبا
والارض وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الحال

في ذلك فخرج الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان
اسما مبنيا للمبني فهو مفعلة لا فصلة **النصب** لفظ اوله
او محلا للفعل او شبهه مذكور كان او محذوف فاجوز ان
يخو راشده امه بالمتساوي وما جوز اللفظ م من مخ ومنه
بلي فادون ووجوباني نحو اني ميامة وقيسبا اخوي واشتر
بدرهم فصاعدا وفيه زيديا قاتما وقيسبا لك ومنه عامل
مؤكد الجملة وتقدر به احق واحق ان قلت في هذه النظم
نظرا لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف
علي الحد الماخوذ فيه الحكم في الدور فالجواب ان لا نسلم ان
تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحد واما
فيتوقف على الحد لان النصب لا ينعص في الحال فلا
يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقفا على الحد
نعم نصب الحال يتوقف تصور على تصور الحال الا ان
الماخوذ في التعميق ليس نصب الحال بل النصب المطلق
ولو سلم فيكون في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليست
والمراد بشبهه هاهنا ما يعمل عمل الفعل ويشترك في
الحروف كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى
الفعل ولا يشترك في الحروف الاصلية كالظرف واما الاشارة
وعبارة ابن الحاجب وغاملا اليه الحال الفعل او شبهه او
قال الرضي يعني يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ويعني معنى الفعل
ما يستلزم منه معنى الفعل ولا يكون من صفة كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها ان اريد قائما عند من
جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في التنبيه واما
نحو دار زيد اركبا وحرف النداء نحو يا ربنا متعها واما حرف

التماني

التماني والتماني نحو ليك فاما في الدار ولعلك جالس عندنا
فالظاهر انها ليستا بعاملين لان التمني والتمني ليسا بمتعينين
بالحالين بل العامل هو الظرف المؤخر علي ما هو متعده
الاختصاص كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التنبيه
من دون لفظ دل عليه نحو زيد عمره ومقبلا والنسب
نحو انافتي مؤخر او اتم الفعل نحو عليك زيد اركبا واما
نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا
في المفعول معه ولم يعمل في الحال بمعنى حروف الاستفهام
والتمني قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض
ما قاله بام الاشارة وحرف التنبيه فانها لا يشبهات
الفعل لفظا مع عمليهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو
ان وان تشبهات لفظا ومعنى ولا تعملان في الحال فالاول
احالة ذلك على استعماله وان لا يعمل انتهى كلام الرضي
وفي الاشياء والنظائر للجلال السيوطي جميع العوامل العقلية
تعمل في الحال الا كان وحوالها وعسي على الاصح فيهما
انتهى وقال ابو حيان الصحيح ان ليت وكمل وباقي الحروف
لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان
وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان ايضا في الحال فقله
صاحب البسيط واختلفوا من اي باب نصب الحال فقول
التشبيه بالمفعول به وهو الارح وقيل نصب الظرف لان
الحال يقع فيه الفعل اذا يجي في وقت الضمك والاسراع مثلا
ما شبه ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الامم والحال هي
الامم الاول واورد علي قول منتصب انه قد جرب بارادة
ان يفي عامل كما ذكره ابن مالك في الكافية والقريل والهمة
وذكره ابن هشام في الجامع ونحو باب بانه وان جر لفظ فهو منصوب

مختلفة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما القيدة فثلاث
قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما
مدحته مطلقا بل انكره تقول لله دره كانيا وان لم يكتب
بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما وال حال المؤكدة ايضا
غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرط ان يكون الحال مفهوما
من الجملة التي قبلها وانت هاهنا لو قلت لله دره لكان محتملا
للفروسية وغيرها بديل والحال هذه على انتفاع الحال
القيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضي
وانا لا ادري بينهما في حالان معني التمييز عنده ما احسن
فروسيته فلا تمدح في حاله في وسيت الارواح وهذا
الذي هو المستفاد من قولك ما احسنه في حاله في وسيت
وما ذكره المصنف تعريف للحال المبينة وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها ولشيء موسسة ايضا والمؤكدة وهي التي
يستفاد معناها بدونها لا يثبتها التعريف وذهب البرزد والرازي
والغاري الى انكار المؤكدة وقالوا لا تكون الحال الاممية
الا تخلصوا عن تجديد فائدة ما عند ذكرها وتحمل ان المصنف
يري رايهم والحاصل ان الحال اربعة اقسام بيته للمهمة اي
للمنية وقوع الفعل من صاحبها او عليه ومؤكدة لعمليتها وهي
التي يستفاد معناها من مرتخ لفظ عاملها اما معني فقط نحو
فقتلهم صاحبها ولي مدبر او لا تغتوا في الارض مفسدين فانه
يقال عني بالك يعني بالفتح اذا افسدوا وزلفت الجنة للمؤمنين
غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقرب فكل من زلف قريبا
وكل من يبت غير بعيد واما معني ولفظ نحو وارسلناك
لناس رسولا ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها
من مرتخ لفظ عاملها لقوله تعالى لا تخلصوا امانا ان يكون

مغيرة

مختلفة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما القيدة فثلاث
قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما
مدحته مطلقا بل انكره تقول لله دره كانيا وان لم يكتب
بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما وال حال المؤكدة ايضا
غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرط ان يكون الحال مفهوما
من الجملة التي قبلها وانت هاهنا لو قلت لله دره لكان محتملا
للفروسية وغيرها بديل والحال هذه على انتفاع الحال
القيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضي
وانا لا ادري بينهما في حالان معني التمييز عنده ما احسن
فروسيته فلا تمدح في حاله في وسيت الارواح وهذا
الذي هو المستفاد من قولك ما احسنه في حاله في وسيت
وما ذكره المصنف تعريف للحال المبينة وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها ولشيء موسسة ايضا والمؤكدة وهي التي
يستفاد معناها بدونها لا يثبتها التعريف وذهب البرزد والرازي
والغاري الى انكار المؤكدة وقالوا لا تكون الحال الاممية
الا تخلصوا عن تجديد فائدة ما عند ذكرها وتحمل ان المصنف
يري رايهم والحاصل ان الحال اربعة اقسام بيته للمهمة اي
للمنية وقوع الفعل من صاحبها او عليه ومؤكدة لعمليتها وهي
التي يستفاد معناها من مرتخ لفظ عاملها اما معني فقط نحو
فقتلهم صاحبها ولي مدبر او لا تغتوا في الارض مفسدين فانه
يقال عني بالك يعني بالفتح اذا افسدوا وزلفت الجنة للمؤمنين
غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقرب فكل من زلف قريبا
وكل من يبت غير بعيد واما معني ولفظ نحو وارسلناك
لناس رسولا ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها
من مرتخ لفظ عاملها لقوله تعالى لا تخلصوا امانا ان يكون

وقولك جا الناس قاطبة او كافة او طرا اقال ابن هشام في شرح
الشذور وهذا القم افعل التنبية عليه جميع الخويعين وروى
لمصنوعون جملة وهي اثنتي عشرة جملة معقودة من اسرى من
مع فتيان جامدتين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد
من تلك الجملة ولا بد في هذه الجملة ان يتاخر الحال عنها
فلا يتقدم عليها ولا يتوسط بين جزئها خور زيد ابوك
عطوفا ولا يجوز ان يقال عطوفا زيد ابوك ولا زيد عطوفا
ابوك قال الرضي واختلف في العامل في الموكدة التي بعد
الاسمية فقال سيبويه العاقل فقد روي في الجملة تقديره
زيد ابوك احق عطوفا يقال حقت الامر اي تحققت
وعرفته اي الحقت وعرفته عطوفا وفيه نظير اذ لا معنى
لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان
اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال
وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه موقولا يسمى نحو انا عالم
مخبر وليس لي لانه لم يكن مخبرا وقد تسميت فحاش ولا يقصد
القائل لهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يسهل ذلك
في نحو هذه ناقة الله لكم ايده وهو الحق مقصدا وغير ذلك
تماما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ القم
معنى التنبية نحو انا عالم وشيئا مجاعا وهو بعيد ان
عمل المضمير والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت
نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
وهو ان العامل معنى الجملة لما قلنا في المصدر والموكدة لغة
ولغيره كانه قيل يعطف عليك عطوفا ويرحم مرحوما وحق
ذلك تصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاءها جامدين
جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيهما

الى

الى الاخر معنى من معاني الفعل الاتري ان معنى انا زيد انا لمين
زيد افعل هذا لا يتقدم الموكدة على جزئي الجملة ولا على
احدهما الضعفاء في العمل وذلك لخفا معنى الفعل فيها انتهى
ثم بين المصنف ان الحال تارة تأتي من الفاعل نصا وذلك
في خبر زيد فراكبا حال من زيد الذي هو الفاعل فان
راكبا بين هيبه الفاعل الذي هو زيد اي صدر راجعي منه
حال كونه راكبا فدل على الحالة الثابتة له حين صدور
الفعل عنه وقوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا
حال من الضمير المستتر في خرج العايد على موسى عليه الصلاة
والسلام وتارة تأخر المفعول نصا نحو **ركبت الفرس سرجا**
فان سرجا حال من الفرس التي هي مفعول ركبت فان
سرجا بين هيبه المفعول اي وقع الركوب عليه حال كونه
سرجا وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فان
رسولا حال من الكاف التي هي مفعول ارسلناك ومن المفعول
النادي ويصح مجي الحال منه على الاصح نحو يا رسا منما تارة
تكون محتملة لان تكون من الفاعل او من المفعول **فوليت عليه**
الله راكبا فان ركبنا حال محتملة لان تكون من التا التي هي
فاعل وان تكون من عبد الله الذي هو مفعول ومثل ذلك
في المعنى حيث قال من الحال ما تحتمل كونه من الفاعل وكونه
من المفعول فحوضت زيد اضاحكا ونحو فانكوا المشركين
كافة ونحو الرزحشبي الوجهين في ادخلوا في السلم كافة
وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووجه في قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اشرا لانه اضاف الى استعماله
فيما لا يعقل اخراجه اياه عن النصب الستة انتهى وحالف
في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل

من

وحده كجاء زيد ركباً وعن المفعول وحده فحوضت زيد المحرود
 عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيداً ركباً فان كان هناك قريب
 حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما كانت
 له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
 وجب تقديمه الي جنب صاحبه لا زال الليس فحولقت
 ركباً زيداً وان لم يقدم فهو عن المفعول واما ان جاز ان
 عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولى الجمع
 بينهما فانه اخص فحولقت زيداً ركباً واليمن ولا يمنع من التفرقة
 فحولقت ركباً زيداً ركباً او لقيت زيداً ركباً ركباً وان
 كانا مختلفين فان كان هناك قريبه تعرف بها صاحب كل
 واحد منهما لجاز وقوعهما كيت ما كان فحولقت ههنا
 مصعباً المتحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال نجيب
 صاحبه فحولقت محمداً زيداً مصعباً متحدراً او المصعد
 زيداً وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال
 اخبرنا الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
 اذ لا اقل من كون احد الحالين نجيب صاحبه لما لم يكن كل واحد
 نجيب صاحبه فحوز عطف احد حالين الفاعل والمفعول على
 الاخر كقولك لقيت زيداً ركباً وما شاقا
 واما سوف تركب النابا مفردة لنا ومفردة للثابتة وحوز
 الجمهور وهو الحق انه نجى شي واحدا حوال محي الفة متضادة
 كانت نحو اشتريت الزمان حلوا حامضاً او غير مضادة
 كقول بقالي اخرج منها موماً مدحوراً كما انجبان في خبر
 الميت او منع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولاً
 على الزمان والمكان فحوز الموم مدحوراً احالاً عن ضمير موماً
 واستكر مثله في التضادة فمنها مطلقاً ولا وجه للقياس لان



وقوع

وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال فحولقت
 خلفك امامك وضربت اليوم امس يلى لو عطفت احدهما على
 الاخر جاز لدلالة على ان الفعل فحولقت خلفك
 وامامك وكذا يجوز ان لم تبين المكان او الزمانان فحوز
 حلت امس وقته الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد
 الحدث بتقييد من مختلفين كما في قوله تعالى مذوما
 مدحوراً او متضادين في محلي غير مترجرين كما في اشترت
 ابيض اسوداً او مترجرين لما في اشترت حلووا حامضاً فلا
 بأس به بعضه واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب
 تكرير اما نحو اضرب اما قايماً واما قاعداً وكذا بعد لانهما
 تكرير في الاغلب كما تجي في اسم لا التبرية فحوز جاني زيد لار كبا
 ولا ماشياً وبيند رافداً فحوز جاني لار كبا ونجى الحال من
 المفعول معه ومن المفعول المطلق فحوضت الضرب شديداً
 اي احدث الضرب حال كونه شديداً ولا تجي الحال من المتدا
 على الصحيح وجوز سبويه بجي الحال من الميت او صحى ابن
 مالك ونجى من الخبر نحو ههنا زيداً قايماً وفي تجيها من اسم كان
 خلاف قال التفتازاني عند قول صاحب الكشف ان خالصة
 نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم
 الدوا والآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم
 كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالاً من الضمير المستكن في
 لم لكن اللابق بالنظر الخوي انه فاعل قد استند اليه الفعل
 على طريقة القيام وان لم يكن قايماً به ولهذا لم يعدوه في
 التحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
 الناقصة ما وضع لتقدير الفاعل على صفة وذلك لامرنا
 افعال عندهم ولا يثنى من الفعل بل فاعل انتهى واما تقدير النظر

بالخوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا
هو السند حقيقة وكان للدلالة عليه زمان النسبة فهو قيد
للمطلقا واعلم ان محي الحال من الفاعل والمفعول لا يتوقف
علي شرط وتارة تأتي من المضاف اليه ولكن يتوقف على واحد
من ثلاثة امور احدها ان يكون المضاف بعضا من المضاف
اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخواني
وقوله تعالى احب احداكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزحشري
هو تمثيل وتفسير لما يناله الغائب في عرض الغائب على
اقتطع وجه والخشب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي
معناه التفخيم ومنها جعل ما هو الغائبة من الكراهة موصولا
بالحجة ومنها اسناد الفعل الي احداكم والاشعار بان احدا من
الاخذين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاقارب
باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال الروائي كراهة هذا
اللحم يدعوا اليها الطبع وكراهة العيبة يدعوا اليها العقل
وهو احق ان يحجب لانه بصير عالم وال طبع اعني جاهل
وقال ابن الحاجب في الاماني انه تعالى لما اتي عن الغيبة
شبهها بما هو مكره من بعداده وهو اكل لحم الغائب
ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا ينبغي
ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقيق الكراهة فقال
بعد ذلك فكم همتوه فكان ذكر تحقيق الكراهة وثبوتها
سببا عن هذا التشبيه الذي قصد كراهة ما اتي عنه
اذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة الشبهة
بما ياتونه ويكرهونه انتهى والثاني ان يكون المضاف
لبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء
بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم

حنيفا

حنيفا حنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة
اليه وليست الملة بعينه ولكنها كبعضه في صحة الاستغناء
والاستغناء عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا
صح كما انه لو قيل احب احداكم ان ياكل اخاه ميتا ونزعنا
ما فيهم من غل اخوانا كان محجبا والثالث ان يكون المضاف
عاملا في الحال كما في قول الله تعالى اليه من جعلكم جميعا
جميعا حال من الضمير المخفوض باضافة المرجع والرجوع
هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه
لانه مصدر فهو بمنزلة الفعل الا ترى انه لو قيل اليه
ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذي المقدر بمعناه
فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان من
المضاف غير عامل قيل هو الاستقراء الذي تعلق به حرف
الاضافة وقيل هو العامل في المضاف لصحة المعنى
سقوطه واحلال المضاف اليه محله فالعامل فيها هو
العامل في صاحبها ناويا لا لتحقيقا قال النكتار في
في حاشية الكشاف عند التكم على قوله تعالى ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف
اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزا من
المضاف اليه او بمنزلة الجز بحيث يصح قيامه مقامه مثل
اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت
وجهها بخلاف رايت غلام هندا قائمة واختلغوا في عام
مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال
الشعر بحرف الاضافة كانه قيل ملة ثبتت لا ابراهيم
حنيفا والعلم ان عاملا عامل المضاف اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما العجبي ضرب زيد والبا

فلا كلام في جوازه وكونه عاملا هو المضاف نفسه هذا كلامه
وقد اشار بقوله والمصحح الى اخره الى بطلان القول الاول
اذ لو كان العامل معني الاضافة بالطريق المذكور لم يكن
مخصصا للجواز مما اذا كان المضاف جزاء او مجموعا بل كان
يلزم تجوز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو
باطل بل انها يجوز في الصور الثلاث التي ذكرناها وذكرها
ابن مالك بقوله **الا اذا اقتضى المضاف عمله**
ولا يجوز حالا من المضاف له او مثل حزب فلا تخفيف
او كان جزاء مال اضعافا او صاحب البسط في الحال من المضاف
وجوز نفس البصيرين وصاحب البسط في الحال من المضاف
اليه مطلقا وخروج عليه ان ابره لا مقتطوع مصححين
ويأتي من الجور والحرف نحو مررت بهند جالسة والحال
احكاما بما خلفت بين المصنف بعضها بقوله **ولا**
يكون الحال الانكسار ولو صيغة فواخذ المال كلا قال الرضي
وقد ينصب الكل حال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في
صيغة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه في فقد يركب هذه
عبارة وذلك لان الغرض من الحال انه يبين هيئة صاحبه
وكان ذلك البيان عاصلا بالانكسار التزموا اشكيز الحال جزاء
عن العلة والزيادة لا لغرض وعمل ذلك ايضا بان الحال
في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون بكرة
وايضافا ان الحال ملازم للفضلية فاستقل واستحق الخبر
بأنزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا المفعول به
والتميز بفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل كقولك في
ضربت زيد اضعاف زيد وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكفت
يوم الجمعة وفي سرت سيرا طويلا سيرا طويلا وفي

اجلا لك قيم للاجلال لك فله صلاحية سوى ما ذكر
من الفضلات لصيرورته عمدة جازت فيه بخلاف الحال
والتميز وبيان الحال لوعده فتلا لتثبت بالصفة في
كثير من الصور لعلية اشتقاقها وتعرف صاحبها وقد
تأتي بلفظ المعارف بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول
فالاول اي مترتين وقد يقع ما قبله على البدل نحو
دخل القوم الاول فالاول رفعوا وارسلتها القرا على
انه مفعول له لا اختلاف الفاعل والزمان وجاءوا الجنا
الفيراي جميعا قال في ذلك كله زيادة وقد يأتي بلفظ
المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك اي متفردا
وجاءوا فضمهم بضمضمهم فالاولي ان نقول ان المصير
معني اسم الفاعل اي قاضهم بضمضمهم اي مع مضمومهم
اي كاسطهم مع مضمومهم لان مع الاجتماع والازدحام
كاسا ومكسورا والاصل فيه ان يكون فضمهم مبتدأ
وبضمضمهم خبره ثم انجى عن الجملة معني الجملة واللام
لما فهم من الجملة معني المفرد لان معني فضمهم بضمضمهم
سار كاف فلما قام الجملة مقام المفرد وادت مودة اعم
ما قبل الاعراب منها وهو الجزاء الاول اعاب المفرد الذي
ادت مودة ثم قال فنقول قد يستعمل فضمهم تابعا لما
قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم فضمهم بضمضمهم
ورأت القوم فضمهم بضمضمهم ومررت بالقوم بضمضمهم
فضمهم بضمضمهم اما على التأكيد على ان يكون أصله جملة
فيعطى جودها الاول اعاب جميعهم لصيرورتها بعناء
لما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاقاضهم مع مضمومهم
ايهم وقد تأتي بلفظ المعارف بالعلمية كقولهم جات الخيل

يداد اي مقبلة فان يداد في الاصل علم على جليش التبدد كما
 ان فجار علم الفجرة اي الفجر ووقع حالنا وله بكرة كانوا قالوا
 جات الخيل متبعدة **ولا يكون** اي الحال **الابعد تمام الكلام**
 اي الاصل فيه ذلك يعني ان يتأخر عن صاحب الحال لان الحال
 في الحقيقة خسر عن صاحبها وحق الخبر ان يتأخر وقد نأت
 الحال قبل تمام الكلام بان يتقدم على صاحبها لان المراد
 بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال ان الصلح
 استعمال لفظة بعد في حقيقتهما ومجازها لانها في الفاخرة
 حقيقتهما وفي المتقدم بعدية تقدر من حيث الوثبة لان
 رتبة الحال متأخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون ذلك خارجا
 من كلام المصنف ويجوز تقدم الحال على صاحبها ان لم يكن
 محرورا باضافة معنوية اتفاقا ولفظية او حرف غير
 زايد على الاصح اما المحرور بالزايد فيجوز تقدمه عليه بلا خلاف
 واستثنى منه ابن مالك في العمدة وشرحها الزايد المتعذر الذي
 او القليل نحو احسن زيد مقبلا وكفي يزيد معين فلا
 يجوز التقدم على المحرور به ايضا ونحو فطلبها كمالا عليه
 شديد شادا او موقولا وعلى عاملها ان لم يكن مقرا وباللام
 ابتداء او فتم ولا جامدا ولا معنويا الا في زيدا في الدار
 جالسا وفاقا لابي الحسن ولا افعال تفضل الا في نحو
 نسا الطبيب منه رطبا وفاقا لسيبويه ولا حاجة الى اضماء
 كان تامة او ناقصة ويمتنع ايضا تقدم الحال اذا كانت
 حلة مشروطة بالواو ثقلة ابواب حيان ويمتنع تقدم
 الحال على صاحبها اذا افترون بالانحور وما نزل المسلمين
 الامشيين او كان منصوبا بكان اوليت او فعل او فعل
 تعجب او اتصل صاحبها بصفة ال نحو الفاضل كمالا

زيدا

زيد او اتصل بفعل موصول به حرفي نحو اعجبني ان ضربت
 زيدا مودبا ونجب تقدم الحال على صاحبها في نحو جاز
 اشرفها اخوها وجامعا لهما وصاحب وفيما اذا كان
 صاحبها محصورا نحو ما قام مسرعا لزيد ونجب تقدم
 الحال على صاحبها وعاملها في نحو اما مسرعا فنجيت وفي
 نحو ثم تخلتك بسا الطبيب منه رطبا وفي نحو كيف حيا
 زيد قال في الغني كيف تستعمل في العربية علي بن
 ابي طالب ان يكون شاعرا غير جازم فيقتضي فعلين
 متغني اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف نصنع
 اصنع ولا يجوز كيف تخلس اذهب باتفاق ولا كيف
 تجلس اجلس بالجزم عند البصريين خلافا لفظي
 والكوفيين الثاني ان يكون استثنى اما حقيقيا
 نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تلعرون فانه اخرج مخرج
 الانكار والشجب انتهى زاد الشيخ الرضي انها قد خرج
 عن المعنيين نحو قولك انظر كيف يصنع زيد فانه
 لا يصح ان يكون استثنائية لسقوطها عن الصدد انتهى
 وكان معناها هنا انظر الى كيفية صنع زيد ثم هي كما قال
 الرضي طرف عند الاخفش وعند سيبويه هي اسم غير ظرف
 بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحبح ام سقيم ولو
 وكانت ظرفا لابدلت منها النظم نحو ميني حيث انوم
 الجمعة ام يوم السبت قال الرضي والاخفش ان يقول
 نحو زيدا الجار والمحرور منها نحو كيف زيد اعلى حال
 الصحة ام على حال السقم قال فليف عند سيبويه قوله
 ليقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش يقولنا
 على اي حال وحاصل عنده مفترقا فان جابعد كيف سا

مستغني عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل وجوابها
يكون منصوبا وان جاء بعدها ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو
في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فيكون الجواب مرفوعا انتهى
كلام الرضي وفيه امور ثلاثة الاولى ان ما سلف عنه من نسبة
الاسمية ليس بيوه والظرفية للاخفش في المعنى عكسه فيجوز
على بعد ان يكون عن كل قولان او يكون في سقيم المنهج
الثاني قوله فكيف عند سلبه يتقد ريقولنا على ان
حال حاصل معناه ان هذا المعنى بخامه هو مفهوم كيف
فيكون اسما غير ظرف بخلافه على الظرفية فان مفهومها على
اي حال فقط وحاصل مقدر خارج عن معناها ثم ان
هذا الذي افاده ثابت في سائر مواضعها اي الاستغناء
اما في نحو كيف زيد فقط هو وانما فيما اذا كان بعدها ما يستقل
نحو كيف يقوم زيد فبان يقال على غير الظرفية كيف مقدر
يقولنا على اي حال حاصل لا وعلى الظرفية يقولنا على اي
حال فقط وحاصل مقدر الثالث ان ابن مالك رحمه الله
يقال انكر القول بظرفية لانها ليست زمانا ولا مكانا قال
ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سوا الاعن
الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا لكونها في تاويل الجار والمجرور
ولا يكون صاحبها اي الحال وصاحبها من الحال وصف له في
المعنى من فاعل او مفعول او غير ذلك مما هي الحال منه **الامور**
يعني الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل
في التحكوم عليه كالمبتدأ اوله اذ كان نكرة كان بيانا بالوصف
اولي من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاطلاق
بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جميع
حالات اتفاق المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض

الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف
في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن
المخالفة دخول في حد المناسبة وما ذكره من ان صاحب الحال
لا يكون الا معرفة هوراي الجمهور واما سلبه فيجوز كونه
نكرة قياسا بالاشتراط ولم يستثن ابن الحاجب شيئا سوى
ما اذا خرج نحو جاني قائما رجل ولا يجوز رجل قائما واستثنى
ابن مالك في الالفية ما اذا تخصص اي بوصف نحو ما جاني
الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
فاني فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما
او باضافة نحو نظرت الي جارية رجل مختالة او بمقول غير
مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او سبقت
لني او شتمته نحو قوله فاحل سعدي غريبا سلة
وقلما جاني رجل راكبا ونحو الخيل احد محشيا ولا يبع
امر على امرى مستسرها ونحو قوله يا صاح هل تم غلثا
واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا كان عاما او عاما
وزاد في التبريل ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو
نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية او شاركة فيه
بمعنى نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين او كان الوصف
على خلاف الاصل نحو هذا اخا ثم حديد او المشهور عن
سليوبه ان المنسوب في هذا ونحوه منصوب فميز الاحوال
ومن احكام الحال الاستعمال ونعني به ان لا يكون وصفا ثابتا
لازما وذلك لقولك جاز يد صاحبا الا ترى ان الصحيح بزايل
زيد او لا يلازمه هذا هو الاصل واما جات دالة على
وصف ثابت اي لازم لوجود علاقة بينها وبين صاحبها او
عالمه عقلا او عادة او طبعيا وان لم تكن ملازمة اي دمية

لنقول الله تعالى وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اي
مبيناً وقول القرب خلق الله الزرافة بيد هذا الطول من رجلها
قال الزرافة مفعول لخلق وبيدها بدل منها بدل بعض من كل
والطول حال من بيدها ومن رجلها متعلق بالطول ومنها الاشياء
وهو ان يكون وصفا ماخوذاً من مصدر كما تقدم من الامثلة
ورما جات اما جامد القول تعالى فانقر واثبت فثبت
حال من الواو في النقر وهو جامد لكنه في تاويل التشيق
اي متغير فمن تدليل قول تعالى او انقر واجمع وقد
اشتملت هذه الآية على مجي الحال جامدة وعلى مجيها مشتقة
قال الرضي ومن الحال التي جات غير مشتقة قياسا الحال في نحو
يوتيه بابا بابا وجاوي رجلا رجلا واحدا واحدا ورجلين
رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعنى
ومناطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع مجزئة معطوفا
عليه بالنواوية نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا ككيت ثم ككيت
اي من تبيين هذا الترتيب المعبر وفي شرح التسهيل لا يرد
ام قائم ومثال الترتيب دخلوا رجلا رجلا اي من تبيين
وعلمت الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصلفا وفي نفس
الثاني من الكرم خلاف ذهب الزجاج الى انه توكد وذهب
بن جني الى انه صفة الاول اي باب وذهب الفارسي الى
انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل
ورده ذهب الزجاج بانه لو كان توكد الاذي الاول والمركب
انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو
الحال ونظيره في الخبر هذا اهل وحامض ولو ذهب
ذهاب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان
المعنى بابا بابا كان مذهباً وذهب ابو الحسن الى انه

لا يجوز

لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات
الا لما قال الرضي او لم وتقدم مثال وفي التوضيح وتقع
جامدة مؤول بالمشق في ثلاث مسائل احدها ان
تدخل على تشبيه الثانية ان تدخل على مفردة الثالثة
ان تدخل على ترتيب وتقع جامدة غير مؤولة بالمشق في سبع
مسائل وهي ان تكون موصوفة او دالة على سعر او عدد
او طول او وقع فيه تفصيل او تكون عال صاحبها او فاع
له او امال انتهى باختصار الامثلة وفيه ايضا اكثر
هذه الانواع وقوعا وسيلة الشعور والمسائل الثلاث
الاول اي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب **خامس**
ولما قال الله حسن الخاتمة ينقسم الحال باعتبار ان تنقسم
باعتبار انتقال معناها ولزومها الى قسمين منتقلة وهي
الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث الجامدة غير المؤولة
بالمشق نحو هذا مالك ذهباً والمؤودة نحو ولي مدبراً والتي
دل عليها على جدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم
بحسب قصد هادياتها وللنوطية لها الى قسمين مقصودة
وهو الغالب وموطبة وهي الجامدة الموصوفة بصفة هي
حال في الحقيقة فكان الاثم الجامد وطابه لما هو حال
في الحقيقة بحسب قبلها موصوفاً بالقول تعالى فتمثل
لأنه اسوا وقوله ان انزلناه فمن انما ذكروا فمنا
نوطية لذكر سوا وعيها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارن
وهو الغالب ومقدرة وهي المسئلة نحو ادخلوها خالدين
وقوله من رزق رجل معه صنف صايد ايه عند اي مقدار حال
المؤودة انه يصيد به غداً وحكيه وفي الماضي نحو جازي داس
راكبا وينقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو

الغالب وهي مؤسسة وموكدة وهي التي يستفاد معناها
بدونها وهي كما تقدم ثلاثة موكدة لعاملها نحو ولي مدبر موكدة
لصاحبها نحو جال القوم طر او موكدة لمفهوم هي الجملة نحو زيد
اموك عطفها ومما يشكك قولهم جازيد والشمس طالعة
فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تدخل الي مفرد يبين هيية
فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة فقال ابن جني ناويل جاريد
طالعة الشمس عند مجيئه في كالحال والتعت السبين كمرت
بالدار قايما سكاها وبرجل قائم علمانه وقال ابن عمر و
هي موكدة بمبكر ونحوه هذا **باب التمييز**
اي التفسير ويقال له ايضا التميز والتفسير والمفسر والتميز
والبين وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى
وامتاروا اليوم انها الحمر من اي انفصلوا من المومنين فكان
تميز من الغيظ اي تنفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف بقوله **التمييز هو الاسم** اي المصنوع وهذا
احد الوجة التي فارق فيها التمييز الحال اذ الحال يقع جملة
وظف فاعا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما قال ابن هشام
في المغني اعلم انها اجتماع في خمسة امور واقترافي سبعة
فاوجه الاتفاق انها اسمان تكثران فصلتان منصوبتان
رافعتان للابهام واما الوجة الا فتراف فاحدها ان الحال
يكون جملة وظف فاعا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولائ
في الارض ما حاله تقى بوالصلاة وانتم سكارى تخلفوا
التمييز والثالث ان الحال مبنية للهيات والتمييز مبين
للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخاص
ان الحال يتقدم على عاملها اذ كان فعلا متصفا فالوجه

وصفا

وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح العاوس
ان حق الحال الاستثاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان
السابع ان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك
انتهى **النصب** بالفعل او شبهه ان كان معن الما انهم من
الذوات المقدسة وبما فسر ان كان معن الما انهم من الذوات
المذكورة فان قلت في هذا الحد نظر لان النصب علم والحكم
منع التصور والتصور موقوف على الحد في الدور والدور
مبطل للحد قلت الجواب منع ان هذا الحكم وهو النصب
منع نفوس هذا الحد بل هو غير متوقف على نفوسه
لا بالكنه ولا بالوجه لان الماخوذ في التعريف النصب
مطلقا والنصب مطلقا اعم من التمييز لوجوده مع غيره
فتصوره يمكن بدون تصور التمييز مطلقا وانما يتوهم
الدور لو كان الماخوذ منه النصب المقيد بالتمييز وليس
لكذلك **الغيب** اي المبين **لما انهم** اي خفي **من الذوات** زاد
بعضهم او من النصب لادخال التمييز المفسر لما انهم من
النصب ولك ان تقول لا حاجة في ادخاله الي ذلك بل هو
داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول الذوات
المذكورة اي المعتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملحوظة او
مقدرة والمقدرة اي غير المعتبرة في نظم الكلام لكنها
ملحوظة حين فهم مدلول المراد فان طاب زيد نفسا ليس
فيه تقدير مفهوم في نظم الكلام وانما يحتج في نفس الحال
ان الطيب من الاشياء ويكون طالبا لمرقته لنعينه من
التميز في تلك المعرفة بالتمييز ولذا قال ابن الحاجب التميز
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى
فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع

الابهام عن مفعول مقدر غالبا ما في عدد نحو قولك عشيت
درها واما في غيره موزونا نحو عندي رطل ريشا ومنوان سنا
ومكبل نحو قفيران براد ونفاسا نحو على التمرة مثلا زيد افان
عشرين والرطل والسن والتفيز والنخل فتمل امور كثيرة
والتميز لمعرف الماد ويرى الخفافيل الماد بالمقادير ههنا
المقدرا ان الماد المقدود والموزون والذروع لا غير
فافهم وعن مفعول مقدر مثل قولك عندي خاتم
حديد او باب ساجا والثاني وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في جملة
او ما ضاهها فالاول مثل طاب محمد نفسا والثاني زيد
طيب نفسا واما ابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو عني
طيبه نفسا واما ابوة ودارا وعلما وهذا القسم يرفع
الابهام المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه
طاب شي زيد ونفسا تميز شي وهو ذات مقدرة وعلما
هذا القياس حال زيد طيب نفسا والعجب في طيبة
نفسا ومن الحاجة من قال ان الماد من الذات المقدرة
هي النسبة التي في الاشياء الثلاثة فان نسبة الطيب
التي زيد في طاب زيد مبهمة تحتاج الى بيان انما هي
جهة فتهذه النسبة تسمى ذاتا مقدرة ولا احتياج
ها هنا الى تقدير شي قال سيد المحققين والقول
الاول اصح لان اطلاق الذات المقدرة على الشيء الابهام
المقدرا وكي من اطلاقها على نفس ورجح القصاص الثاني
بقوله ولا تخفي عليك ان لهذا البيان غير محتمل
لانه يتبادر منه ان المقصود بالتميز في هذا القسم
رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود

رفع

رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام من الذات
المقدرة فالتحويل على ما سياتي في قول والثاني عن
نسبة وبهذا اندفع الثاني بينهما من غير حاجة الى جعل
قوله والثاني عن نسبة في تقدير والثاني عن
ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا يلبس امر في وفي
شرح التسهيل لناظر الخليل بعبر الخويون عن غير الجملة
بانه المفتض عن تمام الكلام الاسم انتهى قال ابن الطائو
الابهام الذي بنفسه التميز اما في الجنس نحو عثرون جلا
او البعض نحو احسن الناس وجهها او الحال نحو احسنهم
ادبا او السلب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في
تذكرة فهو كالتبدل في اقسام الثلاثة والقياس في
الاخير ان نظيره ما يدل الاشتغال وبوصح الاول ان الاطر
في موضع الجمع في صلا في موضع رجال فالتشبه ونفس
الرجال وخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة والجاد والمحرور
وبالمنصوب المفعول والجور ومقتضي كلام ابن الحاجب
ان المنصوص يبي تميز افان حده التميز يتناول وبالمفسر
لما بينهم من التبدل فان التبدل منه في حكم التسمية فهو ليس بنفس
ويرفع الابهام عن شي بل هو ترك مبهمة وابراد معين ويقول
من الذوات الحال فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما
ترفع الابهام عن هبة الذات لا عن نفسا وكذلك القمقي في
قولك رجع القمقي يرفع الابهام عن هبة الذات التي هي
الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة
غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابدت الدهاء منه لكن
الصفة في خود ايت رجلا طيفا او طويلا تدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده

فيذكر واحد او صافه تميز عما يجالسه كما تميز بطويل عن قصيره
فتطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه
عطف البيان في تخورات العالم زيدا وكذا يدخل فيه عطف
البيان في تخورات العالم زيدا وكذا البدل من الضمير القلي
في تخورات زيدا لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير
كما في تخورات رجلا ورجله رجلا وسوا ويمكن الجواب بان
المراد الاسم النكرة غير التابع بقية قوله ولا يكون
الانكرة وبقيته التوابع بابواب فلا يدخل في الحديث
من ذلك ولا المنصوبات في نحو الحسن الوجه بالنسبة
وعين رايه وسفه نفسه والم بطنه بل رايه يقول
فيه اي عين في رايه وبطنه يقول به والتقدير الم
ساكنات بطنه وكذا انفسه لانه يراد لنفسه نفسه من
التفصيل قال العصام ولا تخفى انه لا فرق بين منصوبات
هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل
منصوبات الصفة المشبهة مشبهات بالمفعول دون
هذه فحكم وكذا لم يدخل العجبي شي اي حسن زيدا
وحسن رجل وكذا سائر التوابع كالبدل من الضمير المبرم
وكذا او كصنات اسم الاشياء ومن وما واي وصفات
العدد نحو قبضت عشة دراهم فان قلت لا يعمل به
التعريف التمييز الموكد على راي ابن مالك ذكره في العهد
قلت لا يرد ذلك على المصنف لانه لا يقول بذلك
كما لا يرد على ابن الحاجب وابن هشام لانهم كالجمل على
منع ذلك كما صرح به ابن هشام في المغني للثب وافق ابن
مالك في القنطرة فالمفسر لما انهم من التثنية **نحو** عرقا ونحو
ونفسا من قولك اي مقلوك الذي هو **نقصب** اي تخذرت

عرقا

عرقا ونقبا اي تسقق يقال نقبت الحانية عن ما اي تقوت
وبعضهم فس نقبا بامتلا **بكر** **نحما** و**طاب** **محمد** **نفسا** فعرقا
تميز من صوب بتصويب نفس ومنزل الحفان نسبة التصيب
الي زيد فان في نسبة التصيب الي زيد خفا اذ لا يعلم
ان نقصب من جهة عرقه او غيره وبذكر التمييز ارتفع
الخفا وعلى ما تقدم من ان لذات نقورة اي نقصب شي
زيد وقيل عليه غيره ونحما تميز من صوب بتقنا نفس
ومنزل خفا نسبة التقنا لكر فان في نسبة التقنا
الي بكر خفا اذ لا يعلم ان تقناه من جهة تحمة او غيره
وبذكر التمييز ارتفع الخفا ونفسا تميز من صوب بطن
نفس ومنزل خفا نسبة الطيب الي محمد فان في نسبة
الطيب اليه خفا اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه او
ايه او ابوته او علمه او داره او نحو ذلك وبذكر
التمييز ارتفع الخفا والتمييز في ذلك كله محول عن
الفاعل والاصل نقصب عرق زيد ونقبا تحم بكر وطابت
نفس محمد محول الاستناد عن المضاف الي المضاف اليه
لحصول الابهام في النسبة فحي بالمضاف الذي كان فاعلا
وجعل تمييزا او الباعث على ذلك ان ذكر التي مجملاتها
لم ذكره بقصد لا سيما اوقع في النفس اي اشروقا
وتكسافها لما قيل الله تعالى عليها النفوس من ان التي اذا ذكر
بهماء بين كان اوقع عندها وقد يكون محولا عن المفعول
لقوله تعالى ونحرونا الارض عيوننا قيل التقدير عيون
الارض وكذا يقال في عرفت الارض تحرا ونحو ذلك وهذا
مذهب الخواري وابن عصفور وابن مالك والزم التاخير
والنكرة التلوين وحجة ان سيبويه لم يمثله بالمنقول عن

المفعول ونفعه تلميذه الابدعي وابن ابي الربيع وقال
الخلويين عيوننا في الالة منصوبة على انها حال مقدرة
لانها حال الشخص لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد
ذلك واو لا ابن ابي الربيع علي وجهين احدهما ان
يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها
مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون
مفعولا على اسقاط الجار اي يعيون قال وكذا يكون
التقدير عن ست الارض ثلثا ورده ابن هشام في شرح
اللمحة بقوله قلنا لو كان كما زعمت لم يلتزم العرب في
مثل ذلك التنكير والتاخير عن الفعل وكما هو الجار في
وقت وايضا فليس الجرم عن وسابها ولا العيون مفعلا
بها بل هي نفس التي الغروس والمجرى ثم وقد يكون محولا
عن مضاف غيرها وذلك بعد افعال التفضيل المحم
به عن ما هو مغاير للتميز وقد يكون غير محول نحو امتلا
الاناما وهو قليل ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ايهام
فان التميز يقع بنفس الما فيها من الابهام الا في موضعين
احدهما ان يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على
خلاف ما استعمله العرب عليه فلا يقال ادهنت زيتا
ولا غصبت رجلا ولا مارت انسانا لان هذه العوائل
انما وضعت على ان تصل الى هذه الاشياء نحو الجرا لا تفهم
ولان ذلك يودي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوائل
الى مفعولاتها فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك
على السماع والذي ورد منه امتلا الاناما وتفقار يد
شحا الاصل من الماء ومن التخم ثابتهما ان يودي الى تدافع
الكلام نحو صب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تميز الماء

عليه

عليه الكلام المتقدم من ايهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني
على حذف الفاعل فذكره تفسير اخره من ادفع لان ما حذف
لا تذكر وبعضهم لم يعتبر هذه الشط فقال في قول
نفاذ وان كان رجل يورث كلاله ان كلاله تميز وان
اصل التركيب وان كانت كلاله تروث رجلا على ان تكون
الكلاله اسماء للوارث نفسه لا للموروث ثم قيل
وان كان رجل يورث كلاله على التميز وقد يخرج
عليه قول **الراجز** يسط للاذنياف وجهها
رضيا يسط ذراعين لعظم طبا فيكون قد نوى
بالصدر زينا للمفعول والتقدير يسط مثل ما يسط
ذراعان وتحفل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون
من باب القلب وهو كثير في كلامهم **والمفسر لما انهم من**
الذوات نحو غلاما ونجدة من قولك اشريت عشرين
غلاما وملكك تسعين نجدة فعلا ما تميز منصوب
بعشرين بنفس الابهام الحاصل في جملته ذات مذكورة
بعشرين ونجدة تميز منصوب بنفس الابهام الحاصل
في جملته ذات مذكورة بتسعين لان اسم العدد دلالة
لان ما اراد بها بهم لكونها صالحة لكل معدود والمراد بها
هنا المعدود واد العت تميز العشرين وبابها جازية
الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرين درهما وازنا
والحمل على المعنى فتقول وازنه ومن التميز المذكور تميز
المقادير كقول زينا وقفير برا ومنه عسلا وتمر
وجري بعضهم على ان الاعداد ليست من جملة المقادير
قال ابن هشام في شرح القسط وهو قول المحققين
لان المراد بالمقدار ما لم تر حقيقته بل مقداره حتى انه

نضع اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك
تقول عندي مقدار رطل زينا ولا تقول عندي مقدار
عشرين رجلا الا على معنى آخر انك تقول وقال بعضهم
الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دل على عدد
من قيم المقادير وهي ما يقع به قدر الكل كالفقير والصلح
وبين وبين ما يقع به قدر الرطل والمذروع والممسح
تقول عندي فقير بر او صاع ثمن او الموزون كالدقيق
والثقال والمن والرطل والمذروع والممسح
كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومن القدر
عند سيبويه مفهوم مثليه نحو ما ليس في ان في مثل احد
ذهبا وذكر ان ههنا ما نصه الالفاظ المشتركة
لا تحي التمييز باعتبارها لا تقول رايت عينا ذهبا
على التمييز وساد ذلك ان المشترك موضوع للدلالة
على ذات الشيء باعتبار حقيقته وانما يحى الالباس
لعدم القرينة او الجمل او اسم العدد ونحوها
بما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل
بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشرين من اي
نعد وقد كان فهو موضوع على الالهام فافتقر الى التميز
والشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل
عند السامع اياه ويرد عليه تمييز الضمير اليهم
وتميز اسم الاشارة اليهم نحو نعم رجلا وحيدا رجلا فانه
لا يهتاج في اوضع الضمير واسم الاشارة وانما هو الالهام
من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول
ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما في ما نحن فيه
فابهامه وضحي فتأمل من التمييز المفصلة اليهم من النسب

وهو

وهو محمول عن مضاف غير فاعل وغير مفعول ما يقع بعد
افعل التفضيل المحبوس عما هو مغاير للتمييز ولعله
انما فصله تنبها على ان الاول تمييز للنسبة الاسنادية
وما هنا تمييز للنسبة الاضافية وذلك نحو ابا وجها من
قولك زيد الكرم منك ابا واجمل منك وجهها فابا وجها
تمييزان منصوبان بالكرم واجمل مفسدان لما انهم من
نسبة الكرم واجمل الى ضمير زيد والاصل ابو زيد الكرم
منك وجهها اجمل منك محمول الاسناد عن المضاف
الى المضاف اليه وجعل المضاف وهو اب وجه تمييز
فصار زيد الكرم منك ابا واجمل منك وجهها زيد مبتدأ
والكرم اسم تفضيل خبره مرفوع به وفاعله ضمير مستتر
فيه تقديره هو في محل رفع ومنك جار ومجرور
متعلق بالكرم واما تمييز منصوب بالكرم والواو حرف
عطف واجمل اسم تفضيل معطوف على الكرم فهو
مرفوع مثله وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو
في محل رفع ومنك جار ومجرور متعلق باجل وجهها
تمييز منصوب باجل ولا تخفى فائدة التمييز على من
له تمييز وان كان الواقع بعد افعل التفضيل هو
عين الخبر عنه وجب خفضه بالاضافة لقولك مال
زيد الثمال وانما جار هو الكرم الناس رجلا لتفصيل
اضافة افعل ما نحن لان افعل وقع في المثال المذكور
مضاف الى الناس والمضاف مادام مضاف الى شيء يمنع
ان يضاف الى غيره ولا يكون اي التمييز **الانكسار** وذلك
لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير وان الالهام
وكان ذلك حاصل بالانكسار الزموا انكساره احترارا

عن العبث والزيادة لا فائدة وايضا فان التميز ملازم للفظ
 فاستعملوا الحق التخييل بلزوم التنكير فان غيره من الفضل
 الا الحال يشارك الفصلية ويقوم مقام الفاعل فله صلاح
 ما سوى التميز والحال من الفضلات لصيرورة عمدة جاز
 بغيره في خلاف الحال والتميز وخالف الكوفون في ذلك
 فجوزوا نصب المعرفة على التميز مع الحكم بغيرها تنكسا
 بالظواهر الواردة كقول الشاعر **علي م بليت الرب**
والجوب لم لظاهرا ولم تسعمل البيض واليه وكقول
 الآخر **صد دت وطيت النفس يا قيس عن عمي وكفوا**
لم زيد راسه ووجع بطنه وغبن رايه وكقولهم الآخر
عشر الدرهم ولم تاقه وفصلها لك والبصريون قدرا
 تنكر ما ورد من ذلك اما بتقدير زيادة ال فمما هي فيه
 او بتقدير الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون
 نحو **الم راسه** بتقدير راسه اساء وجري ذلك في نحو **كم ناقة**
 وفصلها اي وفصلها لا وقال **المرد في سنة** نصب
 ان سنة بمعنى صنع وقيل بمعنى اهلك وقال **الزحيري**
 بمعنى امتهن وعلى هذا اخراج عن التميز وبقي مفعولا
 به وقيل ان التقدير **الم في راسه** ووجع في بطنه وغبن في
 رايه فيكون نصبه بمنع حذف حرف جر محذوف **حاشا**
 ونسأل الله حسن الخاتمة لا يمنع تقديم التميز على عامل
 ان كان فعلا متصفا نحو **طاب زيد** نفسا وعز ست الارض
 شجر فنقول **نفسا طاب زيد** ويجوز ان عز ست الارض وفاقا
 للكسائي والمجازي والمبرد ومنعه الباكون قيل انه
 في الاصل فاعل كما في المثال الاول اذا صلة طابت نفس
 زيد او تاب عن الفاعل كما في المثال الثاني اذ هو في

معني

معني عن شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
 ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشيء عن اصله
 ولا يراد ذلك الاصل كقولهم **ما لم يسم فاعله** فانه لما كان
 منصوبا كان تقديمه على الفعل جائزا فلما قام مقام الفاعل
 لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون للفاعل
 ايضا اذا صار على صورة المفعول علم المفعول من جوار
 التقديم ويمنع تقديمه على عامل ان لم يكن فعلا متصفا
 باجماع وقد دخل في ذلك ما يكون التميز فيه عن مفرد
 نحو **عشرون راحها** ونحو **زيد طيب نفسا** و**زيد الكرم** لا
 من عمر ووالله در زيد فارسانا فتشاع تقدم مثل
 هذا الجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تميز
 النسبة او المفرد وكذا نحو **زيد رجلا** و**زيد رجلا**
 مما ولا يتقدم باجماع اما لانه من تميز الجملة والفاعل
 غير متصل لما يقول ابن مالك **واما لانه من تميز المفرد**
 كما يقول غيره وقد يستباح في الضمرة كقول الشاعر
ونارنا لم نر نارنا مثلها قد عرفت ذلك مع ذلك هذا
الاستثنا هو ما حوذه من الثاني وهو
 العطف تقول **ثبت الحبل اذا عطفت بعضه على**
 بعض وقيل هو من تثبت عن الشيء اذا صرقت عنه ويقال
ثني عنان الدابة اذا صرقت لان السنتي مصروف عن حكم
 السنتي منه قال المولي سعد الدين التقي زاني ويشي
 ان يعلم انا اذا قلنا جاني اليوم الا زيد انا لا سنتي يظن
 على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور
 بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيد وهذه الاعتبارات
 اختلفت الاعتبارات في تفسيره فيجب ان تحمل كل تفسير على

ما يناسبه من المعاني الاربعة اسهر والناسب ان يراد بالاستقنا
في الترجمة معنى السكتي وهو المذكور بعد الاو واحد في آخر
اي ما يصدق عليه ذلك لانه الذي من المنصوبات وانما جعله
من المنصوبات مع انه قد يكون من نوعا او مجرورا ايضا كما يعلم
من سياقي لانه النصيب هو الاصل فيه والاستثنى بالمعنى الاول
الاخراج بالاو احدي اخوانها بالولاء لدخل في الكلام السابق
اي الدلالة على خروج بني مدكور من حكم الكلام وعدم دخوله
بالاو احدي اخوانها لولا ذلك لاجاز موجد لدخل ذلك التي
المخرج اي حكم بدخوله او لنوهم السامع دخوله في حكم الكلام
المخرج منه الذي حقه ومن ثبته سبق فليس المراد باخراجه ان
دخل في قصد التكلم ثم اخرج والا لكانت ساقضايل المراد
باخراجه الدلالة على انه خارج ليس بدخل يدل على هذا
لولا لدخل وذلك نحو الاخراج في قولك جا القوم الازيدا
فان فيه اخراج زيد عن حكم القوم وهو الجي ولولا هذا
الاخراج كان زيد داخل في الجي فالاجراج جيل يشمل كل اخوة
كالاجراج بالبرك نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث يخرج للثلاث
وبالصيغة نحو اعتق رفته مومنة فان المومنة مخرجة للمكانة
وبالشروط نحو اقبلوا المشركين ان حاربوا فان ان حاربوا
لمن لم تحاربوا وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل ونحو استثنى
زيد بالاستثنى نحو فشر بوا منه الا قليلا وبالاو احدي اخوانها
خرج ما عدا الاستثنى فلا يبي من منه استثنى في الاصطلاح
ولا فرق في المذكور بعد الابتن المفرد والجملة الموصولة
بالمفرد نحو ما امرت باحد الازيد خير منه لانه في معنى من
ما امرت باحد افضل من احد الاصطلاح لا زيد فقال ابن همام
الانصاري لا خلاف ان في قولك قام القوم الازيد اخرج

ومخرجا

ومخرجا منه وان المخرج ما بعد الاو والمخرج منه ما قبلها ولكن قيل
الاشيان القيام والحكم به والقاعدة ان ما خرج من بعض
دخل في النقصن الاخر واختلفوا هل زيد يخرج من القيام
او من الحكم به والذي عليه محققو الحياة والفقهاء انه يخرج
من القيام فيدخل في عدم القيام فهو غير قائم وقيل يخرج
من الحكم بالقيام فهو غير محكوم عليه وهو قول قوم من
من الكوفيين فعندنا ان الاستثنى من النقصن اثبات ومن الثاني
نفي وعندهم ان المستثنى غير محكوم عليه نفي ومن حجج الجمهور
الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك
انما يبي على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم
انه مسكوت عنه فافهمه والحد المذكور حده الاستثنى المنفصل
وهو ما يكون السكتي فيه بعض المستثنى منه واما الاستثنى
المنقطع وهو ما لا يكون السكتي فيه بعض المستثنى منه
فهو الاخراج بالاو وغيره او بعد ما دخل في حكم دلالة المفهوم
فمثل ما فيها اشان الاحرار او ما عندي احد غير ضرس وقوله
صلى الله عليه وسلم انا افصح من نطق بالصاد بيد اني موقر
واسمعت من بني سعد ويبيد بمعنى غير وكونها بمعنى
غير هو المشهور وقيل بمعنى علي وقيل بمعنى من اجل ولا يستثنى
بالاو المنقطع وخروج ما يبي استدر اكا وليس باستثنى نحو
ولكن رسول الله واحرز بالمفهوم من المتصل وقولنا لما
دخل شامل الجملة والمفرد وهو الكثير نحو ولا تسبحوا ما نكح ابائكم
من النساء ما قد سلف اي النكح ما نكح ابوه يو اخذ بفعله
الما قد سلف من فعله ومثال الجملة لا فعلن كذا وكذا الاجل
ذلك ان افعل كذا وكذا فما بعد الا مخالف لما قبلها كانه قال
والله لا فعلن كذا فهو مفرد وحده فعل كذا او تفيد الاخراج في

ان يجعل قوله لا فعل كذا بمنزلة لا اري لهذا العقد مبطلا الا
فعل كذا وجعل ابن خروف من ذلك لست عليهم بمسيطر
الامن تولى وكفر على ان يكون من مستد او بعد به الخبر
ودخلت الفاليض من المستد اعني الجزا وجعل الفراسمة فداة
من فداة بواحدة الاقليل اي الاقليل منهم لم يثبت وخوفه
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالموتة الاولى
يستثنى منقطع بخروج ما اياه لا يذوقون فيها الموت من
تقي بقصوه للمبالغة في تقي وقوعه اي لا يذوقون فيها الموت
ولا تخطر بياهم الا الموتة الاولى ويمكن جعل الترتيب الثاني
شاملا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما ينشأ من الاخراج من هو
الكلام والدخول على ما ينشأ من الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة
ولو مرنا وفي الاستثناء المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام
فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفنا بما يتعلق بهم ايضا فقول
الا الحبر اخرج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة الله
ابن مالك في شرح الالفية وكانه قيل جاء القوم وجاء ما يتعلق
بهم ايضا الا الحبر فالمستثنى في التضمن غير داخل في الحكم
ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخل في مفهوم المستثنى
منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن هاهنا قسم اخر وهو
ما يكون المستثنى داه خلا فيما سبق لكن اريد بالاستثناء
اشياء حكم اخرج على المستثنى كما يقال جاءني القوم الا اريد
فقطوه بمعنى انه لكن زيد معظم وقد صرح المفسرون في قوله
تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فبعد به الله
بانه منقطع واعتبر بعضهم في الاستثناء ان يكون من فلكل
واحد ومن عليه ابن السكيت في جمع الجوامع وقيل لا يعتبر
ذلك قال المحقق المحلي في شرحه فقول القائل الا اريد

قول

قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لغو على الاول ولو قال
النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول
قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثناء قطع لانه المبلغ
عن الله تعالى وان لم يكن ذلك فانا انتهى وهل قياسه
حيث يكون استثناء قطعاً قول الوكيل في الاستثناء الا
حسنة عقب قول موكله فيه لزيد على عيشة لان الوكيل
قام مقام موكله فيه نظروا هل هذا هو الخلاق في انه
هل يشترط في الكلام اتحاد التكلم او لا بل يجري وان اشترطنا
الاتحاد هناك وبغيره في نظره هل يعتبر كون
المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه او لا بل يلحق
بمحبة الدخول ذهب جمهور النحاة الى الاول كما قال
الرضي وعليه فالان في قولك جاءني رجال الازيد المحمولة
على الصفة اي رجال متصفون بمفارقة زيد دون
الاستثناء بقدره ادش ط منصلة دخول المستثنى
في المستثنى منه قطعاً ومنقطعاً عدم الدخول
قطعاً وذهب المبرد الى الثاني يجوز عنده الحمل قطعاً
ومنقطعاً عدم الدخول قطعاً على الاستثناء فيما ذكر
واما الاستثناء بمعنى المستثنى فهو الخرج فحقيقاً او تقديرها
من مذكور او متروك بالا او بما معناها فالخرج جئت
يلحق المستثنى بخوفام القوم الا زيداً وغيره نحو ما جاءني
القوم لكن زيد جاءني وخوفام القوم ولم يقر زيد كذا قيل
وقولنا تحقيقاً او تقديرها انقسام الجلس الذي هو الخرج
لارادة بيان دخول المتصل نحو ما اخوك الا زيداً
فانه مخرج تحقيقاً والمنقطع نحو ما لزيد علم بقيام غيره
الاظنا بظنه فان هذا البين يخرج تحقيقاً ومرة ان

ان الاخراج يعتمد الدخول اولاً والظن لم يدخل في العلم فكيف
 تخرج عنه وانما هو مخرج تقدير اي قدرا خواجه من حيث هو
 مقدر الدخول في العلم لما كان مستحقاً لذكره لقيامه مقامه
 في كثير من المواضع قال الساج اذا كان مستحقاً الاستئناس
 فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الاول علي الاستئناس فامل
 فانه يدق ولذلك تحسن استئناس الظن بعد ذكر العلم ولا
 تحسن استئناس الاكل ونحوه ومن مذكور ومنزول تقسم
 اخر الجلس الذي هو المخرج يراد به بيان اقتسامه الي تام والى
 مفرغ فالاول كقولك قام القوم الازيد فالمستثنى منه هو
 القوم وقد ذكره والثاني كقولك ما ضربت الازيد فالمستثنى
 منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس مذكور والتقدير
 ما ضربت احد الازيد او بالا او بمماها اي بمعنى الامن الاوقات
 المذكورة في هذا الباب متعلق بالمخرج خرج به المخرج بغير
 ذلك نحو قام القوم ولم يقم زيد ونحو اقبلوا المشركين ولا
 تصلوا اهل الذم فان كلاماً زيدا واهل الذمة في الثالين المذكور
 اخرج بغير ذلك فيكون مثل ذلك خارجاً من التعريف والاستئناس
 حقيقة في التصل مجازاً في المنقطع والذي ذهب اليه الجلال
 المجازي تبع المقتضي كلام العلامة القطب الشيرازي في شرح
 المختصر ان محل الخلاف لفظ الاستئناس لكن انكر ذلك السعد
 في التلويح حيث قال قد اشتهر فيها بينهم ان الاستئناس حقيقة
 في التصل مجازاً في المنقطع والمادة صيغ الاستئناس اما لفظ
 الاستئناس حقيقة اصطلاحية في القميين بلا تراخ انتهى ثم ان
 علي صدر الشافعي ان لفظ الاستئناس مجاز في المنقطع فلي
 هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستئناس وهو ظاهر كلام
 العلامة السعد كما ذكر السعد في حواشيه **وحروف**

ابن

الاسماء

الاستئناس اي ادوات واللات الاخراج اي الادوات الدالة
 على الاخراج وعدم الدخول في علم الكلام المخرج منه **ثانية**
 وسميها حروفاً تعليماً وهي في الحقيقة ثلاثة اقسام حروف
 بالاتفاق وهو الاول واسم بالاتفاق وهو غير سوا لفظاتها
 ومتروك بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا في
 التعبير بالحروف تعقيب للاصل وهو الاول وقال الصفيار
 في شرح كتاب سيبويه الحروف بطلقة سيبويه علي الاسم والفعل
 فاطلاق الحروف علي الكلمات مطلقاً اطلاق اخر لهم وعليه
 فلا تعقيب ومن ادوات الاستئناس ليس كقولك قاموا ليس بـ
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما اهدى الدم وذو اسم الله
 عليه فلكوا ليس السن والظفر فلي هنا بمنزلة الاي الاستئناس
 والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً باجماع ولا يكون لقوله
 قاموا لا يكون زيدا فلا يكون ايضاً بمنزلة الاي المعني المستثنى
 بها واجب النصب مطلقاً كما هو واجب مع ليس والعلامة
 في ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما وتقدم ان كان به
 وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبين الخبر وسياتي
 ايضاً انه تقدم علي ذلك في المرفوعات فان قلت فاتي
 اسمها قلت مستثنى فيهما وهو باعاب علي البعض القوم
 من الكل السابق ومن ثم لم تختلف اللفظ بهما فيقال مرت
 بالنسبة لا يكون فلانة وليس فلانة فكانه قيل ليس بعضهم
 زيدا ولا يكون بعضهم زيد ومثله قولك يقال بوسمكم
 الله في اولادكم للمكر مثل خط الانبياء فان كن لسا فوق
 اثنين اي فان كان السات وذلك لان الاولاد قد تقدم
 ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكانه قيل اولاد
 بوسمكم الله في بئكم وبناكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا فان

قيل اولاً بوجهين لا فائدة في قول القائل فان كن التبان او الاثان
لنا فالجواب الثانية حصلت بوصف بالظن بعده فان قيل
فاذا كان محط الفائدة هو الظن بعده فافائدة ذكرنا
فالجواب فائدة التوطية للوصف بعده وباب التوطية تجري
في الوصف والحال والخبر ولا يرد علي هذا ما ورد علي
قاموا ما خلا زيد اعند من جعل الفاعل فيه ضمير يعود الي
البعض من الغنوم مما سبق لان البعض هنا في سياق
النفي فيمثل كل بعض من الغنوم في فصل المقصود من الاستثنا
تخلله فيما خلا ويشير به وقيل فاعلمها ضمير مستتر فيها وما
عابده علي اسم الفاعل المفعول من الفعل السابق وسياق ما عليه
من عدم الاطراد في مثل الغنوم اخونك ليس زيد او ذهب الثوب
الي انه مضمرة عابده علي المصدر الغنوم من الفعل المتقدم فلذلك
كان مفرداً والتقدير في مثل قاموا ليس زيد ليس قيامهم قيام
زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه
مقامه ورد بوجهين احدهما ان فيه دعوي حذف مضاف
لم يلفظ به قط الثاني انه لا يبيح له تقديره في كل موضع
بدليل القوم اخونك ليس زيد وبوجه ثالث هو ان تقدير
لا يودي المقصود من الاستثنا فانك اذا قلت قام القوم
الا زيد المقصود اخراج زيد من القوم والحكم عليه
بعد القيام علي ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس
قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك واجيب عن الثاني من
الوجهين بما سأل في **باب وهي** الا بداهة لانها اصل ادوات
قال ان بعض اصل الاستثنا ان يكون بالاول وانما كانت الاهي
الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الي حال الحرف
كان ما ينقل من الانجاب الي النفي والهمزة تنقل من الخبر

الي

الي الاستخبار واللام تنقل من النكرة الي المعرفة فعلي هذا
تكون الاهي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الي الخصوص
ويكتفي بها عن ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما
عداها مما يستثنى به موضوع موضوعها ومحمول عليهما المتأني
بينهما وقال ابن ابي الاصل الادوات في هذا الباب لو جاز
احدها الناحية والموضوع لفائدة المعاني الحروف كالنفي
والاستثنا والنداء والثاني انها تقع في ابواب الاستثنا
فقط وغيرها في امكنة مخصوصة وتستعمل في ابواب
اخر وقد يكون بمنزلة غير فيوصف بها وبها لهما جمع منكر مثال
الجمع المنكر لو كان فيهما الهمزة الا الله لنفسه فلا يجوز في
الاهدية ان تكون للاستثنا من جهة المعني اذا التقدير
حينئذ لو كان فيهما الهمزة ليس فيهما الله لنفسه تاو ذلك
يقف ضمني بمفهومه انه لو كان فيهما الهمزة فيهم الله لم يفسد وليس
ذلك الماد ولا من جهة اللفظ لان الهمزة جمع منكر في الاثان
فلا عموم له فلا يصح الاستثنا منه لو قلت قام رجال الا
زيد لم يصح انتفاؤه وزعم المبرد ان الهمزة للاستثنا وان
ما بعد هابل محتمل بان لو تدل علي الانتفاء وانتفاء
الشي انتفاؤه وزعم ان التقدير بعد هابل وان نحو لو كان
معنا احد الا زيد اجود كلامه ويروده الهم لا يقولون لو جاني
هيا راحة ولا لو جاني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة
الثاني جاز ذلك كما يجوز ما فيها ديا وما جاني من احد
ولما تجرد ذلك دل علي ان الصواب قول سيبويه ان الهمزة
وما بعدها مفعلة قال الشلوبين وان الضابغ ولا يصح
المعني حتى يكون الا بمعنى غير التي يراد بها القوض والبدل
فلا وهذا هو المعني في المثال الذي ذكره سيبويه توطية

للسيلة وهو لو كان معنار رجل الاريد لغلينا اي رجل كان
 زيدا او عوضا عن زيد انتهى قال في المعنى قلت وليس
 كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال
 مخصص مثله في قولك رجل موصوف بأنه غير زيد
 وفي الآية موكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه
 غير الواحد وهكذا الحكم ابدان طابق ما بعد الا
 موصوفها فالوصف مخصص وان خالفه باضافه
 او غيره فالوصف موكد ولم ار من افصح عن هذا
 لكن الخوارج قالوا اذا قيل له عندي عشرة ادر
 فقد اقول بلسعة فان قال ادر هم فقد اقر
 له بعشرة وسره ان المعاني حينئذ عشية موصوفة
 بانها غير درهم وكل عشرة فري موصوفة بك فالصفة
 هنا موكدة صاحبة للاستعاط مثلها في نعمة واحدة
 وتخرج الآية عن ذلك ان المعاني حينئذ لو كان فيها
 الهمة الا الله لفسدتا اي ان الفساد يترتب على تقدير
 تعدد الالهة وهذا هو المعاني الى اذ ومثال المعاني
 الشبيه بالملك قوله ان تحت فلان بلدة فوق
 فليلها الاصوات الالغام فان تعريف الاصوات تعريف
 حلي ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سلمي
 الدهر غيره وقع الا الصادم الذكر فالاصادم من
 لغري ومقتضى كلام سيدويه انه لا يشترط كون الورد
 جمعا او شبيهه لتمثيله لو كان معنار رجل الاريد وهو
 لا يجري لو يجري النفي كما يقول البرد ويفارق الالهة
 غيرا من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها
 لا يقال جاني الاريد ويقال جاني غير زيد ونظيرها

في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب
 عن موصوفاتها والثاني انها لا يوصف بها الاحتياط مع الاستثنا
 فيجوز عندي درهم الادانق لانه يجوز الادانق على
 الاستثناس حيث ان الدرهم هو بمثابة الجمع في المعنى
 باعتبار اشتراكه على الادانق فصح اخراج الادانق منه
 لانه كما يخرج الواحد من العشرة مثلا ويمتنع الاجيد لان
 يمتنع الاجيد او يجوز درهم غير جيد قاله جماعات وقد
 يقال انه يخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الآية ولمثال
 سيدويه لو كان معنار رجل الاريد لغلينا وشط ابن الحاجب
 في وقوع الاصفة بعد الاستثنا وجعل من التواضع قوله
 وكل اخ معارقه اخوة لعمري لا الفرقان والوصف
 هنا مخصص لا موكد لما بينت في القاعدة وقد تكون علة
 بمنزلة الواو في الشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش
 والفراو ابواعبيدة وجعلوا منه ليلا يكون للناس على
 الله حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون
 الا من ظلم ثم يدل حسنا بعد سوائه ولا الدين ظلموا ولا من
 ظلم وتاولوا الجمهور على الاستثنا المتقطع وقد تكون زائدة
 قال الاصمعي وابن جني وحملوا عليه قوله
 خراج ما تشكك الامانة علي الخسيف او ترى بلد فقرا
 وابن مالك وحمل عليه قوله اري الدهر لا يخون اباه
 واما المحفوظ وما الدهر لا يخوننا ثم ان ثبت روايته
 فيخرج علي ان اري جواب لقيم مقدر وحذفت لاختلافها
 في تالله نقتو ودل على ذلك الاستثنا المفرغ واما بليت
 ذي الرمة فقل غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية
 الا بالتوسين اي تخصا وقيل يفكر تامة بمعنى ما ينفصل

في كلامه احكامات الامير

عن التعبد او ما خصلص منه فتغيرها نفي ومناخه حال وقال جها
كثيره هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخه حال وهذا فاسد
لبيت الاشكال اذ لا يقال جازب الا بالواو وكان المصنف استغنى
عن تعبد الا بالاستثنائية للاحتراز عن غيرهما مما ذكر لانها
الى الاستثنائية للاحتراز عن عند الاطلاق **وغير** قال ابن الخمار
في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من
غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا بواسطة فالجواب
ان غير اشبه الظرف بابها والظرف يصل الفعل اليه
بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان
قيل فلم لم تبين غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب ان
غير لم يقع في الاستثنائية لتضمنها معنى الابل لانها تفتضي معارضة
ما بعدها لما قبلها والاستثنائية اخراج والاخراج معارضة فاقترن
الا وغير في المعارضة والمعنى الذي صار به غير استثنائية هو
لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبين وسياتي عن الرضي
انه لا حاجة الي ان يعتذر لان تصاب غير في الاستثنائية كما قاله
ابن الخمار **وسوي** بوزن رضي **وسوي** بوزن هدي **ولا**
بوزن سما ويقال فيها سوا بوزن بناحلي هذه اللفظة
ابن الخمار وايقوا حيان وابن هشام في الجامع وعلى القدم
قاله اب ظاهرو وظاهر كلامه بل قد تحجج بها في
سياقي انه يستثنى بالثلاثة التي ذكرها ومثلها اللفظة الواو
وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثله سيبويه الا بالمكسوة
وعليها افتصر في الشذو وروضم اليها في الكافية التمدودة
وقال ابن عصفور لم يشب منها معنى الاستثنائية الا
المكسوة فان استثنى بما عداها فالقياس عليها وظاهر
كلام المحقق ان الاستثنائية هذه اللغات مسبوقة وتنفرد

غير

غير في ان الاستثنائية بغير فتد حذف في نحو ليس غير بخلاف سوي
وان سوي تقع صلة للموصول وحدها في الفصح
بخلاف غير ويشتركان في انها اسمان دخيلان في الاستثنائية
بحولان على الاوان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه
وسواء تكون بمعنى مسبق فتتضمن مع الكسوة قوله تعالى
كانا سوا او متحد مع الفتح نحو مررت برجل سوا والعدم
وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتدفيهما مع الفتح فتدفع
تعالى في سوا الحميم وكذا قولك هذا ادركهم سوا او بمعنى كان
او غير على خلاف في ذلك فتدفع مع الفتح وتضمن مع التضم
وتجوز الوجهان مع الكسوة وتقع هذه صفة واستثنائية كما
يقع غير وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعاني
والتصريف فيقول جاني سوا الى بالرفع على الفاعلية
ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاني احد
سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور
انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في
الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انما ترد بالوجهين ورد
على من نفي ظرفيتها بوقوعها قبله قالوا جاني الذي سواك
واجيب بتقدير سوي خبر الموحذ وفا او خال ليس
مضاهيا لوالا او قل ما ان حراما ولا يمنع الخبرية
قولهم سواك بالمسود والفتح لجواز ان يقال انها ليست لاف
الي المبي كما في غير وخبر ليسوا سوا الا انها التي بمعنى مسبو
عن الواحد فتأخذه نحو قوله تعالى ليسوا سوا الا انها
في الاصل مصدر بمعنى الاستوائ وقد اجتزأ في قوله تعالى
سوا عليهم النذر ثم كونها خبرا عما قبلها وعما بعدها ومبتدأ
وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على

الثالث وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه
ما قبل والثاني بان البيت المشتمل على الاستفهام واجب التقيد
فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه قتل زيد ابن هويصاه
وقلتا بل مثل كيف زيد لا انذرهم ان لم يقدر بالمفرد لم
يلن خبر لعدم تحمله ضمير سوا واما شتمتها فحواليها ان
الاستفهام هنا ليس على حقيقة فان اجاب بانه كذلك
في نحو اعلمت ازيد قائم وقد ابقى عليه استحقاق المصدرية
بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام ما ادهنا اذ المعنى علمت
ما اجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الآية ونحوها
فلا استفهام البتة لامن قبل التكلم ولامن غيره **وحاشا**
وعدا وحاشا قال في الغني خلا على وجهين احدها
ان يكون حرفا جاريا للتثنية ثم قيل موضوعهما نصب
عن تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبلها من فعل او شبه
على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول
لانها لا تقدي الفعل الى الاسماء لا توصل معناها
اليها بل تزيل معناها عنها فاشتهت في عدم التقديس
الزايدة ولازها بمنزلة الاوهي غير متعلقة والثاني
ان تكون فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحديث
المذكور في فاعل حاشي والجملة مستأنفة او خالية على
خلاف في ذلك ونقول قاموا خلا زيدا وان شئت ما
خففت الا في قول لبيد الاكل في ما خلا الله باطل
وذلك لان ما هذه مصدرية قد خولها بعين الفعلية
وموضع ما خلا نصب فقال السيراني على الحال كما يقع
المصدر المصنوع في نحو ارسلها العراك وقيل على الظن
على نيابتها وصلتها عن الوقت فعني قاموا ما خلا زيدا

على

على الاول قاموا خاليين زيد وعلى القول الثاني قاموا
وقت خلوعهم من زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها ناصية
وخافضة ثابت في حاشي وعد او قال ابن خروف على
الاستثنا كانت صاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجري
والرعي والكسائي والقاري وابن حاشي انه قد يجوز الجوز
على تقدير ما زيدا فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا يرد اذ قبل الجار والمجرور بل بعده نحو قوله
تعالى عما قليل فيما رحمة من الله وان قالوه بالمرام فهو
من الشذوذ بحيث لا يعنى عليه امرى واما عدا فمثل
خلا فيما ذكر من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك
ولم تحفظ سيبويه فيها الا الفعلية واما حاشي فهي على
ثلاثة اوجه قال في الغني حاشي على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون فعلا متعديا متصفا بقول حاشيت بمعنى
استثنت ومنه الحديث انه صلى الله عليه وسلم اسامة
احب الناس الي ما حاشي فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه
الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ونوهم ابن حالك
انها المصدرية وحاشي الاستثنائية بناء على انه من كلامه
عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه قد يقال
قام القوم ما حاشي زيدا كما قال رايت الناس ما حاشي قريشا
فانما نحن افضلهم فقالا ويرده ان في تعجم الطبراني ما حاشي
فاطمة ولا غيرها ودليل تصدقها قول
ولا ادري فاعل في الناس يشبهه ولا حاشي من الاقوال
ونوهم البردان هذه مضارع حاشي التي يستثنى بها
وانما تلك حرف او فعل حامد لتضمنه معنى الحرف الثاني
ان يكون منزهة نحو حاش الله ما علمنا عليه من سوء وهي

عند البرد وابن حني والكوفيين فعل قالوا لستهم فمهم بها
بالمدون ولادخالهم اياها على الحرف وهذا ان الدليل
ينبغي ان الحرفية ولا يقتضيان الفعلية قالوا والعطف
في الآية جانب يوسن العصبية ولا يتنافى مثل هذا
التاويل في حاشيته لله ما هذا البتة او الصواب انها ام
مرادف للتزوية بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتزوين
كما يقال براءة من الله كذا وكذا وقراءة ابن مسعود
حاشا الله كعاد الله وليست جارا او مجرورا كما توهم ابن
عطية لانها انما تجر في الاستغناء وتزويها في القراءة الاخرى
ولقد حوّلها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على
الجار وانما ترك التزوين في قراءة الجماعة لنا حاشا لله
نحاش الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ وتبرأت
وحامله على ذلك بناؤها وبردها عن اياها في بعض اللغات
الثالث ان تكون للاستغناء فذهب سديويده والكثير المصنفين
الي انها حرف دأبما بمنزلة الالكنها تجر المستغنى وهب الحرفي
والممازني والمبرد والزجاج والاختش وابوزيد والقراوايو
عم والسكتاني الي انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلافلا
متعدا يا حامد التضمنه معنى الا وسمع
الله اعفرتي ولعن لبعده حاشي الشيطان واما الاصبع
وقال حاشي ابا قتيبة ان به ضاع على الملحاه والشم وروى
حاشي ابي باليا وحتم ان يكون رواية الالف على لغة من قال
ان اباها واما اباها وماعل به حاشي ضمير مستتر عائد على
مصدر الفعل المتقدم عليها واسم فاعل او البعض المفعول
من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشي زيد افا المعاني جانب
هو اي قيامهم او القائل منهم او بعضهم زيد انتهى والمستغنى

لهذه الاو والته حكمه مختلف فلذا عقب المصنف بيان الادوات
بيان حكم المستغنى بها فقال **فالمستغنى بالانصب** الام
الناسيب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في نصب
قال في التسهيل فلم يستغنى بالانصب مطلقا لالا بما
قبلها معدي بالاولاه مستغنى ولا باستغنى مضمنا ولا
بان مقدرة بعد ها ولا بان تخفة مكمنا منها ومن لا الاخلا
قالوا في ذلك وفاقا لسديويده والمبرد والجرجاني انتهى
وما جري عليه في التسهيل من ان الناصب هو الا هو الاصح
ومن صرح بانه الاصح المبرد بن مالك وجهه ما قاله
الرفعي الا مقنونة لعني الاستغنى وموصله له والعاقل
ما به يتقوم المعنى المقترن للام اب وان الاناسبة
عن استغنى كما ان حرف اللد اناب عن انا دي وقال
المصنفون العامل الفعل المتقدم او معناه يتوسط
الاولاه في يتعلقه به الفعل معني وقد جابعد تمام الكلام
فشابه المفعول **اذا كان الكلام** الذي ذكر فيه المستغنى منه
ناما وهو الذي ذكر فيه المستغنى منه **موجبا** يفتح الجيم وهو
الذي لم يسبقه نفي ولا شبهة سوا كان الاستغناء متصلا وذلك
مخوذا من قولك قام القوم **الاريدا** قام فعل ماض القوم فاعل
والاحرف استغنى زيد منصوب على الاستغناء بالا وقد ذكر
في الكلام المستغنى منه وهو القوم وهو موجب لانه لم يسبقه
نفي ولا شبهة **وخرج الناس** **الاعمر** او اعمر ايه كاع ان به
ما قبله ام منقطع فقام القوم الاحمار انا حو المستغنى عن
عن المستغنى منه كما مر ام تقدم فقام الاريدا القوم وظاهر
كلامه يعان نصب المستغنى المذكور اذا اخر عند جمع العرب
لانه ذكر الابدال في المنهني ولم يذكره في الموجب وليس كذلك

بل الابدال فيه ايضا لغة حكاهما ابو الحسن وخروج عليها
فترة فتشبهوا منه الاقليل **وان كان الكلام** الذي ذكره
المستثنى منه **منه** بان سبقه نفي صفة كما كان النفي في
ما مثل به المصنف او موولا نحو هل في البلد عالم الا
قلان ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقتطع
الا الضالون واي الناس يرفع علي الفقرا الا الماهلون
علي الابدال من ضمير اي فهذا استفهام في اللفظ وفي
في المعنى فخرج الاستفهام المحض فلا نحو وفيه ذلك وفي
الجزئية لا ين معط في باب كم تقول كم مالك الادرهان
فكم هنا استفهامية ودرهان بدل من خبركم وهو مالكم
والاموجبة فصارت كم في هذا المعنى مثل هل في قوله
عليه الصلاة والسلام وهل انت الا اصبح دميت ومن
النفي الماول نحو قلما رجل واقل رجل فاقل رجل بمعنى
النفي قال ابو اعلي قلما يكون بمعنى النفي المصروف نحو
قلما ست حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان لا
لجاز الرفع كما هو مقتدر في نواصب الفعل ونفي معنى
اثبات النفي القليل كقولهم فلما عرس حتى هجى
بالنباشير من الصبح الاول. هاج النبي تهيج هيجا اذا
ثار واهاجه غيره يتعدي ولا يتعدي والنباشير
النبي وتباشير الصبح او البه وكذلك او اكل كل شي ولو
اقل رجل موولا بالنفي لا يدخل عليه نواسخ الاستدراك
لا يدخل علي ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه
اقل في الاشارة فعلا او طرا فالان اصل النفي دخول
علي الفعل فلو قلت اقل رجل ذي حمة لم تحسن علي
ما قال الاضغث قال ابو اعلي ووصفه بمخوصاح ايضا

في القياس قال ومن جوزده فلا عطية معنى الفعل وفاعل
قل لا يكون الانكسرة وكذا اما الضيف اليه اقل لكونه كالمجروس
رب وجوز ابو اعلي في اعراب اقل وجهين احدهما ان
منه الاخبار له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان وقد
خبري لفظه اي وما تصف منها مجري النفي قال لغاي فاني
الز الناس الا كقرا وقال لغاي فاني اكثر الناس الا كقرا وقال
لغاي وباني الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب
الانادرا فغاي هذا الجوز اي القوم ان يجيوني الا زيدا
اذ حيث يجوز والمفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في
غير ما قلناه نادر كالفترة الشاذة فتشبهوا منه الاقليل
اي لم يطعموه الا قليل علي احد النحركات فيها وقال
ابو الحسن الابدال في شرح الجزئية النفي عندهم هو
ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيد وما
كان خبرا ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا
زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت
نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيد وكذلك ما دخلت عليه
اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي ومثل النفي الذي
او معناه فالاول نحو لا يدخل القوم علي الا العلماء علي ان
لانا هية والفعل مجزوم والثاني كقول عابسة امراء
الومنين رضي الله عنها عن قتل حييان البيوت الا الا
الطفتين فانه بمعنى قال لا يقتل حييان البيوت وموضع
الحيان رفع وتأويل المقدر بفعل المفعول والتمس
المستثنى علي محل المستثنى منه وحيان جمع حاي كحاي
وحيطان وهو هنا حية بيضا والامر المقطوع الذنب
تقول منه نبريا لكس نبريترا واماد والطفتين فقال الجوزي

الطفا بالضم هو ص القل الواحدة طفنة وفي الحديث اقلوا
 من الحيات ذال الطفيتين والابتزكانه شبه الخطين على ظهر
 بالطفيتين وانما قيل لهذه الحية طفنة على معنى ذال طفنة
 قال الشاعر كما يدل الطفي من رقية الراقي اي دون
 الطفا ونديبي النبي باسم ما تجاوزته امهي وصدره هذال
 العجز يد لوزها من نعد عزتها ولا بد في كل من النقي والنهي
 ان يكون مشتملا على المستثنى منه يخرج ما اذا انتقص
 النقي او النهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شهد
 احدنا الا زيدا او لا ناكلوا الا اللحم الا عمارا وكذا اذا
 انتقص بالحال نحو ما مررت باحد الاقايما الا زيدا
 فهذا وخوه بمنزلة ما لا نقي فيه ولا نهى اذ المعنى
 لما الا زيدا او اكلوا اللحم الا عمارا ومررت بهم فابهم
 الا زيدا **انما** وهو الذي ذكر في المستثنى منه **جاء فيه** اي
 المستثنى عنه المصديق **البديل** من المستثنى منه وهو
 بديل بعض من كل واغترص على مذهب المصديقين
 بامر من احدهما ان بديل البعض لا بد له من رابطة ولا
 ضمير يعود على البديل منه في نحو ما جاني احد الا زيدا
 في اكلت الرغيف ثلثه وثانيهما ان بينهما مخالفة في
 النقي والانجاب فان البديل موجب والمبديل منه منفي
 واجيب عن الاول بان الضمير مقدر وتقدر به الا زيدا
 منهم واجاب البديل الداميا عنه بانه لم يشترط الضمير
 في بديل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من
 حيث هو رابطة فاذا اوجده الربط بدونه حصل
 القرض من غير حموه على اشراط وجوده وهذا الربط
 محقق بدونه وذلك لان الاوما بعدهما من تمام

الكلام

الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول ففلم انه
 بعضه فحصل الربط بذلك ولم يخرج الى ضمير بخلاف
 فبعضت المال بعضه وعن الثاني بانه بديل من الاول
 في عمل العامل فيه وبخالفها بالنقي والانجاب لا يمنع
 البديلية لان مذهب البديل ان يجعل الاول كانه لم يذكر
 والثاني في موضعه وقد قال ابن الصانع اعلم ان
 البديل في الاستثنا انما المرامي فيه وقوع مكان البديل
 منه فاذا قلت ما قام احد الا زيدا هو البديل والذي يقع
 موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا
 زيد هو الاحد الذي نقيت عنه القيام فالزيد بيان
 للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلي فقد ا
 البديل في الاستثنا اشبه ببذل الشيء من الشيء من بديل
 البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل ان
 البديل في الاستثنا قسم على حدته ليس من تلك الاوال
 التي ثبتت في غير الاستثنا كان وجهها وهو الحق انه
 وقال الرضي لا يمنع من المخالف بين البديل والمبديل
 منه مع الحرف المتصفي لذلك كما جاز في الصفة نحو
 مررت برجل لا طريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع
 الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك
 تجعل في نحو ما جاني احد الا زيدا ولا الاي اب علي
 الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاني احد الا زيدا ولا
 فان قلت هل يجوز المخالف في غير الاستثنا قلت قال
 ابن الدهان في الفرة ليس في المبدلات ما يخالف البديل
 فلم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا قلت
 ما قام احد الا زيدا فقد نقيت القيام عن احد واثبت

القيام لزيد وذهب الكوفيون الى انه عطف نسق فجعلوا اليه
 عطف وهي عندهم منزلة الا العاطفة في ان ما بعدها
 مخالف لما قبلها لكن ذلك مني بعد انجاب وهذا موجب
 بعد نفي وهو مذهب مراد وعند الجمهور ووجه الرد
 انه سمع من كلامهم مطرد نحو ما قام الازيد وليس لنا حق
 عطف يلي العوازل قال ابن هشام وقد انجاب بانه ليلي بها
 في التقدير اذ الاصل ما قام احد الازيد قال الطامبي
 قلت لكن يلزم عليه جواز حذف العطف عليه مطردا
 والفرق ان في قليل وجار فيه ايضا **النصب بالا على الاسماء**
 وذلك نحو ما قام القوم **الازيد** يرفع زيد على انه يدل من القوم
 يدل بعض من كل **والازيد** انصب زيد بالا على الاسماء
 ولا يشترط في جواز نصب المستثنى تقييد المستثنى من
 خلاف الفرافنة اشترط ذلك واحتج باجماعهم على الابدال
 في لم يكن لهم شهد الا انفسهم واختلافهم فيما فعلوه الاقل
 منهم وهو ما رضى بالهم قد اجمعوا على الرفع في ومن يفتي
 من رحمة ربه الا الصالحون ما واحتج بانه هو الذي يثبت
 منكم احد الاما انك على فتاة من نصب اما انك ولد ان
 يقول الاسكتشاف فاس باهلك وفتاة الرفع على الابدال
 لا على البدل فان قلت يرد عليه اشكال ابن الحاجب وهو
 لزوم تنافي ضم الفرائض اذ الاسكتشاف من فاس باهلك
 يقتضي كونه غير مسري بها قلت اجاب عنه الرضي بانه
 وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقتيد به
 الالتفات اذ لا المراد اس باهلك اس الالتفات في
 الاما انك فانك لشيء بها اس امع الالتفات فاستثنى
 هذا انشيت من اس او لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت وهذا

كما تقول امش ولا تفتحنواي امش مثالا لتفتحنواي كان
 قال ولا يثبت منكم احد في الاسماء وكذا امش ولا تفتحنواي
 في التي تحذف الجار والمجرور للعلم به هذا الكلام والذي
 لا يدفع فيه الفرافنة انه السماع فتدري سيبويه
 عن يونس وعيسى جميعا وناهيكم ان يها ان بعض العرب
 الوثوق بعربيتهم يقول ما رث باحد الازيد او ما
 اناني احد الازيد بالنصب بعد النكرة ولا يشترط
 في جواز الابدال عدم الصلاحية للانجاب خلافا لبعض
 القدماء حكاه عنهم سيبويه فيجب النصب عندهم على
 الاسكتشاف ولا يجوز الابدال اذ اصلح الكلام للانجاب
 تحذف النفي نحو ما جاني القوم الازيد اذ جازي
 القوم الازيد اذ جازي القوم الازيد في الوجوب لا يجوز
 في غير الوجوب فاسا عليه وهذا مراد وقال الله
 تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للانجاب
 مع ان البدل هو المختار واما اذ لم يصلح الفعل
 للانجاب نحو ما جاني احد الازيد وما جاني رجل الا
 مما وفاته يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني
 احد الازيد ولا جاني رجل الاعما او محل جواز الوجهين
 المذكورين ما اذا افتخر المستثنى عن المستثنى منه
 فان تقدم نحو ما قام الازيد والقوم تقييد نصبه وبعض
 النحاة اجاز في المستثنى المتقدم غير النصب ان كان
 مسبوقا بنفي فيقول ما قام الازيد اذ سمع يونس بعد
 العرب الوثوق بهم ما لي الا ابو ك ناص ووجهه ان العامل
 متع لما بعد الا وان الموحى عام او يدبه خاص فصيح
 ابدال من المستثنى من لکنه بدل كل من كل وانما الجاهم

الي دعوي ان الموحى عام اريد به خاص ولم يبقوه علي عموم لان
الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصايغ الواحد ان يقال
هو بدل من الاسم مع الا مجموعه فيكون بدل من شي بعين واقتر
وما ذكرنا هو في نحو ما تقدم من الامثلة بخلاف نحو ما قام
الازيد القوم فانه لا يظهر فيه الابدال الكل من البعض
وهو لا يجوز ونحو ان يقال ان اراد بالقوم واحد الجازا
صحت المسئلة وكان من بدل الكل من الكل والالتم بحر الاعلى
وجه بدل الغلط فظاهروا وظاهر اطلاق هذا البعض
جواز غير النصب ولو كان الاستثناء منقطعاً فوجبا
الاحراز احد وبنيني ان يراد باحد معني بصدق علي الحار
لصحة البدلية ونحو ما جاء الاحراز القوم ينبغي ان يراد
بالقوم من كوت القوم وهو الحار لمع البدلية فليقال
ومثله كما سياتي في تعيين النصب ما اذا فاضر وكان
الاستثناء منقطعاً ولم يمكن تسلط العامل علي المستثنى
نحو ما زاد هذا المال الا النقص واعلم ان للمستثنى
فيما اذا كان الكلام منفياً حالين احدهما ان يكون
متصلاً ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملاً للمستثنى
وهذا النوع فيه الوجهان المذكوران ذكرهما المصنف والاتباع
هو الاكثر في كلامهم ولهذا ابد المصنف به واما الآخر
فيه الاتباع لوقايه بالمقصود من الاستثناء ما فيه
من المشاكسة اللغوية والاعتراف في جملته لكن الترجيح
علي البدل شوط منها ان لا يكون مردوداً به ذلك كلام
الاستثناء فان كان مردوداً به ذلك اختير النصب وقال
بعضهم بتعيين النصب قصد للتطابق بين الكلامين
وجري عليه ابن هشام في الجامع حيث قال ونجب نصب

المسئ

المستثنى بالا ان تقدم او كان مستثنى من موجب او منقطعاً
او مردوداً به كلام تفهم الاستثناء انتهى وذلك كان يقول
لك قابل قاموا الازيد او انت تعلم خلافة فتقول متفانوا
الازيد او كان يقول لي عندك مائة الادرهين فيقول
مالك عندي مائة الادرهين ولو رفعتها كنت مقترراً
بالدورهين ومنها كون المستثنى غير متراخ عن المستثنى
منه فان كان متواخياً عنه اي طال الفصل بينهما ترجح
النصب لان الاتباع انما كان مختاراً قصد للتطابق
بين المستثنى والمستثنى منه ومع التراخي لا يشترط طلب
التشاكل بينهما وذلك نحو جاني احد حين كنت جالساً
هذا الازيد ونحو ما ثبتك احد في الحرب ثبت دفع الناس
الازيد ونحو ما ثبتك اذ الرفع حينئذ يضعف التشاكل
بطول الفصل بين البدل والمبدل منه ومنه ما لعبدك
المومن جزا اذ قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احلت
الاحنة ومنها ان لا يكون المستثنى مقدماً علي المستثنى
منه فان تقدم تعيين النصب لما تقدم والثانية ان
يكون منقطعاً ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملاً
للمستثنى كقولنا ما فيها احد الاحراز لان الآخر مختص
بالعاقلة وهذا النوع علي ضد بين احدهما ما يمكن فيه
تسلط العامل علي المستثنى كما مثلنا فانه لو قيل ما فيها
الاحراز جاز واختلف العرب في هذا النوع فاهل الحجاز
يوجبون النصب وبلغتهم جال التزويل وان الله تعالى
مالهم به من علم الاتباع الظن وبنواهم تجيزون فيه النصب
والابدال فيجوز علي لغتهم الاتباع الظن بالرفع علي
انه بدل من محل العلم لان من زائدة ولا يجوز ان تبدل

على اللفظ لان من لا يدخل على الموجب ولا على المعرفة والعرب
الثاني ما لا يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى وهذا الضرب
يجب فيه النصب بالاجماع وذلك كقول العرب مانع الا ماض
فما مضى ربه هي وملكها في موضع نصب على الاستثناء والتقدير
مانع ربه لكن الضمائر وهكاهنا استثناء منقطع بقدره ولكن
عند البصريين ولا يجوز الرفع لانه لا يجوز مانع الا الضمائر
قال في التسهيل ولا يتبع المحرور عن والبا الزايدتين ولا
اسم لا النسبة الا باعتبار المحل انتهى وفي شرحه لم يصفه مثال
الاول ما فيها من اخذ الازيد ومثال الثاني لا اله الا الله فثبت
البديل من احد لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ
فجوز لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا يجوز الامتناع غير موجب
ونصب البديل من حيث لانه في موضع نصب بليس ولم تحمله على
فجوز لانه خبر موجب ولا عمل للبا الزائدة في خبر موجب ورفعت
المصدر من الاسم لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ
فتنصبه لانه معرفة موجبة ولا امتناع في منكر مسمى وتنصب
على ذلك الشراح كابي حيان والمراذي وناظر الجيش والبرهان
وغيرهم وقال العلامة الثاني السعة التفتت ابي وبديل
على عموم النكرة المنقبة لان لا اله الا الله كلمة توحيد اعم
فلو لم يكن صدر الكلام نفي لكل معبود لحق لما كان اثبات
الواحد الحق تعالى وتقدس توحيد اعم فان قلت يلزم من
تفسير الاله بالمعبود بالحق استثناء النبي من نفسه لان الله تعالى
اسم ايضا للمعبود بالحق على ما صرحوا به قلت معناه انه علم
للمعبود بالحق الذي هو الله من مفهوم الاله الا انه اسم لهذا المعبود
الكلي كاله كم لا يخفى ان الاستثناء هنا بديل من اسم لا على
الحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود الا الله

فان قلت هلا قدرت في الامكان وفي الامكان يستلزم في الوجود
من غير حكي قلت لان هذا اي لا اله الا الله رد لحظا المتشككين
في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي
في الجنس انما يدل على الوجود دون الامكان ولان الخبر
هو بيان وجوده ونفي الوجود لبيان امكانه وعدمه
امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفعلا واقفا موقع
الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الالهة سوي الله تعالى لا على
نفي مقابلة الله عن كل اله انتهى سقنا كلامه بنصبه لما فيه من
القوايد والمقصود منه موافقة الجماعة في ان المستثنى
بديل من اسم لا على المحل وفي كلامهم اشكال من وجهين احدهما
حكمهم على المستثنى بالرفع على انه بديل من اسم لا على المحل
لانه في موضع رفع بالابتداء وقدموا بان في موضع نصب
فيما اجازوه من نحو لا حول ولا قوة الا الله تعالى الفاعل
ونصب الثاني وفيما اذا وصفت النكرة بمفعول متصل نحو
لا رجل ظهر فيها او منفصل نحو لا رجل فيها ظهر فيها
اذا عطفت على اسم لا بدون تكون نحو لا رجل وامرأة فيها
وفي البديل الضام العمل لا نحو لا احد رجلا وامرأة فيها
ثانها ما فعله السفاقي في اعماره عن ابي حيان انه استعمل
البديل من الاله لانه لا يمكن فيه تكرار العامل واختار انه بديل
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا انتهى
قال مكي ويمكن الان اتصال عن الوجه الاول بما ذكره ابن
مالك في شرح الكافية في باب لا اله الا الله في الجنس ونصبه
فان كان معناه اي غير مضاف ولا شبيه به في معناها على
الفصح لتبنيها خمسة عشر وحلم على موضعه بالنصب اعتبارا
بعدمه لا وبالرفع اعتبارا بعمل الابداء واجاز اعتبارا بعمل

الابتداء العامل المنطقي الذي هو لا كما جار اعتباره مع من في نحو
هل فيها من احد والجواب تجري مجري ما هو جواب له وذلك مثل
ذلك في شاحه التمهيد فقال عند رجواز النصب والرفع
في صفة اسم لا مانصه فالنصب باعتبار عمل لا والرفع بتقدير
عمل الابتداء او جاز اعتباره بعد دخول لاني التابع صفة كان
او غيرها وان كان ذلك لا يجوز بعد دخول ان لان ان شبهة
بالافعال المتصلة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ والخبر
دون عروض وفي كون ما دخلت عليه مقيد بدون دخولها
ولفونها لا تبطل عملها بالانفصال في نحو ان فيها زيد الخليل
لا فانها ضعيفة العمل بكونها فرع فمفعول عليه وكونها عارضة
الاختصاص بالمبتدأ والخبر وكون ما تدخل عليه في الاكثر
لا يفيد بدون دخولها نحو لا رجل في الدار فلو قيل رجل
في الدار لم يبعد فلتوقف الافادة على وجود لا كانت هي
واسمها بمنزلة مبتدأ فجاز لذلك ان يعتبر عمل الابتداء بعد
دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة اسمي وكلي
الانفصال عن الوجه الثاني الذي اوردته ابواب احيان بما
ذكره بعضهم من ان الجلالة بدل من محل لامع اسمها فانهما
في محل رفع بالابتداء عند سلبوبه وعليه فلا يتوجه تقدير
دخولها على الجلالة والله تعالى اعلم واورد على هذا انه
خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما اورد على القليل
بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل
من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال وانما
فان الذي محل محل المبدل منه في هذا الباب هو الاو ما
بعد هاتين والدي احله هو محل المبدل منه هو الاسم
الموجب منفكا عن لفظ الا وهو خلاف المقدور في هذا

واجاب الثلويين عن ذلك بان هذه الكلام انما هو على توهم
كلام اخوفاد اقلت لا احدها الا زيد صرح الابد ال على توهم
ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في
الوجود الا الله فيصح فيه الاحلال كما تقدم والبدل
في قولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل يقول
ذلك الا زيد محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى
ما رجل يقول ذلك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد
بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان لا يستدريها
ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون
بدلا من رجل في اقل رجل لانه لا يقال اقل الا زيد ولان
اقل لا تفعل الا في تكرة ولا يقع بعدها الا زيد ولا من
الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا ينبغي الصفة
وايضاً مان اقل لا يدخل على العارف فهي كسب وانما هو
بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك
الا زيد وتقول ما رتب بالقوم الا زيد بالجور على البدل
او العطف وان شئت قلت الا زيد بالنصب على الاستثنا
ويقول ما رتب القوم الا زيد بالنصب لا غير سوا جولة
تابعاً للمستثنى منه او منصوباً بالا على الاستثنا ويظهر
ان ذلك في التامص له ما هو وفي تقدير الضمير بناء على
ما سبق وعدمه فعلى تقدير ان يكون بدلا فالناصب
له مقدر بناء على ان المبدل على نية تكرار العامل وهو
الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل
على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شريفة ولغوي وقاي
فالشريفة قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال
الملا الذي استكبروا من قومه للذين استضعفوا من امن

منهم واللغوي فتول ————— الشاعر
 اذا مات ميت من بنيهم فذاك ان يعلى في نزار
 مخبر او بئر او بئر او التي اللغوي في الجاد
 والقبلي يا اخانا زيد لو كان في غير الند القتال يا اخانا
 زيد او نجب تقدير الضمير مفعول علي احد الجوانين
 السابقين وعلي تقدير ان يكون منصوباً على الاشياء
 يكون الناصب له الاعلى الاصح ولا يحتاج الى تقدير ضمير
وان كان الكلام ناقصاً وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى
 منه وهو الذي كان العامل بسلط عليه نحو ما قام
 الاريد وماضيت الاعمال ولا يكون الكلام الا غير موجب
 بان تقدمه نفي او نهي من كل منهما او موافقاً الذي
 فيه نفي بالتاويل نحو وياي الله الا ان يتم نوره فياتي في
 معنى النفي اي لا يريد وانما الكبرية الاعلى الخاشعين اي
 وانها لا تسهل الاعلى الخاشعين والذي فيه نهي بالتاويل
 نحو ومن بولهم يومئذ برة الامحرف القتال فهذا
 شرط في معنى النهي اي لا تقولوا الا ديار الامحرف في او
 استقام وانما اعتبر عدم الانجاب لفهم منه معنى صحيح
 فان الكلام حينئذ يفيد معنى صحيحاً غالباً نحو ما مضى
 الاريد فان الفعل يقتضي فاعلاً مرفوعاً زيد والتقدير
 ما مضى احد الاريد وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في
 غير الموجب غالباً حكم بصحة التركيب مطلقاً طرذا للباب
 وان لم يقع نادراً نحو ما مات الاريد فهو صحيح لفظاً فاسد
 معني واما اذا كان الكلام مثبناً فليفسد فيه المعنى غالباً
 نحو ضربني الاريد او المعنى ضربني كل احد الاريد وهو
 فاسد فلم تجوز فيه مطلقاً الا ان استقام المعنى حينئذ

يعرب

يعرب بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان يقوم
 ثمة ظاهرة على تقدير اذادة امخاص نحو قد ات
 الا يوم كذا اذ من المعلوم ان الماد فئات جميع الاسبوع
 او الشهر لا الهما او الدهر ههنا او يصح المعنى مع تقدير العام
 وهو قليل جداً فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جازناً
 ذلك فيه حيث صح المعنى ولم تجوز حيث فسدت ومن
 اجل عدم الجواز في الاثبات الا عند صحة المعنى لم تجز
 ما زال زيد الاعمال ان معنى ما زال انه لم يزل وهو
 يستلزم الثبوت فيكون المعنى ثبت دائماً ان زيدا
 كل شيء الاعمال وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات
 المتضادة لزيد الاصفية واحدة هي العلم فهد المثال
 وان كان في صيغة النفي لكن معناه معني الاثبات فامتنع
 كما في الاثبات هكذا حقق فانه خفي على اقوام وزلت فيه
 اقدام ولبهي الاستثنا فيما ذكر من غير ان ما قبل الاقتر
 يفرغ لما بعدها ولم يشتغل بغيره واعلم ان النفي لا
 لا يكون في المفعول معه ولا في المصدر المؤكد لعدم
 الفائدة ونحو ان نظن الاظنا محمول على انه مصدر نوعي
 اي الاظنا حقيراً صليفاً اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
 فالمفعول المطلق هنا للتوعية لا للتاكيد وهكذا الحمل
 التكرار على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير
 ونحو ذلك كالتقليل في كل ما وقع بعد الاثن المفعول المطلق
 وهذا الحمل الاشكال الذي يورد على مثل هذه التركيب
 وهو ان المستثنى المرفوع يجب ان يستثنى من منفرد
 مستثنى في حيز يدخل فيه المستثنى بمعنى محرج بالاستثنا
 وليس مصدر نظن محملاً غير الظن مع الظن حتي يخرج

الظن من حيث وجوب الحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه
محول على التقديم والتأخير اي ان نحن الانظن ظنا ومثله في
التقديم والتأخير قوله ما اغتره الا الشيب اغترارا اي
ما اغترالا الشيب اغترارا لان المفعول المطلق للموعبة
اي الا اغترارا اعظما والمقصود ان من شاك الشيب
تضعيف الغرور وشيب هذا الرجل قوي عوده ولا
الي ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيد امثلا محتمل
من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب
بما يجري مجراه كالتهديد والتشوع في مقدمة فيها
الاحتمال بغير المستثنى منه كالمفعول الشامل للضرب
وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب
ويكون التفريع فيما عدا ذلك من جميع الممولات كالخبر
نحو ان هي الاسماء ان هم الالبث مثلنا وما محمد الارسلوا القل
نحو وما يعلم جنود ربك الا هولا يعلمهم الا الله لا تجعلها
لوقتها الا هو والتايب عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم
الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها
اي داوسها وال الحال نحو وما نزل الملائكة الا بالحق ولا
تقولن اي فاعل ذلك عدا الا ان يشا الله اي الامتناسا
بان يشا الله اي بمشيئة الله ولا يتفقون الا وهم كارهون
وما تنقطع من ورقة الا يعلمها لا تتبعوا الذهب بالذهب
الا بد اسد اي الامتناسا نصيب وفي حديث اخر الا هو
اي لا قلن هاوها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية
او فحاهوا والمفعول له نحو وتنفقون الا ابتغوا وجه الله
وما ضبته الا تاديبا والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا والتميز نحو ما طاب

الا نفسا قال المرادي واعلم ان من العرب من يشغل العامل
في التفريع محذوف وينصب ما بعد الاعلى الاستثنا
نحو ما ضبت الا زيد او ما رث الا زيد افترج في المثالين
منصوب علي الاستثنا ومحول الفعل محذوف ومنه
قوله ولم يلح الا جفن سيف وميزر اي ولم يلح
التي الا جفن سيف ومن ذلك قوله هل هو الا
الذي لا في دساروي برفع الذب عن التفريع وينصبه
عن تقدير الخبر اي هل هو في الا الذب وهذا انما يكون
فيما لم يكن محذوفه فلو قلت ما قام الا زيد لم نجد النصب
لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الحكاي النصب علي
الاستثنا وحذف الفاعل علي مذهبه قال الدماميني
ان كان الفعل من قوله لم يلح الا جفن سيف مضارع
نحو ورد علي المرادي وكان حجة الحكاي ولكن لا خيرة
الرواية فيه لان **كان** اي المستثنى **علي حسب المواضع**
اي علي قدر ما يقتضيه العوامل فيعطى الاسم الواقع
بعد الاستثنا لو لم توجد الا فان كان ما قبل الاستثنا
يقتضي ما توقعار فعت ما بعد الاستثنا **الا** ما قام **الا** زيد برفع
زيد علي الفاعلية كما تقول ما قام زيد والامانة لا عملها
وان كان يقتضي منصوبا نصبت نحو **ماضيت** **الا** زيد
ينصب زيد علي انه مفعول به كما تقول ما رايت زيدا وان كان
يقتضي جارا او مجورا يتعلق به خفصة المستثنى تحرف
فخرجوا **ما رث** **الا** زيد فحذف زيد بالياء وهو في محل نصب
متعلق بما وقد يقال ان ما ذكره المصنف يقتضي مثل ما ضبت
الا بكر الامم الا خلافا فانه يجب النصب في ما سوي المستثنى
الاول اذ لا يجوز التفريع الا في واحد واعلم ان النحاة يسمون

المستثنى فاعلا او مفعولا علي سبيل الساحة لا الحقيقة اذ
الفاعل حقيقة هو المستثنى منه المقدور والافليك يستعمل
الغنى الي الفاعل المراد وقوع الفعل منه الا انه لما حذف واقيم
المستثنى مقامه سمي باسمه وتجب ان يقدر المستثنى منه عاما لئلا
المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج وليلا يلزم التخصيص
من غير تخصيص مناسب للمستثنى في جملته بان تقدر في نحو
ما ضرب الارز يد ما ضرب احد وفي ما كسوته الاجبة لاسا وفي
نحو ما جاء الاركا كايضا علي حال من الاحوال وفي ما سرت الا
يوم الجمعة وقتان من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد
في مكان من الامكنة وعلي هذا القياس ولا يصح تفسيره
النسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه
علي المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الاجبة شيئا مع صحة
اطلاقه علي اجبة وكذا في ما سرت الا كسوته بل المراد
اخص من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واعلم انه قد يقع بعد الاي الاستثنا
المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم نحو ما جاء
منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا
يصعد وكثيرا ما يقع الحال بعد الاما ضيا مجرودا عن قد والواو
نحو ما اثبت الا انا في وفي الحديث ما ليس الشيطان من بني
ادم الا انا هم من قبل الفسا وذلك لانه قصد لزوم ثقت
مضمون ما بعد الا لما قبله فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال
مما لا يفتار ان مضمونه مضمون عاملة الاعلى تاويل الغرض
والثقة يراي ما ليس الشيطان من بني ادم من جهة غير الغرض
الا عازما علي اتيانهم من قبلهم كقولهم خرج الامير مع صفته
صايراه عند اجعل العزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل

والسعي

والمستثنى بغير وسوي علي وزن رضي وسوا علي وزن هدي
وسوا علي وزن ساو يقال سوا علي وزن ساو كما تقدم مجرور
لانها ملازمة للاضافة لما بعدها فكل اسم يقع بعدها فهي
مضافة اليه قل ذلك لرفع المجرور من ودة كونه مضافا اليه
وساوي بيان الجار للمضاف اليه **لا غير اي لا غير المجرور** موجودا
فحذف خبره وما اضعيف اليه غير وبنيت علي الضم فتبنيها بقبيل
وبعد في الابهام قال الرضي ولا بهام غير لا يتعرف بالامانة
وهي اشد ابهام من مثل فلان لم بين مثل علي الضم فان قلت
تولاه لا غير لمن فقد قال ابن هشام في الغني وقولهم لا غير
لن وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضعيف اليه
غير الابد ليس فقط خاتمتها واما ما يقع في عبارات افعلا
من قولهم لا غير فلم تكلم به العرب فاما الزم فاسوا الاعلى ليس
او قالوا ذلك هو اعلى شرط السليمة قلت ما قاله ابن هشام
مردود فقد حكى الرضي وابن الحاجب وابناءهم ما ذلك وانشد
ابن مالك في شرح تسميته جوابا به بنحو اعتمد فوردنا
عمل اسلفت لا غير نسال وتقرّب غير لفظا بانفاق وسوي
وسوي تقد يوا علي الرفع اعماب المستثنى بالافحري فيها الام
السابقة في المستثنى بالافتحرب غير نفسا بما استحقه الاسم
الواقع بعد الا في ذلك الكلام فنقول قام القوم غير زيد
بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيد بنصب زيد وتقول
قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول
قام القوم الا زيد بنصب زيد والا زيد بالرفع وتقول
قام القوم غير حار بنصب غير عند الحار بنين وبالنصب
او الرفع عند التميميين كما تقول قام القوم الاحرار
بالنصب عند الحار بنين وبالنصب او الرفع عند التميميين

ونقول ما قام غير زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت غير
زيد بالنصب على المفعولية وما رايت غير زيد بحذف غير زيدا
وليبي الاسكتنا حينئذ مفعلا واعلم ان غير يخالف الا في
خمسة مواضع احدها محذوف وقوع الجملة بعد الاول لا يقع بعد
غير فنقول ما اناني احد الازيد خبر منه وما جاني زيد
الا بضمك ولا نقول ما اناني من احد غير زيد خبر من
ولا غير بضمك لان غير مختص بالاضافة الي المفعول فلا
تضاف الي الجملة والثاني ان غير ايوصف با حيث
لا يتصور الاسكتنا والاثبت كذلك نقول عندي رهم
غير جيد ولا نقول الاجيد والثالث ان الا اذا كانت
مع ما بعد ها صفة لم تجز حذف الموصوف واقامتها
فنقول قام القوم الازيد ولو قلت قام الازيد لم تجز
بجلا فغير نقول قام غير زيد لما نقول قام القوم غير
زيد والرابع انك اذا عطفت على الاسم الذي بعد الالم
بغير الا للفظ فنقول قام الازيد او عم او ما قام القوم
الازيد و عم ولا تجوز جر عم وعلى ما اعادة غير اذ يقع ظم
القوم غير زيد وما قام القوم غير زيد واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان الحمل على اللفظ
خوما اناني احد غير زيد و عم وبالحجر على لفظ زيد والحمل
على المعنى خوما اناني احد غير زيد و عم ويرفع عم ولا
المعنى ما اناني احد الازيد و عم وهو من باب الحمل على اللفظ
الذي يقول فيه المحو بكون الحمل على التوهم فان قلت
قال في التسهيل واعتبار المعنى في العطف على السبب
بهما اي بغير وبالا جاز انما قلت قال ابن عقيل هذا
مذهب من طالع صحيح المنع فان قلت هل هذا من باب

العطف

العطف على المحل قلت قال المرادي و ظاهر كلام سيبويه ان ذلك
عطف على الموضع وذهب الشلوبين الي ان ذلك من باب التوهم
لان باب العطف على المحل وقال الدماميني قلت ظاهر
قول المصنف اعتبار المعنى بدل على ان المسئلة من باب
عطف التوهم لان باب العطف على المحل لا سيما وقد فرق
بذلك فيها اعتبار المعنى بعد المستثنى بالافهذه لا ينص
فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا اضرعت العامل
لما بعد الاعلى ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير
فانه لا بد من خبره فنقول ما جيتك الا انتفا الخبر نصب
ولغير انتفا الخبر ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول
له ان يكون مصدرا وغيره ليس مصدرا قال ابن
هشام في شرح المحجة واختلف في نصب غير حيث نصب
في غير تقريب فقال ابن خروف ان نصب بما قبلها على الاسكتنا
كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليل على ان
النصب في قام القوم الازيد ليس بالالان الا قد عرفت
مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها
معنى الاسكتنا وهي حال من المستثنى منه و صح ذلك لان
غير لا تنصرف بالاضافة وقبل على الشبه بظرف المكان
والجامع بينهما الا بهما اي وما قاله الفارسي اختاره ابن
مالك تبع الجماعة واعلم ان غير اسم بدل على ذات باعتبار معني
المقابلة لقولك مغاير والاضل فيه ان يكون صفة واستعماله
لذلك نارة تكون باعتبار المقابلة في الذات نحو مررت برجل
غير زيد ونارة باعتبار المقابلة في الصفة وان كانت الذات
واحدة لقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به
ولا تخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاسكتنا نافية

واشياء اخرى اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستئناس في معنى
الغائبة لما قبلها حملت ام اداة الاستئناس وهي الا في بعض
المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الاستئناس
لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مقابله له
نفسا واشياء كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مقابلا لما
قبلها نفسا واشياء كما بعد الا ولا تعتبر مقابله له ذلك
وصفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الاكثر من حمل
الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء التزم في
الحروف فتوقع غير في جميع مواقع الا في المفعول وغيره
والوجوب وغيره موحدا عن المستثنى منه ومقتضا عليه
فاداء حملت الا على غير في الصفة والاحرف لا يقبل
الاعراب روي حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصف
وهو ما يستحقه من الاعراب لولا مانعها فيه فيجعل
ذلك الاعراب على ما بعد الاعرابية واذا حملت غير على
الانظمة نأفاذا هي اسم يتحمل الاعراب وجعل اعراب الاسم
الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على
نفس غير على سبيل العارية قال الرضي فعلى هذا التقدير
لا حاجة الى ان يعتز لا ينتصاب غير في الاستئناس بما قال
بعضهم لما راي انتصابه دون واسطة كما كان في التقدير
بالا وهو انما انتصاب بلا واسطة حرف المشابهة
الظروف والجرمية بالهاية وانما التحجج الى العذر المذكور
لما بينا من ان حركه غير لما بعد ها على الحقيقة وهي على
عارية فكان غير هي الواسطة لا انتصاب ما بعدها في
الحقيقة والدليل على ان الحركه لما بعدها حقيقه جواز
العطف على محله لما تقدم نحو ما جاني غير وفرد وعمر وبالرفع عطف على

زيد لان المعنى ما جاني الا زيد وحكم سوي حكم غير خلافا لسيبويه
فانه زعم انما واجبة التعجب على الظرفية دائما فتساويها في الاستئناس
المتصل نحو قام القوم سوي زيد وفي التقطع كقول
لم الف في الدار انطق سوي ظلل والوصف كقول
اصابهم بالاك كان فيهم سوي ما قد اصاب بني النضير وفي
قبول تاثير المواصل الفرغة رافعة ونافذة في تزيين نظم
كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسقط علي عني
عدو امن سوي انفسهم ومن علام العرب ما الثاني سواك
حكاة الفراء وقعت مبتدأة في قول الشاعر
واذا ابتاع كريمة او شترتي فسواك بالعباءات المشتري
وقد اثير ابن مالك من الشواهد على نفسها وفي النصب
واجبا نحو قام القوم سوي زيد اوراجع على الانباء نحو ما لزيد
علم سوي ظن وتنفر سوي عن غير بلزوم الاضافة
لفظا فانه يجوز حذف المستثنى بغير اذ انهم المعنى نحو ليس
غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوي وبان سوي
تقع صلة الموصول في فصيح الكلام فيجوز في الفصيح
ما الذي سواك ولو قلت ما الذي غيرك لم تجز فصيحيا كذا
قيل وهو مشكل لانه ان اراد ان تقع صلة من غير تقدير
في اصلا اقتضى ان اسم مفعول به وهو باطل اذ
المفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام مع ان سوي لا يكون
صلة للالف واللام التثنية وان اريد دون في صلة لفظا ولكن
قوله في تقديره فليس هي صلة بل جز الصلة ان قدر مبتدأ
قوله ومفعول الصلة ان قدر تثنية قبله وعلى التقدير الاول
اعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوي بذلك بل يجري
في غير مع اي بلا شرط نحو جاني غير جاهل مع غير اي بشرط

طول الصلة نحو الجا الذي غير ضارب ابوه عما ومع عدم الطول
 شاذ عند النصبين وقياسا عند الكوفيين والظاهر ان
 الخلاف الذي تقدم في ناصب غير في غير تفرع تجري في ناصب
 سوي وان لم ار من صاح به وما زعمه سبويه من ان سوي ظرف
 غير منصوب اي لازم النصب على الظرفية الا في الشعر وقال
 الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا
 عدل ولا ينقض ما استدل به ابن مالك حجة لاكثر من
 ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن الزوم وهو الجوز
 قابل للتأويل **والسنتي خلا وعدا وحاشا جواز جره**
 بهن احرفا واذ احرفات بهن ضمير المتكلم قلت خلاي وعداي
 وحاشاي بدون الوقاية لقول الشاعر
 في نية جعلوا المصليب الهم حاشاي اني سلم معذرتي
 ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام لعدم الظرف الثاني لانه
 قد لا يكون فعل او شبهه نحو القوم خلا او عدا او حاشا
 زيد ومذهب جماعة ان من العوامل الناصبة ورود
 اللفظ بعد تمام الكلام قال ابن ام قاسم في شرح الالفية
 في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرفع للايهام عن
 النسبة ما نصبه ومذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة
 التي انتصب عن تمامها انتهى قال الحنفية فيكون العامل
 على قول من يقول انه نصب عن الكلام هو الجملة وقيل يتعلق
 بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر فيكون
 في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها
 الا انها تقدم على جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب
 ابن هشام الاول كما سبق لما تقدم عنه من انها لا تنصب في المثال
 الى الاما اي لا توصل معناها اليها بل تنزل معناها عنها

تمام

شبهت

فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولا بها بمنزلة
 الا وهي غير متعلقة وفي كلا الوجهين نظرا اما الاول فانه
 منع ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل
 محرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
 ذلك المعنى للمحروور بل اتصاله اليه على الوجه الذي
 يقتضيه الحروف وهو هنا مفيد لا تتفاديه عنه واما الثاني
 فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواة
 له في جميع احكامه الا ان ياتي ان الا التي بمعناها لا تعمل في
 الجوز وهذه تعمل الجوز **ونصب** بها افعالا ولذلك اذا قصد
 هذا المعنى قيل خلاي وعداي وحاشاي بنون
 الوثابة قال تمل الندامي ماعداي واني بكل الذي هو
 ندبي يولع وذلك مما يدل على فعلية من عند النصب
 وحرفية من عند الجر ويجوز في حقوقام الغنوم حاشاك
 وحاشاه وعداك وعداه وحلاك وخلاه كون الضمير
 منصوبا وكونه محروورا ويتعين كما تقدم كونه محروورا
 في نحو حاشاي وكونه منصوبا في نحو وعداي وانما جر
 المستثنى بكلامها ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل
 للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واي على الحرف الجر
 والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجوز لان عمل الحرف
 النصب بالجر عليه وعلى تقدير الفعلية اختلف لما تقدم
 في جملة الاستثنا فقبل في حال تحللها النصب وقيل مستأنفة
 فلا محل لها وصح ابن عصفور الثاني ويرد على الخالية
 ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير
 او بهما وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابطة
 به والضمير في خلا ونالبيه اما لام الفاعل المفعول من

من الفعل السابق او لبعض الستثنى منه وكل منها غيره وتقدر
ضمير اخر ياباه وكون المراجع اي بعضهم مستثلا على الرابط
لا تحصل به الربط كما تصو عليه في العربي يتوفون منهم
الانه واعلم ان خلا وعدا يستلذان مجردين من ما وصرين
بما قال اول نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والاشهر نصب
الستثنى بهما على انه مفعول والفاعل ضمير مستتر فيهما
وجوابا وانما وجب استناده ليكون ما بعدهما في صورة التي
بالا التي هي ام الباب ولذا لم يظهر بهما قد وان قلنا ان جملة
الاستثنى في محل نصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان
ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدهما في صورة
الستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصف عن صورة
الاستثنى بها فليتامل فان قلت هذا ان صح في عدا
لكونها مستعدية قبل الاستثنى لقولك عدا فلان ظهور
اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها فاصدة فكيف ينصب
المفعول قلت احب بانهم ضميرها في الاستثنى بمعنى
جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من بني فقد جاوزه فان
قلت فعلى م يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك
خلاف نعم اكثر المصنفين انه ضمير البعض المذكور
عليه بكلمة السابق قال الدماميني وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه وجاوزه بعضهم اياه حلو الكل مجاوزة الكل قال
الرضي وقد يقال يجوز ان يراد بعضهم من عدا الستثنى
فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل
اسمى واعترض بانه لاحاجة بانه لاحا الي هذا الاعتبار

الذي

الذي ليس يتتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعض
بهم ومجاوزه البعض اليهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض
عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل وخلوه عنه فليتامل وفيه
عاب على اسم الفاعل المقوم من الفعل السابق فاذا
قلت قاموا عدا زيدا فالنقد برعدا هو اي القائم زيدا
اي قيام زيدا فحذف الحذف ويضعف هذين عدم
الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخويك
عدا زيدا واجيب بانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنفيها
على كيفية التخرج فحدث بفقد الفعل بتصغيره من
الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمعنى في المثال عدا
هو اي نسب الاخوة نسب زيدا وعدا المستثنى اليك
بالاخوة زيدا وان قرنا بما في النص عند الجمهور
واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر
وذلك المصدر في تاويل وصف وذلك الوصف
حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنى كما يقع المصدر
الصريح في نحو ارساها الفداك هذا قول السيرافي
وقيل من صوب على الظرف وما وقتية ثبت هي
وصلتها عن الوقت والحسن كثيرا ما حذف قبل ما المصدر
نحو ما اشكر ما وشارف والظاهر القول بالظرف
او يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالة تعريف
وتاويل على تاويل وهو تعسف فالمعنى على الاول
قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزهم
زيدا وقال ابن خروف على الاستثنى كانتصاب غير
في قاموا غير زيد وروي الجوهري عن بعض العرب
جواز الجمع ما وخروج ذلك على نقد زيدا ما وزيادة

ما قبل الجار شاذة وانما قياسها ان تزداد بينهما نحو عاقليل فيما راجع
فما تقتضيهما واما حاشا فلم تحفظ سلبويه فيها في الاستثني بها
الا الحذف وروي الاخص وغيره النصب ويقال حاشا
بالعين وحاشا لحذف الثابت وحاشا لحذف الاولي قال الرازي
في شرح التسهيل ولم يستثن حاشا يعني المحذوفة الطراف
ولا يدخل عليها ما مصدرية كانت او زائدة ولعل وجه ذلك
انها فعل جامد وما المصدرية لا تتوصل بجامد وحمل الرازي
على المصدرية واما عدا او خلا فبعد خراجا عن القاعدة
فما تقول رأيت الناس ما حاشا قريبا فانما اخذوا من
فنادى الخلاف في فاعلها كما في خلا وعدا وذهب الغرالي
انها فعل للن لا فاعل لها والنصب بعدها انما هو بالحمل على
الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على انه يمكن ان يقول
فيهما مثل ذلك وفي شرح التسهيل للدعائي ذكر غير المقادير
يعني ابن مالك عن الفران زعم ان حاشا فعل لا فاعل
له فالجر بعده بلام متعلقة به محذوفة للثرة الاستعمال
وهو بعيد لا رنكاب محذوفة من اثبات فعل لا فاعل
وهو غير موجود وجوز حذف جر مقدور وهو نادور ولم
ان حاشا المستعمل في الاستثناء معناه تنزيه الاسم
الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها
الا في هذه المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس ما شئ زيد
لغوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره
ارادوا تنزيه شخص من سوء تدينه يكون بتنزيه الله عن
السوء يبيون من ارادوا تعريفة علي معني ان الله عز
عن ان لا ينظره ذلك الشخص مما يصح فليكون الك
وابلغ قال الله تعالى قلن حاشي لله ما علمنا عليه من سوء

خاتمة

خاتمة ونسأل الله حسن الخاتمة فذكرت عادة النحويين
ان يذكر واو الجمع ادوات الاستثناء والذكر بعد هذا
منه على اولوية بالحكم لاستثنائي وهذه اهل العلم
لانك اذا قلت جال القوم لاسيما زيد كان زيدا جاليا وذلك
نافع للاستثناء لانه اخراج والذكر بعد هذا اخل بل هو
اولي من المتقدم بالحكم وانما ذكرها سلبويه في باب لا
التي تنفي الجنس ومنهم من نظروا في مخالفة بالا ولونه فعدوا
من ادوات الاستثناء وهم الكوفيون وجماعة من البصريين
منهم الزجاج وابو علي ورد قولهم مع ما تقدم بدخول
الواو عليها فتقول ولا سيما زيد وبعد محذوفة وقوع الا
موقعها ولا تدخل الواو على ادوات الاستثناء ويصح وقوع
الاسوقها واعلم ان سيما من لاسيما اسم بمنزلة مثل
وزنا ومعني وعينه في الاصل واو الا انها قلت يا
اجتماعها ساكنة مع الياء المتاخمة كطي ولي ولتد يد
بانه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال
تقلب من استعماله على خلاف ما جاء في قول ولا سيما
يوم بدارة جمل وهو محطى وذكر غيره انها قد خفت
وقد خذف الواو كقول
فهو بالعمود وبالايمان لاسيما عفو فانه من اعظم القرب
وهذه فعل امر من وفي نفي وانكبت بالها اعتبارا بالمال
عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل
فلاها الفضا وان تلت خطا وفي التسهيل وقد يقال
لا سيما بالتحليل قال شراحه وحذف الواو قال الوماني
وعلي الرضي انه يقال سيما بالتحليل والتحليل مع حذف
لا ولم اقف عليه من غير جهة ويوجد كثيرا في كلام

الناحزين من علمي العجم وهو بعيد فينبغي تحريمه اسم والجم هو
على ان سي اسم لا التبريد وفحشته تنالني في لارجل وقال
الفارسي انه منصوب على الحال ولا مهملة اي قاموا غير
ما تليين لزبد في القيام اذا قيل قاموا الاسمي زيد واعتزض
ابن هشام رحمه الله تعالى هذه الكلام في كنه بقوله
لو كان كما ذكر لا يمنع دخول الواو اذ هي لا تدخل على
الحال المفردة ولو جوب تكرر لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة كما في قولك رايت زيدا الا مثل عمي وولا مثل خالد
واجاب الدمايني عن سي اعتراجه اما عن الاول فالتزام
امتناع دخول الواو عند اعتقاد ما فيه انه منصوب
على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد
لان سيا حبيد لا يكون حاله هو اسم لا التبريد والحال
محذوف فلم يلزم حبيد دخول واو الحال على اسم يزد
وانما دخلت على جملة واما عن الثاني فالتزام وجوب
التكرار وقد وجد معي وان انتهى لفظا والتكرار للفظ
ليس لشيء على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله لا فحش
الغنية انه في تعين فلا فحش زفته ولا اطعم مسكنا ووج
ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مما تليين زيدا في معي
قولك لا مساوين لزبد في حكم القيام ولا اذني منه
وانما هو اولى منهم بذلك على ما يفرق من ان المذكور
بعد لاسيما اولى بالحكم وهو عند غير الفارسي اسم لا
التبريد وهو المختار ونحو في الانتم الذي بعدها
الجز والرفع مطلقا والنصب ان كان نكرة وقد روي
بهن قول ولا سيما يوم بدارة جرجل والجواز
وجها فان جر ما لاضافة وما زائدة بينهما مثلها في انما

الارجلين وان رفع فخير مبتدأ محذوف وينبغي لما قال الدمايني
ان يكون المحذوف واجبا لانه كذلك سمع وهو ظاهر قول ابن
مالك وقول غيره وما موصولة بمعنى الذي او نكرة موصولة
بالجملة والتقدير يوفي مثل قول امرئ القيس ولا سيما يوم
بدارة جرجل ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل
يوم الذي هو يوم ان رفع وجعلنا ما موصولة او ولا مثل
يوم ان جعلنا ما نكرة موصولة ويضعف القول
بموصولة ما في نحو لاسيما زيد حذف العايدة المرفوعة
مع عدم الطول والطلاق ما على من يعقل وعليه كل من
وجهي الرفع والجوف فحشة شي اعراب لانه مضاف واحدا
نصبه اذا كان نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولوجبتا بمثل مدد او ما كافة عن الاضافة
والفحشة بنا مثلها في لارجل واما انتصاب المعرفة نحو
ولاسيما زيد المنفعة الجمهور وقال ابن الدهان لا امر
له وجهها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لاسيما انترك
سبلة الا في الاستثنا فينتصب على الاستثنا المنقطع
وقد توصل بنظر فقولك يعجبني الاعتكاف ولا
سيما عند الكعبة واجب التنقل ولا سيما يوم الجمعة
ومنه قول الشاعر يا الكرم الحمد لاسيما الذي
شهادة من في خيره يتقلب او جملة فعلية تقولك تت
يعجبني كلامك زيد الاسيما تعطيه ومنه قول
فق الناس في الخير لاسيما ينيذك من ذي الجلال الرضي
واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه
مسئلة لمحاكي بها يقال مبي يكون وصل الموصول بالاسمية
غالبا وبالظرف والفعلية نادرا قال المرادي وجانب

لا سيما الجملة الشاطية وعليه فأكافة قال وما يوجد في كلام
المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركب غير عربي
قال الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد حذف ما بعد لا سيما على
جعله بمعنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من ثقل اي الرجل
من باب النداء الي باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي
فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال
مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم
اي ورفع الرجل كذلك لا سيما هاهنا يكون باقياً على
نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبريد
مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقامه خصوصاً
راكبا وكذا في احبه ولا سيما وهو ركب وكذا قولك
احبه لا سيما ان ركب اي خصوصاً ان ركب وجواب
الشرط مدلول عليه بعامل خصوصاً اي ان ركب احبه
بزيادة المحبة وتجوز ان تجعل بمعنى المصدر اللازم
اي اختصاصاً فيكون بمعنى وخصوصاً ركب اي
وتختص بفضل محبي ركباً وعليه هذا ينبغي ان
يقول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكرم
لا سيما ان انبته قاعده اي تختص بزيادة الكرم
اختصاصاً في حال فقوده وتجوز محي الواو قبل لا سيما
جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها الا ان مجيها الكرم
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة انه
هي مع ما بعد هاستقد برحلة مستقلة وتجوز ان يكون
عاطفة والاول اولي واعذب هذا الكلام وقد اشتهل
قوله على الحكم بجملة ما جعله المراد في تركيب غير عربي

وقال

وقال السيوطي ومن احكام لا سيما انه لا يفي بعدها الجملة
بالواو وقال ابو حيان وكثير من المتصنفين من قال
لا سيما والامر كذا ولا تحذف لام لا سيما لانه لم يسمع الا
في كلام المولدين الثوري وقد ابدت العرب بين سيمانا
فقالوا لا سيما كذا قالوا في الناس الناس وفي قل اعوذ
برب الناس وايدلت ايضا لا سيما فقالوا لا سيما كذا
قام زيد نابل عمي ووحكي ابن الاعراب في نوادره وابو
الحسن النساب لا مثل ما بمعنى لا سيما وانه يرفع ما بعده
والمعنى بعد لا سيما وفي الشهريل ان لا سيما ما كذا كذا يقال
قام القوم لا سيما قال ابو حيان واطلا فنه بدل على
جواز الرفع والجواب بعده ايضا وقال النساب لا سيما ولا
سيما ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعراب لو ترما
بمعنى لا سيما قال انه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال
الاخو ووجهه ان ترفع لم يكن ان يكون ما بعدها
زايدة ويجوز تأليها بالاضافة لان الفعل لا يضاف
تقنين ان تكون موصولة وهي مفعول تروى خبر
محدوف وتربعد لا يجوز وم بها وهي ناصبة والتقدير
في قام القوم لا سيما لا يبدل لا سيما اي الخاطب الشخص
الذي هو زيد فانه في القيام اولي به منهم او غير مجزوم
ولا نافية وحذفت الفه شدوذا والتركيب وكذا بعد
لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرايت اولي بالقيام
منهم قاله ابو حيان وعد الكوفيين والبغداديين
من الفاظ الاستشابة وهي بمعنى لا سيما نحو الكرم العبد
بله الاحرار على معنى ان الكرام الاحرار يزيد على الكرام
العبيد وانكر ذلك البصريون لان الالف تقع مكانها ولا

ما بعد ما لا تكون الا من جنس ما قبلها ولا ن حرف العطف
 تجوز دخولها قال ابن الصايغ ولو صح دخول لاسيما
 وبله في ادوات الاستثناء دخلت فيها حتى لان ما بعدها
 تختص بمفعلة لم تثبت لما قبلها والجزم ما بعدها يجمع على
 سماعه واجاز الكوفيين فيه النصب وانكروا التثنية
 وهم نحو جوت بالسباع قال جرير وهل كنت يا ابن
 الفتن في الدهر سالكا بغير بعير بله مبرمه حيا
 قال فظرب روي رفع ما بعدها على انها بمعنى كيف
 وقد روي بالجر والرفع والنصب قول
 تذر الجاحم ضاحيا هاما زنا بله الالف كانها لم تخلق
 واذا جرت فقال بعض الكوفيين فهي اسم بمعنى غير
 والجر باضافتها فيكون استثناء منتظما وقال الفارسي
 هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف لما بعده وهي
 اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصب
 فالنصب مفعول وبله مصدر وضع موضع الفعل
 بمعنى تركا او اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فثبت ما
 وبله الخبر وفيها خبر الفتن الفاعل والكس على اصل
 النفا الساكنين الاعلى المصدرية فالفتح اعراب وقالت
 العرب في تلك بهل بفتح الهمزة وتكونها ومن ادوات الاستثناء
 لما بمعنى الا قال ابو حيان يكون لما بمعنى الا وهي قليلة
 الدوز في كلام العرب ويستغنى ان لا ينسج فيها بل يقتصر
 على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى
 ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدنيا محضون
 في قوله من شهد الميم فان نافية ولما بمعنى الا ومن حلي
 ان لما بمعنى الا الخليل وسبويه والكسائي وفيه ابو سعود

وان سألنا له مقام معلوم اي الاله وقالوا انشدتك الله لما فعلت
 كذا فهذه التراكيب ولحونها من السهوع ينبغي ان تعتمد في
 الجي لما بمعنى الا وزعم الزجاج انه يقال لم يأت من القوم لما اخوك
 ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا قال ابو
 حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذا التراكيب وتوقف
 حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب وزعم
 الجوهر ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة هذا
باب اي الفاعلة عمل ان وهي النافية للجنس
 على سبيل التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا نقل
 عمل ان وانما نقل حينئذ عمل ليس او تلغى فليها
 البيت او الخبر وتحمل حينئذ في الجنس وهو الظاهر
 وتفي الواحد وغلط من زعم انها لا تكون الا لتفي التو
 ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على القوم
 مخصوص بما اذا كان اسما مبنيا وكلام ابن مالك صالح
 في خلافه والجنس الماهية والحقيقة اي النافية
 لصفته وحلمه او النافية للخبر عن جنس الاسم اذا لزم
 ضارب مثلا لتفي الضرب عن الرجل لا لتفي الرجل واسناد
 التفي اليها مجاز من اسناد ما للتفي اليه لان النافي حقيقة
 هو المنكسر ويقال لها التبركة كانه مأخوذ من قولك برات
 فلانا عن كذا اذا نفيت عنه فهي مبركة للجنس اي نافية
 له **اعلم** بكس الاسرة وسكون الميم فعل امر لك من ياتي منه
 العلم وانما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم بجميع ما في
 الكتاب مطلوب اشارة الى الاهتمام والقالب الى
 ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغرض **ان لا تنصب**
 وجوبا لفظا او محلا على ما سياتي في **النكرات** ولو صورة او تايلا

فدخل فحولا اباه ولا غلامي له ولا سلمي له فانه جابون دون
شد و ذم ان الاسماء المذكورة فيه مضافة للصغير واللام
مقحة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وبنو
وجهور النحاة ويحيى مزيد كلام في ذلك قال الرضي واعلم
انه قد موول العلم المشهور ببعض الخلال بتكررة فينضم
بلا التبرية وتترج منه لام التقريب ان كانت فيه فتكون
لاحسن في الحسن السمي او مما اضيف اليه فحولا اموي
تغيب ولا ابن زبير ولا خوز هذه المعاملة في لفظي
عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يظلفان في
غيره تعالى حتى تقدر تنكيرهما ولتاويله بالنكرة
وجها انما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة
لتوغل في الابهام وانما يجعل في صيغة النكرة تترج اللام
وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى أي معرف كان لرعاية اللفظ
واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل منع
وصفه لانه في صيغة النكرة فيمنع وصفه بمعرفة وهذا
معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان تجعل العلم
لاشهاره بتلك الخلقة كانه اسم جالس موضوع لا فائدة ذلك
المعنى لان معنى وصفية ولا اباح ان لا يوصف
لها اذ هو عليه السلام كان في صلا في الحكومات على قال
النبي صلى الله عليه وسلم افضالم على فصار اسم
الحسن المقيد لمعنى الفاضل والفتوح كلفظ الفيصل
وعلى هذا التأويل يمكن وصفه بالنكرة وهذا كما قالوا
لكل فتعوان موسى اي لكل جبار قهار فنصرف فتعوان
وموسى لتتبرهما بالنفي المذكور وجوز القوا اجر الله

قوله اذ هو على
عليه السلام كان الاول
ان يقول رضى الله
عنه او كرم الله
وجوه لان لفظ
التسليم المذكور
غير متعارف
السنة فيه كالمقرر
كفرو من السماحة
ذال او ما كاهن مقرر
في محله

بحري

بحري النكرة باحد التأويلين في الصغير واسم الاشارة ايضا
فحولا ايها هنا ولا هذا وهو بعيد عن مسوع انتهى وما
تقدم في فحولا اباه ولا غلامي له ولا سلمي له خالف فيه
ابن مالك فقال في التسهيل وقد يعامل غير المضاف معاملة
في الاعراب وتخرج النون والنون ان وليه محو وريلام
متعلقة بمحذوف غير خبر انتهى واحترز بقول وليه
من ان يقع فصل كما سيأتي وتفيد الجوبا للام احتراز ان
ان يقع الخبر فيها فينتعين حينئذ حذف الالف واثنان
النون فحولا اب فيها ولا غلامين فيها ولا سلمي فيها
فان ورد خلاف ذلك فتشاد او موول واحترز بقول
متعلقة بمحذوف غير خبر عما لو جرد للام متعلقة بمذكور
او محذوف هو خبر فينتعين حذف الالف واثنان النون
فحولا اب باراك فحولا اب لك اذا جعلت لك متعلقة
بمحذوف هو خبر ولم يقتيد غير المضاف باسماء بعينها بل
عمم في التسهيل كما رايت ومثل في شرحه بلا غلام لك يعني
فلك تقدر بحركة فتخا وصفا واقضي كلام غيره ان
الموع في ذلك هو الاب والاخ والمتني والجمع على حده
وحص في الارثشاف المتني باليدى وعلى التقديرين
في لا غلام لك يظهر الاختلاف في اللفظ في فحولا سلمي
لك فان جعلنا الحركة اعرابية يعني الكسرة وان جعلنا
بنائية فلك الفتح والكسرة اعلم ايضا ذكره ابن مالك من
ان الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير مضاف
هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك وابن
الحاج واما ما ذهب اليه الخليل وسيدويه والجمهور من ان
الاسم المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فاعترض بان

ها

بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجب
بان اللام هاهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد
لذلك المقدرة كتيمة الثاني في ياتم تم عدي علي من قال
ان يتم الاول مضاف الي عدي الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كالفصل فيل ما الحامل
علي الفصل بينهما باللام الفخمة تؤكد ادون سائر الاضافات
المقدرة باللام فاجيب بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
بلان من غير تكريرها تخفيفا وحقق المعارف المنفية بلالرفع
مع تكرير لا ففصلوا بين المتضايقين لفظا حتى يصير
المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستلزم
نصبه وعدم تكرير لا والدليل علي قصدهم لهذا
الغرض انهم لا يعاملون بهذه العاملة النحوية المضاف
الي النكرة فلا يقولون لا ابا الرجل حاله كذا ولا غلاي
نعت كذا والدليل انه مضاف قوله
وقد مات شجاع ومات مرمراد واي كرم لا اباك بخلاف
وقول الاخوي الي الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك فمقتضى
فصحح بالامانة وهو شاذ لا يقاس عليه وتخرج ابن مالك
لذلك علي انه دعا علي المخاطب بان لا ياباه الموت فجعل
ماضي والكاف مفعولا به بصيغة وروده حيث لم يدرك
الموت كقوله امن اجل حبل لا اباك فمقتضى وقولهم لا اباك
فما حكا ابن طاهر اذ لو كان فعلا لاتي بنون الوقاية
وسلك ابن مالك وابن الحاجب طريقا في الاعتراض علي
الجمهور بغير ما تقدم ذكرناه وجوابه في غير هذا المقام
وظاهر قوله تنصب التكرات نصبها لفظا لفظا وان
كانت مفردة اي ليست مضافة ولا سببه بالمضافات

ماده

ما ذهب اليه البرد في المثني والجموع علي حدة فحولا رجلين فيها
ولامتين عندك فانه يقول ان لا عامل في لفظ المثني
ولفظ الجموع علي حدة فيما عنده مع بان لا تبيين قال
الرمي فان قال لان النون كالنوين الذي هو دليل الاعراب
فمنقول بخوبيا زيدان وباريدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا مبنين لفعل ياريدون وباريدون والنون
ليس كالنوين في الدلالة علي التثنية ونقل عنه انه قال
لان المثني والجموع في حكم المطفوف والمطفوف عليه مضاف
فيجب النصب ورد بان المطفوف عليه في باب لامبني نحو
لا رجل وامرأة وله ان يقول ائت به عطف النسق الذي
يكون التابع والمبتوع فيه كاسم واحد كما في باب النداء في
نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثني والجموع مثل هذا
المشوق ولكنه ينقض بخوبيا زيدان وباريدون ونقل
انما قال ذلك لانه ليس بشئ من المراتب يثنى فيه الخ والثاني
او يجمع والحوار انه لم يعمد لدليل قاطع علي ان لا مركب مع النفي
ولو سلمنا فليس بناوه للتركيب ولو سلمناه فمقتضى نقول
حضر موتان وحضر موتون في المسمى لمحض موت هدا كلام
وذهب الزجاج والسيراني الي ان الفخمة في نحو لا احد فيها
اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيلويه
وذلك لانه قال ولا تقبل فيما بعد هافتنصبه من غير تنوين
ثم قال وانما ترك التنوين في معولها لانها جعلت ومعلمت
فيه بمنزلة اسم واحد كمنسة عشة فقال الزجاج مراده
انه معرب لكنه مع كونه معربا ركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل عشة من خمسة عشة فحذف التنوين مع كونه
معربا كالتساقط بتركيبه مع عامله وقال السيراني انما ركب

مع عامله لا فائدة لا لتجربة الاستغراق كما افادته من الاستغراق
في نحو هل من رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الاعم التامة
كما ان من ركب معها تطبيقت الجواب بالسؤال ثم حذف التنوين
لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونه مبركة وقال المبرد مراده
انما نصبت اوله لكن ينبغي بعد ذلك حذف من التنوين السا
لما حذف في خمسة عشر للنسب اتفاقا قال الرضي والاولي
ما ذهب اليه المبرد وامحياه لان حذف التنوين في حال
الوصل من الاسم الفون بغير الاضافة والبناء غير مرسوم
وايضا التركيب بين لا والتعني ليس باشده منه بين الضا
والمنضاف اليه والجارو المجرور ولا تحذف التنوين من
الثاني في الموضعين اذا علمت ذلك علمت ان قول
المصنف اعلم لا تنصب النكرات **بغير تنوين** مضافا
نصب لفظا او تقديره ان كان معيا وان كان سنيا
نصب محلا قال الرضي في قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف لا مثله
موجود ونحو ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف غير
اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالام محذوف
اي لا احد كزيد اسما وان كان شبيها بالمنضاف بان كان
عاملا فيما بعده سوا كان رافعا محذولا حسبا فاعل
مذموم او ناصبا محذولا طالعاجلا حاضرا ولا خبرا من زيد
عندنا نصب ايضا لفظا او تقديره ونون وذهب
الى بعد ادبوت الى جواز نزع تنوين شبهه بما يجب
ترك تنوينه وقالوا الماحل على المضاف في الاعراب والما
وفي ترك التنوين جازا قلت اجيب بان الاصل في الاسم
التمكن بل الاحتمالية فيكون معيا متونا فحمل على المضاف

في الاعراب وجوب الالة حمل يقتضي بناء على اصله وجعل حمل
عليه في ترك التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروج عن اصله
قال ابن هشام وعلي قولهم يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطى لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وهذا كلامه في معنى
اللبس و مراده الدمايني في مصابيح الجامع الذي علقه على
البخاري وفي حاشية المقتني بان هذا يخرج ايضا على قول
البصريين بان جعل مانع اسم لا مفردا مبني اما التركيب
معها تركيب خمسة عشر واما التي تضمنه معنى من الاستغراقه على
علي الخلاف في ذلك والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت
واللام للتقوية فذلك ان تقول يتعلق ولك ان تقول من
لا يتعلق وكذا القول في ولا معطى لما منعت وجوز حذف
ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين
على راي البصريين ممنوع لا واجب ولعل الساقى العدول
عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين
يكون الاستغراق ظاهرا لا نصفا قلت ان انون كان الاسم
سطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل تكون ناصبة على
الاستغراق واما ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق المنصوص
بحالة البناء من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق
المنصوص بحالة البناء من جهة تضمن من الاستغراقية ولو
سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص
لم يتعين عملها في مانع النصب حتي يكون المنصوع على الاستغراق
ثابتا لاحتمال ان يكون مانع منصوبا بفعل محذوف اي
لاخذ اول انري مانع لما اعطيت فعدل الى البناء لسلامته
من هذا الاحتمالا وان بنيينا على ان غير المنضاف يعامل

معاملة المضاف في الاعراب ونزع التنوين والنون عند وجود
 المنايط المتقدم وان ذلك لا يختص بالاب والاح والباء
 والجموع على حده كما هو ظاهر كلام ابن مالك فلك ان
 تقدر الفتح في لامع ولا يعطى اعرابه وان كان غير
 مضاف احرازه مجري المضاف لوجود السويع له كما في
 لا اعلام على ما مثل به ابن مالك في شرح التسهيل كما
 وان كان متدايا ليس مضافا ولا شبيهه بالمضاف
 بني على ما كان ينصب به فان كان ينصب بالفتح
 بني عليها نحو لا رجل ولا رجال وان ينصب بالياء بني
 نحو لا رجلين عندك ولا رجلين فخلدون في الناس
 والفتح في نحو قول الشاعر ولا لذات للشيب
 اولي من الكس واذ اثبت هذا عن العرب اعني جوار القوم
 مع اولوية احدهما وهو الفتح علم صحت من غير الكسر
 او الفتح ولهذا قال ابن خروف لو وقعوا على السماع ما اختلف
 واختلفت في علة المناط في لاجل التركيب قال المدا
 وهذا هو علة المناط في لاجل التركيب كما عند سيبويه
 والجهوي وانتهى قال الرضي ولم يقد دليل قاطع على ان لا مركب
 مع النفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة المناط
 هي نفي معنى الحرف الذي هو من الاستفادته وذلك لان
 قولك لا رجل نصب في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل فخلان
 لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاني من رجل
 بل رجلان لما ارادوا التخصيص على الاستفادته انهم
 الاسم النكرة معني من فنوه وسكت عن عملها في الخبر
 قال الاستاذ ابوتى لا خلاف في رفع الخبر لا عند عدم
 وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر قادم ولا

هذا هو علة المناط في لاجل التركيب كما عند سيبويه والجهوي وانتهى قال الرضي ولم يقد دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة المناط هي نفي معنى الحرف الذي هو من الاستفادته وذلك لان قولك لا رجل نصب في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل فخلان لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاني من رجل بل رجلان لما ارادوا التخصيص على الاستفادته انهم الاسم النكرة معني من فنوه وسكت عن عملها في الخبر قال الاستاذ ابوتى لا خلاف في رفع الخبر لا عند عدم وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر قادم ولا

طالعا

طالعا حلا ظاهرا وينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا
 بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لا لكونهم
 يقولون في ان التي لا محولة عليها انما لا عمل لها في الخبر مطلقا
 فاطنتت بهذه واما اذا ركت مع اسمها فذهب الاخفش
 والمازني والمبرد وجماعة الي انه من فروع بلا فاذا قلت
 لا رجل فانيم ففانيم من فروع بلا كما في المضاف وشبهه
 لان ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يسطر له دليل
 عملها في الاسم وذهب قوم الي انها عند التركيب لا تنقل
 في الخبر بل النكرة مع لاني موضع رفع بالابتداء والخبر
 خبر المبتدأ فهو من فروع بما كان من فروعها قبل دخولها
 بدليل حمل جميع نواحيها على الموضع قبل الخبر ولولا انها
 في موضع رفع بالابتداء لم تجز ذلك قال المداوي وهذا
 ظاهر مذهب سيبويه انتهى وبعضهم يثبت القول
 بان مذهب سيبويه قال ابن هشام والذي عندي
 ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا تجعل عمل لها في الاسم
 ولا في الخبر لانها صارت حرفا وكلمة ولهذا جعل النفي
 في لا رجل طه بفتح الهمزة في يارب الفاضل لا على محل
 الاسم بغيره ولا وفي قوم بين ظهوره في لا فروع
 ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب ان الخبر
 هنا من فروع بلا وذلك ان عامل الصفة عامل الموصوف
 فلما انصب الموصوف بالاعلمنا ان لا قد نصبت به
 الموصوف ايضا فان قلت لا اعلام طريق برفع الصفة
 فرفع الخبر بالابتداء لا تقاوم الا اخفش ان عامل
 الصفة هو عامل الموصوف وقولهم في نحو لا رجل فاضلا
 ان الوصف قد انتصب بلا دعوي قابلة للمنع وظهر

قاعدة الخلاف في حذفها فلا نقول ولا نثبت فيها فان قلنا بان
الخبر مفعول بما كان مفعول به قبل دخول لا كان فيها خبرا عنها
او الا الاولى ملغاة فما بعد ما فوع بالابتداء فلا محذور في جعل
فيها خبرا عن هذا من المبتدأ وان قلنا بان لا عامل
في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنها لئلا يتوارد
عاملان على مفعول واحد فتكون فيها خبرا عن احد المبتدأين
وخبر الاخر محذوف واذا علم خبر لا بقربة لفظية او حال
كتر حذفه عند اهل الحجاز نحو لا صبر واوجب التميميون
حذفه حينئذ واما اذا لم يعلم لانفا القرينة الدالة عليه
لم يحذفه عند احد لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد
اعرف من الله وربما انفي الخبر وحذف الاسم لقولهم لا عليك
اي لا بأس عليك وقد خرج بعضهم على حذف الخبرين معا
وذلك ان الفراء واصحابه تمسكوا بقول الشاعر
نحن عند الناس منكم اذا الداعي الثوب قال يالا علي زعمهم
ان اصل بالزيد يالا زيد فقال هذا المخرج لا دليل فيه
ان يكون الاصل يا قوم لا فترار الحذف المتأدي وجزا
لا لا تكل واحد منهما ثبت له جواز الحذف فلا صيرار
جمع حابز ولعلها شوط اشار المصنف الي بعضها بقول
اذا باشيت اي لا النكرة بان لم يفصل بينهما فاصل لانه
لو فصل بينهما فاصل لم تقبل عمل ان **ولم تنكر** لانه اذا
كررت لا تجب اعماله بالبحر كما سيأتي ومنها ان لا يدخل
عليها جاز وان يكون خبرها نكرة وان يكون نفيها ناسيا
كاسبق فان دخل عليها جاز خفض النكرة فخرجت
بلا مال وعرضت من لا نفي بالتثنية ولا تركب لتقدير
تقدير من بعدها اذ لا يجوز حيث بلا من مال وعرضت

من لا من نفي وشذ حيث بلا نفي بالفتح وهذا ما روي به على
الزجاج والسيراني في دعواهما ان النكحة في نحو لا رجل
اعرابية وان التثنية حذف تخفيفا ووجه الرد ان
حرف الجر لا ينفى ولا يعلق فثبت ان النكحة بناية
وانت خبر بان التعليل المتقدم انما يثبت عند من جعل
علة البناء من لا التركيب وان كانت لفظي الواحدة
اول نفي الجنس لا على سبيل التنصيص جاز ان تقبل
تقبل عمل ليس كما مر وان تلقى فيلها المبتدأ والخبر
ولم يجوز ان تعمل عمل ان ومنها ان يكون الاسم المنصوب
غير مفعول لغيرها احتراز من نحو لا من حبابهم لان خبرا
منصوب بفعل مقدر وذلك **نحو لا رجل في الدار**
لانه خبرها وهو متعلق بمحذوف تقديره كائن او
سائق او كان او اسبق وظاهر كلام المصنف كما
سبق ان رجل منصوب لفظا من غير تثنية واليه
ذهب طائفة من البصريين ونسب الي سيبويه **فان لم تن**
نباشها اي لم تلبس لا النكرة بان انفصلت منها نطل عملها
وجب الرفع للنكرة بعد ما بالابتداء وانما يبطل العمل
اذا لم نباشها لانه قد ضعف امره لا بالفصل وهي في
نفسها عامل ضعيف لانها تعمل بمشابهة ان التي تعمل
بمشابهة الفعل لا بالاصالة قالوا وجه المشابهة
بين ان ولا ان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة
في النفي فلما توفقتا في طريق الاثبات والنفي تشابهتا
واعترض بان ان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد

النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل عليه اثباتا كان او نفيا واجاز
الروائي ان تعمل مع الفصل النصب فحولا كذا لك رجلا **ووج**
في غير هذه وفي غير المبرد وابن كيسان **تكر** اول لان
جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرة لان
نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة فتقولنا لا رجل في
قوة لا زيدا ولا عم ولا خالدا الى اخره اذ الرجل بخلاف
ما اذا عملت عمل ان فان عملها كاف في هذه النسبة لانها
لا تعمل عمل ان الا ان كانت لنفي الجنس وذلك **فحولا في**
الدار **رجل ولا امرأة** برفع رجل وامرأة بالابتداء وكذا
يبطل عملها اذا كان منصوبا معرفة لم تقول بكرة
ويبطلان عملها حينئذ يجمع عليه عند البصريين واما
الموفون فانهم جوزوا ابناء العلم واما بطل عملها في النفي
لانها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المذكر
اذ ليس المعرفة من ودة خلافا للمبرد وابن كيسان ولما
لزم التكرار حينئذ لان التكرار خبر ان فانها من نفي الجنس
الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان
عدم تكرار لاني المومنين فاجاز الحول لا زيدا في الدار وحي
لا فيها رجل استدل لا يقول الشاعر بكت جوعا وحس
ثم اذنت ركابها ان لا البراء جوعها وهو عند الجماعة محمول
على الضمة وكذا انجب تكرار لان ولها خبر مفرد محمول
لا كانت ولا شاعر بخلاف الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم
فلا يلزم فيها التكرار واما الجملة الاسمية فتقدم لزوم
تكرارها فيها مما تقدم فتقول زيد لا ابوه منطلق ولا
احوه ذاهب ولا يجوز لا ابوه منطلق ومثل الخبر المنفرد
شبهه من نعت فحوريت برجل لا شجاع ولا كريم ولا حال

نحو

نحو جاز به لا ضاحكا ولا ماشيا وقد جاء عدم التكرار في ذلك
لاجل الضمة وقال الشاعر
وانت امر منا خلقت لغيرك حياتك لا تنفع وموئلك فاجع
وقول الاخر ففهرت العدو لا مستعينا بعصية
ولكن بافواع الخدايع والمكر وافدت لا ولم تكرس في قوام
لا نولك ان تعمل لتأول له بلا ينبغي فلا حجة حينئذ
فيه للمبرد وابن كيسان لان لاني المعنى هي الداخلة
على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والتول مصدر
معنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس مننا
لك وما حوز ذلك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتأوله
وتؤلك ميتة او ان تفعل من فوع به سدد خبره
لما في اقاييم الزيدان **وان تكرست** اي لا بان ذكرت ما بين
مثلا مع ان عقب كل واحدة منهما بلا فصل تكررة
جازا عملها عمل ان والفاوها والفاوها بالالفاع عدم اعمالها
عمل ان لما سياتي من جواز اعمالها عمل ليس **فان شئت قلت**
لا رجل في الدار ولا امرأة بفتح رجل ورفع امرأة او نصبها
او فتحها **فان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة**
بفتح رجل ورفع امرأة او فتحها فهدية خمسة اوجه في هذا
التركيب الاول لا رجل في الدار ولا امرأة بفتحها ومثله
لاحول ولا قوة الا بالله ووجهه ان تجعل لاني المفعول
للنبرية فتنبئ اسمها كالحال وانفردت كل منهما عن ما جاز
ونحو زعلي ما ذهب سيبويه ان تقول في نحو لاحول
ولا قوة الا بالله بعد خبرها خبرا واحدا لهما معا اي لاحول
ولا قوة لنا اي موجودان لان مذهبه ان لا المفتوح
اسما لا تعمل في الخبر فمما في موضع الرفع فلا قوة ميتة

طنين
عطوف على مبتدأ والمقدور ما فوع بانه خبر المبتدأ بن المتنا
لا خبر المبتدأ الا خبر فقط فيكون الكلام جملة واحدة نحو
زيد وعمرو وصاربان ونحو ان يقدر لكل واحد منهما
خبر اي لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان المفتوح
اسمها عاملة في الخبر فيجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا
الخبر يكون ما فوعا بلا الاولي والثانية وهما وان كانا
عاملتين الا انهما متساويتان فيجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايما ان كانا شي
واحد وانما امتنع ان يقدر عاملان مختلفان في حالة
واحدة عملا واحدا في معول واحد قياسا على امتناع
حصول اثر واحد من موثرين ونحو ان ايضا عندهم
ان تقدر لكل منهما خبرا عن حياله الثاني لا رجل في الدار
ولا امانة بفتح الاول ورفع الثاني ومثل لاحول ولا قوة
الا بالله على ان لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاولي كما في
قولك ما جاني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا رجل في الدار
وامانة ولا حول ولا قوة لنحو ولا اب وابن والعطف على
المحل فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا
لكونه خبرا للمبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر
مفرد لبلا تجتمع الابتداء والفظ لا في رفع الخبر ونحو
ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلفظ بالضعف
والا لفا يجوز اذا كانت اسما نكرة بليها وقد حصل شرط اللفظ
وهو نكرته لان النكره يحصل سواء الغيت الاولي والثانية
كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولي دون الثانية كما
في لاحول ولا قوة كما في او الغيت الثانية دون الاولي

كما في مسيلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل
الثانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمال
لا عمل ليس يجوز هنا ان تجعل الثانية فعلة عمل ليس فيلزم
تقدير خبرها على حيالها ولا تجعل الخبر لهما جميعا لبلا
يلزم اجتماع عاملتين على معول واحد ولا سيما ان الثانية
هنا لان لا لتبريد خبرها ما فوع بها وبما يرتفع به خبر
المبتدأ ولا العامة عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام
عندهم جملتين الثالث لا رجل في الدار ولا امانة ولا حول
ولا قوة الا بالله بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا
الثانية زائدة لتأكيد النفي كما مر فلا يجوز عند سيبويه
ان تقدر لهما خبرا واحدا بعد هما لان خبر لاحول ما فوع
عنده بالمبتدأ وخبر لا قوة ما فوع بلا لان الناصبة لاسمها
عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر عما يلي
مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدره فيكون الكلام عند
جملتين كذا في قوله الرضي وفيه تحت وعند غيره يجوز تقدير
خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدهما فيكون
الكلام حينئذ جملة واحدة ونحو ان يقدر عندهم
لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا رجل في الدار ولا
امانة ولا حول ولا قوة الا بالله برفعهما فيكون لا الاولي
ملغاة لوجود المسوغ للالغاء ويكون الاسمان ما فوع عن
بالابتداء ولا الثانية اما زائدة لتأكيد النفي كما مر واما اللفظ
غير زائدة كلا الاولي ومذهب سيبويه وغيره في هذا
الوجه واحد ان لا تعامل هنا الا الابتداء فقط فاما
ان تقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما
سما خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولي عاملة عمل ليس

والاولى ملغاه وان جعلت الثانية زائدة قد رت خبرا واحدا
وكذا ان جعلتها معا عملين عمل ليس جاز لك تقدير خبر
واحد ولا ضمير كما هو جاز لك تقدير خبرين ووحدة
الجملة وتقدر دها بحسب ذلك الخامس لا رجل في الداء
ولا امانة ولا حول ولا قوة الا بالله يرفع الاول على الفا
لا او اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان
ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا
في ضمة وانه ان سقطت لا الثانية فتح الاول وفتح الثاني
او نصب كقولهم فلاب وانما مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدا ونازرا روي برفع ابن عطف على
موضع لا واسمها وينصب عطف على موضع اسمها بغنة
عملها وفتح الثاني منونامعه لا على ابو الحسن لا رجل
وامانة بفتح المعطوف على تقدير ولا امانة فحذفها وابتقي
حكمها وليس هذا بعيد البتة لان نظيره متفق على شدة
لكنه على العكس من المحذوف والثابت وهو لا عليك ان
لاباس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي
حكاه الاخفش ان ترفع الاول كما لو صرحت بهما واذا دخلت
الهمزة على لا عليك لم يتغير الحكم الا ان ضمنا معي انهم
فيمنع الالف وما عاة الرفع وان يكون لها خبر وفاقاس
لسبويه فيهن وخالف في ذلك المازني والمبرد فجعلوا
كالمجودة فيعين اذن في قول الشاعر
الاغمر ولي مستطاع رجوعه وراى ما انك يد الفلانة
تقدر رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل
نصب على انها صفة لاني رفع على انها خبر لا الالف للثاني
لا خبر لا عند سبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقدير فاذا

قيل

تخل الاماكان ذلك كلاما مولانا من حرف واسم وانما الملام
بذلك جملا على معناه وهو انني ما وذللك ممنوع تقدير
مستطاع خبرا ورجوعه فاعلاما ذكرنا وبتنع ايضا تقدير
مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة
في موضع رفع على انها صفة على المحل اجزا لا بحري ليت
في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه
ومتابعيه كما تقدم وخالف في ذلك ايضا المازني والمبرد
ويبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سبويه من ان
من قال لا اعلام افضل منك لم يقل في لا اعلام افضل منك
الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع هذا **النادي**
النادي بفتح الدال وهو ما خوذ من النداء بكسر النون
ومنها الصوت الخفي وناديت وناديت به فتشبه
النادي منادي ظاهرة وكل ما جاء من الاصوات على قال
يجوز فيه كسر فاية وضمه والهمزة في اخوه بدل من الواو
بدليل قولهم ندوت القوم اذا جلست معهم في النادي
وهو محلهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم النداء
الدعا واما في الاصطلاح فقال ان الحاح هو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناد ادعوا لفظا او تقدير ابي المظفر
توجه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نابت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل يازيد او حكما مثل يا سوا ويا جبال
ويا ارض فانها تزلت او لا مثقلة من له صلاحية النداء
لما دخل عليها حرف النداء وقصدت اوهامه في حكم
ما يطلب اقباله وكذا ابا الله والماء طلب الاجابة المقصود
من المواجهة بخلاف الندوب لانه المتجمع عليه ادخل
عليه حرف النداء المجرد والتجمع لا لتزليه وقال العوام

عقب قوله اقبال اي توجهه اليك بوجه واحد وثا وبقا
كما في ند المقبل اليك بوجه قبل النداي ما وضع لمطلوب
الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال
ويظهر مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال
استعمل في غير موضوعه ويدخل فيه الند وب لانه موضوع
لطلب الاقبال مستعار للتمجيد بخلاف واعبد الله فانه التمجيد
عليه وكلمته وانابت من باب التمجيد فوا عبد الله في معنى
التمجيد علي عبد الله فنصب بترغ الخافض تخفيفا لند
وقولك بحرف فيه رد علي اي علي في جعله حروف النداي
اسما افعال لانه جامعها فاهو علي حذف واحد بخلاف
اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في التلغظ فانه لم ينج
علي اقل من حرفين والمراد بالحرف المذكور يا والهزة
واي مقصورتين وممدودتين واما وهيا وفاقا الهزة
المقصودة للفتيب الا ان تول منزلة البعيد فله بقية
الحرف كما انها للبعيد الحقيقي واعمها يا قازا تدخل في
كل ندا وتتمين وحدها في ند اسم الله تعالى وفي باب
الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين ويتعين هي او ذائي باب
الندبة ووالكثير استغاثتها في ذلك الباب واعا تدخل
يا اذا اسن اللبس كقول
خملت اما اعظمها فاصطبر ليه وقت فيه باسم الله يا عمرا
ونحو حذف الحرف نحو يوسف امرض عن هذا استغفر
لکم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا في ثمان سائل
الند وب نحو يا عمرا والمستغاثات نحو يا الله والمنادي البعيد
لان المراد فترين اطالة الصوت والحرف بينا فيه واسم
الجلس غير المعين كقول الاعمي يا رجلا خذ بيدى والمضمر

ونداوه

ونداوه شاذ وياني علي صفاتي الرفع والنصب كقول
بعضهم يا اياك قد كفيتك وقول الاخوة الخزين
الخبر يا انشا واسم الله تعالى اذا لم يعوض في احزه اليهم
الشدة واجازة بعضهم وعليه قول امية ابن ابي س
الصلب رصيت بك اللهم ربا فلم اركب ادن الها غيرة الله رافيا
واسم الانشاة واسم المجلس لمعين خلافا للكوفيين فيما اختلفوا
بقوله اذا هلك عيني لها قال صاحبي بمثل هذه الوجة واسم
وقول باب مناب ادعواي في شغل محل لاني العمل
والالم يكن المنادي محذوف الفعل لقيام قرينه خلافا
للمرود حيث راي ان الناصب له حرف الند اعلى سبيل التامة
والعوض وقيل الناصب له معنوي وهو التفضيد
بانه لم يعهد في عامل النصب والبادر منه ان ادعوا
بقدر قبل المنادي كما هو الاصل في العامل لكن هذا
خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يازيد يا اياك
اعني وكانه راي ان المنادي مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فتناسب التفضيد للاختصاص
وابن الحاجب خالفه لما راي انه كثير ما ينادي المتوجه
وتقدير ادعوا لنسب بمقام الند الا تخفي والنسب منه تقدير
نادي ولما كانت النيابة توهو وجوب ذكر الحرف فيلزم
خروج نحو يوسف دفعه بقوله لفظا او تقدير
المنادي فيه الاظهار في موضع الاضمار لكنه لا يضاح
خمس انواع فصلة ولم يقتصر على التفصيل فحافظه
علي فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها
والاختصاص على كل منها للاحتياج الي اثبات معرفة
كل وملاحظة لتتحقق مطابقة العدد **المفرد** والمراد

به هنا وفي باب لام ليس مضافا ولا شيئا بالمضاف فيه دخل
فيه المركب المزجي والثاني والجموع نحو يا معدي كرب
ويا زبدان ويا زيدون ويا رجلا ن ويا مسلمون **والعلم**
فيه رد لمذهب الفارسي والبرذانه لا يجوز ند العلم
لاقتناع تقريرين لا لما قيل انه لا بأس عند اختلاف
السبب لانه يستلزم جواز تقرير المضاف الى الرفع
والعلم باللام بل ان السند الايقيني والتقرير بدون
قصده وزعم انه زال تقرير العلمية وعرف بالانقضاء
ورد ما زعمه بيا الله يا هدايات فان قيل العلم اذا
اريد اضافته نكرتها الفرق قلت الفرق انه ليس المقبول
من الاضافات الا تقرير المضاف اليه اذا كان المقصود
اليه معرفة او تخصيصية اذا كان نكرة فلو اضيف
مع بقا تقريره كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة لها
وليس المقصود من النداء التقرير بل طلب الاستغا
لة في الكلام اليه فلا حاجة الي تنكير المنادي اذا كان
معرفة **والنكرة المفردة المقصودة** بالنداء ونحو
والنكرة المفردة غير المقصودة بالذات بالنداء وانما
المقصود واحد من افعالها **والمضاف** الى ما بعده
ولا ينادي مضاف الخطاب نحو غلامك لان المنادي
حيث غير من له الخطاب فكيف ينادي من ليس له
والثاني بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه
وفيه انه ان اريد بالشئ اللفظ وهو يوصف بالاتصال
حقيقة فغني ان اللفظ ليس بتمام المعنى الا ان يقدر
مضاف اي فهم تمام او يقال ان اللفظ قد يوصف بصفة
المعنى وان اريد به المعنى فيوصف بالاتصال لجوز

ومنه

ومنه يا ثلاثة وثلاثين فمن سمعته بذلك ويمنع ادخال
يا علي ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها ايضا
او معينة فسميت الاول وعرفت الثاني بال ونصبت
اورفقت الا ان اعدت معه يا فليحس ضمها وتجريده
من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتجريده في الحاق
ال مراد وقال ابن هشام وتقرير كلامه رحمه الله
يقال انك اذا ناديت رجلا اسمه ثلاثة وثلاثين تقول
يا ثلاثة وثلاثين بنصب ثلاثة لانه مشتبه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التثنية وقعت
بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف
يقتضي معطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صا كان
بعض اسم عمل في اخر فاشبه صار يا زيدا وطا العاجلا
وبنصب ثلاثين بالعطف على الاول ويمنع ادخال
يا علي ثلاثين لانه الجز الثاني من العلم مثل خمس من عبد
خمس ونحوه وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت
غير معينة نصبتها اما الاول فلانه اسم نكرة غير
مقصود واما الثاني فلانه معطوف عليه وان كانت
الجماعة معينة فسميت الاول لانه لا بد من تاييد بانه
بالكونه مقدر معرفة وعرفت الثاني بال لانه اسم جنس
اريد به معين فوجب ادخال اداة التعيين عليه وهي
ال ولا ياتي حرف النداء لانه لم يباشه ونصبت اوت
رفعت بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه
تجربته وتجريده اما ضمها فلانه نكرة مقصودة
واما تجريده فلان بالاندخل علي ما فيه ال وجاز دخول

يا عليه لانه ليس بجزء علم ومنع ابن خروف اعادة يا وفيه
 في الحاق الهمد ودلما تقر من ان الثاني ليس بجزء
 علم وانه اسم جنس اريد به معين وفي شرح التسهيل
 للمادى قال ابو اعلى في الايضاح لو سميت رجلا ثلاثة
 وثلاثين نصبت للفظ طول ولو ناديت جماعة هذه
 العدة عدتهم لرفعت فقلت يا ثلاثة والثلاثون
 فمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين
 قال بعض المغاربة والصحيح ما قاله الاخفش من
 التفصيل بين ان يراد بذلك جماعة مبلغها هذا
 العدد فلا يجوز الا بالنصب لان الاسمين اذا كانا وقتا
 علي مسمى واحد وبين ان يكون الثلاثة علي حدة
 والثلاثون علي حدة فيحكم لها بحكم المعطوف والمعطوف
 عليه قيل وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل حدة بين
 ان يكون كل منهما مقصودا بالنسبة فالحكم كذلك وبين ان
 يقصد ثلاثة مبرهنة في هذا العدد فينبغي ان
 معاثره واعلم ان عطف النصف المصير ما قبله
 شبيه هو العطف الموجود قبل البداء اما لو حصل
 العطف حال البداء فلا اثر له في نصيب المعطوف
 عليه شبيه بالمضاف ولذلك قال ابن الساج في قولهم
 ثلاثة وثلاثين اذا كان اسما واحدا وليس هذا
 قولك للجماعة يا ثلاثة وثلاثون لانك اردت في هذه
 الحالة يا ايها الثلاثة والثلاثون اسم فاد اوجد
 العطف قبل البداء كان الثاني من تمام الاول واد ا
 وجد حال البداء فليس كذلك لانه منفصل عنه واد ا
 جعلت زيدا وعمر السمان ناديت به نصبتهمما الطول

فيه

فيه ولا يطول النادى بمحمله الا اذا كان المعطوف مطلقا
 به ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت علي ذاهب فالنبا
 وان عطفت علي الضمير نصبت ذاهبا لعملة في زيد
 بواحدة حرف العطف ومن ثم وجب يا مشتركا
 وزيد بالنصب عطفا علي الضمير لعدم استغنائه
 بواحد لان الاشتراك من المعاني النسبية التي لا تقوم
 الا بجمع عدد اذا علمت ذلك **فاما اللفظ والعلم والتكرار**
تتو اما بنا وهما فقيل لشبههما بابت في التعريف
 والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل لاحوالهما
 مجرى الاصوات وهو مذهب سيبويه وقيل لوقوعهما
 موقع حرف الخطاب واليه ذهب الفارسي وبنى علي
 حركة لان بنا وهما عارض غير لازم ليحصل الفرق
 بينه وبين البنا الاصلي وبنى علي التضم لانهما لو بنيا
 علي الكسبة بالنسبة بالنادى المضاف ليا المتكلم المحذوف
 ياوه الكفا بالكسبة عنها نحو يا غلام ولو بنى علي الفتح
 بالنسبة بالنادى المضاف المحذوف اللفظ الكفا بالفتح
 في بعض اللغات وزعم الرياني انهما معربان وان
 الضمة اعم اب لا بنا ونقله ابن الانباري عن الكوفيين
 ولو قال فيميناك علي ما برفعان به لو كانا معربتين
 لكان اولي ليعم المثني وجمع المذكور السالم فان الاول
 سمي علي الالف نحو يا زيدا والثاني علي الواو
 نحو يا زيدون وذهب بعض الكوفيين الي جعل المثني
 والجمع بالياء علي المضاف واذا ناديت اثني عشرا
 واثني عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنا عشر بالالف

واثنائي على الالف لانه من في هذا الباب كاعلم وقال
الكوفون يا اثني عشر ويا اثني عشر بالياء اجرا لها
بحري المضاف ولعل اقتصار المصنف على القم لانه
الاصل واراد بالضم ما يمثل الضم حقيقة والضم حكما
وظاهر كلام المصنف نفي البناء على الضم والمستثنى
منه النكرة الموصوفة قال في التسهيل ويجوز نصب
ما وصف من معرف بقصد واما ان انهي وهو شامل
للمفرد والثنائي والجمع ومثل شاحدا بالجميع وشامل للمفرد
بالمفرد نحو يا رجلا كرميا او يا رجلا كرميا وبالظرف
قال الدماميني والمسيلة مشككة لانه قد تقرر ان الجملة
لا توصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور
الوصف ليس مقيد بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا عالما ان
يعتقد في رجل انه معرف بالقصد والافعال فكيف جاز
وصف بضم النكرة وغاية ما يمكن له انه وصف بما قبل
النداء كما ان النداء اخلا على الموصوف وصفته جميعا
لا د اخلا على المنادي فقط ثم وصف بعد ذلك انما
ويشعري كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف النكرة
فيقول يا رجلا الظرف فعل كما في التثنية بالمضاف اذا
ازيد به معين فان الرضي صرح بذلك في حيث قال واما
لم يجعله عالما ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان
لا يتعرف لعدم القصد كما رجلا فتقول في النكرة يا
وجهه ظرفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا واعتد احد في
شعري عن يميني وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظرف
وبالثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يجعل

العدوس

العدوس وادرا نحو وي الدارسة لكنه كره وصف الثمن
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير ان كان موصوفا بثلث الصفات المنكرة قبل
فلا بد ان تقول يا حليما لا تجعل عفا الذنوب انما
وفي شرح التوضيح للشيخ خالد ما تضمنه ان الوصف
بالصفة غير متعين فانه قال فان قيل اذا كانت النكرة
مقصودة فهي معرفة فكيف الوصف بالنكرة واما ان يوصف
بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر
سليويه بذلك احبب بانه يعتق في المعرفة الظاهرة
لا يعتق في الاصلية انتهى ثم قال واما يا عظيمما برجي
لعل عظمه والظرف لم يزل ويا حليما لا يجعل فقال
الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها واما هي في
موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو النجا
بالند او عامل الحال فهو عامل ضاحكها والمادي مضمون
كما في يا طالعاجيلا وذلك في حرف المضارعة الياء والتا
على حد ما سمي كلهم او كلهم فهو من التثنية بالمضاف
وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا انتهى وكذا
جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك في التثنية
بالمضاف اذا اريد به معين فيجوز وصفه بكل من المعرفة
والنكرة فلتمام وعلم ما ذهب اليه ابن هشام بتعين
النصب وظاهره تغير التسهيل بالجواز يستعمل عدم
وجوب النصب وغيارة السبوطي في شرح جمع الجوامع
اما الموصوف اي النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او
ظرف فيجوز نداءها وفاقا وهي من شبه المضاف
نصب نحو يا رجلا كرميا يا عظيمما برجي لعل عظمه الا

طب

بالخلة من ذات عرف وقيل تجوز فيها البناء والنصب قاله الكلب
ابن وقضية التصنيع انه على البناء تجوز الوصف بالصفة
ونصب فلنجرب ونفصل الفراء فوجب النصب اذا كان
العايد فيها ضمير غيبة نحو يا رجلا من اب زيدا او الضم اذا
كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا او ~~او~~ اذا كان
ويستثنى من ايضا العلم المفرد الموصوف بابن متصل
به مضاف الي علم نحو يا زيد بن سعيد فانه تجوز فيه
الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المفرد الفتح
ومنه قول **يأحكم بن المنذر بن الجارود** **سأله**
المجد عليك محمد ود ولو جعل الابن بدلا او عطف بيان
او منادى او مفعولا بفعل مؤنث رقيق الضم وكذلك
يتعين الضم في نحو يا رجل ابن عمي ونحو يا رجل الفاضل
ابن عمي ونحو يا زيد الفاضل لا تتفاد علمية المنادى
في الاول واتصال الابن به في الثاني والوصف به في الثالث
ولم يشترط هذا الكوفيون كقولهم
وما لعب ابن مائة وابن اروي **ما جود منك يا عمي الجواد**
بفتح عمرو ولا اشكال ان فحة ابن فحة اعياب اذا ضم
موصوفه واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقاله
الظاهر هي حركة بنا لا نكسر كبت معه وحكم ابنة فماتت
حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند بنت زيد خلا للضم
ولا اشكال الوصف بنت هنا فنحو يا هند بنت عمي واجب الضم
وكان حكمه ذلك كثرة الاستعمال في الاول دون الثاني
واشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا صفة ظاهرة
بقوله ونحو فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا لنحو
يا عبي بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذا لا فائدة في

تقدير

تقدير الفتح وفيه خلاف ويلحق بالعلم بافلان بن فلان
وياصل بن ضل وسيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو
مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس
بالعلم التزام الضم وفي التسهيل ومما ضم الابن اتباعا لغير
الي ما حكاه الاخفش عن بعض العرب يا زيد بن عمرو
بالضم اتباعا للضمة الدال وفيه ايضا ونحو فتح ذي الفتح
في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظا والغائب
في الحالين خطأ وان يؤنث فللفظة ونة ويتضمنه وجوب تنوين
الموصوف بيئت في غير النداء اذا لجوز فتحه في النداء كمن
في التسهيل ما نص في الوصف بيئت في غير النداء وجهان
قال الدماميني رواه سيلويه عن العرب الذين يسمون
هذه احوه فيقولون هذه هند بنت عاصم يتنوين هند
وتركبه لكثرة الاستعمال وسكت المصنف يعني ابن مالك
عن النداء فعلم ان الوصف بيئت لا يؤثر فيه شيئا لاجواز
ولا وجوب التثنية ونحو تنوين المنادى المبني في الضم
بالاجماع وضمه ونصبه وظاهره جواز الامر بن ولو فيها
ضمه معذرو ويترك بين هذا وما تقدم بان القصد
لم اتباعا للتحقيق ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك
هنا ووجه الضم استصحاب الاصل ووجه النصب انه
ما يؤنه شبه المضاف فنصبه ثم اختلف هل الاول
يتضمنه او نصبه فالخليل وسيلويه والمازني على الاول
علما كان او تكررة مفصولة كقولهم
سلام الله يا مطر عليها وقول **ما كان يا جمل حيث جمل**
وابو عمرو وعبي بن عمرو والجري والمبرد على الثاني
ردا الي اصله كما رده غير المصنف الي الكسرة عند تنوينه

في الضمة وفتح كفتوا
 يا عديا القدر وقتل الاواني يا سدا مالت من سيد
 واختار ابن مالك في شرح التسهيل ابقاء الضم في الفعل
 والنصب في النكرة المعينة لان شتمها بالمضمي اضعف
 قال السيوطي وعندني عكسه وهو اختيار النصب في
 العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا
 يفتنى بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ
 الا الحركة لاستواءهما في التنوين ولم اقف على هذا
 الراي لاحد انتهى وفي لغت المصنوع المتون في لغة
 المفرد الوجهان الرفع والنصب في لغت المنصوب المفرد
 المتون في لغة النصب فقط لان المنادي حينئذ
 معرب منصوب لفظا ومحلا فان لم يكن مقصورا نحو
 يا فتي للضمة وفي لغت علي مابوي في المبادي فاد
 نوي الضم جاز الامر ان او النصب تعين انتهى ونحو
 تنوين المنصوب المعين بالنداء نحو يا فتي اشد و
 البناء وحذف تنوينه هو ظاهر قول المصنف وثبت
 بآؤه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال بولس خزن
 لان النداء دخل على اسم معرب متون محذوف الباء في
 التنوين من المحذوف الباء في حذف الباء حاله وتقد
 الضمة في الباء المحذوفة كما يفقد فيها حركة الاعراب مع
 ان النداء كان تغييرا وتحريف مناسب ان لا يثبت الباء
 فان كان ذا اصل واخذ ثبتت الباء اجماعا نحو يا مري ويا فتي
 علما لان امرؤ ذهبت عينه ولا مة وفي ذهبت فاوه
 ولامه فاذا نود ياردت اللام والعلم المفرد المبني على
 الضم نحو زيد من يا زيد بضم زيد والنكرة المفردة المفعول



بالنداء

بالنداء نحو رجل من يا رجل بضم رجل اذ اقلت ذلك لمعين
 وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في النداء نكرة
 غير مقبل عليها غلة وان ما جاء منونا قائما لحقه التنوين
 من ورة وذهب الكونون الى جواز نداءها ان كان ضم
 خلفا من موصوف بان كانت صفة في الاصل حذف موصوفا
 وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يا رجلا ذاهبا والمنع ان
 لم تكن كذلك فهداه اربعة مدا هب في النكرة غير الموصوفة
 بغير ما ياتي اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف
 فيجوز نداءها وفاقا وتقدم بيان حكمها **والثلاث**
الباقية وهي النكرة غير المقصودة والمضاف وسوا
 كانت اضافة محضة نحو ما اعفونا او غير محضة نحو يا حسن
 الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة والمشتبهة
 بالمضاف **منصوبة** وجوبا لفظا او تقديرا والاقسام التي
 منصوب لكن محلا وعبر ابن مالك في التسهيل عن المضاف
 وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا يكمل قبل النداء
 يعطف انتهى وظاهره ان الموصول نحو يا من فعل كذا
 من المفرد فيقد منه **لا غير** اي لا غير النصب موجودا
 يعني لا يجوز فيها غير النصب فان قلت قوله لا غير
 لمن فقد قال ابن هشام في المعاني وقوله لا غير
 لمن وقال في شرح السدور ولا يجوز حذف ما اضيف
 اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في
 عبارات بعض العلماء من قولهم لا غير فلم تكلم به العرب
 فاما انهم قاسوا الاعلى ليس او قالوا ذلك سهوا عن
 شرط المسيلة قلت فاقاله ابن هشام مرادهم فقد
 حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهم ما ذكرناه

ابن مالك في شرح التمهيد
جوابه تجووا عند فورتيه لعن عمل اسلفت لا غير لسالك
والظن بعد التمهيد وامامته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه
انه لا يستشهد الا بشاهد عربي وكان مسند ابن هشام
في النحويين قول السيرافي انما تستعمل اذا كانت غير بعد
ليس اما لو كان غير هاتين الفاصات لم يجد الحذف ولا يجوز
بذلك مورد السماع انتهى وقد علمت انه وقع لا غير في كلام
العلماء المحققين كابن الحاجب وغيره وفي المفضل كلامه
لا غير وليس غير وقال الاندلسي واما لا غير فان انا
العباسي كان يقول انه يبي على القتم مثل قبل وتعد
وفي الفاموس وقولهم لا غير نحن وهو غير جيد لان لا غير
مسوع في قول الشاعر وانتبه الذي انتبه ابن مالك ثم
وقد اخرج به ابن مالك في باب القتم من شرح التمهيد انتهى هذا
باب **الفعول من اجله** وبهي الفعول للعلم
والفعول له فله ثلاثة اسما ولم يترجم الكوفيون هذا الباب
لانه عندهم ينصب انتصاب المصدر وليس على اسقاط
الحرف وهو اي الفعول من اجله **الاسم** اي الصريح او المولما
سياحي وخرج به الفعل والجملة **المنصوب** اي جواز الانجوز
جوه بلام العلة وانهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال في ناصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب
بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون
وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والنقد يري حيث ذكر اكرامك حيث
اكرامك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم على
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاستفاق مثل فقد

جلوسا ويوي

ويوي يقول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول حيث ذكر
الاكرام ولا تجوز في خصوصيتضربا ان تقول ضربت لضرب
ولذا افقدت جلوسا الذي يذكر **السبب** **وقوع الفعل**
اي الحدث قال السيد المفعول له سبب فاعل للفاعل على
الفعل وينقسم الي قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب
للمضرب الثاني ما ليس كذلك كالحسن للفقود والاول يكون
يكون تحسب تعلقه علة للفعل وتحسب وجوده في الخارج
معلولا له والقسم الثاني يكون تحسب وجوده في الخارج
علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه
ان يكون مصدرا وقد اعتبره ابن مالك كالجور وخرج
به اسم الذات فلا تجوز نصبه على انه مفعول له لان الذات
لا تكون علة غالبا فلا تجوز حيث ذكر المن والعسل بالنصب
لانه اسم عين لام مصدر بل يجب جوه خروف التعليل وهو
اللام ومن وفي والبا والكاف كقوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا فان مخاطبين هم العلة في الخلق
وحقق ضميرهم بضمير باللام لانه ليس بمصدر او متعدي
لكم لاجل انتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح دنياكم
ابدانكم بواسطة او بغير وسط او دينكم بالاستدلال
والنصرف لما يلايهما من لذات الاجرة والامها لا على
وجه الفروض فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه
كالفرض من حيث انه عاقبة الفعل وموداه وان اردت
زيادة الايضاح فاستمع لما ينمي عليك من المقال واعلم
ان الله تعالى راعي الحكمة والمصلحة فيما خلق وامر
واودع فيها المنافع ولكن لا يبي منها باعث له على الفعل
وان كانت معلومة له تعالى كما ان من يغرس غرسا

لاجل الثمة يعلم ترتيب المنافع الاخر على ذلك الغرض كالاستقلال
به والانتفاع باغصانه وغيرها والباعث له على الغرض هو
الثمة لا غير جميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه لقالي
بمنزلة ما سوى الثمة بالنسبة الي الغرض والابيات والاعا
الموهبة بالعلل والافاض موهبة بتلك الحكم والمصالح اذا
تيقنت علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل
بغض الافعال سيما الاحكام الشاعية بالحكم والمصالح ظاهرة
كالحجاب للحدود والكفارات ولخزائم السرقات وما اشبه
ذلك واما تقييده بان لا يخلو فاعل من افعاله من عرض
فحل تحت وكلام غير مختول فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك
الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من افعاله واحكامه معلل بهذا
المعنى وان اراد ترتيبها على الافعال والاحكام فكل افعاله
واحكامه لقالي كذلك وغاية الامر ان بعضها مما يظهر علنا
وبعضها مما يخفى الاعلى الى الخفين في العلم الموبد بنور
من الله تعالى وروح منه فان قلت قد سمع من كلامهم اما العبد
قد وعبد بنصب العبيد واجازة يؤنس زاعما ان قوما
من العرب يقولون ذلك اذا اوصف عندهم شخص بعبد
وغيرهم كالمنكرين عليه وصغفه بغير العبيد وتناول نصب
العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصرح بمعنى لما
يذكر شخص لاجل العبيد فالذكر كورث وعبد لا غير فالعبيد
علة للذكر فيقول لا نسلم انه مفعول له ونصبه لا يعنى
ذلك حتى يورد وقد خرج على ان يكون الاصل مما تذكر العبد
فهو مفعول به وناسبه فعل الشطر المعصية المقدرة ولم يلق
هذا القابل تقديرا اما بهما يكن من يبي بل قدره في كل مكان
مما يلقى به واما سلبويه فقال هذه لغة خبيثة قليلة قال

ومع

ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا
كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاهل النفي واما
اذا اردت بالعبد عيبا معين في موضع الحال كما في الجاهل النفي واما
كما في قولك اما البصرة فلا تبصرت فلا يجوز فيه الرفع
لك قال الرضي الحمل على الحال ومثله ضعيف ولا معنى
له وهو على انه مفعول به لما بعد الفالان معنى ذو عيب
تلك قال الدماميني اما لكونه لا معنى له فغير صحيح ان
تقييد الشيء العام الذي يوجد بهذه الحال مستنور وله معنى
ظاهر والتقدير بهما يكن من يبي في حالة كون ذلك الشيء عبدا
فهو ذو عيب واما جعله مفعولا لما بعد الفالكونه يتناول
الفعل فتقر صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف
الفعل في المفعول به وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه
ان يتخذ مع ما هو علة له في الزمان قال بعض المتأخرين
وهذا الم بشرطه سلبويه ولا احد من المتقدمين نقلي
هذا الجوز نحو جيبك امس طمعا عندا في مع وفلا والذي
قاله المتأخرون كالا علم ان ذلك يشترط ولهم امتنع
النصب في نحو قولك تاهبت امس للسفر عندا وقول
الشاعر **تخيت وقد نصبت لنوم ثيابها** لان النوم
وان كان مصدرا وعلة في خلع الثياب لكن زمنة متأخر
من زمن خلع الثوب وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه
الاتحاد في الفاعل واليه ذهب ابن حروف وهو ظاهر
كلام سلبويه ويشهد له قول امرئ القيس **اري ام غمها**
فان فاعل الخمر هو الدمع وفاعل البكاء هم وعمل بعضهم
عليه الامة الانسية وعليه قول ابي الطيب

اي اليومي اسف يوم النوي بدني. وفيه في الجوزين الجفن والوس
ومن جعل الاتحاد في الوقت شطائنا وهذه المواضع كلها
واجاز ابن خروف النصيب مع اختلاف الفاعلين محجرا
بمخوف قول تعالى هو الذي يريك البرق خوفا
وطعنا وفاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال
معنى يريك بمعلم ترون ففاعل الروية علي هذا هو فاعل
الخوف والطع وقيل هو علي حذف مضاف اي ارادة
الخوف والطع وجعل الزمخشري الخوف والطع حالين
ودفع المتأخرين الي اشتراطه فلا يجوز حينئذ محجرا
اي اي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم
بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديب
بالمثل وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض
زمان المصدر حينئذ طعنا وقصدت عن الحرب جبا
او يكون اول زمان الحدث اخو زمان المصدر نحو حينئذ
خوفاني فشارك او بالعكس نحو حينئذ اصلاح حالك وثبت
الحرب اي عا لاهمدة بين التزيين واذا كان الحدث
المعلل تقصيلا وتفسير المصدر التحليل كما في ضربته تاديبا
واعطيت مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة
حيث يستركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان
المعنى ادبته بالضرب وكافيتته بالاعطاء فالضرب هو
التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة
ليس هذا المصدر المنصوب لان التي لا يكون علة لنفسه
بل هي ائوه اي ضربته لتاديبه لكن لو صحت بما هو العلة
لم ينصب عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل وفي

الزمان

الزمان اذ ربما لا تحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من ربيعة
لم يعم الشكيب منه مالم يوك وانما نصبت هذا المصدر
لتنصيب العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو هو كما بينا اسما ونظرا المقام في قول
انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب لان التاديب
تحصيل الادب وما يليق به بالشخص والضرب الوسيلة
كالشتم والنصيحة وغير ذلك واستثنى الشيخ ابواحيان
بنعالي ابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل ان
وان اذا انما عن المصدر تقول حينئذ ان زيد ابكر مني
وحيث ان بكر مني زيد وتحدث معهما الحرف ايضا
وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه ان يكون فليبا
اي قائما معناه بالقلب قال الرضي وشرط بعضهم كونه
من افعال القلوب قال لانه الحامل علي اتحاد الفعل به
والحامل علي الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل تتلأئ ولا تسمى حتى تكون حاملة علي الفعل
واما افعال الباطن كالقلم والخوف والارادة فانها
تسمى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا
فمتنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تقصيرا
فمتساو ولا ينفعه وينتقض جواز حينئذ اصلاح حال
لشأنك لا مراك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو
يتقد برحذف اي ارادة اصلاح و ارادة تاديب قلنا
فجوز ايضا حينئذ اكرامك لي وحينئذ اليوم اكرامك عنرا
يتقد برالمصناف المذكور بل يجوز حينئذ لنا وسنأظفر
ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المصناف فنقول

المفعول له علي ضمني اما ان يتقدم وجوده علي مضمون عامله
 نحو فقدت جنباً فهو من افعال القلب كما قالوا وان يتقدم علي
 الفعل نحو زاتي يكون غير ضار ولا يلزم كونه فعل القلب
 نحو من ابنته تقويها وجبته اصلاً حاقاً قلت بقي من شرط
 ان يكون علي غير لفظ الفعل العامل فلا يقال اجللتك
 اجلاً لا لك نص عليه سيلويه وغيره قلت قال ابن هشام
 واشترط كونه علة يعني عنه اذ من العلوم ان الشيء لا يعلل
 بنفسه انتهى وقضية ذلك ان يقال ان يكون علي غير
 لفظه وغير معناه فلا يقال فقدت جليوساً وقضيت
 ايضا انه لو اتحد اللفظ واختلف المعنى جاز كونه مفعولاً
 لاجله فلهذا الشرط باعتبار الغالب من اتحاد المعنى عند
 اتحاد اللفظ وزاد بعض الخويعين في الشرط ان
 يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جازية ركضاً فانه
 اذا قصد ان يكون باعثاً علي الفعل فلا بد من اللام فان
 قلت شرط ابن مالك في المدة كونه ظاهراً قال في شرحها
 فان كان ضميراً فلا بد من اللام نحو جازية كذا حيث له
 قلت اشترط كونه مصدراً يعني عنه لان ضمير المصدر
 ليس بمصدر وبقية شرط ما هيبة المفعول له وقد ذكرها
 ابو النقي في شرح مع ابن جني فقال والمفعول له
 شرط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصلح
 جعله خبراً عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعتني
 برك اي الذي جملني علي زيارتي اياك الثالث ان يعم
 كقولك الطمع جملني علي زيارتي اياك الثالث ان يعم
 باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز
 ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولاً له لان

المصدر

المصدر هو الفعل في المعنى والتي لا يكون علة لوجود
 نفسه وذلك نحو اجلاً لان قام **رب** اجلاً لا **لهم** وان
 واعرابه قام فعل ماض زيد فاعل قام اجلاً لا مفعول
 لاجله لانه مصدر منصوب بقام ذلك بحسب دلالة
 اللفظ سبباً وعلة لوقوع الفعل الصادر من زيد فان
 سبب قيام زيد لهم وبحسب دلالة اللفظ اجلاً له وتعليقه
 له لهم وجاز وجرو ومنعلق باجلاً لا وفي جواز تقدم الفعل
 له علي عامله خلاف والجمهور علي جواز ذلك ومنع قلب
 منه في اخوين ويرد عليهم قول الكمي
 طربت ولا شوق الي البصيص **لهم** ولا لبقاقي وذو النون
 وقول محمد بن جابر عاورد الناس ابي وعبر ذلك
 مما ورد به السماع ولا يجوز تقدم المفعول له منصوباً
 كان او مجرداً ومن ثم منع في قولهم نقاب ولا تسكوه
 فصار النعت وانفلق لفتحة وايمسكوه من علي جعل
 فصار مفعولاً من اجله وانما يتعلق به علي جعل فصار
 حالا والظاهر ان محل المنع حيث لا تنعيت وقد يكون
 عامله محذوفاً مثل اللهم ايماناً بك اي افعل هذا الايمان
 بك ويجوز ان يكون منه حفظاً في قولهم تعالى انارنا
 السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظاً من كل شيطان ملود
 قال الرخشي وحفظاً مما حمل علي المعنى انا خلقنا الكواكب
 زينة السما الدنيا مصابيح الاية ويجوز ان يضم الفعل
 العليل اي وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب
 ونحو انقاس **فصدتكم** ابتغام مفعول لاجله منصوب
 فعل ماض وفاعل ومفعول ابتغام مفعول لاجله منصوب

في

يقصد وهو مضاف ومعلوم مضاف اليه ومضاف الي
الكاف والكاف مضاف اليه في محل جر قال ابن مالك اذا
حصلت الشايط نحو المقترون بالام التثنية اكثر من نصب
مثل قولك جيت للآكرام فجوه اكثر من نصبه ومما جافه
منصوب باقوال **الشاعر**
لا اقدر الجين عن الربحيا ولو تولت زمو الاعداء
والجرود من ال بالعلس اي لنصبه اكثر من جوه ومنع الجرود
الجرود مع التكثير فلا يجوز ثبت اجلا لالك قال الشلوبين
ولا اعرف له في ذلك سلفا انتهى ويؤيد جواره قوله
نقالي فظلم من الذين هادوا حرمنا والبا ههنا السبية
كاللام وليستوي الامران اي النصب والجر في المضاف
قال نقالي ليللاف فليس وقال نقالي ينفقون اموالهم
استقام ضايف الله قال الرضي والاولي ان نحال ذلك
على التماع ولا يعمل هذا **باب المفعول مع** اي الذي
فعل بمصاحبه بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فتقول
مع مفعول مالم يسم فاعله اسناد اليه المفعول كالاسد
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير
الجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وترك
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
نقالي لقد تقطع سنام علي فتراه النصب وفي بعض
الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان
يحمل من قبيل وقد حيل بين العرو والعروان قال
مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الي مصدر

حيل الحيلولة

الحيلولة لان بين لزوم ظهر فيه لا يقيم مقام الفاعل فعلى
معناه الذي فعل فعل بمصاحبه علي ان يكون مفعول
مالم يسم فاعله ضمير ارجع الى مصدره والضمير
الجرور للموصول وتقدم ما يتعلق بالضمير في معه فلا
تفعل وفي كون هذا الباب تقيسا خلافا لبعض
الخوبين ذهب الي انه ناعم لا يحتاج ورامع منه ونسبه
جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجوزون
الاحيت لا يروا بالواو معني العطف المحض لان التماع
انما وزد به هناك وذهب الاخفش وابو اعلي الي
كونه قياسيا قال ابن مالك وهو الصحيح والجمهور
كما قال ابو احسان خصوه بما صالح فيه معني العطف
ومعني المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معني
العطف لقيام الادلة على ان واو مع عطف في الاصل
ولا حيث تحض معني العطف لان دخول معني
المفعول به هو الذي سوغ خروجه ما يقتضيه من
العطف من المشاكسة التي تؤثرها القرب على غير
الي النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقته
فوجا البرد والطيب السة لان المحي يصح من اوجار
قوسا رزق والنيل اذ يصح عطفه على الجار من
جهة انه لا يفارق زيدا في حال سيره كالا يفارقه
من سايره وقال المبرد والسيراني يتناس فيما اذا كان
الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له فوجا البرد
والطيب السة فالبرد سبب لاستعمال الطيب السة من
وجبت وزيدا الي كنت السبب في محبيه وفصل بعضهم
فيما كاه ابن هشام الحضراوي بين ما يجوز فيه العطف

مجازا فيكون مقبلا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون
سماغيا **وهو** اي المفعول معه **الاسم** هذا جئت وخروج
به الجملة نحو جاز زيد والشمس طالعة والفعل نحو انما
السكك ونسب اللبن وقنده الموضح في شرح اللحن في
لشرب ثم قال فلا يلقى الاسم تاويلا خلافا لبعضهم
وقال صفيحة ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب
يشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه
وقد صرح بعضهم بانه مفعول مفعلة وهو الحق انتهى
المنصوب الاسم الناصب ليكون كلامه جارا يعلى كل
الافعال في ناصبه والفتحة ان ناصبه ما تقدم من
وشبهه بواسطة الواو وبه قال جمهور البصريين
والكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة
انه كالمفعول به في المعنى فمعنى ما صنعت وباك
ما صنعت بابيك ومعنى جالبرد والطيب السة جالبرد
بالطيب السة وزعم الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب
على الظرفية ونظروا بمسيلة النصب بالا فان نصب
الاسم بعد الواو كما ان نصب بعد الاو وذلك ان الواو
ما اقيمت مقام مع المنصوب على الطرفية والواو في
الاصل حرف لم تحتمل النصب اعطى ما بعده اعقاب
عربية كما اعطى ما بعده الا اذا كانت بمعنى غير الواو
نفس غير كاقبل في له عندي عشرة الا واحد ان
الاصل غير واحد ثم انبت الهمزة غير ونقل الاعراب
ما بعدها ولو كان الامر كما قاله هو لا جاز النصب
في كل رجل وصنيعه مطردا وليس كذلك وذهب
الخرجاني الى ان الناصب له الواو وشبهته انها تحتمة

بالاسم

بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لا اتصل بها الضمير ولم يقع
بعدها منفصلا كقول **فكان** واماها كجران لم يقع من الما اذ لافاه حتى ترد
والضمير المنصوب اذا كان عاملا حروفا وجب ان يتصل
به بقول انك ولا تجوز ان اياك ونقص بالا الاستتابة
فانما عاملا ولا يتصل بها الضمير ورد ايضا بان الواو
لو كانت ناصبة لما احتج الى اشتراط تقدم فعل او
ماجرى مجراه وبان هذا حكم بما لا يظهر له لانه ما من
حرف ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بالشبه
بالفعل وزعم الزجاج ان عاملة فعل مضمر فاذا قلت
جالبرد والطيب السة فكانت قلت جالبرد ولا يس
او صاحب الطيب السة وكذا في غيره وهذا يقتضي
ان يكون المنصوب بالحدوف مفعولا به ويلزم
على هذا القول نفي المفعول معه اصلا ورأى
وان ما يقول نحن بانه مفعول معه يقول هو
بانه مفعول به وذهب بعض الكوفيين الى انه منصوب
بالخلاف فيكون العامل معنويا على هذا الراي
والاولي احوال العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى
العنوي ورد ايضا بانه لو كان الخلاف ناصبا لنصب
عمر وفي مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم زيد لا عمرو
واللازم باطل والمراد بالخلاف مخالفة المفعول معه
للانتم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصيغة
العطف المشتركة بدل على ذلك قول الموضح في باب
النصب ان افعل في ما احسن زيد امتلا عند الكوفيين
اسم قال فقحتته اعقاب كالفحة في زيد عندك لان

مخالفة الخبر المبتدأ يقتضي عندهم بنفسه واحدا
هو المعنى وصف لزيد لا لغيره وانتهى فانت تراه كيف
فسر المخالفة بان احسن الجاري على ضمير بالفظا
انما هو في المعنى وصف لزيد ولم يفتصلوا في الفعل
بين اللازم والمتعدي وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون
الامع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على ان
مفعول معه كذا قال الم اذكي قال الدماميني ان كانوا
اخذوا الخلاف في عمل المتعدي فيه من منع بعضهم
ان يقال ضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا فانه قد
يكون ذلك لان الظاهر المعطى للونه اصلا في الواو اذا
امكن ادعاؤه لم تجز ولم تحسن ادعاؤه ولا ينافي
ذلك صحة ضربت وزيدا اذ قال الرضي واشترطت
بعضهم ان يكون مفعول الفعل الذي يصاحبه المفعول
معه فاعلا كما في ساءت وزيدا انظر اليه ان عمه افي قولك
ضربت زيدا وعمه امعطوف اتفاقا لا مفعول معه قال
ويقتض ما قاله بخوح سبكه وزيدا رهم فان كان
مفعول في المعنى اذ المعنى يكفئك واما نفس عمه افي
في الميان المذكور للمعطوف فهو انه انما يعدل عن المعنى
الي التنبه بضاعلي المعنى الم اذ من المصاحبة لان المعطوف
في قولك جازيد وعمه وتحتل نصاحبهما في وقت افي
وتحتل حصول محي احدهما قبل الاخر والتنبه نفس
في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمه الا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال النصب
للمعطف الذي هو الاصل وجميع ما اشترط بوحده
من مثال المصنف الذي يذكر لبيان من فعله

الفعل

الفعل اي الذي يذكر ليدل على انه مصاحب ومشارك لمفعول
الفعل في ذلك الفعل في حين واحد سواء كان المفعول
فاعلا في قولك ساءت وزيدا او مشارك للمثل المفعول
عليه بالنسبة الذي هو مفعول الفعل الناصب للمفعول معه
في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما جميعا في وقت
واحد في قولك سار زيدا وعمه واو تشارك زيدا وعمه في
السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد كذا
قيل وعبارة بعضهم في تفسير المصاحبة التي يفيدها المفعول
معه والم اذ به يكون المفعول معه مشاركا لمفعول الناصب
له في ذلك الفعل في وقت واحد انتهى ولا يخفى ان ذلك
يلتخص بخومات زيد وطلوع الشمس فان الطلوع ليس
مشارك لزيد في الموت خالدا ولي ان يقال اي الذي يذكر
ليدل على انه مصاحب لمفعول الفعل ان يكون ذكره
لاحل اقادة انه مصاحب لمفعول الفعل في وقت صدور
الفعل منه او وقوعه عليه هذا والجواب ان ذلك مبني
على قول ابن جني والاحقش والسيراني والفارسي
والثلوبيني وابن الضايغ وابن عصفور ان واو المفعول
معه لا تقع قبل ما لا يصح عطفه بل نقل ابن الساذق الاجماع
عليه فلا يجوز على هذا الراي جلي زيد والسارية اذ لا
يستحيل جلوسه الي السارية وكذا لا يجوز عند هؤلاء
زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في المعطوف بل
نسب ذلك ابو احسان الي الجمهور فقال اشترط الجمهور في
قالي الواو ان يصح عطفه فلا ينصب محكمت وطلوع الشمس
مفعولا معه لانه لا يصح فيه العطف كما قاله الاحقش وتلقاه
جل الخويلين بالقول وبه قال السيراني والفارسي وابن

حيث وادعي فيه الباذش الاجماع وخالف ابن مالك في التفسير
 فلم يشترطه وقال وقد يقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه
 خلافا لابن جني وادعي ابن جني بالذکر معترض لما
 تقدم وقال ايضا انكر ابن جني وهو بالانكار خليف
 بدليل استنوي الما والخشبة وما زلت اسير والنيل
 فكان واياها الحران بطفا رجلا مات معافا امرأة لفنها
 بعد ذاق وبدليل انت اعلم ومالك اي مع مالك كيف
 تدبره ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز ان يكون
 مستد المحذوف الخبر لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد
 نزلت هذه المثل كلها فاما استنوي الما والخشبة قيل
 لا يمتنع فيه العطف وان لم يجز استنوي الخشبة كما
 يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم يجز اختصم عمرو
 قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز
 فيها الا النصب واماست والنيل فلا يمتنع نسبة
 السير الي النيل لا امتداد له وانه لا يفارق منه جزوا
 منه ان يقال استعير السير للجري لما اقترنت بما يصح
 منه السير كقولك تعالى ولله يسجد من في السموات
 والارض وظلالهم كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران
 ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري الاستعارة
 صحيحة بدون هذا الاقتران واما فكان واياها الحران
 والما فاشبه اثنين باثنين فصح العطف وما انت
 اعلم ومالك فقالوا لما كان الناظر في المال يلزم في الاكثر
 محي المال على اختياره صار موافقا له فثبت العلم اليه
 فجازا وفي شرح الحاجب للرضي انه لا يجوز النصب في
 قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة الحاطه

في العلم لماله والتقدير الاصل في فيه انت اعلم بحال مالك
 فانت ومالك ثم خفت محذوف معقول اعلم وحذف المسند
 المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلاً المحذوفين
 وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته كما قال
 واعلم جملة فعلية من فعل مضارع وقاعله معترضة
 بين المعطوف والمعطوف عليه والفعل يلحق اي انت
 ومالك معرونان فيما اعلم من يقترب باعتبار اصلاحه
 وحسن النظر فيه سواء ولا يكون اعلم اسم تفضيل
 كما فهموه فتأمل وخرج بالمنصوب المحرور بعد مع نحو
 جازد مع عمرو وبعد الباقي نحو بعثك الدار بانها
 وما بعده نحو جازد وعمرو اذا اريد مجرد العطف
 وذلك نحو الجيش من **جا الامير والحيش** فالجيش مفعول
 معه لانه اسم منصوب ذكر لسان من صاحب الامر في
 الجي والجيش ما زاد على ثمان مائة الى اربعة الا في
 زاد محفل والحيش الجيش العظيم والسنة من مائة
 فما زاد منها يكون فمئة الى ثمان مائة وقفا السائة
 فهي بعثا والكثبة ما اجتمع ولم يلبث **وخو الخشبة استوي**
الما والخشبة فالخشبة مفعول معه لانها اسم منصوب ذكر
 لسان من صاحب المافي الاستواء بمعنى استوي الما والخشبة
 ارتفع الما معها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل
 اليها فاستوي بمعنى ارتفع كما في قوله بمعنى ارتفع
 كما في قوله ذو مرة فاستوي والخشبة فها هنا قيام
 بعرف به قد ارتفع الما وقت زيادته وبنه بهذين
 المثالين على ان المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه
 على ما قبله كالجيش وقد لا يجوز كالخشبة لما تقدم من

من صحر

ان استوي بمعنى ارتفع لا بمعنى استقام بناء على ما عليه
ابن مالك من ان واو المفعول معه قد يقع قبل ما لا يصح
عطفه كما تقدم وقد يجوز العطف في المثال الثاني
ويقال استوي هاهنا بمعنى تساوي لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمفعول تساوي الماء والخشبة في العلوي
وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء في
اوضح المسالك لابن هشام ما نصبه للاسم بعد الواو
خمس حالات وجوب العطف كما في كل رجل وصبيعت
وخنو اشترك زيد وعمر وخنو جازيد وعمر وقبله او بعد
لما بينا اي من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم
الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان
الاشتراف لا ياتي في الايتين شبيهاً فالتر من عدم التقا
في الثالث ورجائه اي العطف على المفعول معه كما
وعمر ولانه الاصل وقد امكن بلا ضعف وجوب المفعول
معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وظلوع
الثمن لا منتاع العطف في الاول من جهة الصناعة
اي لان لا يجوز العطف على ضمير الجروسة من غير
اعادة الجار وفي الثاني من جهة المعنى ورجائه
اي المفعول معه وذلك في نحو قول
فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكلبين من الطحال
ونحو قول زيد الضعف العطف في الاول من جهة المعنى
وفي الثاني من جهة الصناعة اي لانه لا يخفى على العطف
على ضمير المرفوع المتصل الابد يؤكد به ضمير منفصل
او بفاصل ما ومنتاع اي العطف والمفعول معه نحو
علقتها تلبا وما بارد او قول

اذا ما الغائيات برز يومها وزجج الحواجب والعيون
اما منتاع العطف ولا تنف المشارك واما منتاع المفعول
معه فلا تنف المعية في الاول وانتفا فائدة الاعلام
بها في الثاني ويجب في ذلك ضمير فعل ناصب للاسم على
انه مفعول به اي وسقيتها ما وكلن العيون هذه
قول الفراء والقاري ومن تبعها وذهب الجرمي واليا
والبرود وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي الى انه
لا حذف وان ما بقى الواو مقطوف وذلك على
تاويل العامل المذكور بما عمل بهما انتصابه عليهما
فيقول زججن محسن وعلقتها تلبا انتهى قول
وذلك في نحو قول فكونوا انتم وبني ابيكم فالحاطون
هم المأمورون فاذا عطف كان التقدير كونوا لهم
وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود وكذا قول
الاخر اذا المحمدا الدهر حال من امر فدعه وواكل (الباليين)
وقول فلا سعا المعية في الاول وانتفا فائدة
الاعلام بها في الثاني ما اده بالاول البيت الاول
وهو علقتها تلبا وبالثاني البيت الثاني وهو اذا ما الغائيات
واشار محمد الله تعالى الى ان منتاع المفعول معه
على نوعين اما لان المتصاحبة مفقودة كما في البيت
الاول واما لانه موجود فالاعلام بها غير مفيد كما
في البيت الثاني لان مصاحبة العيون للحواجب موجودة
معلومة والاعلام بذلك لا فائدة فيه وهو على قول
الجرمي ومن ذكر معه من باب التضمن والزواجحة
علقتها ما بارد او تلبا فالتر موه محجج من بقول
طرفة لها سلب تزعي به الماء والسحر واختلف في التضمن

زي

أهو قياي أم سماعي والاكثرون علي أنه قياي والذي جري
عليه الشيخ أبو حيان وابن هشام أنه لا يتقاس كاسياني
ومناطه أن يكون الأول والثاني جثمان في معنى
عام قاله المأذني في التخصيص وقال الرخشي من شأنهم
أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه
وليست فعلونه استعماله مع إرادة معنى المضمن قال
والغرض من التضمن إعطاء مجموع معنيين وذلك
أقوي من إعطاء معنى ألا تترك كيف رجع معنى ولا
تعد عينك عنهم إلى قولك ولا تفعل عيناك مجاوز
بين إلى غيرهم ولأننا كلوا أموالهم إلى أموالكم ولا تفعلوا
إلها الكليل انتهى قال العلامة الثاني السعدي الفاضل
في حاشية الكشف فإن قيل الفعل المذكور أن كان
في معناه الحقيق فلا دلالة علي الفعل الآخر وأن
كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة علي معناه
الحقيقي وأن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقي
والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف جال مأثور
من الفعل الآخر بمقولة العربية اللفظية بمعنى
تقلب كفيه علي كذا أناد ما علي كذا ولا بد من اعتناء
الحال والآل كان مجازا محض لا تضمنيا وكذا أقول
يؤمنون بالغيب تقديره معترفون بالغيب انتهى وقال
ابن جني في الخصائص أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل
آخر وكان أحدهما يتعدى بحرفين والآخر باحرفان
العرب قلنا تشع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه
أبدا نأبان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك
جي معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك

كقول

كقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم وانت
لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول رفثت بها ومعها لك
لما كان الرفث هنا في معنى الإفصاح وكنت تفدي أفصحت
بالي كقولك أفصحت إلي المرأة حيث بالي مع الرفث أي إذا اشتقا
بأنه بمعناه كما يحو وأعوذ وحوك لما كانا في معنى أعوذ ولول
وكما جاء بالمصدر فاجزوه علي غير فعل لما كان في معناه
لخوف قوله وإن شئتم لقاء دناءة وأنا لما كان القعاد أن يعاون
بعضهم بعضا وعليه جأقول وليس بأن يتبعه أتاغا
ومنه قول الله تعالى وتبذل إليه تسبيلا واصنع من هذا
قول الهذلي ما أن تسي الأرض الأمثل وحرف السا
على الحمل فهدأ علي فعل ليس من لفظ هذا الفعل
الظاهر ألا تترك أن معناه كلوي على الحمل يحمل المصدر
علي فعل دل أول الكلام عليه ولذلك قوله يقايي من
انصاري إلى الله أي مع الله وانت لا تقول سرت
إلى ربي أي نعمه لكن لما كان معناه من ينضاف في نصرتي
إلى الله جاز لذلك أن يأتي هنا إلى وكذلك قوله
تعالى هل لك إلى أن تترك وانت إنما تقول هل لك في
كذا الله لما كان هذا أفعاله صلي الله عليه وسلم
له صار تقديره ادعوك وارشدك إلى أن تترك وعليه
قوله الفوزدق قد قيل الله زياد أعني لما كان
معناه من فزع عداه يعن ووجدت في اللغة من هذا
السن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لوجع الكثرة من
الجميع لما كانا يفتخرا وقد عرفت طريقه فاذ امر
بلا شيء منه فقبله وأشبهه فانه فصل عن العربية
لطيف من انتهى وقال ابن هشام في تذكرته

زعم كثير من المتأخرين منهم خطاب المارد يعني انه قد تجوز
 تضمن الفعل التهدي لو احد يعني صير ويكون من باب
 فن فاجاز حوته وسط الدار يراي صيرت قال وليس
 يرا تميز اذ يصلح لمن وكذا جاز بنيت مسجد او قطعت
 الثوب تغلا وصيقت الثوب ايض وجعل من ذلك قول
 ابي الطيب لثقت وقد صيغ الحياياضه لو في كما صنع الخبير
 لان المعنى صير الحياياضه لو في اي مثل لو في قلا والحق ان
 الثوبين لا ينقاس وقال ابن هشام في التقي قد يشوبون
 لفظا تعني لفظ فيعطونه حكمه وليس ذلك تضمينا وبلده
 ان نودي كلمة مودي كلمته ثم ذكر ذلك عروة اتمت
 منها قولنا نقالي وما تفعلوا من خير فلن تكفروا
 ضمن مديي خرموه تعدي الي اثنين لاني واحد ولا تفروا
 عقدة النكاح ضمن معني تنووه تعدي بنفسه لا بعلي
 لا يسمون الي الملا الاعلى ضمن معني تصفون تعدي
 بالي واصله ان يتعدي بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن
 معني استجاب تعدي باللام والله يعلم المفسد من
 المصلح ضمن معني يميز في بين وذكر ابن هشام في
 موضع اخر من المعاني ان التضمنين لا ينقاس وكذا ذكر
 ابواحيان واعلم ان المضمن معني لا يلزم ان تجري مجرى
 في كل شي ومن ثم جاز دخول الثاني خبر المبتدأ التقي
 معني الشط نحو الذي ياتي في فله درهم وكل رجل ياتي
 فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين
 فلم يجزوا الذي ياتي احسن اليه او كل من ياتي
 احسن اليه بالجزم الا في الضميمة واجاز الكوفيون
 جزمه في الكلام تسميها بجواب الشط ووافقهم ابن

مالك

مالك قال ابواحيان ولم يسمع من العرب الجزم الا في
 الشعر فاقبلة قوله نقالي فاجمعوا امركم وشكلم
 مما امتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان اجمع بمفعول
 عزم لا ينصب الا الامر والكيد فيتعين نصب شكلم
 اما علي انه مفعول معه واما علي انه مفعول به لفعل
 محذوف فقد يره واجمعوا بوصول الهزة من جمع وجوز
 بعضهم فيه العطف بتقدير حذف مضاف واقامة
 مقامه اي وامرنا كما بكم وقولنا نقالي
 والذين تبوا دار والايمان مما امتنع فيه العطف
 لعدم المشاركة لان الايمان لا يتوبوا والنصب
 على المعية لان المراد بالدار المدينة والاية في
 مدح الانصار وقد تبوا والمدينة قبل التلبيس ثم
 بالايمان فوجب ان يقدر له عامل اي واعتقد
 الايمان والله نقالي اعلم خاتمة ونسال
 الله حسن الخاتمة لما بعد المفعول معه من خبر
 ما قبله او حال ماله بتقدير ما في الاكثر فتقول
 في الخبر كنت وزيدا كالاخ وفي الحال جيت وهذا
 شاعرا وقد يعطى حكم ما بعد العطف بالواو
 نظرا الي ان هذه الواو للعطف فتقول في الاول كنت
 وزيدا كالاخوين وفي الثاني جيت وهذا صاحكين
 اذا كانت مشاركة له في الضميمة ايضا والافقد تكون
 مشاركة له في الفعل دون الصفة المفيدة له وها
 ابن كيسان فقال لا تجوز الا مطابقة الاول فتقارن
 الفياس قيل وينبغي ان يتعين هذا عند الجميع في
 نحو قولك كان زيد ومودبه كالعبد والله نقالي اعلم

لف

بالصواب ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق
فلا يقال والخشبة استوي الما قال ابن مالك من جهة
ان هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها
العطف فزوي هذه الاصل ولا على المصاحب فلا
يقال استوي والخشبة الماخلا فالابن جاني فانه
اجاز ان يقال استوي والخشبة الما تمسك بانه قد
جا ذلك في العاطفة نقول
الا بالخلقة من ذات عرف عليك ورحمة الله السلام
فليحرفها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم
قال جمعت ونحشا عيبة ونميمة ثلاث خصال است
وكلنا شهيته واهية اما الاولى فلان وقوع مثله في
الواو العاطفة شاذ ومخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه
واما الثانية فالبيت من العطف لامن المفعول معه
وعلى ذلك فوجه اكثر النجاة **واما خبر كان** نحو كان الله
عفو راحما **وقول اخوانها** بالجر من طوف على
كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد
به خبر له زيادة تعلق بكان فلا يلزم من عطف اخوانها
على كان العطف على خبر العلم ولا من رجوع الضمير
في اخوانها رجوعه الى خبر الكلمة وليس المضاف هاء
تقدر اعطفا على المضاف السابق اعني خبر من خبر
كان بان يكون لفظ اخوانها مفعولا باقتامة مقام
المضاف في اعرابه كما هو المشهور او مجرورا على
خبر يربط به ابقاء على اعرابه لان تثنية الضمير
في قولهم فقد تقدم ذكرهما لا يلائمه والمراد
بالاخوان في ذلك وفيما اشبهه النظائر

(النظائر)

النظائر بالاخوان لما بينهما من التقارب والمماثل كما يكون
ذلك بين الاخوان ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه
وليس بالاستعارة المصاح بها **واسم ان** نحو ان الله غفور
رحيم **واخوانها** بالجر اي نظائرها ونحوها هنا نظير
ما تقدم **فقد تقدم** ذكرهما اي خبر كان واخوانها
واسم ان واخوانها **ابواب المفعولات** استطراد ان
عقب باب المبتدأ والخبر فاعني ذلك عن ذكرهما
هنا تفصيلا **وكذلك التوابع** المنصوبة وقول
فقد تقدمت هناك اي في المفعولات نضج بوجه
الشبه فاعني ذلك عن ذكرها هنا تفصيلا هذا
بالـ **مخفوضات الاسماء** باضافة
مخفوضات الى الاسماء بيان الواقع للاخترازالان
المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تايلا وهو
خاتمة الكتاب ويقال للمخفوضات المجزورات
وهي ما شغل على علم المضاف اليه اي اسم اشتمل
على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتح او الساكنة
لفظا او تقديرا يخرج الحروف الاواخر التي هي بحال
الاعراب فانه لا يطلق عليها المفعولات والمنصوبات
والجوزات اصطلاحا لانها اقسام الاسم وانما قلنا
من حيث كونه مضافا اليه **المخفوضات على ثلاث**
اقسام اي صادقة عليها ولو اسقطت كلمة على لكان
اخص واظهر فان قيل يبي على المصنف في ظاهر
الامر مخفوضات اخوان اخدهما المخفوض بسبب
الجوار لقولهم هذا محروص خراب مخفوض خرب

لجاء ورته للضرب وان كان خرب انما هو صفة للجرح وكان
 الفارسي يقول في ذلك قد يوحى الجرح الجرح الثاني
 الخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقول
 بدا لي اني لست مدرك ما معني ولا سابق شي اذا كان
 قلت هذا النوعان يوجعان عند التحقيق الى الخفوض
 بالحرف والخفوض بالاضافة والتحقيق ان حركة
 الحكاية ليست اى ابا وانما هي حركة مناسبة لانهم قصدوا
 بذلك ان يناسبوا بين الجاوريين في اللفظ وان كان
 المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا ففي حرف ضمة مقدرة
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجاورة واما الثاني فهو
 مخفوض بحرف مقدرة قسم **مخفوض بالحرف** بدا بالجر والجر
 لانه الاصل وقسم **مخفوض بالاضافة** ظاهر هذه العبارة
 ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال
 والاقوال الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره
 ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان
 وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباقي قول
 بالاضافة بمعنى في او للسببية فتكون الاضافة
 سلبا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سلبا كونها عاملة
 اذ كون الشيء سلبا اعم من كونه عاملا ولا اعم لا يلزم صدق
 باخص معين ونحوه بان اضافة بمعنى مضاف
 من اطلاق اسم المصدر على المفعول قال الشيخ الرضي
 ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
 الاسم المعنى المقتضى للاعاب وذلك المعنى كون
 الاسم عمدة او فضيلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
 فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه

هو

هو اللام المقدرة او من او المضاف فن قال انه الحرف
 المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو المقوم للاضافة
 بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
 لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل
 الحرف ولا يتكررها هنا عمل حرف الجر مقدرا وان
 كان ضعيف مثل في نحو حرف في قول روية وذلك
 لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص
 بالمضاف اليه ويشبه به كما ان نصب ان المقدرة
 في نحو احضرت الوعى ضعيف فاذا وقع موقعها فالسببية
 او واو الجمع كما في باب تواصب المضارع جاز نصبت
 مطرد او كذا الجرح برب المقدرة بعد الواو والفا
 وبلى ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجرح المضاف
 هو الاولي قال ان حرف الجر ثمة بعبارة ملشوخة
 والمضاف معني معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
 زيد نكرة لغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا
 اليه انه حاصل له بواسطة الاو وهو الجرح برب
 وقال بعضهم العامل بمعنى الاضافة وليس لي
 لانه ان اراد بها كون الاسم مضافا اليه فهذا المعنى
 المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
 وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
 اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول
 ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال
 خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انما
 والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه من اختلف
 الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الي

الحايط اي املك واستدته اليه واصطلاحا نسبة بين
تقييدية بين شيئين تقتضي الجرار ثابتهما خروج بالتقدير
الاستنادية نحو زيد قائم وبما تعدده نحو قام زيد وبالاخر
نحو زيد الخياط ولا تورد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل
الاسم واشتهر اشكال في الاضافة بانه يلزم الدور وتوقف
المضاف من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف
الاضافة على المضاف من جهة النسبة بين المضاف
والمضاف وكل نسبة متوقفة على المنسبين وجوابه
انه ان اريد بتوقف الاضافة على المضاف لتوقفها عليه
من حيث ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف
او توقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه
لان الاول هو الذي يضاف للثاني فليست تقييدية منه
تخصيصا وهذا اصطلاح سلبوي وابن مالك وقيل
عكسه وقيل يجوز في كل قسم **مختص بالتعريف**
هذا القسم زاده الاخفش وهو راي عند الجمهور فان
قيل الجري بالاضافة ايضا رايه وهو مرجوح قلت نعم
ولكن المراد كما سبق الجري بغيرها او غيرها او بالمضاف
وقد يقال هنا على بعد المراد الجري بالنتيجة او غيرها
لكنه خيب هذا الى الجروور بالحرف او بالمضاف ولا يكون
فيها ثالثا وقد تقدم في التوابع ان الصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فان العامل
فيه مقدور مماثل للعامل في البديل منه لانه على نية
تكرار العامل وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر الحذف
بالتعريف كما لم يذكر في باب المر فوعات والمنصوبات

الرفع

الرفع والنصب بهما جازيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل
او زيد كوالرفع والنصب بالتعريف كما ذكر الجروورها وقد
اجتمعت الاقسام الثلاثة في النسبة وذلك لان لفظ
انهم مجرور بالحرف الذي هو الباء ولفظ الله مجرور
باضافة اسم اليه والرحمن والرحيم مخفوضان بالتعريف
لانها صفتان لله **فاما المختص بالحروف** ونسب تلك
الحروف الخافضة حروف الجروورها نحو من الفعل
الى الاسم اي الى معناه وقال الرضي الاظهر انه قيل لها
حروف الجروورها تفعل اي اب الجروورها سميت بعض
الحروف فحروف الحزن وبعضها حروف النصب
انتهى وبسمها الكوفون حروف الاضافة لانها تنصب
الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف
الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من طرفه وتعيض
وغیرهما نقول جلست في الدار ذلك في علي ان الدار
وعا الجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من التكرار
واسقط المصنف من حروف الخفض خلا وعدا
وحاشا لانه ذكرها في الاستثنا فاستغنى بذلك
عن اعادة ذكرها واستقط منها لعل ومي وكى ولولا
لفرابة الجروورها فلم يلتفت اليها بعد ما نبه على الجروور
بها بقوله **مختص بالحرف** واقتصر في التفصيل
على الكثير المشهور وذلك لان لعل لا تجر بها الاعقيل
قال شاعر هو لعل الله فضلكم علينا يعني ان املك ثم يم
فالاسم الكريم مبتدأ وجملة فضلكم خبره وفيها اذا
فتح الاحز وكسره مع حذف الاول ودونه ونقل الفاء
وابن الانباري الجروور يعني لعل وامامي فالجر

ذلك وذكر الفراء ان لا ت قد جاز الزمان وقري ولان
حين مناص وزعم الاخفش ان بلسه حرف جو يعني من
والصحيح انها اسم وذكر المصنف الحروف التي ذكرها
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم يعرفها عنها واما الباء
والكاف واللام والواو والفاء فذكرها باسمها لوجودها
فهو ما الحفص من بلس الهم وبنائها على السكون قال
ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها
وبين من الاسمية وذهب الكسائي والفراء الى ان اصلها
امنا فحدثت الالف لكثرة الاستعمال فهي على قولها
ثلاثية والجمهور على انها ثنائية وقال ابن مالك لفة
لبعض العرب وقال ابو احبب ان ضوارة وتختص
في القسم من ومن بلس الهم وضمها بالرب وهي ام حروف
الحفص واصلها لانها اقوى حروف الحروف ولذلك دخلت
على ما لم يدخل عليها غيرها نحو من عندك وتنفرد
بجزيل حديث البخاري عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه يقول الله اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
شئ دخل من بلسه ما اطلعتم عليه والهم وفي نصب
او فتحه على ان في بعض طرق الحديث من بلسه بفتح
الها ميمية وقال في التسهيل وتنفرد من الحروف
لان تصرف كقول وبعد وعند ولدي ولدك ومع
وعن وعلى اسمين وتختص بكسوة الهم ومضمومتها
في القسم بالرب والنا واللام بالله وتنفرد في الله
وتزني انتهى قال الحويري وقول العامة ذهب الى
عنده وقول بعض المولدين كل عندك لا يساوي

نصف

نصف عندي لمن وقال الرضي وتكون من مضمومة الهم
ومكسورة زنا بمعنى بالقسم ولا تدخل اذن الاعلى لفظ الرب
كاختصاص التا بالله وتند دخول كل واحدة منهما على
معول الاخرى نحو تزني ومن الله وهي حرف جو عند سيبويه
جازم ميمية في القسم خاصة وقيل المكسوة الهم مقصورة
من يمين ومضمومة مقصورة من ايمن انتهى وبداها لما
تقدم ولها عشرة معان الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا
ما تحبون وعلامتها ان يصح ان تخلعها بعض واخرها
قري بعض ما تحبون الثاني بيان الجنس فتكون لبيان
المراد من غيره فلا بد ان يضح تفسير ذلك الغير ما ذكر
بعد من واطلافة عليه وعلامتها ان يصح ان تخلعها
الذي هو ان كان ما قبلها معرفة او هو فقط ان كان
نكرة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو من
الاوثان ونحو من سجد من قوم اي هو قوم والميم
حسب الظاهر نحو زان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا
نحو عندي من المال ما لي ونحو ان يكون مقدرا نحو كنت
من زبيدة اي شي من عضو زيد وبده عطف بيان
له لكن صرح الرضي بانه اذا تاخر الميم فمن في الحقيقة
بيان ليمهم مقدرا وما بعده عطف بيان فالميم
في الحقيقة مجرران يكون مقدما قطعاً الا انه مذكور
او مقدور فاحفظ ذلك ولا تغفل الثالث ابتد الفاية
في الامكنة بانها نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى
وفي غيرها وضمها البصريون الا الاخفش والبريد
وابن درستويه بالمكان وانكروا ورودها للزمان فان
ابن مالك وغيره مدحهم هو الصحيح لمحة السماع بذلك

وكذا قال ابو حيان قال لكثرة ذلك في كلام العرب نظما
ونثرا وناوينا وبل ما كثرت وجوده ليس بحمد وليس المراد بالغاية
هنا نهاية المسافة بل المسافة قال الرضي كثيرا ما جئ في
كلامهم ان من لا يتعد الغاية والى لانها الغاية ولفظ الغاية
لا يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المداي جميع المسافة ايضا
لا معنى لابتداء النهاية وانتهى النهاية الغاية جميع المسافة
والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهى الغاية جميع المسافة
اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهى النهاية قال والمقصود
من معنى الابتداء ان يكون الفعل المعدي باشا
مبتدئا كالسر والمشي ويكون المجزوء من الشيء الذي
منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل اصلا للشيء المبتدئ نحو تهرات من فلان وخرجت
من الدار لان الخروج ليس مبتدئا بالانفصال
ولو باقل خطوة وليس التأسيس في الآية حدا مبتدئا
ولا اضلالا بل هو حدث واقع فيما بعد من فهي
بمعنى في قال ومنا بطرها ان تحسن في مقابلتها الى اوما
فا بدتها نحو اعود بالله منك اذ المعنى التي اليه قال
افادت معنى الانتهاء انتهى ونحو اعود بالله من الشيطان
الرجيم اي التي منه الى الله سبحانه فكانه يقول ابتداء
بالاستعانة من الشيطان فهو محل ابتداءية ذلك الفعل
الرابع التقليل نحو ما خطا يا هرا عرقوا الخامس معنى
بدل وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو ارضيتكم بالحياة الدنيا
من الآخرة جعلنا منكم ملائكة في الارض فخلفون ولا ينفق
ذا الجحيم منكم الجداي بذلك او عندك السادس الظرفية
نحو ما اذا خلقوا من الارض اذا اودى للصلاة من يوم

الجمعة

الجمعة السابع موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من
هذا فويل للقاسية فلو بهم من ذكر الله الثامن موافقة
الباء نحو ينظرون من طرف حتى التاسع موافقة على
نحو ونصناه من القوم الذين كذبوا العاشر التثنية
على العموم او تأكيد التثنية على فالاول نحو ما جئني
من رجل فانه قبل دخول من قبل نفسي الخس ونفي الوجود
ولهذا يصح ان يقال بل رجلا ن ويمنع ذلك بعد ذلك
من ومنه قول — تعالى ما ياتهم من ذكر من ربه وقوله
تعالى هل من خالق غير الله والثاني نحو ما جئني من
احدا ومن ديار اصيغنا عموم ومنه هل تحس منهم
من احد وهي الزائدة ولا يتفاوت اصل المعنى في
واغاب يتفاوت التأكيد معنى والترتبة لفظا ولها
شيطان احدهما ان يثبتها في او شبهه وهو الزم
والاستفهام بهل دون غيرها من ساير الادوات
ككيف ونحوها اذ لم تحفظ قال ابو حيان وقال
في الارشاد وفي الحاق الهمزة بهل نظروا احفظه
من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي
الاحاق لانه قال لا تدخل من مع كل اداة استفهام كائنت
ومني بل مع هل او ما يقوم مقامها في استدعاء الجواب
بالنفي ثانيا ان يكون مجزوءا نكرة وذلك نحو ما كثر
من الهمزة ما تنفط من ورقة الا يعلم بالانفص من
احد وشا ط ابن هشام في المعنى ان يكون المزيد فيه
ايضا فاعلا او مفعولا به او مبتدئا مثلنا قال
واهل الكثر هو هذا الشا ط فيلزم زيادتها في الخبر
والتمييز والحال المنفيان وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد

نسبته الى معناه الرضي الشاطبي فقلا عن ابن ابي الربيع وغيره
وذهب الاخفش من البصرية والكسائي من الكوفية الى جواز
زيادتها في النعم والايحاب والكلوة والمعروفة واختاره
ابن مالك في التسهيل وشحه قال لصحة السماع بذلك
كقولهم نقالي بغفر لكم من ذنوبكم ولقد جاك من نسا
المسلمين وحديث ان من اشتد الناس عذابا يوم القيامة
المسمررون وقول الشاعري
وكنت اري كالموت من بين ساعة فليكن بيني كان موعدا
اي وكنت اري بين ساعة كالموت وقول
ويكثرون من حنين الاعماس وذهب الكوفيون
والاخفش الى جواز زيادتها في كلام لا يكون منقيا ولا استغنى
سمع قد كان من مطر وذهب قوم منهم الفارسي الى
جواز زيادتها في نكرة شرط كقولهم
ومها يكن عنده من خليفته وان خالها تحقني على الناس
والجهور او لو اما استدرك بها ولا على التبعيض
او التبيين او غيره والتقدير بعض ذنوبكم ولقد جاك
نبا من شاذ في الموصوف وهو اي جاك الخبر كائنا من
نبا او القتران وما بعده حال وقد كان هو اي كائنا من
جنس المطر او قصد به الحكاية كانه سبيل هلك كان من
مطر فاجيب على نمطه وانه من اشتد الناس اي الشان
وقضى عليه وزاد بعضهم معنى الى خورائيه من ذلك
الموضع فجعلته غاية لرويتك اي محلا للابتداء والانتها
قيل ونحوي بمعنى عند قاله ابو عبيد بن جراح لن نقالي
عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قيل ومعني
ربما اذا اتصل مع ما قاله السيرافي وابن خروف وابن

ظاهر

ظاهر والاعلم كقولهم
وانما المماضي الكسبي منبئة على راسه باقي للسان من الغم
وتقدم انها تزد للفتنم بنا على ان السكت في القسم حرف
والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتداءية ومذهب
السمرين ان كل حرف من حروف الخفض له معنى واحد
وان حروف الجوز لا ينوب بعضها عن بعض بقياس
كما ان حروف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك
فاما قولنا ويلد يعقله اللفظ او على تضمين الفعل
معني فعل يتعدي بذلك الحرف او على النيابة شذوذا
او الاخيرة محمل الباب فحمله عند غيرهم بلا شذوذ
وهو اقل تغسفا **والى** ولها ثمانية معان الاول انتها
الغاية مطلقا والمراد بالغاية المسافة نحو سالت
الى البصرة فالبصرة منتهى مسافة وقع فيها السير
ويشاركها في ذلك حبي والى امكن في ذلك من حيث لانك
تقول سالت البارحة الى تصغيرها ولا يجوز حبي تصغيرها
لان يجوز حبي يلزم ان يكون احزا او متصلا بالآخر
لما حكى السكت حبي راسها وخوسلام هي حبي مطلع
النحو وان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحبي
لخوفنا ان القتران من اوله الى اخره والقرينة هنا
ذكر الاحز وجعله غاية وقيل القرينة هنا كون الكلام
سوقا لفظ القتران كله وذلك مناف لخروج الغاية
والاول والى لتناوله بعكس هذا الحابط من اوله
الى اخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها
قوله نقالي من المسح والحرام الى التجدد الاقضي والقرينة
هنا العلم بانه لا يسي به الى البيت المقدس ولا يدخله

في حق قول القريبية في تخفيف رحله والراحات في فعله
 او علي عدم دخوله فخر فخر الصيام الى الليل والقريبة
 هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهي عن الوصال
 والمنع منه فلم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخول فيه لانه
 غاية للصيام لكونه مما يمتد الا للاثم لانه فعل الجزاء
 وهو لا يمتد والمقيا لا بد ان يكون ممتدا وما دلت
 القريبية علي حروجه فخر فخره الى عيسى فان
 الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانتظار
 حالة المبة ايضا وذلك يودي الي عدم المطالبة
 وتقويت حق الذابن وحق قول
 الحيا الارض حتى امكن عزاب فلا زال عنها الخير محروا
 عملها والا فالصحيح في حي الدخول وفي الي عدمه
 مطلقا حملا علي الغالب فيها عند القريبية وما دلت
 من عدم القريبية ربح الرضي وزاد ترجيح عدم دخول
 حدي الانتهاء والابتداء في الحدود فاذا قلت اشترت من
 هذا الموضع الي ذلك فالموضعان لا بد خلاصا ظاهر
 في الشا و يجوز دخوله ما فيه مع القريبية وقال بعضهم
 ما بعد الي ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في
 غيره الاجاز او قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
 نحو اكلت السمكة الي راسها فالظاهر الدخول والا فالفلك
 عدم الدخول فخر فخر الصيام الى الليل والمذهب هو
 الاول ثم قال ومن الفرق بين حي والي ان حي
 يلزمه تقدم ذي الاحوال الفضا او تفدير كما ذكرنا خلافا
 الي وان الاظهر دخول ما بعد حي في حكم ما قبلها كما
 اخترنا خلافا الي فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع

قوله في القريبية

القريبية

القريبية وان كان جزا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من
 هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر
 الدخول فيهما وان لم يكن جزا فالظاهر فيها عدم
 الدخول وما اخترنا اظهر عند الحاجة ومن الفرق بينهما
 ان الفعل المنفرد في حي يجب ان يستوفي اجزا التحريم
 الذي قبل حي شيئا فشيئا حتى ينتهي الي ما بعد حي
 من الجزا والملاقي واما الي فان كان قبلها ذوا الاجزا
 وبعدها الجزا او الملاقي فتحكمها ايضا كذلك والا فلا
 نحو فلكي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد
 الي واما تعدد حي فيه الخلاف كما مر انتهى الثاني القريبية
 نحو ولا تأكلوا اموالهم الي اموالكم وقال الرضي التحقيق
 انها بمعنى الانتهاء اي تضمينها الي اموالكم وكذا قوله
 الي المرافق اي مضافة الي المرافق والذود الي الدود وال
 اي مضافة الي الذود وقال غيره وما ورد من ذلك فهو قول
 علي تضمين العامل وابقا الي علي اصلها والمعني في
 قوله من انصاري الي الله من يضيف نصرة الي
 الله و الي حينئذ بلغ من مع لانك لو قلت من ينصرتني
 مع فلان لم يدل علي ان فلانا وجدته ينصرك وقيل
 التقدير من ينصرتني حال كوني هيا الي الله الثالث
 التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما فيه
 ما او بعضا من فعل نجيب او اسم تفضيل نحو رب السج
 احب الي الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل انتهى
 الغاية اي منه اليك الخامس موافقة في نحو ليحفظكم
 الي يوم القيامة وقول
 فلا تتركني يا لوعبدك انبي الي الناس مطيبي النار اجرب

قال الرضي والوجه انها معناها وذلك ان معنى مطلي به
 الفاعل اجزب مكره بيقض والتكرية تعدي بالي قال
 نقالي وكراهه اليكم الكفر حملا على المحبيين الصنفين معني
 الامانة قال قالي وحب اليكم الايمان كما قيل بعثت
 حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على من خطت
 قال اذا رضيت علي بنو قشير لهم الله المحبي رضي
 انهم السادس موافقة من كقول
 نقول وقد عالت بالكور فوقها ابني فلا يروي الي ابن ابي
 السابع موافقة عند كقول
 ام لا على سبيل الى الشباب وذكره اشهي الي من الرقيق السلس
 اي اشهي عندي كذا مثل ابن مالك وابن هشام في المعنى
 ونارعه الدمامي بانه تقدم ان المعلقة بما يفهم حيا
 او بغضا من فعل تعجب او تفضل معناها التبيين
 فلهذه اكلون الي في المبينة لفاعلية مجرورها لا فاعلا
 اخروا جاب الشهي بان تلك شطرها كوان التعجب والتعجب
 من نفس الحب والتفضيل وهي هنا متعلقة باسم تفضل
 من الشهوة قال الرضي قيل ان الي في ذات الي حب او
 بغض وحسنت اليه معنى عند والاولى بغاؤها
 اصلها لما ذكرنا الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفاعل
 مسند لا بفراة بعضهم اقيدة من الناس فتوي اليهم
 الو او اي فتواهم وخرجت على بعضهم فتوي معنى
 قيل او على ان الا فتوي فقلت الكسرة قلحة والياء الفا
 كما قيل في ناصبه ناصها ذكره ابن مالك قال ابن هشام
 وفيه نظوران شط هذه اللغة فتحرك اليائي الاصل
 ابن الصانع بان اصل هذه اليا الحركة وسكونها عارض

للاستعمال

للاستعمال وفي هذا الجواب نظوران سكون فتوي من
 العارض للاستعمال هو سكونه عن الحركة الاى اية
 وتلك عارضة ليست هي له في الاصل لان الكسرة انما قبل
 التركيب ليست بمعية وقال ابو الحسن الاصفهاني وتكون
 بمعنى الباقية وادخلوا الي شياطينهم وتقلب الفهايا
 اذا جرت ضمير الخوا البنا واليد واليه **ومن** ولها عشرة
 معان الاول المجاوزة اي بعد شي عن المجرور بها
 بسبب الجاد المصدر المعدى بها فتوي من القوس
 اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه
 عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا
 ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخرته
 عنه مجازا كانه نقلت عنه وقولك فليست عن يمين
 اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقول
 نقالي في الفون عن امره مصنف معنى يتجاوزون
 وطبقا عن طبق اي طبقا يتجاوز في الشدة عن طبق
 اخذ وانه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
 وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين
 فقط بل المقصود جلتس اطباق كل واحد منها اعظم
 من الاخر فهو مثل التلبيبة في لبيك وقوله نقالي
 كرتين والمراد في الكل التلبيز والتلبيز فاقترع على
 اقل مراتب التلبيز وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم
 ورت السيادة كابر عن كابر مجاوزا في الفصل عن
 كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابنا
 الحدوف على معناها ما يمكن وقوله
 لاد ابن عمك لا افضل في حسب عيني ولا انت ديان فتخزوني

ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة
وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها معناها
والجار والمجرور يصف المصدر اي نطقا صاد راعن الهوى
فمن في مثله تقييد التقييد كما في قولك قلت هذا
عن علم وقول **نصه** ونصه عن اسل **ضمن** فيه
تجزي معنى تكشف اي تكشف القطاع عن وجه اسل كذا قال
الرضي سقناه مع طول الكثرة فوايده وحسن شاحه ليد
المسيلة وعبارة الفاضل الجاي اي تجاوزت في وتعديت
عن نبي اخر وذلك اما بزوال **عن** النبي الثاني ووصوله
الي ثالث فخور ميت السهم عن القوس الي الصيد او الهم
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
اديت عنه الدين انتهى والمجاورة هي الاصل فيها وكذا
عدي بهامد واعراض واضرب واختر وعدل ونهي
وناي ورحل واستغنى **هدو** واعرض واضرب ورغب
ونحوها ومنه باب الرواية والاختار لان المروي والخبر
به مجاوز لمن اخذ عنه ولم يذكر البصريون سواها
الثاني معنى بعد نحو عما قيل ليصبح ناديين لتزين
طباقن طبق تحرفون الكرم عن مواضع بدليل من
بعد مواضع الثالث الاستعلاء على كقول **س**
بقالي فاما بحمل عن نفسه وقول الشاعر لاه ابن
عمك البيت اي على الرابع التقليل نحو وما كان **س**
استغفار ابراهيم لآبيه الا عن موعدة وما نحن تارك
الرهنا عن قولك الخامس الظهيرة كقول **س**
واسر سارة الي حيث لقينهم ولانك عن حمل الرابعة
اي في قول **س** بقالي ولا تنيا في ذكرى ورد بان تقديم

وفي

تقن معروف وفوق بين وفي عنه وفي فيه بان معنى
الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر
السادس موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده اولئك الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل
فيقبل من اخذها السابغ موافقة الباقو وما ينطق
عن الهوى اي بالهوى وتقدم ما فيه **س** الثامن الاستعانة
قال **س** ابن مالك ومثله بخور ميت عن القوس لانهم
يقولون دميت بالقوس وفيه رد على الحويري في اكار
ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي الرمية التاسع
البذل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وقرية
المحججين صومي عن اكل العشاء الزيادة للتقوية
من اخرب محمد وفيه كقول **س**
الجرع ان نفسي اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبك ويدفع
وقوله فاصبحن لا يسالن عن عمامه وزيادتها صوة
خلا فالاي عبدة حيث اجازها في الاختيار واستل
بقوله بقالي قلحذ والذين يخالفون عن امره
اي امره **وعلي** ولها عشرة نعان الاول الاستعلاء
اي العلو لا طلبه فهي لبيان ان شيئا تقوف واستقلي
على ما بعد علي اما حقيقة نحو زيد علي السطح او
كما ونجاز نحو عليه دين فالدين لزومه ونحوه
كانه ركب عليه او حمل علي ظهره فكانه فوقه ومنه علي
نضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها ركنة
لن يلزمه وكذا قول **س** بقالي كان علي ركبنا
منفصلا بقالي عن استعلاء نبي عليه ولكنه اذا صار النبي
شهورا في الاستعمال في نبي لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم

الله ومنه تؤكل علي فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه تؤكل
علي الله واما قوله اذ ارضيت علي بنو اقيشير فحمل مرصيت
في التعدي علي صده اي محطت وقوله رغبة اشهر
وحلا عليها اي علي مذاقتها كانه ملك مذاقتها ونسلط عليه
فهي تحمل اليه وتتبعه وقوله فلان علي حلالته يقول
لذا اي منها كانه المعين انه يلزمها لزوم الرأب لم كونه
من قولهم ركبته الديتون اي لزمته ومنه ساعلي اسم الله
تعالى اي ملتمسها به فكانه ماكب فحملك الي مقصدك ومراق علي
يفيد ان مرورك به كان من جرعة الفوق لخلاف مررت به
وقوله ان الكرم واسك يعمل ان لم تجد يوما علي من يتكل
علي ليس فيه زيادة بل الكلام علي التقديم والتأخير واصل
ان لم تجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجزوم
الراجع الي التوصل كما مر في باب التوصلات فتقدم
علي من يتكل وصار علي من يتكله فجاز حذف الضمير لان
يتكرر من اجل ان المانع من النصب الحرف الجازم انما قال
ان مالك ومنه المضافة للام الفهمه ما يجب كقول
فيوم علينا ويوم لنا وما وقع بعد وجب او شبهه او كبر
او صعب وخوّه مما فيه ثقل او دل علي تمكن نحو اوليك
علي هدي انا علي عهدك ووعدك ما استطعت
الثاني الظرفية كمن نحو واتبعوا ما انتلوا الشياطين علي
ملك سليمان اي في ملكه ودخل المدينة علي حين غفلة
اي في حين غفلة الثالث المجاوزة كمن نحو اذ ارضيت
علي بنو قشير الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله
ما عهدكم اي لاجل هديته اياكم وقوله علي م يقول
الرحم يتقل عاني الخامس المصاحبة كمن نحو واني المال

علم

علي حبه اي مع حبه وان ربك لذو امفورة للناس علي ظاهري
اي مع ظلمهم السادس موافقة من نحو واذا التالوا علي
الناس يستوفون السابع موافقة الباخو حقيق علي
ان لا قول علي الله الا الحق اي بان حاضرا اي الثامن
الزيادة للتقويص من اخري محمد وقوله كقول
ان الكرم واسك يعمل ان لم تجد يوما علي من يتكل
اي من يتكل عليه وتقدم ما فيه التاسع الزيادة لتفسير
تقويص وهو قليل كقول اي الله ان ساحة مالك
علي كل افنان العنصاه تروق فعلي زيادة لان راق
يتقدم بنفسه وحذفها وزيادة لها ضرورة كقول
فحق فتبدي ما بها من صباية فاعني الذي لولا الا سي لغضاني
اي لغضني علي وجوز ابن مالك زيادتها في التثنية
من حلف علي يمين اي يميننا وقال ابو حيان هو علي
تضمن حلف معني جسر العاش الاستدراك والاضراب
كقوله بكل تد او بنا ولم يشف ما بنا علي قرب الدار خير البعد
علي ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من رهاه ليس يترك
والبصيريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لو قفت
موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه اي
عنه وكنت علي القلم اي به وجاز زيد علي عمر واي معه
والد رهبر علي الصند وق اي فيه واخذت علي الكبر
اي منه واولوا ما تقدم علي التضمن ونحوه تضمن
سكوت معي سمول ورضي معني عطف واكاليو معني طوى
في الكيل وحافظون معني قامون وحقيق معني حرم
ولتكر واعمي محمد واوجوز الاخفش حذفها ونقص
ناليها مفعولا نحو ولا تواعدوهن سرا اي علي سر لا تقدر

لهم من اهلك المستقيم اي على صراطك ونجب قلبك الى
وعلى يا اذ كان مجرورا في ارضها **اد** ولها عشرة معان
الاول الظلمة مكانا وزمانا وقد اجتمعا في قوله تعالى
لم يعلت الروم الآية حقيقة او مجازا يجوز في الدار
ولم في الفصاحص حياة والحقيقة حيث كان لكظرف
اعتوا والمظروف في خبر خوالدهم في الكيس والمجازية
اذ افتقد الاحتوا يجوز في البرية او التخيير نحو في هذا
فلان علمه او فقد امعا نحو في نفسه علم ومن الحكاية
الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي
نحو الا ان فيها قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف
والراس والاصبع مظهر وف لكن لما كان المناسب ان
يحرك بالمظروف نحو الظرف وهما هنا الاسماء بعكس
قلبو الكلام معناية لهذا الاعتبار فهي تبين ان مخرجا
ظرف لشي حقيقة يجوز في الدار او مجازا نحو نظرت
في الكتاب وتكر في العلم وانا في حانتك لكون الثاني
والعلم والحاجة يتأغلل للظفر والتفكر والتكلم
مشملة عليها اشمال الظرف على المظروف فكانها
محيط بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام
في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها بالسبب الذي
هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف
وهذه هي التي يقال انها للسليمة كذا قاله الرضي الثاني
السليمة فلولسكم فيما اضمتم بذكره اي بسببه وفي
الحديث دخلت امرأة النار في هرة حبستها في النفس
مائة من الابل الحب في الله والبغض في الله من الاعمال
بدليل الحديث الاخر ان حب الله وتبغض لله ولتمني

التعليقية

التعليقية ايضا قال الرضي وقيل انها بمعنى الباقي قوله
وتوكب يوم الروح منا قوارس بصيرون في طن الكلا **وا**
والاولي ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في
هذا الشأن الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في
امم اي **هم** معهم فخرج علي قوم في زينته قال
الرضي وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في
عبادي وبمعنى الباقي قوله فخاري به العانا ونهنيها
وتشرب في اثانها وثقاسرو **والاولي** اي في الموضعين
بمعناها اي حاصلة في ذمرة عبادي او بمعنى ادخلي
ايها الروح في اجسام عبادي والثامن جعل
اثانها ظرف للتشرب والظهار مجازا وقولهم في الدم من كل
فانت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله
اي في رضى الله اي رضاه مشغل على مواخاتنا لا تخرج
عنه الا الاغاضى الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض
في الله انتهى الرابع الاستعلاء نحو لا صليتم في جذوع النخل
اي عليها وقال الرضي قيل انها فيه وفي قوله بطلان
ثيابه في ساجه بمعنى على والاولي انها بمعناها التمكن
المصلوب في الجذع يمكن المظروف في الظرف الخامس
المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فائتاع الحياة الدنيا في الاحزة الاقليل وقول
الفاضل لوسي ما علمي وعلمك في علم الله الا كما ياخذ
هذا الطائر بمنقاره من البحر السادس موافقة اي
خوفنا دوا ايدبرهم في افواههم قال الرضي والاولي
ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن السابع موافقة
من كقولهم الاعم صياحا ايها الطفل الباقي **وهو** يعني من

كان احدث عهد ثلاثون شهرا في ثلاثة احوال اي منها
 الثاني موافقة الباقول وترك يوم الروم منافق
 بصيرون في طعن الكلا والايهاوي بطعن التاسع
 القويض وهي الزائدة عوضا من اخوي محذوفة لقوله
 ضابت فتمت رغبت تريد ضابت من رغبت فيه اجاز ذلك
 ابن مالك قياسا على قول
 ولا يواينك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر
 اي فانظر من تنق به العاشد التوكيد ولتمني الزائدة
 لغير تقويض اجاز ذلك ابو علي لقول
 انا ابو سعد اذا الليل دجا قال في سواده يرن دجا
 اي في حال سواده البرندج والارندج جلسوا سود واجاز
 بعضهم في قول نقال وقال اركبوا فيها واختلفوا
 في زيادتها على اقوال فقيل زاد في الاختيار وغيره
 نحو ما تقدم وقيل لا مطلقا وقيل في الضوكة دون
 الاختيار وهو راي الفارسي والبصريون قالوا لا
 تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية
ورب بضم الراء وتشديد الباء فتحها ويقال بفتح الراء
 ورب بضمها وربت بالضم وفتح الباء والتا وربت
 بسكون التا وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولى
 وسكون التا وتختلف الباء المشددة ورب بالضم والسكون
 ورب بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر لغة حكاهما
 ربنا ابن هشام في المقي وحكي ابن مالك منها عشر ازيد
 ابو احيان ربنا وزعم ابو الحسن علي ابن فضال الي
 في كتاب الهمائل والعوامل انها ثمانية الوضع مائة
 الثاني كل وبل وقد وان فتح الباء مخففة دون التا

في قول
 ربنا ابن هشام
 في كتاب الهمائل

ضروكة

ضروكة لالعة وان فتح الراء في الجميع مشددا ومخففا مع
 التا ودونها شاذ والجمهور على انها ثلاثية الوضع وان
 التثنية المذكورة وفتح الراء في معرفة واشهر لغاتها
 ضم الراء وفتح الباء المشددة قال الرمي ووضع رب للتقليل
 تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي
 لا تتكر لقيته للرجال بالمة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
 قليلا قال ابن الساج الحاجة كالمجعة علي ان رب جواب
 الكلام اما ظاهرا او مقورا فهي في الاصل موضوعات لجواب
 فعل ما من مني فلهذا الاجوزون رب رجل كرم اضر
 هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى
 التثنية كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القويضة
 وهي حرف جر عند النصب بين خلافا للوقوفين والاختف
 واما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع الزا في التقليل
 مثل في التثنية ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتثنية
 في الغالب كقادة كم انهم لم يروها جرح حرف جر ولا
 بالاضافة كما انهم لم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب
 رجل ويشكل عليهم حرفيتها بخور رب رجل كرم الكرم
 فان حروف الجر هي ما يفتحي الفعل الى المفعول الذي
 لولاها لم يفتض اليه والكرم يتعدى بنفسه قال
 صاحب المقي انما ذلك لانه يفتض الفعل المتاخر
 عن المفعول عن العمل فيمد بحرف الجر لقوله
 نقال ان كنتم للرويا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر
 الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان تقدم مثل
 ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها
 التخصيص في تخص مضمون ذلك الضعيف باللام

فقط من بين حروف الجر لا فاد نال تخصيص حتى يخص
مضمون ذلك الصنع عن العمل في ذلك المفعول بذلك
المفعول بذلك المفعول فلا يستلزم فيه نحو لزيد مرت
وانا صواب لزيد وفيه لزيد حسن ويشكل ايضا
بمثل قولك رب رجل كرم الكرم لان الفعل لا يتعدى
الي مفعول بحرف الجر والى ضميره معافلا يقال لزيد
ضابته واعتذر واما ان الكرمه صفة وان العامل محذوف
وهو عذر بار دلان معنى رب رجل كرم الكرم والكرم
مبنى واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا
قلت في جواب من قال ما الكرم رجلا رب رجل كرم
الكرم لم يخرج معنى الكلام اليه اخذ مقدر مثل خفت
وتثبت علي ما ادعوه وان اعتذر واما ان الضمير في
الكرم للمصدر اي الكرم الا كما قيل في قوله
هذا اساقه للقران يد رسد كان اردلان ضمير المصدر
المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل
كرم لقيته وان قالوا ان لقيته بنفسه للقيته المقدم
كما في زيدا صابته بالاشكال الاول مع انه لم يثبت في
كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخذ نحو زيد
جاوزته بتقد بمرت بزيد جاوزته ويشكل ايضا نحو
رب رجل كرم جاني في جواب من قال ما جاك رجل ولا شك
ان جاني هو جواب رب اذا لا يتوقف معنى الكلام علي شي
احزبل ثم يقولك جاني هو جواب رب فتكون كقولك
بزيد مروي الضمير في مروي لزيد وكقولك زيدا مروي والضمير
للمنصوب وقد مر في المنصوب علي شريطة التفسير
امتناع ذلك انتهى واختار الرضي انها اسم لان معنى رب

رجل

رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير من هذا الجنس لمن قال اعياه ابدارفع علي انه
مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم اقل رجل يقول ذلك
الا زيد التماسيهما في معنى العلة قال فان لقيت فلا عمل
لها حينئذ للوزن كحرف التثني الداخلة علي الجملة
ومنع ذلك البصريون بانها لو كانت اسما لجاز ان يتعدي
اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مرت
وان يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك وجميع
علامات الاسم منفية عنها واجيب عن البيت بان المروي
وبعض قول عار وان صحت تلك الرواية فغار خبر
محذوف كما صرح به في قوله يارب هيما هي خبر من
دعه والجملة صفة المجرور او خبره اذ هو في موضع مبتدأ
قال ابو اعلي ومن الدليل علي انه حرف انهم لم يفصلوا
بينها وبين المجرور كما فصلوا بين لم وما نقل فيه والوقوف
القالون بانها اسم قالوا وتكون مفعول لجوابها كاذ انبت
يا فيقال رب رجل افضل من عمر ووقع مصدر الكرم
ضابته صابت وظن قال رب يوم سات ومفعول به كرم رجل
ضابت وفي الغني رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوي
اسميتها وقولهم انه اخبر عنه في قولهم ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عار عليك ورب عار ممنوع بل عار خبر محذوف والجملة
صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدأ
وليس معناه التقليل داما خلافا للاكثرين ولا التكثر داما
خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثر كثيرا والتقليل
قليل فمن الاول قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان
الحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع

ومر

اعمالي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صامح لن يصوم
 وقامح لن يقوم وهو ما تمسك به الكساي على اعمال اسم
 الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر
 صيارب يوم قد لوت وثيلة بانسة كانا خط ثمال وقال
 اخرون بما اوفيت في علم ترفعن ثوبي ثمالات ووجه
 الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخوين
 والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما
 التقليل ومن الثاني قول ابي طالب وايض يستلزم
 الغمام بوجهه ثم قال المثنوي عظمة الارامل
 برببه النبي صلى الله عليه وسلم وقول الاخضر الارب
 نولد وليس له اب وذوي ولد لم يلد له ابوان
 وذوي ثامة غواني حروجه محلك لا تنقصني لاوان
 ويكمل في تسع وخمسة شبابه ويهرم في سبع معاوثان
 ازاد ادم وعيسى علي عليهما الصلاة والسلام والقيس
 ونظير رب في اقادة التكرار ثم الخيرية وفي اقادة التقليل
 اخوي قد كاساني ان شاء الله تعالى في حروف القاف وسبع
 التصغير تقول حجير ورتخد فتكون للتقليل وقال
 فويق حليل شاخ لن ياله بقتنته حتى تكل وتعملا
 وقال لبيد رضي الله عنه
 وكل اناس سوف يظهر بينهم دورية تصف منها الانامل
 الا ان الغالب في قد والتصغير افادتها بالتقليل ورب
 بالعكس وننفذ رب بوجوب تصغيرها ووجوب تكبير
 محرورها ونعنه ان كان ظاهرا وافاده وتذكيره وتبديده
 بما يطابق المعنى ان كان ضميرا وعليه حذف معدها
 ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو

الثر

الثر وبعد بل قليلا وبدون اقل لقول
 مثلك حلي قد طرقت ومرتضع وقول
 وايض قبيلتي الغمام بوجهه وقول
 بل يلد ذري صعبه واكام وقول رسم دار وقفت
 في طلبة وبانها زائدة في الاعراب دون المعنى فحلى
 تجرورها في خورب رجل صالح عند رفع بالابتدرا وخو
 رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي خورب
 رجل صالح لقيته نصب اورف كاني قولك هذه القيت
 ونحو ان ما عاة محل كثيرا وان لم تجز موات برب
 وعمل الا قليلا قال
 ومن كسنيق سنا وسما زرع عمد لاج الاحد
 لثوض فطفت سما على محل سن والمعنى دعتني بهذا
 الفرس ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه
 ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدما
 واذا زيدت ما بعد هاء الغالب ان تكلفها عن العمل وان
 تفيها للبدخول على الجملة الفعلية وان يكون الفعل
 ماضيا لفظا ومعنى لقول
 بما اوفيت في علم ترفعن ثوبي ثمالات ومن اعماله اقول
 بما مضى به سيف متقل بين بصري وطفنة تجلا ومن دخولا
 على الامة قول ابي ذؤاد رما الجامل المويل فمهم
 وحيل لا تدخل الكفوفة على الامة وان ما هي في البيت
 نكرة موصوفة والجامل خبر لهو مخذوف والجملة صفة لما
 ومن دخولا على الفعل المستقبل قول تعالى وما يؤد
 الدين كفرا او قيل هو موول بالماضي على حذف قول
 ونحو في الصور وفيه تكلن لاقتضابه ان الفعل المستقبل

غيره عن ماض مجوز به عن المستقبل والدليل على صحة
استقبال ما بعد ما قول
فان اهلك فقتلني سيدي علي رخص البنان
وقول **يا رب** ثمانية اقوال اولها التقليل
انتهى وفي معادها ثمانية اقوال اولها التقليل
دايم وهو قول الاكثرين كالخليل وسيدويه وعلي
ابن عمرو وبولس وابن زيد وابي عمرو بن الفداوي
الحسن الاخفش والمازني وابن السراج والجري والمرد
والزجاج والزجاجي والفارسي والرواسي وابن جني
والسراي والصنميري وجملة الكوفيين كالكسائي
والفراواني سعدان وهشام ولا يخالفهم الا
صاحب العين ثانيا للتكثير دايم وعليه صاحب العين
وابن درستوب وجماعة وروي عن الخليل بالثنا
انها للتقليل غالباً والتكثير نادراً ابعابها عكسه وجزم
به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في الفني كلسي
خامسها موضوعه لها من غير غلبة في احدهما نقله ابو
حيان عن بعض المتأخرين سادسها لم توضع لواحد
منها بل هي حروف اثبات لا تدل على واحد منها وانما
بفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان سابعها للتكثير
في موضع الباهلته والافتخار والتقليل فيما عداه
وهو قول الاعلم وابن السيد ثامنها البهم العدد يكون
تقليلاً وتكثيراً هذه ثمانية اقوال حكاه ابو حيان
في شرح التسهيل **والباي** مهي الباء وهي مكسوة مطلقاً
وقيل بفتح مع الظاهر فيقال يزيد حكا ابو الفهم عن
بعضهم ولها خمسة عشر معاني الاول البذل وهي التي

تحسن

تحسن موضعها بدل خوف قول عيسى رضي الله تعالى عنه ما يداني
ان لي بها الدنيا اي بدلها وقول **الغايي**
فليت لي بهم قوماً اذا ركبوا شئوا الاغارة فسانا وركبانا
وكان بالبدل تفارق بالتعويض الا ان بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة اي بان يدفع شي من احد
الجانبين ويدفع من الجانب الاخر في مقابلته والرد
بهذا ان يختار احد الشمين على الاخر بحيث لا يد
الاخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك رفع ومقابلة
من الجانبين وسياتي كلام يتعلق بذلك ايضا وهذا المعنى
اثبت المتأخرون وانكره جماعة وقالوا ان امثلة الباء
للسببية الثاني الظرفية وهي التي تحسن في موضعها في نحو
نصلى الله بدمري في يدرو تحببت لهم بحدري في تحدر
الثالث السببية نحو فكلما اخذت ايدى بيه وسياتي في
ذلك مزيد كلام الرابع التعليل كذا في التسهيل قال ابن مالك
في شرحه وهي التي تحسن موضعها اللام غالباً نحو فظلم
من الذين هادوا وان الملا ياتهمون بك قال واحترزت
بقولي غالباً من قول العرب فضبت لفلان اذا غضبت من
احله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من اجله وهو ميت
قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي
يهي به السبب موجود في التعليل لانه لا يصلح ان
ينسب الفعل لما دخلت عليه بالتعليل كما يصلح ذلك
في بالسبب فنقول ظلم انفسكم الخاذل المحل واما
ياتهمون بك فالبا فيه ظرف فيه اي ياتهمون فيك اي يتشاورون
في امرك لاجل القتل انتهى قال السيوطي وهذا هو الحق

الخامس الاستعلاء قال الكوفية وجزم به ابن مالك نحو من ان قام
 بقسط اري عليه بدليل الاكنا انتكم علي اخيه واذا امرؤ بهم
 يتعامزون اي عليهم بدليل وانكم لتفرون عليهم ارب يقول
 الثعلبان براسه بدليل تمامه لقد دل من بالت عليه الثعلبان
 السادس التعدية والتماد بها نصير الفاعل مفعولا وكانها
 بالتعدية تنهي بالنقل ايضا والتعدية بهما المعنى مختصة
 بالبا واما التعدية بمعنى اتصال معي الفعل الى الادم
 فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بواحدة ولا في حكم
 الزائدة كرب ومند فان قلت فلم عدت التعدية تعني
 للام مقابلة لبقية معانيها كما سياتي قلت المراد انما قد تاتي
 لجرر التعدية بمعنى انه قد لا يكون الفاعل به الا التعدية
 لان بقية معانيها لا تعدية فيها فليست امل والتمهات في
 الفعل القاصه نحو ذهب يزيد بمعنى اذهبته ومنه ذهب
 الله بنورهم وقتي اذهب الله نورهم وقد يكون مع
 التعدية نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصلكت
 الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصلكت
 الحجر بالحجر والذي يعبر بالامعناه محب فيه عند المبرد حصة
 الفاعل للمفعول به لان البا التي للتعدية عنده بمعنى مع قال
 سيبويه البا في مثله ذهبت به كالمهزة والتضعيف تعني
 به اذهبته ونحو المصاحبة وعدمها واما في المهزة والتضعيف
 فلا بد من التفسير السابع التقويض ونهى بالمقابلة ايضا قال
 ابن مالك وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو اشترت
 الفرس بالثمن وكافاة الاحسان بضعف قال السيوطي والظاهر
 انما داخلة في باب التاكيد البدل الثامن الالصاق حقيقة
 او مجازا ويقال الا لواق قال في شرح اللب وهو تعلق احد

المعنيين

المعنيين بالآخر قال ابو احسان قال بعض المحلبي
 نوعان احدهما البا التي لا يصل الفعل الي المفعول الا بها
 نحو سطوت بهم وومرت يزيد قال والا لصادق في مرت
 يزيد مجازها النصف الماومر مكان يقرب زيد جعل كانه
 ملك تصق يزيد والاحتراب التي تدخل على المفعول من
 المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول
 نحو اسكتت يزيد الاصل اسكتت زيد افاد خلوا بالعلموا
 ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف اسكتت زيدا
 بدون الباقية يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير
 مباشرة قيل والا لصادق معنى لا يفارق الباء وهذا الم يذكر
 لاسيوية بمعنى غيره وزاد غيره ما تقدم وما سياتي التاسع
 المصاحبة والمصاحبة كما قال ابن مالك هي التي تحسن
 موضعها مع ويعني عنها وعن معصومها الحال نحو اهدطوا اسلام اي
 مع سلام ومسلم احكام الرسول بالحق اي مع الحق ونحفا فسيح لحد
 ريك اي مع حمده وحامدا فهي لبيان ان ما بعد هاء مع ما قبلها
 ومصاحبه سواء كان ملصقا به او لا نحو اشترت الفرس لاسيوية
 اي هو معه ونحو دخلوا بالفرس وهم قد حوزوا به العاشرة
 التبعيض نحو من ايتت بها عباد الله اي منها كذا قال ابن مالك
 كالكوفيين وانكر ذلك جماعة واولوا ايتت في الالة بانه ضمن معنى
 بروي وقيل المعنى يتت بها الحزم كما تقول شربت الماء بالفضل قال
 بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض يجمع زيد بالقوم يزيد منهم
 وتنبضت بالدرهم اي من الدراهم قال شيخنا رحمه الله تعالى
 وهذا كله غير ما قاله الشافعية نقله عن اللغة من ان
 الفعل المتعدي اذا عدي بالياء كان المقصود التبعيض
 لان هذا يختص بالمتعدي التبعيض هي التي يحسن موضعها

وبها

من ثمان قلت علي م انتصب عينا من قوله تعالى عينا
بها عباد الله قلت اما علي البدل من كافورا او من كاس علي الوضع
او بتقدير فعل اي يشربون عينا وعليه وعلي الاول لا
من فتقير مضاف اي ما عين فهو كقول حسان رضي الله تعالى
يعقون من ورد البريق عليهم . بردي بصفق بالرجع السيل
اي ما بردي وجوز بعضهم وجها رابعا وهو ان يكون حالا
من الظهير المضاف اليه المجرور وفيه بعد الحادي عشر المحاور
كمن وفي اختصاصها بالسؤال خلاف فقيل تختص به وظاهر
كلام ابي حيان ان الكوفية كلهم عليه كقوله تعالى فاسئل
به خير ابد ليل يسألون عن انبيائكم وقول علي
فان تالوني بالشافاني . بصيرت ادا والناس طيب وقيل
لا وعليه ابن مالك نحو يسي نوزهم بين ابد لهم وبأيتهم
تتفق اليها بالغام والبصيرة انكروا هذا المعنى واول
الاية والبيت علي ان المعنى اسل بسببه خير او بسبب
الناس لتعلموا حاله ويضمن السؤال معنى الاعتناء
والاهتمام قالوا ولو كانت بمعنى عن لجاز اطعمته جوع
وسقيته نعيمه يريد عن جوع وعن نعيمه قال ابن هشام
رحمته الله تعالى وفي التاويل الاول بعد لان المجرور وهو السؤل
عنه ولا يعنى قولك سالت بسببه ان المجرور وهو السؤل
عنه الثاني عن الاستعانة وبها الاستعانة هي الداخلة على الفعل
نحو كتبت بالقلم فهي تبيين ان ما بعد هامع للفعل في صدور
الفعل والى له وجع ابن مالك في الالفية كابن هشام في
المعنى بين السببية والاستعانة وفي الثانية بالداخلة على
الفعل ومثل الاولي بنحو ظلمتم انفسكم بالخذاءكم الفعل وقال
الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر على الاستعانة

نحو
٩٢

ابن مالك وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقترن على السببية
وقال في شرحه بالسببية هي الداخلة على صاحب الاستعانة عن
فاعل بعد ما حجازا نحو فخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو قصد
اساد الاخراج اليها وقيل انزل ما اخرج من الثمرات رزقا لكم
لعم وحسن لكنه مجاز والاحر حقيقة ومنه كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتبت بالقلم وقطعت بالسكين
والخوبون يعبرون عن هذه الباب الاستعانة واثرت
علي ذلك التغيير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الي
الله تعالى فان استعمال السببية فيها مجوز واستعمال الاستعانة
فيها لا يجوز انتهى وقوله فان استعمال السببية الى اخره شعر
بانه انما احتوز عن اطلاق لفظ مع تحقق معناها ولا ينبغي
ان يكون ما اذا لان تحقق معناها بلغ محذور امر مجرور لا يلاق
لاستلزامها الاحتياج والعجز المحالين في حقه تعالى بل يجب
ان يربط ان المعنى الذي دل عليه بالسبب عادي لانجاء الفعل
عنه فمعني الاستعانة غير متحقق في حقه تعالى وتزده والطلاق
لفظا ممتنع لايها من المحذور في ان الباقي نحو نيم الله مما جعلوها
لاستعانة وجعلها للسببية في كلامه تعالى لا يظن معناه مع تقدير
تعلقها بنحو استدي ويحجج جعلها للمصاحبة او الملازمة التبركية
وحينية فاجعلوه للاستعانة لا يخص عند ابن مالك في جعله
السببية فليست مل وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابو مالك من
ان بالاستعانة مدحجة في بالسببية قول انقرد به واصحابنا
من ثوابين بالسببية وبها الاستعانة فقالوا بالسببية هي التي
تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحو وبالجوع ونحو
يتوفيق الله وبها الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط
بين الفعل ومفعوله الذي له نحو كتبت بالقلم ونحوت بالقلم



وحيث القلم بالسكين وخضت الما برجلي اذا لايصع جعل القلم
 سببا للكتابة ولا القيدوم سببا للمخافة ولا السكين سببا للثقل
 ولا الرجل سببا للخصم بل السبب غير هذا التمام ولا يخفى
 ان هذه التسمية اما اصطلاح ولا حجة في الاصطلاح ولا
 منع من ان يصطلح ابن مالك على اطلاق السببية بمعنى شامل
 للالاسه عند غيره فان اراد المعترض عليه انه اخطا في ذلك
 فهو ممنوع وان اراد انه خالف غيره فهو معترف بذلك ولا
 محذور عليه فيه فليشمل الثالث عش الغاية كالي خووف
 احسن في اي الي وقيل ضمن احسن معني لطف الرابع
 عش معني الكاف داحلة على الاسم حيث يراد التثنية قال
 ابن هشام الخضاوي وذلك نحو لقيت يزيد الاسود ورايت
 به القهاري لقيت بلقاي اياه الاسدي شبره قال ابو
 حيان والصحيح انها لسبب اي بسبب لقائه وبسبب رويته
 الخامس عشر التوكيد ونحو زيادة قياسا في الخبر والاستفهام
 مهمل اي اذا دخلت على خبر المتعذر او كان او ان وخوها ويكون
 في الكلام استفهام مهمل خاصة نحو هل زيد بقايم ولا يقال ازيد
 بقايم او في بليس نحو ليس زيد بوال وبما نحو ما زيد بوال
 وقيل بلا التزنية ايضا نحو لا خير في خبر يوحى هذه النار قال
 الرضوي والاولي انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان وتزاد
 قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهات وسمعت وتبينت
 واحسنت وقولهم سمعت يزيد وعلمت به اي لحاله على حرف
 المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل
 لكفي ومنصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهبي
 ملبوسه وفي المبتدأ محسبك وتزاد شاذ في خبر المبتدأ
 الموجب نحو التي بيده جزاسية يمثلها عند الافقش

يا صبي

وتزاد

وتزاد ما بكثرة في المفعول به نحو التي بيده ونحو لا تلهوا
 يا ايديكم الي التهلكة اي لا تلهوا ايديكم اي انفسكم ونحو
 تزجوا بالفرج وقليلا في خبر لكن قال
 ولكن اجرا الو فقلت لمن وهل ينكر المعروف في الناس
 والاجور ومن عن ب زباد انها ان تزاد في المحي وخوفه
 فاصحح لا يسأل عنه عن بابه امعدي علوا الاموار فتصروا
 قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوا
 ولا يواشك فيما باب من حدث الا حولا فانه في
 قال اراد من تثق به فزاد الباقيل من عوضا وحكا ايضا
 في عن وعلي والتشديد الجدة ان نفس اناها حماها
 فها التي عن بين جنبك تدفع اي فها عن التي بين
 جنبك تدفع فحذف عن و زادها بعد التي عوضا
 وقول الاخوة ان الكرم وانكرا يعمل ان لم يجد
 يوما على من يتكل اي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف
 عليه وزاد على قتل من عوضا وقاسه في الي وفي واللام
 ومن فقال ونحو ر عندي ان يعامل بهدة المعاملة من واللام
 والي وفي قياسا على عن وعلي والباقي قال عرفت من عجت
 ولمن قلت والي من اويت وفيمن رعبت والاصل عرفت من
 عجت منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن رعبت فيه
 فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضا وزاد ابو حيان
 العوض بانواعه فقال في الابيات المستشهد بها لا يتغير
 فيها التاويل المذكور لاحتمال ان يكون الكلام ثم عند قوله
 فانظراي فانظر لنفسك ولما تقدم انه لا يواتيه الا نحو
 ثقة استدرك علي نفسه فاستفهم على سبيل الانكار
 علي نفسه حيث قرر وجود ابي ثقة فقال عن تثق اي

لا احد يوثق به فالباقي من متعلقة يتفق وكذا البيت الاخر
 لا يحتمل تمام الكلام عند قول ان لم نجد ما اي اذ لم نجد
 ما يستعين به اعتمل بنفسه ثم قال علي من يتكل ومن استن
 احب لا اعز يتكل عليه فعلى متعلقة يتكل ولم يؤول البيت الثاني
 وقال في القيس هذه الذي اجازة قياسا لمن يثبت الاصل
 الذي يقاس عليه الاتري الي ما ذكرناه من التاويل فيما استدل
 به ولو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ والعدوس
 والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها
 قال وقد نص سيبويه على ان عن وعلي لا يواد ان لا عوضا
 ولا غير عوض **والكاف** اي ساها قال الرضي ودليل حرفيت
 وقوعه صلة في نحو ج الذي كزيد فهو مثل الذي في الدارقان
 قبل لم لا يجوز كونه بمعنى القتل والمبتدأ المحذوف اي الذي
 هو كزيد اي مثل زيدا فقد تقدم في باب الموصولات ان حذف
 المبتدأ في صلة غير اي لدا لم تطل في غانة الفتلة كما تفر
 في الشاذ ثما على الذي احسن واستعمال نحو الذي كزيد
 شايع كثير وتنتهي اسمها اذا الحرف حرف كافي قول
 يصح من عن كالبرد الغم واذا ارتفعت كما في قول
 انتهمون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن بهلك فيه الله
 والقتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضمورة اما الاخر
 فيجوز ذلك من غير ضمير وتنبه الجروحي انتهى ولها
 اربعة معان الاول التشبيه اي مشابهة ومشاركة
 في مع حولا في في نحو زيد كالاسد الثاني التقليل لانه
 قوم قال ابن هشام وهو الحق سوا جردت نحو ويكانه
 لا يفلح الكافرون اي العجب لانه لا يفلح او وصلت بما القصة
 نحو واذا كروه كما هداكم اي لهدايتهم وعبارة التسهيل

كذا في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

ان

ان يحبسها للتقليل قليل لانه قال في شرح الكفاية ودلالته على التقليل
 كثيرة والاكثر وان تفوا التقليل الثالث الاستعلاء اثبت الكونية
 والاخفى حكا ان بعضهم قيل له كيف اصححت فقال كخبر
 اي على خبر وكن كالتا اي ما انت عليه وغيرهم قال في اللسنة
 علي حذف مضاف اي كصاحب خبر وعلي ان ما موصولة اي
 كالذي هو ان والاستعلاء قليل كما اشار اليه التسهيل الرابع
 التوكيد وهي الزائدة كما في التسهيل وقد مر اذ ان امن من
 اللبس ثم قال ابن عقيل وجعل منه ليس كثل في وقيل الزايد
 مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا زيادة وقد مر اذ خالية عن
 معنى التشبيه على الفراءة قيل لبعض العرب كيف تصنعون
 الاقط فقال كرهين اي هين انتهى وانظر هل يشكل انزال
 امن اللبس بالتمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات فيها
 الا ان يقال الاحتمالات واحد او يقال اد اجمع ارادة كل لم يه
 الاحتمال وقال الرضي وتكون ايضا زائدة اذ لم تلتبس بالامثلة
 وتحكم بزيادة عند دخولها على مثل نحو ليس كثل في او دخول
 مثل عليه كقول قاصبحوا مثل كعصف ما كول
 او القرض ان لا يشب بالمشبه فلا بد من زيادة احد اتي
 التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولي ولا سيما اذا كان
 من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولي
 واما اذا اجتمع الكافان نحو قول وصاليات كجانون
 فلما ان يكون من باب التوكيد فهما اما اسمان او حرفان كقول
 ولا للماتم ابدادوا واما ان يكون احدهما زائدة فتكون
 تلك الزائدة حرفا زائدة الحرف اولي فتكون اما
 الاولى فهو كقول ليس كثل في واما الثانية فهو كقول
 مثل كعصف قلت لا يمنع منع الاسم عن الجور للضمرة

وان كان لازما للامانة لان عملة الجوليس بالامانة ونحوه ان
يكون مثل مضافا اليه مقول يدلول عليه بعض الظاهر كما
قلنا في بابهم تيم عدي فعلى هذا لا يكون الكاف ضرورة
فكانه قال مثل عصف لعصف والكاف لا تدخل المقدر
خلافا للمبرد اذ لو دخل لادي الى اجتماع الكافين اذ اشبهت
بالخاطب فظهر النفع في الكال وقد دخل في الشئ على
النصبوب المتصل قال
فاجمل واحسن في ابيرك انه متعليل ولم يأسر كما بالاسر
وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى
الجور ايضا قال
فلا اوي بعلا ولا حلا يلا . ك . ولا كهن الا حلا ولا وقال
وام او حال كها او اقربا . وقد دخل في السعة على المرفع
فخواتم كانت ونحو ما الكاف بعد الكاف فيكون له ثلاث
معان احدها التسمية من جملة مضمون اخرى كما كانت
قل الكف لتسببه الغاء في المفرد قال تعالى اجعل لنا الها
كما لهم الها . فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار اذا
كان يطلب ذلك للكون التجرور مفعولا وذلك لان مرفوع
الجور موضوعا كما ذكرنا لان تقتضي بالفعل التمام من
المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه
فاذا لم يتجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعاني
كن كما انت في السلقبل كما انت كما انت الان فانت ميت
مخدوف الخبر فانت شئت الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
كما تكونون يولي عليكم شيم القولية عليهم المكر وهن
بكونهم المكر وهن في حقهم المكر وهن وثانها ان تكون

بمعاني

بمعاني لعل على ما يوجب من العرب انتظري كما انتك اي لعلم انتك
قال سوية لا تشتم الناس كما لا تشتم . فتكون قد تغير معنى
الكلمة بالتركيب وذلك كما في ما يوجب بها قال
وان لما اضرب الككش ضربة . على رأسه يلقي اللسان
من الفم . اي وما تقول ان لما افعل اي وما قال بعضهم
اي مما في ايضا بمعنى وما نحواني بما افعل وثالثها ان تكون
بمعاني فتان الفعلين في الوجود نحو اذهل كما يسلم الامام
وكما قام زيد فقتلوه ووجوز الكوفية نصب المضارع
بعد كما يعني كما على ان يكون اصله كما حذف بالانقضاء
ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية لا اذ لا لتعليل
ولا نصب الفعل بعدة واستحسن المبرد القولين وانته
الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية لا تظلموا
عن الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلم وقد تكون
ما بعد الكاف مصدرة نحو كما تدعين وافعل كما افعل ونحو
ان يكون القسم الاول اعني كن انت وكما يكونون يولي عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول
اي يكون ما كاف . واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب
فرق بين نكرها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في
كما وبقي رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها
ومن قال انما اسم فهي كافة ايضا عن طلب المضاف اليه
واما التي بعد قل وكثروا طال اما كافة للافعال عن
طلب المضاف اليه الفاعل واما مصدرة والمصدر
فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله
صدوت فاطولت الصدود وقلم . وصال على طول
الصدود ودم وراية وصال فاعل قلم وهي عند

سيمتوية كافة ووصال مبتدأ السهو ما اردناه منه وما قاله
 انها تكون للمبادرة اذا اتصلت بما يحصل كما يدخل الوقت
 وسلم كما تدخل قاله السراج وابن الخباز في النهاية قال
 ابن هشام وهو غريب جداً **واللام** اي نساها قال الرضائي
 الجرمكسورة مع غير الضمة مفتوحة معه وكساها ايضا مع لغة
 خزاعية وربما فتح قبل ان المضمة نحو تعلم بفتح الهم ونقل
 فتحها مع جميع المنطهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد
 كالواو والفاء واللام الابد الحرف الفتح لتقل الضمة والكسرة
 على الكلمة التي هي في غاية الحقة للموت على حرف واحد
 وانما كسرت بالحرف ولا تفتح لموافقة معمولها ولم تكتب كاف
 التشبيه لانها تكون اسما ايضا نحوها اذن ليس بالاصالة
 بل للقيام في مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
 الجار وانما ابني لام الجوارد اخلة على المضمة على فتحها
 الخاف لا يسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير
 ذلك وانما خصص لام المضمة بذلك لانها لا تلتصق اذن
 بغيرها من اللامات اذ المضمة المحرور وغيره المرفوع
 وتوقف تحت في غير الضمة لا التفتت بلام الابتداء
 والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا
 او موقوفا عليه انتهى واما فواة بعضهم الحمد لله بضم
 اللام فالضمة عارضة للانباع وقال السيوطي والاشعر
 كساها مع كل ظاهر الاعم السنقات كما سبق الاعم المضمة
 غير اليافا لثرف فتحها ومقابل الاشهر ان يفتح الضمة
 بفتحها مع الظاهر مطلقا فيقول المال لزبد ويزعم اذا
 دخلت على الفعل وقوي وما كان الله ليفعلهم
 وخزاعة تكسها مع المضمة ولا احد وعش وان تعني

الاول انها الغاية نحو بان زيد اوجي لما كل تجري لاجل مسمى
 مع العلم لن حمده اي استمع اليه والمادة الغاية المضافة
 اطلاقا لاسم الجوز الذي هو النهاية على الكل اذ لا معنى
 لانها النهاية الثاني الملك نحو الله ما في السموات وما
 في الارض ونحو المال لزيد وعلامة صحة وضع ملك
 موضع اذ يصح ملك الله ما في السموات وما في الارض
 وملك زيد المال الثالث شبه الملك نحو ان له انا فان
 كان له اخوة الجدة للمومنين والسج للفرس وههنا
 الشعر لفلان ويعبر عنها بلام الاختصاص والاشياء
 وبعضهم فرق بينهما بان التي للاستحقاق هي الواقعة
 بين معني وذات نحو الحمد لله وتل للمطففين ولهم في
 الدنيا خزي ومنها للكافرين النار اي عذابها والتي للاختصاص
 بخلاف ذلك وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص
 قال ابن هشام وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك
 والاستحقاق ويمثله بالمثل المذكورة ونزجه ان فيه تقليلا
 للاشتراك وفاق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص
 بان الاول اخص اذ هو ما شهد به العادة وقد اتى
 بالنهي من غير شهاة عادة اذ ليس من لازم البشأن يكون
 له ولد قال الرضائي وعادة الاختصاص اما بالملكبة
 نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجمل للفرس والجنة للمؤمنين
 والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قولك دوانا
 لجهنم ولد والهموت فروع لام الاختصاص كان خلقهم
 كان لهمم وولادتهم للبوت ولذا التي للتقليل نحو جئتكم
 للسنن وللصواب اذ ايجي مختص بذلك واللام المقتضية
 للعامل الضعيف بتأخيرها عن معمول وبكونه

اسم فاعل ويكون مقدرا لام الاختصاص انتهى باختصار بعض
الامثلة الرابع التليك نحو وهيت لزيد دينار الخامس شبه
التليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادسة
نحو ما اصاب زيد الهمة وكذا في الاوضح وما ذكره جار على مذهب
البصريين وذلك ان افضل النجب عندهم انما يصتاع من
الفعل اللازم ولذلك بقدر نقله من فعل المفتوح العين
وفعل المكسوها الى فعل المضموم العين قالوا لان النجب
منه فاعل في الاصل فوجب ان يكون فعلا غير متقدما
فجاء ما اصاب زيد الهمة فنقول من فعل ضوح العين الى
بضمها ثم عدي والحالة هذه بالي المنصوب الاول باللام
الى المنصوب الثاني ولو كان باقيا على تقدمه لقبل ما اصاب
زيد الهمة لانه متقدما الى واحد بنفسه والى الآخر بامرة
التعدي وقال الكوفيون بعد بوبكم لزوم الفعل ونقله
الى فعل بالضم فحكم لا دليل عليه وما تمسكتم به من التعدي
بالامرة فليس لما ذهبت اليه لان الامرة في هذا السالك
للتعدي وانما هي للدلالة على معنى النجاسة كالفعل
فاعل ومنهم منقول وواوهم وعاء الفتح والسطاوع
ونحوها من الزوايا التي تلحق الفعل الثلاثي لبيان
مخالفة من الزيادة على تجوده لا لتعدي الفعل والذي
يدل على هذا ان الفعل الذي تعدي بالامرة يجوز ان
يعدي نحو في الجرو والنصفان نحو جلست به واجلست
وقفت به والتمت ونظايرة وهنا لا يفهم مقام الامرة
غيرها فاعلم انما ليست للتعدي وايضا فانها تجمع بالقوة
نحو الكرم به واحسن به ولا تجمع على الفعل معديا نوايا
قولكم انه عدي باللام في المثال المذكور فالبيان باللام فيه

ليس

ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل وانما في بها تقوية له لما ضعف
بمنعه من التصرف والزامه طريقة واحدة خروجها من سنن
الافعال تضعف عن اقتضائه وعمله فتقوي باللام كما يقوي
بها عند تقدم معول عليه وعنده في اعينته ونحو بعضهم
هذا المذهب ومثل ذلك ابن مالك في شرح الكافية وابنه
والهادي والمكودي في شرح الالفية وغيرهم بقول
بقالي فتمت لي من لدنك وليا ولم يذكر ابن مالك في التمهيد
هذا المعنى ولا في شاحه بل ذكر في شاحه ان اللام في
الاية لشبه التليك وقال ابن هشام في المعاني والاولى عنده
ان يمثل للتعدي بنحو ما اصاب زيد الهمة وما احبه لكم
وقال الرضي والشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين هذا
المعنى للام فيما اعلم وايضا فالتعدي ليست من المعاني
التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصود
انضال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه
الى الاسم فتعدي اليه بواسطة وهذا القصد
يشترك فيه جميع الحروف لا يها ووضعت لتوصل الافعال
الى الاسماء قال شيخنا وقد تحاب بان هذا هو مقصود
ابن مالك فقوله انها للتعدي تنبيه على انها قد
لا يقصد بها الا مجرد التعدي السابع التقليل وهي نحو
لحكم بين الناس واذ اخذ الله ميثاق النصارى لما اشتمل
الاية في قراءة حمزة بكس اللام وانما حب الخبر لتعدي
ليلا في قوله ليس وقوله والي لتقوي لذكر ان حمزة
الثامن الزائدة بين متضائفي نحو لا ابا زيدا ولا
اخاه ولا غلام له وناقوس للحرب والا ان الجرحين
بها لا بالضاف لا نها فب او الفعل المتعدي ومفعوله

كقولهم تعالى ردن وقول الشاعر
 وملكت ما بين العراق وبغداد ملكا اجار لسلم ومعاهد
 وقد تزايد لتقوية عامل ضعف بالتأخير نحو لرويا تقرون
 للذين هم لربهم يذهبون او يكونون في غيره في العمل
 نحو مصد قالما معهم فقال لما يريد نراعه للشوكي قال ابن
 مالك في شرح الكافية ولا يفعل ذلك منعدي الى اثنين لانه
 ان زيدت فيهما لزم بقدينية فعل واحد الى مفعولين ثمن
 واحد ولا نظيره او في احدهما لزم التوجيه بلا مرجح
 وابهام غير المقصود ووافقه ابو حيان قال ابن هشام
 والاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت
 اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قول
 تعالى ولكل وجهه هو موليه باضافة كل انه من هذا والعن
 الله مول كل ذي وجهه وجهيته وقال في قوله هذا امر
 للقرآن يد ربه ان الها مفعول مطلق لاضهر المقام وقد
 دخلت اللام في احد المفعولين المتقدم بل دخلت في احد
 المتأخرين في قول ليلى الخجاج لا تغطي العصاة مناهم
 ولا الله يغطي العصاة مناهها قال ولكنه شاذ لقوة الفعل
 انتهى التاسع النسب نحو لزيد عم هو لعم وخال العاشر القسم
 نحو لله لا يوحى الاجل كذا في التوضيح وظاهره انها في المثال
 المذكور للقسم المحرور عن التعجب ولم يذكره في المفتي وذكر
 فيه كونه القسم والتعجب معا قال وتختص باسم الله تعالى
 كقول الله يفتي على الايام ذو حيد ثم كونه للتعجب المحرور
 عن القسم قال وتستعمل في النداء كقولهم يا ليل يا ليل
 اذا تحبوا من كثرهما وقول فمالك من ليل كان نحو
 بكلامها الفتل شدة بيز بل وقوله لهم وتليق

قله

فقالوا فليس المجهول
 ففهموا من كثرهما وقول فمالك من ليل كان نحو
 بكلامها الفتل شدة بيز بل وقوله لهم وتليق

قله هذا الدهر كين تزدد انتهى وذكرنا في قولهم
 لله درة فارسا القسم والتعجب معا ولم يذكر ابن مالك
 في التسهيل ولا في الخلاصة كونه القسم وذكر كونه للتعجب
 في التسهيل الحادي عشر عشة التعجب المحرور عن القسم
 وتقدم ما يتعلق به الثاني عشة الضرورة ونهي
 لام العاقبة ولام المال نحو قولهم تعالى فالتقطه آل
 فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ونحو قوله الموت وبنو الحارث
 ونظيره قولهم
 فلموت تغدو والودان سخا لا كما الحراب الدورين
 وفيه اقامة الظاهر مقام المضمم اذا اصل كائن في
 المساكن نحوها الثالث عشة التنبه وهي الجازة لزم
 السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت
 له ونسيت له وجعلك البدر ابن مالك نحو قلت له
 مثالا للمعدي الرابع عشة التبيين وهي اقسام ما بين
 المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل
 من حب او بغض بقول ما احبني وما ابغضني فان قلت
 فلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعول لما
 وان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال
 ابن هشام وليكن ذلك ايضا في معنى اي وما بين فاعليه
 ملتبسة بمفعولية غير ملتبسة فاعليه مصحوب كل منهما
 اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استوفى بيانه بقوة
 البيان وقوله اليه واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف
 فالاول نحو تالز يد ونحوه والثاني نحو سقيا له وجدا
 له الخامس عشة موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو
 ونحرون للاذقان وتله للجبين وقوله فخرصا يعالين واللم

ل

والجاري نحو وان اسام فلها واشتوي لهم الولا وانكوه النحاس
 السادس عشر موافقة بعد نحو اثم الصلاة لدلوكت
 الشمس اي بعد صوم الروية و افطر والروية السابع
 عشر موافقة عند نحو كتبه خمس خلون قال ابن جني
 ومنه فتاة المحمدي بل كدبو بالحق لما جاءهم بكس اللام
 وتحليل الميم الثامن عشر موافقة في نحو ونصع الواري
 القسط ليوم القيامة لا تجعلها لوقتها الا هو وقولهم طهي
 مضي لسبيله التاسع عشر موافقة من قول جرير
 لنا الفضل في الدنيا وانك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل
 وقولك سمعت له صاحبا منهم عث بن موافقة عن مع النور
 وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا الاية اي
 عنهم وليس المعاني انهم خاطبوا بالمؤمنين والال فقال
 ما سبقونا اليه قال ابن الصانع وفيه نظر لجوانا ان يكون من
 باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتفليل وقوم للتبليغ
 ومن ذلك ولولا اخول للذي تزدري اعينكم لن يوتهم
 الله خير الله اعلم بما في انفسهم وقالت اخراهم لا ولاهم
 ربنا هو لا اصلونا وقول
 كفرا ابر الحسنا قلن لوجهها حسدا او بغضا انه لم يبر
 الحادي والعشرون موافقة مع لقول
 فلما نفع قنا كاني ومالك طول اجتماع لم يبت ليلة معا
 وانخفض **حروف القسم** اي اليمين ولاختصاص القسم
 باحكام وفروع اعاد الباع حروفه **وهي** اي حروف
 القسم المشهورة اي مجموعها ثلاثة فالخير مجموع الواو والباء
 فلا يشكل الحمل لان الخير متعدد صيغة لاحقية
 ووجهه اعتبار تقدم العطف على ربط الخبر بالمبتدا

وفيه تحت دقيق يدركه ثم انيق **الواو** اي سماها
 وبدا بها لانها التراسما لا وان كانت الباء اصل احرفه لانها
 اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم ولكونها الاول
 اختصت باسمها سيما في قال الرضي اعلم ان واو القسم
 لها ثلاثة شوط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال
 انتم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي التراسما لا
 من اصلها اي الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السوال
 فلا يقال والله اخبرني لما يقال بالله اخبرني والثالث انها
 لا تدخل على الضمير فلا يقال وان كما يقال بك واخنها
 بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء لا وانما حكمها ان
 لان اصلها اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به
 وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونها
 شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو القسم
 معنى الجمعية القوية من معنى اللصاق والتبادل من
 الواو كناية وواو وتراث وواو وكله وتكله فلذا
 قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها
 الخصا بضم التي كانت في الواو وحكي الاختصاص
 برب وتوب الكعبة وهو سقا وعلم من كلام الرضي ان
 معنى حروف القسم اللصاق كان القسم لصق بالمقسم به
 لصوق الداء بالرجل قال الرضي واذا انكر الواو بعد واو
 القسم نحو والليل اذا يغشي والنها اذا تجلي فذهب
 سيلويه والتحليل ان المتكررة واو العطف وقال
 بعضهم هي واو القسم والاول اقوي وذلك انها لو كانت
 للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تغد العطف وربط
 القسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير ان قسم

صها

بالليل اقمتم بالنهار اقمتم بما خلق فهدى ثلاثة انما كان كل واحد
 منها مستقلا وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة
 فان قلنا حذف جواب ان استغنا بما بقي فالجواب خلاف
 الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للجميع مع ان كل واحد
 منها للاستقلال بطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف
 الاصل فلم يبق الا ان نقول القسمين واحد والقسم به
 ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكون جواب
 واحد فكانه قال اقمتم بالليل والنهار وما خلق ان
 سعيكم لثاني اي اقمتم هذه الثلاثة ان الامر كذلك وانما
 فانك تقولت مصرحا باللفظ بالله لا فعلين والجملة على
 ما ثبت في كلامهم اولى واعتراض على كونه واو العطف
 يلزم العطف على عاملين لان النهار اذا لم يكن
 معطوفا على الليل واذا الخالي يكون معطوفا على
 ان ابعثني والعاطف واحد اجاب جارا الله بان قال
 الواو كانه عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك
 لانه لكثرة ما يستعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه
 فصار لما لم يجمع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا
 كما انه عوض عن الحرف فنقول والنهار كانه عطف
 على عامل واحد هو الواو قال المصنف يعني ابن
 الحاجب يلزم على هذا ان لا يجبر اقمتم بالليل اذا بقي
 والنهار اذا خالي وجا قول المصنف فلا اشم
 بالجنس الجوار والكسبي والليل اذا عسعس فنقول
 نقالي والليل وان لم يكن قبله معولان الا انه للواو
 فيه فايها مقام اقمتم والباحثي كانه تجر وينصب وهو
 المجرور وقال المصنف يعني ابن الحاجب انما جاز هذا

لانه

لانه مثل ان في الدار زيد او المجرة عمي كما هو في باب
 العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف التنبية
 ان التقدير وعظمة الليل اذا ابعثني فالعامل في الليل
 في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا ابعثني
 فيكون الواو فايها مقام العظمة وهو عامل واحد
 فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعست
 فالعامل في المجرور والمنصوب سني واحد انتهى **والبا**
 اي سماها وهي اصل احرف القسم ولكونها الاصل اختص
 بها القسم على طلب والاستعطاء في فلا يقيم غيرها
 نحو بالله اجبرني وبالله هل قام زيد اي اسالك بالله
 مستحلفا وجاز اظهرها قبل القسم معها نحو واقسم بالله
 جهد ايمانهم كما يجوز اضمار فعل القسم معها نحو واقسموا
 نحو فبغير ذلك لا غوبينهم بخلاف غيرها وجاز حذفها
 لا غيرها من احرفه فينصب بالها ضميرا قبل القسم
 حروف ويوقع على الابتداء والخبر محذوف وروي
 لما قوله فقلت يعني الله ابرح قلعدا ولا تجر خلافا لمن
 جواز الجواب المحذوف وهم اللوفيون وبعض النحويين
 ومنع النصب الا في حرفين تضا الله وكعبة الله وهو
 بعض ائمة اللوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا
 بحرف فكيف يكون معنى اقوي منه مظهرا واجيب
 بانواعهم في هذه الباب كثيرا اما الخوفان المذكوران
 فبحر ونصبيهما واشدد لا كعبة الله ما حركتم الا في الفل منكم ارب
 وان كان المقسم به الله وعوض من البا المحذوفة هاتحوق
 الالف لا لتثاق الساكنين او ثابتة لان الثاني مشدد
 منزلة منزلة دابة مع وصل الفه وقطعها نحوها الله

او عوض همزة ممدودة مفتوحة نحو الله لا فعلن قال ابوا
حيان واصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة ساكنة
الاستفهام وليس استغنى ما حقيقة وقال الرضي بل
هو استغنى ما حقيقي وقد يكون انكارا او لم يعوض
ولكن قطع الف نحو الله لا فعلن وحلي غيره كذا الله
لا يخرج من التشديد والارب من تعسسته الله يافع
واما جاز في هذا اللفظ فقط لان استعماله من القسم
الكثير من غيره وله الحقة انواع من التغيير فالواو لا
لا افعلن وله لا فعل وهل الجرحا للتعويض عوض
من الهمزة اوها او بالحرف المحذوف خلاف فالأخفى
وجماعه من المحققين على الاول قاله في شرح الكافية
وهو قوي لانه شبيه بتعويض الواو من الياء
الواو ولا خلاف في كون الجرحا فكذا ينبغي في
ها والهمزة وصح في التسهيل الثاني وان كان لا يلفظ به
كما كان النصب بعد الف والواو وولي واللام بان
المحذوفة وان كانت لازمة المحذوف وعزاه في البسيط
الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تصغيره ولم
يصح ابواحيان ترجيح واحد من القولين وان عوض
غير لفظ الله شيئا من ما ذكره نصب وجوبا نحو العزيز
لا فعلن وفي شرح الحاجية للرضي واذا حذف حرف القسم
الاصلي اي الباقي لم تبدل منها فالتحريك والنصب بعد
القسم وتختص لفظ الله نحو الجرم مع حذف الجار
بلا عوض والكوفيين نحو زون الجرم في كل ما حذف
منه الجار من القسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة
لا فعلن المصحف لا تلوون وتختص لفظ الله بتقوي

ها

ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا عوض من الجار
فيها قطع همزة الله في الدرج فكانا حذف في الدرع ثم
وذكرت عوضا من الحرف وجر الله جعل هذه الحرف
بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصه بلفظ الله
كالشافا اجبت بها التنبيه بدلا فلا بد ان تجت
بلفظ دا بعد المقسم به نحو لاها الله دا واى ها
الله دا والظا هرا ان حرف التنبيه من تمام اسم الفاعل
يماضي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند
حذف الحرف ليكون عوضا منها وادخلت ها على الله
ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة
الوصل من الله فيلزم ساكنان الف ها واللام الاولى
من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك
انما يقتضي كلمة كالمصالحين اما في كلمتين فالوجه
الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يمحذف في الاغلب
ها هنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا
فان ها الله ذا المحذوف الف ها يتوهج وان الها
عوض عن همزة الله كهرقت في ارفت وهياك في اياك
والثانية وهي المقوسطة في الفلة والكثرة ها الله
فلنحذف الف ها للسالكين كما في ذا الله وما الله والكا
وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع
همزة الله مع كونها في الدرج بينهما ان حقها ان يكون
مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدوح والرابعة
صاها ابوا على وهي اقل الجميع ها الله محذوف همزة
الوصل وقطع الف ها للسالكين بعد قلبها الف
لما في الصالحين ودابة قال الخليل دامن جملة جواب

لثة

القيم وهو خبر لمبتدأ المحذوف أي الامور ذواتها فعل أي
ليكون ذواتها الجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا نحوها
الله ذواته لا فعلن أو لا فعل بدل من الاول ولا يقتضيه عليه
فلا يقال ها الله ذواته الخوك أي لانا اخوك ونحوه وقال
الاخفش ذوات من تمام القيم اما صفة لله أي الله الحاضر
الناظر او مبتدأ المحذوف الخبر أي ذاتي فبعد
هذا اما ان ينجى الجواب او المحذوف مع القرونية واما
همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار كقول
الحجاج في الحرس البصري الله لم يوعن عبيد من
العبيد فيقولن كذا ولذا اول الاستفهام كما قال صلى الله
عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
لما قال هذا راسي أي جهل الله الذي لا اله غيره
فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل
الثانية الفاصلة نحو وهو الاكثر او تترك كما هو القياس
في الرجل ولا تحذف للباس ولا ينجى للاستفهام
واما فتح همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك
اذا كان قبله فاقبلها همزة الاستفهام يقول النحوي
هل بعد دارك فيقول نعم فيقول انا الله لقد كان
كذا وجوز دخول الفاعل من غير استفهام نحو قاله
لقد كان كذا او همزة الاستفهام ليست عوضا من
حرف القيم ها هنا للفصل بينها وبين الله تعالى
المطوف وعند الاخفش الفاقية انا الله زائدة
ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لامعا قبل الحرف
القيم ولزوم الحروفها دون النصب مع ان النصب
بلا عوض اكثر كما تقدم سقناه مع طوله لنفاسه

وكثرة

وكثرة فوائده وحسن شرح هذه السبيلة **والثاني** في
سماها وتختص بالله نحو الله تعالى لاخر غير لاظهار اول
مضمي القرونية وشدة في الرحمن ورب الكعبة ورب
وحيا نك سمعنا الرحمن ورب الكعبة وترب وتحياتك
قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة
لاخر الا في الاستفهام حاشا وخلا وعد او ثلاثة لاخر
الاستفهام وهي لعل ولي ومي وسبعة لخر الظاهر
والمضمي وهي من والي وعن وعلى وفي والبا واللام والسبعة
الباقية لاخر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم
لاخر الا الزمان وهو مد ومند وقسم لاخر الا التكرار
وهو رب وتسم لاخر الا لفظي الجلالة ورب وهو الباء
وتسم لخر كل ظاهر وهو الباقي انتهى وقال ابن الجارود
الحروف الثلاثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والي وفي
ورب واللام والواو والباء والتاء وتسم يكون اسما وحرفا
وهو على وعن والكاف ومد ومند وتسم يكون فعلا
وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي هي القيم
الاول ومع من القيم الثاني وحكي عن أبي الحسن ان
قال بك اذا جرت حروف جرائه وقال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل
الا حرفا وتسم يستعمل حرفا واسما وهو مد ومند وكان
النشيب وتسم يستعمل حرفا وفعلا وتسم يستعمل حرفا
واسما وتعللوه على اسمي ومن استعمال على قوله
تعالى ان ترفعون على في الارض تقول علا بعلوا علوا
وعلى بعل علا قال ابن خالويه واذا استعملت على
حرفا كانت بمعنى فوق واذا استعملت اسما كانت بمعنى

حائب وعبارة التوضيح والثاني والثالث اي مما هو مشترك
بين الحرفية والاسمية عن وعلى وذلك اذا دخلت
عليهما من انتم وقصبتها تفكير الاسمية بدخول من
وفي تعليلي ابن هشام عبارة الالفية تقتضي ان
اسميتها لا تتغير بحالة دخول من عليها لانه جعل
ذلك شاهدا عليها لاضابطاها والامر لذلك فاذ قلت
زيد على السطح وسات عن البلد احتمل الاسمية
والحرفية واذا دخلت من تغيبت الاسمية وكثير يغلط
في هذه المعنى ومن تزد فعل امر من بان يمين وانما
بمعنى بعض اذا وقعت مفعولا ذكروه الزحشك
والطبيعي كقول تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم
اي ب من مفعولا به لا يخرج ورزقا مفعول لاجل
وكذا قال وكذا حيث كانت للتعجب من في موضع القول
به قال الطبيعى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما لمن
في قوله من عن يمينه وتزد في اسما بمعنى المجرور
وفعل امر للمخاطبة من وفي معنى وتزد الى اسما بمعنى التمهيد
وجمع الا لا واللام تزد فعل امر للمخاطبة ولي ياتي وتزد
معنى اسما بمعنى وسط واسم استفهام عن الزمان وتزد
كي اسما مختصا من كيف كما قيل في سوف سوف كقول
كي ينجحون الى سلم وما اثبت قيل لاكم ولفظي اليجاف
وتزد الكاف اسما فمير المخاطب واما كاف التشبيه فلا تزد
الا اسما بمعنى مثل كما تقدم ومن ورود الكاف ضمير المخاطب
قوله ونج من لام عاشقاني هواه ان لو ملك الحب كالغوا
وتوجيه اى اياه لرفع الاغصان لانه خبر ان والكاف ضمير
المخاطب متصلة بالحب والالف واللام في الحب بمعنى

الذي

الذي احب والتقدير ان يوم الذي احبك الاغصان او موضع
الكاف نصب لانه مفعول المحب ومن محي اللام فعل امر
قول الاغصان قول لخال دعلتا بالسيوف الى هفتات
وذلك لانه يريد من الولاية لانه امر من ولي ياي وخالها
مفعول والثاب الجمل المسكن الكبير واصله الى نفسه
وحذف اليها المتغا الساكنين والسوف فاعل علت
والهفتات صفتها والتقدير علت ياي اي محلي السوف
الهفتات ومن محي من فعل امر قول الاغصان
من سعد بن دعلج يا ابن هند تلخ من كيدك ومن مسعود
وذلك لان من في الموضعين فعل امر من ما كان يمين وهو
الكذب وسعيد مفعول من الاول ومسعود مفعول من
الثاني ونج مجزوم في جواب الطلب اي ان تكذب بد تلخ كما
تقول اضرب ريدا يكرمك ومانحرفض **يو اورب** اي
بماها لقول **و** ليل كموج البحر وما ذكره من ان
المجرور **يو اورب** قاله البرد والكوفيون قالوا ولا ينكر
ان يكون المحرف الواحد معان ويدل لذلك مجيها
في اول القطع لقول ربه وقائمة الاعماق حاوى المحرف
فليسست للعطف ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليسست
عاطفة لدخل علمها واول العطف ثم ادخل على رب
ولا يقال كره هو ايقاف اللفظين لانهم ادخلوها على او
الضم واما الابدان في القصائد فلا مكان عطوفة على
ما في خاطره مما يناسب ما عليه بدليل قول **ذهب اول الفجر**
دغ داو عن القول في هوم فاشار بد الى ما في نفسه
والصحيح ان الجورب مضممة وهو مذهب البقر
والعطف اول القصيدة لعله على ما في النفس

كما قال زهير اول قصيدته دع ذا وعد القول في هه
 ولم يسبق في اللفظ ما يشار اليه واما عادتهم القول
 اول القصيدة وذكر الاطلاق ونحو ذلك فاذا ترك هذا
 في اول قصيدة عطفوا واشاروا الي ما يقدرون من
 ذلك المفهوم بمقتضى كثير من استقامتهم او الكثرة واعلم ان
 تجريب محذوفه بعد الواو العاطفة كثيرا حتى قال
 ابو حيان لا يحتاج الى مثال فان دو او بن العرب ملئت
 منه وبعد الفا ويل قليلا كقولهم
 فمثلك جلي قد طرقت ومرضع بل يلد لي العجاج قطة
 وقيل الجربا الو او الفا ويل اما الاول فقال المبرد
 والكوفيون لما تقدم واما في الثاني فقال المبرد واما في
 الثالث فتقل عن بعضهم وفي الارشاد نقل عن بعضهم
 في الثاني والثالث لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما
 قالوا الاختلاف في ان الحروف فيهما يرب محذوفه لانهما واقعه
 ابو حيان في شرح التسهيل فن عد الفا ويل من حروف
 الجرب وهو وا هم او مخور وعن الرضي ان الجرب
 محذوفه بعد الثلاثة خاص بالشعر قليل وتجرب محذوف
 بعد ثم ايضا نقله ابو حيان عن صاحب الكافي قال
 وسبب ذلك انها هـ حروف من احرف العطف
 جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ
 والجرب محذوفه دون الحروف المذكورة اقل كقوله
 رسم دار وفقت في طلب كذا اقضي الحياة من جلك
 قال في التسهيل تجرب محذوفه بعد الفا كثيرا وبعد
 الواو اكثر وبعد بل اكثر قليلا ومع الجود اقل
 وما اده بالكثرة مع الفا الكثرة السلبية اي كثير بالنسبة

اي هو

الي

الى كثير بالنسبة الى بل وقد تحذف غير ما من حروف
 الجرب ويحيى عمل وهو ما بان سماعي اي يحذف امثلة
 مخصوصة تحذف العرب فيها مع بقا العمل فمحور لنا الحرف
 في تلك الامثلة الواقعة في عباراتنا لا فيما يشبهها قياسا
 عليها كقول ربيعة خير والحمد لله جوابا لمن قال له
 كيف اصبح تحذف الواو بقاء عملها لان معنى كيف باي
 حال فجعلوا معنى المحذوف دليلا فلو لفظ به لكانت الالة
 اقوي وجواز الجواب وقياسي بان يكون هناك قاعدا
 تحذف حرف الجرب ويحيى عمل في كل موضع تحققت
 القاعدة فيه سواء كان ذلك الموضع مما حذف العرب
 فيه بعينه او كان مستثناه مما حذف العرب فيه
 تحذف العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير
 العرب قياسي لانه مقاس على حذف العرب فافهم
 واحفظه فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع وذلك في
 ثلاثة عشر موضعا الاول لفظه الحلاكة في القسم
 دون عوض الكثرة الاستعمال نحو الله لا تعلى الثاني
 بعد كم الاسماء مية اذا دخل عليه حرف جرحوب
 وهو اشترت ثوبك اي من فالجرب من مضمرة وجوبا
 خلافا للزحاج في تقديره الجواب بالاضافة الثالثة
 في جواب ما يضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب
 من قال بمن مررت ويدا ربي لمن قال ما مررت
 باحد ومنه حديث امة بهما تنك بايا جوابا لمن قال
 الي انما اهدي الرابع في المعطوف على ما يضمن
 مثل المحذوف نحو من متصل نحو في الدار زيد والعق
 عمه ونحو ولك طير مجري والمجنوب مصارع ومنه

وفي خلقكم ومايت من دابة ايان تقوم بوقتكم واختلاف
 الليل والنهار الآية اي وفي اختلاف الخامس في المخطوف
 عليه مخوف منفصل فلا تقول والا حبيب لهفة فبحرا
 ما الحب حلد ان البحر والا حبيب لهفة فبحرا
 السادس في المخطوف عليه مخوف منفصل بلون مخوي يزيد
 او غير ولو احدى هما وخوف قول مفي عدم بنا ولوفية
 منا كفيتم ولم تخشوا هو انا والوهبة وان كان المعتاد في مثل
 هذا المصنف لتولم يسي بديهة ولو حار او لا تخفي ان كان
 في الرابع والخامس والسادس اما باقي على القول بان
 العامل في المخطوف مقدر لا على الصحيح من ان العامل
 في المخطوف هو العامل في المخطوف عليه ولم يرد من
 عليه ذلك ولم يترك التنبه على ذلك للموضوع اليه
 في المقرون بالهمزة بعد ما يضمن مثل المحذوف نحو زيد
 ابن عمر واستقهما لمن قال مررت بن من الثامن المقرون
 بهلا بعده نحو هلا دينا لمن قال جيت بد وهم السامع
 في المقرون بان بعده نحو امر ربانهم هو افضل ان زيد
 وان عمر وجعل سيبويه افعلا وهذه التابعد ان افعال
 من افعال ما ب بعد الواو فعمل بذلك الطهارة العاشد
 في المقرون بقا الحز المومررت برجل صالح فن لا صالح
 حكاه بولس اي ان لا امر برصالح فقد سورت بصالح وال
 حكاه سيبويه ان لا صالحا فصالح او لا صالحا فصالحا وقد
 ان لا يكون صالحا فهو صالح وان لا يكن صالحا يكن صالحا في
 الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ولا
 اربعة في خمس او سادس الحادي عشر لأم التعليل اذ
 كى وصلتها ولهم ذال شبع الخويين خيرون في خويين

ان

ان تعليلية تكم في تعليلية وان مضمة بعد ها وان تكون
 مصدرية واللام قبلها متفردة الثانية عشر مع ان وان نحو
 محبتك انك فتايم وان فت علي ما ذهب اليه الخليل والكسائي
 من ان محملها منصبا بقول وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
 وما زرت ليلى ان تكون حبيبة اي ولادين بها انا طلبة
 لخردين وذهب سيبويه والفراء الى انها في موضع نصب
 وهو الاقرب لضعف حرف الجر عن ان يعمل منصبا فالواو لا
 محبة في البيت لاحتمال ان تكون عطفا على توهم دخول اللام
 وقد يعترض بان العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف
 على التوهم واجيب بان القواعد لا تثبت بالمجتهلات واختار
 السبراني كون المحل وقواه بصحة تقديم ان وصلها على
 الفعل من مثل قولك اكرمته انك فاضل ولو لم تكن اللام
 هي العاملة لانتفع التقديم من ان الفعل حبيب فهو
 العامل فيصير جملة قولك عرفت ان زيدا قائم ولا
 نحو واحد ان زيدا قائم عرفت ان زيدا قائم ولا
 على خبر ليس وما الصالح الدخول الجار اجار سيبويه في قوله
 يد الي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان حائبا
 الخفض في سابق على توهمه دخول الباقى مدركا ولم
 تجوزه جماعة من الخويين وزاد بعضهم موضعها نحو
 بعد الاخوال ارجل جزاء الله خيرا ونازع ابواب احباب
 في غالبها وقال وينبغي ان يثبت في جواز هذه الصور
 لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز حذف الجار وانما عمله
 الا اذا عوض منه وذلك في باب لم والفهم وجعلوا قول
 القوب خبر من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح
 صابط البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال

ابي زيد في جواب ما روت يزيد انتهى تنبيه قالت العرب
 لاه ابوك يزيد ون لله ابوك فقال سليمان حذف لام الجروال
 وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قال لولاي ابوك فلبوا وابدلوا من
 الالف يا وهو يبي لتضمنه معنى لام الجروالحذف كما بيني
 لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح الحقة على اليا وقال ابن
 ودليل اصله اله ابوك حذفت الهمزة ثم قال لولاي بالقلب
 لتضمنه الالف الزائدة بالالف الاصلية وقال المبرد المحذوف
 لام الاصل والباقي لام الجرو قال لان حروف الجرو لمعني وكلمة
 وحذفه وايضا عمله شاذ فالحكم بحذف غيره اولى اما لا
 فواضح ان لا معنى لها هنا لضامة الكلمة علمنا فلم يفتقر اليها
 واما لام الاصل فتدغم حذف بعض الاصول المحذوف كـ
 ودم ولا تجوز الفصل بين حروف الجرو ومجرويه في الاختيار
 وقد يفصل بينهما في الاضطراب بطرف لقوله ان عمه الاخير
 في اليوم عمه واوجار وجرو وكقوله
 رب في الناس موسى كعديم وعديم بحال ذايهار او مفعول
 كقوله واقطع بالخلق الربوع المراحم اي واقطع الحرق بالهوى
 وسمع في التثنية حكى الكسائي اشتراكه بوالله الف درهم
 وقاسه تميمه على ابن السارك الاحمر في رب فحورب الله
 رجل عالم لغيت والاصح المنع قال ابو احسان ولا يبعد ذلك
 الا ان الاحتياط ان لا يقدم عليه الالهام فابدية قال
 ابن هشام في شحه على الساقية اعلم انهم يستعملون غالبا
 وكثيرا ونادرا ومطردا فالطرد لا يخلط والغالبا الثراليا
 ولكن يخلط والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل
 من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرون غالبا
 والخمسة عشرون بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل

وقليلا

والواحد

والواحد نادرا فاعلم بهذا ان اب ما يقال فيه كثير وغالب ونادرا
 وقليل **ومند ومنه** وهي بسطة وقيل مركبة وعليه الكوفون
 لم يختلفوا فقال الفوا اصلها ذو ومن الجارة وذو والطائفة
 بمعنى الذي وقال غيره اصلها من اذ حذفت الهمزة فالتفتي
 ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها
 الفتح التي هي اقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين
 من والى اذ قولك ما رايتك مذ يومان معناه من اول
 هذه الوقت الى اخره فتقامت مقامهما فتقويت ثم صمت
 الميم اتباعا لحركة الذال وقيل حملا على ساير الظروف
 قبل وبعد فقط وعوضا ومذاصله من ذ وهي محذوفة
 منها عند الجمهور بدليل وجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاته
 الساكن فحذف اليوم ولولا ان الاصل الضم لكس واقتل
 لعلم كرهوا الكسر بضممة فانه عارض مثل ثم الليل
 فلا يستلزمه وقد يقال ان الضم اتباعا لضم الميم فيسقط
 الاستدلال اصلا وراسلا ولان بعضهم يقول مذ من
 طويل فيضم مع عدم الساكن ولعل الضم على هذا
 اتباع وايضا فانهم اذا صغروا اذ قالوا امين ورجعا
 بها الى اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل المتصغير
 هو من ذ لا مذ قلت اجيب بانه قد بينت فاعلمه مذ عن
 من ذ كونه او لا فاعلمه فيها التصرف بالحذف والتفتيح
 نوع من التصرف فادعاه فيملأه فيه اولى من ادعاه
 فيما لم يملأ فيه على ان بعض العرب يكتس قبل الساكن
 على اصل التفتيح الساكنين وقال ابن ملكون هما اصلان
 لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في
 الالهام غير الممكنة ورده الشلو بين بانه قد جال الحذف

في الحروف الا ترى تخفيفهم ان وان وكان وقالوا في العقل على
وقد جعل سيبويه على من العلو وقال المالك ان كانت من
اسما فاصلا مبتدأ وحرفا في اصل وقال ابن ادهان قد حذو
منها ولكن ليس النون وانما المحذوف لامها كغمد حلا على الغالب
في الاسماء لان الحذف من الاو والواو والياء وكسبهم من
ومن لغتي بني سليم كذا قال ابن مالك وقال ابو حيان
حكى اللحياني في نوار كسب من عند بني سليم وكسب من
عندهم كل ولهما ثلاثة احوال الاول ان تليهما الجملة الاسمية
او الفعلية كقولهم وما زلت ابني المال هذا بافع
وقولهم ما زال مدعقدت يداه ازاره
وانفق على انهما حينئذ طرفان ففان فقل الى الجملة
وعليه سيبويه والسيراجي والفارسي وابن مالك وقيل
الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانها
لا بد خلان عنده الاعلى اسم الزمان ملحوظا لا او فقة
فالتقدير فيما رايت من زيد قائم من زمان زيد قائم
وانظر هل يتعلقان بحرف النفي على القول بخوارق العقل
بحرف النفي او بالفعل النفي وقيل انهما حينئذ مبتدآن
فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه
الاخفش الخال الثاني ان تليهما اسم مرفوع نحو من يوم الخميس
ومن يومان وفيهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما
خبره ومعناها الامد ان كان الزمان حاضرا او معدوما
واول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة الفهيم وعبارة
ابي حيان وتقدر بهما في المنكر الامد والتقدير امد
انقطاع الروية يومان وفي المعرفه اول الوقت والله
اول انقطاع الروية يوم الخميس انتهى ولعله على حرف

مضاف

مضاف اي اول زمن انقطاع الروية يوم الخميس والمسوغ لوقوعها
مبتدأ مع كونها مذكورة ومع كون الخبر معرفة في نحو من يوم الجمعة
النظر للتعريف المعنوي لان نحو من يوم الجمعة معناه مدة
عدم الروية يوم الجمعة وقد يستشكل القول بانها مبتدآن
فيقال ما الموجب التعريف هذا المبتدأ وهل اقل يومان
امد ذلك واجيب بانهم اجروها رافعة مجراها خافضة
في الزمان لا تدخل الاعلى الزمان الثاني وعليه الاخفش والزجاج
والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ او مبتدأ ومنظر فان
خبر له كما اضيف الى جملة ومعناها اي بين مضافين
ففي ما لفتته من يومان يعني وبين لقائه يومان ولا
تخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير زمان لم يصر حوا
به في موضع ما واعرض على الخبر بان المعنى بيني وبين
لقائه يومان كما قد روي بين زمانية هنا فكيف
يكون الشيء ظرفا لنفسه واجيب بان هذا ابرد وعليه
قوله بيني وبين لقائه يومان وهو جابر فاكان جوابا
عن هذا فهو جواب عن ذلك الثالث وعليه الكوفيون
والسبكي وابن مضا وابن مالك انهما طرفان مضافان جملة
حذف فعلها وبقي فاعلاها والاصل مذكور او مضى يومان
قال ابن مالك ويرجح ان فيه اجراما ومنه على طريقة
واحدة فهو اول من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص
من ابتداء ابتداء بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف
غير متبادر ان ادعى التعريف قال ابو حيان وقد برر
بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رايهم انهما كسبة
من زمن وذا الطائفة او من واذ فتا بعدهما من الصلة
او المضاف اليه وهما باطلان وبان اضمار الفعل

بال وهو اسم غير مضاف بدليل انه بوصفه فتقوله واحدا ولا
يوصف به لا يقال شي الى وانما مع التعلق بعلت اوله وهو
واله خبر له ويحذف واو لا تجوز تقدير الى به من خبر
عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ عالية
من العايد ولا تخفى تقدير الظرف صلة والى بدل
من الضمير المستتر فيه وتقدر في الارض الى معطوف لذلك
لتضمنه الابد الى من ضمير العايد ما بين وفيه يعرف
فيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان
يكون سببه التخلص به من محذور فانها ان يكون
هو موقفا فيما يجوز الى ناويلين فلا ولا تجوز هذا الوجه
ان يكون وفي الارض الى ميتة او خبر البلاية فساد
المعاني ان استوفت وخلو الصلح من عايد ان عطف ومثال
التعلق بما فيه رخصته قوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذا جاز
فتعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لانا ولها باسم يشب الفعل
بل لما فيه من معنى قولك التجماع او الجواد وتقول فلان
حاتم في قوم فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجواد
ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى والى ثود اخاهم
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر
النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك وفي تعلقها بالفعل به
الناقض والجامد خلاف من زعم انه لا يدل على الحدث
منع من ذلك وهو المبرد الفارسي قاسم جاني فالجرجاني
قاسم جاني قاسم برهان ثم الشلوبين والفتح ازاكها
والله عليه وزعم الفارسي جواز التعلق بالفعل الجامد
وفي تعلقها بالحرف المعاني خلاف المشهور منع ذلك مطلقا

وقيل

وقيل يجوز مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان ناسا عن فعل
حذف جاز ذلك على سبيل النية لا الاصل والاقلا وهو
قول ابن علي واي الفتح زعماني نحو بالزبد ان اللام متعلقة
ببابل قالوا في يا عبد الله ان النصب بيا ومن القائلين يجوز
مطلقا ابن الحاجب قال في قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم اذ يدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع
المتني واما لما في لن من معق المتني اي امره انتهى في
هذا اليوم النفع فالمتني نفع مطلق وعلى الاول نفع مقدر
باليوم وقال ايضا اذ اقلت ماضية للتأديب فان قصرت
نفي ضاب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل والمتني
ضاب مخصوص والتأديب تغليل للضاب المتني وان قصرت
نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالمتني والتغليل
له اي انتفا الضاب كان لاجل التأديب لانه قد يوجب بعض
الناس بترك الضاب ومثله في التعلق بحرف المتني ما في
البي لتأديبه وما اذهنت المحسن لكافاته اذ لو علق هنا
بالفعل فتد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت
بنعمة ربك يجوزون البامتعلقة بالمتني اذ لو علق بمحذوف
لا فادنى جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة
الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا الله اذ في جنون
خاص انتهى لخصا وهو يدعي الا ان جمهو النجاة لا يوافقون
على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان التعلق
يفعل دل عليه الثاني اي انتهى ذلك بنعمة ربك ورحمة
ولست في من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق سبه امور
احدها الحرف الزايد كالباء ومن في قوله تعالى وكفى بالله
شيدا وهل من حائق غير الله وذلك لان معنى التعلق

الا برباط المعنوي والاصل ان افلا اقصر عن الوصول
 الى الاسماء اعني على ذلك بحروف الجر والزائد اذ دخل
 في الكلام تقوية له وتوكيد له ولم يدخل للربط وقول
 الخوفي ان الباقي ليس الله باحد العالمين متعلقة وهم
 نعم يقع فيه اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل
 المقوي نحو مصدقا لما فهم فقال لما يريد ان كنتم للربوا
 تغفرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما قبل
 في العامل من الصنع الذي توله منزلة القاصر ولا
 معدية محضة لا طرا لصحة استقامتها فلها منزلة بين منزلة
 الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحروف الزائدة لا تزي
 ان محو ردها في موضع رفع بالابتداء دليل ارتفاع ما بعده
 على الخبرية قال — لعل اي المقوار منك قريب ولا
 لم تدخل لتوصيل عامل بل لفائدة معاني التوقع كما دخلت
 لفائدة التمني لئلا لم اثم جروا ايها منبهة على الاصل في
 الحروف المختصة بالاسم ان تحمل الاعراب المختص
 به كحروف الجر الثالث لولا فمن قال لولا ي ولولا
 ولولا على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا
 بمنزلة لعل في ان ما بعدها ما يقع المحل بالابتداء وان
 لولا الامتناعية تستدعي جملتين كساير ادوات التعليل
 والرابع رب في خورب رجل صالح لقبيته او لقبت لان
 محو ردها منقول في الثاني ومبني في الاول او مفعولا
 على حد قولك زيد اصابته ونقد التناصب بعد
 المحو وربه لا قبل الجار لان محو ردها منقول في المثال
 ونحو اي الاول او مفعولا رب لها صد والكلام من
 بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لفائدة

التكثير

التكثير او التقليل للتقديرية عامل هذا قول الدماميني وانما
 طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها
 عدت العامل المذكور فخطا لانه يتقدم بنفسه ولا يتقدم
 معوله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوف فافتقر
 حصل او نحوه كما صح به جماعة فصح تقدير ما معنى الكلام
 مستغن عنه ولم يلغظ به في وقت الخامس كاف التشبيه
 قاله الاخفش وابن عصفور يستدلون بانه اذا قبل
 زيد كهم وفان كان المتعلق استغنى فالكاف لا تدخل عليه
 بخلاف نحو في مدح خورب في الدار وان كان فعلا مناسباً
 للكاف وهو اشبه فهو متقدم بنفسه لا بالحرف والحق
 ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه
 تدل على الاستغناء والسادس حروف الاستثناء فلا
 وحاشا اذا خفضت فانها لتختص الفعل عما دخل عليه
 كما ان الاكذلك وذلك عكس معاني التقديرية الذي هو
 ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها
 متعلقة لصح ذلك في الاو قبل متعلق بما قبلها من فعل
 وشبهه فيكون في موضع المفعول نه كبرت زيد
 فهي معدية ما قبلها ما بعدها الا انها تقديرية على
 جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب ابن هشام
 الاول لما تقدم من الوجهين وفي كلا الوجهين نظر
 اما الاول فلانه منع ان يكون معنى التقديرية ما ذكر
 وانما معناها جعل محو ردها مفعولاً به لذلك الفعل
 ولا يلزم منه اثبات ذلك المعاني للمحو وربه ايصاله
 اليه على الوجه الذي تقتضيه الحروف وهو هنا مفيد
 لا تنافي عنه واما الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف

اخر مساوئله في جميع احكامه الا ترى ان الاثني بعينها
لا تعمل الجبر وهذه تفعل الجبر وحكم الظرف والجار والجور
بعد المعارف والبيانات حكم الجمل فها صفتان في خورائت
طابوا فوق غصن او علي غصن لا رها بعد نكرة محضة
وحالان في خورائت الهلال بين السحاب او في الافق
لا رها بعد معرفت محضة ومختللان في نحو تعجبني
الزهير في المكاه والنم على اغصانه لان المعرف
الجلبي كالنكرة وفي نحو هذا من رابع على اغصان
لان النكرة الموصوفة كالمعروفة وفي المرفوع بعدها
ان تقدم مما ينبغي او استقرها او موصوف او موصول او
صاحب خبر او صاحب حال نحو ما في الدار احد والي
الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجا الذي في الدار
ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه حبة ثلاثة
مذاهب احدها ان الارح كونه مستقرا محبوا عنه بالظرف
او الجور ونحو كونه فاعلا والثاني ان الارح كونه
فاعلا واختاره ابن مالك وتوجه ان الاصل عدم
التقديم والتأخير والثالث انه يجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعراب فاعلا
فهو عامله الفعل المحذوف او الظرف او الجور
لنيابتهما عن استقر وفي لهما من الفعل لاعتناء
فيه خلافا والمذهب المختار الثاني لامتناع تقدم
الحال في نحو زيد في الدار رجالا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع ونقول
فان فوادي عندك الدهر اجمع فاكه الضمير المتعلق
في الظرف والضمير لا يستقر الا في عامله ولا يصح

ان

ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان الكبر
والحذف متنافيان ولا اسم ان على محله من الرفع
بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك
المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستقر في الظرف
وهذا اتفاقه فان الضمير لا يستقر الا في عامله
وان لم يعتمد الظرف الجور وخوف الدار او عندك
زيد فالجور يوجبون الابتداء والاختفاء والكوفون
يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط
ولذا يجزؤون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مستقرا
وزيد فاعلا وغيرهما يوجب كونهما على التقديم
والتأخير وقد يتفككان محذوف وجوبا وذلك في
ثانية مواضع احدها ان يقع صفة خوف في
نقالي او كصيب من السما الثاني ان يقع الا نحو خرج
علي قوم في زينت واما قوله نقالي فلما راه مستقرا
عنده فتزعم ابن عطية ان مستقر هو المتعلق الذي
يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء
وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق
الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقع
صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون عن عبادة الله والرابع ان يقع خبر الجوز
عندك او في الدار وربما ظهر في المرفوعة كقوله
لك العزان مولاك عروان لهن فانت لدي نحو حبه
الهنون الهون كايين وفي شرح ابن جني ان متعلق
الظرف الواقع خبر اصاح ابن جني يجوز اظهارة وعند
انه اذا حذف ونقل ضمير الي الظرف لم يجوز اظهارة

لانه قد صار اصلا فوضفا ما ان ذكرته او لا فقلت زيد
استقر عندك فلا يمنع مانع منه انتهى وهو غريب ولا
ان يرفع الاسم الظاهر نحو في الله شك ونحو او كصيب
من السماء ظلمات ونحو عندك زيد السادس ان
يستعمل محذوف في مثل او شبهه لقولهم لمن ذل امرأ
قد تقادم عمره حينئذ الان واصلة كان ذلك حينئذ
واستمع الان وقولهم للعرس بالرفا والبنين والبايع
ان يكون المتعلق محذوف فاعلى شريطة التفسير
نحو ايوام الجمعة صحت فيه ونحو يزيد مارت به
عند من اخاره مستند لا بقراءة بعضهم والظاهر
اعدلهم والاكثر ان يوجبون في ذلك استقاطه المار
وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت
او نحو وبالوجهين فري في الآية والنصب قراءة الجماعة
ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان
يقدر المحذوف مضارع اي ويعذب لمناسبة
يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر
والرفع بالابتداء او اما القراءة بالجر فمن توليد الجرح
باعدته اذ اخلاعي ضمير ما دخل عليه الموقد مثل
ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توليد
لجار والمجرور لان الضمير لا يولد الظاهر لان الظاهر
افوك ولا يكون المجرور زيدا من المجرور باعادة
الجار لان لا العرب لم تبدل مضمر من مظهر
لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض
المخويين بالقياس والثامن النعم بغير الجوز والليل
اذا يعني وتالله لا كيدن اصنامكم وقولهم لله لا

الاجل

الاجل اي والله ولو صح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء
فان قلت هل المتعلق الواجب المحذوف فعل او وصف
قلت لا خلافا في تعيين الفعل في ثاني القسم والصفة
لان القسم والصفة لا يكونان الا جمليين قال ابن عيينه
وانما المحذوف في الصلة ان يقال ان نحو الذي في الداء
يقدر مستقما على انه خبر لمحذوف على حذف فاعله
بعضهم تخالفا على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك وامراده
هذا انتهى وكذا انجب في الصفة في نحو كل رجل في الداء
فله درهم لان الفاعل في نحو كل رجل صالح فله درهم فاقوله
كل امرئ مباح او مدان فمنوط بحكمة الله المتعالي
فنادر وقد اختلف في الخبر والصفة والحال في قول
الفعل وهم الاكثر وان فلانة الاصل في العمل ومن قد
الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والفت الافراد
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا
ولان تقليل المؤدرا ولي وليس بشئ لان الحق انما لم ينف
الضمير بل تقلناه الي الطرف فالمحذوف فعل او وصف
وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب النفس
فيقدر الفعل في نحو ايوام الجمعة تعكف فيه والوصف
في نحو يوم الجمعة انت تعكف فيه والحق كما قال ابن
هشام انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى
اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه الا ان حصل
مانع مناعي كما في زيد امرأت به او معنوي كما في زيد
صابت اباه اذ تقديره المذلول يقتضي في الاول



تقدير القاص بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يتقد رجا وزت في الاول واهت في الثاني
واما في المثال فيقدر بحسب المعنى واما في البواني فزيد
في الدار فيقدر كونه مطلقا وهو كاي من سلفه او مضاه
ان اريد المثال او الاستقبال فهو الصوم اليوم او في اليوم
والجور عند اوتي الغد ويتقد ركان او استقرا ف
وصفها ان اريد المعنى هذا هو الصواب وقد اغفلوا
واذا جهلت المعنى فتقدر الوصف فانه صالح في الهم
كلها ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقيام وجالس الا
لدليل ويكون الحذف حينئذ غير واجب ولا ينشأ
الصبر من المحذوف الى الطرف والمحذوف لا يخرج
على ذلك قولهم من لي بكذا اي من ينكف لي به وقول
تغالي فطلقوهن بعد زهن اي سقيلات بعد زهن وقول
تغالي المحر بالحر والعبد بالعد والاني بالاني التقدير مقتول
او يقتل كاي الهم الا ان يتقدر مع ذلك مضافين اي قبل المحر
كاي يقتل العبد وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضاف
بل تقدير خمسة لان كلام المصنف رين لا بد له من فاعل
ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعرف معنى المضاف الذي
تقديره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن
الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو قوله تغالي
ان النفس بالنفس الية اي ان النفس مقتولة بالنفس
والعين مفعولة بالعين والالف مجذوع بالالف والالف
مصلوثة بالاذن والسن مفعولة بالسن هذا هو
الاحسن وحيث وجدت في نسخة الخصوص فلا بد
من تقدير الخاص ولا يجوز تقدير العام الا لتوجيه

الاعراب

الاعراب والاصل ان يتقد المحذوف مقدم ما على الظروف
والجار والمجرور وكسائر العوامل مع معمولاتها وقد تعرض
ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا او ما يقتضي ايجابه
فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله
ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيد
لان ان لا يلزمها وقوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان تقدير
بوجوداتي جميع السابيل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدأ ورد جماعة على من قدر الفعل بنحو قوله
اذ الهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذ النجاسة
لا يلها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الامعة وتاخر حرف
الشرط خوفا ما ان يكون من المعنيين وهذا على ما بين غير
وارد لان الفعل يتقد رموخرا **واما ما يخص بالاضافة**
تقدم معناها لغة واصطلاحا والجو من عبارات النسخ
والخفص من عبارات اللوحيين والهم ابن الجار وغيره
نحو زيد من نحو قولك **ملازم زيد** وتقدم الخلاف في جار
المضاف اليه **وهو** اي الخفوص بالاضافة **على قسمين** لو
اسقط كلمة على كان اخصروا ظهوره زاد ابن مالك
تبع الطائفة فسمي ثانيا وهو ما يتقد ريعي الدالة على القوة
نحو مكر الليل اي مكر في الليل وتربص اربعة اشهر من
وضابط الاضافة التي على معنى في ان يكون المضاف
الى ظرفا للمضاف ويقصد الظرف فيه لانه ثابت في نصيب
الكلام وارجاع الاضافة فيه اي معنى الالم تكلف والتمر
التماء وردوها الى الالم فان معناها المناسبة بين المضاف
والمضاف اليه وكذا يلحق في الاضافة ما دني ملائمة
لحوكوك الحرقا والظرفية مناسبة ظاهرة **ما يتقد رالهم**

اي قسم يقدّر باللام فقد يواغير مراد واللام يصح الحذف
بالاضافة فلا يكون اللام مذكورا ولا مقدر مراد او الاكان
الحذف باللام بان يستفاد من الاضافة اليه الخصوصيه
والمناسبه المستفادان من اللام اذا ذكر مع المضاف
اليه وان لم يتخذ المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف
المضاف الي معرفة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام ليوم الاحد او انما المدار على افادة التاني
الخصوصيه بين المضاف والمضاف اليه وليس عليه
ما ياتي وما تقدم والمخفوض بالاضافة الذي يقدّر
باللام **خو** غلام من **خو** غلام **زيد** فانه يفهم منه من الناس
بين الطرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الأول
غلام معلوم دون الثاني **وما** اي وقسم **يقدر** ومن
تقديره غير مراد واللام يكن الجواب بالاضافة بل كان بمنزلة
على بيان الجنس من هذه بيانه قال السيد علي الغلي
استاذ شيخنا رحمهما الله تعالى واقول المحقق انه عند
بيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور وانواعها
لا تجرد انه هو لا حيزا زهوا عن اضافة النتي الي نفسه
ولا لانه اصل للمضاف كما شطه بعض الشارحين
لانه مما لا يدل عليه كلامهم ولا بلاجه اطلاقهم وتفسيرهم
بان اضافة المقادير والاعداد بمعنى من كثير ارض
وما به رجل انتهى وضابط الاضافة التي على معنى
من لما يؤخذ من تمثيل المصنف ان يكون المضاف
بعض المضاف اليه ويصح الاخبار بالمضاف اليه عن
المضاف بخلاف **خو** زيد **زيد** وذهب ابن كيسان
والسيراني الي انه يكفي كون المضاف بعض المضاف

اليه

اليه وان لم يصح الاخبار واستدلوا بظهورها في قوله
قالهين معني كان عرب بخط به وقوله
كان على الكفين من اذا اليحي. وزده ابو الفاضل
ابن مالك بان الفصل بمن لا يدل على ان الاضافة
بمعناها فقد فصل بها ما ليس بخز قال وان حرمنا
منك لو تعلمين وانك تقوم الاضافة بمعنى من اصلا
وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مسحق للثوب
كما انه اصله وقد بين ابن الحاجب مواسع ما يقدر
باللام وما يقدر بمن وما يقدر في مما حاصله مع
الابضاح ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا اجتناس
المضاف وظرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف
اي صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون زمانا او مكانا
له خو بعض القوم وبمعني من في الاضافة اي
جنس المضاف اي امر صادق على المضاف وعلى
غيره ولما لم يجوز ان يكون المضاف اخص من المضاف
اليه كما ذكره الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا
صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعني في
الاضافة اي ظرف المضاف اي زمانه ومكانه من
حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان
اضيف الى الظرف لتعريف الاختصاص والتاني
كما في متارع مصوبع الدار فالاضافة بمعنى
اللام لا في صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه
يعلم ان معنى قوله فيما عدا اظرفه فيما لم يقصد
افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عروبو واعلم ان
الظرف عند النحاة انما ينسب الي المصدر وما

بتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار معني في وظاهر كلام ابن
الحاجب كلام ابن مالك في الالفية وابن هشام ان الالف
لا تعد والاحيت لا تصح من ولا في وليس كذلك ففي شرح
الكافية معني اللام هو الاصل ولذلك تحكم به مع صحة تقديرها
وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها
لحوقه عنده ومعناه مع صحة تقديرها دون غيرها نحو
دار زيد هذه عبارة مع حذف ما مثل به الاول لان
فيه نظرا او قال الكوفية وتقدر عند في نحو هذه
ناقة رتود الحلب اي رتود عند الحلب واجاب ابو
حيان بان هذا اوافق فيه من باب الصفة المشبهة
والاصل رفعه على الفاعلية مجاز انتهى وقد يقال ما
المانع من صحة تقدير لام الاختصاص هنا وايضا قد سبق
عن ابن مالك انه تحكم بمعناها حيث لا يصلح تقديرها
ابو احيان ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره
ولا على نيت وانما الاضافة تقدير الاختصاص وجهان
متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت غلام زيد
ودار عمر فالضافة للملك اوضح الدابة فلا يستحق او
شرح اخيرا فلم يلق الاختصاص وذهب بعضهم الى ان
الاضافة معني اللام على كل حال ويوجد بان كلام الظاهر
والبعض يصح فيه معني لام الاختصاص واختلف في
اضافة الاعداد الى المعدودات كعنه رجال فذهب القائلون
انها معني من واختاره ابن مالك في شرجي الترهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة
اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
المعدودات والمقادير الى المقدرات كقنبر برور وظل

زيت

زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة
على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد
من مقولسة المقدار والمقدار وصف بالنسبة الى ذلك
المقدار وهو المعدود ونفس بالنسبة الى المقدار والوقت
يناسبه لام الاختصاص فلذا اختلفنا في الاول والنفس
يناسبه البيان فلذا اتفقا في الثاني ولكن ان تقول
ما المانع من معني لام الاختصاص فيما اتفقا عليه فيما
اتفقا عليه نظرا لانه لا يصلح المضاف اليه للاخبار
عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاثمائة لم يكن مطلقا
للمعني الدار قال شيخنا رحمه الله تعالى وحجابه بان ذلك
يجمع بتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال
هذه الثلاثمائة والاحتياج لمثل ذلك لا يصح انتهى
واختلفوا ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا
فيها حرفا وقيل تقدر اللام فيها لظهورها في قول
يقال لمنهم ظالم لنفسه حافظات للقلب مصدق لما هم
فقال لما يوركدور رد لعدم اطرا اده اذ لا يسوع في الصفة
المشبهة وقيل ابو احيان وغيره ان الاضافة الى غير
الفاعل معني اللام كظالم نفسه وسكت عن الاضافة
الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لا ورايدة وقيل
بتقدير من فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شيء
حسن فبين بالاضافة انه من حيث التوجه وانما
الاضافة التباسية وهي اضافة الشيء الى مراده كسعيد
كرز وبابه فليست على تقدير حرف ولا هي من قسم
المحصنة عند الاكثرين بل هي اما غير محصنة على
راي الغاري وغيره او واسطة بين المحصنة وغيرها
على راي ابن مالك كذا قاله الجلال السيوطي في فتاوى

وتخالف ما قال من ان الاضافة البيانية هي اضافة التي الى نفسه
 ما صح به غير واحد كالمصاحف من ضبط البيانية بان يكون بين
 المضافين عموم من وجه وقوله كسيفه كرز وباب
 تخالفه ايضا ما صرحوا به من ان الاضافة في ذلك من اضافة
 المسمى الى الاسم وقال ايضا الحوامع وشرح مسيلة الجهم
 علي انه لا يضاف اسم لما اذ فيه ونعته ومنعوتة ومولده
 الابنا ويل وشروط اللوينة في الجواز اختلاف اللفظ فقط
 من غير تاويل تشبهها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس
 وشهر رمضان ووعده الصدق وحق التقيين ومكر
 التي ويا نسا المومنان كما جاز ذلك في النعت والعلامة
 والتاكيد نحو غرايب كذبا وبنياكلهم اجمعون وقال ابو
 حيان لا يتقدم السماع بل يقتصر عليه ولا يقاس وهل
 هي محضة اولا ولا او واسطة بينهما اقوال الاول قال
 جماعة واختاره ابو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا
 ال ولا بلغت نكرة ولا وورد نكرة فلا تحفظ صلاة
 اولى ومحمد جانع والثاني قاله الفارسي وابن الدماي
 وغيرها الشبهة تحسن الوجه وامثلة لان الاصل في
 صلاة الاولى ونحوه الصلاة الاولى علي النعت ثم ازيل
 عن حدة لما ان اصل حسن الوجه حسن وجه
 فازيل عن الرفع والثالث قال ابن مالك قال لان
 لها اعتبارين اتصال من وجه ان الاول غير مفصول
 بضمير فتوى وانفصال من وجه ان المعنى لا يعم
 الا بتلك خبر وجه عن الظاهر قال ابو حيان ولم
 يستلحق احد الى ذكر هذا القسم الثالث ثم خزي هذه
 الاقوال فيما التي فيه مضاف نحو الى الحول ثم اسير
 السلام عليكم او مضاف اليه نحو اقام بعدد الدار

وشوقه لاهل دمشق الشام سوق مبرح اسير ما اردناه
 منه باختصار بعض الامثلة والتعالين والخفون
 بالاضافة الذي يقدر من **خز** و**ساح** من **خز** و**ساح**
خز و**باب** **ساح** اي ثوب من خز وباب من ساح
 يعني انه من جنس ذلك والخز نوع من الحرير والكا
 نوع من الخشب والظاهر خز ثوب وساح باب ايضا
 كذلك ان قصد بيان الجنس لتحقيق الشظ المعنى
 في كلامهم وظاهر كلام المصنف بل صرح به كعلام
 بعضهم ان الاحرف المدكوة مقدرة وصاح بذلك
 الجزولي وقول ابن الحاجب وهي الاضافة بمعنى
 اللام او بمعنى في غيره ابن مالك في التشبيه
 منه لان ابن درستويه ورد علي بن قال بذلك
 بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب
 الخز وعلام زيد علي معنى ثوب من الخز وعلام
 لزيد وهو بلا شك نكرة وخز اذا اضفنا الي معنى
 لا يفتي نكرة فدل علي ان الاضافة ليست علي معنى
 صرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا
 لو قيل انما علي تقديرين وتقدير اللام لان المقدس
 كالثبات والاعتدال ان التقدير بالمعنى اولى فليتامس
 ونقدم ما يعلم منه رد ما قاله ابن درستويه واعلم
 ان الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة احد عشر احدها
 التفسير ان كانت الاضافة محضة وكان المضاف
 اليه معرفة نحو غلام زيد الثاني التخصيص ان
 كان المضاف اليه نكرة وكانت الاضافة محضة نحو
 غلام امة فان غلام امة احص من غلام ولكنه

لم يميز بعينه كما تميز غلام زيد الثالث المتعلق كضارب
 زيد وضاربهما ووضاربوكا اذا زيد الحال او الاستقبال
 قال الاصل فيهم ان يعملن النصب ولكن الحذف من
 اذ لا يتوكلن معه ولا يولن ويدل على ان هذه الاضافة
 لا تفيد التقريب فتلك الضاربان زيد والضاربون زيد
 ولا تجمع على الاسم تقريبان وقول تعالى هديا
 بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بمعرفة وقوله تعالى
 ثاني عطفة ولا تصيب المعرفة على الحال وقول
 جبريل يا رب عاب طعانو كان مطلبكم ولا تدخل رب
 على المعارف وليست مفيدة للتخصيص ايضا لان
 ضارب زيد اصله ضارب زيد بالانصب وليس
 اصله ضاربنا فتطافا للتخصيص حاصل بالمعول
 قبل ان ياتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال
 والاستقبال فاضافة محضة تفيد التعريف ان
 كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
 المضاف اليه نكرة لانها ليست في تقدير الانفصال
 الرابع ازالة الفتح او النحر وتارة بالرجل للرجل
 الوجه فان الوجه ان رفع فتح الكلام لخلو الصفة
 لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل النحر
 باجرا الوصف القاصد بحري المتعدي الخامس
 الموت لقوله
 ابارة العقيل بكسوف بطوع هوي وعقل عاصي الهوي
 وتختل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسبي
 وذكر السفافيني في ذلك وجوها ولم يذكر هذا الوجه
 وذكره ابن هشام في المعاني لكن بصيغة غير صحيحة

بعد ذلك وبيعه لعل الساعة قريب فذكر الوصف
 حيث لا اضافة قال واما قول الحوهري ان التذكير
 لكون التانيث محازيا فهوهم لوجوب التانيث في نحو
 الشمس طالعة والموعظة نافعة واما يفترق حكم
 المجازي والحقوقي الظاهري لا المستعبرين انهما
 وقيل التذكير في الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى
 الاحسان وقيل بمعنى الغفران والعفو واختاره
 الزجاج وقيل بمعنى المتطرف الا اخفش وقيل
 التذكير على النسب اي ذات قربة وقيل نعت لمذكر
 محذوف اي شي قربة وقيل مشبه بفعل بمعنى
 مفعول نحو جرح وقيل وقيل هو فاعل بمعنى مفعول
 اي مقربة ورد بان ما ورد من ذلك انما هو من باب
 الثلاثي غير المزبد ومع ذلك فلا ينقاس وقال
 الفراد اكان للنسب كان بالياتقوله هذه قربة
 فلان واذا كان للمسافة جازية وجها ان قال
 الشاعر عشية لا غفر امتك قربة فتدنو ولا غفر امتك
 جمع بين الوجهين السادس تانيث المذكر لقوله
 قطعت بعض اصابعه وقري يلتقطه بعض السلة
 وتختل ان يكون منه فله عشر امثالا وكنتم على شغل حقة
 من النار فانتد لم منها اي من الشفا وتختل ان الفهر
 للنار وان الاصل فله عشر حسات امثالا فالمعذور
 في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو موث وقال
 صاحب الديار شقفي قلبي ولكن حب من سكن الديار
 والنشد سيمويه وتناق بالقول الذي قد اذعنتم
 كاشفت صدر الفتاه في الدم واي هذا البيت يشبه

ابن حزم الظاهري في قول
 جئت صدقاً مثل ما واحد الذي يكون كهما وبين عرب والجم
 فان صدق السويدي وشاهدني كما شئت صدر الفتاة من الام
 وما اده بما الكناية على الرجل الناقص كقصص ما الموصلة
 وبها والكناية عن التزبد الاخذ باليس له كاحذ عمر والوالد
 في الحظ وشطاه هذه المسيلة والتي قبلها صلاحية الفتاة
 للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاولا اعلام عند ذهبت
 السابع الظرفية نحو توني اكلها كل حين وقولنا
 ابو الهيثم بعض الاحيان **الثامن** المصدرية نحو وسيل
 الذين ظلموا اي سئلوا يتقلبون فاي مفعول مطلق
 منصوب ناصبه معلون وتعلم معلقة عن العمل بالان
 وقال **سنتعلم** ليلى اي دين تدابنت واي غريم الفتاة
 الي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية الا انها
 به كقولك تدابنت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تصف
 لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثل في لغف
 اي الحزبين احصى وتعلم اي انا اشته عذابا والناس
 وجوب المصدر ولهذا واجب تقديم المصدر في نحو
 غلام زيد من عندك والخبر في خصوصية اي يوزن
 صيغة مفركة والمفعول في نحو غلام ابرهم الكثرة
 ونحو رها في نحو من غلام ابرهم انت افضل ووجب الرفع
 في نحو علمت ابو من زيد واي هذا السبق قول بعض النحاة
 عليك باباب المصدر وفتح عند اخذها لارباب المصدر
 واما ان ترضى محبة ناقص فتخط قد راس غلام ونحو
 فرفع ابو من ثم خفض مزيل بين قولي مفايا وحد
 والاشارة بقوله ثم خفض مزيل اي قول امري القاص

كان

كان ابانا في عرائن وله كبير اناس في مجاد مزيل
 وذلك لان من ملاءمة لكثير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
 لمجاورته للخفض والعاش الاعراب نحو هذه خمسة
 عشر زيد فيمن اعرب والاكتر الياء وذلك في ثلاثة
 ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغيره ومثل
 ودون وقد استدلل علي ذلك باور منها قول
 تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك
 قاله الاخفش وخولف واجيب عن الاول بان
 نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول
 كما في قول
 وقالت مني يحل عليك ويعمل يسوك وان لكشف غير
 تدرب اي ويعتدل هو اي الاعتلال ولا بد من تقدير
 عليك لمدلوله عليه بالذكورة ويكون حالا من الضمير
 ليتقيد بها فتقيد ما لم يفعله الفعل وعن الثاني بانه
 علي حذف الموصوف اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم
 منا طعن ومنا اقام اي منافق طعن ومنا يق اقام
 ومنها قوله تعالى لقد نقطع بينكم وبين فتح بينا قال
 الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل
 ضمير مستتر اجع الي مصف الفاعل اي لقد اوقع الفعل
 او الي الوصل لان وما نري معكم شفعا لم يدل علي
 التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او لي ما كنتم ترعون
 علي ان الفعلين تارعا ويؤيد التاويل قوله
 اقم يا مور الحزم لو استطقت وقد حيل بين العير والنوا
 بين بين مع اضافته لعرب ومنها قوله تعالى انه لخلق
 مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض النحاة

ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفزردق. واذا
 يا مثلكم تشبه. وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
 الخالقها البهائم بانها تنفي وتجمع كقول بقائي الا اسم
 امثالكم وقول الشاعر. والت بالش عند الله مثلاً
 وزعم ان خفا اسم فاعل فقصر كما قيل بروشروهم فقب
 ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصملم ضميره
 بقائي لتقدمه في وما توفيقني الا بالله ومثل مصدر
 وما يثبت الفزردق في فقه احوية مشهورة ومنها قول
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت جماعة في غصون
 ذات اوقال فغير فاعل لم يمنع وقد جاء مفتوحاً ولا ياتي
 فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان واغيار ليس
 بغيري ولو كان المضاف غير مبرم لم يكن واما قول
 المجراني ان غلاي وخنوه مبني في دود وبلزمهم
 بنا غلامك وغلالم ولا قابل بذلك الباب الثاني
 ان يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف اليه انخوف
 حزني يومئذ ومن عذاب يومئذ بقولان في يوم
 وفحكه فان قلت الاضافة في نحو توفيت ما هي فان
 اليوم مضاف الى اد او كلاهما اسم زمان واي معنى لقوله
 يوم وقت كذا قلت لعل الاضافة كذا للبيان مثلاً في
 تحرار الـ اي يوم هو وقت كذا هكذا في قوله الدما في
 وقد يقال هذه الاضافة غير محتاج اليها في البيان
 ان اليوم بمعنى الوقت ولو اقتصر على يوم كذا او وقت
 كذا اعني عن الاضافة بخلاف تحرار ان لا يستفاد
 المطلوب فيه دون بدون الاضافة قال في تحرار
 الله بقائي ثم يمكن ان توجه هذه الاضافة بالاجمال والفعل

الباب الثالث ان يكون زماناً مبهماً والمضاف اليه فعل
 مبني بنا اصلها كان لقول علي حين عانت المشيب
 علي الصبا وقلت الما اصبح والشب وازع او بنا عارضاً
 لقول
 لا جند من مفر من قلبي تخلياً علي حين ليس صبي كل حليم
 روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومخرج
 عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلاً معرباً
 او جملة اسمية فقال المصنفون يجب الاعراب والفتح
 جواز البناء منه فمادة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
 من قهرهم بفتح يوم وقراءة غير اي عمه وواين كثر يوم
 لا يملك نفس لنفس شيا بفتح يوم وقال
 اذا قلت هذا حين اسلوها يحيى. نسيم الصبا في مطلع الفجر
 وقال اخوالم نغلي يا عمرك الله انني. كرم علي حين الكرام قليل
 واني لا اخوك اذا قيل مملق. سخي واخوك ان يقال تحذرك
 روي بالفتح وتخلي ان ابن الاخضه سئل تحفة ابن الاثير
 عن وجه النصب في قول النابغة
 اناني ابيت اللعن انك لم تني. وتلك التي لست منها المساع
 مسألة ان قد قلت سوف انا له. وذلك من تلقائهم اربع
 فقال ولا تصحح الاردي وتردي مع الردي فقيل له
 الجواب فقال ابن الاثير قد اجاب يريد انه لما انيق
 الى المبنى اكتسب منه البناء وهو مفتوح لا منصوب ومحله
 الرفع بدل من انك لم تني وقد روي بالرفع قال ابن
 هشام في المعاني وهذه الجواب عندي غير جيد
 لعدم اتمام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك
 وفارسه ونحو هذا مما لا فيل به وقد مضى ان ابن

بالك منع البناء مثل مع ايهما لكونها تنفي وتجمع فاطنك
 لهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء وباضمار اعني
 او على المصدرية وفي البيت اشكال لو سال السائل
 عنه لكان اولى وهو اضاف مقال الى ان قد قلت فانه
 فانه في التقدير مقابلة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه
 وجوابه ان الاصل مقال مقال فقلت حذف التنوين للمؤن
 لا للاضافة وان وصلتها بديل من مقالة او من انك لم تنفي
 او خبر لحذف وفيه وقد يكون الشاعر انما قال مقال
 ان يا ثبات التنوين ونقل حوكة الهمزة فاستد
 الناس بتحقيقها فاضطرروا الى حذف التنوين ويروي
 ملامة وهو مصدر للمضي المذكورة او لاحري محذوف
 انهي وفي الصحيح اسكت مسامحة صمت وضافت
 ومنه قول الشاعر وتلك التي تستكلمها المسامحة
 ونسأل الله حسن الخاتمة في الخط
 ويخص الكلام فيه في مقدمة وخمسة فصول هي
 الخط قواعد واصول اما المقدمة ففي بيان الخط
 وقاعدته الخط تصوير اللفظ المقصود فتصوره
 برسم حروف هجائية لا برسم حروف اسماء الالفاظ
 التي يسميها اي بعدد الحروف يقال هجوت الحروف
 هجوا وهجا وهجيتها الهجوية والهجوية لا يجياكله بمعنى
 فالهجوا والهجوا والهجوية والمرجي بعدد الحروف
 باسماء ومسميات هذه الاسماء الحروف البسيطة
 التي ركب منها الكلم فقولك زاي وياود ال اسماء
 لزه وبيه وده فاد اقل الت زيد فاما تكتب مسمى الزاي
 واليا والدا ل بهذه الصورة زيد واسماء الحروف التي لم

بسم

بسم باسمي اخو وخوها ماله مسمى تصح كتابته اذا قصد
 المسمى او اطلق نحو قولك في اسماء الحروف الت جيم عين
 قارا وفي نحوها الت فان او شعرا انما تكتب فيها هذه
 الصورة جعفر وفي نحوها في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين مثلا وفي شعر الاكلمي ما خلا الله
 مثلا لان المصور سمي اسما هذه الحروف ونحوها
 خطأ ولفظا اذا المفهوم من الجيم مثلا المكتوب والمفهوم
 من جعفر هو وجه لا الجيم ولكون المصور هو المسمى
 خطأ ولفظا قال الخليل لا محابة لما سألهم كيف تكتب
 ينطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطق
 بالاسم ولم تنطقوا بالسول عنه والجواب جهل لانه سمي
 اما اذا قصدت الاسماء فكتب صورتها فلو قيل الت
 جيم ما ادا به هذا اللفظ فاما تكتب صورة جيم او قيل
 الت شعرا ما ادا به هذا اللفظ فاما تكتب صورة
 شعرا وما ليس له مسمى تصح كتابته كزيد يكتب بصورة
 مسمى انما حروفه وهي صورة زيد مثل ما مر في كتاب
 فان سمي باسم الحروف سمي اخرا كما لو سميت رجلا جيم
 كتبت لغيرها الحروف هجايا باعتبار اسمائها الا حروف ا
 قيل حينئذ الت جيم كتبت هكذا جيم كما تكتب زيد
 لو قيل الت زيد وهذا المختار ان الحاجب وبفضهم
 يكتب بصورة اسمائها الاول وهو وجه ونحو المختار
 في غير الصحف واما المصحف فيكتب على صورة اسمائها
 الاول على الوجهين المذكورين من قصد اسمائها وقصد
 مسمى اخوها نحو ليس وحم وانما لم تغير على الثاني لان خط
 المصحف سنة متبعة وقد رسمت هكذا او قيل تكتب على

الاول هكذا وعلى الثاني كغيرها تجعل كل منهما اصلا فيكون
 على الوجهين موزعا على ذلك فطه ويسن علي القول
 بانها اسم السور او الاختصاص كما قيل ان طه ويسن اسمان
 للنبي صلى الله عليه وسلم وقف اسم جبل تكتب بحروف عجايبها
 هكذا طاهها وباسين وقاف والاضل في كتابة كل كلمة
 ان تكتب بصوت لفظي بتقدير الاستدراك وتقدر
 الوقف عليها لتكون قد اعتبرت مفردة عما قبلها
 وعما بعدها من اجل ذلك كتب من انك لم يزل
 لانك لو ابتدأت بانك لم يكن به منها وكتب خور
 زيد او فقه زيد بالها لانه يوقف عليه بالها وكتب
 نحو مثل ما انت اي مثل اي نبي انت ونجي به حيث ما
 اضيف الي ما الاستفهامية بالها ايضا لانك تفت على جميعها
 بالها لان ما كان على حرف واحد عند الوقف لم يبق
 الا ليكون الوقف على غير ما ابتدئ به بخلاف الحرف
 الجار اذا اتصل به ما الاستفهامية نحو حينئذ واللام
 وعلام فلا تكتب بالها لان الحاقها السكت بما عيول
 لشدة الاتصال لما الاستفهامية بالحروف فنصارت
 معها كالشي الواحد ومن اجل ذلك كتبت هذه
 الحروف مع ما الاستفهامية بالقاف مع انها قبل الاصل
 اما تكتب بالياء من اجل ذلك ايضا كتبت بالثاني
 في نحو رحمة ونعمه ها الوقف عليها بالها بخلاف
 اخت وبت وباب فاما ب وباب فانت ههنا فان
 الوقف على الجميع بالتا فكتب بالتا وما فيه وجهان
 عند الوقف كهيئات ولات وثبت ورت ودفن الباء
 من المكررات يكتب بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف

عليه

عليه بالالف وان سقطت في الدوح كانا ضمير المتكلم لانه يوقف
 عليه بالالف ومنه لكنا هو الله ربي فانه يكتب بالالف ولو في
 فتاة من يقرأ بالالف لان اصله لكن انا وكتب النون
 المنصوب او المفتوح كرايت زيد او اها ووبها بالالف
 بخلاف المفعول والمجرور كقام زيد وممرت زيد
 للوقف عليهما بالحدف وكذا اليه وضه ومه والفعل
 الموكد بالنون الحقيقية نحو لتضعها وليكونا ما الخف
 ليس فان خيف نحو امرين ولا يفتن بن زيد اكتب بالنون
 ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لكانت التثنية امر
 الاثنان او زهيرهما في الخط واختلف في اذن مخوم
 ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف
 عليها وهذا مذهب المازني وذهب المبرد والاكثرون
 الى انها تكتب بالنون وفصل الفرافة ان الغيت
 كتبت بالالف لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها
 وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فتايسها
 وبين اذا الظرفية ليلا يقع الالباس ولان الوقف عليها
 عنده بالنون واما ما بين فكتبت بالنون قول واحد
 وهو شاذ لان الجمهور ذهبوا الى انها مولية من كاف
 التشبيه واي المئوية فكان القياس يفتن في ان
 لانك تكتب صوتة التثنية بل تحذف خطا وكتب المدغم
 كلمة بلفظ اي تحرف واحد والمدغم من كلمتين
 نحو ان الله هو الرزاق كاصلة اعتبارا بالوقف عليه
 وكذا النون الساكنة المخففة او المبدلة منها كتبت
 نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعنبر ام من كلمتين نحو من
 كافر ومن بعد وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمفوض

غير النون كالغامي وقاضي مكة وحذفت الواو والواو ما
تخذ فان فيه في الوقف كالنقوص النون كقام قاض
ومارت بقاض وصلته ضمير الغائب لضربه ومربه ومما
الجمع كض بهم والركم في لغة من وصل بهم الجمع لانه
اذا وقف عليه حذفت الصلة فلم يخرج عن هذا
ما انفصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو
او يا خواض بن يا قوم واخر بن يا هجر فانه منع
ان يغير منه ما عرض فيه من رد الواو واليا حال
الوقف حملها على اخيه النون الشديدة فلم ينفذ
الي حال الوقف عليها واسقط حذفت الواو واليا
لذلك خطأ وان كانت تقود وقفا وكنت ايضا باصل
حرف مد حذفت لسالكين بليح خواض بوا القوم و
الرجل وبقو والرجل وبوي القوم ولم يصح بوا القوم
ولم يصح في الرجل فكتب بالواو واليا بخلاف ما حذفت
لدخول الحارم نحو لم يبق ولم يرم فلا يكتب ويستثنى
مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة
كانت او خفيفة فان حرف المد لا يكتب قبلها
لتركين يا قوم ولتركين يا هجر الاصل لتركون ولتركان
ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي اليا
فالثقت الواو واليا وهي ساكنة والنون المدعمة وهي
ساكنة فحذفت حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذفت
خطا لما حذفت لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالاصل كما
راعوا في ارض بوا القوم ولم يصح بوا الرجل ونحوه والفرق
بينهما ان لهذا حالة تنحيت فيها حرف المد وهي الوقف
بخلاف نون التوكيد الشديدة فانه في حال الوقف

لاورد

لاورد المحذوف وحلت الخفيفة على الشديدة في ذلك
وان كانت الواو واليا تزدان في الوقف على ما هما فيه
خواض بن يا قوم واخر بن يا هجر ومن اجل ذلك ايضا
كتب حرف الجر الموضوع على حرف واحد نحو بن سعد
ولزبد متصلا بحروجه لانه لا يوقف عليه لكونه على
واحد بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه على حرفين
وكتب الضمير نحو منك ومنكم وضامك متصلا بما قبله لانه
لا يبداه لكونه ضمير متصلا ومن اجل ذلك كنت وانوا
وقتا توافي يا بعد الهمة لان كلا منهما لا يستداه للزوم
الوقف على واو العطف وقا به وهو ممتنع لكونه
على حرف واحد وكتب ثم اسوبا لالاسفاد لك اذ يصح
الوقف على ثم لكونه على حرفين واما الفصول ففي ما خرج
عن الاصل المذكور الفصل الثاني في
احكام الهزة ولها احوال ستة لانها اما ان تكون اول او
حشوا او طرفا والتي هي حشوا اما ان تكون ساكنة او متحركة
والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا والمطرفة
اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فالتى هي اول تكتب
بالالف مطلقا لان الهزة تشارك الالف في الخروج
وهي اخف حروف اللين فابدت الفاني الخط للتحقيق
لانه لما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخط ايضا
وهذا الامر لا يمكن تحقيقه لفظا فحذف خطا ليللا
بقوت الغرض اجمع سوا الفتح ام كسرت ام ضمت وسوا الكسرة
قطعت ام همزة وصل وسوا الكسرة اصلا ام منقلبة
ام زائدة نحو واحد وابل واحد وكذا حكمها ان تقدمها
لفظا كانا كان الا ما شذ وهو ليللا ولين ويوميد

ونحوه وهو كل زمان اضيف الى الجملة نحو زمانه وحيزه
 وساعته فان هذه اللفاظ كتبت فيها الهمزة بالكسرة
 الاستعمال فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة والاهول
 فانها كتبت فيها واو او كان القياس ان يكتب ليلا لان
 لا ويوفيه ونحوه يوم اذا انفصل الطرف والذ
 بعد الذال بدل من التنوين لكن جعل الطرف
 مع اذا اذا لشي الواحد فوصل باذ وجعلت صوت
 الالف يا كما جعلوها في بيس وكان القياس في هولا
 والمداد بالاولي الاول بالقياس الى ساير اصول الكلمة
 فيدخل المتوسطة بزايد نحو الارض وباحد وبابل
 لغروضة هذا وقد استثنى ايضا خمس فسائل تحذف
 فيها همزة الوصل المبتدأة احدها ان يتوسط بين
 ما او واو وهمزة هي فالحروفات واما اهلك فدا
 من اجتماع الفين مع شدا اتصال الفاء والواو وما
 بعدها الثانية ان يقع بعد همزة الاستفهام سوا
 كانت همزة الوصل مفتوحة او مكسوة او مضمومة
 نحو الرلربن اسمك زيد انطلق بزيد قال ثعلب
 وكانهم اكتفوا بصوت عن صوت لان صوت الف الاستفهام
 كصوت الالف بعدها الثالثة الهمزة في نحو
 فلان بن فلان وفلانة ابنة فلان حيث جاز فتح
 المنادي وحذف التنوين والعلنة شدة الامتزاج لكثرة
 الاستعمال الرابعة الف الوصل المفتوحة بلام التثنية
 اذا دخل عليها لام الابد واللام الحرة نحو للدا واللام
 خوف الالنباس بلا النافية الخامسة الف بسم الله الرحمن
 الرحيم فامله والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون

الابد متحرك تكتب بحرف حركته ما قبلها لانها تبدل به فتكتب الفاء
 في نحو راس ويامن وكاس وباقي نحو ذنب وبيرو واو في نحو يومين
 وبوس ويومن والتي هي حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب
 حرفا من جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن محملا او حرف علة
 لانها تسهل على نحوه فتكتب الفاء في نحو امرأة وكماة ونسالة وسالة
 وما في نحو لسم وسابل وواو في نحو وابوس ولبوم هذا اذا ذكر
 الاكثر ومنهم من تحذف الهمزة ان كان تخفيفها بالنقل نحو مسلمة
 او بالادغام نحو خطيبة وسوة اذ في كل منهما حذف في اللفظ نحو
 في الخط ايضا ومنهم من تحذف الهمزة المفتوحة لكثرة مجيها
 دون المضمومة والمكسوة لقلتها مجيها والاكثر على حذف
 المفتوحة بعد الالف نحو سال بوزن قنارب من المفاعلة ولا في
 الالف بعد ساكن غير الالف ومنهم من تحذف الهمزة في جميع
 احوالها من كونها مفتوحة او لا وكونها مخففة بالنقل او بالادغام
 او بغيرها وكونها مفتوحة بعد الالف او لا ومنهم من تجعل
 صورها الالف على كل حال وهو اقل استعمالا ومنهم من تجعل
 صورها على حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زائدة للمد
 نحو سول ومسوم فلا تجعل لامسوة ومنهم من تجعل لها صوتا
 وذلك للمعرق بين المهموز وغيره مثل مقول ومصوغ قال ابو امان
 واذا كان مثل روس تكتب بواو واحدة مع ان تسهيله بين الهمزة
 والواو فهذا الحري قال — وقد كتبت المودة بواو واحدة في
 المصحف وهو قياس فان الهمزة لامسوة لافيهي واوان ومن عاداتهم
 عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف احداهما فلهذا كتبت
 واحدة الا انه قد تخار في القوان فيه ان تكتب بواوين لانه قد حذف
 من الكلمة في حرف فلهذا ان تحذف غيره انتهى والتي هي حشو
 وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما يسهل فان كانت مفتوحة

بعد فتح كبت الفاعل ماله فان كان بعد هاء الفاعل ماله وما قبل
 تخذ في ولاصوة لا وقيل كبت الفاعل مجتمع الفاعل وان كانت مفتوحة بعد
 فتح كبت الفاعل ماله فان كان بعد هاء الفاعل ماله كبت بالحقير او غير
 ضم كبت او اخرجون وان كانت مكسوة بعد فتح او كبت بالحقير
 ومعين فان كان بعد هاء في الحالين بالكلم ومسان فقبل تحذف ولاصوة
 لها وقيل تجعل لاصوة وتجمع يا وان كانت مكسوة بعد ضم فوسيل
 ودل فتصور ثانيا على مذهب سيبويه والواو على مذهب الاخفش
 وان كانت مضمومة بعد فتح او ضم كبت واو الكلوم ولوم مع لوم كصير
 جمع مبور فان كان بعد هاء في الحالين واو كلوم ورووس فقبل
 تحذف ولاصوة لا وقيل تجعل لاصوة وتجمع واوان وان كانت مفتوحة
 بعد كس نحو مبون جمع مائة كبت بو او على مذهب سيبويه وباء على
 مذهب الاخفش والمسطقة بعد ساكن ان كان محييا حذفت
 الهزة والفتحة حركتها على ما قبلها ولاصوة لها لاني الوقع ولا في النصب
 ولا في الجر فتوجب ودق وجو قال ابن هشام وضميني وقوم فتحا لجلس
 فبليت كيف كبت الجز الاول ابا لوام لا ينادي بعض من كان حاضرا فقال
 بالواو لا غير فقلت ما مستندك في هذا فقال هكذا اعادة تافقت
 الدليل اى ب من الحكم والجواب عكس ما قلت فكتب بغير واو لا غير وقيل
 ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلاصوة لا وان كان مضموم فتصور
 الواو او مكسورا فتصور ثانيا ليا مطلقا فيهما وقيل في المضموم والمكسور
 تكتب على حركة الهزة وان كان ياء من ذلك منصوبا مضمونا كبت
 بالفتحة واحدة وهي البدل من التنوين وقيل تكتب بالفتحة واحدة
 صوة الهزة والاخرى البدل من التنوين وان كان الساكن مفتوحا
 فان كان راء البدل فلاصوة لا نحو ي ووصو ويا فان كان ما قبل
 الالف كيا مضمونا مضمونا كبت عند جمهور البصريين بالفتحة الواحدة
 حذفت الهزة والاخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيين يرون

وهي حرف العلة التي قبل الهزة او لا تجعلون للالف البدل من التنوين
 صوة وانفق الصريحا ان على انه ليس للهزة صوة الف في ذلك فان انضما
 ما فيه الالف ضمير مخاطب او عاب فتصو الهزة والالف واورفعا نحو هذه
 مما وكن وتاجوا نحو سايكروا الفتوا احدى الف البدل فتصور راء مماك
 وان كان ما قبل الواو والياء مضمونا مضمونا مضمونا واحدة هي البدل
 من التنوين نحو راء ساء وضوا وان كان غير راء البدل فتصور
 وتعمله بالحدث والتعل ولاصوة لاني الخط والمنظومة بعد
 بعد تحركت كبت على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ ويقرى ويؤمن وهذا
 امر ووراءت امر او مررت بامر ي فان كان منصوبا مضمونا فقبل
 كبت بالفتحة وقيل بواحدة وهو الاول وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا
 فالالف نحو لن يقرأ الا ان تكون هي مضمومة فيا لو او نحو نكلو
 او مكسوة فيا ليا نحو من الكلي وان كان ما قبلها مضموم ما قبلها
 نحو هذه الاكسور راءت الاكسور الا ان تكون هي مكسوة فيا ليا
 نحو من الاكسور ان قلنا بالنسبة لبيت الهزة والياء والواو راءت
 قلنا ياء الواو وان كان ما قبلها مكسورا فيا ليا نحو لن يقرى
 ومن المنكر الا ان تكون مضمومة فيا لو وان قلنا بالنسبة لبيت
 الهزة والواو والياء ان قلنا ياء اليا وعل على الاول ان انضما بها
 ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كمالا اذا لم يتصل بضمير وقيل ان
 انضم ما قبلها او كس فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صور ثانيا
 على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت او سكنت فالالف
 نحو لن يقرء ولم يقرء او انضمت فيا لو او نحو هو يقرء وهذا
 ما قرءه ابو احسان او لائم حكى قول السهيلي انه اذا اتصل بالهمزة
 الاخرى فتحة او الف ضمير متصل فانها تقطع بالمتوسطة
 وقاله زاحميه كما لم تقطع اخرا لا يوقف عليها ولا يستدرا
 بها بد لك الضمير وقال وقد حال ابن مالك حكم ما ولبها ضمير

متصل على حكم المتوسط وقد ذكر في المتوسط انها تقصو
 بالحرف الذي تؤول اليه في الحذف ابد الا ونهلا قال فعلى
 هذا يكتب بغيروها بالالف لانها قد تحذف بابد الا الفاء والواو
 لانها قد تحذف للتسهيل بينهما وبين الحرف الذي من حركتها وتكتب
 بالواو وما اواك وبما يك بالالف والواو والياء لانها تحذف لسهولة
 بين لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا وانصل بها الفاء
 فكما لم يتصل يعني ان تكتب بالف نحو هذا ابتاك ورايت بياك
 ومجيت من بياك كما لو لم يتصل به ضمير وقال احمد بن يحيى اذا
 انفتح ما قبل الهزة مثالا لم يفتح فان اضغقت كتبت في الغم
 بيا نحو من ينيبه وفي الرفع بواو وفي النصب بالف قال وربما
 اقوا والالف وجاء في الرفع بواو وبعد هاويا في الحذف
 ولا تجمعون في النصب بين الفين فيقولون لرهت خطاه
 والعجبي خطاوه ومجيت من خطابه والاختيار مع الواو والياء ان
 تنقطع الالف وهو القياس فاما الالفان فان العرب لا تجمع
 بينهما ولعل ذلك لئلا يخطا فاما بالالف واحدة ولو كتبت بالالف
 كان ها هنا اوثق ليعرف بين الواحد والتثنية الا انهم اتفوا
 بالدليل الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهى وتحذف
 همزة الوصل في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو والفاء
 وبين همزة فاختوفات وات وعليه كتبوا امر اهلنا والسبب
 في الحذف انها لو اثبتت لكان جمع بين الفين صوة همزة الوصل
 وصوة الهزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي
 الاتصال بما بعدهما لانه لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين
 الفين في ساير محايهم الا على خلاف في المستطرفة لان الالف
 محل التغيران والزيادة فلو لم يقدمها في اصلا اثبتت كقولك في
 الابتداء ايذن لي او تمن فلان ولذا لو تقدمها غير الواو والفاء

خوتم اتوا الذي او تمن من يقول ايذن او تقدمها الواو والفاء
 وليست فاء الكلمة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد
 همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسوة او مضمومة
 نحو اسمك زيد ام عمرو واصطفي زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة
 نحو اصطفي البنات الذكربن حرم ام الاثنتين فكلما انما كان
 يقتضي الحذف ايضا قال ابو احسان وهو يذهب اليه
 احمد بن يحيى قال والذي عليه الصحابة ان تكتب بالالفين احدا
 الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال احمد بن يحيى كذا
 بالالف الاستفهام من الف الوصل في الالف واللام في الخط واما
 اللفظ فعلى التطويل وانما مثل الذكربن الله وكالهم كتنفوا
 بصوة من صوة لان صوة الالف الاستفهام كصوة الالف
 بعد ها ولم تحذف فوا في اللفظ لئلا يشبه الخبر بالاستفهام
 انتهى واما الالف الفتح اذا وقعت بعد همزة الاستفهام
 فانها لا تحذف بل تصور بمجالس حركتها لانها حبيسة لثقلها
 على نحو فيكتب احمد بالالف واحدة غير ان الكافي قال
 المحذوف الف الاستفهام وتقلب قال المحذف الثانية وجوز
 ابن مالك كتابة المكسوة والمضمومة بالالف نحو الثالث
 انها تحذف من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الاستفهام
 او لام الخبر نحو وللدار الاخوة للذين احسنوا الحسنى كان
 قياسها الاثبات لما كتبوها في لا ينكر قائم ولا سد مال
 وسبب حذفها خوف الناس من الاثباتية وزعم النحاة ان
 سبب اجتماع ثلاثة اشكال متشابهة في الخط لان اللام مثل
 الالف واجتماع الامثال يستقل لفظا فلهذا خطا وزعم
 بعضهم ان في لام الحرس شدة اتصالا بما بعدها فكانها
 كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون خسوا وزعم بعضهم

ان الالف لا تحذف مع لام الاستدانة فابنهما وبين لام الجور ولو وقع
 بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الالف
 على الاصل نحو جيت لا تقا زيد فان ادخلت الالف واللام
 وادخلت لام الجور حذفت همزة الوصل فكتب للاله الرابع
 من اول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم
 بالالف كما يكتب باسم لكن حذفتها لكثرة الاستعمال كذا اعل
 غير واحد والظاهر ان المراد كثرة الكتابة فلما كثر
 كتابته حذفت تخفيفا وان كثرة التلخيص لا دخل له في
 الحذف من الخط فقول بعضهم لكثرة الاستعمال الغاية
 بحسب اللفظ والكتابة وهي مما يوجب التخفيف من ال
 وجه كانت محل فظروا لا دخل الاول فليصاملا واورد
 على التقليل لا محذور حذف الف الجلالة من بسم الله
 مع كثرة الاستعمال بل لا شك ان استعمال الجلالة منفردا
 وكتابة اكثر من استعمال التيسر وانكار ذلك مكابرة
 صراحة واجيب عنه من وجهين احدهما الفرق بامتزاج
 الحرف بلفظة اسم بخلاف كلمة الجلالة لكن على هذا
 يتعين جعل ما به الافتراق حذفت فيراد في التقليل
 الامتزاج المذكور الثاني ان كلمة الجلالة دخلت حذف
 فلو حذفت الف الاولى ايضا لحصل انحاء فكان ذلك
 مانعا من ترتيب الحذف على مقتضيه هذا مع ما يودي
 الحذف اليه من الناس صورة كتابتها حال جودها عند
 لام الجور في صورتها حال دخول اللام عليها والاولى ان يقال
 ان مخالفة الاصل تحتاج الى نكتة لا يغالى الاصل فاذا
 خالفنا القياس والاصل لنكتة لا يلزم المخالفة في جميع
 ما وجدت تلك النكتة فيه اما نرى قولهم خلاف القياس

لا يقاس

لا يقاس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال امر مجزئ لبعض
 الاحكام لا موجب للتبليغ ان يعتبره تارة دون اخرى والار
 في ذلك مرجحة لا تحتاج الى نكتة ونظاير ذلك اكثر من
 ان تحصى في العلوم العقلية اما نرى انه اوجب الشارع
 الاستعمال على البكر المشقرا من بكر حسم الباب واحتيا
 مع انه كثيرا ما نرى الاحتياط وحسم الباب ولا تخفى ذلك
 على من تتبع العلوم بدقة نظر فليست في ذلك حجة في
 تخلص من الاشكالات كلها ونصير كثرة الاستعمال
 دليلا تاما فليتامل واجيب ايضا بان همزة الله عوض
 فلا تحذف وبأن قد حذفت الف من الاجز فلم تحذف
 الف اخرهم ان الكلام في لغة اسم لا في لغة سم وسم وذلك
 ظاهر فاحتمال كونه من سم لا يتفجع في المقام وخارج عن
 المقام والله تعالى اعلم بالصواب وسأفي فيه زيادة بيان
 هذا وقال الامام قال التليل وانما حذفت لانها
 دخلت الباع على الاسم فالتسبب ان الابد اب السبب
 السالكه غير ممكن فلما دخلت الباع على الاسم نابت عن الالف
 فسقطت في الخط ولم تسقط في اسم السم ربك لانه
 لا ينوب عن الالف في هذه المواضع كما في بسم الله لانهم
 منعوا حذف الباء من قراءة بسم ربك مع صحة المعنى اما لو
 حذفت الباء من بسم الله لم يصح المعنى وفيه نظران اقرا
 اسم واقرا باسم معنيان مختلفان فلا يصح المعنى المقصود
 من الباء ولو اراد مطلق المعنى لم يترك في بسم الله ولم يترك
 الاصل المتقدم بالكتابة بل روعي في الجملة المعوض عنه
 من تطويل راس الباق في بسم الله وهو في بعض النسخ الالف
 المتروكة فحصل التخفيف بالنصف مع رعاية الاصل في

طا

الجملة جمع بين المتضمنين وهما من الفا احدهما ولا تخذف
 في غير البسمة من انواع البسمة نحو بسم الله بدون الرحمن
 الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم ان لا تخذف ايضا وانما
 كتبت على لفة من يقول بسم الله او ضمير بلا هزة
 والاصل بسم الله ثم خففت بالسكون على حد قولهم في
 ابل ابل والزم المختلف قال ابو احسان والاحسن قبل
 اللفظ على اللفظة الفصيحة ان لو كان حذف الالف للفظ
 اللفظة لماز اسقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك
 وزعم الاخفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها
 فكما انها والاسم في واحد ورد ذلك بانهم قد كتبتوا واضرب
 بالالف والواو ولا يوقف عليها وجوز الفراء حذفها من
 بسم الله محذوها وما ساءها وبسم الله بدون الرحمن الرحيم
 لانها كانا معا مخدفا للاستعمال وجوز بعضهم حذفها
 من بسم الله وان لم يتوهمها الرحمن الرحيم بشرط ان يكون
 الاضافة الى الله تعالى وان لا يكون تليها تعلق في اللفظ
 وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يخر الخذف
 نحو بسم ربك تركت بسم الله ابد اسم الله وجوز الكسائي حذفها
 ولو اضفت الاسم الى الرحمن او الفاء هرو وقال الفراء هذا
 باطل لان يجوز ان تحذف الالف مع الله مع الباء وعلى مذهب
 الفراء جري الناس هل صوبه بعضهم الخامس من ابن الواح
 بين علمين صفة مفعلة غير مفعول سواء كانا اسمين ام
 كمنين ام لقدين ام مختلفين نحو هذا ريد بن عمر ووهذا
 ابو بكر بن ابي عبد الله وهذا بطة بن فقة ويتصور
 في المختلفين ستة امثلة وحكي ابو الفتح عن متأخري
 الكتاب انهم لا يحدفون الالف مع الكنية فقدت او

ناخت

ناخت قال وهو دود عند العلماء على قياس مذهبهم لان
 حذف التنوين مع الكنية كحذفه مع الاسماء وانما هو فعل
 الاسمين اسما واحدا فحذف الالف لانه توسط الكلمة اسم
 وقال ابو احسان الالف تخذف من الخط في كل موضع
 تخذف منه التنوين وهو محذوف مع الكنية مثل ما تخذف
 مع الاسماء الاعلام قال
 فلم احسن ولم انكل ولكن ثبت بها اباصح بن عمر و
 قال وشط ابن عصفور ان تكون ابن مذر وهو خلاف
 ما جزم به ابن مالك من الحاقه فلانه بنة فلانه بفلان
 بن فلان وفي درة المواضع للمجيري انه اذا اضيف
 ابن الى الاب الاعلى تلبث الالف في ابن والتنوين فيما
 قبله نحو قولك جابو الحسن بن المهدي بالله
 قال الدماميني في شرح الترمذي والمجيب حذفها
 وان كانت الاضافة الى الاعلى والتشديد سلبو
 حيني بمثل بني بدر لقومهم او مثل اسرة مطور بن سيار
 وانما هو منظور بن زياد بن سيار وقال في حواشي
 المعنى سواء كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن او ابنة
 ام لا في الاول اوجده وبعضهم يشترط ان يكون
 ابلا جدا وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة
 والاكثر نسبة الانسان الى ابيه لاجده اسره ويشترط
 ايضا ان لا يقع ابتداء سطر قال ابن الحاجب في اماليه
 قياس ابن ان تكتب بالالف مطلقا لا يكره لو اشدت به قلت
 ابن وانما حذف الالف اختصارا للكثرة ولذلك حذف
 العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذف
 حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب

الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه
انما يكبر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر
لانه اذا كان اول سطر كان في محل بيت ادبه غالبا لان
القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر
الذي بعده فكذا هو ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق
به غالبا وحقهم الف وان كان على خلاف القياس انما كان
لكونه اجري مجري الوصل الغالب فيه فاذا كانت ذلك المعنى
الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه ولولم يكن ابن مسعود
يل كان بدلا او حذوا لم يحذف الف لانه اذا كان بدلا
لم يجعل بعده كالتى الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفا
ابن ميمون انه اذا كان قد ركب ذلك فقد قام بنفسه
وجوب ان يبتدئ او كذا اذا كان مبتدئا كما في قولك يا زيد
ابن عمر في الدار ومن خبر المصراعات قوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله في قوله عاصم والكسائي
يستوي عزير وهو وصفة في قوله عزيرها والتقدير
عزير ابن الله الهنا وقال المبرد التقدير هو عزير ابن الله
والقياس على هذه القراءة حذف الالف كالتقويم لكن
الروم بالالف قاله الجعفي وكذا لا تحذف في نحو زيد
الفاصل ابن عمه واللفصل الفصل الثاني

تركيب

تركيب مزج كعليك فتوصل الكلمتان للنشبة على امزاجها وشدة
انفصالها وهذا الذي ذكر فيما يمكن فيه الانفصال من الحروف
بما بعده اما بالامكان فيه ذلك فلا سبيل الى كتابته متصلا
ودلك نحو حوض موت فان الالف متصل بما يقدر في الخط
ولكن هذا الشكل يجوز معدي كـ ب فانهم يكتبونها بالفصل
مع انه يمكن ان يتصل اليها بما بعده فاما ان ينبغي ان
تكتب هكذا مفردة كـ ب كذا او رده بعضهم ويظهر
انهم كتبوا منفصلا للزوم الفصل فيه وان فصلت اليها
بما بعده فان ما قبلها الدال والدال لا توصل بغيرها والله
تعالى اعلم بخلاف غيره من الالفات كغلام زيد وحمزة
عشرو صباح ساويين بين وحيث من ضمن الثاني
ان يكون احدي الكلمتين لا يبتدئ بها لان الفصل في
الخط يدل على الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله
في اللفظ فكذلك ان يكون في الخط وذلك نحو الضمير
البارزة المتصلة وتون التوكيد وعلامة التانيث
والنشبة والجمع وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدئ به
كباي الالف الثالث ان تكون احدي الكلمتين لا توفق
عليها وذلك نحو الجمل ولامه وكافه وقال العطف والجزا
ولام التوكيد فان هذه الحروف لا توقف عليها
وهذا مشعر بواو العطف فانها كالف في كونها على حرف
واحد ومع ذلك كتبوها منفصلة مما يقدرها الرابع
ما يدرك من الالف فتوصل ما اذا كانت مفعلة نحو مما
خطاياهم تكونوا فاما تزيين وانما وحيثا وكيفما وانما
انت منطلقا منطلقا واذا كانت كانه فتوصلها واما
وليمنا ولعلمنا واستغني ابن درستويه والزجاني ما في كلما

فقال انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي
الظرفية نحو كلما جئت اكرمك كلما زفوا منها من ثمرة
قالوا بخلاف التي تعمل فيها ما قبلها فانها حبيبة تكون
اسما مضاف اليه كل نحو وانما كل ما سالتوه وتوصل
ما الاستفهامية تعين ومن قبلها لا تحذف الف مع الثلاثة
وتنصب على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو عم
بلسالون ثم هذا الثوب فم انت من ذكرها وحذف
الالف ليس خاصا بهذه الثلاثة بل هو ثابت مع كل جار
اسما كان او حرفا ولا توصل الشاطبية بواحد من الثلاثة
قال ابو احسان القياس يقتضي ان تكتب معها موصولة
قال وفي ما لموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذهب لذهب
ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام في عن وعن وهو
مذهب ابن ميمون نحو رعت عما رعت عنه ومجبت ما
محبت عنه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب مفصلة
على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وفيه حزم
ابن عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولان علة الوصل
الابتداء في ممن وهو التباس اللفظين خطأ مفعولة
في ما والثالث ان الغالب ان تكتب موصولة ونحو
كثيرها من موصولة وهو اختيار ابن مالك وفي ما مع
وينس وجها ان حكاها ابن قتيبة الفصل على الامل
والتوصل لاجل الادغام في نعماء وحملت لئلا علمها وقد
في المصحف بالتوصل وتوصل من ممن سوا كانت موصولة
او موصوفة او استفهامية او شرطية نحو ممن اخذت
منه ومن تاخذ اخذته وانما وصلت بها لاجل اشتغالها
لو كتبنا من من فتوصلنا وادغم نون من في ميم من وتزل

منزلة

منزلة المدغم في الكلمة الواحدة فلم يجعل الاصوة هذا
ما قاله ابن مالك وفصل ابن عصفور بين الاستفهامية
وتوصل حملا على اخرها ما وبين غيرها فصل على الاصل قال
ابو احسان وقول ابن مالك ارجح نظرا الى علة الاستفهام
في الخط وفي من سوا كانت استفهامية او موصولة
او شرطية مع عن رايان قال ابن قتيبة تكتب ممن متصلة
على كل حال لاجل الادغام كما تكتب ممن متصلة
ممن رويت عنه وعن يرضي ارضي عنه قال ابو احسان
ورغم غيره انه لا يوشق في ذلك الادغام لانها كلمتان وعلى
ابن عصفور واما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ونحو
الفصل وتوصل من الاستفهامية في قول واحد نحو ممن يكر
وتوصل ان الشاطبية لا تأخذ الا تغلوها لا تنصروه وفي ان من
الناسية توصل بها مع لا قولان احدهما انها تكتب مفصلة
مطلقا قال ابو احسان وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان
توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن
قتيبة واختاره ابن السكيت وعلله ابن الصانع بان
الناسية شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز ان تفصل
بينها وبينه والمخففة بالعلس بحيث لا يجوز ان تفصل به
فحسن الوصل في تلك والفصل في هذه خطأ وعلله
غيره بالفرق بينهما ولم يعكسوا اللزوم الاولي وقلة الثانية
والكثير بالتخفيف الاولي ولان الثانية اصلها التشديد فكروا
ان يزدروها اخلا لا بالحدف وفي كي مع لا قولان قال ابن
قتيبة تكتب منفصلة نحو كي لا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل
منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات
وفيها نون وهو ممن وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما

مر في الامثلة فلا يجوز ان تكتب منها وعما ولنبلا وان لا تكون
 ظاهرة بل ادغم مع الاتصال وحذف خطا واقتصر على
 المدغم فيه لتأكيده الاتصال بموافقته حذف النون
 خطا لحذفها لفظا ولا توصل لن ولم وام لتي وما وقع
 في رسم المصحف من وصل النون لجمع عظامه فان لم يجمعوا
 لثم امن هو فانت فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم
 فيه مخالفا لما تقدم ولما ياتي واما مع اذا انفصلت من
 فانها تكتب مفصلة قال ابن قسيبة قال ابو حيان قال
 بعض شيوخنا اظن سبب ذلك قلة الاستعمال والافعال
 الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن ان يفرق بالانتماء
 فان في لا يكون الا حرفا ومع اسم وهي ايضا تفصل مما قبلها
 فنقول معان ذلك فصلا بخلاف في ومما وصل شذوذا
 وكان قياس الفصل وركانه ما لم يكن وي معنى المحب
 وكانه وولمه والاصل وبل امه ويومية وخوف من الظروف
 المضافة لا اذ في مذهب البناليوم وحين لان البناديل
 شذوذا اتصالها باذ ومن اجل ذلك كتبت همزة اذ في ذلك
 بالامر لا بحسينه صار في كالمزة المتوسطة المكسوة
 والافعال قياس ان تكتب الفاعل مذهب الاعراب يفصل
 ذلك عند بعضهم فتكتب المزة يا ومما وصل شذوذا الفاعل
 تلمية وخوذه قيل والوصل خاص بتلخيصه وتسمية الفصل
 الثالث في احكام الزيادة في الالف في الالف في الالف
 بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض او ما نحو اكلوا
 وشربوا لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف
 لكن فتدغم في الافعال عالم يتصل به الواو موصولة فوجدوا
 وسادوا في وصل الالف في فعلوا الواو وكله واحد اظن

للباب وخرج يوا والجمع غيرها نحو يفر وويدهم مالم تكن
 الواو المتطرفة للجمع فلم يزد وانعد واوه لانه لا يلتصق
 وان قدرا اتصال لان الف ليس يذع ويغزو خالف الفراء
 حيث اجاز ان تكتب تلك الالف في حالة الرفع خاصة
 والكساي حيث اجاز ذلك نحو لن يغزو واو بالمتطرفة
 المتحصنة بضمير او غيره نحو الرموك والرموه وتضمنون
 لان واو الجمع فيه ليست متطرفة لان اتصال الضمير او غيره
 به فلا يلتصق يوا والعطف الذي يجي بعده تمام الكلمة
 ومن اجل انهم زادوا بعد واو الجمع المدلورة الفاعل غيرها
 كتبت ضابوهم وخوذه بالالف ان جعل هم توكيد الواو لان
 الواو حينئذ متطرفة لان التوكيد ليس كالحذف مما قبله
 مع انه ضمير متفصل وبغير الف ان جعل هم مفعولا لان
 ضمير المفعول المتصل كالحذف مما قبله فلم يقع الواو متطرفة
 ومن ثم اختلف في رسم قوله تعالى واذا اكلوا هم او وزعم
 فقيل بما بالالف بعد الواو فتكون هم توكيد الضمير الرفع
 المتصل وقيل بما بغير الف فتكون هم مفعول به وبالمتصلة
 بفعل المتصلة بالاسم نحو شاربو الماء هو افلا تكتب بعدها
 الف لعل اتصال واو الجمع بالاسم فلم يال فير بالالتباس ان
 وقع واجاز الكوفيون لحاقها كما في الفعل فبكتوه فحوشاربو
 الما وازير وازير وهو بالالف كما ترى كما ترى وكذا ابو ازيد
 بخلاف ابو زيد واخو زيد ومنهم من تحذف الالف في الجميع
 من الفعل والاسم وان لزوم التباس لندوة وزوال
 التباسه وبالماضي والامر المضارع نحو لن يصروا وقد اختلف
 البصريون في لحاقها به اذا انفصلت الواو به متطرفة فالوجه
 لجعلها ماضيا والامر في لحاق الالف وبعض البصريين

لا يلحقها لعدم لزوم الواو وشذوذ زيادتها في الربو وقياس
ان تكتب بالالف لانه من ذوات الواو فكتبوه بالواو وزادوا الف
بعدها فخرجوا عن القياس من وجهين وفي وان امرؤ
شذوذ من جهة زيادة الالف خاصة وكان من حقه ايضا
ان تكتب بالالف لان الاصل في الهمزة المتطرفة ان تكتب
بصوت الحركة التي قبلها واللفظة الاصلية في امري انما هي
فتح الرواد ايمافان وزنه فعل بفتح العين وما يروي من
الضم والكتابة فيها عارض اتباعا للاخوة فكان ينبغي
ان لا يلتفت اليه ورضي ذلك وان يعترض حال الفتح الاصل
فلما كتبوا بالواو وزادوا الالف تنبيه على انه ينبغي ان
يكون صوت الهمزة الفاعلي كل حال وان لا يعتبر بالضم
والكسرة العارضين وما تقدم من ان فيه شذوذ من وجه
زيادة الالف خاصة هو ما قاله الدماميني واعترض به
ينبغي ان يكون كالذي قبله فانه خرج عن القياس من
وجهين احدهما كتابته بالواو والثاني كتابته الف بعد
كما تقدم في الربو وقول السمين الواو في امرؤ
قياسية لانها تخفف اي الهمزة بينهما وبين الواو فالتدوير
فيه من وجه واحد بخلاف الاول فعارض بما تقدم
في الهمزة المتطرفة والله تعالى اعلم بالصواب وزيد
الف ايضا في مائة قال ابو حيان وذلك للفرق بينهما وبين
منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت
الف لانها تشبه الهمزة ولان الفتح من جنس الالف
ولم تكن بالان كان يجتمع حرفان مثلاً ولاواو الاستئصال
المجتمعين الباء والواو وجعل الفرق في مائة دون منه
اعلان مائة اسم ومنه حروف والاسم حمل للزيادة من الحرف

واما

واما لان المائة محدوفة اللام يدل على ذلك امات الدرام
فجعل الف في مائة بدل لاسن المحذوف مع كثرة الاستعمال
ولذلك لم يفضلوا بينها وبين فية وريه لعدم كثرة الاستعمال
وقال بعضهم كانت هذه الالف في مائة اولي منها بمس
لان اصل مائة مائة علي ورن فعلية من مائة وهمزة
ماية تقع مفتوحة في لفظ الف ويسكن ما قبلها فلتتحقق لذلك
ان تكتب بالالف لانه هوها للعلنين جريعا الياء لكسرة والالف
للفتح ولان العدد اولي بالتاكيد والعلامات من غيره
انتهى قاله ابو حيان والدليل على ان الاصل في مائة
مئة قول الشاعر

فقلت والمخطبة مئنة اربي عطية اياي مئيات
مجمع سلامة ولفظ تاصلا بزنة سدسة وضعف الكوفون
تقليل البصريين بان مائة اسم ومنه حروف بانها جلتان مختلفان
والفرق ينبغي ان يجعل في متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم
يفرقوا بين فية وفيه لاختلافهما قالوا وانما زيدت فرق
بينها وبين فية ودية في انقطاع لفظها في العدد وعدم
انقطاع فية ودية لانك تقول تسع مائة ولا تقول تسع
مائة بل تقول الف وتقول تسع مئات وتسع ريات وعشر
مئات وعشر ريات فلا يقطع ذكرها به في التثنية فلما خالفها
فيما ذكرها في الف وفيها في الخط وحكي صاحب البديع
ان منهم من حذف الف مائة من الخط وبعض النحاة يثبت
مائة هكذا فليست الباء وهو جار على ما حكى عن الفراء وغيره
من الخداف انه نحو ذلك الهمزة المفتوحة الف من كل موضع
وقال ابن كيسان منهم من يكتب الهمزة على حركتها في نفسها وان
كان ما قبلها مكسورا قال ابو حيان وكثيرا ما كتب اما مئتين مئير

الف كما تكتب فيه لان كتب مائة بالالف خارج عن الاقليه فالذي
اختاره ان تكتب بالالف دون الياء على تخفيف الهزة او يالي
دون الياء على وجه تسهيلها فقال واما زيادة الالف
في ما بين ففيها خلاف منهم من يريد بها وهو اختيار ابن
مالك لان التشبيه لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الياء
ومنها من لا يريد بها كما لا يبراد في الجمع لان موجب الزيادة
قد زال وهو القياس وانفقوا على انها لا تزداد في الجمع نحو
بيات وميون وزيدت واوي اوليك واو او اولات
قال ابو احسان اما اوليك فتطابق في النصوص على
انهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين اليك وكانت الواو
اولي من الياء المناسبة ضمة الهزة ومن الالف لاجنب
ممثلين وجعل الفرق في اوليك لان الزيادة في الاسماء التي
بدل لا يوجد في حرف الاقليل ولان اوليك قد حذف
من الف فكانت الزيادة فيه اوي وزعم الكوفيون ان ذلك ساء
للفرق بينها وبين اليك الاسمية لان الياء قد تستعمل اسما كوا
من كلام العرب انصرف من اليك وهذا منهم بناء على ان
الفرق انما يجعل في المخذل الحلي قال واما اولوا واولات فلم
اظهر في تقليد بنص ويمكن عندي ان يكون زادوا الواو
فيه للفرق بين اوي في حالة النصب والجرو وبين الياء
وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرو وحملت الثانية
في اولات على التذكير في اوي وقال بعضهم زيدت في اول
فما بينها وبين اولوا بالهزة الداخلة على ليو واما اولات
بمعنى صاحبات فزيدت فما بينه وبين الالف جمع الياء
فانها تكتب بلام واحدة وحملوا بالمد والقصر ان خلا
من الالف على اوليك وان علم تكتب فان لم تخط عنها لم تزد فيه الواو

لانه

لانه حينئذ لا يلحق مع زيادة ثقله خطأ القول
هم الاولي ان فاضل وقال العلي يعني امر فاضل عفر البر
والعلي بالضم والقصر الرفع والشف كالعلا بالفتح والد
والبري بفتح الواو وحدة والقصر التراب ويقال عفره
في التراب بعفره عفر من باب صر بعفره تغيرا
ومما زيد فيه الواو للفرق لفظا وحيا في التصغير عند
بعضهم وكانت الزيادة في المصغر لانه فرع والفرع اجل
للزيادة ولانه قد يغير لاجل التصغير والتغير يابس بالتفريق
وكانت الواو المناسبة ضمة الهزة والواو الحظ لا يزداد
لان المصغر ليس بينا اصلي وما ذكر في اوليك من مناسبة
الزيادة وبالواو بما هي فيه دون غيره ياتي فيما بعده وزياد
الواو ايضا في عم وغير المنصوب فمما بينه وبين عم
وانما خضع عم وبالي زيادة دون عم لانه اخق والزيادة بالاف
اوي وانما كان اخف من جهة بناءه على فعل ومن جهة
انصافه وانما زيدت الواو دون الالف ليلاليتس بالنصب
ودون الياء ليلاليتس بالمضاف اليها التكلم بشرط بعضهم
لكنه بالواو وشروط احدها ان يكون علما فلا تزداد في
غيره كعم احد عمور الاسنان وهو ما بينه من الهم ومثله
عما جمع عمرة والعما الذي هو بمعنى العم في قولك لعم الله
وقولهم لعمك اي حيا نكر لان العلم لشهرته في اسماء وكثرة
استعماله واستعمال ما خيف ان يلحق به ليس كغيره فانه
ان لا يكون محلي بال فلا تزداد فيما فيه ال نحو قول الشاعر
باعده ام العم من اسرها حراس ابواب على قصورها
بقلة استعمالها لانها لا يكون مصغرا فلا تزداد فيما اذا
وقع مصغرا نحو عمير قالوا لان لهما حينئذ واحد

فلا يحتاج الى تفرقة وفيه نظرتان الالتباس في ذلك حاصل
خطا ولفظا لان لفظ تصغير كل من عمه وعمه واحدا
وكتابتهم اعلى اسقاط الواو واحدة فكان ينبغي ان
الواو ليفرق بين الامين خطا ويسند لانه على التفرقة
لفظا وقد يقال اللفظ بالمكبر معن عن هذا الشك
الرابع ان لا يكون مضافا لصغير فلا تزداد فيه لان الصغير
المحذو وكما قبله فلا يفصل بينهما ولا تخفى
ان الشك الاول معن عن هذا لان المضاف غير علم وقد
يقال ان كتابة عمه بضم العين وفتح الهم المضاف
الى صغير ككتابة عمه وفتح العين وسكون الهم
المهم المضاف لصغير فالألياس حاصل فكان ينبغي ان
الواو ليفرق بين الامين خطا ويسند لانه على
الفرق لفظا واذا قيل بانثبات الواو فيه بطل الشك
الاول لان المضاف غير علم الخامس ان لا يؤمن اللبس
بوقوعه في فافية فلا تزداد الواو فيه حينئذ
الموضع الذي يقع فيه عمه وفي الفافية لا يقع فيه عمه
فلا يفتني الي اللبس بوقوعه كذا قال الجار
واعترضه بعضهم بان غير علم لان الموضع الذي يقع
فيه عمه ويقع فيه عمه بذلك على ذلك قول الشاعر
قف في منارهم على المهزى واسأل فديك النفس عن
فلو قيل عمه بضم العين وفتح الهم لم ينكس البيت ولم
يتغير خصوصاً ان حركت الهمزة المهزى وحكى ان بعض
راي في مناه انه قد كتب على طفله واذا افتص
على العاصم وباه فاخبره انه دعي في نسبه واستشهد
بقول ابي نواس لا تملوا سمع الاسمي



قل لمن يدعي سلما سفيها . است منها ولا قلامة طفله
انما انت في سليم كوا . المحب في الجاهل الممدود
وقال العلامة الدميري في منظومته
ولا تقصاحب من تكن مثل ما ولا لعمرو اذ الو او ظم
يعني لا تصحب من يكون ناقصا يحتاج في كمال معناه
الى غيره كما فانها تحتاج الى جملة وعاء ولا من يتكرر
بالمعنى له كهم وفان هذه الواو زائدة على لفظ
وليس من بيت وخروج غير المنصوب ما كان منصوبا
فلا تزداد فيه الواو لامن التباس به فان عمه انكتب
في حالة النصب بالف بعده مبدل من التنوين
لانه منصوب وعمه يكتب بلا الف بعده اذ لا تنوين فيه
لانه غير منصوب ويتعلق بالشك الاول وهو العلمية
انك تكتب قول العزى
لعمري عمه ولقد ساقته المنا . الى حدث موزي لباله
الاولي بغير واو والثانية بواو والفصل الرابع
في احكام الحذف فحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو
الذي ومن التي وفروعه وهي التثنية والجمع نحو اللان
واللذين واللائي واللاي كراهة اجتماع متلبين في الخط
وتثبت في مثني الذي نحو اللذان رفعا والذين نصبا
وجرا لانه ملتبس بجمعه وقال بعضهم قصوا وبذلك
الفرق بين التثنية والجمع وكان الثبوت في التثنية
لانها اسبق على الجمع فاللس عنده حصل ولان الجمع
لتثنية اولى بالتحقيق ولم يفرق بين مثني التي وجمعها
لانها لا يلتبسان بخلاف تثنية الذي وجمعه وقال احمد
ابن حنبل ثقل لثبوت اللان واللاي التي والي واسقطوا

لاما من اولها والفا من اخوها لانه يفضل في الكلام مثله وبدل
عليه ما قبله وما بعده ولو كتبت على لفظه كان او ثقي اسمها قال
ابو احسان وكلامه يدل على حذف اللام من اوله والالف
من اخره معا والذي عهدناه في الكتاب انه لا تحذف الالف
لبلا بلنيس بالمعنى قال فان قلت اللام الزم في الله فلا تحذف
فصلنا حذف الالف منه كره هو حذف اللام مع اذا لو حذفت
اللفظ باله لان الف تحذف وما ذكره هو ما في التسهيل وشي
وفي شافيه ابن الحاجب وخو الذي في التثنية كتب بلامين للفرق وحل
التي عليه والاولون واخواته اسمي يعني ان نحو الله في التثنية
نفسا وجو اكتب بلامين للفرق بينه وبين الجمع والجمع لتقله اولى
بالتحقيق وحمل اللتين مثنى التي على مثنى المذكور ان لم يلبس
ليش لو حذفت منه حرف لان تثنية المؤنث فرع تثنية الذكر
وحمل عليه ايضا المدان واللتان رفعوا وكتب بلامين الاولون
بالواو ونفعوا بالياجر او نصبا في لغة همدان وهو جمع اللائ
مرادف للدين في لغة واحواته كاللائ والنوائج واللاي واللاي
من جملة اللا فتوكت بلام واحدة لاللتس بالاكذ اقال الحار
بردي وفي الليل والليل وجهان الحذف والاثبات والقياس كنه
بلامين والحذف اجود لان فيه اتباع مذهب المصحف قال ابو احسان
وزاد احمد بن يحيى اللطف فحذفه مع الليل والليله فما كتبت
واحدة قال لانه عن فاسخف قال وكتبوا الله واللعب واللام
بلامين ولو كتبت بلام جاز وحذف لام التعريف ايضا ما اجتمع فيه
ثلاث لامات لفظا كراهة اجتماع الامثال نحو لله ونحوه ثلاث
وللبنات فالشكك لامات لام الجرو لام التعريف واللام التي هي
فالكلمة وكان القياس ان تكتب ثلاث وذلك ان لام التعريف لها
صوت في الخط قبل دخول لام الجرو فالتعريف استحقاق هذا

الحكم

الحكم الثابت لكن لما كان اشارتها بعد دخول لام الجرو فنفسا الي
اجتماع ثلاث لامات كره هو اذ لك تحذفوا سورة لام التعريف فان
قبل فتهلاكت الله بلام واحدة كالذي قيل لحذف الف فله هو الكثرة
الحذف وليلا بلنيس باله لان الف تحذف وتحذف الالف من اسم الله
اي لفظ الله وكان القياس اشارتها لما في اللام لكنه قد نضف فيه
بانواع من التصرفات التي لا تحوز الا فيه ولانه لا يلبس اذ لا يشارك
في هذا الاسم والكثرة الاستعمال فهذه اشيا تحذف الحذف
واما قولهم لاه ابوك بريدون لله ابوك فانهم كتبوه بالالف
لاجل ما حذف منه من حروف الجر والالف واللام والحذف
الالف ايضا من اله وكذا من الرحمن ومن الحرب علما لا صفة
بشيء ط عدم الحلو من الالف واللام لكثرة الاستعمال فان
خلا من ذلك كتب بالالف نحو يا رحمن الدنيا والاخرة قال
وانت غيث الوري لاركت رحانا وحارث قال الشاعر
يا حارث لا ارمي من منكم نذاهية لم يلقها سوفها قبلي ولا ملك
اي حارث فهو من جم وقال الشاعر ايضا
احارث لو اناسا طاد ما ونا فتكتب جميعا بالالف وقول
ابن قتيبة لم تحذفوها من شيطان ودهقان مع ال اجماعا والقياس
الحذف مردود فليس في كل منهما ما في الرحمن من كثرة استعمال
الرحمن كذا قيل وانما اقتضت كثرة استعمال الحذف لانهم يريدون
تحقيق الخط كما يفعلون في اللفظ وزاد بعضهم في الاعلام
الحذف منها الالف خطا مدكا وخلا او قسما وصلح اكثر استعمالها
وحذفت الالف ايضا من السلم عليكم وعبد السلم ومن سبحان الله
تخلاف سبحاننا منكم والعلية في الثلاثة وفي جميع ما ياتي كثرة الاشياء
وحذفت ايضا ما كثر استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف
سوا الكا ت عمية كلك وصلح وخطا ام الحجة كابوا هم واسما عيل

والحق وهرون وسلمان تكتب بغير الف وقال بعضهم بعض الغاية
 ان اثبات الالف في خالد وصالح وما لك جسد وجوزة تغلب في خالد
 وصالح علمين ولا تحذف مما لم يكثر استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة
 اجوف كجام وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت
 وقارون وياجوج وما جوج وصابر وصارب اعلاما وقد جال الحذف
 في بعض الاعلام القليلة الاستعمال كتبه هاروت وماروت وهامان وفا
 بغير الف كذا في بعض شراح التفسير ولا يحذف من الصفك كرجل صالح ورجل
 مالك ورجل خالد ولا يمايز دعلي ثلاثة كاو بن بن لام وابن داود وسام
 وحام وسامه وحامه وهاله وما ذكر من الحذف فيما كثر استعماله كالحمام المحذف
 منه في كاسرايل الذي حذف منه احدي اليامين التين بعد الالف وداد الذي
 حذف منه احدي الواوين فلا تحذف من اسرايل وداد الالف اذ لو حذفت
 لاجتمع عليهما حذفان ومحمد ايضا ما لم يخش التباسه فان خليف التباس
 كعام لم تحذف منه شي اذ لو حذفت الالف التباس بهم وكذا عباس لو حذفت منه الالف
 بعباس المستدرة الذي هو فعال او بعباس المخفف الذي هو فعل او بعباس اسم ابي قحافة
 وما تحذف منه الالف شعبان وعثمان وروان وشبهها مما فيه الف وفون وكثيرا
 وحسن الاثبات الا انه لم تحذف في عمران ونقص بعضهم الف السموات وعلي ان الف
 ورا في الكوفة كان ينقصون الالف المتوسطة المتصلة بما قبلها نحو كثرين ونسرين
 وسلطين وحذفت الالف الباقية ملبية لانه لا يلابسها لفظ مثل
 كثرة الاستعمال وحذفت ايضا من معادل ومفاعيل ان امن القياس بالمفرد
 كحرب وتمثيل او شيطان لان مفردهما محراب وشمال وشيطان وكذا الحذف
 لو كان عند الحذف على صورة مفردة ولكنه في غير موضع نحو ثلثة درهم
 واربعة درهم ودرهم جبره ودرهم جبار فكل ذلك بغير الف فهذا اعرفه
 على صوغه عند حذف الالف لكن ليس هذا موضع المفرد في ما يلبس به كذا
 فكتب بالالف لا يلبس به درهم وكذا نحو الساكن عنددي الامري انك اذا حذفت
 التين بالمفرد في نحو الساكن عنددي علم انه قد كتب في المصحف الشريف ساكن بغير الف

وكذا

وكذا ساكنهم ومن ثم قري بالوجهين ساكنين وساكين وسكن
 وساكن قال ابو احيان ونحو الاثبات فيما لا تلبس ايضا
 وهو اجود قال وشروط بعض شيوخنا الحواز الحذف
 شرط اخر وهو ان لا تكون الالف فاصلة بين حرفين
 متماثلين نحو ساكنين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الالف
 لئلا يجمع مثلاً في وهو مكره كراهته في اللفظ وحرفه
 ايضا من فاعلات اي مما فيه الفان من جمع المونث السالم نحو
 صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وان لم يكن
 علي وزن فاعلات والماد الالف التي بعد الميم وقد
 كتبو اني المصحف السموات تحذف الالفين معا وحمل جمع
 المذكر السالم علي جمع المونث وان لم يكن فيه الفان نحو
 الصالحين والثقاتين والظالمين والكافرين وشروط
 الحذف من جمع المونث والمسد كرا ان يكون غير ملتبس
 ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا تحذف من نحو طالحا
 اذ لو حذفت الفه التباس بجمع طلحة ولا من نحو حاذرين
 اذ لو حذفت الفه التباس بجمع حذر وهما مختلفان
 في الدلالة ولا من نحو شابات والعادين لانه في
 بلاد عام نقص في الخط اذ جعلوا صوت المدغم والمدغم
 فيه شكلا واحدا فلا ينقص ايضا ولذلك كتبوا في
 المصحف الصالحين والعادين بالالف ولا من نحو رانيا
 والرايين لا حذفت من الرايين لام الفعل وحملت
 عليه الرايين وان لم يكن فيه حرف كما حمل الحذف من
 الصالحين علي الصالحات وان لم يكن فيه الفان وهما
 من تعاليس المتطايير والتعارض حيث حمل الاثبات
 في المونث علي الاثبات في المذكر كما حمل الحذف في

الموت واما المهموز نحو الحامين فاشتوا الالف فيه حملا على
المصاعف لان الهمزة مغيرة عن صورتها الي اليا فكانت سقطت
فاشبهت حروف التصعيف حيث لم توجد صوته مفردة وقد
رسم في بعض المصاحف جذاقتها نظرا الي ان الهمزة حروف
مخارج فيجري مجري غيره من الحروف الصحيح وحذفت
الالف ايضا من ذلك واولا بخلاف ذا واولا مجرد من
حروف الخطاب وهذا كوهولا بك مفر وناج حروف الخطا
وها التثنية ومن ثلثه وثلثه بخلاف ثلاث المعدول
فانه لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منه لالتبس بثلاث ومن
ثلاثين وثمانية وثمانين بالاثبات اليان بخلاف ثمان جذف اليان
فلا تخذف منه الالف فانه من توالي الحذف وكثرته
وفي ثمانين وثمانين بالاثبات لانه حذف منه بالالف واليا
الموجودة فيه بالاعراب والحذف لان اليان المحذوفة عاقل
يا اخرى لانها لا تجتمعان فكان اليان موجودة اجرا للمعاق
تجري المعاق والاثبات اختيارا من عصفوك وثمانون بالواو
حكمه حكم بمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت ايضا
من لكن والكن مستند او مخففا ومن هاه التثنية مع الله
نحو هاه الله لانه لم يستعمل الامعة فكانه حرف واحد ونقص
احمد بن يحيى علي ان المحذوف همزة الله وتخذف ايضا
الف هاه التثنية مع اسم الاشياء الحاي من الكاف نحو هذا
وهذه وهو لا لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ
ما كب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات نحو
هاداك وكذاها المتصلة بتا وفي تكب بالالف نحو
هانا وهائ وهان لانها حينئذ صارت كالجزء من هاه
ان يصلوا بهما الا ليل يلزم مترج للاث كلمات وحذف

(ايضا)

الف هاه مع مضمي اول همزة نحو هانتم هانا هاب بخلاف
نحن قال احمد بن يحيى قال الكسائي في هانتم هانا حذفوا الف
ها وليس بيني انما حذفوا الهمزة بدليل انهم لم يحدفوها
في هانحن فدل علي ان المحذوف في هانتم وهانا هي الثانية
لا الاولى وفي الرد بذلك نظرا لان الضمير اذا اخلا من الهمزة
لا يقول بعل ولا غيره بان الف بها محذوف وانما الكلام
في ما كان اوله الف مصبوبة عن الهمزة وقد حذفت الف
ها في قوله تعالى يا ايها الساحر وفي ايه الموسون يضم
الها وبها قراين عامر ويغنيها في قراة العامة وفي ايه التقليل
وحذفت ايضا من يا التي للسند المتصلة بهمزة ليست لهمزة
ادم سوا كانت قطع نحو ما سحق او وصل نحو يابن ادم
كراعه اجتماع الفين فان همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم
من حيث ان الهمزة فيهما مصبوبة بصورة في الخط وهمزة
ادم محذوفة خطأ فاذا انفصلت به اثبتت لما ياتي فكتب
هكذا ايا ادم قال ابو احسان ونقص احمد علي ان الالف
المحذوفة هي صوثة الهمزة لا الف يا وهو خلاف قول ابن مالك
واما ادم فلم تخذف الف يامعه لانه حذف منه الالف المبدئية
من فافعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال ابو احسان
ومعهم كلام ابن مالك انه لا يجوز الحذف في نحو يا جعفر
ويأزيد لانه لم يتصل بهمزة ونقص احمد بن يحيى علي انه يجوز
في مثله لك الاثبات والحذف كانهم جعلوا ما بعدهما
شاقا مساوا الالف واللام بدليل انهم لا ينادون بيا مله هي
ولهذا حذف الالف وحذف احدي ليمينين متماثلين كاد

وامن وال واسرايل وبني وداود وطاوس وليستوك وبلون وياو
الي الكهف وجاوا وياوا وشاوا الكذا جزم به ابن ابن مالك بشطان
لا يلبس لفتا احدا من القياس المثني بالمفرد وقاريس حذرا
من القياس المثني بالجمع وقول وصول حذرا من القياس
بقول وصول قال ابو احسان ولم يبين الهمما المحذوف والقياس
يقضي انها السانكة لتقل الحركة بالحركة قال وجوز بعضهم
كتابة الواو بن علي الاصل واختاره ابن الصانع والقياس خلاف
كرهه اجتماع المثليين ولو اجتمع ثلاث مما لا بد في كلمة
وكلمتين حذف ايضا واحد نحو ادم ومسات وبرات والنسب
وحسن ولسوا وبنون **الفصل الخامس** في احكام البدل
فكتب كل الف رابعة او خامسة او سادسة في اسم او فعل بانيابة
عن الالف سواء كانت اصلها الياء ام الواو ام كانت زائدة للاحاق
اولا ثانيا او لغير ذلك كحلي وملي ومعري واعطي وختي سا
والخوزي واقتضي واعترى وختني ويستضي واستضي
ولسفي وسعري الارن يكون ثانيا ليا لانيا ومجاوليا
وخطايا واستحي الاحي علمها فانه يكتب بالياء فابين في الاسم
وبين تحيا الفعل والوصف وكانت الياء في الاسم لانه اخف من الفعل
والوصف فكان احملا لاجتماع المثليين وعبارة غير ابن مالك في
اسما وبين العبارتين في يظهر في تحي اذا انزل بعد التثنية فلو
التعليل بالعلمية يكتب بالالف وعلى التعليل بالاكسية يكتب
بالي لان الاسمية موجودة فيه والحق المبرد في كل علم منقول
من الفعل كان يسمى باعما فليس بالياء والحق ابو جعفر النخاس كل
علم منقول الي الاسم كروبا علم فكتب بالياء فابينه وبين روايا

المجم كما هو قوايبي تحي العلم والفعل ومذهب الجمهور كتب الجميع
بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فحذف منهم من يكتب
بالياء ومنهم من يكتب بالالف نحو ملهاك ومسترد عاكه اكل الخلاق
في التسهيل ولم يرح شيئا قال ابو احسان واختيار اصحابنا كتبه
بالالف اذا اتصل به ضمير نصب او خفض سواء كان ثلاثيا او
ازيدا الا احدي خاصة فكتب بالياء حال اتصاله بضمير الخفض
فواحد هما كالحادون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بتا
ثاني فكتب هائي الوقت فذهب البصريون الي انها تكتب
الف لتوسطها واجاز الكوفيون كتبها بالياء ولم يقيدوا بها
الثاني وسواي ذلك ايضا الثلاثي والاريد هذا كله
تفريع علي القول المصدري وهو الاثر وحكي ابن عصفور
ان الفارسي زعم ان لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بالالف ابدا
وكذا الثلاثي الا ان كان الهمزة المنقلبة عن ما او واو في
مثل رد او كسا لا تكتب ابدا الا علي صورته لا علي اصلها ورو
ابن عصفور بان الالف المنقلبة ترجع الي اصلها في بعض
الاجوال لرخان ورحبت فجعلوا الخط في سائر المواضع علي
ذلك والهمزة لا تعود الي اصلها في موضع من المواضع وقال
ابن الصانع هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده انه القياس
قال وللفارسي ان يقول ان كانت الة الرجوع الي الياء في بعض
المواضع فليكتب المنقلبة عن الواو واو الرجوع الي الياء في بعض
المواضع وان كانت الة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة
بل اولى ان يقال للفارسي فترقت العرب في اللفظ بين هذين
اللفظين بالامالة تحمل الخط بينهما علي ذلك ولم يفرق بين الهمزة

وقال ابو احيان في السيلة ثلاثة مذاهب المجهور ومذهب
الفارسي والثالث انه لا يلتزم الف ولا يابل تجوز ان يكتب بالياء وهو
الاختيار وتجوز ان يكتب بالالف وذلك قليل وقد رايت بخط
بعض الخويعين وهو عيسى الماطلي عليا بالالف في كتاب
فني عليه واما الالف الثالثة فمذهب الجمهور انها ان كانت
مبدئية من ياكبتت يا ايضا خورصي ورصي وان كانت مجهولة
الاصل كخسا وهو معجمة فمهملة يقال خسا وزكا اي فرد
او روح وخاساه لاعبه بالجوز فردا او زوجا او كانت مبدئية
من واو كخسا وعزا كتبت بالالف وشدت الواو في الصلاة
والزكوة والخبوة والخوة ومشكوه والربوا وغيرها والقياس
والقياس الالف وشدا ايضا الياء في ما زكي لمناسبة يركب
وفي نحو والضحى لمشاكلته للمجاور وذلك ان الضحى اسم
مجاور لبحي وبحي في اورلعي وقلبي تكتب بالياء لان الف
عن ياكبتت بحى بالياء المجاور رته والاف الفه عن واو سجوت
ولتب والضحى بالياء المجاور رته بحى والاف الفه عن واو الضحوة
وهذا قياس قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون
في مضمومها وفكسورها يكتبان بالياء ومقابل قول الجمهور قول
الفارسي المتقدم انه لا يكتب في بالياء وقول الكسائي ان كان من
الفعل عينه همزة نحو شافانه تجوز ان يكتب بالياء وان كان
من ذوات الواو كراهته اجتماع العين وما كان من ذوات
الواو من الاسم على وزن فعل او فعل فانه يكتب بالياء ابداء
وان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لا تجوز
شي من ذلك ومذهب البصريين في كلا ان يكتب بالالف

ادالم يصف الي مضممه لان الفها منقلبة عن واو واما اذا اس
اضيفت الي مضممه فلا يكتب بالياء في الرفع لئلا يلتبس بالجر
والنصب ولا بالالف فيهما لئلا يلتبس بالرفع ومن رغم انها
منقلبة عن ياكما ذهب اليه العمدي فانه يكتبها بالياء وكتبت
علي اول كتاب بالالف حملا على كذا وكان القياس ان تكتب بالياء
لان الفها رابعة ويعرف كون الالف مبدئية من الياء بالانقلاب
في التشديد نحو رجي ورحبان او في الجمع بالالف والتا نحو حصى
وحصيات او في المدة نحو ري رمية او في الاسناد الى المجرر
نحو رميت ادبي المضارع نحو بري ويكون الفعل مفعول العين
او الف بالواو نحو هدي وروي ووي ووي لان اللام حينئذ
يالا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولا مده واو الا الواو على
قول بعضهم ان اصله وودون قول بعضهم اصله
واي وليس في كلامهم ما فاده ولا مده واو لا تكتب اسم مبني
بالياء الا ما في لامها مع ان القياس كتابتها بالالف لانها اسم
غير متمكن ولا يني من الحروف بالياء الا بلي لامها ابصا والي
وعلى وحي لا انقلاب الف الي وعلى تابع الضمير في اليك وعلية
ومحلا في حاي على الي لانها بمعناها وقال ابن الانباري انما كتبت
حاي بالياء وان كانت لا تماثل فمقابلين دخولها على الظاهر
والمضمم فلم فيها الالف مع المضمم حين قالوا حاي وحاه
وحناه وانضفت الي الياء في حاي زيد انما يي وما منع كغيره
من امالتها هو المشهور عن العرب والقرا وروي عن
بعض اهل الجند والبراهل اليمن امالتها لان الامالة غالبية
علي السنتهم وهي رواية نصير عن الكسائي ورويت عن حمزة
ايضا امالة لطيفة وقيل لا وقع وقوع الالف رابعة وعلى هذا
لا حاجة الي ما ذكره ابن الانباري من قصر الفرق وما

ذكره غير واحد من الحمل علي الي لكونها بمعناها في الغاية والانتها
وان وصلت الثلاثة بما الاسبقها مية كثبت بالالف لوقوعها
وسطا حينية نحو الام وعلام وحنام وقال الزجاجي
واذا اشكل عليك شي مما اخوه الف فاكتب بالالف لانه الاصل
ولما ذهب بعضهم وهو الصحيح الي ان جميع ما جاز ان
يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف واعلم ان رسم المصحف متبع
اتباعا للسلف رضي الله تعالى عنهم وقد وقع فيه اشياء كثيرة
من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل علي
خلاف ما تقدم تقريره كوصل الن جمع عظيمة امن هو
فانت وفصل وزيادة يائي والياء ينيهاها باسمه ووقوع
المرسلين وملاهم والفاء في الربو او ان امر او حيق
الف يبووها كتابة واوصوة الهمزة وروبوها وواو وواو
وقعت فانها كثبت بغير الف بعد الواو وزيادة الف بعدها
وكتابة ماري بالياء وقياسه بالالف لانه من دوات الواو وكتابه
المملوكة والركوة والحبوة ومشكوه ومنوه والربوبية او او
يعمل الالف وهذا كله مما يتبادر اليه في كتابة المصحف
ولا يقاس عليه خارج بل اذا وقعت هذه الالف في
في غير القرآن لم تكتب الا علي القوانين السابقة لان رسم
المصحف متبع في القرآن خاصة فان اضيفت هذه الكلمات
الي مضمي فاما تكتب بالالف نحو صلا في وركاته وحياتك
الي اخرها وهذا اتباع علي من كتب هذه الالف في غير القرآن
بالواو اتباعا لخط المصحف ولهذا قال ابن درستويه خطان
لا يقاسان خط المصحف والعوض قال ابو حيان وذلك
ان العرويين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعتد به في
صنع العرويين اما هو ما يلفظ به لا زم يريدون به الحروف

التي

التي يقوم بها الوزن مخزكا او ساكنا فيكتبون التنوين ولا يرون
حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب
اجزائها التنقيص فقد تنقطع بحسب ما يقع من تبين الآخر
كقولك ياد اري يتبل علينا اس
سدي اقوت وطالي ها سالف لان تقطعه مستفعل
فعل اربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في
علم العرويين ياد ارمية بالعليا فالسند اقوت
وطال عليها سالف الابد قال فقل صار الاصطلاح في الكتابة
علي ثلاثة الحنا الاصطلاح العرويين واصطلاح المصحف
واصطلاح الكتابيين في غير هذين قال وعلم الخط من
ويقال له الهما ليس من علم الخو واما ذكره الخريون في كتبهم
لغيره ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كنهه ولان
كتاب من الكتابة مبني علي اصول خوية في بيانها بيان لملك
الاصول لكتابة الهمزة علي اصول خوية في بيانها بيان لملك
كبر انتهى واعلم ايضا ان وضع النقطة في رفع الاشراك
قال ابو حيان من الحروف ما ينفرد بصورة ومنها ما هو
مشارك وقصودا لتعليل الصور الاختصار فلما ان في
اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا
فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس
لكل لازم وضعوا فارفا وهو النقط بواحدة او اكثر والاشراك
فليس اذن من المشترك فالصورة واللفظ مجموعهما دل
علي اشكال الحروف قال ومن الحروف ما يكتسب بالخط اذا
وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط
ولهذا لا ينبغي ان لا ينقطع في الفصل اذ لا حصل الاشتراك
لان الصورة خاصة بها فيكون اذ ذلك كالكاف انتهى وليست في

من نقط الياء الموصولة الياء من قابل وابع قال المطري
نقط الياء من قابل وابع عاي قال ومري في بعض تصانيف
ابي الفتح بن جني ان ابا علي الفارسي دخل علي واحد
من المدرسين بالعلم فاذا بين يديه جز مكتوب فيه قابل
بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا
خط من فقال خطي فالنفت الي صاحبه وقال قد
اضعنا خطا وانا في زيادة مثله وخرج من ساعته
انتهى واما امتنع نقط الياء في ذلك لان تصحيح ابدال الهمزة
فيه بالحضنة لكن لما قصدوا عليه وكذلك تصحيح الياء في باع ولا
جاز تصحيح الواو في قابل واما قياس الهمزة في ذلك ان
يسهل بين الهمزة والياء فذلك كنت كما سبق واختار بعضهم
نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين
السين حاصل بها والاكثر علي نقطها بثلاث واختار الرخاوي
في اخرين نقطها الثمان في نحو رحمة فاقابنها وبين
ها الضمير وها السكت والادب ما منهم الحريري يعيدونها
في الحروف غير المنقوطة ولها انوارها في الابيات والرسائل
التي هي الترمزوا عروها عن حرف منقوط ونقط اهل
عناب الحديث كل حرف مهمل من اسفل مبالغة في الابهام
ودفع توهم السهو علي النقط الا اذا لو نقط لالتبس
بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا
او همزة فوقف علامة او نبوة اصطلاحات لاهل الحديث
وهذا اخر ما لبسه الله تعالى من هذا الشرح ونرجوا ان
الله سبحانه وتعالى ان يكون به الفتح جعله الله مقدمة الي
احسن نصير والفتور بروية الله سبحانه نعم المولي ونعم
النصير وجعلنا الله به مع الذين انعم الله عليهم ورفقهم

مكانا

مكانا عليا ودونك شها قد احتوي علي ما به العيون تفر
والاسماع تشف واي من العجب العجائب بما لم يجمع قبله من
شرح هذه المقدمة مولف الحق ان يكون علي غيره من
الشرح سرا وبانواع المحامد والمجاسن حريا علي اني
معتزف بالعمد والتقصير وان باعي في جميع العلوم
والحمد لله الذي وهب لنا التوفيق والليبر
والصلاة والسلام علي نبينا محمد النبي المبرر
وعلي اله العظام واصحابه

علم مشير الشيخ
التشربايلي

الغفر الكرام قال مولف
حفظه الله فرغت من
تاليفه يوم الاحد
ثاني عشر العطر

من منن الله تعالى
علي الفقير زيد شقير
التشربايلي بمكمل هذه
الكتاب والحمد لله العليم
الوهاب



علم مشير الشيخ
التشربايلي
وم